



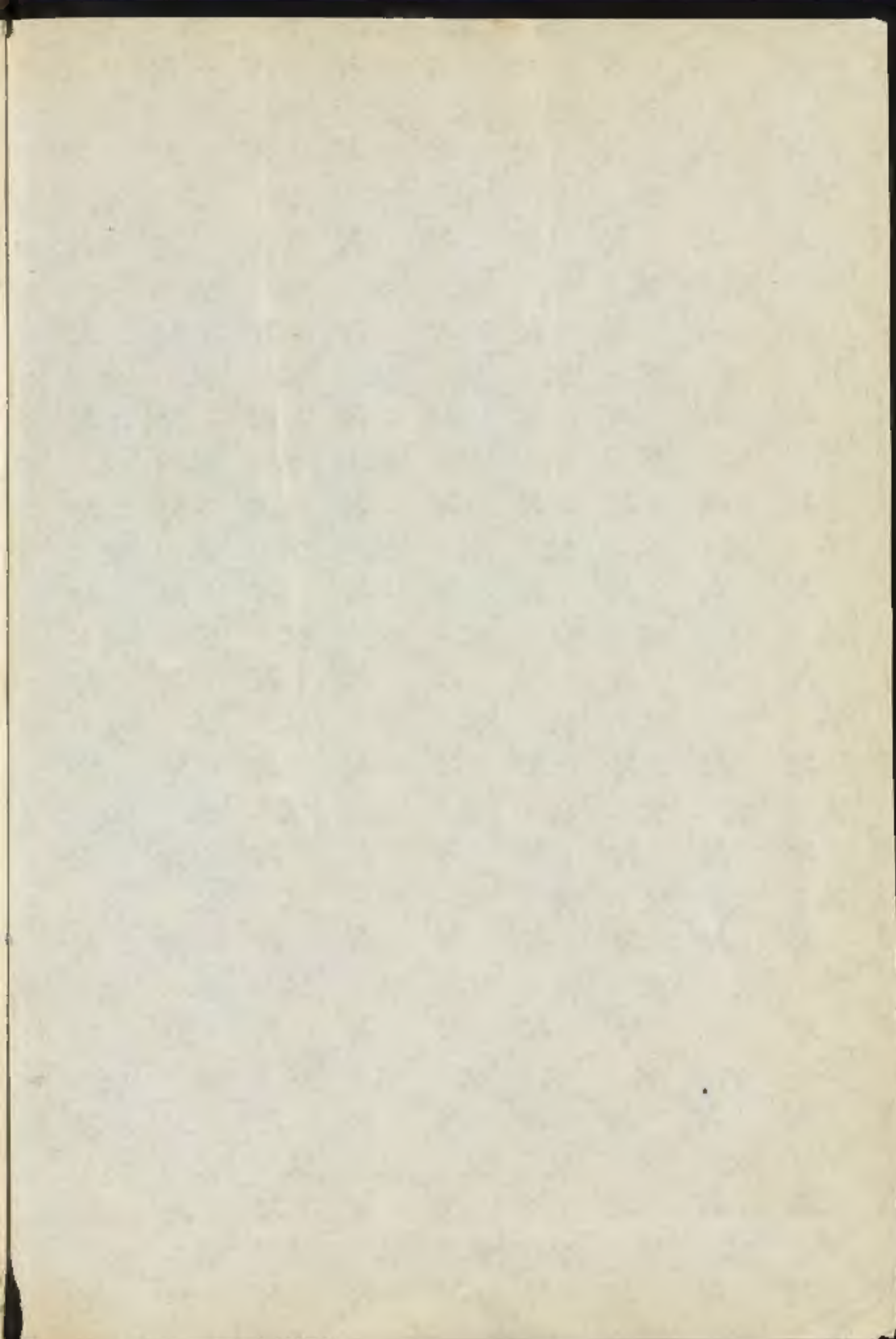
Columbia University  
in the City of New York

THE LIBRARIES





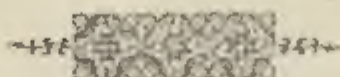




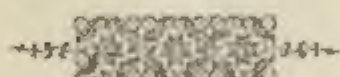


# المجلد الرابع من كتاب

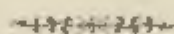
بمجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين  
ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨



طبع على نفقة المحسن الشير \* والموفق لكل عمل خطير (تفر التجار)  
الحاج مقبل الذكير \* وقد جمعه وفتاؤه تعالى لا يباع ولا  
يشترى آتاه الله على هذا العظيم ووقفه لنشر  
أمثاله بين المسلمين \* فضله الميم



وذلك بواسطة حضرات الامام جد الشيخ أحمد والشيخ محمد  
ابننا عمر بالحكيم وقفهم الله تعالى



وبعرفة جناب (الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهرى)  
بمطبعته \* مطبعة كردستان العلمية \* بدرب المسمط  
بملك سعادة المفضل أحمد بك الحسيني بحمالة  
مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هجرية





53169 B

## ﴿ باب الوقف ﴾

(١) (مسئلة) في رجل متول امامة مسجد وخطابه ونظر وقفه من سنين معدودة بمرسوم ولي الامر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لتظار وقف آخر أن يصموا أيديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر وان يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنموا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان او ائلك من مدتهم أخرجه ولي الامر وجعله للامام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه ويمنموا التصرف مع بقاء ولايته وهل اذا تصرف فيه متمم وصرف منه شيئا الى غيره مع حاجة الامام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

(الجواب) ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بغير اذنه لانظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب ان يعطى الامام وغيره ما يستحقونه كاملا ولا يتقصون من مستحقهم لاجل أن يصرفوا الفضل الى وقف آخر فان هذا لا تراعى في أنه لا يجوز انما تنازع العلماء في جواز صرف الفضل ومن جوزه فلم يجر تغير الناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته



(٢) **مسئلة** وقف انسان على زيد ثم على اولاد زيد الثمانية شيئا فوات واحد من اولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع باولاد زيد

**الجواب** نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على اولاده ثم اولاد اولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجلة على الجلة كالمشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على الساكنين والثاني انه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ليس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا اذ قد صرح الواقف بان من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب العصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنته وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فمضى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتيب العصبية في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على اولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا عدولا أو فقراء أو غير ذلك وانتفى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كلهم انتقل الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تلتقي الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن



تلقبهم ذلك مشروط بعدم الاولى كما ان العصبه البعيدة تناق الارث من الميت لامن العاصب  
القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند  
الائمة يرث به اقرب عصبه الميت يوم موت العتق لانه يورث كما يورث المال وانما يملط  
ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالارث  
فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاولى كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن  
الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الاب بحال ولا يأخذ  
عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان يأخذ الربع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الربع  
الحادث بعد موت الاب لا الربع الذي يستحقه وأما رقية الوقف فهي باقية على حالها حق الثاني  
فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات  
الوقف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت  
الشروط موجودة فيهم وانما نازع بعضهم فيما اذا عدوا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين  
الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من الطبقة كان ذلك مستلزما  
لترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة  
الاولى ونص الواقف يبين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا نذكر في الاطلاق قولين  
الاقوى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد  
الميت على أخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوقف في هذا  
منقطع فقد صرح هذا الواقف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتبين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي  
الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا قويا وانما يقبل نزاعا غلطاً وقول الواقف فمن مات من أولاد  
زيد أو أولاد أولاده وترك ولداً أو ولداً وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولده  
يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه بعم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفاً بصفة الاستحقاق  
سواء استحقه أو لم يستحقه او لا يتناول الاما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الأرجح  
لانه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقاً له ولانه لو كان الاب ممنوعاً لاستفاء صفة  
مشروطة فيه مثلاً مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو العدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود  
المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بأدنى ملابسة فيصدق ان



يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضي أن يكون كلام الواقف متناولا  
لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب  
الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب  
الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتيما لم  
يرث هو وأبوه من الجدة شيئا فيرى الواقف أن يحبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا  
فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الارث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع  
أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان  
هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه  
في هذا الموضع ولكن قد يتناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولادهم فإنا  
ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في  
أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد  
بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة  
الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا منفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك  
شرعا وشروطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن يوجب استحقاق  
الولد أيضا وهو الظاهر أو لا يوجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقارن والله أعلم  
(٣) (مسألة) في وقت على أربعة أنفس عمرو وباقوته وجمعة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ  
الانشيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولدا وعن نسل وعقب وإن سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك  
على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وإن سفل بينهم للذكر مثل حظ الانشيين ومن  
توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولدا ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وفقا على أخوته الباقين ثم  
على أنسألم وأعتاقهم بينهم الذكر مثل حظ الانشيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما فإذا  
لم يبق لمؤلااء الآخرة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا بأجمعهم ولم يعقبوا ولا واحد  
منهم عاد ذلك وفقا على الأسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن  
عيناثي ابنة اسماعيل بن أبي بلي ثم توفيت عيناثي عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية  
هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي بلي وكلاهما من ذرية جهة فإتان الجهتان اللتان



تليهما عينا شي بعد موت أبيهما هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية  
 (الجواب) ان هذا النصيب الذي كان لعينا شي من امها ينتقل الى ابنتي المم لكورتين ولا يجوز ان  
 يخص به اختها لاني لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن  
 غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وفقا على اخوته ثم على انسلهم واعتابهم  
 على الشرط والترتيب المتقدم ذكرهما وهذه العبارة نعم من اقطع نسله أولا وآخرا فكل من  
 اقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاخوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا  
 لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب أولا ثم اقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك  
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل  
 ولا عقب فحق أعقبوا ولو واحدا منهم لم ينتقل الى الاسري شي ولا الى الفقراء وذلك  
 بوجب أن ينتقل نصيب من اقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضا فانه  
 قسم حال المتوفي من الاربعة الموقوف عليهم الى حاليين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو  
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن  
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يتم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ايم  
 البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المتكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال  
 والافاء وإبطال الوقف على قول ودلالة الحال في هذا الاحتمال واذا عم ما لم يدخل في  
 القسم الاول دخل فيه من لاولده ومن ولد لولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فاي  
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاخوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان  
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين  
 أن لا يختلف ولدا أو يختلف ولدا ثم لا يختلف ولده ولدا فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين  
 الحالتين لان التفريق بين التماثلين قد علم بطرد المادة أن العاقل لا يقصده فيجب أن  
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في  
 اللفظ ما هو أولى منه واذا كان اقطاع النسل أولا وآخرا سواء بالنسبة الى الانتقال الى  
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه هو اعلم أن من أمعن النظر علم قطعا ان الواقف انما قصد هذا  
 بدلالة الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعا

وأبصاراً لو وقف يرد للتأيد فيجب بيان حال متوفي في جميع الصفات فيكون قوله ومن  
توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميسراً ولا  
عقب له لأن عدم نسله بعد موته غيرله كونهم معذوره بين حال موته فلا فرق في قوله هذا  
وقوله ومن مات منهم ولا ولد له وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العسرة ومن  
كان قد لا يفهم منها لا عدم لدرية حين الموت في بعض الأوقات لكن للفظ سائر عدم  
الدرية مطلق بحيث لو كان الكلام على قد ردت هذا يمكن حرجاً عن أحد الأقسام وقد كان  
اللفظ سائلاً ولم يتبدل صورته لحادثة لا هذا اللفظ وحده في حرجه لأنه لأن الأمر إذا  
دار بين صورة يحكم فيها على صانع له لفظ انوقف ودلالته على معرف الناس كان لأول هو  
الوحد بلا تردد دائماً فقرر هذا فمجد عيشي هو لأن متوف عن غير ولد ولا ولد ولا  
ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لأخوته الثلاثة على تسامع وعقابهم وإحدى التي استطع فيها  
نسله لم يكن من ذريته لأهاتين المرأتين فيجب أن نسوي في نصيب عيشي وهكذا القول  
في كل واحد نقطع نسله عن نصيبه ينتقل إلى ذرية أخوه لأن في أحد من ذرية  
الذي انتقل إليه لو وقف منه أو من ذرية أمه التي تعمل إليه الوقف منها فيكون باقي لدرية هم  
المستحقين لنصيب أمهم أو نبيهم لأحوطهم في قوله فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولده وأعم  
الكلام أن لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وفقاً لمقطع لا نهاية له قال فمن توفي منهم عن  
ولد كان نصيبه أولده ثم لولد ولده ثم لسله وعقبه ولم يبين بعد انقراض النسل إلى من يصير  
لكن بين في آخر الشرط أنه لا ينتقل إلى الأعمى والمقرء حتى تقرض ذرية الأربعة فيكون  
مفهوم هذا الكلام صرفه إلى الدرية وهاتين من لدرية وهما سواء في لدرجة ولم يبق غيرهما  
فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين إلا أن يكون قوله ومن توفي منهم عائد إلى  
الأربعة وذريتهم فيقال حينئذ عيشي قد توفيت عن أحب من أيتها وبنة عم فيكون نصيبها لأختها  
وهذا لمن سأل قطعا لا بعد حكم حاكم من حكم توجه من الصمير أولاً في قوله فمن توفي منهم  
عائد إلى الأربعة الصمير في قوله ومن توفي منهم عائد ثانياً إلى هؤلاء الأربعة لأن لرحل إذا  
قال هؤلاء الأربعة من فعل منهم كذا فعل به كذا وكذا ومن فعل منهم كذا فعل لولده كذا  
غير بالاضطرار أن الصمير الثاني هو الصمير الأول ولأنه قال ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه



إلى أخوته بآقين وهذا لا يقال إلا فيما له أخوة تبقى بعد موته ولا يعلم هذا في هؤلاء الأربعة لأن  
 الواحد من ذريتهم قد لا يكون له أخوة باقون فهو يريد ذلك المعنى لفيل على أخوته إن كان  
 له أخوة أو قل ومن مات منهم عن أخوة كما قيل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا  
 صاهر لأحماء له وأصافلو فرض - من مات من أهل النوف عن حوة كان نصيبه لأخوته  
 في ذلك في لأخوة ليس شركوه في نصيب أمه أم لا في الأخوة الذين هم أحاسن عن  
 النصيب ندى خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه في المذهب المشهورة وهذا  
 النصيب لما تقمته عشي من أمه وختم رقية أحبية من أمه لا - حتما من إيهة فقط فنسبة  
 حتما لا إيهة وسنة عمي نصيب لأمه سواء وهذا ليس لمن أمه والله أعلم

(٤) (مسئلة) في وقف وصف على قربة الممنوع هل يجوز لناظر الوقت أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة وحالة هذه ثم لا ورحله أن يصرف الى ثلاثة وكان من أطراف او وقف فقير ثبت عمره و مستحقاه لأصرف اليه من ذلك هل يجوز لأصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة لاجانب من له وقف ود حال صرف اليه هل هو أولى من لاجانبين المصروف اليهما واذا كان أولى هل يجوز له صرف أن يصرف الى قرب الوقف المذكور قدر كفايته من الوقف وحالة هذه و إذا حازله ذلك فهل يكون معه ذلك أولى وأفضل من أن يقتصر من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبى والحالة هذه

(الجواب) الحمد لله يحكى على ما تروى ان حنبل في صفة تقديم الاحق والاحق واذا قدر ان المصلحة الشرعية فنصت صفة اني ثلاثة مثل ان لا يكتمهم قال من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء ود كدمهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء منهم ويساويهم مما يحصل من ريعه ه وهم حق منه عند ابراهيم ويحرم ذلك ويرى ان وقف فقراء اولى من فقراء الاحباب مع التساوي في الحاجة ويحوز ان تصرف اليه كعاقبة دام يوحد من هو احق منه واذا قدر وجود تفسير مصطر كان دفع ضرورته وجما ودالم يدفع لا تنقبض كفاية او اثبت من هـ الموقوف من غير ضرورة تحصل لهم عين ذلك والله اعلم

(٥) **مسئلة** في رجل وقف مدرسته وشرط من يكون له بها وصيقة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى غير مدرسته وشرط له فيها مائة معلوماً وقال في كتاب لوائف ودا حصل في ربيع هذه المدرسة





شرعي ولا شرعي لو لم لا يقتضي عدم ولا فرق بين الجاهلية والحرية فهو غير مبادر  
من مال الوقف لا من عمله سائر والله اعلم

(١٧) في المسئلة في المصنف مستحق معلوم من حين فوض اليه أو من حين ملكه السلطان  
ومن حين ما شرعه

في الجواب في احمد لله لعل بشرط المصنف مستحق في العمل لمشروعه عليه من عمل  
ما سببه يستحق ما له والله اعلم

(١٨) في المسئلة في رخص ومفصلة في رخصة وشروط في كسب الوصف به لا يترك بالمندوبة  
لمد كوره لانه لم يكن في وصية في ملكية ولا صرت به لا تصرف ريعها لمن له صرت في  
جهة اخرى وشروط كل واحد حكمه معلوم من صحيح هذا الشرط والحالة هذه واد صح  
وفص ريع وصف ولم يكن كل طاب في حكمه مفرقة له من يجوز للطالب في ية ول  
حكمه في مكان آخر واد فص ريع الوقف ومن كل طاب في تمام حقه قبل يجوز له صر  
ان يطل الشرط بعد كوره لا وداحي بمحنة وصف مد كور حاكمه من طاب الشرط والحالة هذه  
في الجواب في اصل هذه مسائل في شرط الوائف ان كان قربة وطاعة لله ورسوله كان صحيحا  
ون لم يكن لم كسب شرعا لانه وان كان مباحا كالم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق لا  
في حقه وحده وتصل وون كانت مسابقة الاعوان قد حورها بالامانة وعبرها ولا ان الله تعالى  
قال في مال التي كسب يكون دوله بين لاسياء ملكه من الله كره ان يكون المال دولة بين  
لاسياء وون كان المني وصفا مد حاف يجوز حرم على لاسياء وعلى قبايه سائر الصعاب  
لا حه ولان العمل مد كسب مرفعة يكن وصف مشا على بدل لمن فيه ويكون قد صرف  
مال من لا يسمه لافي حياته ولا في ممانه ثم د لم يكن به من فيه منفعة في لدا كان تعديا به  
بلا فائدة فصل اليه ولا في الوقف وشبه ما كانت الجاهلية يسميه من لاجس المنه عليها  
في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في حدودها عن ممانه في لذين أو في  
له ما كان بصلا بلا حاف في عموم كثيره لانه شرع يس في كتاب الله تعالى ويكون محلا  
ولو كان مائة شرط مثل ذلك ان بشرط عليه انه نوع من المطير والمئس أو المسكن  
لذي لم تستحبه شريعة وترك مص لا عمل التي تستحب اشريعة عملها ومحو ذلك يبق

الكلام في تحقيق هذا المساط في اعتبار المسائل منه قد كان متفقاً عليه وقد يكون مخففاً فيه  
 لاختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في ذلك ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه  
 مقصود شرعي خاص وراحج كان من دون كل وجه ثم من اربع عمد شرطه بوقف  
 جاز للطلاب ان يرتقوا تمام كفايته من جهة اخرى لان رضى الكفاية بصفة عيم من الواجب  
 اشعية بل هو من المصالح - كفاية اتي لاداء الحق بدونها فليس لاحد ان يشرط ما يتفها  
 وكيف اد لم يسم انه بعد ذلك ونحوه راحج مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتبة بالعلم ما  
 جعل لهم - لا يتعلم من تناولهم كديهم من جهة اخرى يرتقون فيها وليس هذا اتصالاً  
 للشرط انكم ترك للامس به عند تدرجه ونحوه وط الله حكمه كذلك وسيحكم لا يجمع ماد كز  
 لاسيما وهذه الارزاق المأخوذة على الامس لدية تدهي رضى ومعار على ليس بمزله  
 يرتزقه انفسه والعلماء من الولى ولو حدث الامر عنه تسقط ممدروا ومسب كالحملات على عمل  
 ذيوى ولا عزله الاخره عليهم فهدى حقيقة حذ هذه الاموال والله تعالى اعلم

(٩) - مسألة في مدرسة وقعت على فقهاء واذعية المالكية برسم سكرهم واثتعالهم  
 فيها فهل تكون السكى محضه يرتزبين وهن يجوز خراج احد من الساكنين مع كونه  
 من الصنف الموقوف عليه

في الجواب لا تخص السكى ولا يرتزق شخص واحد ونحوه السكى من غير يرتزق  
 من اهل كما يجوز لارتزق من غير سكى ولا يجوز قطع احد من الصنفين لاسبب شرعي اد  
 كان الساكن مشغولاً سو كان محضر تدرس ثم لا

(١٠) - مسألة في وقف لاد على ما كان محضه من مدرس ومساعد وحوالك  
 وحو مع وماسدات ودر خط ومصدف وكذاك شري من ندى الكمر ومصب له مضر حص  
 ومصب له مضر من جهة ولى لاسر ومصدف ولى لاسر على كل صعب من هذه الصنفين  
 يحفظون اوقافه ويصرفون ريعه في مصارعه ورعى السمر ان يقرر له هذه معاملات مستوفيا  
 يستوفى حساب هذه الامانات يلى لاوقف كلها ويصرف في تصرفات البطار والمشرى ويحقق  
 عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المعروفة والى وسط ذلك عده المحمط موال الاوقاف  
 عند اختلاف لايدى وتغيير المشرى ويظهر مباشرة بمحافظه بعض العمال على فائدة فهل











(الجواب) يستأجر جرة ثياب الوقف والسمي في مصالحة من تركه لميت من مرد على المقر به كله مستحق للورثة وإنما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الطرمه وليس عليه السمي ولا اجرة ذلك وأما العين المقر بها إذا شفع الورثة ووضعوا يدها بها بحيث يسمع لاسماع مستحقها عليهم أجرة دهم في مذهب الشافعي واحمد وغيرهم ممن يقول بان منافع الغصب مضبوطة والنزاع في المسئلة مشهور وقرر ميت ماها وقف من امددة متقدمة ليس يصير في انه كان مستوليا عليها انصرف الغصب والعين لا يجب بالا حتمل وأما تعين طر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا وقف وعاده أمثاله من كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك كان في فقه ما يقتضي مرد شاق بالصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما إذا وصى بدين اشخص ثم وصى بالآخر هل يكون رجوعا أم لا وما عليه الشارح من حق من يحق له الحق ويستحقه منهم يكسوها وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يبرؤوا وحدهما وان كان أحدهما بأويل واحمد م يمكن عليهم أبعارعه من يده بل يمان المسؤل المجتهد على من لا تأويل له ولا جتهد

(فصل) صورة كتاب الوقف عند ما وقع عامر بن يوسف بن عامر على أولاده على وطراف وريدة بينهم على امرضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على أولاد ولادهم ثم على أولاد ولادهم ثم على نسهم وعقبهم من بعدهم ومن سوا كل ذلك على امرضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين وولاد ولادهم ونسبهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد أو عقب ون سفل كان ما كان موثوقا عليه رجعا الى ولده وولد ولده ونسبه وعقبه من بعده ون سفل كل ذلك على امرضة شرعية ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا سفل ولا عقب ون بعد كان ما كان موثوقا عليه رجعا الى من هو في صفته وهل درجته من أهل الوقف على امرضة الشرعية ثم على حبات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤل من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الوقف المذكور ثم توفي عن اثنين مساوينا ما اشتمل اليهما عنه ثم توفيت أحدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في حصتها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضي شرط الوقف المذكور ترتيب الحصة على اخوة أو لافراد على لا افراد





السكاح والمال وتريب عصابة النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الوصفون فانما سئلوا عن مردهم ومن صرح منهم بمراعاة ما يصرح به ولد الولد ينتقل به ما ينتقل الى ولده لو كان حيا لا يورثه واليس يرثون من مات ولده ولم يرث حتى ان الحد قد يوصى لولد ولده ومملوك ان سمة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الحد سواء وكيف يحرم ولد ولده ايتم ويعطي ولد ولده الذي ليس به من هذا لا يقصده عاقل ومتى لم يقل بتثريبك بقي توقف في هذا الولد وولده دون ذرية لولد الذي مات في حياة ابيه والله اعلم

(١٥) (مسئلة) في رجل حال في مرضه ادعت مدري وقف على المسجد العلاني

فما في ثم حدثت عليه ديون قبل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

(الجواب) يجوز أن يبيها في الدين الذي عليه وان كان المتعلق صحيحا كما هو حد قولي

العلماء وليس هذا مانع من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم مع التدبير في الدين والله اعلم

(١٦) (مسئلة) في راوية فيها عشرة فقراء مقيمون وتلك راوية مطمعة امرأة عرا

وهي من اوسط النساء ولم يكن شرط توقف لها مسكنا في تلك راوية ولم تكن من اهل

لوقف ولم يكن ما كن في المطمعة سوى المرأة المذكورة وباب المطمعة المذكور يطلق عليه باب

الراوية فهل يجوز لها السكى بين هؤلاء الفقراء لمعين ثم لا نقونا

(الجواب) ان كان شرط توقف لا يسكنه لا لرجل سواء كان عرا او مأهلا

منعت بقصى الشرط وكذلك سكتى المرأة بين الرجل والرجل بين النساء يمنع منه خلق الله

تعالى والله اعلم

(١٧) (مسئلة) فم استقر اختلافه من ديوك المتقدمين والى الآن من وحوه لير

والقربات على سبيل المرتب المرتبين من الفقراء ولما كبر على اختلاف احوالهم فهم

الغدير لدى الاموال وهم من له عائلة كثيرة ليراه فقيرهم وكسبه لا يقوم بكفنتهم ومنهم

المقطع عن الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صفة تصنها ومنهم العاجز عن

الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصديق دون البائع والنساء الارامل وذو الاهات ومنهم



المشتغون بالعلم الشريف وقرعة القرآت ومن تسمين بهم نفع عام وله في بيت المال  
 نصيب ومساهمة رواتب الرضا والمرتبة المتجردون للمعاشرة ولحق ورادين من اعقابهم وأهل العلم  
 وغيرهم من أبناء السبيل ومهم أبناء المشايخين في سبيل الله تعالى من أولاد الحسد وغيرهم  
 ممن لم تحف له ما يكفيه وممن يأتى حوائج الموت فحاجته وأصبح حراما عايقا لكون  
 له مستورة بعد صلاحها واستحسانها في مدة سنين عديدة وسفرت عليه على جازي الموائد  
 في مثل ذلك من يكون هذه الأقسام التي صفوها بها مسوعة لهم لنسول ما نوه من ذلك  
 وصافه لهم من كمال السلام ونوبهم على وجه الصحة وسفر يديهم إلى الآن أم لا وما حكم  
 من يرلهم بهذه الأقسام مع وجود هذه الصعاب وقرب إلى سلطان بالسي قطع رزقهم  
 المؤدى في تعطيل الروايا معظم الرضا والرضا أي يرتحق بها السبيل وغيرهم من غير دين  
 ويقوم بها شعار الاسلام لكون ذلك تنافسا أم لا وهل يجب أن يكاف هؤلاء  
 بنات مسجونهم مع كون ذلك مستقرا يديهم من قبل ولي الأمر وكلمو ذلك هل يتعين  
 عليهم أتياته عند حاجتهم بعينه غريب من بلادهم متظاهرين فيهم مع وجود عدة من الحكام  
 غيره في بلادهم ولا وما حكم من يخرجهم من الأثبات الصعبة عن قامة البيعة الشرعية على عب  
 عيه الحال من الشهود هذا الزمان لا يؤدون شدة الأبحاث ترصيدهم وقد يعجز الفقير عن  
 مشاها وكذلك المسوة للأنى لا يعلم الشهود حولها ما ود سأل الإمام حكا عن استحقاق  
 من ذكر صاحب به لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يحري محرمهم لا لاغنى والمكسح  
 والرمز لا غير وصرب عما سوههم من غير صانع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك أثما  
 عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك ودأب له الام عن الرضا والرضا هل يستحق من  
 هو به ما هو مرتب لهم عجاب بن هذه الرضا والرضا دكا كس ولا شك في فهم الصحاء  
 والعلماء وحالة الكتب الربر والافطمين إلى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك أم لا وما  
 حكم هذا القول بقطع وهم مع عدم المعرفة بحكمهم ولا صلاح على حقيقة احوالهم بالكلية  
 اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تستحق بذلك رويته وما عداها من حدره أم لا وهل للمقدمين  
 الدعوى عليه بعد الطعن عدم المؤدى عند المولى إلى قطع رزقهم وإن يكافوه اثبات ذلك  
 ودأب عن أتياته هل هم مصابته بمقتضاها أم لا وإذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قدح

في عدته وجرحه بعزلها عن المناصب الدينية ثم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة  
 وهم له في غاية الكراهة من يجوز يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوما أكثرهم له كارهون  
 (في الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع  
 في قول يستدل أهل بيتي على الكذب والنسبة في سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ثم  
 الرشدون كما قال عمر بن عبد العزيز من رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه الأمر بعده  
 ثم لا أحد يا تصدق الكذب لله وسبها طاعة الله وقوه على صراحة الله بس لا أحد  
 تدينها ولا الظرف في رأي من حادها من هدى بها فهو مهمل ومن استنصر بها فهو منصور  
 ومن حادها أو منع غير من مؤيد بن ولاد الله تعالى وتولى ذلك حبه وسبها طاعة الله  
 عليه وسلم وصيكم بالسمع والطاعة من بينكم كما عدى في سبها طاعة الله كثير فسيحكم  
 بسبها طاعة الله رضى من هدى من سبها طاعة الله وعصوا عنها بالنوح ويحكم  
 ويحدث الأمور من كل بدعة صالحة ولا يجب على ولاد الأمور ولا يبرهم من المسلمين  
 العلم من ذلك كما قال تعالى (وقولوا لله سبطكم) وهل صلى الله عليه وسلم (اد  
 منكم من أمر فتواهم ما استطعتم) وذا منكم عن نبي فتواهم) ونحن نذكر ذلك بمصر  
 وقول الأموال التي لم تكن في كتب الله التي يولى مسلم ولاه الأمر ثلاثة (ما من معام)  
 وهذا من شهد لوفقة لا أحسن من معرفته ما ذكره الله في (قوله) وعلوا على عبيته من شيء  
 وأن الله حمده والرسول وأبى الذي ليسى ولم يكن ومن المال أن كنتم آمنتم بالله والمعام  
 ما أخذ من كهار من هذه معكم وحسن (وثنى إلى) (وهو الذي ذكره الله تعالى في  
 سورة حشر حيث قال) وما عاقب الله على رسوله منهم فإلّا أوحىتم عليه من خيل ولا ركاب)  
 ومعنى قوله ما أوحىتم شيء من حركتهم ولا نعمتهم ولا سقمهم قال وحف العير بحف وحواء وحقته  
 داسار نوعا من العير فلهذا هو أي من سبها طاعة الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين  
 عير يحف حبل ولا ركاب وذلك ساره عن معاني معكم عليه ما فابو عبيد كان للامقاتلة  
 ومن يقابوا عليه فهو في لأن الله عاقب على المسلمين فانه خلق خلق عاقبه وأحل هم  
 الطيبات يأكلوا طيب ويعملوا صالحا وكهار عباد غيرهم فصاروا غير مستحقين للمال مع  
 للؤمنين أن عبادهم وأن سترهم وان يترحموا لا حول لهم عاقبها الله في

المؤمنين منهم فقد صارت أي رحمت إلى مستحقين، وهذا الذي يدخل فيه حرية الرؤس التي  
 تؤخذ من أهل الدمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور وأصاف العشور وما يصالح  
 عليه الكفار من المال كما يدى يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفا من  
 المسلمين كما قال بنى الصير التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال (هو الذي أخرج الدين  
 كفروا من أهل الكعب من ديارهم لأول الحشر، طأنتم أن يخرجوا وطأوا بهم ما نعتهم  
 حصوهم من الله عليهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم رمزا لغرب يخرجون بيوتهم  
 بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم  
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار) وهؤلاء هؤلاء هم الذين صلى الله عليه وسلم وكانوا  
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فجاءهم بعد ذلك حصرهم وكانت أمو لهم بمكة، الله على رسوله  
 وذكر مصارف التي بقوله (ما أقام الله على رسوله من أهل القرى لله والرسول ولأهل  
 القرى والشأى والمساكين وابن السبل كيلا يكون دولة بين لأغنياءكم وما آتاكم الرسول  
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وتقوا الله إن الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا  
 من ديارهم وأموالهم ياتفون فضلا من الله ورضوا بما وينصرون لله ورسوله أولئك هم الصادقون  
 والذين تبوءوا الدار والأهل من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما  
 آتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فؤادك هم المفلحون والذين  
 جاءوا من بعدهم يقولون ربنا عمر لنا ولاخو ما لينا من سقونا ما لينا ولا نجعل في ديارنا  
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) فهؤلاء المهاجرون والأنصار ومن جاء بعدهم من يوم  
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم لهرودي من أصحاب أحمد وغيرهم أن من سب  
 الصحابة لم يكن في العنق نصيب من العنق، ضربه عمر رضي الله عنه على لارض حتى  
 فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق لا شيئا يسيرا ثم ور الشام وغير ذلك  
 فهذا الذي لا خمس فيه عند جماهير الأئمة كابي حنيفة ومالك وأحمد وعابري تخميسه الشافعي  
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك روية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحمد قبل الشافعي أن  
 في العنق خمس عسيرة وعد العنق من يكن ملكا للبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند  
 أكثر علماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكا له وما مصرقه بعد موته فقد اتفق



العلماء على ان يصرف منه أرزق لجسد المفتين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم بدل  
 الكفار فيؤخذ منهم الشيء وتزعمو هذا يصرف في سائر مصدح المسلمين ثم يخص به  
 المقاتلة على قول الشافعي ووجهين في مذهب الامام أحمد لكل المشهور في مذهبه وهو  
 مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يخص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القواين  
 يعطى من فيه منفعة عامة لاهل الفقه فان الشافعي قال ينبغي للامام ان يخص من في الدين  
 من المقاتلة وهو من يبع ويخصى الدرية وهي من دون ذلك والشافعي قال بل ثم يعطى  
 للمقاتلة في كل عام عطاءهم ويعطى الدرية والشافعي ما يكفيهم لستهم بل والعطاء من الشيء  
 لا يكون لا للنافع يطابق القبال قال ومحمد بن حنبل قد من له في انه ليس للمقاتلة في عطاء حق ولا  
 الا عراب الدين هم اهل الصدقة قال فان قصص من امي شي، وضعه الامام في اهل الحصون  
 والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يتقوى به المسلمون فان ستموا عنه وحصلت كل  
 مصالحة لهم فرق ما يبق عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك بل قال ويعطى من الشيء  
 رزق المال ولولاة وكل من قام بامر الله من اول وحاكم وقاب وحندي ممن لا عني لاهل  
 اني، عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الشيء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا  
 ضعيف لا يقدر على القتال لانه لا يجاهد به وهذا قد كان للمصالح فنصرف منه الى كل من للمسلمين  
 به منفعة عامة كالجاهدين وكولاة امورهم من ولادة الحرب وولادة الدين وولادة الحكم ومن  
 يقرهم المرات ويقتريهم ويحدثهم ويؤمهم في عيالاتهم ويؤدون لهم ويصرف منه في سداد شعورهم  
 وعيارة صرقتهم وحصونهم ويصرف منه في ذوي الحاجات منهم ايضا ويبدأ فيه بالامم فالامم  
 فيتقدم دولها مع الذين يحاسب المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا يص  
 عليه عامة الفقهاء من اصحاب احمد والشافعي وابي حنيفة وغيرهم قال اصحاب أبي حنيفة يصرف  
 في المصالح ما يريد بها شعور من فساد طر والجور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع  
 منه أرزق المقاتلة وذو الحاجات يعطون من الزكوات وبحوها وما فصل عن منافع المسلمين  
 قسم يسم لكن مذهب الشافعي وبعض اصحاب احمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة  
 للمسلمين هم فيه حق بل فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه لما كثرت المال أعطاهم عامة المسلمين فكان لجميع اصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر من الخطاب عليهم وفقيرهم لكن كان أهل الديور نوعين مثالة وهم الناعوت وذرية  
وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا ولو حب تقديم الفقراء على الاعياء  
الذين لا معة بهم فلا يعطى غي شي حتى يفضل عن فقراء هدمه بخرور كالك و حمد  
في الصحيح من لويتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم بحصيص الفقراء بالفصل في واما المال  
ثالث فهو الصدقات هي ركاه موال المسلمين ركاه احث وهي العشور وانصاف  
العشور الماخوذة من الخيوب والثمار وزكاة المشية وهي الابل والبقر والسم وزكاة التجارة  
وزكاة الدين في هذا المال مصرفه مذكوره لله تعالى في قوله (تدنا الصدقات للفقراء  
والمساكين والمؤمنين عليها والمؤمنة منهم وفي ركاب والعارمين وفي سبيل الله ومن  
الدين فريضة من الله والله عليم حكيم) وفي الدين ان ياتي على الله عليه وسلم سأل  
رحل ان يعطيه شي من الصدقات فقال ان الله لم يرز في الصدقات قسمة نبي ولا نبي  
والكن حرثا ثمانية اجراء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وقد اتفق المسلمون على انه  
لا يجوز ان يخرج بالصدقات من الاوصاف الخمسة المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك  
القرآن فانين هذا لا يدل مذكر أم لا آخر رسول مولى بيت المال في مثل هذه الارصة  
هي صاف صاف منها هو من اتي اوال الصدقات وخمس ماله وعرف حكمه وصفه  
الى بيت المال بحق من غير هذه مثال من ماله من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه  
زرع ومنه ما هو موقوف عليه وصف قبض عليه حق و يتاوبين يجب رده الى مستحقه اذا  
مكن وقد تمذر ذلك مثل ما يؤخذ من معذرات المال في غيرهم الذين أخذوا من طهيا  
و موال المسلمين ما لا يستحقونه واسترحمه ولي الامر منهم ومن تركاهم ولم يعرف مستحقه  
ومثل ما قبض من موصاتب تحذنه وتعد رده الى صحابه ومثل ذلك هذه الاموال التي  
تمذر ردها الى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي ثم بصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء  
وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كما يصعب انساب و حاشا الثالث والرابع الثامن  
ونحوهم ممن صدر يده مال لا يسكه ولا يعرف صاحبه فيصرفه الى ذوي الحاجات ومصالح  
المسلمين اذا تبين هذان الاصلان فقول من كان من ذوي الحاجات كفقراء والمساكين  
والعارمين وابن السبيل فهو لا يجوز بل يجب ان يعطوا من الزكوات ومن الاموال المجهولة

اتفاق المسلمين وكذلك يعطوا من التي مما فصل عن المصح العامة التي لا بد منها عدد أكثر  
العلماء كما تقدم سواء كانوا مشتمين به أو لو احب على كفاية أو يكونوا وسواء كانوا في  
رويا أو ربط أو لم يكونوا لكن من كان ميمز به أو دين كان مقدما على غيره واحق هذه  
الصفة من ذكرهم الله بقوله لا تقربوا من حصرة في - بل الله لا - تطيمون صراقي لارض  
يحسبهم الخهل عياء من الصفح تدروهم بسماهم لا يسألون اس الحاء من كان ماعوه شعول  
به من احم ولدين ادى حصرة في سبيل الله قد سمع الكسب هو وولى من غيره وبهطي  
فضاء المسلمين وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه رزاق المقاتلة وذرايرهم لاسيما من بني  
هاشم الطائيين والعماسيين وغيرهم فمن هؤلاء ينسب عطائهم من الخس والى المصالح الحكون  
لزكاة محرمة عليهم « والفقر اشرفى المذكور في الكتاب والسنة لذي يستحق من الزكاة  
والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتدنا به معيبة وصرفه معيبة من كل من  
ليس له كفاية كفاية كفى عياله من الفقر والساكين وقد راع العلماء هل الفقير شد  
حاجة أو المسكين أو اقتر من يتعفف والمسكين من يسأل على الزكاة قول لهم ونفقو على  
ان من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطي ما يكفيه سواء كان اسمه ليس الفقير  
لاصطلاحى أو ليس بلجد والمقنة وليس شهود وليس لاجار أو الصاع أو الفلاحين  
والصدقة لا يخص بها صنف من هذه الاصناف بل كل من يسأل له كفاية تامة من هؤلاء  
مثل الصاع لى لا تقوم صنفته كفايته والناجر لى لا تقوم غارته بكفايته والجدى لى  
لا تقوم قطاعة كفايته والفقير والصوفي لى لا يقوم معيونه من نوب كفايته والشاهد  
والفقير لى لا يقوم ما يحصل له كفايته وكذلك من كان في رباط أو زوية وهو عاجز عن  
كفايته فكل هؤلاء مستحقون ومن كان من هؤلاء كلام مؤمن نسيا كان الله وليا فان  
وليه الله لى لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لى آمنوا وكانوا يتقون من نى صنف كانوا  
من اصناف قبلة ومن كان من هؤلاء منافقا أو مظهر الكدعة نخاف لكتاب وسنة من  
بدع الاعتقادات وعبدت فانه مستحق للمقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأن من  
كان زنديقا كالحبولة والذاحية ومن يعصل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اعتقد به  
لا يحب عليه في الناص اتاع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو به دا حصته معرفة



والتحقق سقط عنه لامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدبير بدين اليهود والصارى  
ولا يجب عليه الاصنام بالكتاب والسنة وأمثل هؤلاء من هؤلاء منافقون رنادة واد طهر  
على أحدهم منه يجب قلبه بانفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه لارمة وعلى ولاية الامور مع  
اعطاء الفقراء بل والاشياء بأن يرمو هؤلاء بناع الكتب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا  
يكفوا أحد من الخروح من ذلك ولو دعى من دعاوي ما اذعه ولو رعى أنه يطرق في الهواء أو  
يشيئ في الماء ومن كان من الفقراء الذين يشبههم منفعة عامة للمسلمين عن الكسب قادراً  
عليه لم يحرم أن يعطى من الزكاة عند شاقه وحمد وجور ذلك أبو حنيفة وقد قال أبي صلي  
الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لمي ولا لقوى مكتسب ولا يجوز أن يعطى من زكاة من يصنع  
بها دعوة وضيفة للفقراء ولا يقبها سباط لا توارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى مسكاً  
للفقير المحتاج بحيث ينفقها على نفسه وعياله في يسه ان شاء ويقضى بها ديونه ويصرفها في  
حاجاته وليس في المسلمين من يذكر صرف الصدقات وهضم أموال المصالح إلى الفقراء  
والمساكين ومن قل عنه ذلك مما أن يكون من جهل الناس بالعلم وما أن يكون من أعظم الناس  
كراهة الدين بل يكثر اللبس والشرع أو يكون التسل عنه كذا أو يحرقه مما من هو متوسط  
في علم ودين فلا يحق عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد احتاط في هذه الاموال  
المرتبة السلطانية لحق والباطل فقام كثير من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى  
أحدهم كعاقبة ويتمرق حوماً وهو لا سأل ومن يعرفه فيس عنده ما يعطيه وقوام كثير من  
ياكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوه هم روت صواب حاجاتهم وقوم  
لم يروا مع عدم حاجتهم وقوه ياتون جهات كذا احد وغيرها في حدود معلومها  
ويستثنون من يعطون شيئاً يسيراً وقوام في لربط ولزوايا حدود ما يستحقون ويأخذون  
فوق حقهم ويعمون من هو أحق منهم حقاً ونعام حقهم وهذا موجود في موضع كثيرة  
ولا يستريب مسلم أن السعي في تحصيل المستحق من غيره وعطاء الولايات والارزاق من هو  
أحق بها والعمل من الناس في ذلك وفعلة بحسب الامكان هو من فصل أعمال ولاية الامور  
بل ومن وجب عليهم أن الله يأمر بالعدل والاحسان والعدل واجب على كل أحد في كل  
شيء وكان يحظر في الجند المقاتلة والتعدين بسهم وزيادة من يستحق الزيادة وغصان من

يستحق انفصال وعطاء العاجر عن خياله من جهة أخرى هو من أحسن فعل ولاه لأمور  
واوحها وكذلك صرحي حاسن برترقي من موال القى وصدقت والمصالح ووقوف  
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كبريه ومع من دحل في المسحوق وليس منهم  
من ن يراهم في رزاقهم و قد دعي الفرس من يعرف به لعي وصفت لاحد من صدقات فانه  
يحور الامام أن يصفه بالافعة عدان ماله به لاحتصم في لعي ولا لقون مكسب من النبي  
صلى الله عليه وسلم سانه رحلان من الصدقة في رآهم حديث صدق فيها النظر وصوبه فعال  
ان شأنا عظمكيا ولا حظ فيها لعي ولا لقون مكسب " و قد ذكر ان به عدلا فيهم بهتم  
ان يدة فيه قولان للامام " مشهور في قولان في مذهب شافعي وحمدود روى لاسم  
قول من يقول فيه مقر لي بنة لا نزع من الله به لا يجب أن يكون بنة من الشهود  
المعالم من يحب منهم في يرتفعوا على داء الشريعة فيرد شهادتهم في حذو عليها رده لاسيما مع  
العلم بكثرة من يشهد بالزور وله كات البده ان الشهود في الشم لمرربة شاهدة لا  
يشهدون في لاجتهاديت كالأش رولشد و عدلوا لاهة والاسحة في ونحو ذلك بن يشهدون  
بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهود بالاجتهاديت بدح الاول وانهم فاحمل من  
الشهادة فيها بغير بحري بخلاف حسيات من زيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من  
يقدم على صريح الزور وهؤلاء من من غيرهم بن في واحد من هؤلاء من يعرف صدقة  
من حيرانه ومعرفة وأهل حيرة خاصة به قبل ذلك " هم و قد يقول بان جميع من يرايط  
و لزوايا غير مستحسين باصل صاهر البعلمان كان في حق الله بان كل من فيه مستحق له  
ياحدة هو باصل أيضا فلا هذا ولا هذا في فيه مستحق من ناحية فيه وفيهم من يأخذ  
فوق حقه وفيه من لا يعطى لا دون حقه وفيه غير المستحق حتى أنهم في انظاره في  
يشتركون فيه يعطى أحدهم فصل مما يعطى الآخر و كان عني منه خلاف ما جرت عادة  
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رخصات أهل العدل " وأمر ولي الأمر  
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل العبادات وعظم الله حدتها ذكر عن بعض حكام من  
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح و من قول ما يعلمه أحد من المسلمين ولا  
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن حرت عادة بان يولي حكم لاهم لا أن يكون من جهل





الله هم المؤمنون المتقون من أي صنف كان ومن كان من أولاد من أهل الجهاد والعلم كان  
أفضل ممن يمكن من هؤلاء ومن سدد أولاد من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول  
القاتل اليوم في زماننا كثير من محضين واحدا من محضين خياله بل ولا شغل بالهم  
معينة دينية يحرمونها عن حدود الدنيا وعصاة في الله وشبههم مع عصاه معص  
ومصائب حري لا تتبع الحظ وعصاة الكون كرامة لله هي انه والله يكون الله محض  
التقرب قليل الوجود أو مفقود من ذلك الصانع وسع به ومن لا يأكل أموال الناس  
أكثر ممن يأكل الأموال بذلك في ورثة فقهه من هو شقيق به وهو أن يقال كثير  
من أهل الربط والزوايا والمنظاهرين الذين يفترون على محضين ذلك من جهة مع  
سما كمره وسوق ومصائب لا يقع لمن عرفت مثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد  
أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك يقرب إلى الله منه أدت البدعية ومعلوم انه في كل  
صفة بار ومجاهد وسيدق وصدق وحسن موالاته لله بنفس من جميع الآداب  
وبغض الكفار ومنه نفس من جميع الآداب والصدق من عظمى من مولاه من درجته  
ويطلى من المعاداة بقدر فقهه من مدته من سنة وخمسة من سبق إلى له اثم ب  
والعقاب اذا لم يصف لله به ولا بد أن يدعى من من الله وان كان لا  
يخلد في النار أحد من المؤمنين لا بد أن يخلد فيها لما فتون كما يخلد فيها الظاهرون بالكفر  
في درجة الشدة من باب تبيين أحد درجاته من محضين من وجهه من وجه  
أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا المعطاء ومن يأخذ بالمعصية والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة  
(الوجه الرابع) ان من المعطاء كان معه من محضين من محضين لا أحد من هو صاحب  
النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى دوى محض من محضين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة  
حق يصالحوا نيابة لاهل الاسلام وسولي كمر من ادلاسلام فان تعليق المعطايا في القلوب  
معدر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من يؤيد هذا الدين بالرجل فله اجر ودعوة للاحلاف لهم  
وهل اني لا اعطى رجلا وادع رجلا والذين ادع احب إلى من الذين اعطى منى لا في قلوبهم  
من المسع والرجع وكل رجلا لم في قلوبهم من اعطى منى لا في قلوبهم اعطى منى لا في قلوبهم  
من اعطاه الله من رسول الله في عظمى من بايون لا في يسرى في الله في الخس ولما

كان عام حنين قسم عاتق حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطفاء من قريش كريمة  
 بن حصين والعباس بن مرداس ولا فرع بن حابس وامثلم وبين سريش بن عمرو ومهوان  
 بن مية ومكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وبنو عكرمة وامثلم من الطفلاء الذين  
 صلحهم عام صلح واهبطهم حنين ولا حارث بن عوف ساء بذلك قلوبهم على الاسلام  
 وانهم عليه مصلحة عامة للمسلمين ومن اعطاهم هداياهم هداياهم سادات وبنو الله المقين  
 وافضل عباد الله الصالحين ومن اعطاهم من رسلهم ولدين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل  
 موته وعامتهم سبب لا فقر ، فلو كان عطاهم لاجرة مقدمه على اعطاهم للمصلحة العامة لم يعط  
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء لاعيد السادة اطعوا في عشرينهم وبعده من عنده  
 من امر اخرس والاعطاهم من هم حوج . اعطاهم وعزل هداياهم طعن حوج على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقال له ولهم يا محمد عدل هداياهم من هداياهم تقسيمه ما اريد بها  
 وجه الله مالي حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ومن يمدد هداياهم اعدل فقد حبت  
 وحسرت ولم اعدل فقال له نفس صحابة دعني اضرع عني هذا فقل به يخرج من  
 شخص هذا قوم يحقر احدكم صانته مع صلاتهم وبنوهم مع صلواتهم وقرآنة مع قرآنتهم  
 يقرؤن القرآن لا يحدور حاجرهم عرقون من الاسلام كما عرق اسهم من لومة اينما لقيتموهم  
 هداياهم من في قتلهم اخر عبد الله من اسهم يوم القسمة وفي رواية لان شكرهم لا يملهم  
 قد عاد وهؤلاء اخرجوا عن عهد امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقتل ليس  
 قاتوه جميعهم مع كثرة صوابهم وصلاتهم وقرآنتهم فاخرجوا عن السنة والطاعة وهم يوم لهم  
 عدا وورع وزهد اكن غيرهم فافضى ذلك عنهم العطاء لا يكون لا دوى الحاجات  
 وان عطاهم اسادة اطعوا لاء . لا يصح امر الله برعهم وهذا من حياهم هداياهم العطاء فما  
 هو بحسب مصلحة دين الله فكما كان لله طبع ولدن الله فله كان عطاهم فيه اوى وعطاهم  
 بحسب الله في غمهم ليس وثم اعادته وصدارة وسلاطه عظم من اسطاء من لا يكون كذلك وان  
 كان الثاني حوج وقول غافل ان هداياهم على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله  
 من مذهب عمر وهذا يحتاج الى معرفة بذهب لائمه في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء وصل  
 ذلك ان الارض دفت عودها للعلماء ثلاثة اقول احدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين العائنين لا ان تصيب انفسهم بقسمها وذكر في الام انه لو حكم حاكم  
 بوقفها من غير طيب انفسهم نقص حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين المؤمنين  
 اكر جمهور لا ثمة حاصو الشافعي في ذلك ورواؤه من مذهب عمر بن الخطاب من جعل الارض  
 المفتوحة غنوة فيثا حسن حارون عمر حبسها بدون سحابة من العائنين ولا يراعون كل  
 ارض فتحتها عمر بالشام غنوة والامراق ومصر وعبرها ما يقسمها عمر بين المؤمنين واما قسم  
 المقولات اكر فان مالک وطائفة وهو القول الثاني انها محصة باهل المدينة وقد صنف  
 اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نارع به اشافعي في هذه المسئلة وبكلام على حجة  
 وعن الامام احمد كالقولين اكر مشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب لا كثيرين  
 اني حيفة واصحابه والثوري وابي عبيد وهو ان لامام جعل فيها ما هو صلح للمسلمين من  
 قسمها او حبسها فان رضى قسمها كما قسم ابي صلى الله عليه وسلم خيبر فعل وروى ان يدعها  
 فيثا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل نصف خيبر وانه  
 قسم حصها وحسن نصفها لوثبه وانه فتح مكة غنوة ولم يقسمها بين المؤمنين قسم ان رض  
 الغنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنعا كبيرا اذا عرف ذلك فحضر  
 هي مما فتح غنوة ولم يقسمها عمر بين المؤمنين كما صرح بذلك ثم لذهب من اخوية والمالكية  
 والحنفية والشافعية اكر ثقات حوالها مد ذلك كانت ثقات حوال المرق فان خلفاء بني  
 العباس نقلوه الى الممسة مد الحارصة وهذا حارفي أحد قولي علماء وكذلك مصر رفع عنها  
 الحراج من مدة لا عزم ابتداءها وصارت رقة للمسلمين وهذا حارفي أحد قولي العلماء واما  
 مذهب عمر في التي فانه يحمل الكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنعة كما قال عمر  
 رضي الله عنه من أحد حق هذا المال من أحد انب هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه  
 والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء هذه الاسباب وكانت سيرته بتفصيل  
 في العطاء بالمصائل لدينية واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوى بينهم في العطاء اذا  
 استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما سئمو الله وجورهم على الله واما  
 هذه الدنيا لاغ وروى عنه انه قال سئوى فيهم ييمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة  
 فاعطاهم لذلك لا للسافة والمفضلة في الدين فان اجرهم يتي على الله فاذا استووا في الحاجة



لذووية سوى يسلم في عطاء و يروي أن عمر في آخر عمره قال لا نشت الى قاص لا جمان  
 اساس - رو حد في مية و حده أي صعد و حد و قضيه كان بالاسباب لارمة التي دارها  
 رحن و بلاؤه وهو الذي نعهد في قتال الاعداء و الرجل و غناؤه وهو الذي ينفي عن المسلمين  
 في مصاحبتهم لولاد مورهم و مسيهم و امثال هؤلاء و ارحن و سابقته و هو من كان من السابقين  
 الاولين و منه كان ينصاع في العطاء على غيرهم و الرجل و فاقه و منه كان يقدم القراء على لاغنياء  
 وهذا ظاهر و منه مع وجود المحتاجين كفى بحرمه و يعطى اى لاحقة له ولا مدعة به  
 لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين عليهم و فقيرهم فكيف يجوز ان  
 يعطى اى الذي ليس به نفع عام و يحرم فقير محتاج الى الفقير سبع و قد روى عن ابي  
 حنبل الله عليه و - ثم انه اعطى من اموال بن العيص و كانت له ارحن لعقيرهم و لم يعط  
 لاصارهم شيئا اهم لانه اعطى بعض الناس - فقير و في سنن ان الى صلى الله  
 عليه وسلم كان دائره مال يعطى لاهل قسرين و العرب قسما ببعض المشركين على المنزلة  
 لانه يحتاج الى نفقة نفسه و نفقة امرأته و المديت رواه ابو داود و يوحنا في صحيحه و لاهل امام احمد  
 في رواية في طاب و هل حدث حسن و اعطى عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان دائره اى قسمة من يومه و يعطى لاهل حطس و اعطى العرب حطس و حديث  
 عمر روه حمد و بود و اعطى اى داود عن مالك بن انس بن حنبل قال ذكر عمر يوم  
 الى فقال ما بحق - لى مكى و ما بحق به من حد الا على - و ما من  
 كتاب لله الرجل و قدمه و ارحن و بلاؤه و ارحن و غناؤه و الرجل و حاجته و مع حمد قال  
 كان عمر يحلف على بين ثلاث و الله ما أحد الحق به من حد الا على - و ما من أحد  
 و الله ما من المسلمين أحد لا وله في هذا الما نصيب الا بعد ما يكوالك حتى لا يزل من كسب  
 الله فالرحن و بلاؤه في الاسلام و الرجل و قدمه و ارحن و غناؤه في الاسلام و ارحن و حاجته  
 و الله من ثقت لهم لا و بين ارحن و حبل صماء حظه في هذا الما وهو يرى حاجته و قد كلام  
 عمر الذي يذكر فيه بان اكل مسهم حقا يذكر فيه تقدم من حاجات و لا يختلف ثمان من  
 المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم و يحرم القراء فان هذا مضاد لقوله  
 تعالى كالا يكون دولة بين الاغنياء منك و جعل الله متداولين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في من الامر وأما على اناس مذهب مالك بان في المدونة وحرية  
 حاكم هل لدمه وخرح الارضين ما كان منهم عوة أو صبحا فهو عند مالك جنة والحرية  
 عده في غار ويعطى هدية في كل بلد فتحوها عوة أو صبحا عليها فقسيم عليهم  
 ويحصل لهم الناس على من من التي وبدأهم الحاجة حتى يعنوا منه ولا يخرج الى سيرهم  
 لان ينزل بقوم حده فيمن اليهم بعد ان يعطى أهله منه ما يحبهم عن لاجسده وفل تبصا  
 فل مالك وأما حرية الارض في أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر لارصهم  
 يقسمها بين الذين فتحوها وري من ينزل ملك به ان كشف عنه من يرصاه عن واحد عالم  
 يستقيه ولا اجتهاد هو ومن يحضرته رشا واما حياء موت جنة بدون ادن الاماء في  
 مذهب الشافعي وحمدوني يوسف ومحمد وشرط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقيل  
 لك ان كان بعيدا عن امر ان بحث لانتاح الناس معه لم يخرج الى دمه وان كان قريبا  
 من روي اناح اساس فيه فمهر الى دمه كان كان الاحياء في أرض خرح هو ان يملك  
 بالاحياء ولا خرح عليه أو يكون يده وسية الخرح على قولين للاماء هما روي ان عن أحمد  
 وروى من قبل أو مات من المعانة دمه ترزق مرته وولاده العصار وفي مذهب احمد والشافعي  
 في أحد قويه وغيرهم فيفق على امرته حتى تروح وعلى ستة الصبيحة حتى تروح وعلى  
 به الصبيحة حتى تبلغ ثم يحل من له دمه ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة  
 والذين يملكون من الصدقة وهصل النبي والمصالح عطى له من ذلك ولا فلا

(١٨) (مسألة) في رجل له حق في بيت مال من الصدقة في الحرم أو ولايته وحيل  
 ببعض حقه على بعض نظام فمات له لا تستخرج انت ههنا ولا من على استخراجها فان  
 ذلك صم الكر صحت حقتك من من المحصل عندكم وان كان مجموعا من هذه الحقة وغيرها  
 لان ما حتمت في بيت مال وورد الى صحبه فصرفه في مصالح أصحابه ودينين ولى من  
 به فيما لا يبيع صحبه أو فيها بصره وقد كنت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأبصا  
 به يصير مختلطاً فلا يبقى محكوما بتحريره بعينه مع كون الصرف الى مثل ههنا واحدا على  
 المسلمين من الولاة يظنون ترة في استخراج لامول وترة في صرفها فلا يحل خاتمهم على  
 الظاهر في الاستخراج ولا أخذ لانتاح ما لا يستحقه وأما ما يسوع فيه لاحتها من

لا استخراج والصرف فلم يثل الاجتهاد وامامه لا يسوع فيه جهاد من الاخذ ولا عطاء ولا  
يعاونون لكن اذا كان لمصروف اليه مستحقة مقدار ما حوز حده من كل من يجوز صرفه  
كامل المحلول مالكة وجب صرفه من مسوا من سده الى مستحقة قبل الاولى اقراره  
بايدى الصلابة او السعي في صرفه في مصالح نفسه ومسكين اذا كان الساعي في ذلك من يكره  
اصل حده وبين على حده بل سعى في مع اخذ هذه مسئلة حسنة يسمى التفطن لها والا  
دخل لاسان في من المحرمات وفي ترك الوحات من الاعانة على الظلم من فعل المحرمات  
وعدم يمكن الوحات لا يعرف لئلا كان تركه من ترك الوحات ودم يمكن الا  
قراره بيد الظلم و صرفه في المصالح كان النسي عن صرفه في المصالح عانة على زيده انظم التي  
هي اقراره بيد الظلم فكما يجب والله اظهر يجب نفسه عند الجز عن راته سكاية فهذا اصل  
عظيم والله عمن وصل آخر وهو ان الشراب سعى صرفه في الابدع عن المنة فالابدع كما  
مرابي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجاج من بطمه رفيق والناصح ولا عرف ما دخل  
في الطعام والشراب ونحوه ثم ما من الظاهر من اللبس ثم ما ستر مع لا يصل من السوء ثم  
ما عرض من اركوب ونحوه فهكذا ترتيب لاصح بالرزق وكذلك صحب يفهمون

(١٩) (مسئلة) في قوة ارسال قوم في مصالح لهم وبطونهم مئة هل يحل لهم كل ذلك  
واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم  
(الجواب) اذا عظامهم ليس منهم ما يفتقر به حر ذلك وعيهم ثم مئة لهم ما دوا  
في حوائجهم ويجوز مخالطتهم \*

## باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) (مسئلة) في رجل وجد لقطه وعرف بها بعض الناس يمه ويده سر ايما ولها  
عنده مدة سنين فما الحكم فيها

(الجواب) الحمد لله لا يحل له مش هذا ان عرف من علمه ان يعرفها تعريف ظاهره لكن  
على وجه يمكن من قول من صاع له ثقة او نحو ذلك والله علم

(٢١) (مسئلة) في حجاج القوامع مرب قد قطع الطريق على الناس واحدا قد شهم



فهربوا وتركوا جواهرهم وانفماش فهل يحل أخذ الخيل التي للجرامية والقمماش الذي سرقوه ثم لا  
 ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ما أحسنه من مال الخبيث فيه يحب رده إليهم ان أمكن فان هذا  
 كاللقطة يعرف سنة فانه صاحبها عدك ولا فائدة حدها ان يغنيها بشرط صيائها وبو ايس من  
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة  
 من المصوب واموارى ولودثه وما اخذ من الجريمة من اموال الناس او ما هو منبوع  
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين .

( ٢٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في سفينة عرفيت في الحرثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد  
 وقد كان فيها اجر رريت حرثم ان هـل عربية تهاوون على المراكب حتى أخرجوها الى بحر  
 وسوها فطلى الزيت على وجه الماء وبني رثم جمع الناس ثم ان هـل اعرية جاؤا الى البحر فوجدوا  
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قرصة منهم فهد الزيت مجموع حلال  
 ام حرام ؟ ومركب زمان عرفيت وجميع ما فيها انحدر في البحر فتي كل أحد يجمع من ذلك وما  
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال ام حرام

﴿ الجواب ﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المصوم من التمس وطعم  
 احره المثل والزيت صاحبه واما كون الزيت لصاحبه فاعلم به نزعاً لا نزعاً قليلاً فانه  
 يروى عن الحسن بن علي قال هو لمن حاصه واما وجوب حرة لمن حاصه فمستد في قولان  
 لاسماء الصحاح وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وبه لان هذا المخلص متبرع وصحاب  
 القول يقولون ان حصوه لله تعالى وحرم على الله تعالى ان يخلصه لاجل الموضع فموضع  
 لان ذلك لو لم يعمل لافصى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصوه من المهنك اذ عرفوا  
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحة قد وثق ومن شئى اموال المسلمين من الكفار انه ياخذ  
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي يخلصه بذلك فمن كان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ  
 هذا وتخليصه ممن مباح ليس هو غاصبا فيه فيكون اهل ما حصل عمل هذا والاصل لهذا  
 فيكون مشتركا بينهم لكن لا ينجب الشراكة على المين فحب اجرة المثل ولان مثل هذا ما ذون  
 فيه من جهة اعراف فان عادة الناس ان يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة ولا حرة تبت  
 بالعرف والعادة مكن دخل في حرم أو ركب في حصة بغير مشاركة وكن دفع طعاما الى طابخ

وعسأل أمير مشارطة و طرأ ذلك بعدد و كان الم حواء خضه من مهلكة ملكة كاورد  
به الاثر لان الحيوان له حرمة في نفسه ف لو ادعى من حرمة الحرمة صاحبه فذلك تخصيصه  
لحق الحيوان وهو صواب كما قد يأس صاحبه بخلاف ما ادعى من صاحبه يقول للمخصص كان يجوز  
بث من حسن ندعه والحق فيه لي فادع تعطى حتى لا تنكح في تخصيصه وما لم يرد  
يعرف صاحبه فهو كانه طلة ولا تقطع روحه و جرد صاحبه عرفته حولاً وان كانوا لا يرجون  
وجوده فيه في يرضيه قولاً لكن على التولين لهم ان يذكروا رمان أو يدموه ويحفظوا  
ثم ثم يعرفوه بعد ذلك والله اعلم

(٢٣) في حكمة من وجد نقطة

(الجواب) يعرف سنة فراس من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة  
وله ان يتعرف فيها وله ان يتصدق بها

(٢٤) مسئلة في رجل اتى له في وسط دلاء واحد شئ طيب الى حيث دخل الى  
بلده فهل هي حلال أم لا

(الجواب) يعرف سنة فراس من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة  
وله ان يتعرف فيها وله ان يتصدق بها والله اعلم

(٢٥) مسئلة في رجل وجد رجل من بين يديه وحملوه دواء من بين يديه  
وغیره وصده من وصات له انه لا يظهر به صاحب ولا منشئ وهو يستعمل لدواب  
والمناخ ما يصنع

(الجواب) يجوز له ان يستعمله ويجوز له ان يتصدق به على من ينفع به والله اعلم

(٢٦) مسئلة فيمن وجد ضئاً ومعه ثي من لسان ثم ربه حتى سمع من العمر شهرين  
بخاء رجل آخر فرضه امرته لله فلما كبر طفل دعى المرأة به بها وامها ربه في حصن  
أبيه قبل قبولها وهل يجب عليها ان تعطى لرجل الثاني ما أتفق عليه ويلزم الرجل الاول  
ما وجد مع امه

(الجواب) اذا كان الصبي مجهول النسب ودعى به بها قبل موافق في ذلك ويصرف  
من المال الذي وجد منه في حقته مدة مقامه عند المنقط والله اعلم

(٢٧) (مسئلة) في رجل واحد قرأ الرجل من المسلمين مع أناس من العرب فأخذ  
الفرس منهم ثم إن الفرس مرضت بحث به لم يقدروا على الشئ فبذلوا خديعاً لفرس لصاحبهم ثم لا  
(الجواب) الحمد لله نعم يجوز بل يجب في هذه الحال أن يبيعه الذي استقدمه لصاحبه  
وإن لم يكن وكله في البيع وقد نص لائحة على هذه المسئلة ونصرتها وبحفظ لثقل والله أعلم

## كتاب الوصايا

(٢٨) (مسئلة) في رجل وصى زوجته عند موته أن لا توهب شيئاً من متاع الدنيا  
لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد ادعى أن في صدره مائة ألف درهم وقد تكرر روجته فبذلها له كان  
يحفظ القرآن فهل أصابها وصي وقد قصدت وصية الوصي إليها تعطي شيئاً أن يستحقه  
يستعين به على - من الهدية وقرأ حراً من القرآن ويهديها لها فهل يفسح لها في ذلك

(الجواب) الحمد لله نعم وصية من مائة ألف درهم لمن يقرأ القرآن ويهديها للزوجة مدعة  
لم ينقل عن أحد من السلف وإنما تكلم العلماء فيمن قرأ الله وهدى ثمنه وفيمن يعطي أجرة  
على تعليم القرآن وجوه - في الاستئجار على القراءة واهدائها له لم ينقل عن أحد من لائحة  
ولا اذن في ذلك فإن القراءة كانت محرمة كانت مباحة ولا يكون فيها أجر ولا صل  
في الميتة شيء وإنما يصل الله على الصالح والاستئجار على مجرد القراءة لم ينقل عن أحد من  
لائحة وإنما تكلموا في الاستئجار على العلم لم يكن هذه المرأة قد رأت مع زوجها فله صدق  
عنه عما يريد الاستئجار به عن الصدقة تصل إلى الميتة من لائحة ويمنع منه - جواب تصديق  
بذلك على قوة من قرأ القرآن فقراء يستغنوا بذلك عن مائة ألف درهم حصل من لآخر تقدر  
ما أعينوا على القراءة وينفع منه الميت بذلك والله أعلم

(٢٩) (مسئلة) في أناس تحت يد وصي الجهم من مائة ألف درهم وصي حصصه على أخوته  
وذكر أن الملك كان وما وم نعم لا يسهل بيعة ما يسهل الوصي به البيع فهو يجوز البيع أم لا

(الجواب) بيع العتار ليس وصي أبهله لا حاجة ومصلحة رجعة بيعة واد  
ذكر أنه يسهل الاستهديم - يمكن أن يشتريه لبيعه لا خيراً في ذلك ولا لئتم الآخرين  
كان صادقا وضرراً للأول أن كان كاذباً



(٣٠) **مسئلة** في صراحي توفي وحلف تركه وأوصى وصية وطهرت عليه ديون بمساحر وغير مساحر فهل للوصي أن يعطى أرباب لديون غير شوت على يد حاكم **الجواب** إذا كان الميت ممن يكتب ما عليه لادس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب بآدبه ما عليه ونحوه منه يرجع في ذلك إلى كاتب لدى بخطه أو خط وكيله إذا كان مكتوما وليس عليه علامة لوجه كان غنله من الميت به فخط في مثل ذلك كالنمط وقرار الوكيل فيما وكل به بنقطة أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين ليعين بالاستحقاق أو نفى التهمة كما لو ثبت الدين بقرار لفظي وأما عطاء المدعي ما يدينه بمجرد قوله لدى لا فرق فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) **مسئلة** في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند ابنه دراهم وقال له إن أتت نعتيها الدراهم ثم أتت فاحد من الوصي من الدرهم ثم إن أولادها طلواها إلى الحاكم وطلوا منها لدرهم عطفهم لها وأعتزم أحدتها من الوصي ثم إنهم طالوا وصي بمجالة المال وادعوا الذي اقرب به به منه لم يكن له إلا كان بعد أن أكرهوها على ذلك فالقول قول المرأة أنه من سمع أم لا

**الجواب** لقول قول المردع الوصي إليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله أنه دفع إلى المرأة ما دفعه على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه به ليس عنده أكثر من ذلك ولوصيه لا لولد وصية صحيحة وكانت تخرج من ثلث وعنده المرأة أن تأخذ ما وصي لها به إذا كان دون الثلث وإن أكر لورث وصية فلها عليه ليعين وإن شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شهادتها حكم لها بذلك ودخرج المال عن يد الوصي وشهد لها فثبت شهادته لها وإذا كانت كتمت أولا ما عده الوصي أخذ منه ما وصي لها به كان ذلك عدلا لها في الباطن وإن لم يتم لها بذلك بينة من علم أنه يستعين بها في بطن ذلك وأحدها كان متأولا في ذلك مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) **مسئلة** في امرأة وصت لطفلة تحت نظر ثلثها سمع من ثلث ماها وتوفت الموصية وقبل للطفلة ولدها الموصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم وصت الموصية وقامت البينة بوفاتها وعيها عند ثلثها من الأوصياء وتوفي ولدها فيقول الوصية

لأبنته وتوقف الحكم عن الحكم لظلمة ما حدث له عدده بالبدلة لتعذر حقتها لصغر سنها فهل يحلف والدها أو يوقف الحكم لي البوغ ويحلفها أم لا

(الجواب) الحمد لله لا يحلف ولدها لأنه غير مسحق ولا يوصف الحكم لي بوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك إلا نزاع بين العلماء ما دشت معارض بل أنفع من هذا لو ثبت لصبي أو مجنون حق على غائب عنه من دين فمن مبيع أو بدل مرض أو رش حابة أو غير ذلك مما لو كانت مستحقا بالغا فلا يحلف على عدم الإبراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والمجنون ولا يحلف ويه كما قد نص عليه علماء ولهذا لو أدعى مدعى على صبي أو مجنون جنابة أو حقام يحكم له ولا يحلف للصبي ومجنون وإن كان الداع المأول لا يقول لا يمين ولها بظاهر هذا فيما شرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد مولى العلماء فكيف بأوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الوصي له فيها وإنما أخذ به بعض الناس وأوصية تكون للمحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حيا ولم يقل مسلم ٣١ تؤخر لي حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) (مسئلة) في وصي على يتام بوكالة شرعية ولا يتام دار فضاءها وكل الوصي من قبل أن ينظرها وقض لمن تم زيد فيها فهل له أن يقبل لزيده أم لا

(الجواب) إن كان لو كيل باعها بثمن المثل وقد روت له صبح البيع وإن لم تر له فدية نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية وبرجع عليه عما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله أعلم

(٣٣) (مسئلة) في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير ووصى في حال مرضه أن يساع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام ويصمت بتسعمائة درهم فأراد الحاكم أن يستأجر اساما اجنيا ليجمع هذا المقدار فجاء رجل غيره فقال لا احج بأرسمائة فهل يجوز ذلك أو يمين ما أوصى به

(الجواب) الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به إن كان يخرج من ثمنه وإن كان لا يخرج من ثمنه بل يجب على الورثة اخراج ما رد على الثالث إلا أن يكون وحاسا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) (مسئلة) في رجل مات وحبس ستة أولاد ذكور أو ابن وفتى بن ووصى

لابن ۱۰ عتق نصف اولادہ وامت بنہ بابت موقوفی من ثلث اعداء کان یعطى اس بنہ نصیبہ فیکون نصیب کل واحد من اولادہ

(جواب ٤) الحمد لله صاهر مذهب الشافعي وحمدوني حجة في هذه المسئلة تصح من  
سنتين لكل ان ثمانية والموصى له مثل نصيب ابن ثمانية والمصاحب اوصية بنت ما بقي بعد  
الثالث رمة عاد اخذت الثلث وعشرون عطيت صاحب نصف منه ثمانية ويكون الباقي  
بعد الثلث ثني عشر ثلث ذلك رمة ولله صري بعمل في جواب هذه المسئلة معروف في  
كتب العلم

(٣٥) (مسئله) في وصي تحت يده مال لا تمام، ومن يجوز ان يخرج من ماله حصه  
ومن ماله حصه وينفقه عليهم وعليه

(الحواش) يعق على اليتيم بالمروءة وقد كان حفظ طعامه بطعامه لرحم صاحبه ليتيم  
ومن ذلك كما دلته (ويستدرك عن أبي قحطبة) لم خير من تحت طوعهم ومحو نكيرهم والله  
يعلم المفسد من المصالح) فان الصدقة كانوا يتوعد الله على من يأكل مال اليتيم بالمذاب العظيم  
يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فسأروا عن ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فدل الله هذه الآية  
(٣٦) (مسئلة) في امرأة مات زوجها وارث سوى بن اخت لاه وتدفأوصت

بصدقة اكثر من ثلث وريثي لاوصي ن بعد ذلك ووصي ما في لابن اختها

(الجواب) يعطى الموصى له الثلث وما زاد من ذلك نَجْرُهُ اَوْ رِثَ حَارِ وَلَا اِطْلَ وَانْ  
لَا حَتَّ رِثَ الْمَالِ كُلَّهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ تَوَرَّثْتُ دُونِي لِأَرْحَمِهِ وَهُوَ لِوَارِثٍ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ  
عِنْدَهُمْ وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السُّنَنِ وَبَنِي حَبِيبَةَ وَحَمْدُ وَطَوْنُ ثَمَمٍ مِنْ أَصْحَابِ ثَمَمٍ وَهُوَ مَوْلٍ  
فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ إِذَا فُسِدَ بَيْتُ الْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(٣٧) في مسألة في رجل خف أولاداً وصى لآخره كل يوم درهم فاعطيت ذمت حتى  
نفدت ما وصى من التركة لا تغار منه كل سنة ستمائة درهم ولا تعطى ذلك ودرهم كما وصى لها  
الجواب في الحمد لله ذم يمكن معي مسمعا لان تعطى منه كل يوم درهم ويبقى الورثة  
درهم ولا تعطى الا ما بقي معه للورثة الثلث لا تزد على مقدار الثلث شيء الا باجازة الورثة  
المستحقين اذ كان اخضر بالاء رشيد عالا للتبرع وان لم يكن غير كذلك او لم يحز لم يعط شيئا

ولو لم يحذف ما يت لآلة ر عام سطحي من معناه قل الامر من الدرهم الموصى به واث  
 العمل فان كان اثنان من ثلاثة دراهم كل يوم لم يسط لاث ذلك كان درهما عني اث  
 درهم وسط او خذت زيادة عني مقدار اث لعمل استرحع منها ذلك وليس في ذلك نزاع  
 بين العلماء والله اعلم

( ٣٨ ) ( مسئلة ) في رجل وصى برحمن على ولده ثم اجتهد في ثبوت الوصية  
 فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما سرقوا على ثوبها

( الجواب ) اد كان متبرعا بالوصية اعفاء على اسم المعروف وهو من مال اليتيم والله اعلم  
 ( ٣٩ ) ( مسئلة ) في رجل وصى لاولاده تساهم بحصة وشهد ثمانية عدد ودفنه بذلك

فهل هذه الوصية أم لا

( الجواب ) الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص امص اولاده بمطية منجرة  
 ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له شيء في دمه ود قل ذلك لا يجوز بغيره بدو احدة  
 بقية بورثة وهذا كله مانع اسدين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة  
 يمينها على اظام وهذا التخصيص من الكفار لموجة للناظر حتى قد روى هل الدين ما  
 يدل على نوعه الشديد ان فعل ذلك لانه كانا باب في الشهاد وعدم الاتحاد بين ذريته  
 لاسيما في حقه فانه يتسبب في عقوبه وعدم براه

( ٤ ) ( مسئلة ) في رجل وصى في مرضه لمنص عوته بان يباع شراب في حانوت  
 لطار ويحتمه مائة وخمسون درهما وضاف ذلك من مائة درهم من ماله وان يشتري  
 بذلك عقار ويحسن وانما على مصلح ما يجد لزامه ودفنه وورثته وكب ذلك قبل مرضه

( الجواب ) الحمد لله رب العالمين قد وصى ان يباع شيء مدين من ماله من عهده او  
 منقول ويصم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي حزو ذ كان  
 ذلك يخرج من ثمنه الخرج وان لم ترص البورثة وما اعطاه للبورثة في مرض موته ان اعصى  
 احدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يخرج لاجازة البورثة وان عطي كل نسا شيئا مما  
 بقدر حقه وبعض حقه فيه قولان لاسيما في مذهب احمد وغيره احداهما ذلك وهو مذهب الشافعي  
 والآخر ان لا يمس له ذلك وهو مذهب ابى حنيفة ود قيل ان له ذلك بحسب مراتب اقدمهم فان عطية



المرضى في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك يتفق الأئمة والله أعلم  
(٤١) (مسئلة) في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون البنات وأثبتته  
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

(الجواب) لا يجوز أن يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته  
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء أن يخص بعضهم بالعطية في صحته أيضا بل عليه  
أن يبدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له أروده  
فرده وقال أبي لا أشهد على حور وقال له عبيد الله بن أبي ربيعة أشهد على همد عيري ولا يجوز  
للولد الذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه أن يرد ذلك في حياة الظالم بخير وبعد موته كما يرد  
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) (مسئلة) فيمن وصى أو ولف على جبرته فما الحكم

(الجواب) إذا لم يعرف بمصود ولف ووصى لا قربة لعطية ولا عريفة ولا كان  
له عرف في مسعى الجبر ورجع في ذلك إلى المسمى الشرعي وهو أرويه درامن كل جانب  
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجبر أن ترمون من هاهنا وهاهنا وهاهنا وهاهنا  
نفسى بيده لا يدخل الجبر من لا يضمن حاره ووائقه والله أعلم

(٤٣) (مسئلة) في الوصى ومحوره إذا كان بعض من الوصى مشترك بينه وبين الموصى  
عليه وللموصى فيه نصيب وناع الشركاء نصيبهم أو أكثره للوصى واحتج الولي أن يبيع  
نصيب اليتيم أو يكره معهم فهل يجوز له الشر

(الجواب) يجوز له الشراء لأن الشركاء مترجمين في بيع نصيبهم ولأن الشركاء ذ  
عنوا الوصى عين عن غيره في نصيب يقيم دخل ضرورة وبشهادته المعنى قال الله تعالى (وان  
تخاطبهم فآخؤا بينهم والله يعلم المفسد من المصلح)

(٤٤) (مسئلة) في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسم الله إلى الحاكم وطلب منه  
أن يأذن له في محضر لئس له فهل يجب ذلك على الحاكم

(الجواب) إذا كان محتاجا إلى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فليحكم جابته إلى ذلك فإن  
المقصود ما حكم إيصال الحقوق إلى مستحقها ودفع العدوان وهو يعود إلى الأمر بالمعروف

واللهي عن المكر ولا لزام بذلك ولله نعم

(٢٥) (مسئلة) في رجل حلف المدعي له تسع مائة كثره مع الناس ووصى بأمور شاء  
رجل الى وصيه في حياة موحي وعن يده لان جئت في حياة ولان الموصي عمال في عنده  
كدا وكذا فدكر الوصي ذلك للموصي فقال الموصي من دعي بدموني على شئت شعبة وعطه  
لا يسهل فهل يجوز ويجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

(الجواب) نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عنه وسواء كان  
يخرج من الثلث ولا اما اذا كان يخرج من الثلث كان سواء لاحوال كما يكون هذا الوصي  
متبرعا بهد الا عطاء ولو وصى ليمين اذا فعل وملا وصي لطلق موصوف فكل من الوصيتين  
حائرا فائق لاثنته منهم لا دعوى في حوزة وصية مجهول ولم يسمعوا في جواز الاقرار  
بالمجهول ولهذا لا يقع شعبة لاحد في به اذا خرج من الثلث وحب تسليمه وانما قد تقع الشبهة  
فيما لم يخرج من الثلث والصواب للمطوع به به يجب تسليم ذلك من رأس المال لان  
الدين مقدم على الوصاية من هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي ولا امر بتسليم ما حلف  
عليه لكن رد اليمين هل هو كالاقرار وكالبينة به للماء قولان وقد قيل هو كالاقرار صار  
هذا اقرار وهذا المدعي غايته انه اقر بموصوف او بمجهول وكل من هذين اقرار يصح بانفق  
الماء مع ان هذا الشخص الماء ين ايسر لاقرار له مقرر بمجهول فانه هو سبب لامط العام  
وسبب لامط العام من دفعه قطعا كما قال هذا الشخص ليمين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه  
به ومثل هذه الصفة حائره بانفق الماء واجب مدها وان قيل ان الرد كالبينة صار حلف  
المدعي مع نكول المدعي عنه بنية وتصير مدعي قد دعيه بنية على ما ادعاه ومثل هذا يجب  
تسليم ما ادعاه الله لا ريب هذا على أصل من لا يقضي رد اليمين على المدعي كالثب والشافعي  
واحد الثوابين في مذهب الامام احمد والاعتماد من يقضي بالنكول كافي حنيعة وحمد في اشهر  
لروايتين عنه فالامر حله او كدعه اذا رضي الخصم ختم المدعي كان جائزا لعدمه وكان من  
النكول أيضا هل حل لدى قد علم ان به وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو غير يسهل  
وعنه حقوق قد لا تعلم أربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون  
وصية بواجب والوصية بواجب لا دعي تكون من رأس المال بانفاق المسلمين وذلك

انه دسم ان عليه حقا وشك في دائه لم يكن له ان يخلف بل اذا حلف للمدعي عليه وعطاه  
فقد فسد الوجب وهذا كان عليه حق لا يعم عين صاحبه كان عده ان فعل ما برأه ذمته فان  
مالا لم يوجب لابه فهو واجب كمن لم يصر صلاه من يوم لا يعلم عنها ولكن عليه دين لا حد  
رجلين لا يعم عين المستحق وهذا فان من حلف منك وهو له ونحو ذلك فقد أدى الوجب  
وايضا انه اذا دعى عليه بامر لا يسم ثبوته ولا تنقاده لم يكن له ان يخلف على يمينه يمينات  
لان ذلك حلف على ما لا يسم بل عليه ان يفس ما يملك على طه واد اخبره من يصدقه بامر  
نبي عليه ودد لمين على المدعي له ان يفس الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه وهو لو ساهم  
عن عطائه قد يكون صانعا ما استحق وان امر باعطاء كل مدع أقصى الى ان يدعي الانسان  
عما لا يستحقه وذلك ترع قد امر بتخلفه وعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بي الأمر  
على ما يملك على طه من ثمر ذمته وهو ان كان قد فعل الواجب خرج ذلك من رأس المال

(٤٦) (مسئلة) في مرأة توفيت وحانت مه وعمرها ثمانين سنة توفيت وحانت مه وعمرها ثمانين سنة  
توفيت وحانت مه وعمرها ثمانين سنة توفيت وحانت مه وعمرها ثمانين سنة  
الآخر ولم توص لايها وجدتها شيء وفي صحيح هذه الوصية

(الجواب) في الوصية لأم صحبة لكن لا ينفذ فيما رد على الثلث لا باحازة الورثة  
والوصية للروح لا ينفذ شيئا الا بحازة الورثة واذا لم يجر له ورثة تارده على الثلث كان للروح  
نصف الباقي بعد هذه الوصية اني هي الثلث وللعدة الثلث والباقي الباقي وهو الثلث

(٤٧) (مسئلة) في وصي على أولاد أخيه وتوفي وخلف أولادا وضمو أيديهم على  
موحود والدهم ومن يلزم أولاد الوصي متوفى لخروج عن ذلك ولدعوي سبهم  
(الجواب) في ذلك عرف ان مال النسي كان محسوبا على ربح فانه يطرأ حرج من مال  
اليسمي نفقة وغيرها ويطلب في وما أشبه ذلك رجع به الى العرف والمطرد

(٤٨) (مسئلة) في رجل توفي صاحب له في جهاد جمع تركته في مدة ثلاث سنين  
بعد نفق ومن يجب له على ذلك أجرة

(الجواب) ان كان وصي فله قبل الامس من أجرة مثله أو كفايته ون كان مكرها  
على هذا العمل فله أجرة مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الأجرة من أجرة على الله وان

عمل ما يجب نيز متبرع ففي وجوب آخره نزاع والا ظرر الوجوب  
(٤٩) (مسئلة) في امره أوصت ول موبها خمسة أيام بشاء من حج وقراءة وصديقة  
فهل تعد الوصية

(جواب) إذا وصت بأن يخرج من ثمت ما لم يصرف في فربة لله وطاعه وجب  
تفدية وصيتها وان كان في مرض الموت وثم ان كان الوصي به أكثر من اثنت كان رشيد  
موقوفاً فان أجازة الورثة جاز والا بطل وان وصت بشيء في غير طاعة لله لم تعد وصيتها  
(٥٠) (مسئلة) في وصي تحت يده ثمة أصل وولدتهم حامل فهل أمطى الاطفال  
نفقة والذي يخدم الاطفال ومولده اذا حدث معها فهل يجوز ان كل الاطفال  
ووالدتهم ومن يخدمهم جمع المال

(الجواب) انما لزوجته فمضى ول وضع لجن وثم سائر ورثة من آخرت مئة بركة  
الى حين لو وضع فمضى على البتاني المعروف ولا بأس ان يختص ما لهم من الام ويكون خبرهم  
حيثما وصحهم حيثما كان ذلك مصلحة لاسي عن الصحة سائر رسول الله صلى الله عليه  
عن ذلك عارض الله تعالى (وسألتك عن ابني من صلاح لهم خبرون تخاطوهم فاحسنهم  
ولله يعلم الله من المصالح) وثم حين فان آخرت فلا كلام وان تحت آخر له نصيب ذكر حيثما  
وهل تستحق لزوجته مئة لاجل لجن لدى في اطها وسكنى على ثمة أمه من له بها أحدها  
لا مئة لها ولا سكنى وهو مذهب أبي حنيفة وحماد في احدي الروايتين والشافعي في قول  
(والثاني) لها المئة والسكنى وهو حدي الروايتين عن أحمد وقول طائفة (والثالث) لها السكنى  
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد رجل وعنه وقف ولوقف عليه حكر وأوصى قبل وفاته  
ان يخرج من الثلث ويشتري الحكر لدى للوقف فمذر مشتراه لال الحكر وقف وله ورثة  
وهم صنفه لال وقف وقدم وصي على شيء من اثنت لماره المسجد من د تأخر من الثلث  
شيء للأيتام يتعلق في دمة الوصي

(جواب) ان على وصي ان يخرج جميع الثلث كما وصه الميت ولا يدع لورثة شيء ثم  
ان أمكن شراء الارض التي عيها الوصي اشترها هو وصفا ولا اشترى مكانا آخر ووقف على الحبة



حتى وصي بها الموصى كما ذكره علماء فيما إذا قال يمو علامي من زيد وتصدقوا بشيء من منع  
فلان من شرائه فإنه باع من غيره ويتصدق بشيء فالوصية بشرع معين والتصدق به لوقف  
كالوصية بسبع معين والتصدق بشيء لأن الموصى له بها جهة الصدقة ولوقف وهي باقية وتعين  
دا فأت قام بدله مقامه كما لو أتلف الواف متلف أو لو أتلف الموصى به متلف فإن بدلها يقوم  
مقامها في ذلك فيفرض بين الموصى به والموقوف وبين بدل الموصى له والموقوف عليه فإنه لو  
وصى لزيدم كمن غيره ولو وصى أن يعق عمه الميعن أو أن يعق عبد معين فأت الميعن  
م بقم غيره مقامه وتنازع الفقهاء في وصى أن يحج عنه ولأن بكما ومنع ذلك الميعن من الحج  
وكان الحج تصوعا فهل يحج عنه أم لا على ما بينها وجهان في مذهب أحمد وغيره لأن الحج  
مقصود في نفسه ويقع الميعن مقصود من الفقهاء من عب جانب الميعن ومنهم من قال بل الحج  
مقصود أيضا كما أن الصدقة وأوقف مقصود وتعيين الحج كتعيين الموقوف والمصدق به فدا  
فات التعيين أقيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) (مسئلة) في وصى قصى ديناً عن الموصى ميراثاً أو عوضاً عن  
النائب بدون قيمة المثل قبل للورثة فسخ ذلك

(الجواب) ليس للموصى أن يقضي ما يبدى من الدين إلا باستند شرعى بل ولا مجرد  
دعوى من المدعى به صام له ولا يجوز له التمسك لا بقيمة مثل وما عوضه بدون القيمة  
بما لا يتعاضد الناس به فاما أن تضمن ما نقص من حق لورثته وما أن يمسح بمواضع وبوفى  
العرم حقه والمستند الشرعى متعدد مثل اقرار النائب أو قرار من يقبل أمره عليه مثل وكاله  
ذا أمر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديون الامير واسد دره مثل شاهد يحلف معه المدعى  
ومثل خط الميت الذى يعلم أنه خطه وغير ذلك

(٥٣) (مسئلة) في رجل وصى على مال ينتمى وقد عارض فيه مدة ثلاث سنين وقد ربح  
فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للموصى أن يأخذ من الفائدة شيئاً أو هى للذينم خاصة

(الجواب) الربح كله للذينم لكن إن كان الموصى قد ربح وقد عمل في المال فله أن يأخذ  
قل لا مرن من احره مثله وكما يات فلا يأخذ حقوق احره عمه به وإن كانت الاجرة أكثر  
من كفايته لم يأخذ أكثر منها

(٥٤) (مسئلة) فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر في الحسب في ولاته وحرته  
 (الجواب) لا يجوز ان يولي على ما يتامى الا من كان هو با حيرا اما ولي عليه أميا  
 عليه والواجب دائما يكن لولي بهذه الصفة ان يستدل به من يصحح ولا يصدق لاحرار المسألة  
 ان كان داخلا لليتامى عملا بسحق حرة مثله كالعامل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) (مسئلة) فيمن عده يتيم وله مال تحت يده وقد دفع كلمة يتيم عن ماله وينفق  
 عليه من عده فهل له ان يتصرف في ماله تجارة وشراء عقار مما يزيد لمال ويمنه بغير إذن الحاكم  
 (الجواب) نعم يجوز له ذلك بل يدعي له ولا يقتصر الى دن الح كمن كان وصيا و  
 كان غير وصي وكان الطرف في مولد الى حاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة  
 ويجب استئذنه في ذلك وان كان في استئذنه صاعدا لمال مثل ان يكون حاكم او نائبه فاسقا  
 أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال التامى حظه المستولي حده وعمل فيه لمصلحة من غير  
 استئذان الحاكم

(٥٦) (مسئلة) فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمره مضاربة ومعه آخر امساعه  
 وله نصف واكمل منهما الربع خسر امال وانفرد العامل بالعمل ليعسر لا آخر وكات الشراكة  
 بعد تبير ثمره واقضى بعضهم مصادرها وان على العامل وولي التيم ضمان ما صرف من ماله  
 (الجواب) هذه الشراكة في صحتها خلاف والاطهر صحتها وسوء كانت صحيحة أو فاسدة  
 من كان ولي يتيم فرد فيما فيه ضمان وما دفع من ماله ظاهره لمصلحة ضمان عليه اجباية  
 من عامه وأما العامل فان حال او فرط فعليه ضمان ولا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسد  
 كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالمعقد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالمعقد  
 المعقد وعلى كل منهما اليقين في نفى الجباية والتفريط

(٥٧) مسئلة في ضمان البساتين بدمشق وول الحيش المصور لما كسر العدو وقدم الى  
 دمشق وول في البساتين رعى رعيهم وعلاهم فاستهلك العلال بسبب ذلك فهل لهم  
 الاجابة في ذلك

(الجواب) بلاف الحيش الذي لا يمكن تضمينه هو من الآفات السماوية كالجراد وذا  
 كف لزوع بآفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الخشعة كما توضع في

التمر يشتري على قوين للديناء فحبهما وشبههما بالسكاب والسنة والعدل وضع لحائجة

(٥٨) (مسئلة) في ضمان بساتين وبيعها لا يسمع بقدمه بعدو المحدثول دخير الى المدينة  
وعند أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى بيتهم وبزعمهم وغلظهم استراكتهم  
لهم الاجاحة في ذلك

(الجواب) خوف العام الذي يقع من لالامع هو من الآفات السبوية وادانت  
الزروع بانه سبوية من موضع يحائجة به كما يوضع في الثمرة كما يصلى الله عليه وسلم  
في حديث الصحيح الذي روي عنه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا سمع احدكم ثمرة  
وتناجى بها فلا يجوز ان يأخذ من من ثمره شئ من ثمره حتى يسمي احدكم مال فيه بغير حق  
حتهموا في الزرع دنف من ثمر المساجر من حصده من موضع وبه الجائحة على قواين  
أشبهها بالنصوص والاصول انها توضع والله اعلم

(٥٩) (مسئلة) في مصرب رفعة صاحب المال في الخاءكم وضرب منه جمع المال وحكم  
عليه كما بذلك قد وقع اليه اليمن وضرب منه لا يظرب في ظاهره وضرب على وجهه مصادره  
المصارف عن اليد مدة هل تظل اثره برفعه الى ما حكم وحكم حكم عليه بدفع المانع  
و ظاره وهل يصح في ذمته

(الجواب) نعم تصح الشركة بينا طنه المذكورة ويضمن المان في ذمه بالسهم المذكور  
تاخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) (مسئلة) في شراء الحصان نصير لريت أو لا يوفيه وهما

(الجواب) بيع لريت حارون ببيع مقدار ريته كما يجوز بيع حب اعطى وزبون  
ونحوهما من معصرات والسنة محارفة وسوء شتره لا نصير ولا يوفيه لكن لا يجوز  
للعاصر ان ينش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الحقة حرة رب معصيره بحث واد  
نواطاً عليه العاصر على أن يبقى فيها زئاله كان هذا غشاً حراماً وحرم شره للزيت





ولم يفضل للمصيبة شيء هذا مذهب الاثنية الاربية

(٦٥) {مسئلة} في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك ابن عمه المذكر ونترك ولدين في الولد ونبت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فن يستحق الميراث ولاد ابن العم من لام ثم اولاد عمه

{الجواب} مذهب الامام محمد بن سيرين يقول بالنزول كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فنزيل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من دلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يستبر القرب الى الورث ثم نحدث الحجة من اولاد اعم لهم ثلث اهل وولاد ابن عم الام ثلث المال من او ثلث ما بقي امرهم الى لام وود وجد مع اب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله اعلم

(٦٦) {مسئلة} في امرأة توفت وخلف زوجها واما واحدا من م

{الجواب} هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للاب ستة سهم وللروح ثلاثة سهم وللاد سهمان ولا شيء للاخت سهمان سبط باليت يتقاضى الاثني كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عددهم اثني عشر سهما للبنت ستة سهم والروح ثلاثة والام سهمان والدي للبنت المال

(٦٧) {مسئلة} في رجل توفى وخلف ابن وبنتين وزوجه وابن أخ فتوفى الابن واحذت الزوجة ما خصها وتزوجت باحبي وبني نصيب لذكرين ما قسم وان لزوجة حبات من الروح الجديد مردقة لورثة قسمه ابو حنيفة في حق البنت الى حيث يد الزوجة من يكون ما اذا ولدت مشاركة في الموحود

{الجواب} الحمد لله الميت لاول زوجته ثم وانى ابنيه وامه لذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لان لاح فيكون لروح ثلاثة و سبط واكل ابن سبعة فرايط وللبنتين سبعة فرايط ثم لان لاول الماتت خلف اخاه واخنتين وامه ولاخ اثنتان خلف اخيه وامه وابن عمه واخل ان كان موحود عند موت أحدهما ورث منه لانه اخوه من مة وينبغي لزوجة المرأة ان يكف عن وصتها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك عبي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه ادا م يبعثها وولده علم انه كان موجودا وقت الموت وداوصها وتأخر لمن

شتمه لكن من أراد من لورثة أن يعطى حقه سقط الثلثين ووقت للحمل نصيب وهو  
ثلث والله أعلم

(٦٨) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وعطاه المهر وكسب عليه صداق فمات  
وشرصو عليه أمّا أحد بنت شية لا عهد هذه عادة وسمعة ولأن نوى لروح وطلت  
المرأة كتبها من لورثة على النمام و كمال

(الجواب) إذا كانت صورة على ما ذكره يخرج لها أن تطالب إلا ما نقد عنه وأما  
ما ذكره على الوجه المذكور فلا يجوز لها المطالبة به من يجب لها ما بقا عليه

(٦٩) (مسئلة) في رجل نوى له عم شقيق وله تحت من ثمة فمات ميراث

(الجواب) لا تحت المص وبه في نام وذلك ما صدق المسامير

(٧٠) (مسئلة) ما دل قوله بعد فمات منهم مات حوايق سموت المال والحلا

فمات امرأة من غير ميراث لا تخبركم أنجوبة مثلاً

في البطن من جنين دام يشكركم فاحرقوا القسم حتى تعرفوا الحلا

فان يكن ذكر لم يعطى خردنه وان يكن غيره أتى فقد فضلا

بالصف حقا ايضاً ليس منكروه من كان يعرف فرض الله لا زلا

في ذكرت لكم أسرى لا كذب فلا أقول لكم جهلا ولا مثلاً

(الجواب) زوج ومومن من ولد لام وحمول من الاب والمرأة الحامل ليست أم  
الميت بل هي زوجة أبيها فلروح نصف ولأمة السدس وولد الام اثنتان فان كان الحمل ذكر  
فهو أشخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء وان كان أنثى فهو تحت من أب فيفرص لها  
النصف وهو فاضل عن سهام فاضلها من ستة وتكون في تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت  
فهكذا الجواب في أحد قول العلماء من الصحابة ومن يسددهم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد  
في مشهوره وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الام كوحدهم ولا يسقط  
وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه

(٧١) (مسئلة) فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من أمه فما الحكم

(الجواب) إذا مات ميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شيء لأخيه لأمه باتفاق الأئمة

على اللذين انتشان والقي للعصاة ان كان له عصاة والا فمردود على النيران ليت المآل  
(٧٢) في مسألة في مرة مزوجة ولا وجه في شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها  
شرابا فبصأت عليه فمهر بها، وقال لما ماتت صبي ثلاثة وهي مقيمة عنده تحضه وانه عشرين  
يوما توفي لروح هل يقع الصالح وهل دحمت على حكمة هذه صورة بحث وهل للورث  
ان يتعها الارث

(الجواب) في الطلاق منه مع من كان عدوا مختار. لكن بونه عند جمهور ائمة لاسلام  
وهو مذهب مالك وحمد وني حبيبه وشامي في القول القديم كما يعني به عثمان ابن عفان في  
امراءه عند الرحمن توفي عنه صبغها في مرض بونه فورثها منه عثمان وعليه ان تعيد بعد  
لاحسن من عدده طلاق وبعده لامة واما ان كان عمله قد رل فلا صلاق عنه  
(٧٣) في مسألة في رجل مات وترك زوجة واحدة لا بونه الاثنتي عشرة لا بونه هل  
ليبات الاخ من شيء وما يخص كل واحد منهم

(الجواب) في الزوجات اربع والاحب الاثنا عشر النصف ولا شيء لبات لاح وربع لثاني  
ان كانت هناك عصاة فهو للعصاة ولا فهو مردود في لاحت على احوال بقولي العباء وعلى  
الاخر هو لبيت المال

(٧٤) في مسألة في مرة ماتت وحملت اولاد منها ثلثة شفقة ذكر واحد وثلاث  
ماتت وولد واحد فوهم من ثلثة حمة خمسة وروح. ان له ولدا ولا. اأورث في مرضه  
لمحصل لموت الاولاد لاثنا عشر في ثلثة امد درهم ومصدق بذلك حرم وندم  
الذكر ورثها من لارث

(الجواب) في ذلك كاد في هذا لاف ربي مائة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم من  
هي من ثلثة الكثرة الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكثرة ومن قطع ميراث  
قطع لله ميراثه من الجنة وقد في تعالى ( لماك حدود الله ومن طمع لله ورسوله يدحجه حات  
تجري من تحتها لاهار جالين فيه، وذلك الجور العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده  
يدخله فارا خالدا فيها وله عذاب مهين ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يعمد بين  
سنة اطاعة لله ثم يحور في وصيته فحتم له سوء فبدخل النار ومن العبد يعمل بين سنة

بمصلحة الله ثم تحم به غير فعمل في وصيته فيدخل الجنة ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله  
ومن ظن على حد الكذب والظن فهو من كذب ومن كذب ومن كذب ومن كذب ومن كذب ومن كذب ومن كذب  
على لائم والمدون ومن كذب لا يفرار الكذب من اليهود ويوفى من مردود الشهادة وأما  
أن كانت صدقة فهي محسنة في ذلك مطاعة لله ورسوله ومن غابها على ذلك لأجل الله تعالى  
وما في صاهر الحليم في كثير العلماء لا يكون هذا لا قرر كافي حجة ولا لك وأحمد وغيرهم  
لأن الآية فيه صراحة ولأن حموق لورنه صفت من آيت لمصر وصار محذور عليه في  
حقهم ليس له أن يرجع لاحده بالجمع ومن العياض يقبل - قرر كاشفي - على حسن  
ظن بالمسلم وأنه عند الموت لا يكذب ولا يظن - وح - على من عرف حقيقة الأمر في هذه  
العصاة ويحويها من يهودوا على البر والنقوي لا يهودون على لائم والمدون ومن كذب  
عن مثل هذه القضية من واحد شواهد خلاف هذا لا قرر عن من كان ظن شواهد لديه  
نظر وشواهد الصدق مثل أن يعرف به كان ذلك هؤلاء الذين هم الذين يحويهم انفره وشواهد  
الكذب بدأت يعلم من أمهاتهم برده حرمانه أو زوجه من المرات كان ظهر شواهد  
حد الجانبين يرجع ذلك الجواب : الله أعلم

(٧٥) في مسألة : في رجل توفي في رحمة الله وحظ أحبه وحظ شقيقه وليس وروحة  
في الجواب : الروح في رحمة الله ولا في الدنيا وهو حسن قرط بين الأخ والأخت  
لأن فيحصل بروحة شقيقة قرابط واحد والكل من شقيقة ورابط والأخ ثلاث قرابط وثلاث  
والأخت من واحد وثلاث

(٧٦) في مسألة : في رجل مات وحظ روحه من واحد شقيقه وحظ أخاه وأختاه  
في الجواب : مسألة على عشرة سهم صاحب من ستة وعشرين في عشرة ونسب دلت  
أمر وخ أكثره عولها للزوج النصف وللأخ السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والأخت من  
لأب سدس تكملة الثلث وليس لأب الثلث سهمان في مجموع عشرة سهم وهذا هو  
الأئمة الأربعة

(٧٧) في مسألة : في امرأة ماتت ومكها ورث سوى ابن خالام قد أوصت  
بصدقة أكثر من الثلث قبل للوصي أن يبدل ذلك ويعطي ما بقي لأن حها



( الجواب ) يعطى الموصى له ثلث وما رد عن ذلك من أحقره نوارث حاز ولا نطل  
وإن الأخت يرث المال كله إذا من قسوم غير اثبات ذوي الارحام وهو يرث في هذه المسئلة  
عندهم وهو مذهب جمهور الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول  
في مذهب مالك إذا فسد بيت المال وأفقه أعلم

( ٧٨ ) (مسئلة) في رجل مات وخلف بنتاً أو ولد أخ من أمه وهم صغار وله بن  
عم رجل وله بنت عم وله أخ من أمه وليس هو من أولاد عمه في يأخذ المال ومن يكون ولي البيت  
(الجواب) إنما ميراث قصصه بنت وأصفه لأمه لآخ وما حصنة جارية فهي لبيت  
عم دون العم من أم ودون ابن عم الذي ليس بحرمه وله الأولاد على إيمان الذي لا يتيمة  
لوصي أو نواه

( ٧٩ ) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت زوجاً وابن اخت

(الجواب) للزوج النصف والبن لاخت في الأول له في وهو قول أبي حنيفة  
وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي الأصول الثاني أن بيت المال  
وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى رواية وأصل هذه المسئلة تاريخ إسماء  
في ذوي الارحام الذين لا فرض لهم ولا تعصيب في مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية  
أن من لا وارث له يهرص ولا تعصيب يكون منه إيت مال المسلمين ومذهب أكثر الشافعيين  
وأبي حنيفة وثورى وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون باقي لذوي الارحام بمصهم أولى  
بعض في كتاب الله وأموال النبي صلى الله عليه وسلم لغيره من لا وارث له يرث  
ماله ويفك عنه

( ٨٠ ) (مسئلة) فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عمه وبنته ن وارثي هذا لم  
يرثي غيره فهل يجوز ذلك ولأن يكون الارث بعده

(الجواب) هذه الشهادة لا قبل أن كان ورث في الشرع ورثه شيء أم أبي ون  
لم يكن ورث في الشرع لم يرث وليس لاحد أن يتعدى حدود الله ولا يعز دين الله ولو فعل  
ذلك كرها كان عسفاً من أهل الكفاية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراث قطع  
الله ميراثه من الجنة

(٨١) **مسئلة** في رجل توفي وحيد حاله حال شقيقين وبنين وروحة وخمس موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

**الجواب** في لروحة الثلث والبنين الثلث والاخوة خمس في ربط بين الاخ والاخت ثلاثة فتعص الروجة ثلاثة في ربط والكل ثلث ثمانية في ربط والاخ ثلاثة في ربط والاخت غير طان وثلثان

(٨٢) **مسئلة** في رجل زوجه امه وكتب اصداف سبعة ثم ن لروح مرض بعد ذلك غيب توفي عليه لمرض قبل موته ثلاثة أيام صاق لروحة ليمعها من الميراث هل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

**الجواب** هذه المطلقة كانت مضمة صا فارحبا ومات زوجها وهي في العدة ورثته اتفاق المسلمين وان كان الطلاق ناشا كالمطمة ثلاثة ورثته ايضا عند محمد بن ثمة لاسلام وبه فتوى ميراث المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عند رجل بن عوف زوجه بنت الاصم الحكابة صفها ثلاثة في مرض موته ثم ورثته عثمان الصخرية فاشادوا على ام ثرث منه ولم يعرف عن احد من الصخرية في ذلك خلاف واي طار اخلاف في خلافة ابن الزبير منه هل لوكت نام اورثها بن الزبير بعد نفقة لاسماع في بن يصير من اهل لاجهاد ولي ذلك ذهب ثمة السبعين ومن مذهب وهو مذهب هل امر في كاشوري وفي حيفة وصحبه ومذهب من المدينة ككاتب وصحبه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل ومثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وفق بن الزبير لان الطلاق وقع بحيث لو ماتت هي ميرثها هو بالاعاق فكذلك لا ترثه هي ولا ميرث عليه باطلاق فلا يحل له وصاؤها ولا الاستمتاع بها فتكون حبيبة فلا ترث والجمهور هو ان المراض مرض الموت قد تنفق لورثته بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالعدة ايهم فلا يتصرف في مرض موته من الثمرات الا ان يتصرفه بعد موته وليس له في مرض الموت ان يحرم نص لورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يتبرع لاحبب اء اراد على انث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد موت وفي الحديث من قطع ميراثه قطع ميراثه من حبه واد كان كذلك وليس له بعد المرض ان يقطع حقها من لارث لا طلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالعدة له ادله ان يقطع

نفسه سماً ولا يقطع قلبه، وعلى هذا القول في وجوب المدة أربعين يوماً بعد عدة الطلاق أو عدة الوفاة وطولها على ثلاثة أقوال أحدها: أنها تسعة وأربعين يوماً، والثاني: أنها تسعة وأربعين يوماً، والثالث: أنها تسعة وأربعين يوماً، وكلها على ما يكمل لها المارمولان أحدهما: أنه يكمل لها المهر بأصابعه من حقوق التي تسفر عنها، والثاني: أنه لا يثبوت لآلث

(٨٣) ثم ثمة في في رجل حصص من الأولاد على حصص

في جواب : ليس له في حال مرضه ان يخص احد منهم باكثر من قدر ميراثه في ذلك  
السلسله وقد من ذلك فتاوى لوردة دة و احد جمهورهم ان بعض ذلك في صحته لا يخرج ذلك  
في صحيح قول العلماء ان ما له ان يردده كما امر النبي صلى الله عليه وسلم و ما له ان يردده جازم  
ويرده لمخصص بموته

(۸۲) (۱۰۰۰) فی رجل احده تب وحب موحود وکلیه ورت ورتها فی حتها  
(خوب) هدا فی مدهولی الله هو ورت ورت لآخره لعل الله ی

(٨٥) (مسئلة) في امرأه وصفت وصافي في حال مرضه ومرضه ولا حاشا بشي ثم

(الحواب) ... اراد على ان تركه فهو للورث وولد ابنته لا يتزوج انى من ماله ...  
لروح وورثه وصيه له نصفه لانه ورث واما الاخ ... وصيه له نصفه لانه عند الولد اس  
ورثه وول كان عند الوصية ورثه فبصر ما وصفت به الاخ والاس من و ... الثلث والا فبصر  
بينهم على قدر وصاياها

(۸۶) فمشتبه فی مباحات و طهارات و حلال و حرام و غیره و سبب استحقاق کلی واحد من المیراث

في يلوب في الروح ربيع واحد المديس وياس في ورثتي الخوذة وقول لانه  
 (٨٧) في مشقة في مديده متوحد في روح وعي في دمه ودمه حلاوتها السماس  
 ومديده اوردته شيئا

(٨٨) في مبادئ وحدت روح و نون و قد حطت على اية كذا و ذكر

عن رشيدة قبل الزواج ميراث

في الجواب : ما حله هذه المرأة ميراثها صفة ولا لها ثلث والى لأم وهو اسدس في مذهب لأئمة الأربعة - وكذا رشيدة أو غير رشيدة

( ٨٩ ) في مسألة : في رجل عطي لزوجته من صدقته فخرته فاعقبتها ثم بعد مدقة صبي فخارته

فولدت له وولدت لزوجته له وتوفي عن يرث لاس لدي من الجارية مع بنت زوجته

في الجواب : إذا كان له وصي فخارته الممثلة بميراث كالح وهو يعرف ان الوطء حرام فولده

ولده لا يرث من الوطء ولا يرث من الوطء في مذهب لأئمة الأربعة والله اعلم

( ٩٠ ) في مسألة : في رجل مات راحة فله ثلاثة أولاد كور منهم مات أحدهم وحاملته

والحوية ثم مات الآخر وحاملته وحده ثم مات الثالث وحاملته وأما له ما يحصل لأم

من تركته

في الجواب : للزوجة من تركته بنت لأم فمن في الأخوة الذين هم أولاد الميت

ثم الأخ لأم لأم من تركته وأما في الحوية ولا شيء في لأم بنت تركته وأما في لأم

والأخ لأم لأم من تركته وأما في لأم بنت تركته وأما في لأم

( ٩١ ) في مسألة : في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد كور وأما في

لزوج حمله فهو شهود على نكاحه وهو ستة لأم في زوجها وولدها المذكورين

بالفرصة الشرعية فما خص كل واحد منهم

في الجواب : إذا كان له ميراث كما نصبه في ميراثهم لأم في الفرصة الشرعية

والى في ثمانية عشر سهم لأم في ميراثهم لأم في الفرصة الشرعية

لأم في ثمانية عشر سهم لأم في ميراثهم لأم في الفرصة الشرعية

عن من يقول بالرد من نصيب الوارث جله لهم بمقتضى النصيب المردود بينهم

( ٩٢ ) في مسألة : في رجل مات ولده وحملته وألده وكريمة ثم مات كريمة فأراد

ولده ميراثه فقال ما رويحت حتى تم لك ما ورثته عن والدته فكذلك وأصدق عليه

بالربع شهود ثم بعد ذلك ميراث والدته ميراثه فراجع فيما صدق به من ولده وأوقفا

على روحه وولده وماله يذكر ولده وماله ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

ويخرج ولده من جميع ارض والده

(الجواب) ان كان لاب قد أعطى به شئ عوضه عما حقه له فليس له ان يرجع بذلك بل يرجع بين له . وان كان اصدق به عليه صدقة لله في رجوعه عليه فولا ان له له . أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند ما مات والشاهدي وحمد ومي رحمه وعقده عائث وأوقف وعقده عائث وعقده عندم يصح رجوعه ولا ووجهه د كان معسبا عنه بمرص بلا رج بين العلماء (٩٣) (مسئلة) في امرأة ماتت عن روح وثب وثه وولدين أنثى وذو كرتهم (مسئلة) وفاتها توفي والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته

(الجواب) للزوج أربع واثنيون السدسان وهو الثلث والباقي للولدين ثلاثة ثم مركة لاب وجدته سدسة ولأبيه الباقي ولا شيء لأخته ولا جده ان كلاهما يسبقه لآل (٩٤) (مسئلة) في امرأة توفي زوجها وخلف أولادا (الجواب) للزوجة اصدان وأربع في ذمة حكمها في حكم سائر المروءة . وفي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فبها مع الاولاد (٩٥) (مسئلة) في مرأة ماتت وحيث من امرته بها واحد من ثمنها وس عظم فبخص كل واحد

(الجواب) ماتت النصف ولان الم الباقي ولا شيء للاح من الام لكن د حضر القسمة فيسمى أن يرصغ له و بنت سقط لاح من الام في مذهب الاثثة الاربعة والله أعلم (٩٦) (مسئلة) في رجل خلف ثمن من الدنيا وتقسمة أولاده وأعطوا أهم كتبها ونمها وبعد ميل واحد الاولاد مع ثمن شيئا يحى ثمن ثورته فقه من ين لك هذه المال فله ان كان أو كمرضا صحت منه شئ أعطى ثمن ماله فاحد والمال من ثمنهم وقالوا ما أعطاني ثمن شيئا من يجب رد المال لها

(الجواب) ما أعطى المال في مرس الموت لوارثه فانه لا يتعد الا باحازة الورثة فما أعطاه بمرض لامرته فهو كسائر ماله لا أن يخرج ذلك باقي لورثة ويذهب الاولاد أن يقرروا أهم ويجيزو ذلك ه انكر لا يجيزون على ذلك من تقسم جمع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث



( ٩٧ ) ( مسألة ) في امرأة ماتت وحملت زوجا وبنتا وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

( الجواب ) هذه المريضة تقسم على أحد عشر لبيت ستة سهم وللزوج ثلاثة أسهم والام سهمان ولا شيء للأخت من الام سهمان سقط ببيت بائق الأخت كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حبيبة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عددهم على ثني عشر سهمان للبيت ستة وللزوج ثلاثة والام سهمان والسهم الثاني لبيت مال

## كتاب النكاح وشروطه

( ٩٨ ) ( مسألة ) في شروط نكاح من شرطه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بدنها بعد شرطات على الزوج قبل العقد وانه عليها وحل العقد عن ذكرها من تكون صحيحة لارمة يجب العمل بها كأنه أرمه ولا

( الجواب ) الحمد لله نعم تكون صحيحة لارمة دليلا عليها حتى توفرت عقد العقد هذا هو مذهب الامام أبي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسألة صدق السر والاملاية وهكذا اضربه مالك وأحمد في المصارف فان البينة المتقدمة عندها كالمفارقة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشرع المتقدم لا يؤثر فيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يحل العقد غير مقصود كالنوطي على البيع كالحشة لا حقيقة له وبين شرط الذي لا يخرج عنه من ان يكون مقصودا كاشتراط الحمار ونحوه وإنما عليه مصوص محدوقهما صحابه ومحققا الآخرين على ان الشروط والواظفة التي تجري بين المتماقدين قبل العقد اذا لم يصحها حتى عقد العقد فان العقد يقع مقبدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الخيل في البيع والاحراء والرهن ومرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام صحابه فضيق انتهى عن تلميذ عيان الماش وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يحصى عنه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسألة التحليل ومن ثمة العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البعة التي كانت يده وبين الانصار ليلة العقبة وعقد

الهدية لذي كان بينه وبين مرش عام احديته وغير ذلك ثم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا  
العقد بمطابق وكذلك عامة نصوص كتاب والسنة في الامور بالموافاة بالموافاة والموافاة  
والشروط وانتهى عن المر والثلاث بتدريس ذلك تاولا وحدا من أهل الامة واعرفه تفقون  
على التسمية والمطابق الشرعيه توفى ذلك

(٩٩) (مسئله) في مرأه زوج ثم بان به كان له روح فمرق الخاكم بينهما  
لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

(الجواب) قد علمت أنها مريضة ولا تثبت لاموته ولا صلاحه فهدية زانية مطروحة  
لا مهر لها وان اعتقدت موته أو صلاحه فهو وطؤ شهية كالحاح سند من ادبر وصاهر مذهب  
أحمد ومالك ان لها مسمى وعن أحمد روايه حري كقول الشافعي ان لها مهر مثل والله اعلم  
(١٠٠) (مسئله) في رجل له بنت وهي دور تدعى فزوجها في عيه أبيها ولم يكن  
له ولي وجده من ناهي نوى وهو حي وشهد من حادها حوه هل يصح العقد أم لا

(الجواب) اذا شهد من حادها حوها فهدية شهادة زور ولا يصير الحال وليا بذلك  
بل هذه قد تزوجت مير ولي ويكون كالحاح باطلا عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد  
وعبدهما والابن يحدده ومن شهد ان حادها حوه ونها مات فهو شاهد زور يجب  
تحريره ويمرر لحظ ون كان حادها حوها فهو زوجة الزوج الاب في عدة اسكاح المسمى  
عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد في المشهور عنه والله اعلم

(١٠١) (مسئله) في مائة دراهم النوع وحصر من برع في تزويجها هل يجوز للحاكم  
ان يزوجه أم لا

(الجواب) أحمد الله ذلك لحاص لها كمو جاز تزويجها في أصح قول العلماء وهو  
مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزويجها لا أمرها وهذا الجار د  
بلغت كذهب أبي حنيفة وروى عن أحمد ومعه من يقول اذا تمت مع سنين زوجت بأذن  
ولا خيار لها اذا بلغت وهو مذهب أحمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسكح القيمة  
حتى تستأذن من سكنت فهد أدب ونسب فلا حوز عنها روه أبو دود والنسب في غيرها  
وتزويج القيمة ثبت بالكتاب والسنة قل قل (يستفتونك في النساء قلن الله يفتيك فيهن وما

تلى عليكم في الكتاب في بيتي . . . لاني لا اتوانون . . . كسب لهم وترعون . . . تكفون  
 والمستصعبين من تولد . . . وقد كنت في صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في يتيمة  
 اني برعت وبها . . . يكفها ادك لها مال ولا يكفها دالم يكن لها مال فتزوج عن كفاها  
 حتى يقسموا من في الصدق فقد ذل لله لولي . . . يكف دمة . . . صدقها صدق المثل والله عزم  
 (١٠٢) (١٠٢) في يتيمة حدير من رعب في رعبها ولها املاك فهل يجوز للوصي

ان يسع من غيرها شيئا وانصرف ثمة في حمار وقتلها وحل يصلح لثلثها ام لا  
 (الجواب) نعم للولي يسع من رها له عرقها ونحوها الحرام المعروف والحل المرفوع  
 (١٠٣) (١٠٣) في رجل له حارة ولد عنها وروحها ومات ثم خطها من نصاب  
 فرب لا ولد . . . يدها . . . روحها

(الجواب) الحمد لله . . . حطمت من نصاب لها ولي . . . ولد سيدها . . . روحها . . . مشهور  
 من ذلك زوجها لما حكم او عصه المولى . . . كان له عصبة غير اولاده ان كان من المصنف من يقدم  
 المالك كما حصل لولي الامر وعو مدعب الشامي وأحمد في رواية . . . من يقدم العصبة  
 كاني حيفة في المشهور . . . عاد لم يكن له عصبة زوج لما حكم بعد العلم ولو منع العصبة  
 كانه زوج لما حكم بالصدق ودون عصبة لاجل حار مدق العلم

(١٠٤) (١٠٤) في رجل روح كره فوجدها مسخصة لا تقطع دمه . . . من يب  
 واسم غرقه وهل له فسخ النكاح وبرجع على من عرقه . . . صدق وهن . . . على امرها وأمرها  
 بين اذا أنكرها أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

(الجواب) هذا عيب ثبت به فسخ النكاح في أطر الوجهين في مذهب أحمد وغيره  
 لرجلين أحدهما زناه بما لا يمكن رجوعه لا لصره بخافه وادى يحصل له والشيء  
 وطأ المستحاصة عند أحمد في المشهور أنه لا يجوز لاصدقته وما يجمع وطأ حسا كاستد  
 الفرج أو طبعه كالجنون والجنون ثبت له صريح عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما  
 ما يجمع كمال لوطي . . . كالعاسة في المرح فيه رعب مشهور والمستحاصة اشد من غيرها واذا  
 فسخ قول لدخول فلا مهر عليه . . . فسخ منه قبل ان يصدق بفسخ هذه الحبة . . . ون كان  
 قد وضعا منه رجوع مدبر على من عرقه وقيل لا يستقر ولا شيء عليه وله أن يحلف من ادعى

الفرور عليه به لم يبره ووطؤ المستحاصة فيه نزع مشهور وقيل محوز وضوؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا محوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في مشهوره وله الخ - اراما يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول او قيل فان وضأها بعد ذلك فلا خيار له لان يدعى لجهل فهل له الخيار فيه نزع مشهور والانه ثبت القسخ والله اعلم

(١٠٥) (فمثلة) في رجل روح ابنة حبه من الله وروح عسقى لا يصلي وخوفوها  
حتى دنت في الكاح ودلوا انهم "دي والا زوحكي" شرع يدير احتياريك وهو الآن ياخذ  
ماه، ويمنع من يدخل عليها، انكشف حاله كلها وغيرها

(الجواب) الحمد لله ليس للعلماء لا عبرة من لا وبياء من نروح مو بيته بغير كفء ادا لم  
تسكر رضية بذلك بانفاق لائمة واد من ذلك سيق المعقولة الشرعية التي تودعه وامثاله  
عن مثل ذلك بل لو رضيت هي بغير كفء كان في آخر غير المزوج ان يفسخ النكاح وليس  
للم ان يكره المرأة البتة على النكاح بكمؤ وكفء اذا كرها على الزوج بغير كفؤ ان  
لا يزوجها لا بمن نوصاه بغير العلم ان ودا فلها ان تم نكحي والاروجات الشرع بغير  
اخيارك عادت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح لم ترتب عليه من الشرع لا يمكن غير الاب  
والجد من حرام الكبرة بانه في الائمة وانما تارع العلماء في الاب والجد في الكبرة وفي  
الصغيرة معلوما واد تزوجها سكاك صحيح كال عليه ان يقوم عما يحب لها ولا يتعدى عنها  
في نفسها ولا مالها وما حقه من ذلك صمه وليس به ان يمنع من يكشف حالها اذا اشكت  
بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كلاما وغيرها وما ان يسكن بحسب جبر ان من اهل  
الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) في مسألة في مات يديعة وبعد طلها رحل وكين على جهات المديعة وزوج امها  
كأده في انوكين من يجوز ان يزوجها امها واحوها لا ادن منها ام لا

(جواب) الحمد لله مرآة السامع لا يزوجهما عبر الاب واجد بعير فيها اتفاق الأئمة بل وكذلك لا يزوجهما لاب لا يادها في أحد قول العلماء بل في أصحهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح أبكر حتى تستاذن ولا ابنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فإن البكر قد حُرِّقَ قلبها صمها وفي لفظ يستأذنها أبوها وادها

صحتها وما العمد ولا الخ فلا يزوجونها بهير ذهابها في السماء وادرسيت رجلا وكان كعوا لها  
 وحب على واهي كالآخ ثم ألم ان يزوجها به فان عضها ووسع من تزويجها زوجها الولي الاعد  
 منه والحاكم بغير اذنه باتفاق السماء فليس له ان يجرها على كاح من لا رضاه ولا يعضها  
 عن كاح من رضاه اذ كان كعوا باتفاق لائحة وانما يجبرها ويعضها أهل العهدة والظلم  
 ليس يزوجون نسائهم لم يختاروه لمرض للمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك ويخجلونها  
 حتى تفعل ويعضونها عن كاح من يكون كعوا لها لعداوة وعرض وهذا كله من عمل  
 الجاهلية وظلم والدون وهو مما حرمه الله ورسوله وانفق المسلمون على تحريمه وأوجب  
 الله على أولياء النساء ان يظروا في مصلحة المرأة لافي أهوائهم كسائر أولياء ولوكلاء فمن  
 تصرف لميره فانه بقصد مصلحة من تصرف له لا بقصد هواه فان هذا من لامة التي مر  
 الله ان يؤذي لي أهدأ فقال ان الله يأمركم أن تؤدوا الامارات لي أهدأ واذا حكمتم بين  
 الناس ان تحكموا بالعدل وعهدا من المصلحة نواجية وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين  
 المصلحة الدين مصلحة الدين المصلحة قال من يرسل الله قال الله والكتابة ورسوله ولائمة  
 المسلمين وعامتهم والله اعلم

(١٠٧) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة بولاية اجبي ووليها في مسافة الفرس معتقدا  
 ان لاجبي المذكور حاكما عليها ودخل بها وسولها ثم طلقها ثم رددتها فهل ان  
 تزكج روحا غيره فمن له ذلك لطلاق الكاح لأول نه يرولى م لا وهل يترتب سقاط  
 الخد ووجوب المهر ويحق النسب والاحصان

(الحواب) لا يجب في هذا الكاح حداد اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه  
 المهر ولا يخص الاحصان بالكاح الفاسد وبمع الطاق في الكاح المختلف فيه دا معتقد صحته  
 ودائمين ان المروح ليس له ولاية بحال ففارق زوجها حين علم ذلك فطنتها لان لم يقع طلاق  
 ولحل هذه وله ان يزوجها من غير ان تزكج زوجها غيره والله اعلم

(١٠٨) (مسئلة) في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي الى رحمة الله وله بن بن وقد تزوج  
 سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

(الحواب) لا يجوز له تزويج سرية جده الى كان يطأها باتفاق المسلمين واد تزوجها



فرق بينهما ولا يحرم منه مع وال اسحق فثبت ان آباء الانبياء قاتلوا قاتل

(١٠٩) (مسئله) في رجل تزوج بغيره وشهدت بها زوجها ففكت في صحبتها أربع  
سنين ثم ماتت منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها وبناته حراما ما كانت لا تملكه رجل تزوج  
بها بثمانية أيام وشهدت بها بهذه الصورة لا ما كانت ولا زوج بربر حمة

(الجواب) الحمد لله لا يحل للزوج ان تزوجها طبع الان عند جمهور العلماء مذهب  
أبي حنيفة وحمد في مشهور عنه ان الكاح عند صحیح وول كان قول الشيخ ومذهب مالك  
وأحمد في المشهور ان الطلاق يقع في الكاح ما لم يثبت فيه ومثل هذه الاشياء يقع فيها  
من أهل بيته لا يتكلمون في صحة الكاح من كان في هاوية منتهى حتى د طمت  
الاناء. حذوا سبون فيما بطل الكاح حتى لا يفسد الطلاق ومع وهذا من المصلحة لله في  
أمره فانه حين كان لو طؤ حراما لم تحرمه فثبت ان حرمه الله بعد ان حرمه الله  
ومن هذا يقع في التحريم جماع المسلمين وموافق لان مثل هذه المراهبة ان يكون الكاحها  
لاول صححا واما ان لا يكون فان كان صحيحا فطلاق ثلاث واقع ولو طؤ قبل ككاح زوج  
غيره حرمه وول كان الكاح لاول حراما كان لو طؤ حراما وهو الزوج لم يثبت من ذلك  
لوطي، وانما ان حصل طلاق يقع به الطلاق وكان مؤلهم عنه تحريم لوطي لاول  
لاحل استحلان لوطي في هذه المصلحة لله ورسله وسمى في الارض بالفساد ان كان  
هذا الرجل طلقا ثلاثا فليق الله واجسامه ويحفظ حدود الله من يتعد حدود الله فقد  
طهر نفسه والله اعلم

(١١٠) (مسئله) في امرأة طابت وخ ووكن في الكاح وجهه محاصر فذهبت  
الى اليهود وغيرهم سدا واسم بها ودين لوطي مطهر يريد تجديد الكاح وحضرت  
رجالا احدا ود كرت به احوها وكاتب اليهود كان على ذلك ثم صهره فثبت ذلك  
بمحاسن الحكم فمن بعد على ذلك وهل يثبت تبرير المرد من ودي الذي به حوله ولذي  
عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التبرير بما ذكر ويمنه ولي الامر من محاسب وغيره  
في احوال الحمد لله يبرز تبرير به وسريرها ولي الامر مرات كان ذلك حراما  
كان عمر بن الخطاب يكرر التبرير في الفساد ما شئت من نوع من محرمات وكان مرد

في اليوم الاول منه وفي الثاني منه وفي الثالث منه يرقى لترير ثلاثا عصي الى فساد لمص  
 لاعضاء وذلك من هذه دعت الى سيرتها واستخدمت حمارا وهذا من كبرها فقد ثبت  
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير الله او يولي غير الله فسيه  
 الله به ولا تشكوا الناس جميعا لا ينفع الله منه صرا ولا عدلا قد ثبت في الصحيح عن  
 سمع واني نكره ان يداستما الذي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير الله فالحجة عليه  
 حرم وثبت هو ابع من ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس من  
 من ادعى الى غير الله وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس ما اولي ومقدمه من  
 البار ومن رعى رجلا باكر او مل عدو لله واپس كذب لا حرج عليه وهذا ما يبط اعظم  
 يقتضي ان يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة مستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك واعضاء  
 ليست على الشهود وأمرتهم في المفود الباطل وكذب كاذبا طعن في جمهور العلماء يقولون  
 ان كاح نعيم ولي يصل مررون من حال ذلك في الامر من الخطاب رضي الله عنه وهذا  
 مذهب الشافعي وغيره ان صدمه منهم في موانع في ذلك بالرحم وغيره ومن جور كاح  
 بلاولى مطلقا وفي المدة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوى النسب الكاذب وهذه لولي  
 الباطل مكان عدوبة هذه متعاقبا عليهم بين المسلمين وانما يصح كذبهم وكذلك الدعوى  
 انه كان روحها وصفتها وحاق لزوح بها وكذلك الذي ادعى به أخوها بمقاب على هذين  
 لمرتين وأما المعروف به بماقون على شهادة لزور بالنسب له الزوج ونطبق وعدم ولي  
 حاصر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد فسروا على شاهد لزور بسود وجهه  
 بماقن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به كان بسود وجهه اشهره بسود وجهه بالكتاب  
 وانه كان يركبه دتمنونا في حرم اشارة الى انه قاب لحدث ونطبق به حتى يشهره بين  
 الناس به شاهد زور وازير هؤلاء ليس يخص باحكم من يمرره الحكم والمحاسب وغيرهما  
 من ولاية الامور فيدرين على ذلك وتبين ذلك في مثل هذه الحال الى صهر فيها فساد كثير  
 في الدماء وشهادة لزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس في رؤوسهم  
 يغيروه أو شاك ان يعلم الله به ما به وثبت علم

(١١١) في رجل تزوج امرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطافها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل مالا ثم يطلاق المت

(الجواب) لا يجوز تزويج ثم امرائه وانما يدخل به والله أعلم

(١١٢) (مسئلة) في رجل تزوج بكرا بولاية أبيه ولم يستأذن حين العقد وكان قسم العقد عليه لروح فله وطبق قبل لدخول ميراثه ثم دخل به الروح الثاني فوجدها ميتا وكم ذلك وجمعت زوجه منه وسنن الحلال بينهما فلما علم لروح ساءت العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفوض لكونها بنتا له تستاذن فهل يكون العقد مفوضا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

(الجواب) ما اذا كانت ثيبا من روح وهي بالغ فهدم لا تنكح الا مدتها ثمانين ليلة ولكن داروحت بميرد بها ثم أحازت العقد حردا في مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة في مذهب الشافعية وحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من رباها كالتب من النكاح في مذهب الشافعية وحمد وصاحبني في حنيفة وفيه من آخر كالكفر وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وان كانت الكارة زالت بوثقة أو ناسخ أو نحو ذلك فهي كالكفر عند لائمة الاربعة واد كان كركه كركي بجرها بوجها على النكاح وان كانت نامة في مذهب مالك والشافعية وحمد في احدى الرويتين وفي الاخرى وهي مذهب في حنيفة وغيره ان لا يجرها اذا كانت نامة وهذا يصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشروهد لاصول فقهاء في هذه المسئلة ان كثر العلماء يقولون باختار هي امتد حار ولا يحسح الى استئناف وقد قال هو لا نقوى هالاسيا ولا باما عقد معتقدا ككرويه لا يحسح الى سقنداتها وكانت في الساطع بخلاف ذلك كان مشورا فان اختارت هي النكاح لم يكن هذا منزلة تصرف الفصولي ووقف العقد في لاحدة فيه نزاع مشهور بين العلماء ولا يظهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع (١١٣) (مسئلة) في امرأة خلاها زوجها في مكان ثوب في عدة زوجها فلما قصت العدة هربت الى بلد مسيره يوم وتزوجت بميرد من أخيه ولم يكن لها ولي يبره فهل يصح العقد أم لا (الجواب) اذا لم يكن أخوها عاصلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون ائمه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) (مسئلة) في رجل تزوج مناهي يائة ونقد عقده الشافعي وم تدرك لا بعد  
العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

(الجواب) المت اتى مع لا يحبرها على زويجها ير الاب وخد والاخ والم  
والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في امة دلائلها في ذلك ثلاثة اموال احدها  
لا يجوز وهو قول الشافعي ومات ولا امام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا دسها ولها  
الخيار دا بامت وهو مذهب ابي حنيفة ورواية عن احمد وشاك انها تزوج بدسها ولا خبار  
ها دا بامت وهو المذهب هو المذهب من مذهب احمد فانه اتى ما يمنع يجوز نكاحها في مذهب  
ابي حنيفة واحمد وغيرهما ورواها كما يري ذلك من يكون رويجه حكما لا يمكن نقضه  
أو يقتصر الى حاكم يحكم نصحة ذلك على وحين في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما صحها  
الاول لكن الحاكم المرواح من شافعي من المذ قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر  
شروطه وكان ممن له ذلك جازون كان قد اقدم على ما يتقدم بحرية كان له غير حار وان  
كان قد صمها بالما فزوجه فكانت غيرة باع لم يكن في الخيفة قد زدها ولا يكون النكاح  
صحها والله اعلم

(١١٥) (مسئلة) حدثني من وني دمه وما عمة له وهو حالي

اقتنا يا امام برحمتك الا وبكعبت حدثت لليل

(الجواب) رجل تزوج امه امه المت ربي مت بالنكاح مدلال

فانت منه يديت قالت الشمره وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج به امه له بيت ولا من عمة هي الخطاة بالشمر جدها ام  
مه هي ام ابن روحه لاس ونوها حد من امه وهي عمة تحت يه من الاب وهو  
حده اخو امها من لام والله اعلم

(١١٦) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وشرفت عيه ن لا يزوح عيها ولا يقلها  
من منزلها وان تكون عند امها فحل على ذلك فهل يزمه لوه واذا خالف هذه الشروط  
فهل للزوجة الفسخ أم لا

(الجواب) نعم صح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام احمد وغيره من

الصحة والدين كمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وشرع الفضي ولاوزعي واسحق  
ومذهب مالك اذا شرط لها دار روح او نسري بـ يكس أسرها بده ورثها ونحو  
ذلك صح هذا الشرط أيضا وملاك المرأة المرفقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك  
ما اخرجوه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان حق الشروط ان توفوا به  
ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقتضى حقوق عند الشروط تحمل النبي الله عليه  
وسلم ما تستحل به الفروج التي هي من الشروط احق بوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه  
الشروط ليس هناك شرط يوفى به بالجمع بين الصدق والكلام في هذه الشروط معروف  
وأما شرط مقام ولد لها سندها وسهمه سبه وهذا مثل لزيادة في الصدق والصدق يحتمل من  
الجهالة فيه من خصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وذلك لا يحتمل في النكاح ولا حرة  
اد يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون حق باجرا ولا سيما وهذا  
يحوز في الأمانة ونحوه ومذهب احمد وعمر بن الخطاب لا يجزئ بطلانه وكونه يرجع  
في ذلك الى العرف وكذلك شرط العتق على ولد لها يرجع فيه الى العرف بطريق لاولي  
ومتى لم يقبل الشرط ففروج او نسري فلها مبيع كاح الك في توفيق ذلك على الحاكم  
بواعه لكونه صريح بمجهدا فيه كخبر الامة والميوب فيه خلاف ويقال لا يجوز الى الاحتداد  
في ثبوته وان وقع تزوج في المبيع به كخبر الامة ثبت في مواضع الخلاف عند القاضين بالاحكام  
كما مثل ان يفسخ على آخر خي من هذا فيه خلاف وان ذلك ان يوقف المبيع على الاحتداد  
في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج بخاصة لها مبيع كما في خلاف المبيع في البيع  
والا فتوي ان يفسخ بخلاف فيه لا يسري حكمه لكن لا دفع الى حكمه يرى انه اهله  
وان رأى ابطاله ابطاله والله اعلم

(١١٧) (مسئله) في رجل وجد صبيته درهما فلما بلغت زوجها الحاكم لم له ورزق منها  
اولاد اثم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

(الجواب) اذا كان لها أخ عات غنة مقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها  
ضابت من أهلها حين صغرها الى ما بعد كاح لم يبطل النكاح المذكور والله اعلم

(١١٨) (مسئله) في صبيته دون السبع مات أبوها هل يجوز لها ان تزوج



بروحها لم لا وهل ثبت لها الخور ثابت لم لا

(الجواب) اذ ثبتت سبع سنين فانه بروحها لاولاء من المصبات والحماكم ونائه  
في صاهر مذهب حمد وهو مذهب اني حبيفة وميرها كاد على ذلك الكتب والسنن في  
مثل قوله تعالى (يستويونك في النساء من الله يعظكم فبين وما يلي عليكم في الكتب في ساني  
النساء اللاتي لا توفونهن ما كتب لهن وترعن ان ينكحوهن) وخرجني صحيحين عن  
عروة ابن الربيع انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى  
والنكاح) ما صابكم من الله من شيء وثلاث ورابع) فتبين ان اخي هذه الآية في حجر  
وابهاش ركة في ماله منجبه لها وحمد فريد وهاه يروجهما من غير تقسط في صدقها  
ومعها مثل ما يطأها غيره فتبوا ان ينكحوهن الا ان تقسطوهن وروى عن علي بن  
في الصدوق وامروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سو هن قال عروة قالت عائشة ثم ن  
الاسم سوار رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (يستويونك  
في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية من عائشة ولدي ذكر الله انه يلى عليكم في الكتب  
الآية الاولى التي قلها الله عز وجل ون خفتم ان لا تقسطوا في الزمان ينكحوا ما طاب لكم  
من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغون ان ينكحوهن رغبة  
أحدكم عن تيممه اني تكون في حجره حيث تكون فيبه المال والحال وفي الموطأ آخر ذلك  
دلت مال وحمل رغو في نكاحها في الحال اصدق وذا كانت من عونة عما في فيه المال والحال  
رغو عما وأحدوا غيرها من النساء وكما يروونها حتى يرووها فليس لهم ان ينكحوها  
ان رغو فيها لان يقسطوا لها ويوطئوها من صدق عهد بين ان الله ادن لهم  
بروجوا الياسمي من النساء د حرصوا على صدق مثلهن وما ياذن لهم في ترويحهم بدون  
صدق المثل لاسها ليست من أهل السرع ودلائل ذلك ممددة ثم الحزم الذين حوزوا نكاحها  
لهم مولان احدهما وهو قول أبي حنيفة واحمد في حرمي الزواجر انهما تروح بدون ادنها وهما  
بخيار ذ لمع وثاني وهو مشهور في مذهب أحمد وميرها لا تزوج لا ادنها ولا خيار  
لها ذ ثبت وهذا هو الصحيح لاني دلل عليه في كتابي روى أبو هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تستأمر بديعة في مسيرها من سكنت وبوادنها اولأت فلا حوار عيب

رواه احمد وأبو دود ورمزي ولساني ومن في موسى لاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر البتة في عسها فان سكبت معه ادت ون ات حوز عليها فهذه البتة نص في القول لثالث الذي هو اصل الاول بها تزوج خلافا لمن قال انها لا تزوج حتى تنصف لا نصير فمعه وسكت واسعة صريح في دخول البتة من الزوج في ذلك اد البتة التي لها امر في مها يجوز لها ان ترضى بدون صداق لمن ولان ذلك مدول بافظ وحقيقته ولان ما يمد البلوغ ون سمي صاحبه بفتيا بخار فببته ان يكون داخل في العموم وانما ان يكون المراد بالبتة البتة دون التي لا تنفع وهذا لا يسوغ حمل ما يطع عليه بحال والله اعلم

(١٩٩) **مسئلة** في تزوج المالك بالخوار من غير عرق اد كانوا مالك واحد ومن يمتد طرق السكاح في طرفين لها ولا ولاهم وهل للسيد ان يسرى من

**الجواب** تزوج الى بيت الاماء حتر سواء كانوا مالك واحد او لساكنين مع نفقهم على الرق وهذا مما تمق عليه الله لمسلمين والذي روج لامة مده أو وكاله وأما المملوك فهو يقبل السكاح لنفسه د كان كبيرا ويقل له وكبه ان كان صغير فسيده يقبل له فاذا كان الزوجان له قال بحصة شهادين روجت مملوكي ولا يمتد في غلابة وسعقد اسكاح بذلك وأما العهد البالغ فهو سيده ان يروجه سبر فمره وبكرهه على ذلك منه ولان للاماء احدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد وثاني بحره وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والامة والمملوك الصغير يزوجه ما عذر ذهما لا علق وأما الاولاد فهم مع لاتهم في الحرية وارق ومع تبع لاتهم في النسب ولولا انفاق المسلمين فن كان سيد لام كان ولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كان لهم من لحيل ولان واحير د ر ذكره على شعا كان لا ولاد ذلك الام ولو كانت لام معلقة أو حره لاص ولان مملوكا كان لا ولاد حرارا وما السب هاهم ينسبون الى ابيهم واذا كان الاب عبيدا ولان عبيدة كانوا ممتسين الى موالي الاب وان كان الاب مملوكا تنسبوا الى مولى لام فان علق لاب بعد ذلك الحر اولاد من مولى الام الى مولى الاب وهذا مذهب الاثني الاربعة ومن كان مالكا للام ملك ولادها وكان له ان يسرى بالنسب من ولاد اماته اد يمكن تسامع ولادها يستمتع بها فان استمتع بالام فلا يجوز ان يستمتع بها والله اعلم

(١٢٠) (مسئلة) في رجل حث من روجه فكحت غيره يحياها الاول فهل هذا  
النكاح صحيح أم لا

(الجواب) قد صح عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نكح المحل والمحل له وعنه  
هو قال الا فتدكم بـ يس المستعار قالوا لي يا رسول الله قال هو المحل لمن الله اعلم وانكح له  
واتق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والبايعون لهم يا حبان مثل  
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبيد بن جراح وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس  
وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا ير الا ابن وبن مكث عشرين سنة ذا علم الله من  
قده به يريد ان يحياها وهل بعضهم لا نكح لا نكح رعية لا نكح دلسه وقال بعضهم من  
يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كما مده على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاح وقد  
تفق ثمة لفتوى كلامهم على انه شرط التحليل في العقد كان صلا وبهم لم يجهل بشرط  
المقدم ولا العرف المطرد بشيرا وجمعا مقدم ذلك كالنكاح المبرور نكاح لرعية وما  
الصحة والبايعون واكثر ائمة الفيا فلا فرق عدم بين هذا العرف ولا يقط وهذا مذهب  
اهل المدينة واهل الحديث وغيرها والله اعلم

(١٢١) (مسئلة) في السد صغير قد سنحت به النساء وهو دون الدرع هل يكون  
ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع

(الجواب) ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم ياكل الزنا وموكله  
وشاهديه وكاتبه ولعن الله احسن وفضل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة  
على ذلك كعمر وعثمان وعلي بن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا وتي بمحل ولا  
محس له لا رحمتها وقال عثمان لا نكح الا نكاح رعية لا نكاح دلسه وسئل ابن عباس عن من  
طلق امراته مائة طلقة فقال ماتت منه بثلاث وسأله تخديها آتت الله هروا فقص له السائل  
رايت ان تزوجتها وهو لا علم لا حيا ثم طلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل  
عن ذلك فقال لا ير الا ابن وبن مكث عشرين سنة ذا علم الله من قده به يريد ان يحياها  
هو وقد بسط الكلام في هذه المسئلة في كتابه في الدليل على نكاح التحليل وهذا العمري  
ذا كان المحس كبر يطأه ويدق عياله ويدق عياله عبد لذي لا وطن فيه اوفيه ولا مد

وصته وطنا كمن لا يتشدد ذكره مهد لا تزعج من لائقة في ربه لا يحكمها ونكاح المحل  
بما يعبر به انصارى المسلمين حتى يقولوا - المسلمين من هم منهم - دا طبق احكام امراته لم  
يحل له حتى توفي وبني صلى الله عليه وسلم من ذلك هو واصحابه وتابعه من لهم باحسان  
وجهور ثمة المسلمين والله اعلم

(١٢٢) (مسئله) في امام عدل طلق امرته وتقب عنده في بيته حتى ستعت المحل  
اهل مصر وتزوجها

(الجواب) اذا تزوجها الرجل ثابة به اذا وضعت صدها يحل لزوجها الاول او توأما  
على ذلك قبل العقد وشرطه في صلب المدة لقصا وحرره به واثبته نكاح التعديل لدى  
انفت على اطلاقه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم به قال ابن الله المحل والمحل له  
(١٢٣) (مسئله) في رجل شرب على امرته الشرب ان لا يسكرها في منزل أبيه  
فكانت مدة السكنى مبردة وهو عاجز عن ذلك فهل يحل عليه ذلك وهل لها ان تفسخ  
النكاح اذا ابطال الشرب وهل يحل عليه ان يتكلم بها او يحل لها الدخول اليها  
والايت عندها أم لا

(الجواب) لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا بد شرطا رصا بذلك ان كان قادر  
على مسكن آخر لم يكن له بعد كثير من هن العلم بكمال واحد الفواين في مذهب حنابلة وغيرهما  
غير مشروط لها وكيف كان عاجزا وليس لها ان تصح النكاح عنده هؤلاء وان كان قادرا  
فما اذا كان ذلك للسكنى وتصح السكنى مبردة وهو عاجز عن بيته وليس لها ان تفسخ لا  
تراجع بين الفقهاء وليس له ان يتكلم من يدخول الى بيته لا اولا ولا احسا اذا كان  
معاشرها لها بالمعروف والله اعلم

(١٢٤) (مسئله) في رجل شرب زوجه الله وهي كرام لرجل غير شريف مغربي  
معروف بين الناس بالصالح بوسه به واذا بها ولم يشهد عليها لاس بالمرء فهل يكون ذلك  
قادحا في العقد أم لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول ولعله وقدح فادح  
وشهدت زوجة ن رصا ولادن صدر منها قبل نكاح في ذلك تجديد الله

(الجواب) لا يفسخ صحة النكاح الى لا شاهد على اذن المرأة قبل النكاح في المذهب

الاربع الاوحد ضميمه في مذهب الشافعي وحمد بن قنبل قال سئل اذنت لي جارية عقد  
الكحل والشهادة على لولي ولزوج ثم الرأه مددت نكرت فانكح ثنت هذا مذهب  
شافعي واحمد في المشهور عنه ومذهب ابي حنيفة ومالك واحمد في ربيعة عنه لم تدن  
حتى عقد نكاح حاز وتسمى مسئلة وقف المقود وكذلك عند روح بدون اذن مواليه  
فهو على هذا نزع واما الكفاءة في نسب فاسب معتبر عند مالك واما عند أبي حنيفة  
وشافعي واحمد في احدى الرويتين عنه ففي حق للروحة والاوين هذا رصو بدون كمو  
جارية عند أحمد هي حق لله فلا يصح نكاح مع فرقته والله اعلم

(١٢٥) (مسئلة) في المرأة التي يبيع ادبارها في الرواح شرعا هل يشترط الاشهاد عليها  
بأدبها لو ايتها ام لا وهل لوليها ان يزوجها من هذا الشخص وهل له ان  
ان يمتدع بمرد فورا اولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء  
(الجواب) الحمد لله لا يشترط على غيرها ايس شرط في صحة العقد عند جماهير العلماء واما  
فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي وحمد بن قنبل ذلك شرعا واشهور في ابي حنيفة كقول الجمهور  
ان ذلك لا يشترط بل هل لولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم  
صدفته لروحة على لادن كان نكاحا صحيحا صاهرا ونكرت لادن كان القول  
قولها مع غيرها ولم ينسب النكاح ودعوات لادن عليها كما لو دعي النكاح مدعوت الشهود  
ونحو ذلك ولدي ينسب اشهر النكاح ن يشهد على دن لروحة قبل العقد لوجوه ثلاثة  
(أحدها) ان ذلك قد متفق على صحته ومهما يكن ان يكون العقد متصفا على صحته فلا يسمى  
ان يبدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا لا لمعرض ربح (لوجه الثاني) ان  
ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جعده لاسباب في مثل المكان والزمان الذي  
يكثرون به جحد النساء وكذبهن وان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفتنى الى خلاف ذلك ثم انه  
يغصى الى ان تكون روجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك معاسد متعددة (الوجه الثالث)  
ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يحتمل بذلك على ان يشهد به قد  
زوجها وان يظن الحبل ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة بها ذ روجت  
عند الحكم صارت زوجة فبعضى الى غيرها ونجس زوجة بدون رضاها واما العقد



الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المروح له طريق لولاية عليها لا طريق الوكالة للولي فلا يروح حتى يعلم بها قد اذنت وداث بخلاف ما كان شاهد على العقد ون روحها الولي بدون ذهابه كساح العسولي وهو موقوف على ذهابه اذ ان حبيته ومالك وهو ناصر مردود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) (مسئلة) في مريض تروح في مرضه قبل ايصاح العقد

(الجواب) كساح المريض صحيح ترث المرأة في قول حماد بن عمار ما لم يصر من الصيغة والامتنع ولا تستحق لامر المثل لا تستحق لزيادة على ذلك بالاعتاق

(١٢٧) (مسئلة) في رجل خطب امرأة حرة له ولي غير حام كم ثمنه يشهد وهو ميم فسق اليهود لكن يشهد به الحاكم فاهم قول اصح : كساح المرأة ثمنهم وان صح هل يكره

(الجواب) نعم يصح السكاح وذن هذه وان الدلالة لاشتراط في شهادي السكاح عما هي ان يكونا مستورين بغير طهرى المتيق ود كان في الامتنع فاسقين وذلك غير صحيح بل صهرهما السن بمقد السكاح في اصح قول الامناء في مذهب أحمد وانه مني وبغيره ادو اعتبر به شهادي السكاح ان يكونا مبدلين عند احد كما مسح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا يعقدون الا كسحة تحضر من بعضهم وان يمكن الحضور مبدلين عند اولى الامر ومن الفقهاء من قال بشرط ان يكونا مبررى المدة وثلاثا ود الحاكم مبدلون عندهم وان كان فيهم من هو فسق في نفس الامر فعلى تقديرين بمقد السكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فسادا والله اعلم

(١٢٨) (مسئلة) في رجل ركض بغير ابلاد في كل مدينة شهر او شهرين وبغزل عنها وبخفاف من يقع في المصيبة قبل ان يروح في مدة قامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها ولا وهل يصح السكاح أولا

(الجواب) له ان يروح لكن يكسح كساح مطلق لا بشرط فيه نوقنا بحيث يكون ان شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند قضاء سفره كره في مثل ذلك

وفي صفحة ١١٢٨ روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: لا يشرط في نكاح المرأة أن يكون لها ثلثة دنانير وعيرهم على نكاحها وإن كان طائفة يرخصون فيه ما مطلق وما لا يشرط كما قد كان حاله في صدر الإسلام وأما ما ذهب إليه من أن ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرع في ذلك إلا بعد أن كان ثلثة دنانير في صدر الإسلام وأما ما ذهب إليه من أن ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرع في ذلك إلا بعد أن كان ثلثة دنانير في صدر الإسلام وأما ما ذهب إليه من أن ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرع في ذلك إلا بعد أن كان ثلثة دنانير في صدر الإسلام

الحوب) الجمع بين هذه المردتين لا حرى هو جمع بين المردتين من حاله أيها كان  
أيها إذا كان حاد لا حرم منه و منه و فيه كانت حدة حد حدة هذا بخلاف ما إذا كان

حده من به فقط انه لا تكون حله حدها حله لا حله من تكون عنه وجمع من المرأة وحله  
 ايها وحله ما و عنه ما و عنه ما كما جمع من بره و عنه ما و عنها عنه مسلمين وذلك  
 حرام منهم و روح حدهم سد لا حله كان كالحالة لا يحتاج الى طلاق ولا  
 يجب تقدم من ولا ميراث ولا يحل له له حول به و دخل به و غيره كما نرى الاجمية  
 فان اردت كالحالة طلاق لاوى و قد عصت عنه نروح الثانية من نروحها في عدة طلاق  
 رحلي لم يصح العقد الذي ساقى لانه كان له في نساء بحر في مذهب في حذقة و حمد  
 و جاز في مذهب مالك والشافعي و هو حله و عصمتين عوس كان طلاق رحليا  
 ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة لاوى ساقى لانه كان نروحها بحر س يدخل بها  
 فان دخل بها في هذا نكاح الفاسد و حله من بره من احداه ولا يقدر عليها حتى  
 تنقضي عدة لاوى حذقة ساقى لانه و هل له ان تزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في  
 عدتها منه به قولان يعلما حدهم نور وهو مذهب في حذقة والشافعي والثاني لا يجوز وهو  
 مذهب مالك وفي مذهب احمد الاولان

(١٣٠) في رجل له حرة و رجل له و طهر  
 في الحرة في ذلك نرى من له حرة حتى تحبس و يستتر بها من الزنا فان الزنى  
 لا يكره لارثة و مشكك عقد و هو من و مع كون ربة كان ديوتا والله اعلم  
 (١٣١) في رجل له جارية ثنية و نسلى و صومع في نبي بره سبها اذا لم يجامعها  
 في الجواب اذا كانت محبة الى نكاح حرة و ان يضره و ما سب روحه من  
 يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) في رجل له حرة معوفة و قد صم منه رجل ابرو حة خث ما طلاق  
 ما عطلت ايها و من لمره الطلاق و كل رجلا في روحه و ما سب الروح  
 في الجواب متى من المحرف عليه نفسه و كية خث لكن اذا كان الخاطب كفوا  
 فله ان يزوجه على لا يندم من ربه و حبه و روحه لما كمد و دون دن المتق  
 فانه عاصم ولا يحتاج الى ذنب ولا خث عليه و روجت على هذا لوجه  
 (١٣٣) في رجل ينكح زوجته في دبرها



كاحس لا يجوز وضوئهم تلك لئلا تكون تلك وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم  
 وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وضو لامة تلك يمين على أي دين كن وصح هذا بذكر عن  
 بعض المتقدمين قدس بين في وطى لامة وثلاثة زعما وأما لامة الكتبية فليس في وضوئها  
 مع ائمة الروح من زرع في الروح بخلاف مشهور وهذا كله مما بين أن القول بخور  
 التروح من مع الابع من التي ترى من شبهة حد ولا يتوكله فيه وحديثه وقول لدليل على  
 أنه لا يحرم التسري بين وجوه أحدها أن الأصل الحل والبيعة على تحريم دليل من نص ولا  
 جماع ولا قياس فتق حل وضوئهم على الأصل وذلك راسخ من من ياراع في حل كاحس  
 كقولاه ولا يحكموا لشركاء وقوله ولا تنسكو صم كوفر عما يدل على كاح لا يتناول  
 لوط، تلك اليمين ومعلوم أنه ليس في سنة ولا في نفس مباح تحريمه فيسقى الحل على  
 الأصل (الثاني) في قوله تعالى (ولذين هم لغروهم حافظون الا على اروجهم) وما ملكت  
 بما فيهم عبد مومنين) يدعي عموم حوز وصي تلك لئلا يبين مطلقا الا استثناء دليل  
 حتى أن عثمان وغيره من الصحابة جده مثل هذا نص ولا يجمع بين الاختين حين  
 قالوا احلها آية وحرمها آية فاد كانوا مدرجة عام في صورة حرمها كاحس فان يكون  
 عاما في صورة لا يحرم فيها كاحس ولي وحرى انت لا يقل قد اجمع ائمة على حل ذلك  
 كما ذكره ولم يقل حد من المسلمين به بخور كاحس وبحرم التسري من بل قد قيل يحل  
 لوطي في ملك اليمين حيث يحرم الوضوء في كاحس وفي بخور الروح من فعمل ان الامة  
 تجمع على التسري بها وما يكن رجع من حل كاحس ولا تكن دونه فهو حرم التسري دون الكاح  
 كان خلاف لاجماع (الرابع) في حال ان حل كاحس يقتضي حل تسري من من طريق الاولى  
 ولا حرى وذلك ان كل من حر وضوئها كاحس حار وضوئها تلك اليمين بالاراع وأما العكس  
 فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد وللكاح يقتصر فيه على  
 عدد وما حرم فيه الجمع بالكاح قد انورع في تحريم جمع فيه تلك اليمين وله ان يستمتع تلك  
 اليمين مطعما من غير عيب قسم ولا استئذان في سرل وبحر يكمد حجر عليه فيه خلق الزوجة  
 وملك كاحس نوع في ملك اليمين رقي امه وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب  
 ولا يتزوج اهل الكتاب منهم لان الكاح نوع رقي كما في عمر كاح رقي فليظروا احكامكم



عند من يرق كرمه وقل ريد من ثابت لزوح سيد في كسب مة ودر قوله تعالى والها سيدها  
 لدى الباب وقد قال ابي صلى الله عليه وسلم انقبأ الله في نساء عوان عندكم يجوز للمسلم  
 ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعا ولا يبلى  
 سله كما حوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلمة هذا يجوز وطئ من ملك  
 ام اولى واخرى بوضح ذلك ان المانع ما اسكر وما ارق وهذا الكفر ليس مانع ولز  
 ليس مانع من الوطئ ما انت وانما يصالح ان يكون مانع من التروح وهذا كان المقصود للوطئ  
 قائم والمانع منتهيا حر الموطئ وهذا وجه مشتمل على قياس تمثيل وعلى قياس الاولي ويخرج  
 منه وجه رابع يحمل قياس التعمال ويقال الرق مقتضى لجور وحى الله به الص على  
 هذه الآية كقوله وما ملكك ابيكم وما يمنع وضو نسب يوجب التحريم بان تكون محرمة  
 بالرضاع او بالصر او بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصالح للمنع لا كونها كتابية  
 وهذا ليس مانع فاما كان مانع على الحل فثنا والمانع المذكور لا يصالح ان يكون معارضا وحسب  
 العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقدم وهذه الوجه به تمام تصورها توجب القطع بالحل  
 الوجه الخامس ان من تدريس اصحابه والسامع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة  
 وجد آثار كثيرة من انهم لم يكونوا يحرمون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله  
 عليه وسلم وسنة خلفائه من النبي كانت له ام ولد وكانت نسب النبي صلى الله عليه وسلم مقام  
 بقائه وقد روي حديثها اودود وغيره وهذه لم تكن مسجلة لكن هذه القصة قد يقال انه  
 لا حجة فيها لاسيما كانت في اوائل مقدمه الى صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم  
 الكاح المشركات وما ثبت تحريم بعد الحديبية ما ارسل الله تعالى ولا تسكروا بعضكم الكو  
 وصق عمر امراته كانت عكة واما الآية التي في سورة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما  
 من متأخر اكايات الزا وفيها ما نزل بعد ما كليات الصيام ومثل ما روى ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما اراد عروة بنوك قال للحرم من حبس هل انت في نساء بني الاصفر فقال ائذني  
 ولا تفتني ومثل فتحه خيبر وقسمه الرقيق ولم يته المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما امرهم  
 بالالاستبراء بل من يبيع وصا الوشيت تلك لمين قد يستعمل بما جرى يوم اوطاس من قوله  
 لاوطاسا حمل حتى تضع ولأء يردات حمل حتى تستبرا بحضرة على جوار وطئ لوثبات

تلك لئيمين وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحة في فتحوا البراءة يكونون يتمتعون عن  
وطي النصرانيات

(فقدن) وما عوسية فقد - كره - الكلام فيها - ي على نصيبين حدها ان اخوس  
لا تحل دناهم ولا تكبح بؤم ولذا يل على عدم وجود حدها فيقول بؤم من هذا الكتاب  
ومن لم يكن من هذا الكتاب لم يكن صدمه ولا - واما ما تقدم ذكره فيهم نزع شاد  
فانما علم به - حانه قل (وهذا كتاب راسه مبرك - يعود ونحوه) انكم ترجمون  
تقولوا انما رل الكتاب على حاشيتين من فقه و ن كره من درسته انهم انهم به نزل  
مرآن كرهة ان هؤلاء ملك ومنه لان يقول ذلك وده لان يقولوا ذلك هو كان قد ارل  
على اكثر من طائفتين لكاه هذا القوم كره ولا يحج في مانع من قوله ويصا به قال (ن  
لدين آه و ولدين هادو و صائين والصدري و خوس و ان ن شر كره ن لله بعض بهم  
يوم القامة) فذكر ان السب و ذكر به بعض بهم يوم القامة وما ذكر المنى فيها سميه  
قال (ن لدين آمو و ولدين هادو والصدري و صائين من من الله واليوم لا آخر وعن  
صالحا) في موضعين فلم يذكر خوس ولا المشركين هو كان في هذا من الماتين سميه في لا حرة  
كما في اصائين واليهود والصدري لذكره في كان ثم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على  
هذه وكانوا يدخلون اخيه في سميه اشر منهم كما قال اليهود والصدري قبل النسخ والتبديل  
فلم يذكر خوس في هؤلاء علم به ليس لهم كتاب ن ذكر صائين دونه مع ن اصائين  
ليس لهم كتاب لان يدعوا في دين حده من هذا الكتاب وهو ان الله عن ان الله من  
ابعد عن كتاب منهم و صافى سميه ونعمه في واهم من كتب الحديث وتفسير  
والعازي الحديث مشهوره في كتب درس وروم وتصريف عرس فخرج بذلك اشر كون  
لاهم من حدهم ليس لهم كتاب و ستشر بذلك اصحاب ابي - الى الله عليه وسلم الكون  
الصدري اقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (ان الله يحب من امن بالله ورسوله و  
بعد عليهم سيفلون في جمع سب) الآية وهذا بين ان خوس لم يكونوا عبد الله صلى الله  
عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا في حديث الحسن بن محمد بن حنفية وغيره من  
التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الحرة من اخيه واهم سميه - اهل كتاب

غير ناسيهم ولا آكلي ذبائحهم وهذا مرسل وعن حمزة من أصحابه توافقه ولم يعرف  
عندهم خلاف وأما حبيبة فذكر حمزة نزوح يهودية وقد عمل به المرسل عوام أهل العلم  
والمرسل في أحد قوليه العلة حجة مذهب في حبيبة ومالك وحماد في إحدى الروايتين عنه  
وفي الآخر هو حجة - عصمه قول جمهور أهل العلم هو المرسل ورسول من وجد آخر  
وهذا قول الشافعي مثل هذا المرسل حجة في العلم وهذا مرسل نص في خصوص المسئلة  
غير مجاز لي أبي على المدعيين فان قيل روي عن علي أنه كان لهم كتاب فرغ قيل  
هذا الحديث مد صممه حمد وغيره ونسخ فانه ما يدل على أنه كان لهم كتاب فرغ لانه  
الآن بأيديهم كتاب وحديثه أصبح يدخلون في خط أهل الكتاب وليس بأيديهم كتاب  
لا يدل ولا يبرئ من ذلك ولا يبرئ من ذلك ولكن ذلك كان لهم كتاب ثم دفعه قبي لمه  
شبهة كتاب وعقد المدعيون في حمزة بن عبد الله بن حذيفة بن اليمان والكتاب وأما الفروع  
ولاشع خاها بخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم - سو بهم سنة أهل  
كتاب دار على بهم لسوا من أهل الكتاب وما أمرنا من ستمهم في أخذ الجزية  
خاصة كما فعل ذلك أصحابه منهم فمهم من هذا المعط لا اله الا حمزة وقد روي مقبدا  
غيرنا حتى ناسيهم ولا آكلي ذبائحهم فن يجوز أخذ الجزية من أهل لاوتان فاس علمهم غيرهم  
في الجزية ومن خصهم بدلالة فان لهم شبهة كتاب بحرف غيرهم و... تعصم بالشهاد  
ولا تحمل الفروع ولا شيء بالشبهات وهذا لما روي عن علي بن عيسى في كتابه في علي  
نهم يمسكوا من الضرر لا يشرب حمروف من عس فونه مائل ومن يتولم معكم فانه  
منهم فعلي رضي الله عنه مع من ذبائحهم مع عصمه ذبائحهم وهو الذي روي حديث كتاب  
لحمه من علم ان الشبه بأهل الكتاب في بعض الامور يقتضي حق لدمه دون الذبائح والنساء  
(١٣٥) في مشقة في رجل ربي تأمر في حال شويته وقد رأيته في هذه الايام

وهو خطاب الروح بها وقد عبر عن منه ومن غيره وهو منوصف في رويها

في الجواب في احمد الله لا يخل له الروح بها عند كثير العلماء من مات النبي ربي باسم غيره  
لا يخل الروح بها عند في حبيبة ومالك وحماد في أحد الروايتين وأما بقية من الزنا عاقل  
من ذلك واذا اشتبهت عليه بغيرها حرمتا عليه

(١٣٦) في مسألة في بنت بالغ وقد خطب اقربته لها مات وقال أهلها للمنفعة عقد  
وانوها حصر قبل بحور تزويجها

في الحروب ما كان روح من كعوا لها ولا تحجب على سكاحه بالارب وما ان كان  
كعوا لاسماء فيها فولان مشبهان اسكن لاصدر في الكتاب والسنة ولاعتبار بها لا يحبر  
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا سحج الكبر حتى يناديها انوها ودها صامها والله علم  
(١٣٧) في مسألة في رجل مرشى روح بحرية بموكة مولدها ولدا هل يكون الولد  
حر ام يكون عبدا مملوكا

في الحروب الحمد لله رب العالمين ان تروح رجل رآه وعلم بها بموكة من ولدها مملوك  
اسمها هبة في الاثمة من الولد نعم به في المسب ولولا وبيع منه في الحرية وارق من كان الولد  
من يسترق حبه بالاشان وهو رفيق بالانق وان كان ممن تارع الفهم في رقه وقع الراع في  
رقه كالمرب والصحيح به بحور استرقاق عرب والهم لما نمت في صحصح عن بي هريرة  
رضي الله عنه قال لا ارل احب نبي نتم بعد ثلاث سمعن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها  
فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها شد مني على لدالح وجات صدقاتهم فقل الذي  
صلى الله عليه وسلم هذه صدقات هؤلاء وكات منهم عند عائشة فقال الذي صلى الله عليه  
وسلم عنيتها فان من ولد اسماعيل وفي عطف لمسم انت حلال سمعن من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في نبي نيم لا زل احين امدها كان على عائشة عرر لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعتق من هؤلاء وحدث صدقاتهم فقل هذه صدقات قومي ومن هم اشد الناس قدلا في  
الملاحم وفي الصحيحين وللعطف لمسم عن أنى يوب الاصدري عن الذي صلى الله عليه وسلم  
قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر  
مرات كان كمن اعق رقة من من ولد اسماعيل في هذا حديث ان بي سمعيل يعقون  
فدل على ثبوت رقة عليهم كما مر عائشة ن ترق عن المحررات كان عليها من بي سمعيل  
وفيه من بي نيم لاسم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمصور  
بن مخرمة ن رسول الله صلى الله عليه وسلم فام حين حاده وقد هو دن مسلمين فساتوه ان  
يود ايهم مود لهم وسبهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من من نرون واحب الحديث

الى اصدقه فاخاروه احدي الصنفين ما المال واما السبي وقد كنت ستأيتكم وكان  
انتظارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من طائف فمات بين يديه  
ن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا حسن عاتق بن حذاف بن اسيد بن مسعود  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثني على الله بنده هو هو ثم قال ما بعد من احو اليك  
قد جاؤنا تبين وانى رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب اليكم ان يطيب بذلك فيعدل ومن  
احب منكم ان يكون على حظه حتى اعطاه من اول ما في الله على فاعمل فقل الناس طيبا  
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدري من ذلك فمن لم  
يأذن فارجموا حتى يرفع البنا عر فاؤمكم امركم فرجع اليهم فقامهم سره وهم ثم رحلوا في رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فاحموا واهلهم فعدوا وودوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء  
هو زن وهم عرب وقسمهم بين الله بين مصر ودمشق ثم تم ذلك طاب خدعهم منهم ما  
نبرها واما معاوية وقد جاء في الحديث به عظيم كما في حديث عمر بن الخطاب وبه في ابي  
صلى الله عليه وسلم اعق السبي فاعق حربه كانت له واهلها وكانوا يأتون ذلك السبي  
تلك ليمر كما في سبي رخص وهو من سبي هو زن من النبي صلى الله عليه وسلم قال فله  
لا يوصى حامل حتى يضع ولا غير ذلك حتى يسلوا في السبي فله من السبي فله من السبي فله من السبي  
رضي الله عنها قالت فسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي السبي لمصدق ومعت حورية بنت  
الحرث بنت بن قيس بن شماس اولا من عمره كانه من سبي وكانت امرأة حرة ملاحه  
فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانت يا رسول الله حورية بنت حرث بن أبي ضرر رسد  
قومه وقد صابى من ابناء ما له تحف عليك وحدثت ستمك على كسائي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت واهو يا رسول الله قال نعم كذا وكذا  
فانت يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسم حورية بنت حرث ورسول الله ما يديهم قال فدمعت نروحه يا بني اهل بيت  
من بني المصطلق وما بعد امرأة كانت عظيم مكره على قومها منها وهذه الاحداث ونحوها  
مشهور بل متواتر النبي صلى الله عليه وسلم كان يسي العرب وكذلك حله واهل بيته كما  
قال لا ثمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي بني نجيحة وكان يطارد



العرب بذلك الاسترقاق وقد فن الله هم في الخصومات من النساء الا ما ملكت يديكم  
كتاب الله عيسى او في حديث بني سعيد وعبد بن زبني في اسباب ما حلال لله لهم وصار ملكا  
لغيرهم وقد سبقت بدون روح حر وصوره بالرب واليه خلاف شاذ في مذهب  
احمد وحكي خلاف في مذهب مالك بن ابي رافع كل من يخطعه عنه من اهل العلم على  
ان المرأة قد وقعت في ملك ولحم الروح مقمدر في كتاب الحارم ردها قد نسخ وحل  
لما كبر وصورة مد لا يروى في سبب مع روح ففيه نزاع من اهل العلم ومعلوم ان  
عالمه سبي من كان يسهل اليه من الله عليه وسيله كان في الحرب ومما كان هل الكتاب  
فيه حرج من ان يدرى عالمه ذلك وعرضه من وقت ميثم السيرة في سبب عالمه  
ويذكرهم جميعا ثم عند الله من رواحه مع هذه وكان في التصدي العربي والروم وكذلك في  
يهود بنجر والتبصر وجميع وكان في يهود عرب وى اسرائيل وكذلك يهود بنجر كان فيهم  
العرب ومواسيرين واما اسباب الاسترقاق هذه كالحرب والشرط الحرب والخرق لمسلم لا يسترق  
الحال والمعهده لا يسترق والكفر مع غيره مباح في كل كار غير استرقاقه كما يجوز قتله  
في كل ما اباح قتل الله تعالى حسي لاربه وهو ما حكي عالمه في عرب والمعجم وهذه مذهب  
مالك والشافعي في الجديد من قوايه واحمد وفيه في يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز  
عرب جزيره عنهم لان العرب حصص في سبب كونه من اهل الله عليه وسلم منهم  
وخصص كرههم مرصه عنه وقد روي في اول الخبره كما ان المارند لا تؤخذ منه  
الجزية للتخليط ولما حصل له من اهل الاسلام الذي وحيه عارون عن عمر بن الخطاب  
على عربي ملك والذين تازعوه فمولا في حور اسروق من لا تقبل في الجزية هما رويان  
من احمد احدهما ان الاسروق كاحد الجزية من لم تؤخذ منه جزية لا يبرق وهذه مذهب  
في حنيفة وغيره وهو خبر حرق والامضى وغيرهما من اصحاب احمد وهو قول الاصطخري  
من اصحاب الشافعي وعند ابن حنيفة نفس الجزية من كل كافر لامن مشركي عرب وهو رواية  
عن احمد في هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق  
مشركي الحنيفة وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن  
احمد الجزية لا تقبل لامن من الكذب والخوس كمنه في اهل هذا القول في مذهب

احمد لا يجوز ستره في احد من امة كمن لا من حرب ولا من غيرهم كاختار خرقه في عبي  
 وغيرهما وهذا القولان في مذهب احمد لا تتبع منه لري لا جيل النسب اكن لاجل الدين  
 هذا سبي عسرية فاستمر استرقاقهم من سائر حربه على لانه وعلى هذا يجوز ما كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفتوه من ستره من العرب واما زريق لوثي فلا يجوز  
 قراره عنهم برق كالجوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا العرب ودارت ووضوهم وقد  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا نحر ذات حمل حتى تدبر بحصة  
 ثم الائمة الاربعة منه وبن علي بن ابي طالب كان بعد الاسلام ووصف انه لا يجوز كالجوز  
 رويها (او قول اشعري) لا يجوز ستره من لا وجاهد به من اهل الايمان وهو مذهب  
 الاشعري وجماعة في روايه لاحرى على ان الصلح به استرقاقهم ومنهم من سبوا حربه هم على  
 الاسلام ولا يملكهم ولا يملك من اسيرهم ولاقوه من الممنوعين في خلد الحرية  
 وقد بين انه ذكره في الصلح مع حور ستره من حرب واما لان المذكر عن عمر بن الخطاب  
 صحاحه في عسرية فاما بعد سبوا بكر وعسرية سبوا العرب ويحتمل ان يكون  
 قول عمر محمولا على سائر العرب اسما وذل ستره وجاهلهم فلا يضرب عليهم رق كما ان  
 مرشا سلبوا كلهم منهم يضرب عسرية راي لاجل سبواهم لا لاجل النسب ومنه ان الصلح به  
 من سبي نساء قریش كما تمسكوا من سبي سبطون من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد  
 ولم يحفظ عن ابي صلى الله عليه وسلم في عسرية من سبي نساء واما زوج العربي ممنوعة  
 فكاحل حر للممثلة لا يجوز لا بشرط خوف العنت وعدم القول في سباح حربه في مذهب  
 مالك والشافعي واحمد وعلموا ذلك من وجهين يعضى الى استرقاق ولده فلا يجوز للعرب العربي  
 ولا الممثلة ان يتزوج مملوكة لا عسرية من تزوجها للعسرية كان ولده مملوكا واما من  
 حبيبة فاساح عنه ان يكون تحت حرة وهو فرق في الاسترقاق بين العربي وعسرية واما ما  
 وطى الامة بردهن ولده مملوك لسيده فلا يترقى وان كان تودعها لان النسب غير لاحق  
 وما داوطقها سباح وهو يتقدها حرة واسترقاقها مملوكة فبها ولده حر سواء  
 كان عربيا او عجميا وهذا يذهب الى قول من سبوا من سباح حرة لانه منه وصي  
 زوجة حرة او مملوكة وعسرية مملوكة لانه كما نصت بذلك صحابة لانه فوت سيد لامة



هذا فردوا دخن فيهم أهل الكذب وإن قرئوا أهل الكذب لم يدحو فيهم كما قيل مش  
 هذا في اسم العقير ومسكين ونحو ذلك فلي هذا يقال أنه القررة عامة وتلك خاصة وخص  
 يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائة نسخة لأنه التزم لأن المائة رلت بعد  
 القررة بالتفق العلماء وقد جاء في الحديث المائة من آخر القرآن رولا فاحلو حلالها وحرمو  
 حرامها والآية المتأخرة نسخ الآية متقدمة إذ عارضتنا وأما قوله ولا تسكوا نعصم الكوهر  
 فإنها نزلت بعد صريح الحديبية لما هاجر من مكة إلى المدينة وانزل الله سورة الممتعة وأمر  
 بالمتعة بها حين وهو خطب لمن كان في عصمه كافرًا وأنهم اتعريف العهد والكوهر  
 المهودات من الشركات مع أن الكفار قد يميزو من أهل الكذب أيضا في بعض المواضع  
 بقوله (ألم تر إلى الذين أوتوا حبيبًا من الكذب يؤمنون بالحبيب والطاعة ويقولون للذين  
 كفروا هؤلاء هادي من ربهم) قال أصل دينهم هو لا يؤمنوا ولكن هم كفروا  
 متدعين لا كفروا كما قال تعالى (سبب يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يرثوه) بين الله ورسوله  
 ويقولون نؤمن ببعض وكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلًا وذلك هم الكافرون  
 حقًا واعتدنا للكافرين عذابًا مهينًا

## باب من النكاح

(١٣٩) (مسئلة) في رجل نكح امرأة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق  
 من امرأته فلما إذا رجع إلى الإسلام هل يجوز له أن يحدد النكاح من غير تحليل أم لا  
 (الجواب) الحمد لله إذا ارتد ولم يعد إلى الإسلام حتى تقضى عدة امرأته بها تين  
 منه عدة الأئمة الأربعة وإذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق إذا عاد إلى  
 الإسلام فله أن يتزوجها وإن طلقها في زمن عدة قبل أن يعود إلى الإسلام فهذا فيه قولان  
 لأئمة، أحدهما أن السنة تحصل بنفس الرد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه  
 وأحمد في إحدى الرويتين عنه فلي هذا يكون طلاقاً بعد طلاق الأجنبي فلا يقع  
 (الثاني) أن نكاح لا يزول حتى تقضى المدة من ثم قبل انقضاء المدة فبها على نكاحها وهذا  
 مذهب الشافعي وأحمد في الروية الأخرى عنه فلي هذا إذا كان الطلاق في المدة وعاد إلى

لإسلام من غطاء ائمة زين به صق ربه وفتح الطلاق وإن كان لم يمد إلى الإسلام حتى  
انقضت ائمة تبين به صق جنة فلا مع به الطلاق والله أعلم

(١٢٠) (مسئله) في رجل تزوج امرأة فظهر محرمها من لها فسبح النكاح  
في الجواب الحمد لله الذي لا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم فسبح النكاح في حياض  
الزوج والله أعلم

(١٢١) (مسئله) في رجل زوج امرأة فسبحه على صديق حمة دهر كل سنة  
صديقا ديار وقد دخل عنهم وأصابه من تصح النكاح ثم لا وهل ذرقت بينهما ولد  
يرث أم لا وهل عليهما الحد أم لا

(الجواب) الحمد لله الذي لا يزوج المحرم ولا يشبهه - وأما النكاح فهو نكاح اطلاق اتفاق  
الائمة من لا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم  
وكما هو اطلاق وكما هو اطلاق وكلاهما من اطلاق وكلاهما من اطلاق وكلاهما من اطلاق  
ومن غير واحد من السام لا نكاح لا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم  
ومما يجب ان لا نكاح ولا نكاح ولا نكاح ولا نكاح ولا نكاح ولا نكاح ولا نكاح ولا نكاح  
محضات غير مسانحة وذات محضات محضات من جنس ذوات لا محضات وهل  
نكاح ولا نكاح ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم  
يتزوج النساء وهذا قول من قال من قال لا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم ولا يزوج المحرم  
عنها لكن ان عتدهم نكاحا حراما كان لوطؤ فيه وصداقة شفهة يلحق لوطؤ فيه ويرث به  
وأما العقوبة فاعلموا يستحقان العقوبة على مثل هذا القدر

(١٢٢) (مسئله) هل تصح مسئله من سب نبي من الأنبياء من قبله وبعده وعن  
فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة في الإسلام ومعرفة أحد من  
الصحاب ولا التابعين ولا أحد من الأئمة لا ربه وتنتهي من جماعة من المتقدمين وكر ذلك  
عليهم حجة علماء المسلمين ومن قد فيها شجاعة ثم تاب فقد عفا الله عنه عسى ولا يدرى مرأته  
وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولا وقتها عفا



(١٤٣) (مسئلة) هل تصح مسئلة العبد ام لا

(الجواب) الحمد لله روح الارادة لطيفة جدا طاهر ثم راجع لروحة هي من صور التحليل وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحل وعسله

(١٤٤) (مسئلة) في رجل له روضة وانه ما يريد روضة فطاق روضة ثم قال كل مرة بروحها من هذه المدينة الى حل الدور لاسرته ولا غيرها من راجع مسرته وتزوج غيرها من المدينة يكون المقدم صحيحا

(الجواب) ان يتزوج ان شاء من مدينة وان شاء من غيرها ويكون المقدم صحيحا (١٤٥) (مسئلة) في قوم يتزوجون خبعت هذا خبعت هذا وبنه وكلوا من هذا حق هذا واد كسا هذا وكذا في جميع الاشياء وفي الارضاء والمضب اذا رضى هذا رضي هذا وان عساه هذا عساه لا آخر فان يحل ذلك

(الجواب) يجب على كل من تزوج ان يعلم ان روضته بمعرفة او يسرها به ان ولا يحل له ان يبيع ذلك على من اروح الاخر فان الارادة لها حق على زوجها وحققا لا يسهط اظلم نسائها وحيا قال الله تعالى (ولا تزروا روضه وورر حري) هذا كان حدها بظلم روضته وحب عامه لحق عليه ولا يحل الاخر ان يظلم زوجته اكونها بنت الاول واذ كان كل منهما يظلم روضته لاجل صم الاخر يستحق كل منهما امومه وكان لروحة كل منهما ان تطلب حفيها من زوجه وبشرحه في النكاح اسكان هذا شرطا صلا من جسد النكاح الشعار وهو ان يزوجه رجل خبعت او يبيعه على ان يروحه الاخر به او خبعت وكيف اذا روضه على ان يبيعه نصف الاخر و صمها صم الاخر روضته من هذا يحرم باجماع المسلمين ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي توجره عن مثل ذلك

(١٤٦) (مسئلة) في رجل وكل ذم في قول نكاح امرأه صامه هل يصح النكاح (الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان توكا في قول النكاح لا بد ان يكون ممن يصح منه قوله النكاح نفسه في جملة من وكل مرأه ومحوها او صمها غير مبر لم يجر ويمكن ان كان لو كان ممن يصح منه قول النكاح يذن وليه ولا يصح منه القول بدون من وبيد او كل في ذلك ممن يוכל عنه في قول النكاح بلا اذن صمها او يוכל صمها

بحجورانية بدون ادن وليه أو يوكل صديقا بميز بدون واية ههه فيه قولان بالملأ في مذهب  
 احمد وغيره وان كان يصح منه قول النكاح من دن يكن في الصورة المبيحة لا يجوز لمصلحة فيه  
 مثل ان يوكل في نكاح الامه من لا يجوز له تزوجها صاحب وكالة أو ما يوكل الذي في قول  
 النكاح له دور بشه تزوج الذي ابنته منه من مسلم ولو تزوجها من دى جاز وان كان اذا زوجها  
 من مسلم ففيه قولان في مذهب احمد وغيره هل يجوز وتدل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل  
 لا يجوزها لا اله الا كم رده وكونه في تزوج مسلم مثل كونه وكالة في تزوج المسلمة ومن  
 هل ذلك كله حارون ان ملك في النكاح يحصل للزوج لا ابو كين منى العناء بخلاف  
 ملك في غيره فان اعقها تارعا في ذلك مذهب الشافعي و احمد وغيرهما من حقوق العقد  
 شافعي ما وكل وملك يحصل له فهو وكل مسلم ذميا في شراء حر لم يحر وابو حنيفة بخلاف في  
 ذلك ودا كان ملك يحصل للزوج وهو لموكل للمسلم هو كين الذي بمهرله توكله في تزوج  
 المرأة بمس محرم كخداها لا يجوز توكله في قول كاهن موكل وان كان لا يجوز له تزوجها  
 كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا  
 يفعل ذلك منه من الرع ولان النكاح منه شوب القادس منجب عنه في مساعد وقد  
 جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فكانت شهودا في دين الله ولما وحب في احد  
 التوابين في مذهب احمد وغيره ان يتقدم بالمرء كالادكار بشرعة ورا كان كذلك لم ينف  
 ان يكون الكافر متوليا النكاح مسلم وان لا يظهر مع ذلك من بعد بطلانه ليس على  
 بطلانه دليل شرعي والكافر صحيح منه النكاح وابس هو من هل الى ذلك وانه علم  
 (١٤٧) (مسئلة) في امرأة تزوجت رجل فمرب وتركها من مدة ست سنين ولم  
 يترك عنها مئة ثم سدت تزوجت رجلا ودخل بها فلما صلح الخا كتم عنها فصح العقد بديها  
 هل يبرء الزوج عدان ثم لا

(الاجواب) ان كان نكاح الاول صحيح بغير الفقة من جهة الزوج ونقضت عنها ثم  
 تزوجت الثاني فكاحه صحيح وان كانت روجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فكاحه باطل  
 وان كان الزوج والزوجة عما ن نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فيما يجب قامة  
 لحده عليهما وان حمل الزوج نكاح الاول أو عاه أو حمل تحريم نكاحه قبل الفسخ فكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه الصديق ويتحقق فيه نسب ولا حد فيه وإن كانت غرضه لمراء أوليها  
 فاختبرها أنها خلية عن الأزواج فله أن يرجع بالصدوق الذي دله على من غرضه في صحيح قول الإمام  
 (١٤٨) (مسئله) في رجل تزوج وشتر غنوه في عقد كل مرأة بروح  
 تكون طالقاً وكل جارية يسهل له في العقد ثم به نكاح وشتر في المذهب الأربعة  
 (الجواب) هذا شرط لا بد في مذهب الإمام الشافعي ولا بد له في مذهب أبي  
 حنيفة في تزوج وقع به عتق ومضى يذهب عليه لامة وكذلك مذهب مالك ومذهب  
 أحمد فلا يقع به الطلاق ولا البطلان لكن في روح وشتر كان لا بد منها إن شاءت فقامت  
 معه وإن شاءت عرفت له صلى الله عليه وسلم في حق الكفر وحسن يوق به ما استعظم به  
 عروجه ولا بد من روح مرأة بشرط أن لا تزوج عليها فرفع ذلك إلى عمر ففسخ مقاطع  
 الحقوق عند الكفر وهذا قول في هذه المسئلة (أحمد) يقع به الطلاق وشتر (والشافعي)  
 لا يقع به ولا يملك مرأة مرفقة (أحمد) وهو عدل لامة ال لا يقع به حاق ولا عتاق لكن  
 لا مرأته بشرط طه فان شترت من غيره وشترت أن يسهل له في وسط لا قول

(١٤٩) (مسئله) في رجل تزوج بمرأة ولم يدخل بها ولا صاها فولدت بعد شهرين  
 فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق أم لا

(الجواب) الحمد لله لا يباحق به تولد بصدق المسمى وكذلك لا يستقر عليه مهر باتفاق  
 المسلمين لكن لا يملك في مهره ودون صحبه وإنما حصل كدسب له لا ويحمد وغيرهما وحيث  
 يجب التفريق بينهما ولا مرأته ولا المهر به ولا يملكه كسفر حقوقها بعدد حصص  
 المرفقة فيها قبل الدخول لكن يدرى به في كسره في فساد العقد يجمع النزع  
 والعول الثاني في العقد صحيح ثم لا يباحق له وطؤ حتى يجمع كقول أبي حنيفة وقبل يجوز له  
 وطؤ قبل الموضع كقول شافعي على مذهب النوايين د صمها قبل الدخول فعليه نصف  
 المهر لكن هذا نزع د كانت حرة من وطئ شبهة أو سد وروح من النكاح باطل باتفاق  
 المسلمين ولا مرأته إذا فرق قبل الدخول وما حصل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها  
 والنزع فيما إذا كان نكاحاً صائماً وأما د كسرها مكره والنكاح باطل في مذهب الشافعي  
 وأحمد وغيرهما



ربه لا تحب في دمه سيدنا محمد بن عبد الله - ثبت نعتك ثبوتك من هذه الجناية وان  
 ثبت نعمة حتى يسوي هدد حجة من ربه و قد ردت نكته فقله اقل الامرين من  
 قدر لحية ربه في منتهى الشرف والحمد في اشهر ربه وعيره وهدم ملك وأحمد  
 في روية فغديه برش لحية ربه مع محمد بن عبد الله محمد بن علي هؤلاء فبعض حجة بره  
 وكذلك ما اقترضه من من لوجه مع ربه به حرره عاين عليه وفاق برقه في اصبح  
 قولي العلماء والله اعلم

١٥٢. المنة في رحل روح الله شخص وقد أمر ما هو سبه عفا في صحة لروحة  
بينهم لوب و لروحة ما لروح عفا من بحس والفساد وشرب الخمر والكذب والايان  
الطاعة وان لروحة ما لروح الله من يخره لاولي لافعه من رويحه م لائم لاولي مستوب  
لروح من را عديده و كثر ولا رجوع من نحن رويحه

الحوت : ذ كان مذبذب على مرق منه لامي لاولي ربه يحياه كما قال بعض السامع  
من روح كريمة من بحرهم قطع رحمتها ان كان عظمه تفت روح به ذ كان كقولها  
وهي رضية به واما كبح السبعين فعدت عن الذي سبى الله به وعلما انه قال من الله المحلل  
والجسد له وربح المره حتى يكبح السبعين به في المنة

(۱۵۳) و امرأة تزوجت رجلا فلما دخل رأت بحمه رصاصا فيه لها ن  
تفسيخ عليه السكاح

في الجواب : داصر حد ، وحين دون أو جلد وورص فلا حرق في الكاح لكن  
 ذرعي بعد ظهور العيب فلا يحل له واد فست فليس له ان يخذ شيئا من مهرها وان  
 فست قبل الدخول سقط مهرها وان فست بعده لم يقط

(١٥٢) فَمَسَّهُ فِي رَحْلِ زَوْجِ مَرْأَةٍ عَلَى الْيَمِينِ وَاسْتَبْدَا وَهَلْ لَهُ وَصِيحُ النِّسَاحِ  
وَبَرَجَمَ عَلَى مَنْ غَرَبَ أَمَ لَا

في حوت في البحر الكحل وهو في بصاب ارش الصدق وهو صوت ما بين  
مهر النكر واشت عيقص نفسه من المسمى ود فيخ في الدخول مقط عنه  
مهر ونة اعم



(١٥٥) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء سعة عيبا، وهلك من الجوع خضر من لحمه ودخل بها وحملت منه فعلم الحاكم ان الروح لاول موحد ففرق بينهما ووصفت حمل من الروح الثاني والروح الثاني يعلق عليها الى ان صار عمر المولود ربع سنين، وبه يحصر الروح الاول ولا عرف له مكان قبل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

(الجواب) ان تمذرت العمة من جهة فليس صحيح النكاح، ودعت عندها الروح ميرته والمسيح للحاكم، ففحصت هي مسيحا لم يدر في حق الحاكم أو غيره فمعه زرع وماذا لم يفسح الحاكم لشهد له به ودمت وتزوجت لاجل ذلك، وبنت لروح النكاح باطل لكن في عقد الروح الثاني انه صحيح طه موت الروح لاول وصالح النكاح ونحو ذلك فانه يعلق به النسب وعينه المير ولا حاجة عيبه لكن اعمده حتى تعدي عندها منه ثم اعد ذلك ينسخ نكاح لاول ان أمكن وتزوج من شئت

(١٥٦) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وهم ابنت وبوبت لروحة ونفرت بنت عنده ربها، وقد امراض بعض الجسد لاجلها، قبل يغير ذلك

(الجواب) ليس للجسد عنها ولاية بمجرد ذلك، فلو كان لها من بعض حصانة بالنسب من كانت صحيح لها حصتها، ومعها ميرتها، والجسد فليس ميرتها، فلو كان يحضنها حصانة فصلحها لم تنقل من عنده الى حبي لا يحل له مضامير وخبرها

(١٥٧) (مسئلة) في رجل تزوج بمسقة رجل وطهها وتزوجت باخر وطلقها، ثم حضرت الى البلد الذي فيه الروح لاول فارادها، ولم يكن معها رافة تخاف ان يضرب منه راءه خضر، عند قصي البلد وادعى اب حريته وولدها، وبه ريد عفا وبكرب لها كتابا، ان يصح هذا العقد أم لا

(الجواب) في زوجها الماضي بحكمه وامه، وكانت خفية من الله بنع الشرعية ولم يكن لها ولي من لحاكم صحيح النكاح، وان عصى اب عبيته وكانت حرة الاصل فبطل الطن لا يقدح في صحة النكاح، وهذا هو على اصل الشافعي من الروح عنده لا يكون وليا وأما من يقول بالاعتق يكون زوجها المفق وليها وعصى الله فبطل روح الحاكم كسبه

سبابة وم يكن قولها من حشرها ولكن من كوها حرة لاصل به في نظر و تداءم

## باب الولاء

(١٥٨) (مسئله) في رجل حلف ولد ذكر و ابن غير مرشد في وان البنت الواحدة تزوجت روح و وكلت روحها في مض مستحقة من رت ولدها والعرف فيه فهل تلاح المدكور لولاء غيرها وهل يطلب الروح مدفوعة وما صرفه لمصلحة بيتية

(الجواب) تلاح اولاديه من حربه لاسيما يروى و هي عن مكر ددا فت في مالا يحل لها نهبها عن ذلك ومحب و لا حجر غيرها ان كانت سفية فلو صبا ان كان لها وصى الحجر غيرها والا حاد كحجر غيرها لا يخاف ان يرفع غيرها الى الحاكم (١٥٩) (مسئله) في رجل سلم عن ربه ولاية على ولاده الكفايين

(الجواب) لا ولاية له سيره في كاخ كالا ولاية عليهم في ايرت ولا روح مسلم الكافرة سو كانت به او غير عا ولا يرث كافر مسلم ولا مسلم كافر وهذا مذهب لاثثة لاربعة واصحابهم من السلف والخلف امكن المسلم دكان كما نمره حركي كائن كذاك ذ كان ولي سر رواجها بحكم الولاية وما يابا ربه المساه و روحها دليس في ذلك لاحد ف شاد عن بعض اصحاب ذلك في عصر في روح مسه كما من عن بعض سببه و هما مولان شادن وقد سبق مسلمون على ن الكافر لا يرث المسلم ولا يروح كافر المسلمة و نه سببه و قد قطع اولاديه في كسبه بين المؤمنين والكافرين و روح سيره من طرفين و نبت لولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى (قد كانت لكم اسوة حسنة في برهم ولدين معه ذوه اقومهم ادرك منكم وما تمسكون من دون الله كمره بكم وبديا اوبكم عدوة و مصا حتى تؤمنوا بالله وحده وقال تعالى) لا تحمدقوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او اساءهم و حوهم وعشيرهم اولئك كسب في فوهم لايمان وايدهم روح مه) وقال تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى ولاء لهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه من حزب الله لا همي القوم طمين) الى قوله انا اوليك الله ورسوله ولدين آمنوا الى قوله من حزب الله هم المؤمنون والله عاى نائيت الابه بين ولى لارحمه شرط لايمان كما غل تعالى وأولو

الارحام بمصهم أولى بمص في كتاب الله من المؤمنين والمؤمنات (ن الذين آمنوا  
 وهاجروا ارحمهم هم وجه و مصهم في كتاب الله ودينهم ودينهم و ذلك بمصهم و بآ  
 مص في قوله ودينهم كبروا بمصهم و بآ مص في قوله ودينهم آمنوا من بعد وهاجروا  
 وجاهدوا معكم و ذلك معكم و أولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) بمسئلة في رحن بوي و حنف و واده ثم بعد ذلك بوفيت المسئلة  
 و حنف ولد ذكر و دينه و بول و لا مع ذكر و هل يرثن معه شيئاً  
 (جواب) هو فيه رويان من حد هما وهو قول في حنف و مالك و اشعري  
 بولاء يخص ولد كور و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 لا يثن و الله في بولاء

(١٦١) بمسئلة في رحن حسب مائة و ولد و الله في بولاء و الله في بولاء  
 حضوره وحي و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 (الجواب) لا يصح عند الله و ذلك لان ولد و الله في بولاء و الله في بولاء  
 لا يبدى و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 في الولد لا ولاية له كان من مائة لا حنف و الله في بولاء و الله في بولاء  
 لا ولد و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 رحن بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 باصل عند ظهور كما و الله في بولاء و الله في بولاء

(١٦٢) بمسئلة في رحن روح مرأة بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 ان لا يجزيه كود و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 له ذلك بطلان الكاح لا و الله في بولاء و الله في بولاء و الله في بولاء  
 (الجواب) لا في هذا كاح حد اذا اعتقد صحته بل يطبق به النسب و الله في بولاء  
 المر ولا يحصل لاحد بالكاح عند وقوع الطلاق في الكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته  
 و ذلك لان الروح ليس له ولاية في رحنها و الله في بولاء و الله في بولاء  
 هذه وله ان يتزوجها من غير ان تنكح زوجها











الزكاح وانه يمكن ان يروى بها كذا ولا فلا ولا كان في حبيبة فالولا  
لهم ولهم زوجه.

(١٧٣) ثم في رجل خطب امرأة من بني كنانة من بني عكرمة وبنى  
لاحل ذلك شاة قبل العقد هل له ان يرجع بما اعطى

في الحوت و كان قد وهبها له من قبله وانه قد وهبها له من قبله  
شيء من ماله وبنى كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
وذلك لانه قد وهبها له من قبله وانه قد وهبها له من قبله

(١٧٤) ثم في رجل خطب امرأة من بني كنانة من بني عكرمة وبنى  
يفقه من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
وذلك لانه قد وهبها له من قبله وانه قد وهبها له من قبله

(الحوت) النحل و كان قد وهبها له من قبله وانه قد وهبها له من قبله  
يؤى لروح ذلك عمره من الذي صلى الله عليه وسلم في حديثه وبنى كنانة من بني عكرمة  
لمسما وعل لمن الله تعالى وعل له وكذلك مثل من وعظمت في بني عكرمة وبنى كنانة  
بذلك آثار مشهورة يصرحون في ذلك من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
في العقد وسموه سفاحا ولا تحمل طاهر في ذلك من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
بذلك من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
و رويها بعد ذلك ثم من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
في المستقبل وهدى الله في الماضي فما ساف

(١٧٥) ثم في رجل خطب امرأة من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
ومنه حل وان كان في ذلك من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
مكة ثم يهدى حمارا من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة

في الحوت و لا يحل للرجل ان يخطب على خطبة حرة من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
الله بهما لانه كما صلى الله عليه وسلم في ذلك من بني كنانة من بني عكرمة وبنى كنانة من بني عكرمة  
على خطبة حرة وتحت عقوبة من فعل ذلك واني اعلم عقوبة من فعل ذلك واني اعلم عقوبة من فعل ذلك

يكون نكاح الثاني صحيحاً أو سدا فيه قولان للعلماء، في مذهب مالك وحمد وغيرهما  
 (١٧٦) في مسنده في رجل روح بصره وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحته  
 احدى عشر سنة ثم طمها وبرددها وطالبه بحقوقها فافض ما تمليك بحسب الحجر عني فقبل بصره  
 لعليم بحق الروحة على حكم اشرع الشريعة في مذهب الارادة

في الجواب في حق لزوجة ثبت لها المطنة ولو حرم من حدها ان مجرد دعواه ارق لا  
 يسقط حقها والحال ما ذكره من الاصل في الارس الحرية وقد ادعى انه مملوك بلا سنة ولم يعرف  
 خلاف ذلك ففي قول قوله ثلاثة ائوال للعلماء في مذهب احمد وغيره حدها يقبل فيما عليه  
 دون ماله على غيره كذهب اب حنيفة والشافعي وحمد في قولهما في الثاني ولا يقبل بحال  
 كقول من من ذلك من المالكية وهو احدى روين عن احمد في الثالث في قبول مولاه طمها  
 وهو قول الشافعي ورواه عن احمد عند كان مع دعوى المدي رقه لا يعلل قرره بما يسقط  
 حقها سد حرم رثته لانه لم يكد مجرد دعواه ارق وكذب وله خير واقطع وهو متسبب  
 وقد ادعى الحرية حتى روحها في دعه الثاني في ما لو قدر به كذب وانس عليها وادعى الحرية  
 حتى تزوجها وادخلها في مده حتى كذبه وبما به وارفق د حتى ماتت حبسته برقته  
 فلما ان تطلب حقها من رفته الا ان تخار سبده ان عده نادى حقها فيه ذلك

(١٧٧) في مسنده في ارقص ومن عول لا منه الصلوات خمس من يصح نكاحه  
 من الرجل والنساء من باب من الرقص والرقص حرام جبا نعم عاد له كان عليه هل يقر على ما  
 كان عليه من النكاح

في الجواب في لا يجوز لاحد ان ينكح، وابنته رافضيا ولا من يترك الصلاة ومتى روحه  
 على انه صلى خمس ثم صبر به رافضيا لا يصلي وعاد من الرقص وترك الصلاة خمس  
 يسحقون النكاح

(١٧٨) في مسنده في رجل ما كي المذهب حصل له كد به وبين ولد روحته فخصرا  
 قدام القاضي فقل لروح لو ولد لزوجها ان ثرائي امنتك وقعت عليها اطلاق فقل ولدها ما  
 ارايتك فخصر الروح وولد له حقة قدم خمس عصباء وبراه وللعداء ير حضورها وغير  
 اذنها فهل يقع الطلاق أم لا

(الجواب) الحمد لله اصل هذه مسئلة في بيع من ذهب في حصة والشافعي  
واحد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يتخلى عن شيء من مال بنته سواء كانت  
محبوزة عليها اوم يكن لان ذلك بيع عند فلا تملكه كما لا تملك سقطت سائر ديونها ومذهب  
مالك يجوز له ان يتخلى عن ماله الصغير بكر كالموتى الكوفا في ماله وروى عنه انه  
ان يتخلى عن ماله بكر ماله الكوفا بخبره على الاحتجاج وروى عنه مجيع عن ماله مطلقا كما  
يخبر له ان يزوج بدون مهر مثل المصاحفة ومذهب حنابلة أصحاب الشافعي وجهان في مذهبه  
انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يتخلى بها لاراء من نصف مهرها اذا قبلت في يده بقعة  
الزكاح هو ان يزوج وحده لغيره لانه لا يملك لاراء من نصف ماله لانه ماله سقطت حقها  
بعد الطلاق امير فائدة خوراء ذلك لمعنى ومذهب حنابلة من تزوج من غير عدهم كالمهر  
ان يتخلى بها روح شيء من ماله وكذلك لها ان تتخلى ماله اذا ضمن ذلك روح عدها ان  
يتخلى بها ولم يزوجها خوراء لا سقطت نصف ماله ومذهب حنابلة من تزوج من غير عدهم من  
وجود مهرها ان للاب ان يطلق ويجمع ماله في الطهر في حدى رويين كما ذهب اليه  
طوائف من سائر مذاهب نحو طالع دون طلاق لان في طلع موصوفة واحد فيقال له  
الطلاق عليه لانه قد يكون ذلك مباحة له ان يبيعه من حقوق المرأة ويصرفها وكذا لا فرق  
في ماله حقوقه بين من تزوجها وبين من تزوجها من غير مهر في حدى رويين في الشهادتين  
ان يتخلى المرأة شيء من مهرها بدون مهر وطعن على رويين بدون مهر كذهب اليه لك وغيره  
وكذلك يجوز للاب ان يزوج المرأة بدون مهر مثل ومذهب حنابلة في رويين ان لا يده  
عقدة الزكاح وله ان يسقط نصف المهر ومذهب حنابلة ان يملك مهره من مال ولده  
مالا يصرفه لولده حتى لو زوجها واشترط لنفسه من المهر في حدى ذلك وقد كان له من  
المصرف في المال والتملك هذا المصروف في لاراء لغيرتها وذلك لما يجمع المسلمين  
ويجوز عنده ان يزوج من رقبته اولى منه للمصاحفة فقد قيل لا يصح ان يزوج من رقبته ان كانت  
تحت حجر الاب له ان يتخلى ماله من طلع موصوفة ومذهب حنابلة من تزوج في ملكه لاراء  
كما تملك غيره من الموصوفات وكما تملك ماله من لاراء من يزوج من يزوج ذلك لا اذا كان  
مباحة لها وقد قيل قد لا يكون مباحة في طلاق ولكن تزوج تلك ان يطلعه وهو لا يقدر









(الجواب) قد ثبت عن أبي صلي الله عليه وسلم أنه قال ليس لأخو المسلم أن يحل للمسلم أن يحط على خطبة حبه ولا يستلمه حتى يوفيه أحبه ولا يبيع على بيع أخيه ولا يخله ولا يخطب عليه ولا يركن إليه من أمه كتابه كالأب يحرم منه لا يحل أمره أن يخطبها وكيف كان  
قد روى عنه وشهدوا بالأب لا الأب المقتد له معه ومعه أمه لم يدعها وصات المدة فإن هؤلاء  
هموا بحرم ما يوجب حقونه عليه إلا أن الأب المقتد الثاني من بيع صحابته وطلقاته  
قولان يسميان أحدهما وهو أحد الواس في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فزوج منه  
ويرد إلى الأول والثاني أن الحاح صحيح وهو مذهب في حصة والشافعي ومالك من قبل  
أحمد ويرد إلى الأول جمع ما أحدهما والعول لأول شيء ياتي في كتاب والسمه

(١٨٦) مسته في في رجل حرى به كلام في روجه وهي - بل قبل أن يات  
روحته ماتت أمي صاقي ثم قبل ولاده حرى به كلام فبرئ عن طاعة ثم بعد ذلك  
وضعت بنتا قبل يقع على الزوج الطلاق أم لا

(الجواب) إن كان زوجها بائنا من يكون طهره بموس أو مدعا حتى يضي  
عليها فبها قولان من وراء ما رواه ومما قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة  
في مذهب أحمد وإن كان بها أن رجوع في المدة من كاح هو من وحدت المدة المماق  
بها وقع الطلاق

(١٨٧) مسته في باب يئمة وله من ميراثه منى ولم يكن لها أحد وهي مصدرة  
لي من يكفها قبل يجوز لأحد أن يزوجها أم لا

(الجواب) هذه يجوز تزويجها كقولها عند كثير السلف ولعله وهو مذهب أبي  
حيفة وأحمد في طهره ماله وعبرها وقدس على ما لا كسوه كقوله عالي يستفتون  
في النساء قل لا يفتنكم بهن مما يبي عليكم في الكتاب في يتامى النساء الآية وقد أخرجنا  
مسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في البينة ورواه من بعد عليها في المهر  
الكن أنزع هؤلاء هل تزوج مدنها ولا فذهب أبو حيفة ثم روي بغير مدنها وله الخيار  
بلغت وهي رواية عن أحمد وطهر مذهب أحمد مدنها تزوج بغير مدنها بلغت تسع سنين  
ولا خيار لها إذا بلغت لما في السنن عن أبي صلي الله عليه وسلم أنه قال البينة تمتادن في

نفسها فان سكنت فقد أدت وإن أدت ولا حور علم وفي مطلق لا تكبح ايتيمة حتي تستدن  
فان سكنت فقد أدت وإن أدت فلا جواز عايم

## باب النهي

﴿ عن غفلة اجدوم وعيره ﴾

(١٨٨) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل منى سكن في در من موم صعد فم لمضهم لا يمكن  
محاورك ولا ينبغي ان يحور لاصح من يحور حرجه

﴿ جواب ﴾ هم لم يسموا من السكن بل لاصح من صلى الله عليه وسلم هل  
لا يورد مرض على مخرج من صاحب لال الر من ن يوردها على صاحب لال الصراح  
مع قوله لا يدوي ولا طيرد وكذلك روى به في موم موم لال رسل اليه باسمه و  
يأذن له في دخول المدينة

## باب الايلاء

(١٨٩) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق موما طأه ست شهر ومكر  
بقي لها غير طاعة ونيته أن لا يوطأها حتي يموت الموم وموت موم موم

﴿ جواب ﴾ في قصص الموم موم ولا نفي موم موم موم موم موم  
ارعة أشهر موم موم موم موم موم موم موم موم موم موم

## كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل صنف زوجته صنفه في حرم موم موم موم موم موم  
فم صنف على درهم موم موم موم موم موم موم موم موم موم موم  
وقع المنع هل يسقط حقها مع غمره بذلك أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله موم موم موم موم موم موم موم موم موم موم  
على درهم فقال ذلك موم موم موم موم موم موم موم موم موم موم



الطلاق الاول ويكون رجعي لانما هو د رى عليه به في ذلك (المول منى) انشاء الطلاق  
آخر ثان وقال انما فاته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن ميم في الطلاق بالمعنى فيها فلهول  
قوله مع بينه لاسما وفيه حل لصدقه في المدة حرة به ان طاعها ثم حضر عند الشرود  
فانما حضر ليشهد عليه عما وقع من طلاق

(١٩١) «مسئلة» في رجل تزوج امرأة وبعث بها إلى كل خرم وبشر الخمر والشهود  
بذلك، كذا في وقد وقع به الإلقاء الثالث وهي له مائة برحمة في رحمتها

(فالمات) - طهراً، لأننا ومع به طلاق ومن أحد طهر بعد الطلاق في صحة العقد ولم يظرف فيه، قبل ذلك فهو من المتعدين لحدود الله فانه يريد ان يستعمل محارم الله قبل الطلاق بعده و طلاق في النكاح باسء تخفيف به بعد لك واحد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة وقده.

(١٩٢) (مسئلة) في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث من ربحه ، وهي كره  
فهل له سبيل في مراجعتها

في جواب : لم يلقه دلائل إلا من لدن الله وبعد لدخول في باب التحريم  
بذلك عند الأئمة الأربعة

(۱۹۳) پانچواں: فی رحل یوں کہ صلیق روحانہ اور حاصل وہ پہلا طبقہ فی رحل  
اور حاصل علم ہے، حاصل کردہ وہ پہلا طبقہ ورنہ صلیق روحانی وہ پہلی صنف ہے، اول  
نفس، علی صنف ہے، مادی حاصل ہے، الخیر صنف ہے، صنف ہے، روحانی شہود  
برحل آخر ہم مکلف شدہ و طبقہ، ہم وقت بندہ، ہم زائد روح لاوں و دعا ہیں ہی حلال  
لہ ہاشکاح الاول ام یحب عقد جدید

فالجواب في حديثك انك تروي انه سيصحبها في حاضرت عن هذا لا يقع به طلاق بانفاق  
الماء بل لا بد من طهر بعد ذلك ولم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق وانما اعتد ان كانت  
في طهر فاقربها طهر الى ان يقع بعد الاقرار في طهر وان كان نكاحه في الحائض  
وان لم يقع به نكاح فاقربها على زوجها في اصل والله اعلم

(١٩٤) في رحله راجعة صاب منه اطلاق وصفه وعلمه صيب اعدوا اليه

بدا فوجدته ص حقه فقل ما صدقت على هذا الا ان قلب كل تروحت هذه كانت طقا  
على مذهب مالك ولم يري لاحكام الشريعة هل نه ن بردها

(الجواب) الحمد لله اما ان قصد كل تروحت برجمة و عقد جديد وهو صاهر كلامه  
قضى ونعمها و ن عصا اعدة طلق ثمة ثم ن ارحمها صفت ثالثة ون تركها حتى تقضي  
عندما مات منه هذا زوجها بعد ذلك من ان طلق الطلاق بالسكاح يقع في مثل هذا كافي  
حيمة ومات واحد في رويته من ن هذه دا تروحتا يقع بالطلاق وما من لم يقل بذلك  
كاشاهي و أحمد في المشهور عنه فمد له لما طلق طلاقا كان رحيمة و رحيمة كالروحة في مثل  
هذا لكان تحال الدية هل قطع حكم الصمة صاهر مذهب أحمد انه لا يقع وقد عمن  
على مروي في سلق طلاق على السكاح من ن يكون في سنة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع  
الطلاق بها اذا تزوجها وهو أحمد بن الشافعي وعلى قوله لا آخر الذي قول فيه أن يكونه  
تقطع حكم الصمة وهو رويته من أحمد بن قول ان تزوجها كموله د دحيت لدر واذا  
بان تحت هذه الدية فحور له أن تزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي رحيمة كثير من  
صحت (الشافعي) وما قوله على مذهب مالك و الله مذهب ابيه وذلك لا يبرم ل  
له أن يعد مذهب شافعي ون كال الطلاق بان موسى والتريق بعد هذا في اعدة وعيره  
تعلق باحبيه و يقع به شيء د رويته في مذهب الشافعي

(١٩٥) (مسئله) في رجل طلق زوجته طلعه و حده قبل الدخول في مرضه الذي  
مات فيه فهل يكون ذلك طلاق العار ومما لم يصب منه و ربه لروحة وتسكن جميع  
صدقا عليه أم لا ترث واحد نصف نصه ون ولحقة هذه

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة على مسئلة اطلاق بعد الدخول في  
مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف نورثها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي  
الله عنه لامرأة عند ارحم بن عوف ما حررت لاصح وقد كان صه في مرضه وهذا مذهب  
مالك وأحمد بن حنبل و الشافعي في القديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطهرة  
قبل الدخول على مولين لاملأ ص ما بها ترث نصا وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور  
عنه ومول لشافعي لانه قد روي ن عثمان ورث بعد انقضاء العدة ولان هذه ترث



المسك طاق وراي عصب يمد به وراي عصب لاه وراي عصب لاه وهو يشبه المورس مرأة  
قتل ب صاق طاق ب جاع وراي مرأة فله لا يبع به صاق على مصحح وراي عصب  
(١٩٩) في مسنه في رجل اكره على الطلاق

في الحوب في اد اكره بغير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي  
ومحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره  
وإذا كان حين الطلاق قد مضى منه ثلث من ثلثه لم ينفك عنه ولا يكره له ذلك  
ان يدفعهم عن نفسه وادعى اكرهه على الطلاق من قبله من كان له ذلك وادعى الطلاق  
يشهدون بذلك وادعى الاكره من قوله وفي تحميمه ربح

(٢٠٠) في مسنه في رجل روج امرأته من ثلثي حرمه والأخرى كرامة ثم قال  
حد كرامة في وقت من ذلك من كان له ذلك من بعده وراي عصب الطلاق

الحوب في هذه المسئلة في عصبين نزاع بين العلماء ففهم من فرق بين ان يصدق بغيره  
ويصدق في نفسه من بين من يصدق به ويصدق من غيره في نفسه ثم يصدق من  
يقول مع الطلاق جميع كرامة من ثلثي حرمه من قول لا يبع به صاق على مصحح وراي عصب  
قد ربح من قبل من يصدق به من المصطفى وراي عصب في قوله ب حريمه ويؤتى الامر  
حتى يصطبه كما قول الشافعي في ربح من المصطفى وراي عصب في قوله ب حريمه من قوله  
حديث على أنه في ربحه من المصطفى وراي عصب في قوله ب حريمه من قوله  
في المصطفى والصحيح في هذه المسئلة وراي عصب في قوله ب حريمه من قوله  
قد حرم العرة على المسئلة لا يوثق على ولا يصدق به في ربحه من قوله ب حريمه  
فان الكافر لا يوثق المسئلة وراي عصب في قوله ب حريمه من قوله ب حريمه  
هذا دكان طاق صلاح محرمه من ثلثي حرمه في حرمه من ثلثي حرمه من ثلثي حرمه  
في الصحة وراي عصب في قوله ب حريمه من قوله ب حريمه من قوله ب حريمه  
وتفصي ذلك عند من يصدق به من ثلثي حرمه من قوله ب حريمه من قوله ب حريمه  
والأورع في حرمه من ثلثي حرمه من قوله ب حريمه من قوله ب حريمه  
ملوت فان حرمه من ثلثي حرمه من قوله ب حريمه من قوله ب حريمه

حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها. وإن نكحها بعد طلاقها وهو مذهب في  
 حرمها وهو يرثها. مذهب في حرمها وهو مشهور عنه. وأما قول مالك في قوله  
 لكن قوله الجديد أنها لا ترث وأما إذا نكحها بعد طلاقها فلا ترث على ما لا ترث قبل  
 هذا لا ترث هذه المرأة لأن مثل هذا الطلاق الذي بين يديها طلاقه بعد الحرب ومن  
 ورثها مطلقا كالحمد في إحدى الروايتين وحكم الله كماله في ورثها ومن بعده  
 لأحبين وهو صهر مذهب حماد وقول أبي حنيفة ومحمد ومن بعده عدد من الفقهاء وهو  
 قول مالك وأما في ما يرد من قوله من حماد وقول مالك من قوله صورة ما يرد من  
 مصنفه مذهب حماد وجبت عليه عدة ولا ترث عدة طلاق وكل منها وجبت عليه إحدى  
 البنتين عاشتة وحب البنت مذهب مالك لا يرد في حرمها وموت مدين على كل منهما لأن الزمة  
 لا ترث من أدب مذهب لا يرد

(٢٠١) (مسئلة) في رجل من كل من ~~الزوجين~~ بنى حرمه من غيره وأما  
 عليه أم لا

في الحول في غير زوجة فله عدة كعدة بنتين وأما تزوجة فلها مهر برع من طلاق  
 ونكح بغيره كعدة مهرها فذهب مالك هو طلاق ومذهب أبي حنيفة وأما في الأصغر  
 قوله كعدة من مذهب أحمد عليه كعدة مهر لا يرد غير ذلك فله برع  
 وصحيح أنه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) في رجل نكح مملوكة فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه  
 فسق ساقه فقل له عدة وقد كان ذلك ما لا يحكم

في الحول في عدة فله عدة كعدة بنتين وأما تزوجة فلها مهر برع من طلاق  
 ونكح بغيره كعدة مهرها فذهب مالك هو طلاق ومذهب أبي حنيفة وأما في الأصغر  
 قوله كعدة من مذهب أحمد عليه كعدة مهر لا يرد غير ذلك فله برع  
 وصحيح أنه لا يقع به طلاق  
 (٢٠٣) في رجل نكح مملوكة فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه فزوجه  
 وطلاق لازم لي لا فستعوان أن لم افعله فالطلاق يردني ولا يردني وعوض هذه العدة في  
 تضمن الترام الطلاق في عينه ثم حث في عدة من يقع به طلاق فله قولان أحدهما  
 في المداهب الأربعة وغيرها من مذهب مالك من أحدهما لا يقع الطلاق وهذا مذهب



عن أبي حنيفة عنه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالغصن والبي سميئد المتولي من حب  
 التهمة وبه معنى في هذه الآية الآية من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم  
 من أهل السنة وشيعة في بلاد شرق الجزيرة والبراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها  
 وهو قول دود ومحمد بن كاس حرم وبه قول يعقوب في بلاد فارس وخرق والشام  
 ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم في حق عصم وبه قول قتادة ومحمد بن زيد كثير وهو قول  
 طائفة من أصحاب كطرس وغيرهم وبه معنى كثير من علماء المغرب في هذه الأزمدة المتأخرة  
 من مالكية وغيره وكان بعض شيوخ مصر يرى بذلك وقد دل كلام الإمام أحمد بن حنبل  
 المصوح عنه وصول مذهبه في غيره وضع وله حب الثلاث فقال الطلاق المسمى ثلاثاً لايمان  
 كذا فكان طائفة من أصحاب الخلف من أصحاب مالك وحماد بن حنبل ودود وبه قول يعقوب  
 بأنه لا يقع به إلا ثلاث كان به من يوقع به وحده وهذا منقول من طائفة من الشيعة  
 واليمن وغيرهم في سجده عن أبي وليهم وبه قول من يوقع على ذلك من  
 أصحاب مالك وأحمد ودود في الجبر واليقين وخلف من أصحاب طائفة من أصحابهم فرمو  
 في ذلك بين المدحون وبين المدحولين وليس هو موصوفاً عن حال الطلاق يلزم لا فاس  
 كذا منهم من لا يوقع به مطلقاً ولا يسميه كدرة ومنهم من يسميه بكدره وكل من القوي  
 في كد من القوي قد نصت قول في هذه المسألة والعاطفهم ومن نقل ذلك عنهم  
 والكتب الموجودات فيها وأما على هذا لا قول في ما وضع حرم عليه محلات  
 وهو بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو في ذلك تحريم الزوم  
 مثل قوله الطلاق يدمى ونحو ذلك وهذا يرجع في أصله من كان محرم وبه قول بشرط  
 أو محرم به فهي المدعى من ذلك لا يسميه ولا يسميه ولا يسميه في الطلاق  
 وبه قول من هو في مذهب أحمد لأن هل ذلك صريح أو كتابة وأما الخلف بالطلاق  
 أو التعيق مني يقصد به طمس ما يقع منه من غير مير هذه التسعة من قال من أفتى  
 بأن الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة حيث رجع وحلف كل قول في المذهب لأمره  
 فقد حطوا معنى لا غير له به وقد منى ولا يسميه ليس لك به غير جمع لاؤه  
 لأمره وسأله بشر لا أنه مثله على به من فصي لا يقع طلاق في مثل هذه الصورة

لم يخرج نص حكمه ومن فقهه من هو من عمل من باب ما في حديث ولا يخرج الا سكر عليه  
تفاق الائمة لاربعة وسبعمائة من نعمة المسلمين ولا على من قلده ولو غنى او افقر يقول  
سابع يخرج عن اقوال الائمة لاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع  
بين علماء المسلمين ويخرج ان كتبها ولا مائة ولا معنى ذلك بل كان القاضي به والمعنى به  
يستدل عليه الادلة الشرعية كالادلة الدلائل بالكتب والسنة من هذا يدور له ان يحكم به  
ويمنى به ولا يجوز اتفاق الائمة لاربعة من حكمه وحكم ولا مائة من الحكم به ولا من  
القبول به ولا مع احد من بعده ومن قال به سابع الماع من ذلك فقد حارب جماع الائمة  
لاربعة بل حارب جماع المسلمين مع جماعة الله لرسول الله تعالى يقول في كتابه  
يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا رسولا واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه  
الى الله ورسوله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تنويهاً) فصر الله  
المؤمنين بالرد فيما رعو فيه الى الله ورسوله وهو رد الى الكتاب والسنة من قال انه ليس  
لاحد ان يرد ما رعو فيه الى الكتاب والسنة من المسلمين تماع مولانا دون القول لا آخر  
من غير ان يقيم دليلاً شرعياً كالادلة الدلائل بالكتب والسنة من جهة قوله فقد حارب الكتاب  
والسنة وجماع المسلمين ونجى نفسه من هذه وعصية كما انما كانت المشقة  
من تنازع هذه علماء المسلمين ونجى نفسك من هذا القولين لا يحتج على قوله بالادلة الشرعية كالكتاب  
والسنة وايسر مع صاحب القول لا آخر من لادلة الشرعية من اصله فله ان يكون له لدى  
ليس منه حجة من على صحة قوله ان تماع ذلك لدى صحيح زيادة الشرعية بجماع المسلمين  
من جهة ان تماع الامور من القول الامور بالكتاب والسنة ووجب على الدس تماع القول  
لدى زيادة الا حجة شرعية ووجب عليهم تماع هذا القول ونحوه عليهم تماع ذلك القول  
فانه قد ساج من لدن يجب انما به من قوله كاشه وبات ان يكون جاهلاً فيعذر بالجهل  
ولا حتى يدين به قول أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان صرح بذلك على مشقة  
لرسول من بعده من لم يدي وتبع غيرهم بل يؤمن فانه يستدرك من ذلك ولا قتل وكل  
عين من يمان المسلمين غير انما لله عز وجل من الحلف بالله في العاقب والظاهر والحرام  
والحلف بالحق والمشي والصدقة والصيام وغير ذلك فلاما في هذا مع ما روف عند العلماء سواء

[illegible]

[illegible]

عن المعارض المقام على وقوع الطلاق على الخلف مخرج عن ذلك كما عر عن تحديد ذلك وهل  
يسوع لا أحد من يسمي الخلف جمع للمبين ويخرج من بين المؤمنين من القول الذي  
ذهب اليه بعض العلماء وهو مخرج أصلاً ولا حجة ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل  
الشرعي من كتاب السنة والعباس الصحيح من لا أحد جمع من الله به والقصاة به ومن  
م أصراً رجحانه فكيف قد صرح رجحانه بالكتاب والسنة ومن الله به من سنة فان الله تعالى  
يقول (قد رخص الله لكم في كل ما كان فيكم) وهل في كراهه (ذلك كرامة ياتكم إذا حتمتم) وقد ثبت  
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من حلف على بين فرأى ما يحير منكم فيكم عن  
يمينه وأبى الذي هو خير وما أصروا من النبي صلى الله عليه وسلم من وحده كثيرة وفي  
مسلم من حديث أبي هريرة وعدي بن حاتم وفي موسى الأشعري وفي الصحيحين عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سبرة حلفت على أن تترك ما بين يديها خيراً منها لا  
يبس لذي هو خير وتكلمت وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال لا يباح أحدكم من أن يسمي الكفار حتى يفرص به وهل العجائب  
من استباح في أهله فهو أعظم مما فعله صلى الله عليه وسلم من المباح وهذا سميت هذه  
الأيام بدر للحاج والعصب والفظي كالم في السلام في الطلاق أنه نوع من الجبر ولا رسل  
كموله بصدق أو مطامه فهذا مع به طلاق باسم المسلمين في سنة ١٠٠٠ كموله  
الطلاق لم يسمي لأهل كذا ولا أهل كذا فمن بين من فعل بانه وعرف صوابه انه  
وتفاق امامة ونحوه من الارض في وثالث في صيغة التي كموله ان فعلت كذا فاصراتي  
ضاق وهذه ان كان قصده له لم يمين وهو لدى نكره وقوع الطلاق مطلقاً كما يكره الاستئصال  
عن ديه دافع ان فعلت كذا من يهودي ويقول يهودي ان فعلت كذا فاصراتي  
حكمه حكم الاول لدى هو قصده من يهودي ان فعلت كذا فاصراتي  
صديقاً أو تكذبا انكره من كراه الخلف وقوله عند الحاجة في كذا لا يكون حلالاً كذا  
وقوع الجراء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجراء عند شرط في كذا حلالاً أو كان يريد شرط  
وحده ولا يكره الجراء عند وقوعه أو كان يريد الجراء عند وقوعه غير صديقه وكان يريد حلالاً  
في كان كراهه ان شرط وكراهه الجراء مطلقاً يكره وقوعه عند وقوعه عند وقوعه عند وقوعه

وغيره التزمه من شرطه وانما نحن بذلك فيه نحن ون قصد بفتح صلاق عند وجود الجزاء  
 كقولهم ن عطيتني مائة صاع واد صبر صاع في واد ريت صاع صاق وقصده  
 ايضاع الطلاق عند المحدثه لا مجرد طلق سها فيه ليس بهن ولا كرهه في هذه عند احد  
 من الفقهاء فيما يسمونه من قمع به الطلاق - ووجدنا عند سادات وجهه فقهاء فالحسين  
 اي يقصد به خص والمبع والصدق وانكده - التزمه عند جماعة من كرهه وقوعه سواء  
 كانت تصدقه الهبة او تصدقة اجراء من عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام  
 عينا مثل كونه مرسوماً وحبراً وهذا - في نيت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما يتوعد  
 للمات في لانه لا في في بل ما كان معناه - وانما هو من عند المعجم وكذا لك معناه  
 عين أو مرأ أو من عند مرث وهذا نصا عن الصحابة رصون في غيرهم وهو في في  
 العرف المذموم وعين عند الفقهاء كالمورد كان عيب في كتاب واليه للبين لا حكمه ما  
 انكون ليهين من فقد عثره فقهاء كالمورد ما - كونه - فقد عثره فالحق في الحروف  
 من انكدة والملائكة وغير ذلك فيه لا كرهه ولا عيب في - تصدقه عثره غير  
 كرهه فيه حكم ليس في كتاب الله ولا في - قوله صلى الله عليه وسلم لا يقوم دليل  
 شرعي سامع عن الله رخص المقوم من كتاب هذه ليهين من بين المسلمين وقد دلت في قوله  
 تعالى لا يمس من احد فرض الله انكم تحبه فيكم اوله ان من كتاب من كتب  
 الحروف ولا تحب طاعت لا كرهه ولا غير ما يكون مكرهه فيه ونحوه من دلالة كتاب  
 وسنة ولا سري - لا يرام وقوع الطلاق احد في عيبه حكم بخالف الكتاب والامة  
 وحسب القول لاخر ان يكون من يسوع لا جهاد في ان يعنى به عيب في المسلمين كلهم  
 العمل بهذا القول ويحرم عليهم عمل بذلك القول فيه لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد  
 ان يعرف ما بين المسلمين من الرعي والادنه ومن من القول المارحوج - حتى عاين القول  
 لرايح كان حسبه ان يكون قوله سائلا لا يسمع من حكمه به وعيب به - لزم المسلمين بهذا  
 القول ومنهم من القول في دل عليه الكتاب والسنة فيه خلاف امر الله ورسوله وعاده  
 المؤمنين من الائمة الارسة وغيرهم من مع حكم والعب لعدم وقوع الطلاق وتقدم من هي  
 بذلك فقد حث كتب الله وسنة رسوله وجمع المسلمين ولا مع ذلك لانه ان كان عده



عم فهد حسبه لا يحب تنه ومه مد متع حوه لا يقبل خلق ذ ظره ولا نصي  
 ان يقوه يعرف من قبل من تبع هوام بدير هدي من لله من صل من تبع هوام بدير هدي  
 من الله فانه اما مقلد واما مجتهد ولا كره قول لدى تحف مشوعه كره من قول  
 هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضا عن ن يحرم القول به ووجب القول بقول الله ورسوله  
 وظهر من اصر وعوم مع ظهور قوله لا يوحى من مريد به سعيه ولا حقه وهو من  
 بطر به حاف به ولا سيما ما من حرج عن حله عند الصانع ولا حقه وكان فيه شبه من  
 لدن ودق في علم هو اول الله هو نفع من الله وكره من مع هوام بدير هدي  
 من الله والله اعلم

(٢٠٤) فانه في قول من صرح به فلا يوحى من مريد به سعيه ولا حقه وهو من  
 ووطي زوجته بعد ذلك وكتب له بعد ذلك

فان من ذلك في الله خير من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 مضمون على كل حال من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 انه في ذلك من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 كافر من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 كان من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 لو روح من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 سبه وبرتة باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت ذلك لا يوجب كراهة في نفس  
 الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اولاد الله في حجره من الله  
 ولا والله من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 ذلك من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 كان يظن انها من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 كراهة من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 محتشم في فساد من الله ورسوله ورسوله لا يقبل  
 وشو رذل من الله ورسوله ورسوله لا يقبل



سكاح يصل مجمع المسالين وهو كال - في مد ومع فكيف ذممكن قد وقع وامرر من  
 كرهته في لحن من بولي هند - سكاح احد - من وكب - فرق في - في بعض  
 البدة من لاون بوضع والمعد من - في فب - فب - كان بمر - السكاح عزم - السكاح  
 به لا بد من ذلك و - كان بعدا منحة السكاح و - بد من - من وصي - في

(١٢٠٦) في نسخة - في رجل من روجه وهو ساكن في بيته من سكها ان قدمت  
 عهده كدب حقيق ون سكك عهده كدب حقيق ثم من اصبحت على حرم ثم في ل  
 به و - في روجه الى مكان حر وهدت روجه الى مكان لاون من ناد وهدت عهده  
 روجه تقع به صفة و - عهده - صفة - وهل السكك هو القعد و - بينهما عهده و خصوص  
 واد لم و - حرم الطاق من تقع عهده كدب حقيق وهدت كان مذهب رول به صفة صفة  
 مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقيده أم لا

في الخواب في - الله - في عهده كدب حقيق و - سكك عهده كدب حقيق  
 - عهده كدب حقيق - لك الخواب - في عهده كدب حقيق - لا بد من - في  
 من به رد يدك عهده كدب حقيق - كان السكاح به لا بحث عهده - في ذلك وهكذا اد  
 كان قد ر هو و - في قوما في من - حول - كره ان يقيم لك المرأة عهده كدب حقيق  
 لا به ولا يسكن وهدت على لك الخواب و كان - لك من على ذلك و ما ان كان قد بولي  
 القعدو بحث عهده به لا يقد - عهده ولا - كره - لا بحث عهده - في صديق لك  
 في روع - في عهده كدب حقيق - عهده - كان عهده كدب حقيق - في عهده كدب حقيق  
 لا بحث - كدب حقيق - لا عهده - من ذلك - كره - في عهده كدب حقيق و حد لم  
 يله به لا كدب حقيق و حد على السكاح و - كان عهده - في عهده كدب حقيق كما هو ظاهر  
 لا عهده كدب حقيق - عهده كدب حقيق - كانت عهده كدب حقيق و حد عهده كدب حقيق  
 طلق - عهده كدب حقيق - لا عهده كدب حقيق - وهو في المعلوم من هذا  
 "كلام لك طاق - عهده كدب حقيق - صفة وكذلك اذا قال ان قدمت عهده كدب حقيق  
 لسط مشترك - عهده كدب حقيق - لا عهده كدب حقيق - ولا عهده كدب حقيق - عهده كدب حقيق  
 عهده كدب حقيق - عهده كدب حقيق - كان لاون من الذي - عهده كدب حقيق - عهده كدب حقيق

بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله **أبى حرم** من حلف أن لا يعمل شيئا  
فعله فعليه كفارة عيّن وإن لم يحلف بل حرمها منكر، وقد عده كرهة ظاهر ولا يقع به طلاق  
في الصورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة  
المسلمين يقولون إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم يوه بكاره من ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان  
وهو مذهب أبي حنيفة وأشعبي ومحمد بن حنبل وميرحمون كان من منكرى سبع مص  
لائحة من رجم أن هذا اللفظ قد صار يحكم العرف صريحاً في الطلاق فقد أيسر من قول هؤلاء  
لائحة لمشوعين وقد كانوا في قول لا لائحة من مص اظهر من يحلف في الطلاق وهو قوله  
**أبى حرم** كظاهر أي حتى يظهر أوس بن الصامت من مراءيه حمله في نكاح حكاه في قوله  
قد سمع الله قول أبي حنيفة في روجها ونشكر الله وأوصاه إلى أبي حنيفة وهو  
أولاً ما طلاق حتى يسح الله ذلك وحسن الصبر موح لا كفارة ولو نوى به الطلاق والحرام  
يصير بظهور لأن ذلك لا يملك محرمه ومعه حتى يحرم وكلاهما منكر من القول وزور  
وقد دل كتاب الله على أن محرم الحلال عيّن بقوله لا يحرم ما حل لله لك إلى قوله قد فرس  
الله لكم ما يحرم بما حكم مع نهي من موضع يصح ذلك وما عده المستعنى للمعنى فسد عليه  
اللائحة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا نزاع له بالبرهان شمس من في كل  
يوجب ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم **أبى حرم** من يقول على المستعنى  
أن يقلد العلم الأروع من يمكنه استمداؤه من قول بل بخير بين المقتنين إذا كان له  
نوع تميز فقد قال **أبى حرم** أن القولين راجح عده **أبى حرم** من قول **أبى حرم**  
صالح دون لائحه لا بد من قول لا بد من قول **أبى حرم** راجح عده المستعنى  
أحد القولين ما راجحت دأبه **أبى حرم** من قول **أبى حرم** راجح عده المستعنى  
خالف قوله المذهب

(٢٠٧) في مسته في رجل حصد وهو مريضه ومحرمه فعل الطلاق طرقي مذهب  
اللائحة من صفتي طلعت فسكت تحت دمه أي شيء ممنوع من القول كقوى  
له صفتي ثم قات مرة صمد من سمع عيه صافى بوجده **أبى حرم** لا يقع  
في الجواب في حمد الله إذا لم يبق قوة ذات صفتي ذلك أنه صمد في نفس من صمد



[illegible]





في الجواب في لا نحن ما دلت باتفاق مسلمين ان نكح عتق من طهره في طهرها الى العرش  
وذلك فرض واجب عليها وامامها من وده من سحر ودعوى وكيف عدم مؤمنة بدفعه على  
فريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم  
هزيمة النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم  
ناذن في بيته الا باذنه ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهم ومعه لا صوم من وده ورواه  
شاهد يومان غير رمضان الا بدنه و كان في النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان  
صوم طوعا ود كان روحها شاعدا لا بدنه فمع ما صوم بعض ما يجب له عليها فكيف يكون  
حاشا اذا طهرها فاستنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة  
الى فرشه قال اسمها الملاكة حتى تصبح وفي الحديث لا كان يدي في الماء حاشا عليها حتى  
تصبح وقد قال الله تعالى (واصالحوا ما بينكم وبين ما لله عليكم حطة الله) المرأة الصالحة  
هي التي تكون فانية في مدومة على طاعة زوجها حتى يموت عن حاشا الى امرش كانت  
عاشية بانه وكانت ذلك يباح له (و من نكحها من شورها فمظوهين  
ومحرومين في المصحح وحبريهم من طهرها ولا يزوجها من مبيلا) وليس على المرأة بعد  
حق الله ورسوله واجب من حق روح حتى من صلى الله عليه وسلم في كتاب امر لا احد  
من بعد لا حلالا ب المرأة من بعد روحه صلى الله عليه وسلم في كتاب امر لا احد  
النساء من له من لرحل به مدون ويصدون ويمنون ونحن لا نمن ذلك فهل حسن فعل  
احد كن بعد ذلك في المرأة حاشا حاشا معاشره لهما كان ذلك موجب لرضاء الله  
وكرامه هان غير ان نعمل ما يخص بالرحل والله اعلم

( ٢١٧ ) في حديثه في رجل تزوج امرأة من مائة حدة عشرة سنة وحسب العشرة

معه وفي هذا الزمان تأتي العشرة معه وتشره في نكح عليها

في الجواب في لا يحل لهما نكح عليه ولاسه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما  
من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتبني عنه لا كان يدي في السماء ساجدا عليها حتى تصبح  
فاذا اصرت على الفسوز فله ان يقربها ود كان في المرأة لا تقوم بما يجب لرحل عليها فليس  
عليه ان يطلقها ويعطيها الصداق بل هي التي تقدي عتقها منه فليس عليه ان يفرق كما امر

الذي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شمس بن معلى صدقها الجاهل وقد كان  
معصرا اباه صدق ما نحر مضاه به جميع المسلمين

(۲۱۸) ۱۰۶۰ هـ) فی رحل حاتم روحه و دایهات له طبعی و مال است علی حرام  
و بل بحرم است مالا و انچه دایهه من غیر است طبعی.

في جواب في حمد الله لا يخفى ما يشور به ولا يخفى على سامعه من دسيسة وصراف  
على ذلك فهو من صفة باصرت غير مخرج ولا تستحق غفوة ولا عياواه قوته سب حتى حرام  
فضله فوالان للعلماء قل عليه كغيره اطارد من مسما وقيل لاشئ عليه ولا خلاف  
بين العلماء انه يجب عليها ان تحمكه والله اعلم

(٢١٩) في رحلته مره كره كسوة مشقة مثل مصاغ وحلي وفلاذ وما  
اشبه ذلك خرج من كسوة العفة وحاصلها مخالفة وعليه مال كثير مستحق لها عليه  
وطالب ربحه منها ليس من به على وجهه وتزوير حقها فانكرته ويامر انها تحذف وتأخذ  
الذي ذكره عندها والثمن يرد له ولا يمكن به بقاءه

في الجواب : ان كان قد أعطاها ذلك ان ندس له حب على وجه التبرك بها فقد مددنا  
 راسنا له اذا طلقنا هو يدنا ان يطاها يدنا ان كان كتاب هي كرامة اصحابه واراد  
 لا يخرج منه فاعطاه ما شاء من ذلك ومن صدق ما رآه بها ولا في ذمها ليجعلها  
 كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في منة كتاب من يمس كتابه من ثمنها  
 يرد ما أعطاها وان كان قد أعطاها سجنه كما ركبه يدنا ليجعلها ما شاءه ونحو ذلك لا على  
 وجه التبرك للذين يرونه على ما يشاءون من برحمته حتى شاءوا ما شاءوا من طاهر وان  
 تراءى له اعطاه على وجه التبرك وعلى وجه لاجله ومن كان له كعرف قصي به  
 فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وانما راعى الله ما شاءه وطاها ومن كان حجة  
 تقضي له بها لا شاهد واحد ولا اقرار ولا يبرر من قول قوله مددنا له ما شاءه

(٢٢٠) في رجل قابله روحه ضيف ثلثه من جمع حقوق عياله  
وحداه كما هو ، وكوب حاديه ، درهمه كل يوم سدس درهم ، ودول دال  
قطعه على لائحه لار ، والكمه من ضلعه منس ، بت بعد ذلك ثم لا











المظام كيف تنشرها أي ترفع بعضها الى بعض ومن أراد ان يرفع رذيلته فليسمى مرة  
ماصية : فيها من العطف والارتفاع عن ساعة روحها وسبي الهوى من شور لان ما بعد  
رتفع من الارض والله أعلم

(٧٧٧) فَمَنْ دَخَلَ فِي رُجُلٍ مِنْهُمْ رُوحٌ مِنْهُ عَشْرَ مِائَةٍ وَشَرَفَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا يَسْكُنُ  
عِندَهُمْ وَلَا يَتَرَاؤُهُمْ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ لَا يَمْنَعُهُمْ شَيْءٌ مِنْهُ يَوْمَ وَجَّهَ وَجْهَهُ عَلَيْهِمْ  
وَذَكَرَ لَدَيْهِمْ ثُمَّ يَسْكُنُ فِي مَكَانٍ مِنْهُمْ وَبِهِ الْقَرْيَةُ مَرَّحٌ ثُمَّ يَمْنَعُهُمْ ذَلِكَ سَافِرٌ  
يَأْتِيهِمْ مِنْهُمْ وَيَمْنَعُهُمْ وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مَعَ مَدَاوِمَتِهِ عَلَى ضَرْبِهَا فَيُحِلُّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ  
عَلَى هَذِهِ الْحَالِ

والجواب هو ان كان الامر على ما ذكر فلا تحليل امر ردها منه على هذه الحال بل ان  
مستمر في نفسه مستمر في فرقها وليس له ان يضاف وصاياتها بل في مجموع من  
المدونان عليها فرق بينهما والله اعلم

(۳۷۸) مثلاً ۱) فی حدیث عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم انه قال ان رسولہ  
من مرئی لا یرد کف لاس وہی ہو۔ آرد مسلم عن أحمد ورواہ فی مطاہ عن أحمد  
وہی ہو۔ الصحیح أم لا

[illegible]



مما فتح ولا مستند حد من روح الكبرياء المحرور ونروح التي لا يحور لان حيدر في  
لا يمدني اليه واما حيدر في مدني به والله اعلم

(١٣٩) (مسئله) في رجل له وجعة سكاها بين من ماحس وهو يحرج بها الى  
المرح ولى اماكن مصاد ومانثر مصادن ودقن له من من ه سكا اسو وقول  
وحداولى الحكيم في من ثي من سكا من له ذاب

(الحواف) احمد الله رب العالمين من له ثن سكم حيث شاء ولا يحرجها من حيث شاء  
من يسكن بها في مسكن صبح منها ولا يحرجها عند من محو من ليس له ان يماثر الفقار  
من ثور ثم متى فعل ذلك وجب من عاقب من عموية على خرده بحسب ما فعل وعوبه  
من ترك صيانه به حبه وحر جها الى ما كان الفقار رده فب على ذلك بقوته زرعه وثله  
عن مثل ذلك والله اعلم

(١٣٠) (مسئله) في من له من روحه روح وله ثمرات ثمرات رورهم ثمرات  
الفراس وتقدم عندهم عشرة ثمر و كثر وقد مرت ولادها وبنى ولا ت عدهم لما كان ان  
نقى الى بنتها الا بعد ايام وفي لروح رذن من يحول ان يحولها عدهم

(الجواب) لا يحول بروحه ان يحرج من بها لا يمد له ولا يحول لا يمدن يحفظ اليه  
ويحسها عن وحدا و كان ذلك اكوم مريضا وكوا فقه و من ذلك من الصاعبات  
ود خرجت من من روحه بعد ذلك بشاره عاصية منه ورسوله مستحقة للعقوبة

(١٣١) (مسئله) فيمن طلع الى بيته وحده من له رجلا حيا فودها حقه وطفها  
ثم رجع صالحا وسمع انها وجدت بمنجني اجني

(الجواب) في احدث عنه صلى الله عليه وسلم - الله - عناه و من - حاق الجنة قال  
ومن جلالى لا يدخلان الجن ولا كذاب ولا ديوث ولا يوث لدى لا يرة له وفي الصحيح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن من الله بعد ويبره الله من ياني مدمما  
حرم عليه وقد قال تعالى (لاني لا ينكح الا زانية او مشركا ولا ينكحها الا من ومشركا  
وحرم ذلك على المؤمنين) ولقد كان صحيح من قولى السماء ان لا يفلأ يجر روحها لا مد  
الوهم وكذلك اذا كان المرء بري لم يكن له ان يسكن على تلك الحال بل يدره والا كان يودنا

(٢٣٢) (مئة) في رجل أتته روحه، وحشة بحيث يذبح عدها ما يكره الشرع الشريف إلا أدى به أو سار إلى غير ذلك من غير أن يذبح في العرس ما تكره ذلك ثم أنه أتته أو أتتها روحهم، أو أمة وسيدته، أو أمة من روحه، على ما ذكرناه من خوفنا من ضرب ضرب من ضربات من الأرواح بعد ذلك جمل ذلك مما قد في بطون حقير ودعى بها ضرب من ضربات من الأرواح، ولا يكره ما يكره الله

[illegible]

(٧٣٣) (مستشهد) في مريد عليه السلام بعد وفاته في كتاب الصديق ثم توفي عنها فطالب الحاكم بخمس مائة من الخلف سمي في العقد يكون له من لم يذكر في الصديق

{الحواش} الحمد لله ان كانت قد اتفقنا في الماحل تقدم والآخر كما حارب  
العامة فللزوجة أن تطالب به حر كاه نذكر معجل في العقد وكذلك ان كان قد أهدي







فصيام شهرين متتابعين من استطاع فطام ستين مسكيا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في عيطه لزوجه أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته دخل في قوله (لدين يطاهرون منكم من نسايتهم ما هن مهاتهم ان ان امهاتهم لا الا في ولدتهم وانهم لقبون مكر من القول وزور وان الله لعفو عفور والدين يطاهرون من نسايتهم ثم يعودون ما هو افسح من قبل ان يتاسا داكم تو عطفون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا من لم يستطع فصام من مسكيا) وقد اد ارا امساك زوجته ووطئها به لا يقرها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال له زوجته أنت علي حرام مثل امي وحي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي واختي قبل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على الكساح على كل منها كفارة طاهر قبل ان تحملا وهي علق وقعة واحدة بعد فصيام شهرين متتابعين من لم يستطع فصام ستين مسكيا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته بانني عنه ان ردديك تكويني مثل امي وحي

هل يجوز ان يردوها وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قول العلماء عليه كفارة صرروا ردها في الآخر لا شيء عنه ولاول أحوم

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي واختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي وحي في الكرامة فلا شيء عنه وان كان مقصوده يشبهها به واخيه في باب كساح مبد طاهر عليه وعلى المطهر اذا أمسكها فلا يقرها حتى يكفر كفارة طاهر

## باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض ودكرت أن

ها أربعة سنين قبل رواجها لم تحصى فصل من روحه الصالح الثالث فكيف يكون ترويضها  
لروح آخر وكيف تكون المدة وعمرها حصون سنة

(الجواب) الحمد لله هذه بعد عدة الآيات الثلاثة شهر في أشهر من الماء طاهر قد عرفت أن  
حيضها قد انقطع وقد عرفت به قد انقطع قط عام مستمر بخلاف المستبرية التي لا تدرى ما رجع  
حصنها هل هو ارتفاع يأس وارتفاع اندرس ثم بعد ذلك صرع الرضاع فهذه ثلاثة نوع فالارتفاع  
امرض كالمرض والرضاع عيب تظن روح المارض لا يربو ويأرصح لا تدرى ما رفعه ثم ذهب  
ملك وأحمد في المنصوص عنه وقول لك هي ما تعد عدة الآيات بعد أن ذكرت مدة الحمل كما  
فقدى بذلك عمر ومذهب أبي حنيفة وشافعي في الجديد ما شككت حتى قطع في سن لا يأس  
فتمت عدة الآيات وفي ذلك صدد عظيم عليها فلها تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة  
لا تروح ومثل هذا الخرج مدفوع عن لزامة وثلاثة لاني يأس من تحصى ومن بعد ذلك  
أشهر من القرآن واجتماع لزامة لكن الماء يعلو هل يأس من لا يكون له مدة  
الاده يأس وهل ذلك السبب خمسة أو - من أووه نقصان ومسايع هل من الإيأس  
بدون السن وهذه المراه قد سمع في سن لا يأس على أحد القويين وهو سنة ونوطا مدة  
طويلة لم تحصى وقد ذكرت أنها شربت ما قطع دم ولحم بين بدو و قطع بدو و سمع  
لا تروح عور الله أي فهي من الآيات تعدد لآيات والله أعلم

(٢٤٥) (مسئله) في مرة مسيح كذا كاحر عفت اولاده بنت عدة من ارضها  
بانقطاع نسمة روحها وعلمه بتدبيره الشريف علمه الله في - نوع منها مسيح حاج لثام وهد  
ثمثة شهر من مسيح الكاحر رب فيها من يزوجها هل يجوز أن تعدد ما شهر د كثير النساء  
لا يحصى مع الرضاعة ويستمر في الضرر الى حيث ينقضي الرضاع ومود - حصة أم لا  
(الجواب) الحمد لله بل في مدة حتى تحصى ثلاث حيض وان أخر ذلك الى  
نقصان مدة الرضاع وهذا ما عافى لآئمه الارعاة ويبرهم وبذلك فصل ثمان من سن وعي من  
أبي طاب بين المهاجرين والانصار ولم يجامعا أحد من تحت مرة أن تستر مع لا يها من  
برضه لتحيض أو شرب ما تحصى به فلها ذلك وسنة ثم

(٢٤٦) (مسئله) في امرأة فارقت روحها وحطت رجليها في عذبتها وهو ملحق بها هل يجوز رثا أم لا

في الجواب في حمد الله لا يجوز التصريح بحضرة محمد في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف دكانت في عدة الطلاق ومن من ذلك يسحق المغوية التي تردعه وامثاله عن ذلك ويصحب الحاص والمخطوبة حمدا ويرجر عن الترخيع بما يماثله ليس قصده والله علم (٢٤٧) في مسنده في رجل طلق امرأته وهي مريضعة ولده فبينت مطلقا ثمانية أشهر ثم روجت رجل آخر فانكح منه دون شهر ثم صعد بها فبانت مطلقا ثلاثة أشهر ولم يحسن لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني وذلك لان ثلاثة أشهر لاحقة ثم تزوج بها المطلق الاول بو الولد من يصرح هذا ان القدر او أحدهما

في الجواب في حمد الله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل فيها من كمال عدة الاول ثم نقصى عدة الثاني ثم بعد انقضاء عدين يزوج من شاءت منها والله اعلم (٢٤٨) في مسنده في رجل تزوج امرأة ووفيت في حصة خمسة عشر يوما ثم صعدا الطالق من وزوجت منه روح آخر مداحبا بعد انقضاء عدة من الاول ثم صعدا روحا ثانيا بعد مدة ست مدين وحيات به فوعدت بها من روح الاول قبل بصرح دعواها ودفعت روح الاول ودفعت لها ولدت البنت وهذا لروح والمرأة مقيان بالاد وحده وليس لها مانع من دعوى البنت ولا طاله ببععة ولا فرص

في الجواب في حمد الله لا يصح عقد الولد الذي هو البنت بعد دعواها والحال هذه باتفاق لانها بن وادعت بها ولدته في حال يصدق به نسبها ولدته وكانت مطلقا وكرهوا ان تكون ولدته قبل في دعوى اولاده مع حتى تفي بذلك بينه وبينها مرة واحدة عند بن حريمه وحمد بن مشهور عنه وعنه مالك وحمد بن رواحة الاخرى لا بد من مرتين وانما الشافعي وحده في ربع نسوة وكفى سعادته لانهم بها ولدته وانما ان كانت زوجية فانه معها قولان في مدعت احمد حمدا لا يقبل مولها كذهب شافعي والثاني يقبل كذهب مالك وما د انقصت عنها ومضى لها أكثر من ثم ادعت وجود حمل من لروح المطلق فيه لا يقبل مولها نزاع بل هو احقر بانقضاء عنها ثم ثبت بولد لسة شهر فصاعدا ولدون مدته حمل قبل المجعة على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة وحمدانه لا يصحفه وهو ربع دلم بزوج فامد تزوجت بعد احرازها بانقضاء عنها ثم انب بولد لاكثر من

سنة شهر فان هذا لا يلحق نسب بالاول قولاً واحداً اذا عرفت مذهب لائمه في هذين  
الاصليين فيكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان  
يطلقني لم يقبل قولها يصالح العول قوله مع عيبه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت  
هذا الجنين في الزوج بالكافي وكرر الزوج لاول ذلك القول قوله ايضا انها لم تضعها قبل  
تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان روجب الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في  
دعواها لاسيما على مثل مالك في تأخر الدعوي للمكة بغير عذر في مسائل الحور ونحوها

(٢٤٩) (مسئله) في رجل دعت عليه مظنة بعد ست سنين بدت بعد ان تزوجت بزوج  
آخر فالزمه بدس الحكام باليمين فعدل الرجل احب ان هذه ما هي نتي قتال الحاكم ما يحلف  
الا انها ما هي منها فمتنع ان يحلف الا انها ما هي نتي وكان منه السار فقال للحاكم هذا ما  
يحل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فصر به الحاكم بالندرة وحرق به شارب الرجل  
فكتب عليه فرض البنت قبل يصح هذا الفرض

(الجواب) الحمد لله عليه ليمين انها لم تلدها في العدة وانها لم تلدها على فراشه او انها لم  
تلدها في بيته بحيث يمكن لحق النسب به وما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها من الثاني  
فليس عليه ليمين انها لم تلدها وادخلت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخراً وداكره على  
الاقرار لم يصح امراره

(٢٥٠) (مسئله) في امرأة بات فتزوجت بعد شهر ونصف بحصة واحدة

(الجواب) تفارق هذا الثاني وتتم عده الاول بحبستين ثم بعد ذلك بعد من وطئ  
الثاني ثلاث حضرات ثم بعد ذلك بتزوجها بمقد جديد

(٢٥١) (مسئله) في امرأة معتدة عدة وفاة ولم تقعد في بيتها لم يخرج في ضرورتها  
الشرعية فهل يجب عليها إعادة عدة وهل تأثم بذلك

(الجواب) العدة انقصت بمضي اربعة اشهر وعشرين حبس الموت ولا تقضي العدة فان  
كانت خرجت لامر يحتاج اليه ولم يبت الا في مبرها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت  
لمبر حاجه وباتت في غير مبرها لمبر حاجه وباتت في غير ضروره وركت الاحداد فلست مغفرة  
الله وتوب اليه من ذلك ولا إعادة عليها

(٢٥٢) (مسئلة) في امرأة شابت ما منع من الايسه كانت عاقبتها ونحيص فشربت دواء فاقطع عنها الدم واستمر اقطاعه ثم صعبها زوجها وهي على هذه الحاله هل يكون عتسها من حين الطلاق بالشهور أو تريض حتى تسع سن لا يساب

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ان كان تيم ان لده تأتي فيها بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن ان يعود لدم ويمكن ان لا يعود عنها تريض سنة ثم تزوج كما قصي به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حصنها لا تدرى ما دفعه فاتها تريض سنة وهذا مذهب الجمهور كما نكث والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الايساب وهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر نسى لا تأتي شريعة بمثله أو تمنع من الكاح وقت حاجتها اليه وتؤذن له فيه حين لا يحتاج اليه (٢٥٣) (مسئلة) في رجل اقر عتد عدول انه طلق امراته من مسدة تريد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن

(الجواب) اما ان كان المهر ميسرا أو مجهولا لم يقبل قوله في اسد حد العدة الي فيها حق لله وليس هذا اقرار بحض على نفسه حتى يهل من الماسق الي فيه حق لله اذ في مدة حق لله وحق الزوج وما د كان عدلا غير منهم مثل ان يكون عتد فاما حنبل فخيرها به طلق من مده كذا وهل مده من حين صعبها خير د م نه بديك يسه او من حين الطلاق كما لو قامت به يسه فيه خاف مشهور عن حماد وبيرو والمشهور عنه هو اثني والله اعلم

(٢٥٤) (مسئلة) في رجل كان له زوجة وصفتها ثلاثا وله منها بنت ربيع وقد تزوه بعتقة مدة فكم تكون مدة العدة حتى لا نحيص فيها لاجل الرضاة

(الجواب) الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك وشافعي وحمد ومدهم لاسعة لبعدة البائن المطلقة ثلاثا وما أبو حنيفة فيوجب لها البعة ما دامت في المده واد كانت ممن نحيص فلا يرل في انه مدة حتى نحيص ثلاث حسن والارضع باخر حصنها في العال وما حر الرضاع بها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (من رضى منكم انكحوا من اجورهن) ولا يجب بعة الا على المورس فاما المورس فلا نفقة عليه

(٢٥٥) (مسئلة) في رجل عتد العتد على انها يكون باعا ولم يدخل بها ولم يصعبها ثم صلبها ثلاثا ثم عتد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصعبها ثم صلبها ثلاثا هل يجوز له ان يزوجها



(الجواب) في طلقها من الدحول فهو كما وصفا به بعد الدحول عند ثلاثة لارلة لا تحل له حتى يكسح زوجها غيره ويدخل بها صلتها من الدحول من تحل الاول

(٢٥٦) (مسئلة) في رجل طلق زوجته ثانيا وها ولدان وهي مقبلة عند الزوج في بيته مده بين وبصرها ونصره فهل يحل لها الأكل الذي أكل من عده أم لا وهل له عليها حكم (الجواب) لطفة ثلاثا هي أحقية من رجل طلقها سائر الاجابات فليس للرجل ان يحرمها كما ليس له ان يحرمها بالاحقية وليس له ان يطار اليها الى ما لا يطار اليه من الاحقية وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يوطئها على ان تزوج غيره ثم تصته وترجع اليه ولا يجوز ان يطهر ما تمه في ذلك فاما لو روجت رجلا غيره بالكاح معروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها وصفا ثانيا بحر طلاق الاول ان يحطيم في العدة صريحا باتفاق مسلمين كما قال تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو اكنتم في انفسكم عن الله اكبر كروا من وركن لا تواعدوهن سررا) ونهاه ان يرم عده الكاح حتى يع الكتاب اذ به شيء حتى يغني العدة فاد كان قد نهاه عن هذه الموعود مرم في العدة فكيف اذا كانت في عصة زوجها وكيف اذا كان لرجل م يتزوجها بعد تواعد على ان تزوجه ثم تصاهه ويتزوجها بواحد من حرم الله في المسلمين سررا قيل به يصح كاح اخل او قل لا فيه ينارعو في ان يدرج بخطبة مده من غيره مبرحة بميرة وخطبة مطعة ثانيا لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق عقوبة في الدنيا ولا آخرة بدق ثلاثة

(٢٥٧) (مسئلة) فيمن قال ان امرأه مطعة د صنها لرجل في الدبر تحل لزوجها

هل هو صحيح أم لا

(الجواب) هذا قول باطل مخالف لاثمة المسلمين وهو من غيرهم من ائمة المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة لا تحل بدوي سياتيه وبدوق عسيلتك وهذا من في انه لا بد من المسية وهذا لا يكون بالدر ولا عرف في هذا خلاف وما ما يذكر عن بعض المالكية قوم يصدون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سيد بن اسيد من عدم اشراط لوطي فذلك لا يذكر فيه وصو الدر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وقد الاجماع قبله وبعده

(٢٥٨) {مسئلة} في امرأة عرمت على الخبيخ في زوجها فبقت زوجها في شعبان

فهل يجوز لها أن تنجس

{الجواب} ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة إلى الخبيخ في مذهب لأنه لا رخصة

(٢٥٩) {مسئلة} في رجل توفي وتعدت زوجته في عده أربعين يوما فمدرت تحالف

مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت في المعاهرة ولم تترن لأصل ولا غيره فهل

يجوز خطبتها أولا

{جواب} العدة تقضي بعد رسة شهر وعشرة أيام من كان منه شيء من هذه شيء

فلتقمه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا لا لأم ضروري ولا لغيره ولا في بيتها

وبنائها وتناول ما شاءت من حلال وتشم ما كرهه وتجتمع من حرام لها الاجتماع به في غير العدة

لكن ان خطبها انسان لا يحبه صريح والله اعلم

(٢٦٠) {مسئلة} في رجل براح امرأة من مائة ثلاثين ورق ميا ولد له من

العمر ستان وذكر بها لما تزوج لم يحض الا حيتين وصدق الزوج وكان له طائفة

نابا على هذا فقد المذكور هل يجوز الطلاق على هذا المقعد المسبوح

{الجواب} ان صدق الزوج في كونها برزجت قبل الحصة لثلاثة بكاح باطل وعليه

ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تعتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل

ان يطأها الثاني فقد قصت عدة الاول ثم ادركها الثاني عدت له ثلاث حيتين ثم تزوج

من شئت بكاح جديد وله ولد حلال بحقه نسبه وان كان قد ولد لوصي في عدة عده

لا ينتم مساده

(٢٦١) {مسئلة} في مريض استطبأت الحيتين فمدرت غنى الحيتين خاصت ثلاث

حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

{الجواب} نعم اذا أتى الحيض معروف لذلك عدت به كما هي وشرحت دواء قطع

الحيتين وباعد يسه كان ذلك طهرا وكما لو حامت او ماتت أو ماتت غير ذلك من الاسباب التي

تسخن طمها وشر الدم خاصت بذلك والله اعلم

(٢٦٢) {مسئلة} في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوجه العدة في مكائها خرجت منه

قل ان توفي المدة وصاحبها الروح، وحدها قبل لها نفقة امدة

(الجواب) لانه لها وليس لها ان تصاب بمدة حتى في مثل هذه المدة في  
مذهب لا يسهل والله اعلم

(٢٦٣) في مسألة في امرأة طهر روح في ثمن والمشر من ربيع الاول وان دم  
الحض حاصف مرة ثم تروح بعد ذلك في ثلث والمشر من من حدى الآخر من السنة  
وادعت في حصة ثلاث حصص ولم يكن حصة الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طلاقا  
وحيدة ثانيا في المشر من شعبان من السنة ثم ردت ن تروح باطلاق الثاني وادعت اها  
آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

(جواب) لايس لانت قول المرأة ان هذه ارقام نه ارتفع لاندري ما رفعه  
فهي وحين مدة من محض في روجت واذا طعنت في سن الاياس فلا يحتاج الى تأجيل  
وان علم ان حصرها رفع عرض ورجع كات في عدة حتى يرول امارض فريده برأة كان  
غايها بعد عدة الاول وتده من متى الثاني وكاحه فاسد لايتباع ان طاق مادم تحض  
لا صرة وستر فندع لده مبر اتعد المدين بالشهور ستة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت  
آيسة ود كات مدة كان سنة وان شهوره ماعلى قول من يقول ان المدين  
لاسد حلال كانت والشوي واحد وتعد في عدة مدين من رجاين يكن عدة  
لايس حصرها من مدي ذكره هو حسن في النهاية وسببها وانه مضي عمر وغيره  
وه على القول لاحر وده مصرية نبي في عدة حتى تظمن في سن الاياس فتبقى على قولهم  
تمام خمس وستين سنة لا رجح والكن في هذا عرو حرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين  
(٢٦٤) في مسألة في مطلقه رعب وحلف ما قصت عدتها فتروحها روح ثاني ثم  
حصرها مرة اخرى ورجع في حصة حصرين وصدةها لروح على ذلك

(جواب) دم تحض لا حيفضين في كاح شني يصل بعاق الائمة واد كان لروح  
مصدقها وجب ان يرق بينها فمكن عدة لاول بحصة ثم تعد من وطى ثاني عدة كاملة  
ثم بعد ذلك ر شاء الثاني ن تروح روحها

(٢٦٥) في مسألة في رجل تروح مصخة وبعثت معه آيسة فطلع بها روح آخر فحمل

الروح والزوجة لاول فقل لها تريدان الاول أو الثاني فقات ما ريد الا لروح  
الثاني فطلقها الاول ورسم الزوجة ن توي عدته وتم معها زوج قبل يصح ذلك لها أم لا  
(الجواب) اذا تزوجت بث في قبل ن توي عدة لاول وولد فارها لاول اما لاساد  
سكاحه واما لطلبة لها واما لتعريق لحكم بينهما فكاحها ساد وتستحق العقوبة هي وهو ومن  
زوجها ان عليها ان تم عدة لاول ثم ان كان ثني قد وطأها اعدت له عدة اخرى فاذا انقضت  
لعدتها تزوجت حيث يشاء من الاول أو الثاني أو غيرها

(٢٦٦) (مسئلة) في امره كانت تحبص وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم  
تحبص بعد ذلك ووقعت الفرية من زوجها وهي مرضع وقات عدتها اهلها نصف ستة ولم تحبص  
وجاء رجل بتزوجها غير الروح لاول فحصرها عدتها من الفرية فسلطها عن الحبص  
فقات الي مده سبعم ما حصلت فقال ماضي ما يحل لك عدتي زواج فزوجها حاكم آخر ولم  
يسأله عن الحبص فبيع حرمها الي فاس حر فاحصر لروح وزوجة فضرب الرجل مائة  
جلدة وقل زيت وطلق عليه وم يذكر لروح الطلاق فهل يقع به صلاح

(الجواب) ان كان مده رفع حريمها مرض أو رصاع صابها ترض حتى يرول المرض  
وتحريض بائق الملاء وان كان ارتفع حريمه لا بد من ماره فله في صح قوي الملاء على  
ما قال عمر تمكت سنة ثم يزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وولد لك مني وان  
كانت في انفس لاول فكاحها يرض ولدي مرضي بينهما صاب في ذلك وصاب في تشيب من  
من ذلك وان كانت من لاسم الثاني مده زوجها حاكم كن اميره من الحكم ان يفرق بينهما  
ولا يقع بها طلاق فان قل الحكم انش ذلك يجزي في صح حريمين

(٢٦٧) (مسئلة) في رجل صبق روحه لانا ووقت المدة سده وخرحت بعد وده  
لمدة تزوجت وطفت في يومها ولم يتم مطلقها الا في يوم فقل يجوز له ان يتفق معها  
اذا وفقت عدتها ان يراجعها

(الجواب) ليس له في زمن المدة من غيره ان يخطبها ولا يتفق عيها ليتزوجها واد كان  
الطلاق وحما لم يحمله التعرض أيضا وان كان بانا في جور التعرض نزع هذا اذا كان  
قد تزوجت بسكاح رعه وما ان كان قد تزوجت بسكاح محال فعلمت رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحل له

(٢٦٨) (مسئلة) في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثانياً وباعها قبل يحد  
ان ينفق عليها عقداً ثانياً أم لا

(الجواب) صلاى الكفر لانه كطلاق المدخول بها ثلاثاً عند كثر لائنة

(٢٦٩) (مسئلة) في رجل صدق زوجته ثلاثاً ونقضت عدها فيها ان تروح الا عن  
يختار هو وتوعدها على مخالفته فما يجب عليه

(الجواب) ليس له ذلك بل هو بذلك عاص ثم ممد صاه ومرتة د تزوجت بكفو  
لم يكن لوليها الاعتراض به يقول ومن ان روحها به وكيف مطلقت وان عتدى عليها  
يقول وعمل عوقب حتى دلت بقوة تردعه ومثله من المسلمين عن مثل هذا

(٢٧٠) (مسئلة) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ثم اوفت مدة ثم تزوجت بزوج  
وهو المستحل هل لا يستحلل بحود بحكم ما حري رده مع زوجته في يوم اني صلى الله  
عليه وسلم أم لا ثم ماتت بنت لروح لاول مدعها حقها فباعها على نفسها ثم بها  
فعدت بها وحلفت ودعت لها حلفت حتى بردها لروح لاول فرجها الى عصمته بمقد  
شرعى وفادهم يوم فظارهم حمل وعدها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن  
تهتدى بحكم شرع حريم

(الجواب) اما ان تزوج روح يحد روح المطلق فبطل المحل وقد صحح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل ومن ومن حديث ربيعة قد كان قد روحها نكاحاً  
ثلاثاً لم يكن قد تزوجها ليحد للمحقق ودا روحاً فبطل المحل ثم طلقها فباعها المدة باعها العلماء  
د عاينها ان تكون موطوءة في نكاح وسد فبطل المدة ومن كان يحل الاول وصوها واذ  
وطئها فهو ان عاينها ونكاحها لاول فبطل المحل لا في لائنة وعليه ان يعمرها  
مداحات بولد الحق المحلل منه هو لذي وصتها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالوطئ في  
النكاح لاول لان عدته انقضت وزوجت بعد ذلك من وصتها وهذا يقطع حكم المهرش ولا  
نزع بين لائنة ولا يلحق بوطئها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لولد للمهرش ولله مهر  
الحجر لكن ان علم المحلل ان لولد ليس منه بل من هذا عاين فمليه ان يسميه باللعان ويلاعها

أما ينقطع فيه نسب بولد ويحق - ب تولد به ولا يلحق بالماهر بحال

(٢٧١) في ثمة مروجة وسهر زوجها وباعها سيدها أو شرط أن لها زوجا  
فقدت عدلني شتره بما ودركه أوتعها فزجرت وندم أن لها زوجا فلما جاء زوجها  
الأول من سهر عطي سدها لدى بيعها ككزوجها لدى جاء من أسهر والكتب منه  
صحيح شرعي فهل يصح أن يكتب لأول أو الثاني

(الجواب) أن كزوجها بكذا شرعا ما على قول أبي حنيفة تصح ككاح الحر  
بالامة وأما على قول مالك والثوري وحمدان يكون عادة للطول جائزا من مد وككاحه  
لا يطاق بغير بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في روية لها يصح فها ان تفسخ  
بكاح هذا فقدت مدته بروحت ميرة في شامت وعند مالك والشافعي واحدا في المشهور  
عه لا حبر لها بل هي زوجته ومتى تزوجت من ان يصح الككاح وككاحه من ياتق لائمة  
وهو أن كان بكذا الأول فاسد فله بغير منها وروح من شامت مد مد مد مد

## باب الرضاع

(٢٧٢) ما لدى يحرم من الرضاع وما لدى لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي  
الله عنها أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولدوا جميع الحريم وهو العلماء  
اختلاف وإن كان لهم خلاف فهو صواب ولا حرج فيه وهو حكم رباع صبي الكبير  
الذي دون البوع أو لدى بيع حكمه حكم الصغير رضع من بعض دونه رضعن أولادهن  
حس سين وأكثر من وهو يقع تحريم بين المرأة ولرجل أن تزوجين رضاع بعض فر بانهم  
بعض وينتبه بيا شافيا

(الجواب) الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح موقوف على صحته وهو ملاقى الله قول  
الأئمة تفهوا على العمن به ولم يظهروا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وإنما يحرم من  
رضاع ما يحرم من ولاده وقد سألني بعض الفقهاء عن تحريم من هذا العموم صورتين  
وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ منه لا يخرج من سنتي من الحديث شيء ونحن بين  
ذلك فقول د ارتفع الرضيع من المرأة حرم رضعت في أولاد صارت المرأة منه وصار



زوجها لدى جاء اللبن بوضئه باء فصار سالكاً منهم من الرضاعة وحيث يكون جميع ولاد  
 امرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها حوة له سواء ولدوا  
 قبل الرضاعة او بعده بانعق الاثمة ود كان ولادها حوته كان اولاد ولادها اولاد اخوته  
 فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احد من ولادها ولا اولاد اولادها فانهم اما حوته واما  
 اولاد اخوته وذلك بحرم من الولادة واخوة المرأة وحواشيها خولة وحلاله من الرضاع  
 وبوه واما اجدده وجدته من الرضاع فلا يجوز له ان يتزوج احد من اخواتها ولا من  
 اخواتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهته جدده وجدته فلا يتزوج باعمامه  
 وعمته ولا باجدده وجدته المكن يتزوج بولاد لاعمامه والعمات فان جميع قارب لرجل  
 ح أم عليه الا ولاد لاعمامه والعمات وولاد لخال والحالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي  
 اما احللك رواحك الا التي آتيت حورين وما ملك يمينك مما فاء الله عليك وقاتل صحت  
 وبنات عمالك وبنات حالك وبنات حلالك الا التي هاجرن صحت) وهؤلاء الاصف لاربهم  
 من المباحات من لا عارب فيمن من الرضاعة واد كان المرتضع اما للمرأة وروجها فولاده  
 ولاد اولادها وبحرم على اولاده ما يحرم على الاولاد من نسب فبذلك الجهات الثلاث  
 منها تنشر حرمة الرضاع واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب  
 فهم حائبا اليه وامه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهذه ولا نسب ولا رضاع  
 لان الرجل يكثر ان يكون له أخ من يبه وأخ من مة ولا نسب بينهما بل يجوز لآخيه من  
 أبيه أن يتحوز حاه من مة فكيف اذا كانت أخ من النسب وخت من الرضاع مة يجوز  
 لهذا أن يتزوج هذا ولهذا ان يتزوج هذا وهذا تزويج الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه  
 يجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاعة بامه من نسب كما يتزوج باخته من نسب ويجوز  
 لآخيه من النسب أن يتزوج اخته من الرضاعة وهذا لا نظير له في النسب من أخ لرجل  
 من النسب لا يتزوج بامه من النسب واخيه من الرضاع ليست بنت أبيه من النسب  
 ولا ربيته فانه حرام أن يتزوج به فيقول من لا يحقق يحرم في نسب على أخي أن يتزوج  
 أبي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه ونظير المحرم من النسب ان يتزوج  
 اخته أو أخوه من الرضاعة بان هذا الاخ أو بامه من الرضاعة كما لو ارتضع هو وآخر من

امرأة والى لفحل فإنه يحرم على اخيه من الرضاعة أن تروح حبه وخته من الرضاعة  
لكونهما أخوين للمرئع ويحرم عليهما أن يتزوجا به وأمه من الرضاعة لكونهما ولدهما من  
الرضاعة لا يكونهما أخوي ولدهما من تدبر هذا ونحوه راجع عنه الله به وأما رضاع كبيره  
لا يحرم في مذهب الاثثة لاربية بل لا يحرم الارضاع الذي يرضع في الحولين وفيمن  
رضع قريبا من الحولين زرع بين الاثثة لكن مذهب الشافعي وحمد لا يحرم مما لرحل الكبير  
وسره الكبيرة فلا يحرم حدهما على الآخر رضاع القريب مثل أن يرضع روحته لاخته من  
النسب فما لا يحرم عليه زوجته لا تقدم من ته يحووله أن يروح نالي هي حته من رضاعة لاخته  
من النسب ادليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على خيه لاسيما منه من  
الرضاع وليست امه من رضاع وامه يرضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب  
لاسيما انه ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره . . . كان للرجل نسوة يطههن وارضعت كل  
واحدة طفلا لم يحرم يتزوج أحدهما الآخر ولهذا مثل من عباس عن ذكث قال القح  
واحد وهذا مذهب الاثثة لاربية الحديث اني انقبس الذي في تصحيحين عن عائشة وهو  
معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لاسيما انه او امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما  
أخيه من الرضاعة فايست امه ولا امرأة به لان زوجها صاحب اللبس ليس ايا هذا الا من  
النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان الذي صلى الله عليه وسلم هل يحرم من الرضاعة  
ما يحرم من النسب وم اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا نقيض وتدلّس  
ان الله لم يقل حرمت عليكم امهات خوكم وعتى قل حرمت عليكم مهاتكم وقال تعالى (ولا  
تكنوا ما تكنح آباؤكم من النساء) حرم على الرجل به ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه  
تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة وما منكوحة أبيه من الرضاع . . . المشهور عند  
الاثثة انها تحرم لكن فيها نزاع الكونهما من المحرمات باصر لا بالنسب والولادة وليس بكلام  
هما في تحريمها فانه قد قل تحرم منكوحة أبيه من الرضاعة وفيها بموم الحديث واما ام اخيه  
انتي ايست ما ولا منكوحة أب فلهذا لا توجد في نسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب  
فلا يحرم نظيرها من الرضاعة ففي أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة ولا أم من الرضاعة  
لاخيه من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) (مسئلة) في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحام فم تشتر المرأة اني اخذت لولدا لا ونديها في فم الصبي فحرمة منه في - عته وما عدت هل رضع ثم لا  
 فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنت المرأة المذكورة ثم لا  
 (الجواب) لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من اولاد هذه المرأة  
 ههنا - است منه والله نعم ولا يحرم عليه ما شئت عند حد من لائمة لاربعة

(٢٧٤) (مسئلة) في رجل رمد فمصل عبيه من زوجته - هل يحرم عليه - حصل  
 لينها في بطنه ورجل يحجب زوجته فلهذا - رضع من - هل يحرم عليه  
 (الجواب) الحمد لله ما عمل عبيه من امرته يجوز ولا يحرم بذلك عليه امرته فوحيين  
 حدهما به كبير وكبير دار رضع من امرته أو من امرته - فبذلك حرمة لرضع  
 عند لائمة الارمة وحدهما العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سلم  
 دولي في حذيفة مختص عنده بذلك لاجل انه تدوم قبل تحريم الذي الذي - حصول  
 ليس في المين لا ينشر الحرمة ولا - في هذا رعا ولكن تاراع العلماء في السقوط وهو ما  
 اذا دخل في شه بمل تنارعه بالوجود وهو ما يصرح فيه من غير رضع واكثر العلماء على  
 في الوجود يحرم وهو اشهر الرويتين من - وكذلك يحرم السقوط في احدي روايتين  
 عنه وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه  
 لا يحرم امرته في - لائمة الارمة

(٢٧٥) (مسئلة) في امرأة اودعت بنتها عند امرأة اخيها وعات وجدت فقالت  
 ارضعها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد اخيها كبر وكبرت بنتها - برة وحتمها  
 رصعت مع اخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

(الجواب) اذا كانت البنت لم ترضع ثم لحاط ولا لحاط رضع من - ما حارث  
 يتزوج احدهما بالآخر وان كان حارثا واحدا منهما من ثم لحاط قال هذا لا يؤثر باجماع  
 المسلمين بل اطفال دار رضع من امرأة صارت امه وروحها صاحب لاس له وصار اولادها  
 اخوته واخوته واما اخوة المرتضع من النسب وبنوه من النسب ومنهم من النسب هم ابناء  
 يجوز لهم ان يتزوجوا اخوته كما يجوز من النسب ان يتزوجوا تحت الرجل من امه باخيه من

فيه وكل هذا متفق عليه بين مسلمين يراجع فيه والله أعلم

(٢٧٦) في مسألة في رجل له نسالة حرة واحدة رضعت معه ولاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

(الجواب) اذا ارتضع منها خمس رضعات في احوالها وحرمانها وحرم عليه جميع ما بها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانه احول به بانه في العلماء ومتى رتضعت لمخطوة من امه لم يحرم له ان يتزوج وحدها من الرضعة وما اذا كان الحاض يرتضع من ام المخطوة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز له ان يتزوج حدها بالاحر بانه في العلماء وان كان حوتها تراضعا والله اعلم

(٢٧٧) في مسألة في رجل خطب قرينة فقال والده هي رضعت معك وسماه عن ابيك فلما توفي بوه روح بها وكان المولود شهدوا على والدتها انها رضعت ثم بعد ذلك تكرت وهات مدهات هذا المولود لا امرض به بل يحل تزوجها

(الجواب) ان كانت الام مروفة بالصدق وذكرتها رضعة خمس رضعات منه قبل مولدها في ذلك فمهرق بينهما ان تزوجا في اصح قول العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد بن الحارث ان يفرق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها رضعتها واما اذا شك في صحتها او في عدد رضعاتها فكون من اشبهات فاحتملها ولى لا يحكم بالتفريق بينهما لا بحجة توجب ذلك وان رحمت عن الشهادة بل التزويج مباح تزوجة اكرن عرف بها كاذبة في رجوعها وسما رحمت لانه دخل عليها حتى كتمت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) في مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة روضة والقعد ولهن روضة ترضع من ليس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل امرئ ويحرق ولهن يدب في اطعامه فهل هم حرق بيوتهم بالنار ام لا وهل يجوز لهم قتل امط وهل لهم مع لروحة من رضاعها

(الجواب) ليس بروحة من ترضع من ولدها لا يادن لروح وانقط دحل على ماله به دفعه عن اصوله ولا يمتن وله ان يرميه بكنان بعيد عنه يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل وأما القتل فيدفع ضرره بغير حرق والله أعلم

(٢٧٩) (مسئلة) في اختين ولهما بنات وسين قد ارضع لاحد من هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم على البنين أم لا

(الجواب) اذا ارضعت المرأة الطمعة خمس رضعات في الحولين صارت بها لها وصار جميع أولاد المرضعة اخوة لهذه المرضعة وكورهم وشبههم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرضعة بل يجوز لاخت المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرصعوا من أمهم ولتحريم انما هو على المرضعة لا على اخوتها الذين لم يرصعوا فيجوز أن يتزوج اخت حبه ان كان هو لم يرصع من أمها وهي لم ترصع من أمه واما هذه المرضعة فلا تزوج واحدا من أولاد من ارضعتها وهذا ينطبق لاثثة واصل هذا ان المرضعة تصير المرضعة معها محرم عليهم أولادها وتصير اخوتها واخوتها خواتمها وخالاتها ويصير الرجل الذي له اللبن بها وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتها ويصير المرضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرضع وحوته ونوه ومه من النسب فهم حجاب لا يحرم عليهم هذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الاثثة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) (مسئلة) في رجل له بنت ابن عمه ووالده انت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد حوته ودأب له الرجل المذكور في رصعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

(الجواب) ان كان الرضاع بعد تمام الحولين محرم شيئا

(٢٨١) (مسئلة) في رجل ارضع من امرأة وهو طفل صغير على بنتها وما اخوات أصغر منها فهل يحرم متبن أحد أم لا

(الجواب) اذا رضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صارت بها لها الملك المرأة جميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة هذه المرضعة باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) (مسئلة) في امرأة طمعة وهي ترضع وقد آجرت لها ثم انقضت عتبتها وتزوجت فهل للمستأجر أن يعمها أن يدخل على زوجها خشية أن يحمل منه فيقل اللبن على الولد

(الجواب) أما مجرد الشك فلا يمنع روح ما يستحقه من الوضوء لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت أن أنهي عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يصرون أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يصرون الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يجوز منع روح حقه إذا لم يكن فيه مع حق الساق المستحق بمقدار الحارة

(٢٨٣) مسألة في لابت دكان عاخر عن حره الرضاع وهل له إذا امتنعت لأم عن الاسترضاع إلا بأجرة أن يترضع غيرها

(الجواب) نعم لأنه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه

(٢٨٤) مسألة في رجل رضع امرأة بعد مرأه وقد رضع طعم من الأولى وللاب من الثانية بنت من الرضعة في ترويح هذه الميت وذ زوجها ودخل بها هل يرق يدها وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

(الجواب) إذا رضع الرضاع حره لم يحرم له أن يزوج هذه الميت في مذهب لأئمة الأربعة بخلاف مذهب لأن ما بين للنسب وقد شئنا أن نعرض عن رجل له امرأتان رضعت حدهما صلا ولا أخرى صفة من يزوج حدهما لا آخر فقال لا بأس واحد والأصل في ذلك حديث عائشة المنقوع عليه باب ستر مني فليح حوري عيسى وكانت قد ارضعتني امرأة ابني عيسى فقلت لا بأس حتى شاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له عمتك فليح عمتك فقلت يا رسول الله بيئت وامي يا رضعتني المرأة ولم يرضعني فقال أنه عمتك فليح عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها يرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) مسألة هل تقبل شهادة الرضعة أم لا

(الجواب) إن كان الشاهد عدل قبل قوله في ذلك المكان في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يحرم من كانت كاذبة لم يحل لحول حتى يبيص نديها

(٢٨٦) مسألة في طفل ارضع من امرأة مع ولدها رضعة أو نعت رضعة ثم تزوجت رجل آخر فرب منه بنة فهل يحل للطفل الرضعة تزوج لابه على هذه الصورة



أم لا وما دليل مالك رحمه الله وبنو حنيفة في المصاة بحدده ورضعته لو احدثت تحريم  
مع ما ورد من الأحاديث أي حرج المسلم في صحته من أن يرضع له غيره وسبق قال  
لأن تحريم المصاة ولا المصاة ومنها ما صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم لأم ملاحاة ولا لأم لاحتان  
وممن لا رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يارسول الله هل يحرم الرضاعة واحدة قال لا  
ومنها من عائشة رضي الله عنها سمعت قال في رجل من القريش غش رضيعا مملوكا  
بحرم من سحبت بحمسه مملوكا فوفى ربه الله صلى الله عليه وسلم ولم يهره في شر من القريش  
وما حجتهم مع هذه الأحاديث الصحيحة

(الجواب) هذه المسئلة فيها نزاع يور في مذهب شافعي وحمد في مشهور سنة  
لا يحرم لأم خمس رضعات حدثت عائشة في كور وحدثت سلمة مولى أبي حنيفة لما سأله  
الذي صلى الله عليه وسلم امرأة في حديث بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو  
في الصحيح أيضا فكون ما دون ذلك يحرم في حنابلة وخمس رضعات وقيل يحرم اثلاث  
فصاعد وهو (مولد حنيفة) منهم نو نور وبيرة وهو رواية عن أحمد وحنابلة في الصحيح  
لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الأملاجة ولا الأملاحة ولا الأملاحة ولا الأملاحة ولا الأملاحة  
هو لا يحدوث عائشة قالوا لا يحدوث به قرن لا يحدوث به رولس هذا مما تفضل لهم  
لا يحدوث به حديث صحيح من حديث حماد بن عيسى عن شيبان بن حكيم وكوفه قرأ ثمانيت من  
الحكمة ثلاث لا تشار صحبة وأما ما رواه من كوفه قرأ هذا المصاة وهو تصور من ذلك  
قرآن غاصح رسته وهي حكمه هذا والله هذا فص ومراة في حد عبد الله رضي الله عنه  
أن المرأة الشاذة لا يجوز لأمها أن ترضعها ولا ترضعها من كبره بن مسعود وصيام  
ثلاثة أيام مما مات وحو من ذلك خبر من أحمد بن محمد بن حنبل في حديث آخر صحيح وهو  
فهم ثبت أنه في قرآن الحكم وثاني أن هذا الأصل لا يحد به كثير العلماء بل  
مذهب أبي حنيفة بل ذكر بن عبد البر جمع ما على أن امرأة الشاذة إذا صح انقل بها  
عن الصحابة به يجوز الاستدلال به في الأحكام والقول ثلثي في المسئلة به يحرم منه وكثيره  
كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية سمعته عن أحمد وهو لا يحتجوا بظاهر قوله  
(ومما سكا أي أرضعكم واحواكم من رضاعة) ومن سكا لرضاعة في القرآن مطابق وما

الاحاديث فهم من لم يبلغه ومنهم من عقد بها صيغة ومنهم من صن أنها تخالف ظاهر  
 القرآن وعقد به لا يجوز تخصيص عموم القرآن وعبد مطيعه باحد لا حاد بل الاول هذه  
 حذر صحيحة ثابتة عند أهل العلم بخديث وكوفي . . . . . من سب لايوح ذلك ترك  
 العلم بها عند من يعرف صحتها . . . . . من كان في شك من فكه به فدل على ان  
 الرضعة متبذة . . . . . من مخصوص . . . . . من مقيمة قدر مخصوص وهذا كما به عم بالنسبة  
 مقدار المدة في قوله (فد ية من صدم أو صدقة أو سب) وان كان خبر المروي جبراً واحد  
 بل كانت بالنسبة لا لا سبج رد على غيرها لا سبج الرمة على حاشا وهو خير وخذ  
 ظاهر القرآن ومثل لأمة على . . . . . وكذا في النسبة من اثرة وغير المواراة بحس  
 قوله حذر من أمه لهم صفة طهرهم . . . . . وكذا في النسبة من اثرة وغير المواراة بحس  
 وكما مات ولحدود . . . . . من عرق النسبة من القرآن وتبينه وتدل عليه وتبين  
 عنه . . . . . من صير ككثرة في الشريعة من لاسلام بني علي خمس والصلوات  
 المفروضة خمس والاس فيما دون خمس . . . . . من بين النصب خمس أو عشر أو خمس  
 عشرة . . . . . من خمس كما قال علي (والكن من آمن بالله واليوم الآخر واللائكة والكتب  
 والدين) وهذا في الكفر من كفر بالله ولائكة وكفر ورثة . . . . . من لا آخر ولو العزم  
 ومثال ذلك بقدر الرضاع . . . . . من عرب في حصول شربة والرضاع اذا حرم لكونه  
 يمت للحم ويشتر العظم ويصير . . . . . من لا يربن وانما يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من ولادة ولحد . . . . . من رضاع الكبير لانه يبره الطعام وشرب الرضعة والرضعان  
 ليس لها تأثير كما به . . . . . من اعتبارها كما يسهط اعتبارها . . . . . من صاب الشربة حتى لا تقطع  
 لا يبدى شيء من . . . . . من عداوة في نصاب تركه فلا يجب فيها شيء . . . . . من لا بد من  
 حد فاصل فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسئلة وسط كلامه . . . . . يحتاج الى  
 ورقة أكبر من هذه وهي من شهر مسائل النزع والنزع فيها من زمان الصعوبة والصحة  
 رضي الله عنهم تدرعوا في هذه المسئلة والنايون مدعوه ما د شك من دخل لاس في جوف  
 الصبي أو يحصل فيها لا يحكم بالحرمة بل لا ريب . . . . . من حصل في ثمة من حصول اللان في  
 أهم لا يشر الحرمة بانفاق . . . . .

(٢٨٧) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وولده لها ولاد عبدة فلما كان في هذه المدة حضر من نزع الزوجة وذكر زوجها ان هذه زوجة اتى في عصمتك شربت من لبن امك (الجواب) ان كان هذا الرجل ممرودا صادق وهو خير مما ذكر واجبر انها رضعت من أم زوجها خمس رضعات في الحولين رجع الى قوته في ذلك والا لم يحرج الرجوع وان كان قد عاب الرضاع والله اعلم

(٢٨٨) (مسئلة) في رجل له قرية فترضع هو وانها يكن لها اخوة صغار تراى موا قبل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها وورق منها ولد فما حكمهم وما قول الامام فيهم (الجواب) الحمد لله اذ لم يرضع هو من امها ولم يرضع هي من مه بل اخوته رضعوا من امها واخوته ارضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بحمله حتى تحب من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى الرضيع ودرته والى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها ابن فتصير المرضعة ميا وولدها قبل رضع وبعده حوا الرضيع ويصير لرجل أمه وولده قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع وما اخوة الرضيع من نسب ووجه من نسب فهم أجناب من أبويه من الرضاعة وحوته من الرضاعة وهذا كله مسبق عليه بين المسلمين الا اشارة لحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفحل ولدى ذكره هو مذهب الاثنية لأربعة وجهين الصحيحين وشايعين وكان مص السب يقول ابن الفحل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب حمزة

(٢٨٩) (مسئلة) في حبس امرأة لاحدهما من والاخرى ذكر وولد رخصت واحدة من السنين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالنسب لم يرضع معه (الجواب) اذا رخصت لواحدة من ثم انصبت له يرضع هو من امها حمله ان يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) (مسئلة) في امرأة ذات بعل ولها من على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي المرضعة عمه المرضعة من نسب ثم ارد ان يت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه المرضعة فهل يحرم ذلك (الجواب) أما اذا وطئها زوجها ثم بعد ذلك تاب لها ابن فهذا لا ينشر الحرمة فاد

ارتضعت طهنة خمس رصعت صارت بنتها وان بنتها وهي حاملة سواء كانت  
الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما حبها من الحب التي ترصع فيجن له ان يتزوج بها ولو  
قدر ان هذا الابن ناب لامرأة لم تتزوج قط فهذا يبشر حرمة في مذهب في حقبة ومالك  
والشافعي وهي رواية عن أحمد وصاحب مذهب به لا يبشر لحرمة وثمة علم

(٢٩١) (مسئلة) في رجل رتبع مع رجل واحد لاحتها بب وبه للارتضاع

يتزوج بالفت

(الجواب) د ارتضاع الطفل من المرأة خمس رصعت في الحولين صار بها وصار  
جميع أولادها اخوته الدين ولدتهم قبل ارتضاعه والدين ولدتهم بعد ارتضاعه والارتضاع يحرم فيها  
ما يحرم من لولادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأئمة والابحور واحد ان يتزوج  
بفت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج ابنته من النسب بأعناق الأئمة

## كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) (مسئلة) في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فدعوا عليه

بكسوة ما فاختدوها منه ثم ادعوا عليه بالعدة وقالوا هي تحت الحجر وما ادراك ان نفق  
عليها فهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسامها التسليم الشرعي وهو أو أبوه  
أو نحوهما يطعمها كما جرت به عادة ما يكن الأب ولاها ان تدعى بالعدة من هداها والافاق  
بالمعروف انسي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل  
عصر ومصر وكذلك نص على ذلك ثمة العلماء بل من كلف لزوج ان يسلم لي بها درهم  
ليشتري لها طعاما يطعمها في كل يوم فقد حرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين  
ومن هداها قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد نفق عليها باقرار الأب لها بذلك وتسليمها  
بهم مع انه لا بد لها من ذلك ثم ارد ان يطلب الفقة ولا يمتد نفقها فان هداها باطل  
في اشرية لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معتقدا ان الفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقضه  
لولى وهو من ياد في كان محطتا من وجوه معها ان تقصود بالفقة اطعامها لاحفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي له يس فيه عدة اشياء ان ذلك لا يحتاج الى اذنه منه واجب لها  
 شرع وشرع واجب لانه في عليا هو في حالي عن ذلك يفتت اليه (الرائع) فزاره لها  
 مع حخته الى نفقة دون عرفي ولا يقبل به ما يس روح على نفقة لوجبهما ان الاثنان  
 حصل بالشرع كما وثقن روح على يد والفقير له و... من ذلك من حقوقه دون الرجل  
 فهو من على النساء ومس... دون عدد رجل كما دل على ذلك الكتب والسنة الثاني ان  
 الاثنان العرفي كاللعن والفقير اعلم

(٢٩٣) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مسكر النعمة وهي ناشز ثم  
 ان والدها اخذها وسافر من ماله دون روح... واجب عليها  
 (جواب) الحمد لله... من ان روحه مزر على ذلك وتكرر زوجة اذ كان  
 التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) (مسئلة) في رجل ماتت زوجته وحملت له بنت فاعطاهم خيمه وحملته  
 وهو روحاها في تلك حتى حي... ماتت... بنت... على ولد لهم نفقة  
 وكسوتهم في هذه المدة لا

(جواب) الحمد لله... نفقة... الزوج... على ولد لهم نفقة...  
 عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) (مسئلة) في رجل سب على روحه وهو لا هجران من كتم ما تصلي  
 فامتنعت من الصلاة... وهجر الرجل... على روحه... لا وماذا يجب  
 عليها... ترك الصلاة

(جواب) الحمد لله... من الصلاة... سب... والاقتلت وهجر  
 الرجل على ترك الصلاة... عمل الله الى محم... لله ورسوله لا يفتقد... من...  
 الامع ترك الصلاة... والله اعلم

(٢٩٦) (مسئلة) في رجل خان زوجته عدة وكات حمالا فسقط فهل  
 تسقط عنه النفقة ام لا

(جواب) نعم... سقط... عدة... سقطت به نفقة... كان قد...





مطالبة بعد سكاك بد هذا كان لا امر كذلك ومقصودها المارة بحيث لا يبقى لأخر مطالبة  
بوجه قد يدخل فيه لإبراء من عفة رجل

(٣٠) (مسئله) في رجل له ولد وصبت منه مائة

(الجواب) إذا كان مومرا وبه محاذ فسيب ن بمطية غم كعبته وكذلك حوته ذ.  
كانوا عاخرين عن الكسب فله ن يسبق عليهم إذا كان قدر على ذلك ولا له أن يأخذ من  
ماله ما يحتاجه بغير إذن الابن وليس للابن منه

(٣١) (مسئله) في رجل عده ومف من حده ثم على ولده وهو يسأل جرت له  
ملك راد جرة كثيرة وغيرها وكل معطى له ولد مومرا وله أهل وولاد قطب له بعض  
لا، كل لدوايه وبوجه هل يجوز ذلك وهل يجب على الأب أن يؤجرهم وينفق على ولده  
أو يجب عليه أن يبيع منهم شيء بمطية لولده بكتب به وهل يجب عليه العفة مع غي  
الوالد وأعصار الولد

(الجواب) نعم عليه عفة ولده مومرا وإذا كان الولد فقير عاخر عن الكسب والوالد  
مومرا ود ثم يمكن لأب أن يبيع الابن مومرا هو منطلق في عماره وإماره، يمكن عمرته  
منه أو يمكن أولاده أن يؤجر ومومرا، يسبق منه في عفاه فعلى ولد ذلك أن من كان  
له عمار لا يعمد ولا يؤجره مومرا مومرا، فليس أن يجبر عليه كما مضاجعة نفسه فلا  
يضيع منه وما إذا كان له ولد سمى ذلك لأجل مضاجعته ومضاجعته ولده قد أعلم

(٣٢) (مسئله) في رجل له ولد كبير فمعه مائة مائة في البحر المالح وله آخر  
مرهق من م حري مطية مومرا وبه مومرا ولد عندهم مقام ورد والده حده وتسفيره  
صحبة أخيه بمر رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

(الجواب) يجبر ولد بين ثوبه من إحصاء مومرا مومرا وهي غير من وجدة كان عنده  
وأن يمكن الأب تسفيره لكن يكون عند ثوبه مومرا مومرا وعند مومرا مومرا لا وأن إحصاء  
يكون عند الأب كان عنده ود كان عند الأب ورد من المصلحة له تسفيره ولا يمكن في ذلك  
ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٣) (مسئله) في رجل له زوجة وله مائة مائة مائة لم يتفق مومرا لأجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا من لا تكن تستحق وحكي عليه حاكم فهل يجب عليه اعتناؤه أم لا

في الجواب ( في مسئلة ) ثم تستحق النفقة في مذهب الأئمة لارعة

( ٣٠٤ ) في مسئلة ( في رجل وصى جارية وحبس مدهم بعد ذلك روح ٢٠ فهل يجب عليه فرض الولد في تربيته أم لا

في الجواب ( لولد ولد رد لا يحقه نسبه عند الأئمة لارعة ولكن لابد أن ينفق عليه المسلمون ما يتبرع من اليسرى ونفقة الحرة على المسلمين مؤكدة والله أعلم

( ٣٠٥ ) في مسئلة ( في رجل طلق من رجل طلقه وعلق عليه فعمل فهل للمعق أن يطالب لمريض بالنفقة

في الجواب ( إن كان ينفق طالقاً لله من الخطأ وسرد فيه نفقة بالمعق والله أعلم

( ٣٠٦ ) في مسئلة ( في امرأة مريضة بمرضها فهل يكون مهرها وجباً على زوجها

ومن صدقها

في الجواب ( المروحة محتاجة نفسها على زوجها وأخيه من مهر صداقها ومهر صداقها مؤخر فيجوز أن تطالب به فان عطاها حسن وإن منع لم يجز حتى يقع بينهما عرقه يموت أو طلاق أو نحوه والله أعلم

( ٣٠٧ ) في مسئلة ( في العدة على المهر من لاهل ومهرهم من كان مال الإنسان

لا يتبع للأعراب ولا يحد من مهره أقرب وأخيه عليه فلا يعطي عيده مخرج بالقراب وأن

لرافقه كعمارة فيجوز إعطى مهره أقرب لدى لا يعطى عنه ومهره أولى إذا سوت الحاجة

( ٣٠٨ ) في مسئلة ( في رجل له بنت وله مهر ولد وقد تزوجت وكفلته بنته ثم سته

تزوجت وكفلته حاته وسارو به مدة سبع سنين وقد طلبو فرض السنين الماضية

في الجواب ( إذا حكم له به لم يكن لاهل من مهره عنه وإذا عينته عنه وأحالته هذه لم

يكن لها أن تطالب بالنفقة بالمروحة ولا بما عفا عليه وأحالته هذه

( ٣٠٩ ) في مسئلة ( في رجل له ولد وله مال والد الفقير وله عاتبة وروحة غير ولده تولى

الكبير فهل يجب على ولده نفقة ولده ونفقة أخوته وزوجته أم لا

في الجواب ( إذا كان الأب عاجز عن النفقة ولان قدر على لائق عليهم فعليه الاعتناء بهم

(٣١٠) في مسألة في رجل عاخر عن نفقة سه وكان عاثرًا وهي عند أمها وحديثها تنفق عليها مع أنها موسرة وليس عنه فرض من لها ان يرجع بالنفقة لمدة التي كان عاخر عن النفقة فيها وهل اتقول قوله في عساره اذاه يعرف له مال أو قول المدعي وقد كان مقما في بلد فيها خيره ويريد حد بدنه معه وهو بداهة سره فيه فيستحق السر به أو يكون لخصاصة لامها

(الجواب) ما المدة التي كان عاخرًا عن نفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن نفق فيها سير اذاه بمير راع بين العلماء وما التراجع فيه من حق منفق بدون اذنه مع وجوب النفقة على الاب فقبل يرجع من نفق غير متبرع كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وحمد في قول ولا يجوز حبسه حتى هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى ثبت لوجوب يساره واذا اختلفا في اليسار ولم يعرف له مال فيقول قوله مع سه وقد كان مقما في بلد لاه لخصاصة له لا اثم وان كانت لام أحق بخصامة في اليد من حد وعقد يسار مذهب لائمه والله أعلم

(٣١١) في مسألة في رجل متزوج بامرأة وله ولد من غيره وله فرض على أبيه تنفقه له أمه والروح تقوم بالصبي تكفله وتؤتم به من بين وحين يروح لرجل كان من الصدق خمسة دنانير حالة مشارطته على أمها لا اتصال بها اذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة قبل له مطابق أم الصبي ككفله بأمه بغيره

(الجواب) اذا كان لامر على ذكره يوفى امرأته بما شرعت له فيس له ان يطالب بما نفقه على الصبي اذا كان لا ينفق بمروءة له ليس يترك بذلك وسه من حق من أم لا

(٣١٢) في مسألة في امرأة يوفى خمس من رزقه له ذكر وقد دعي على أبيه بالصدق والكسوة من ثلث رزق الكسوة لخاصة على موافقة الابن محتاج

(الجواب) ان كان لامر على ذكره فعلى الاب يوفيه ما يستحقه من ثلث رزق الابن ميراث وكان محاضرا عجز عن الكسوة فعلى الاب اذا كان موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته وولاده الصغار المحتاجين والدخول عن الكسوة

(٣١٣) في مسألة في رجل له ولد وبني ولده وحلف ولد عمره ثمان سنين وبزوجة تطالب الحد بالفرض وبذلك تزوجت وظنت ولم تعرف حدها وقد حدثت له لدوس فرت ولا يعلم الحد بها قبل يلزم الحد فرض أم لا



تأويلها لا سيما مع حاجته حمل فاسق مجرد ذلك لكن كل من له ذنب مع موثقه  
 ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يستفده حرمه سيما وإن رزقه من عاد كان لزوم طعمها من  
 غيره وتأكل هي من غيره فله أن يروحها إذا كان الرزق مشغولا فيها كانه

## باب الهبة والصدقات والعطايا

(والهدايا وغير ذلك ومسائل شتى)

(٣١٧) (مسئلة) في رجل قطع قد ن صين وركه يدون لاحتاس فردعه ثم مات  
 لجدني فترك عليه غيره ثم من ذلك أحد توهم السلطان المطلق له من يجري على عادته فدمه  
 وقد زرعه فهل له اجرة الارض أم الزرع

(جواب) الحمد لله إذا كان المقطع اعطاه به من قطعه وخرج من ديوان الاقطاع  
 في ديوان لاحتاس الذي لا يقطع ومضى ملك فليس بالمقطع الذي يرضه و... أن كان المقطع  
 الاول برع له به من قطعه والمقطع الثاني ن تبرع ون لا تبرع ولا من موكول للشي  
 والزرع ان زرعه واصحاب الارض جرة المنزل من حين قطع لي حين كمال الاستماع وأن  
 قبل قطعه فدمه كانت الاول المبرع لا يثني والله أعلم

(٣١٨) (مسئلة) في رجل يهب لرجل شيئا من سدا أو يكون ذنب عليه ثم يحصل  
 له ما يشاء فيرجع في هبته من له ذلك ودكر هبة وحجب الموهوب اليه به لا يستحق  
 الواهب في ذمته شيئا هل يحنث أم لا

(جواب) الحمد لله ليس الواهب ان يرجع في هبته غير التولد لا ان يكون الهبة على  
 حبة المماوضة امطر وعده هذا كالب لاجل عوضه يحصل فسر هب لرجوع فيها والله أعلم  
 (٣١٩) (مسئلة) في رجل توفت زوجته وحصل أولاد وموحد تحت يده وليس  
 له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشترى من موجود لاولاد حريه لخدمهم ويتأهل ويتزوج  
 من ما لهم

(جواب) الحمد لله إذا لم يكن ذلك محرم مولاده به أن يملك من ما لهم ما يشترى  
 به أمة بطنها وتخدمهم والله أعلم

(٣٢٠) {مسئلة} في امرأة وهب زوجها كساً، ولم يكن لها أب سوى حرة  
فهل لهم ان يمتنعوها ذلك

{الجواب} الحمد لله رب العالمين ليس لأحدهما عليه ولاية ولا حجر من كانت ممن  
يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها - و - رصو - و - رصو - و - رصو -

(٣٢١) {مسئلة} في رجل سخط ولادة الكبر شيث ثم شفعى لاولاده صده بطريقه  
ثم نه عن اشترائها بربع ما كان وقفه على الجميع مدخل قصوا ما سخط فهل تكون هذه  
رجوعاً أم لا

{جواب} الحمد لله لا يرول ملك ولد من المسلمين - ذكر - ليس ملك رجوعاً في  
الدية ولو كان رجوعاً في لدية حر له رجوع في مثل هذه دية - أعطى بولد من  
آخرين مدخل به - ومن الدفين قدس له ان يرجع عن المدخل اني صره الله به ورسوله  
ان وفاء قال سي صلى الله عليه - لم - عو الله وعدلوا في ولادته وقال في لاشه على  
حور وفاء في التفصيل ارده وقال على مدخل الا بيد للمعصن - مدخل في هذه غيري - و - نعم  
(٣٢٢) {مسئلة} في رجل مده لأمير ثم وكا على سبيل التعويض المعروف بين الناس  
من غير ائمة فكثت الامام عند لأمير مده مده ثم مات لأمير فهل لصاحب المملوك  
التماق على وريثة لأمير بوجه من أو حره خدمة أو بحال من لا حول

{جواب} نعم - وهبه بشرط الثواب فقط وعرفا فنه ان يرجع في موهوب ما لم  
يحصل له الثواب لدى استحققه - كان الموهوب بغيره كان له ما فيه قيمة أو ثواب والثواب  
هنا هو العوض المشروط على الموهوب

(٣٢٣) {مسئلة} في امرأة عات ريدة عن نحو الف درهم ونوب - ثوب ثوبها اشترى  
هل الافضل ان يبي ثوبها - ونحوها

{الجواب} الحمد لله نعم يحج بهد - ل - وهو الف درهم ونحوها وروح - مات بدقي -  
شأت من الحج فريضة مفروضة عليهم - اكانت تستطيع به سبيلاً ومن لها هذا  
هل تستطيع السبيل

(٣٢٤) {مسئلة} في رجل له حرة - و - مدخل - يستمتع بأخيرة المدخل ويطأها





هو الصحيح اذ من وطئ حلال فهو المصوح عن الشفعي وحمد في المرتين قد  
وصي لامة لاهوتة بدن لرعي وحن ذلك حذر من ومنه بعد حر لاجل الشبهة فان  
شبه الاعتقاد في الملك يسقط ملكه في لائمة فكذلك في حرية الولد ونسبه كما لو  
وحدثا في نكاح فاسد او ملك فاسد من ولد يكون حر بمقتضى لائمه ولو حبيبة بخلافها في  
هذا ويقول الولد مملوك واما مالك فعنده ان الواطئ قد مات حرمة. ووصي بالذين فيه وهل  
على هذا وصي بالذين فيمة ولد فيه مولد للشعبي حدهم وهو المصوح عن حمد  
انه لا يرثه فيمة لاه وصي بدن الملك فهو كما في لائمة رده وثنى حرمة فيمة وهو  
مول بعض اصحاب حمد ومن اصحاب الشفعي من رجم من هذا مذهب تولا وحمد واما  
المهر فلا يلزمه في مذهب حمد ولا في غير الاولين في لائمة لان حدها مذهب هو مذهب  
في حبيبة وكل موضع لا نصير لامة وودعه بخور

(٣٢٥) في رحى وحب الاولاد مما يركب ثم تصد عنهم قبل الاقصر  
استرجاعهم منهم وعتقهم او ابقاؤهم في يد الاولاد

(في جواب) حمد لله ان كان اولاده بمناجدين الى ابيات فتركة الاولاد فعن من  
استرجاعهم وعتقهم من مذهبى لرحى من العن كتاب في الصحيح ان مومنه روح  
النبي صلى الله عليه وسلم عفت حرة له فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو اعطيتها  
حرة لك كان خير لك مما كان من صلى الله عليه وسلم قد عفت عفا على العتق فكيف  
لاولاد المحساحون ومن كان لاولاده من مذهبى لرحى فعتقه حرة وان رجع في  
هذه امة بعد الشفعي وحمد وغيرهما ولا رجع فيها عند في حبيبة والله اعلم

(٣٢٦) في مشيئة في رجل شتر حره ووضعتهم مذكرا فوادة من يحرر ولده ووطنها  
(الجواب) الحمد لله لا يجوز للابن ان يضاهيه وصي به وحب هذه بنفق المسلمين ومن  
استحل ذلك منه يستتاب من ثاب ولا قتل وفي من عن البراء من عرب من ابي حنيفة  
مودة ومعه ربه فقتل من قتل لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجب من تروح  
مصر فاية مصرى ان ضرب عقه وخمس له ولا ربع بين لائمة به لا فرق بين وطنها  
باسكان ومن وطنها على التين

(٣٢٧) (مسئلة) في رجل مات وخلف ولدين ذكرا وبنتا وروحة وقسم عليهم الميراث ثم مات ثم مات في الشرق قال فدمت بطلب ميراثها فوجأت الولدين ماتا وروحة أيضا ووجأت الموجه دعت حنقا فلما دعت عييم وبرت بذلك خافت من مظنة بينهما فاشهدت على عييمها ان رتب فلما حصل لاربها حب زوجها باطلاق واحتج لايجي اليها ولا هي روح لها والمذكور من ان لا يحصل الصلة ويؤدها ولم يحصل عسرهما بل قد يرجوع في حقه ومن يتبع لاربها تدعي بذلك وتصب له لا

في الجواب في خمسة رتب من ذلك كات مدون سيد له فاهب احتج لعييمها على مورثي وتدون في بلاد العربية ومات لها حب عيسى هذا الميراث ماتت في بلاد احد في بلاد العربية ثم ماتت في حري بينهما من الاساق ما شهد ذلك تحت وعنها لاجل معة يحصل لها منها فاذا لم يحصل لها القرض من نفسح لها وترجع في عاموس في مثل هذه مدة في قولان في مدعي حده وبرت قبل من معة يكون قدر قيمة ذلك والله اعلم (٣٢٨) في رجل له اولاد واهب ميراثه ووهب احد مدهم نصيبه لولده وقدر ربع الاول فباوهمه لاولاده فردوا عليه لا لذي ومده لده مع من مده من يبرعه من ولده وسامه لده

في الجواب في حمد لله ان كان قد وهب لده شيئا ولم يبق له حق الميراث من يكون قد صدق عليه من وروحه لاجل ذلك في نرحم في ذلك والله اعلم (٣٢٩) (مسئلة) في رجل عظم روجا حقيق في حال حياته وهداه لولده واعطاه ماله عن ماله مع به عصب وولاه من ذي عبا احد وراد من حقه قبل حوز هذا ان تحلف لبي الصديق

في الجواب في حمد لله ووهب لاولاده ماله ووهب ومثل ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك به صحيحه ويمكن لاحد من يبرعه ماله اكان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميت وهي نصيب لاجل مدهم في حلفت تحلف ان عندها لم يمت شي والله اعلم (٣٣٠) (مسئلة) في رجل له ماله نصفه ربع على ولده لصدقه والباقي وهو الربع تصدق به على حقه شديته ثم مات ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالصف والربع ثم من المتصدق تصدق بجميع الدر على ابنته قبل تصح الصدقة الاحيرة  
ويبطل ما تصدق به أم لا

(الجواب) اذا كان قد ملك هذه الربع غلظا مقوضا وملك ابنته الثلاثة ارباع  
ملك الاخت ينتقل الى ورثتها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله اعلم  
(٣٣١) (مسئلة) في رجل اهدى الامير هدية اطلب حاجة أو التهرب أو الاشتغال  
بخدمة غيره أو أشبه ذلك قبل حوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة ثم لا وإن أخذ  
هدية ابتعت النفس الى قضاء شغل وإن لم يأخذها تسعت "مس في قضاء الشغل قبل حوز  
أخذها وقضاء شغله أو لا يأخذ ولا تقضى ورجل مسوع يقول عند محدومه د عطوه شيئا  
الكل وهدية لمير قضاء حاجة قبل حوز أخذها وإن ردها على المهدى أو كسر خاطره قبل يحل  
أخذ هذه أم لا

(الجواب) أخذ الله في سن في دود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من  
شفع لاختيه شفاعة فهدى له هدية فبذلها فهدى بها عطيها من ثواب الرب وسئل ان  
مسمود عن السحت فقال هو من جمع لا خيث شفاعته فهدى لك هدية فتصحبها فقال له رأيت ان  
كانت هدية في باطل فقل ذلك كفر ومن به يحكمنا نزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا  
قال الله ان من اهدى هدية لولي أمر لم يعمل معه مالا يحوز كان حراما على المهدى والمهدى اليه  
وهذه من الرشوة الى قال في الرب صلى الله عليه وسلم من رآني ومرتني وارشوة  
تسمى البرصيل والبرصيل في لغة هو المحرر المنطيل وهو ما اذا اهدى له هدية ليكتب  
صلته عنه أو يعطيه حقه الواجب كانه هذه هدية حراما على لا أخذ وحذر لدفع ان يدفعها  
اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا اعطى أحد درهم المطية فيخرج بها يتأبطها نار  
من يارسول الله هم تعطيمهم قل يا بني الان سألني واني لله في العدل ومثل ذلك عطاء من  
أعق وكنتم عنه أو امر خيرا أو كان ضام للسنه قضاء مؤلا حذر للمطية حرام عليه أخذه  
وإن الهدية في الشفاعة مثل ان يشفع لرجل عند ولي أمر في دفع عنه مظنة أو يوصل اليه حقه  
أو يويه ولا يمتنعها أو يسخره في لخدمة له وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف  
على اقرأ أو الفقراء أو الفقراء أو المساكين وغيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعة

التي فيها رعاية على فعل واجب أو ترك محرم منه أصلا لا يجوز فيها قول لهدية ويجوز للمهدي  
 أن يدل في ذلك ما يتوصل به في أحد حقه أو دفع الظلم عنه هو المسئول عن السلف  
 ولأنه إلا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وحمل هدام من باب إحضاره  
 وهذا مخالف للسنة وقول الصحابة والأئمة وهو سطر لأن مثل هذا العمل هو من المصالح العامة  
 التي تكون اتقياء بها مرسوما على لا غير وما على الكفاية وفي شرع أحد حمل على مثل  
 هذا الزم أن يكون الالة واعطاه مول التي والصدمات وغيره المثل في ذلك ولم أن يكون  
 كتب الظلم عن بدل في ذلك الذي لا يدل لا يولي ولا يعصى ولا يكف عنه ظم وإن كان أحق وأمع  
 للمسلمين من هذا والمفعة في هذا ليست لهذا الدال حتى يؤخذ منه لجلس كاحمل على لا ق  
 والشارد واما المفعة له يوم الناس أعي المسلمين به يجب أن يولي في كل مرتبة صالح من يقدر  
 عليها وأن يورق من رزق الله والأئمة يؤدين وهل العلم الذين في حق الناس وفيهم للمسلمين  
 وهذا واجب على الإمام وعلى الأمة أن يعاونوه على ذلك فخذ حمل من شخص معين على ذلك بقضي  
 إلى أن تطيب هذه الأمور بالموص وفس صلب في ذاتها هي منه فكيف بالموض وزم أن  
 كان ممكنا فيها يولي ويعطى وإن كان غيره أحق وأولى به لم يولى له بل هو له والعاسق والمعاجر  
 وترك العالم بدل في دروان يورق في ديون معصية العاسق والحال الداحز عن قتل وترك  
 حمل الشجاع في دفع المسلمين وقد دشن هذا كثير وإن أحد وشجع من لا يستحق وغيره  
 أولى فليس له أن يحدد ولا يشجع ويكرهه وقد أخذ وشجع لمن هو لاحق الأول وترك  
 من لا يستحق فخير ترك شعاعة ولا خذ من شعاعة لمن لا يستحق وسال  
 لهذا الشافع ليس له حاجة التي تقبل بها شعاعة يجب عليه أن يكون صاحب الله ورسوله ولأنه  
 المسلمين وعامتهم ولو كان لك هذا الخد وسال فكيف إذا كان لك هذا الجاه وأهل بيت  
 عليك أن تصح المشروع إليه فتبين له من سخرى الولاية والاستخدام وعطاء من لا يستحق  
 ذلك وتصح للمسلمين فعمل مثل ذلك وتصح لله ورسله وعطاءه من هذا من سطر طاعته  
 ونفع هذه المستحق بمعبوته على ذلك كما عليك أن تصلي وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما  
 الرحل المشروع الكلام هذا فكيف قدر الله عن الضيعة الشرعية فانه في كاف المظنة مثل  
 ذلك أو لا يكل القدر رندولا فقول الصبوه لانه مثل قوله لأهدية وهو من جنس لشاهد

واشاع اذا دى الشدة وفهم بالشفاعة اوصيافة أو جعل من هذا من أسباب الفساد والله أعلم  
 (٣٣٣) (مثلة) في رجل سرع وفرص لامة على نفسه وهي صحيفة عاقلة في كل يوم  
 درهمين واذا لم تستدين وتفق عيها وترجع عيها وثمة مقيمة عنده مدة وم تستدين  
 لها نفقة ثم توفيت وم تترك سليم اديا وحملت من لورثة بها هذا وبينت ثم توفى بها بعدها  
 فهل يصير ما فرص على ممة ديا في ذمة يواخذ من تركته ويقيم على ورثتها أم لا وهل د  
 حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل بعد حكمه أم لا وهل يجب سترجع ما  
 أخذ ورثتها من تركته ولها بهذا الوجه أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس ذلك ديا لم في ذمة ولا يصح من تركته  
 والمستحقة ورثتها وما علمت أن أحدا من العلماء هل في نفقة القريب تمت في المدة لما مضى  
 من الزمان لا اذا كان قد استدين عليه نفقة دون حاكم واقف بغير إذن حاكم غير متبرع  
 وصاحب رجوع بما يقع في رجوعه خلاف ما استقرارها في ذمة بمجرد الفرص ما  
 يقع من تبرع أو كسبه كما يدل منه في نفقة الزوجة فما علمت له ذلك ما كان حكمه بخلافه  
 الاجماع لم يرم بحكم حاكم ومن خدمه المال بغير حق ان يرجع ما أخذ ومذهب في حنفية  
 تسقط بمضى الزمان ونفعيها القاضي لا أن ياذن القاضي في الاستدانة لان القاضي ولاية  
 عامة في كاذن العائب وذكر بعضهم في قضاءه قضى هل يصير به ديار وليس لكن حيو  
 روية الوجوب على ما ذكر بالاستدانة ولا يقع عليهم ويرجع بذلك وكذا اذا كان الزوج  
 موسرا وتعدوا منع عن لا يقع قضيت المرأة من امرها بالاستدانة فأمورها القاضي بذلك وترجع  
 مده لان امر القاضي كأمرة ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمورها بالاستدانة على الزوج لئلا يطل  
 حقها في النفقة يموت أحدهما لان النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الامر بالاستدانة  
 اما كيد حقها في النفقة لان القاضي مأمور بإبصار الحق في المسحوق وهذه طريقة يمكن لو امر  
 قريب بالاستدانة وم يستدين ان استسمى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد هم القاضي شمس  
 لدين ان النفقة تستقر في المدة بهذه الصورة لا إطلاقهم الامر بالاستدانة من غير اشتراط وجود  
 الاستدانة وغيره اعلم ان الاستدانة لا حود بالاستدانة واما لادن في الاستدانة من غير  
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديا حتى يستدين



(٣٣٣) (مسئلة) في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى ارى العبد ثم ظهر ان العبد كان حر فهل يأخذ منه ما ووهبه صامته به عبده

(الجواب) نعم له أخذه

(٣٣٤) (مسئلة) في امرأة أعتقت حرة دون البورغ وكسبت لها مواها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي سيدة المدقة وخامت ورثة فهل يصح تملكها للحرة أم لورثة انتزاعها أو بعضها

(الجواب) أخذ الله اما مجرد لتمليك بدون القصاص الشرعي ولا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان يتبرع ذلك وكذلك ان كانت هبة تبتغي بحيث يوهب في الظاهر ونفس مع تصدق او هب والموهوب له على انه يسره منه د شاء ونحو ذلك من الخيل التي تحمل طرفا الى منع الورث والمرم حقوقهم هذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة مالة والله اعلم

(٣٣٥) (مسئلة) في رجل وهب لاسان فرسانا ثم مد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما قدر على شيء الا فرسك خفها من الواهب ما أحدها لان مطبى اجرتها فهل يجوز ذلك وتجاوز له اجرة أم لا

(الجواب) اذا اعاد اليه العين الموهوبة ولا شيء به غير ذلك وليس له المطالبة باجرها ولا مطابقتها لصانها كل ضامنا لها وكان يطعمها يتفادها مقبلة لذلك

(٣٣٦) (مسئلة) في رجل تصدق على ولده بصدقة ورطه في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبة أم لا

(الجواب) اذا كان قد اعطاه للمرأة في صدق زوجته لم يكن الانسان ان يرجع فيه بانفق العلاء

(٣٣٧) (مسئلة) في رجل اعطاه أخ له شيئا من الديار اسله أم رده وقد ورد من حقه شيء بغير رسول فرده فكأنما رده على الله هل هو صحيح أم لا

(الجواب) قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما انك من هذا المال ونس غير سائل ولا مشرف خذ وما لا ولا تشعه عذت وثبت يصح في الصحيح ان حكيم





(٣٤٣) (مسئلة) في امرأة لها ولاد غير شدة، فخصت احد الاولاد تصدقت عليه بمحصه من ملك دون بقية اخوته ثم نوبت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

(الجواب) الحمد لله ان مقتضاها حتى ماتت لم تطع غيبة في مشهور من مذهب لائنة لاربعة وان قصته ياهم بحر على الصحيح ان يخص به اليهود له ان يكون مشتركاً بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) (مسئلة) في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحته وسلامته بمحصه من كل ما يمتثل مسعة من ماله فربما حتى يمرض - من وماتت بمسئلة ثم تصدق المصدق عليه بجميع ما تصدقت به ولذته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك حمده بمده وهذا المصدق له لاولى عند بعض القضاة وحكم به قبل امة اورثه ان تطول حياته بحكم مستمر ره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

(الجواب) الحمد لله ذلك كانت هذه الصدقة تم تخرج من يد المصدق حتى ماتت لم تطع اتفاق لائنة في اولهم مشهوره وقد ثبت ان ذلك لم يكن انما لذلك المقدم وجبا لصحته وان الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يملك ذلك كما علم لان يكون غصبه ليست على هذه الصفة فلا يكون حلالاً وان كان يكون اصدقة بعد حرجها المصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلم التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن المصطفى اعطى مئة الاولاد مثل ذلك ولا واجب عليه ان يرد ذلك او يطالب الذين مثل ذلك ثبت في الصحيح عن اسماء بن شمر قال سمعت النبي في كلامه فعاتت ابي عمرة بن ربيعة لا رضى حتى شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني "بي صلى الله عليه وسلم" قلت اني نخلت ابني غلاما وان مائة فاني لا رضى حتى شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني لك ولد غير مائة ثم قال فكاهم عطيت من ما عطيتك قلت لا قال شهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على حور وانمو لله وعدلو بين ولادكم رددته فرده وسمه عم

(٣٤٥) (مسئلة) في رجل ملك به مائة كانت ماتت وحلفت ولدها ولدها وهن يحور للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته ام لا

( الجواب ) الحمد لله رب العالمين بمسكنته تمت ملكاتكم مقبوضا وماتت انقل الى  
ورثتها فلا لها السدس وابق لاسها ذل ما كان لها وارث وليس له الرجوع بموت البنت فيما  
ملكها بالاتفاق

( ٣٤٦ ) ( مسألة ) فيمن وهب لاسه هبة ثم تصرف فيها وادى انها ما كانه فهل  
يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

( الجواب ) نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

( ٣٤٧ ) ( مسألة ) في رجل مدم شخص لا كابر غلاما وامادة حرة انه اد مدم بمطلي  
نمته او نظير لثمن فلم يط شيذ وروح وحده اولاد وتوفي قبل ولاده احرار أم لا وهل  
يرث الاولاد المالك الاصل صاحب الهبة أم لا

( الجواب ) الحمد لله كانت المدة حرة لتع نص واعطاه على هذا الشرط فانه يستحق  
أحد الاصرين إما التوحيص وما الرجوع في الموهوب ونمته ملكه فانه دالم يعتقه الموهوب  
له فانه يكون نافذ على ملكه وأما اولاده فيكون امهم فان كانت حرة فمهم حرار وان كانت  
مملوكة فمهم مملوك لما كان لا ملك لآب اذ لا اولاد في المذهب لارسة وغيرها يسمون امهم في  
الحرية والرى ويسمون نافذ في المذهب واولادهم لم يرجع نواهب حتى مات الرجوع فانه ان  
يطالب الموهوب له بالتوحيص ان كان حيا وفي ركبه ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد  
مات وله اولاد من حرة فمهم احرار

( ٣٤٨ ) ( مسألة ) في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين  
واوهب في مرض موته مملوك معتوق من ذلك المار فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا  
( الجواب ) الحمد لله نعم . كان عليه دين مستغرق ماله فليس له في مرض الموت ان  
يتبرع لاحد بهبة ولا بحسابه ولا بر من دس الا بحرة نحرماه بل ليس للورثة حق الا بعد  
وفاء الدين وهذا اتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى «الدين قبل وصية»  
والتبرع في مرض الموت كما صه اتفاق لائمة لارسة

( ٣٤٩ ) ( مسألة ) في رجل له ثمن ومجسه حامل وكتب لاسه ابي ديار ورجع أملاك  
ثم بعد ذلك ولد للمطقة ولد ذكر ومكس له شيئا ثم بعد ذلك توفي لولد وحطب موجود

حارحا عما كتبه لنتيه وقسم لموجود بينهم على حكم العريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبيات أم لا

( جواب ) هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم أن كان قد ملك بيات غايكا تاما مقوصا فاما أن يكون كتب لمن في ذمته إلى دينار من غير اقباس أو أعطاهن شيئا ولم يتقبضه لمن وهذا العقد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والانثيين وما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين أولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر أن يعطي الحمل نصيبه من الميراث فهذا ينبغي أن يفعل بهذا كذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وقال النبي لا شهيد على جورلن راد تخصيص بعض ولاده بالعطية وعلى الداء أن يتقين الله ويصين لاس حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي خصص بعض أولاده شهيد على هذا غيري ثم بعد له ما رده وقد رده ذلك لرجل وأما إذا أوصى لمن بعد موته هي غير لارمة بأحد العلماء وأصحح من قول العلماء أن هذا الذي خصص ماله بالعطية دون حقه يجب عليه أن يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وإن مات ولم يرد رده بعد موته على أصح الأقوال أيضا طاعة لله ورسوله وتاسعا للمدل الذي أمر به والله في كرو وعمر رمى الله عنهما ولا يخفى دعي فاض أن يأخذ الفضل بل عليه أن يسلم أحويه في جميع المال بالمعدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

( ٣٥٠ ) ( مسئلة ) في مرة برأت زوجها من جمع صدقها ثم بعد ذلك اشهد الروح على نفسه أنه طلق زوجها المذكورة على البراءة وكانت البراءة عذمت على ذلك فهل يصح الطلاق وإذا وقع يقع رجعا أم لا

( الجواب ) أن كان قد نوى على أن يوهبه الصدق وتبريه على أن يطلقها فبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا دائما وكذلك لو قال لها أبرئني وأصبحتك أو أن أبرأني طلقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة وبما التي نفهم منها أنه أل الإبراء على أن يطلقها أو أنها أبرأته على أن يطلقها وأما أن كانت أبرأته براءة لا تنافي إطلاق ثم طلقها بعد ذلك بالطلاق رجعي ولكن من لها أن ترجع في الإبراء إذا كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في العادة إلا لأن عسكها أو حوفا من أن يطلقها أو يزوح عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد



وَمَا إِذَا كَانَتْ قَدْ طَابَتْ نَفْسُهَا لِرَأْيِهَا مَطَاقًا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ أَبْدَاءُ مِنْهَا لِأَسْبَابٍ مِنْهُ وَلَا  
عَوَاصِفُهَا لَا تَرْجِعُ فِيهِ بِلَا رُبِّ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

## كتاب الجراح والدييات والقود وغير ذلك

(٣٥١) (مسئلة) في قسم له موجود تحت آيتين الحكيم وسميتم قتله حسد فقله  
وثبت عنه ذلك في الذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من  
الورثة والدة وأخ من أمه وجد لأمه وأولاد من أمه

(الحوب) الحمد لله رب العالمين ما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا  
سواء كان الأثم من الأم الثمن واللاح من الأم السدس والرافى لاس الثمن ولا شيء للاح في لاس  
وما لو وقف فبرجع منه إلى شرطه من وقف موافق للشرع وما دم المقبول فانه ورثته وهو الأم  
والاخ ومن عم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك أنهم ان اختلفوا  
فأردت الأم سرا واس الثمن أمرا فانه يرد له من الأم وهو ذو المصيبة في احدي  
روايات التي احذرهم كثير من صحبه وفي شاذية وهي رواية من القاسم التي عليها العمل عند  
المعاريبة ن لا امر من ضرب لدمه سواء كان هو المصعب أو دت المعض ورواية الشاذية  
كمذهب الشافعي من من عدا من ورثة صح عفو وصار حتى القاتل في لدمه انكر من الثمن  
هل مثل انه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لانه كمذهب الشافعي واحمد في مشهوره وفي  
الثاني يسميه كقول مالك وهو قول في مذهب احمد ان القود ثبت للقاتل ثم تنقل إلى  
ورثته انكر كره مالك له وله ومن وجب له القود فيه ان يمووله ان يأخذ الدية وادعها بعض  
مستحقين للقود سقط وكان حق ما بين في لدية وله ان يأخذ الدية بغير رضى قتال في مذهب  
الشافعي واحمد في المشهور وفي رواية اخرى لا يأخذ الدية الا برضاء القتال وهو مذهب ابى حنيفة  
ومالك واذا سقط القود عن قتال الممد فانه يضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة  
من أهل العلم دون الباقيين

(٣٥٢) (مسئلة) في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه  
فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة

(أجواب) حمد لله لم يكن له أن يذل نفسه وإن كان قد صمد وعندي عليه بل  
كان عليه دلم تكلمه دفعه عظم عن صبره لي أن يفرح لله وإن كان سيده صلبه حتى  
قبل ذلك مشدق مقرر عليه في البقرة أو يمتدني عنه في الاستعمال أو يصرفه به يرحق أو  
يرد به حشده ونحو ذلك عن علي سيده من الضر بقدر السب إليه من مصيبه ولم يصل  
إلى صلى الله عليه وسلم على من قد نفسه فعال لأصحابه صبره فيجوز لعموم الناس أن  
يصبر عليه وما أشبهه لدين يقدي به ودائرته والله لا عليه زجرا لغيره اقتداء  
بإبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) (مسئلة) في رحيل نصار، ونحوه موقع أحدهما مات فأسب عليه

(أجواب) الحمد لله رب العالمين د حمة لحق الذي عميت به أمة عالم وجب القود  
عليه عند حمور العلماء كالك والشافي وأحمد وصاحبي في حمة وودعي أن هذا لا يقتل عالما  
م يقل منه بغير حجة، إن كان أحدهما قد عني عليه بعد حق ورفضه لا آخر برحه حتى  
خرج من فيه شيء فأت بهد يحس عليه القود إلا رب من هذا قاتل نفسا حمدا فيجب عليه  
القود إذا كان مقتول يكافئه باليكون حر ماله فبسلم إلى ورثة المقتول إن شاء أن يقبوه وإن  
شاؤا عفو عنه وإن شاؤا خسر لديه

(٣٥٤) (مسئلة) في رجلين شرما وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يرحلوا إلى  
يوهم بكاهما فصرى واحد صاحبه صرية بالديوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل  
لدى معهما حتى ركب فرسه وجاء معه إلى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه  
صاح ميتا فسال رجل من أصحاب البيت ذلك الرجل حمية ولم يعلم موته فذكر له مصيبتها  
فشهد عليه الشهود بأن فلا ضرره ولم يسمع الشهود من الميت وإن المأوم لم يظهر نفسه خوف  
مقبرة لكي لا يقر على نفسه وله امت مات بوضع وأخوة

(الجواب) إن كان لدى شرب حمر يعلم ما يقول فقد دخل فهو قاتل يجب عليه  
القود وحقوقه قاتل بنفسه وفق العلماء وإن كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر  
من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود ويسلم إلى أولياء المقتول لقبوه إن شاء هذا فيه قولان  
للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة وذلك والشافعي

وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحي فان لم يشهد ما قتل الا واحد لم يحكم به الا ان يحلف مع ذلك. اوله المقول خمين عينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدواً معضاه وان مات مع ضرب الآخر ففي القود نزاع وكذلك ان ضربه دوماً لدوائه عليه أو ضربه مثل مصر به سواء مات بسبب آخر أو غيره والله أعلم

(٣٥٥) (مسئلة) في رجلين تحاصما ومقتضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجرى دمه فقام لذي جرى دمه خنقه ورفسه رجله في محاصبه فوقع ميتا

(الاجواب) يجب القود على الخاق الذي رفس الآخر في اشييه فان مثل هذا العمل قد يقتل عالياً فان موته بهذا العمل دليل على انه فعل به ما يقتل عاله والعمل الذي يقتل عالياً يجب به القود في مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة مثل ما لو ضربه في اشييه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا احتكما وولى المقتول غيره ان شاء قتل وان شاء أخذ لدية وان شاء عاهه وابس لولى لا امر ن ياخذ من القاتل شيئاً لنفسه ولا لبيت المال وانما الحلق في ذلك لاولياء مقتول

(٣٥٦) (مسئلة) ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ن قتلته على مال أو حقد أو على أي شيء يكون قتل المتعمد وقال قاتل ن كان قتل على مال فهو هذا او على حقد او دين فاهو متمد فقال القاتل ن المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مساماً

(الاجواب) الحمد لله اما ان قتله على دين الاسلام مثل ما يقتل النصراني المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المماهد وان هذا كافر بخارب بمنزلة الكفار الذين يقتلون النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء يخلدون في جهنم كتحديد غيرهم من الكفار وان ادا قتله قتلاً محرماً لمدونة أو مال أو حصومه ونحو ذلك فهذا من الكبائر ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر عند هذا الخوارح ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند أهل السنة والجماعة خلاصاً للمعتزلة الذين يقولون بتحديد فساق الملة وهؤلاء قد يحجبون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزؤه جهنم خالد فيها) وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) وجوابهم على انها محمولة على العمد لقتله على يمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسرته قوله تعالى (ان الله لا يفرق ان يشرك به ويفرق ما دون ذلك لمن

يشاء) وفي ذلك حكاية عن نص أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شخ الم تزل  
 و مال عمرو يؤتى في يوم القيامة فيقول لله لي يا عمرو من ينصبني لأعمر لقائل فأقول  
 أنت يا رب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا بجرأؤه جهنم خالد فيها هل فعلت له هل قال لك هي  
 قلت ن الله لا أعمر أن يشرك به وبغير ما دون ذلك لمن يشاء فمن أين عمتني لا يشاء أن  
 أعمر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

## باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) (مسئلة) في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ وأخذ منه القصاص في الدنيا  
 أولياء المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة ثم لا ومد قال تعالى النفس بالنفس  
 (الحواب) الحمد لله رب العالمين أما القتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا  
 في الآخرة لكن لو جب في ذلك الكفارة ودية مسامة الى هل القتل لا ان يصدقوا وأما  
 القاتل عمدا اذا اقتصر منه في الدنيا فهل للمقتول ان يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في  
 مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اطن منهم من يقول لاحق له عليه لان لدى عليه سوفي منه  
 في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما يسقط حق الله بذلك  
 وكما لا يسقط حق المظوم لدى غضب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب النظام بما حرمه  
 من الاتماع به في حياته والله أعلم

(٣٥٨) (مسئلة) في ثلاثة حموا عامود رحام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر  
 كسروا رجله فما يجب عليهم

(الحواب) الحمد لله ثم اذا العوا عليه عامود لرحام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك  
 لكن من العلماء من يوجب ميراث من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه  
 حكومة وهو ان يقوم الخن على كاهه لا كسر به ثم يقوم مكسورا فيظن ما شئ من قيمته  
 فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) (مسئلة) فيمن ضرب رجلا ضربه فكك زمه ثم مات والمدة التي مكث  
 فيها كالصبيعا من الضربة ما الذي يجب عليه

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ان ضربه عدوانا فهذا عهد فيه دية مغلطة ولا فود فيه وهذا ان يمكن موته من حصة والله اعلم

(٣٦٠) (مسئلة) في امرأة دفنت اربا بالجماعة حتى ماتت ومن كانت مريضة وهو مرض فصجرت منه فابح عليها

(الجواب) الحمد لله هو وذلالي قل الله تعالى فيه (واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا اولاكم خشية املاق) وفي العدة حين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قل له في الذنب اعظم قال ان حمل لله بد وهو حديث قيل ثم في قل ان من ولدك حشة ن طعم معيت وذ كان يتقد حرم قل لولد مع الحاجة وخشة العقر وان يحرم منه بدون ذلك نولي ونحرم وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شيء ما حق لاثثة وفي وجوب اكتماره عليها قولان والله اعلم

(٣٦١) (مسئلة) في امرأة حامل عذبت سقط الجنين بها فبشر وبها بشرب دواء فابح عليها

(الجواب) يجب علمها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفاق الامة غرة عبد اوامة تكون هذه امرة حرة حزين غير ممة من كان له نكاحات المرة لايه فان احب ان يسقطها عن المرأة منه ذلك ويكون قبة غرة بشر لدية خمسين دينارا واعلم ايضا عند اكثر العلماء عاق رقة من لم تحم صحت شرين من اامين من تسطيع طعنت سنين مسكيا

(٣٦٢) (مسئلة) في رجل عدل له جارية اعترف بوضعه بحضرة عدول وانما حبست منه وبه سأل بعض من عن شفاء تسقط الجن وله حسب حارمة ضربا مبرحا على ذواتها فاسقطت عقيب ذلك العصب وبها ادية مات به كان يبيع كره ما فطران وطها حتى يسقطها او نه اسقاه السم ويبره من الاشياء المسقطه مكرهه يجب على ممالك الجارية ذكر وهل هذا مسقط لعذاته أم لا

(الجواب) الحمد لله سقط الجن حرام لجميع المسلمين وهذا من نواد الذي في الله فيه واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) (ونوقدر ان الشخص اسقط الجنل حراما مثل ان يصرب المرأة سقطا فتسقط فيه غرة عد اوامة مص النبي صلى

لله عليه وسلم وتم في الأئمة وسكون قيمة امرأة بتدريس دية لأم عبد جمهور لعلاء كلاك  
والشافعي وحمد وكذا لك عليه كرامة القتل عبد جمهور العبد وهو المذكور في قوله من (ومن  
قتل مؤمناً خطأ فحريروا مؤمناً مائة مائة مائة من أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى  
من بعد فصيham شهرين متتابعين بنية من الله ثم لا تعتمد إلا ما طافه يصرف في ذلك  
عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما تدح في دية وعده والله أعلم

(٣٦٣) (مسألة) في صبي دون الموع جنى حبة حب عليه دية مائة مثقال من كسر  
سنة أو بقاء عيب ونحو ذلك خطأ من لاوله ذلك في أخذ دية حبة من أبي الصبي وحده  
إذا كان مؤمراً أم يطالبوها من عم الصبي أو ابن عمه

(الجواب) الحمد لله ما رافعه في ذلك خطأ فدية على عاقبه لا ريب كالباع وولي  
وان فعل عمدا فدية خطأ عبد جمهور كاني حصة ومائة وحمد في المشهور عنه وشافعي في  
حمد قوايه وفي اموال لا حرة وعن أحمد بن محمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما العاقبة في  
يحل فهم عصبته كالم وبيه ولا حرة و. م. عاقب لعلاء وما أبو رجل و. م. فقه من عاقبه  
بما عبد الجمهور كاني حصة ومائة وحمد في أصح الروايتين عنه وفي لرويه الاخرى وهو  
ول للشافعي أنه و. م. ليسا من العاقبة والذي تحمله العاقبة بالام في ما كان فوق ثلث الدية  
مثل مع المين فانه حب فيه نصف لدية وأما ما دون الثلث كدية السن وهو نصف عشر لدية  
وديه الأصم وهي عشر الدية فهذا لا تحمله عاقبة في مذهب مالك وأحمد بن حنبل هو في ماله عبد  
الشافعي وعنده اني حصة لا تحمل ما دون دية السن وأوضحه وهو ممدد كارتش شحه  
التي دون الموضحة وداو حبل على صبي شيء ولم يكن له مال حقه عنه يوم في حده  
رويتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي لرويه لاخرى وهو قول لاكثرين  
في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) (مسألة) في رجل ضرب رجلاً سيف شئ يده ثم به حده ودفع إليه أربعه  
مئة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحده مصروب  
صنف من يلزم - الرب لديه أم لا

(الجواب) ان كان صلحه عن شئ يده على شيء وجب ما صطاحا عليه ولم يكن له



ان يزيد ولا يخذل ان يقصه وما ان كان اعطاه شيئاً بلا مصالحة فيه ان يطالب تمام حقه  
وشل اليد فيه دية اليد والله أعلم

( ٣٦٥ ) ( مسألة ) في نسي أحدهما حرولاً آخر عبد حملوا خشبة فهورت منهم الخشبة  
من غير عمد فأصابت رجلاً فقام يومين ونوفي فوجب على الحر ومبد وماذا يجب على مالك  
العبد اذا تقيب العبد

( الجواب ) ان حصل منهما اقربط او عدوان وجب ضمان عليهما وان كان هو المفروض بوقوفه  
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل اقربط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب  
فلا ضمان وقد وجب الضمان عليهما نصيب العبد يتعلق بقبته فان شاء سيده ان يسلمه  
في الحناية وان شاء ان يدينه واداه فنداه فانه يدينه بأهل الأمرين من قيمته وقدر حنائه في  
مذهب الشافعي وحمد في احدى الروايتين عنه وفي لآخرى وفي مذهب مالك يقدره بارش  
الجنية بالما مائة فاما ان حى له وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء  
الا ان يختار والله أعلم

( ٣٦٦ ) ( مسألة ) في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه

( الجواب ) الحمد لله لا قصاص عليه عند ائمة الامامية ولا يجوز قتل الذي يهريق دمه قد  
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا مس مسلم تكافر ولكن يجب عليه الدية  
فقبل الدية ما اجسه نصف دية المسلم وقبل ثلث دية وقبل يفرق بين العمد والخطأ ويجب في  
العمد مثل دية المسلم وروى ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلماً قتل ذمياً فعايط عليه واوجب  
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي  
نصف دية المسلم وعلى كل حال تحت كراهة القتل أيضاً وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين

( ٣٦٧ ) ( مسألة ) في مسلم قتل يهودياً متعمداً يهريق دمه فماذا يجب عليه وهل  
التوبة وينحو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

( الجواب ) قال نعم غير حق عليه حق لله بكونه تعدي حدود الله وتمام  
حرمانه فلهذا الله يعفوه الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى ( من يعص الله فليؤمل ان الله يوفى الصالحين )

أنفسهم لا تقطعوا من رحمة الله أن الله يفر ليدون جميعاً) أي لمن تاب وقبل (والذين لا يدعون مع الله لها آخراً ولا يقتلون نفساً حرم الله بالحق ولا تزنون ومن يفعل ذلك يلق ثأماً يضاعف له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه بها الآمن تاب وأمن وعمل عملاً صالحاً هو ذلك بدل الله سيئاتهم حسبات وكل الله عمومهم رحماً) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قتل تسعة وتسعين رجلاً ثم سأل عن أعم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من يوبه فقل تسعة وتسعين تكون لك يوبه فقتله فكأن به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من يوبه قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن أنت فرقة كذا بينه وبين قوم صالحين فعند الله معهم فادركه الموت في الطريق فاحتصمت فيه مائة ذكوة للرحمة ومائة ذكوة للعذاب فمات الله مائة محكم بينهم ومر من مائة من القرابين كان قرب الحق به فوجدوه أقرب إلى القرية الصالحة فمد الله له «وحق الذي حق لا آدميين وعلى القاتل أن يطلي أولياء المقتول حقهم فيكم بهم من القصاص أو يرضيهم بما» ويطالب منهم العفو فدل ذلك وقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل في المقتول عليه حق يطالب به يوم القامة على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ومن قال لا فإنه يستكثر من من الحسرات حتى يطلي المقتول من حسابه بعد حقه وبقي له ما بقي مما استكثر فقتل الناس من حسرات رجوت له رحمة الله وأخذه من الدار ولا عبط من رحمة الله إلا عموم العاسفون

(٣٦٨) (مسألة) في رجلين تخاصما وتخاصما بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضاً ثم تفرقا في عافية ثم بعد سبعين يوماً أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فمات أبو المهرب وتزوج ولده فعند الخصم لم يبق والتم له أهله أنه مهاهم عليه كان هو انقضت به فماتت عترة أمه تسعة أشهر فراضى أبوه أهل الميت قال وأبرئتموهوم وكل أهله قبل لهذا المبرم بالمبلغ من يرجع على أحد من بني عمه وحوته بنين من المبلغ وهل يبرأ المهرب

(الجواب) أن ثبت أن المهرب قتله خطأً بأن يكون أحدهما مريضاً وقد صرحه الآخر ضرباً شديداً يزيد في مرضه وكان سبب موته وولده على العلة فعلى عصبية بني العم وغيره أن

يحملوا هذه القدر لدى ربي به أمن قتل به أحب من لديه وثمان لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ لآب بمجرد قومه بدمهم بمرار لآب شيء وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) (مسئله) في رجلين اختلعا في من النفس عمد فقتل أحدهما من هذا ذنب لا يبرر وقال الآخر إذا تاب تاب الله عليه

(الجواب) أما حق المظلوم به لا يسقط باستعارة طاعة الله لآب قتل النفس ولا في سائر مظنة معذرة من يصوب لا يسقط بمجرد الاستعارة لكن من توبة العاقل وغيره من مظنة بغيره معذرة الحق لدى له وثمان حقوق المظالم بين الله بدمهم إياها إيا من حساب الله وإيا من عاقل والله أعلم

(٣٧٠) (مسئله) في رجلين قتيل واحد بوجه وعرف واحد منهم بدمه بدمه هل يبرى على آبي

(جواب) الحمد لله ان أقر واحد عدل به به كان ذلك لونه فلا يؤا به المقتول ان يحرم حسين بينا ويستحقوه الدم وأما اذا أقر مكره به بآب صدق مراره به لا يرتب عليه حكم ولا يؤاخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) (مسئله) في رجل حمله من به به رجلا من أهل القتل ذكر ذلك عنده فصر به على قبره به ونتم بكره فصر به حتى مات فصر به ولا بصره لا لأجل ما أخرجه من ذلك (الجواب) عليه ان يبتق رقة مؤمنة كدرة وتجب دية هذا المقتول الا ان يصلح ورثته على فن من ذلك ولو كانت قد قبل به فملا يقتل ما لا حق ولا شبهة به حب فودوه كان بحق به يحب شيء والله أعلم

(٣٧٢) (مسئله) في جماعة حرموا وتحملوا على رجل مسلم وقد أخذوا منهم جماعة حرموا حضروا بحبيهم وتقدموا إلى الشخص وصرخوا بسيف ولديس ورموه في البحر هل غصاص عليهم جميعهم أم لا

(الجواب) إذا اشركوا في قتل معصوم بحيث بهم جميعهم بشره وحب القود عليهم جميعهم وإن كان بعضهم قد بشر ولعنهم قد بخرس بشره وبه به بأقوال أحدكم لا يحب القود

لا على المباشر وهو قول أبي حنيفة والثاني وأحمد بحيث لا يبدى فيه كل شخص من أن  
 يكون صالحا ليرثه وفي الثاني يجب على الجمع وهو قول مالك وإن كان فيه لمرض خاص مثل أن  
 يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه حتى من لا يباح فيه فهو تقود له رثته إن شاء قتل  
 وإن شاء عاوا وشاء أخذ لدية وإن كان له رث صميم من غير أن له ولاية عليه وإن لم  
 يكن له ولي فالأصل أن له وحده ما في أحد الأقوال للعلماء كذهب في حقيقته ومالك وأحمد  
 في إحدى الرويتين وفي القول الثاني لا حتى يباع وهو مذهب الثاني وأحمد في رواية لأخرى  
 (٣٧٣) (مسئلة) فيمن نفق على نفسه ولأولاده وحوارته مع رجل أحب في حكم الله فيهم  
 (الجواب) الحمد لله إذ شركوا في منه حر ودمهم جميعهم والأمر في ذلك لغيره من  
 الورثة من كان له خوة كانوا أو إماء وكانوا أو زوجة من الله من لا يرث لمعول  
 وليس للسلطان حق لافي ذمته ولا في ماله بل الآخرة لهم لحياره من يسو جميع المشتركين  
 في دمه وإن لم يقتل بعضهم وهم من قبل الأئمة لأربعة وثلاثين المأشرون لفته ويجوز  
 قتالهم بانه في الأئمة وأما الذين أعانوا مثل ذلك لرحل إلى البيت وحفظ لأيوب ونحو  
 ذلك في قتالهم فولان ودمهم مذهب مالك وغيره والمساكين يتحل في مذهب مالك وأحمد في إحدى  
 الرويتين وغيرهما وإن لم يرث لهم وإن كان الصغار من ولادته أعانوا أبصا على أنه لم يكن  
 دمه إليهم بل إلى الأخوة وإنما ميراثهم من ماله نفسه ربع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد  
 لا يرثون من ماله والصغار يرثون من ذيب ولا يسبون ومذهب في حقيقته ومالك الأصغر  
 يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) (مسئلة) في جماعة شركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده  
 الكبار أن يقتلوه أم لأولاد وفق ولي الصغار لحكم أو غيرهم على القتل مع الكبار فهل يقتلون ثم لا  
 (الجواب) الحمد لله إذ شركوا في قتله وحده تقود على جميعهم ساق الأئمة لأربعة  
 ولورثة من ياتوا ولهم أن يعمروا ونفق الكبار من لورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلم  
 ذلك عند أكثر العلماء كافي حقيقته ومالك في إحدى الرويتين

(٣٧٥) (مسئلة) في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهب له من دم ولدها وكتبها  
 عليه حجة أنه لا يرث بلادها ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدها على القاتل عدا

سكن قبل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

(الجواب) الحمد لله اذا عقر عنه بهد شرط ولم يبع بهد بشرط لم يكن العفو لازما بل لهم ان يصالوه بالدية في قول العلماء والدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد من ذلك القوانين مبييان على هذه الاصول (٣٧٦) (مسئلة) في رجل ضرب رجلا فحول حنكه ووتعت يابه وخيطوا حنكه بالابر فما يجب

(الجواب) يجب في لسان في كل سن نصف عشر لدية خمسون دينار أو خمس من لابل أو ستمائة درة ويجب في تحويل الحنك لارش يقوّم نحي عنه كانه عبد سليم ثم يعوم وهو عبد معيب ثم ينظر ما يارب ما بين يديه بن يجب بسترته من لدية وذكات الصريرة مما قطع اللسان في المادة فلا يجزى عليه القصص وهو ان يقطع له مثل ثلث اللسان من انصارب (٣٧٧) (مسئلة) في رجل قتل زوجته سمطى ما في بطنك والآنم علي فادافلت هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

(الجواب) ان قتل ذلك مملوكا كفارة عنق رقه مؤمنة عن لم يحددا فصيام شهرين متتابعين وعامة غرة عبد أو ثمة لو رثه لذي لم يقتله لا للاب عن لاث هو الأمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) (مسئلة) في رجل وعد آخر على قتل مسلم من معين ثم فقه شايخ عليه في الشرع (الجواب) نعم اذا فقه الموعد وحاله هذه وجب القود ووليء المتول بالخيار ان أجور قتلوا وان أجور أحدو لدية وان أحبوا عفووا وأما ما عده فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) (مسئلة) في تسكر نزو مكا، نابو فيه بجاء الناس سرقوا لهم قنات فلحقوا السارق فضربه أحد بالسيف ثم حمل في مقدم المسكر ثم مات بعد ذلك

(الجواب) اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يرم الضارب شيئا وقد روي ان عمر بن ابي ادحل دره فقام اليه بالسيف فبلاهم ردوه عنه لضره بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد

(٣٨٠) (مسئلة) في رجل له ملك وهو واقع في غمره بوقوعه فاني ان ينقذه ثم وقع على صغير فحشبه هل يضمن اولاً  
 (الجواب) هذا يجب الضمان عليه في أحد مولى العتقاء لانه مقرط في عدم ازالة هذا الضرر والصبر على ملك الرشيد الحاصر أو وكيله كان عائداً أو واهياً كان محجور عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب في حصة ومالك واحمد في رواية عن أحمد وهو أحد وجهين في مذهب الشافعي والواجب نصف الدية والارش فما لا تدبرقه ويجب ذلك على عاتقه هؤلاء ان امكن والا فباليهم في أصح قول العتقاء

## باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) (مسئلة) اد قال مصروب ما فاني لانه ان قتل بقتل قوله ثم لا  
 (الجواب) الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله الا نزع ولكن هل يكون قوله أو ما يحلف منه أو اياه المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم الحلف عليه على قولين مشهورين للعقلاء أحدهما ما ليس بثبوت وهو مذهب الشافعي وأحمد في حقيقته والثاني انه ثبوت وهو قول مالك  
 (٣٨٢) (مسئلة) فيمن قال انا صاربه والله قاتله

(الجواب) الحمد لله هذا يؤخذ بقراره ويجب عليه ما يجب على المعلن وأما قوله والله قاتله ان رد به ن لله قبض روحه أو ان الله هو المعلن أحدهما حاق قاتل المادون نحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل ذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) (مسئلة) في رجل عشر على سبعة نفس فحصل بينهم خصومة فقاموا جميعهم صرخوا بمحصرة رجلين لا يربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائده الى أن مات من ضررهم فما يترتب السعة الذين يساعدون على قتله

(الجواب) إذا شهد لا وياه المقتول شاهدان ولم يثبت عدالتهم فقد لوث إذا حلف معه المدعون جميعهم بمنا ايمان انقسامه على واحد بميه حكم لهم بالدم وإن قسموا على أكثر من واحد ففي القود نزع وأما ان ادعوا ان القاتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يصروه بمصا ضرباً لا يقتل مثله غالب فيها إذا ادعوا على الجماعة بهم اشركوا في ذلك فدعوا هم مقولة ويستحقون لدية



(٣٨٤) (مسئلة) في رجل قتل جملته وكان ثلث حصر من فيه وانفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

(جواب) الحمد لله ذاق قلب ابيه على من صر به حتى مات وحدث كان واكثر من لاولياء له ان يقتلوا كلهم ولحم من يقتلوا بعضهم وانما تعدى عن اهل ولاولياء المذلول ان يخافوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله اعلم

(٣٨٥) (مسئلة) فيما يصدق بالنسبة في السرقة في ولاية فان ترك الفحص في ذلك صحت الاموال وطاعت عساق وان وكاله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه ظلم فيها ويتحقق انه لا في المصلحة في ذلك ولا يندب ولا يملك المتقربين وعادهم حرفة تسمى في المصلحة الى سرقة شكوكه وهو من صراطي هدم صورة وفي امر باطاع الطريق (جواب) ان في السرقة ونقص طارفي ونحو ذلك ليس له ان يعوضه من من يست على ظنه به عظيم ومع امكان ان يعجز عن امن العدول ما يقدر عليه وذلك ان في اهل الله صدف صدف معروف عند الناس الذين وانزع وانه ليس من اهل الله ولا لا يفس ولا يحرب في ولايته تعذب في اشد مولي العلماء ان يؤدب من بينهم بما ذكره كثير منهم واشي من يكون محمول لئلا لا يعرف ولا خور بهد يخبس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يخبس شهر وفيه خمس تحبس حرم دولي لاسر ولاصل في ذلك ما روي بوردود وعبره ان لى صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الائمة وذلك ان هذا امر له موادى عليه مدع به يحضر مجلس ولى الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اسمه وكذلك موافق عند لى ان يعلم امره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اصدق وان وجد فاجر كان من الصف اثبات وهو الفاجر الذى قد عرف منه السرقة قدس ذلك وعرف باسم السرقة مثل ان يكون ممره من روافد وحش التي لا تفي لا بلال وليس له مال ونحو ذلك فهداوت في تهمة وهذه ذات صائفة من علماء ان مثل هذا يختص بالسرقة يصربه لولى والله صلى الله عليه وسلم شرب صاحب مالك وعمره حتى قرر مال وقال طائفة بعد به لولى دون عاضى كما قال ذلك صائفة من اصحاب شافعي ونحو كما ذكره القاضيان لموردي والقاضي أبو يونس في كتابهما في الاحكام السلطانية وهو موال صائفة من المالكية كما ذكره

حرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يعصده بصره مع غريبه عقوبته على خوره المعروف فيكون  
 بربر وتقرير وليس على المتولى ان يرسل جميع المهور من حتى يبنى رتب لامل سده على  
 من سرق بل قد اراد على بانه في قصه كانت مهمه في سرفه قوله على (١٠) رسالت الكتاب  
 بحق التحكيم بين الناس انك الله ولا يمكن للجانين حقا ماو سمع الله ان كان عمور رجيا ولا  
 يحل عن ليس يحق قولهم ان الله لا يحل من كان حو باش يستجفون من الناس ولا يستخفون  
 من الله وهو مهم في يدون ولا يرعى من قول: كان الله عيبه من عطفه انه مؤلا حداثهم عنهم  
 في طر دله من بدل الله عنهم يوم البره من كرون عليهم وكلا الى آخر لاس وكان سب  
 رتب ان فوما بين لهم يو سرق سرفو لمتن لاس رصم ودر عن صاحب المال يشتكى  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركن مهمين من صان وكان على صلى الله عليه  
 وسلم من صدق المراكين واثم صاحب من اراد الله لايه وادى الى صلى الله عليه  
 وسلم صاحب بل ثم حدة ولا حث من لاس اثم مهمين كاي وروين باش  
 وصارت لاس عنهم وهد حكما الى صلى الله عليه وسلم في الدماء كان هناك ثوب  
 يجب على طر صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح عامة يست من  
 حقوق الخاصة ولا تقامه في الدماء لافى من سمك لدماء فيه من رجل عدوه خفية ولا  
 انك اولياء المقتول هاهنا يدعى وليس على من ولدين واعصم مهمين من سجن هذه  
 لاس ولا يكثر باليمن وقول النبي صلى الله عليه وسلم يطلى الناس بدعوة لادعى فوه دمه  
 يوم واموالهم وان كان لمن على المدي سبه هاهنا لما كان من امدى حجة غير المدعى هاهنا  
 لا يطلى هاشيث وان كان يحث على سبه هاهنا فمدهد بل على صلى الله عليه وسلم  
 قد حكم في بل شاهد وبدين وهو قول فقهاء خجاري وعن الحديث كمالك والشمي وحمد  
 وغيره واذ كان في دعوى لدم ثوب فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمدعى انكمهون حسن  
 يمدو يستحقون دم صاحبكم كدت امر قطع سرق وصر لاصوص وهو من المصالح عامة  
 على يست من الحقوق الخاصة من لاس لا يسون على مهمين واموالهم في لاس والطرقت  
 لاس رجح في قطع مؤلا ولا رجح ان محب كل مبه ولهد تفق معناه على ان قطع  
 طرق لا حد المال يقتل حين وقته حدة من ولس سبه معوض الى اولياء المقتول قانو

لأنه لم يقتله لعرض خاص معه وإنما قتله لأجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة على لاسم من يقيم ذلك وكذلك سارق ليس عرضه في مال معين وإنما عرضه أخذ مال هذا ومال هذا كذلك كان قطعه حيا واحيا لله ليس لرب المال بل رب المال ما حده الله ويقطع بد السارق حتى لو قال صاحب المال يا أعطيه مالي لم يسقط عنه القصاص كما هو صفور للنبي صلى الله عليه وسلم أنه رد في قتال النبي صلى الله عليه وسلم فلا ريب قول أن تأتيه به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة ذوق حدم من حدود الله فقد صدق الله في امره ومن حاصم في باطل وهو لم يزل في سخط الله حتى يترع ومن حال في مسلم ما ليس فيه حيس في ردة الحسب حتى يجرح بما قال وقال الزبير بن العوام دامت حدود السلطان فامس الله الشافع والمشفع وما يشه هذا من طهر عنده مال يجب حصاره كما بين أن طهر به عيب له وأصر على الحسب ولكن عنده أمانة ولم يرد لها إلى مستحجم طهر كده أنه لا يجب الكسب بصر حتى يحصر المال الذي يجب احصاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام حبيب في عم حبيس أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحا على ربه له دمع والعصاة فقال لهذا الرجل أين كثير حبيس أخطب فقال يا محمد دمعته البهائم وحروب فقال المال كثير والبهائم أحدث من هذا ثم قال دونت هذا فسيه شيء من مداف فدفنهم عليه في خرابة هناك فهدمها قال دمعته البهائم والحروب والمادة كده في ذلك ما ينصب إليه من امره مقومه حتى دلم على المال وكذلك من أخذ من أموال الناس وأدى ذهم دعوى تكده فيها المدة كان هذا حكمه

(٣٨٩) (مسئلة) ويسألهم بقتيل قول بصر بغير مال

(الجواب) أن كان هناك وث وهو مذهب على الظل أنه قتله حار لأولاه المقتول لم يحلفوا حميين يمينا ويستحقوا دمه وأما صريه انفر فلا يجوز لامع اقرب إلى تدل على أنه قتله فإن بمصر العيا يجوز تبرره باصرب في هذه الحال ومعهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) (مسئلة) في من مرتين بينهما عداوة في الاعتقاد وحاصم رجل آخر في عم صاعته له وقال ما يكون عوض هذا الا رقتك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب إلى القرية التي منها منهم وذكر رجل له قتله

(الجواب) اد حنف أولياء المقتول خمسين يمينا في ذلك شخص هو الذي قتله حكم لهم بدمه وورقة من سوره من ايدها من العداوة والحصومة والتوحيد بالقتل وأثر لدم وغير ذلك من وقريه وأماره على نهد انهم هو ندى قتله وداخله مع رايك بمن القسمة الشرعية - حقوق دم المائيم وسم بهم رفته كما نصي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية الى من يحبر ولم يحب على أهل القصة جارية لافي العدة السلطانية ولا في حكم شريعه

٣٨٨ (مسئلة) في رجل جردى وله قطاع في بلد الربع وقد في البلد قبل فقروا من علاج النصر في لدى هو من ربع هو اهل قطب اعدى الى ولده لا مورو يوجود مسكو وحا مصر في المورو وهو في السجن ومع ذلك تنظرون الجاني حصار مصر في وديكن صامنا (الجواب) اد كان سدي لا يعم حال امهم ولا هو صدم له د مخر مطاسته لكن د كان مصورا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان دل به لا يعرف مكانه واقول قوله

٣٨٩ (مسئلة) في رجل يحاصم مع شخص فرح بيه فحصل له ضيف فما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قتله فلان فقل له كيف فملك فم يدكر شيه دل ملزمه شيه أم لا وليس بهذا المريض أثر قتل ولا ضرب شيه بعد شهد حلق من العدول به لم يحبره ولا فمن به شيئا

(اجواب) ان مجرد هذا القول لا يثبت شيه باجماع المسلمين بل يجب على مدعي عليه لمن في ما دعي عليه ما يبين واحدة عند اكثر العلماء كاني خيفة واحدا وما خسون يمينا كقول الشافعي العلماء قد تنازعوا في لرحل د كان به ثوالقتن كجرح او تر ضرب فعدا في من يبي عمه هل يكون ذلك وثائق كثيرة كاني خيفة والشافعي وحمد ليس بهوث وقال مالك هو لوث واذ حنف أولياء دم خمسين د ما حكم به واد كان نفس خطأ فلا قسامة فيه في صحيح روين عن مالك وهذه الصورة قل م تكن خطأ فكيف وليس به ثوقل وقد شهد بان شهد به فيه الصورة ليس فيها قسامة بل ارب على مذهب الاثنية

٣٩٠ (مسئلة) في شخصين نهد ميل مسكا وعوقبا القصة المؤلفة فامر أحدهما على عمه وعلى رفقه ولم يقر لا آخر ولا اعترف شيه دل يقبل قوله أم لا (جواب) ان شهد شهد مقبول على شخص به قتله كان لا وليه مقتول ان يحبره

حسين يمينا و يستحقون الدم وكذلك ن كان هناك ثوب يمايل على لظن الصدوق ولا حيف  
المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) (مسئلة) في رجل سرق بنية سررا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك يمد له  
أغلق بابه فاحد فافتر به دخل البيت مخلسا سرارا عبيدة ولم يقر انه أخذ شيئا فمن يلزمه  
عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

(الجواب) هذا السيد يعاقب بانه قاتل المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويحكم  
أيضا عدم كثير من العلماء هذا فقر عما بين انه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على  
من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ن كان موجودا وغرمه ان كان  
ويحكم للمدعى له أن يحل عنه ما يبره بما يبره من الخداع من القضاة وولاه بمن يظهرهم  
خوره حتى يعرف وقت ما في ذلك ن يشهد عاينهم رد للمدين على المدعى فاد حيف رب  
حينئذ حكم لرب المال ان حيف وما الحكم رب المال ببيعته في طار من اللوث ولا مارت  
التي يشك على الظن صدق المدعى فهذا فيه جهل وما في نفوس الحكم بذلك مذهب  
أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) (مسئلة) في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان وحس  
السيف بدمه ونوى لا يمر لم يدر عليه ليقيم عنه الحد ونوى ربه فوجد في مكان  
لم يقدر على مسكه فمن له ان يقتل الدار المذكور مير حق ودمه هل يؤجر على ذلك  
يطالب بدمه

(الجواب) ان كان قاطع طريق قاتل لا أخذ أموالهم حيف قتله ولا يجوز العموم  
وان كان قاتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم أو عدوه فاسره في ورثة القاتل ن أحو  
قتله يقتلوه وان أحبوا عفوا عنه وان أحبو خدوا لدية فلا يجوز قتله لا يدين الورثة لا أحرس  
واما ان كان قاطع طريق فضيل باذن الامام فن علم ن لا ميم يدين في قتله بدلائل الحال حدر  
ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الامور يطلبونه ليقتلوه وان قتله وجب في  
الشرع فهذا يعرف انهم آذون في قتله واذا وحيف قتله كان فاته ما حورا في ذلك

(٣٩٣) (مسئلة) في رجل له ولد صغير فاتهم وصرع بالمصرع وخسر ولده ريمانة

درت ثم وجدت السرقه بجد صاحب سرقه وصالح اليوم على ما نفي درت قبل بصرح منه براءه  
رضي والده اذا كان تحت الحجر ودام بصرح ثم يجب في ديه الضرب وهل لو لده بعد  
ر الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

(الجواب) اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صلحه ولا ابرؤه وما غرمه اياه  
سب هذه التهمة الناصلة فيه ان يرحمه عني من غرمه اياه - رواه ابراهم لابن ابي عمير  
بالمضروب يستحق ان يضرب من صب صربه من التهمين له مثل ما ضرب به ذا لم يعرف  
القول ذلك هكذا ذكره العمان بن بشر ان ذلك حكى الله ورسوله رواه ابو داود وغيره  
فيه قال موم طارو منه ان يضرب ردا على تهمته ان شتم ضربه لكم فان ضربه ما لم يعرف  
صركم مثل ما ضربته فقاوموا حاكمك ففعل هذا حكى الله ورسوله وهذا في ضرب من لم  
يعرف الاثروا ما ضرب من عرف - اشرفه لك من حر وقد ثبت القصاص في الضرب وللعلم  
ونحو ذلك من احوال الرشد بن وعبر من الصحابة والذين وحدت به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وانص عليه غير واحد من الائمة كاحمد بن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء  
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التبرير الاول هو الصحيح ولكن هل الابن ان  
يتوفى حق القصاص لدى لابه أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزع معروف بن العلاء وما ان  
كان الابن بالغاً فله المقويات البدييه واستدواها

(٣٩٤) (مسئلة) في رجل اوعده على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فاذا يحب عليه فان  
قلنا لا قصاص فاذا يجب عليه في شرع

(الجواب) نعم دقته بوعود والحالة هذه عمد ويجب لا ولياه ان يقول الخيار ان احبوا  
خذوا الدية وان احبوا عفووا وأما لو عمد فحب ان سبب تقوية ردعه وامثاله عن مثل هذا  
وعمد بعضهم يجب عليه العود

(٣٩٥) (مسئلة) في رجل من اكار مفدى امسك معروف بالخير ولدين كذب عليه  
من المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحيد به ذلك هل يجب على ولي الامر  
ضرب من ضربه

(الجواب) من كذب عليه وطلعه حتى فعل به ذلك به يجب عقوبته التي ترحمه وامثاله



عن مثل ذلك اتفاق المسلمين بل جمهور السلف يشهدون النصف في مثل هذا ضرب غيره  
وحرره في حق الله بفعله كما قال عمر بن الخطاب في مجلس في ذلك عمالي  
اليكم ايضاً بشاركم ولا تحذروا ثمود لكم وكان ليعلموكم كتاب الله وسنة نبيه وقسموا  
بينكم فيكم فلا ينبغي ان تحذروا ثمود مير حق الا قدته وراجه عمرو بن العاص في ذلك  
فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد من طر

(٣٩٦) (مسئلة) في رجل قتل رجلاً عمد والمقتول مات عمرها خمس سنين وزوجته  
حامل منه وانما عمه قبل يحوز ان يقتل منه قتل نوع بنت ووضع الحمل أم لا

(الجواب) الحنفية ليس لسانه ثمة قتل نوع بنت ووضع الحمل لا يقتلوا منه الا عدم مالك  
فان عدمه للمصنف لا يقتل منه قتل ذلك ما ان وضعت البنت عند في حريمه ومالك واحد في  
نصيب من التركة كان للمصنف لا يقتل منه قتل نوع البنت عند في حريمه ومالك واحد في  
رواية ولا يجوز لمن مفاصل في مشهور عنه وهو قول الشافعي وهو يولي البنت كالحكم  
يقوم مقامه في الاستيفاء وصالح على مال روايت عن أحمد حده وهو قول جمهور العلماء  
جور بنت والثانية لا يحوز المفاصل كقول الشافعي المكنى كات البنت محرم هل يوجب  
مصلحة على ما لم فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) (مسئلة) في ما عدا سجد قتل قبل حوزن يصلي حلقه  
(الجواب) قد كان قد من ما ان لا نتم عمدوا قارب المقبول في قارب القاتل  
فقتلوه وهو لا عدة من أصل الدس وفيهم من قوله قاتل في عتدي بعد ذلك فله عذاب  
اليمين) ولقد قاتل طائفة من السيف ان هؤلاء قاتلون قتلتهم السيف حده ولا ينبغي عده  
وجهور العلماء يحسبون شمره في أوليه يقول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه  
للمسألة من هل ينبغي والمدون الذين يتبعون عمرهم ولا يصلح ان يكون امراً للمسلمين بل  
يكون اماماً للظالمين المعتدين والله اعلم

(٣٩٨) (مسئلة) في رجل قتل خمسة منهم اربع حوز ورجل قاتل يقتلون جميعاً  
(الجواب) القتل في مذهب الاثنية لارمة كما قتلت عن عمر بن الخطاب ان جماعة  
شتركو في قتل رجل ليس قاتل ولا قاتل عليه أهل صماء لا قاتلهم أي ساحتهم الي أولياء

المقتول من أحوالهم ونحو عفو عنهم وعصه هو حب يمكن وبه يقتولون  
حواقتوا لجميع ونحو اقتير بعضهم ونحو عفو عنهم

(٣٩٩) (مسئلة) في جماعة شتركو في قتل رجل وله ورثة صدر وكره لاولاده  
الكبير ان يصوبهم لا وادافق ولي الصغار لحكم أو غيره على القتل مع الكبر فهل  
يقتلون أم لا

(الجواب) اذا شتركو في قتله وحب القود على جميعهم باتفاق لأئمة لأرسله وابورثة  
ن يقتلوا ولهم ان يصوبوا هذا اتفاق كذا من لورثة على قتالهم فبهم ذلك عند كثير العلماء كافي  
حقيقة ومالك وحمد في إحدى الرويتين وكذا وفق ولي الصغار لحكم وغيره على القتل  
مع الكبر فيقتلون

(٤٠٠) (مسئلة) فيمن من على قتله ولادة وحورته ورحل نجى في حكم الله فيهم  
(الجواب) اذا شتركو في قتله حرقهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشركين في  
قتله بل لميراثهم من ورثته فان كان له احوه كانوا في اولاده وكانوا في ميراثه لو ارثين ماله من  
الامر ان لا يرث القتل ويسر لسلطان حق لاقى دمه ولا في ماله من الاحوة ن شؤ قتل  
جميع المشركين في قتله الناح منهم ون شؤ قتلوا بعضهم وهذا باتفاق لأئمة الارملة واما  
المشركون فبهم فيقتلهم باتفاق لأئمة واما الذين كانوا مثل دخل لرحل الى البيت وحفظ  
لاواب ونحو ذلك ففي قتالهم قولان للعلماء ونحو قتالهم في مذهب مالك وغيره والمالك  
يقتل في مذهب مالك وحمد في إحدى الرويتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من  
ولاده كانوا على قتله كمن دمه اليهم ولا في قتلهم ل في الاحوة وما ميراثهم من  
ماله فيه راع والمشرك من مذهب الشافعي وحمد فيهم لا يرثون من ماله والصغار يقاتلون  
بأاديب ولا يقتلون ومذهب أبي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله اعلم

## باب قطاع الطريق والبلغاة

(٤٠١) (مسئلة) في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بهب  
ناس من العرب وقتلهم وطلع الى الجبل فوجد ثلاثين مراهقوا فقال لا امير سوف احلفهم فردوا

عليهم لحاربوا فوقع من الجندى صربة في وحد فقتل قبل عاه نبي أنه لا  
 ﴿لحوب﴾ حمد لله رب العالمين كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الطمعة لدين  
 خروا عن الطاعة ومارقوا جماعة وعدوا على المسلمين في دماهم وأموالهم بغير حق وقد طردوا  
 ليقيم فيهم أمرنا ورسوله فهذا الذي عاد منهم قتلنا ونحو قتلنا ولا شيء على من قتله على الوحد  
 المذكور من محاربين يستوي فيهم المعون والمقاتل عند جمهور الأمة كإبي حنيفة ومالك وحمد  
 فمن كان معاوما كان حكمه حكمهم

(٤٧) (مسئلة) في قوم ذوي شوكة مقدمين بمرض ولا يصحون الصلوات المكتوبات  
 وأيسر عدم مسجد ولا دن ولا غمزة ون صلى أحدهم على الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون  
 ركاه مع كثرة موطن من المواشي والزرع ولا يصحون قبل نصهم نصا وينزلون في مضهم  
 نص ويصون لأصل ولا يصحون عن سفك الدماء وتخذ لأموال لا في شهر رمضان ولا  
 في أشهر الحرم ولا غيرها وقد سرق نصهم نصا بعوا سراهم الأفرع ويقيمون رقيقهم من  
 المذكور ولا يأتون لأفرع ولا ية وسوقهم كسوق لدوب وروحوون الرأفة في عذتها ولا  
 يورثون النساء ولا يصحون حكم مسادين ودعى أحدهم في الشرع من ما الشرع إلى غير ذلك  
 من مجور قتلهم وأصله هذه وكيف الطريق إلى دخولهم في الإسلام مع ما ذكر

﴿خواب﴾ ثم يجوز أن يحبس ما جاع المسادين قبل هؤلاء ومشاكلهم من كل حادثة متممة  
 عن شريعة من شرائع الإسلام لظاهرة المصاهرة مثل الصائفة الممتعة عن الصلوات الخمس أو عن  
 أداء الركاة المفروضة لا صاف لثمة يا التي سماها الله على في كتابه ومن صيم شرر رمضان  
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم ولا يتعد ككون بينهم بالشرع الذي  
 مث الله به رسوله كما قال أبو بكر الصديق وسأرا لصحة رضى الله عنهم في مانع الركاة وكما  
 قال علي بن أبي طالب وصاحب الرى صلى الله عليه وسلم لجوارج دين قال فيهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وفرقة مع قرأتهم يقرؤون القرآن  
 لا يجاوز حناجرهم يقرءون من الإسلام كما يقرء أسير من رمية فيما عيصوم فقتلوه قال في  
 صيم حرا عند الله من ناهم يوم القيامة وذلك قوله تعالى (وفاؤهم حتى لا تكون فتنة ويكون  
 الدين كله لله) وعوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما عسى أن يرثها منكم)

مؤمنين من ثم تعلموا منو محارب من الله ورسوله) ولما حرم الله ورسوله فكيف  
 هو أعظم تحريم ويدعون قبل القتال إلى التمسك بشرع الإسلام من التمسكها ستوثق  
 وم يكلف منهم عند السلام كما فعل أبو بكر عن فائده بعد أن أذعن وقت ختاروا ما الحرب  
 وما السلم للحرية وقال ما حقيقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا هذه حرب لحيلة قد  
 عرفناها في السلم نخزية قال شهدون في قتال في أمة وملاك في الدروع منكم لكرع  
 بني الحيل والسلاح حتى يرى خيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أسرا بعد فكندا  
 وحب في مثل هؤلاء دأطروا أمة يرسل إليهم من يعلمهم شرع الإسلام وعمهم  
 لصوت وما يفعلون به من شرع الإسلام وأما أن يستخدم بعض المصممين في حشد  
 المسلمين وبجملهم في جمعة المسلمين وإما أن يزعجهم السائح لدى يقعون به وعمهم من  
 ركوب الخيل وما دام حشونه حتى لا يقيروا ولا يرسل المصممين منهم من التمسك شرعية  
 وإن لم يستحيوا لله ورسوله وجب ذلك حتى يأمروا بشرع الإسلام طاهرة بواردة  
 وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) (١٠٣) في الناس من أتى تقع من أهل البر وأمثال فيقتل مصممين صاوي يستحق  
 بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

(الحرب) الحمد لله هذه الآية وتشملها من أعظم محرمات وكبر مكورات قال الله  
 تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تعثوا بالآثام) المؤمنون وعصمو بحسب الله  
 حمدا ولا تفرقوا وادكرو نعمه الله عليكم اركبهم بعد ذلك فبأن بن عويك وصحبه ممنه ادوا  
 وكنتم على شئ حرة من ردهم منكم اكدلك بينكم يابكم يابكم يابكم يابكم يابكم يابكم  
 امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ووثق في المعصوم ولا تكونوا  
 كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه  
 وتسود وجوه وما لذين اسودت وجوههم الا كهمزهم بعد انما كنتم قد وعو لعبد عبد كنتم  
 تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صدر وقد قل النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقبع بعض وهذا من الكفر و  
 كان المسلم لا يكفر بالله قال تعالى (ون صفتان من المؤمنين قتلتوا واصلحوا بينهما عن ثمت

احد هما على لاخرى فقالوا نبي حتى نبي الى امر الله فان فات فاصبحوا بيدهما بالعدل  
 واقسطوا ان الله يحب المقسطين اما مؤمنون خود واصبحوا بن اخويكم وانقو الله لعديكم  
 ترجمون) وهذا حكم بين المسلمين من المؤمنين خبرتهم اخوة ومرا ولا بالاصلاح بينهم اد  
 قيوه. امت حدهما على لاخرى ولا بقدموا لاصلاح فقالوا نبي حتى نبي الى امر  
 امر الله فان فات فاصبحوا بيدهما بالعدل فاصلاح بينهم بالعدل بعد ن نقي الى امر  
 الله نبي ترجع الى امر الله من رجع الى امر الله وحب الله يمدل بينه وبين حصمه وتقط  
 بيدهما قتل ن نقتل الطائفة الساعية بعد اقتضاها من ن لاصلاح بيدهما مصفا لانه لم يهر حدى  
 الصائتين قتل و ذلك كان كذا فواحب ان يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلاح لذي امر  
 الله به ورسوله وقال حده. تقم من هذه ولحده. تقم من هذه فان ثبت على احدى الطائفتين  
 انها عتبت على لاخرى باللاف شيء من الاعس ولا مولى كان عدوا ضام من الله وان كان  
 هؤلاء نعموا لهؤلاء وهؤلاء نعموا لهؤلاء فاصبحوا بينهم كما قال الله تعالى (كتب عليكم القصاص  
 في قتلى الحر بالحر وامد بالمد ولا تثنى الا نبي) وقد ذكرت ضائفة من الصف انها ارات في  
 مثل ذلك في طائفتين قاتلتا ومرد الله بالامانة من فن عى له من حبه شيء وانقو الفصل  
 فاصلاح نواحدة بين طائفتين شيء على لاخرى فاتباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤدبه  
 بالعدل وان تفسر ن تقدم واحدة لاخرى فحذر ن يتحمل الرجل حمالة يؤدبها لاصلاح  
 ذات الدين وله ن ياحدها بعد ذلك من ركة المسلمين ويسأل الناس في اعانتة على هذه الحالة  
 وان كان عيبا عن النبي صلى الله عليه وسلم فمصلحة بن محرق الهلالي يافضة ن المسئلة لا تحمل  
 لا لثلاثة رجل ضامته حاتم اجتاحت منه فبذل حتى يجد مداد من عيش ثم يمسك ورجل  
 ضامته فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحصى من قومه فيمزلون قد ضامته ولا تافقه فبذل  
 حتى يحمي قوام من عيش وسدد من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فبذل حتى يحمي  
 حمالة ثم يمسك وحب على كل مسدد قدر ن يسعى في الاصلاح بينهم وبامره بما امر الله  
 به مهم امك ومن كان من هاتين الطائفتين مضطربا معنى عليه صبر وعى عزه الله  
 وعصره كما ثبت في الصحيح من اي صلى الله عليه وسلم به فبذل فبذل الله عبادا يعقوا الاعزا  
 من توهم احده لا رقة الله ولا تقصت صدقة من من وعى تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلاً فمن عفا وأصاح فأحره على الله) وقال تعالى (أما السبيون الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض غير الحق أو ثلث لهم عذاب الله ولأن صبروا من ذلك لمن سزم الأمور) الباعى  
الظلم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة من أنبيء مصرعه قال بن مسمود وهو نبي حسن على  
حل لجعل الله الباعى منهما دكا ومن حكمة الشر

نصى الله أن الذي يصرع أهله وإن على الداعي تدور لدور

و شهد لهذا قوله تعالى (أما بئكم على نعمكم متاع الحياة الدنيا) الآية وفي حديث ما من ذنب  
حرى أن يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البنى وما حصة حرى أن يجعل لصاحبه  
الثواب من صلة الرحم فمن كان من أحدي الطائفتين بغا صا فلينق الله ولينب ومن كان  
مضطرباً ميقياً عليه وصبر كان له البشرى من الله قال تعالى (وشر الصابرين) قال عمرو بن وس  
لن لا يظلمون إذا ظلموا وقد دل تعالى للمؤمنين في حق عدوهم (وإن تصبروا وتتقوا  
لا يصركم كدهم شئ وقال يوسف عليه السلام ما فعل به أخوته ما فعلوا فصبروا حتى  
صبره الله ودخلوا عليه وهو في عرصة وظا شئ لانت يوسف هل لنا يوسف وهذا حتى قد  
من الله علينا نه من تق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين من تقى الله من هؤلاء وغيره  
صدق وعمل وم يمد حدود الله وصبر على ذى لا حر وصله لم يصبره كبد الآخر أن  
يصبره الله عليه وهذه النفس سبها لدوب وخصية على كل من الطائفتين أن يصبره الله  
ويتوب إليه فان ذلك رفع عذاب ويحل (رحمة قال الله تعالى) وما كان الله ليذهبهم و  
فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وفي الحديث عن أبي صلى الله عليه وسلم من أكثر  
من الاستغفار جمع الله له من كل فرح ومن كل صيق يخرج ورزقه من حيث لا يحتسب  
قال الله تعالى (أركب حكمة آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تبدوا إلا الله  
ي لكم منه نذير وبشير وان استمعروا ربكم ثم توبوا إليه عسى أن لا توبوا إلى أجل مسمى  
ويؤت كل ذى فصل فصله)

(٤٠٤) (مسئلة) في القديس في الأرض الذين يستحلون أموال الناس ودمهم مثل  
سرق وقاصع الطريق هل الناس يعظم شئاً من دمه أو ياتهم وهل إذا قتل رجل أحدا  
م قول يكون ممن يسب إلى حصو وهل عليه ثم في قيل من طيب قتله



(الحوب) أجمع المسلمون على حورقة قطع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فاعطى دمه ماله معصوم من حيث عليه من يعطيهم شيئا يصدق لأثمة من يدفعهم بالاسل ولا يسلحوا ولا يقاتلوه لا يقاتلوه من يعطيهم من قتل كان شهيداً ومن قتل وحدهم على هذا الوجه كان دمه هدراً وكذلك إذا طس دمه كان له أن يدفعه وبما ليس أحداً كان الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له أن يعطيهم المال ولا يقاتلهم وما يدفع عن النفس في وجوه قولان هما روي عن أحمد

(٤٠٥) (مسئله) في طغيان برع من نهباً من ماله صلى الله عليه وسلم يشهد عيان بدعوى الجاهل كانه هو المار ونسبه وحرم وغير ذلك وبما أحسد ودماء فادرت أثمان معي المؤثرون بهم لعدو السابف وإصلاح ذات بين فيقول أولئك الدعوى من الله قد أوجب عند صاحب الذرفق له وكتبنا عليهم فيها أن النفس من يقاتل في قوله ولحروب فصاص ثم من المؤثرين يعرفونهم بالاسل من غنى إلى الكفر من قتل العوس وهب الامون فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا تارون حتى نأخذ قاراً سيوفهم ثم يحملون عليهم فنسبهم منهم نفي وعدى وقتل النفس وبفسدون في لارض قول يجب قتال الطائفة الدعية وقتلهم بمد أمرهم بالمعروف وما د يجب على الامم أن يعين هذه الطائفة الدعية

(الحوب) الحمد لله على ما بين الطائفتين حرم الكتاب وسنة والإجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم -م- الذي من الله عليه ما قال وأما في الذرفق يارسول الله هذا القائل فإنا نال المبول على ما ردت من صاحبه وهو صلى الله عليه وسلم لا ترحموا بعدى كعدو ضرب بعصك رقاب بعض وهو صلى الله عليه وسلم لا ترحموا بعدى كعدو يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا لا تبايعوا لشهداءكم العائب فرب مبلغ أوعى من سبع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (ونصلمان من مؤمنين فقتلوا فاصلحوا بينهما فبنت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي رمى حتى رمى إلى أمر الله فان هات فاصلحوا بينهما فاصلحوا وقسطوا إن الله يحب المفسطين إنما المؤمنون أخوة فاصلحوا بين أخوتكم وتعووا الله منكم ترحموا) ويجب لإصلاح بين اثنين طائفتين كما أمر الله تعالى وإصلاح له طرق منها أن يجمع أموال ركوب وغيره حتى يدفع في مثل ذلك من أمره

[illegible]

الذي صلى الله عليه وسلم للمسلمون شكاً دماً ودماً على من سواه وليس بالنفس والنفس ون  
كان لثمن رثيا مطاعاً من قبيلة شريفة والمقتول سوق طرف وكذلك ان كان كبيراً  
وهذا صغيراً أو هذا عاباً وهذا فقيراً أو هذا عرباً وهذا أنجبياً أو هذا هاشمياً وهذا  
قرشياً وهذا ردماً كان عليه أهل الجاهلية من أنه د قتل كبير من القبيلة قتل به عدداً من  
القبيلة لاخرى غير قتلة القتل وذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيساً  
مطاعاً على ذلك بقوله (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) هذا كقولهم هو  
المدار وهو كون النفس لنفس اذا الظم حرام وإنما استبداء الحق فهو الى المستحق وهذا مثل  
قوله ومن قتل مغلوباً فقد حمل لوائه سلطان فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وإنما  
اذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقال الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا  
يومئذ هم مدافعاً عن أنفسهم لذنوب الوحبة عقوبة هذا القتل الظلم العاجز وذا امتنعوا عن حكم  
الله ورسوله ولم شوكة وجب على الأمير قتالهم وإن لم يكن هم شوكة عرف من امتنع من  
حكم الله ورسوله ولزم للمدعى ومن موثق له عدم حقوق من سبب متقدمة فيقال لهم نحن  
نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فان حكم الله ورسوله نافي على هذا وما من قتل أحدنا  
من بعد الاصطلاح أو بعد الماهدة والماهدة وهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء  
انه يقتل حداً ولا يجوز حملوه لاولياء المقتول وقال لا كثرون بل قتله قصاصاً وبخيار فيه  
الى اولياء المقتول وإن كان الذي طائفة منهم يستحقون عقوبة وإن لم يمكن كيف صفيه هم  
لا يسلط قوتوا وإن لم يكن ما دون ذلك عوقوا عما عليهم من العي والدوان وعصا المد  
والميثاق قال صلى الله عليه وسلم نصب لكل عاذر لو يوم القيامة عند ستة قدور عذره  
فيقال هذه عذرة فلان وقد قال تعالى (فمن عصى له من أخيه شيء فاسأله المبرور ودع إليه  
بحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) قالت طائفة من  
العلماء المعتدي هو العاقل المدافع فهذا تمت لي حياً وفل آخرون بل يعذب عما يمنعه من  
الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) (مسئلة) في الاخوة التي يفتار بعض الناس في هذا الزمان والتمس كل منهم  
بقوله ان ملى مالك ودمى دمك وولدي ولدك ويقول لا آخر كذلك ويشرب أحد دم

لا آخر قبل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعا مستحب فهل هو مباح أم لا  
وهو يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي ثبتت بالآخوة الحقيقية أم لا وما معنى  
الآخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار

(جواب) الحمد لله رب العالمين هذا العمل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعا  
باتفاق المسلمين وإنما كان صل الآخوة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار  
وحالف بينهم في دار النضير بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى  
قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري ملي وختر إحدى زوجتي حتى نصفها ونسكحها فقال عبد  
الرحمن بارك لله في ذلك في ذلك وأهلك ذاتي على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وفي  
لدرده وهذا كله في الصحيح وإنما يذكر بعض المصنفين في السيرة من أن النبي صلى الله  
عليه وسلم آخى بين علي وفي بكر ونحو ذلك فهذا باطل فالحق أن أهل المعرفة بحديثه أنه لم يؤخ  
بين مهاجرين ومهاجرين وأنصار وأنصارى وعائى بين المهاجرين والأنصار وكانت تلك المؤامعة  
والمخالعة يتوارثون بها دون إخراجهم حتى أنزل الله تعالى وأولو لأرحامهم أولى ببعض في  
كتاب الله فصار الميراث لأرحام دون هذه المؤامعة والمخالعة ونسارع العلماء في مثل هذه المسألة  
ومؤامعة هل يورث بها عند عدم الورثة من الأهل والموالي على قولين أحدهما يورث بها  
وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم  
صبيهم) والثاني لا يورث بها بخلاف وهو مذهب مالك وشافعي وأحمد في الرواية المشهورة  
عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تدفع بأس هل يشرع في الإسلام  
أن يباح حتى المسلم ويحالفها كما فعل المهاجرون والأنصار فقبل أن ذلك منسوخ لم يرواه مسلم  
في صحيحه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الإسلام وما كان من حلف  
في الجاهلية فلم يزد الإسلام لا شدة ولأن الله قد جعل المؤمنين آخوة نص القرآن وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم  
حتى يحب أخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائما بواجب الإيمان كان أخا لكل مؤمن  
ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه وإن لم يجر بينهما عقد خاص من الله ورسوله وقد عقد  
الآخوة بينهما بقوله إنما المؤمنون أخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم وددت أني قد رأيت

أخواني ومن لم يكن خارجاً عن حقوق الإيمان وحب أن يامل عوجب ذلك فيحمد على حسنة  
 ويولي عليه وينهي عن سيئته ويندب إليها بحسب الامكان وقد قال صلى الله عليه وسلم  
 نصر حاك صديقاً ومطوباً است يرسل الله نصره مصدقاً وكيف نصره صلوات الله عليه من  
 ظم فذلك نصرك به ولو حب على كل مسير في يكون حبه وبفضله ومولاه ومعادته تايماً  
 لاسم الله ورسوله ويجب من حبه لله ورسوله ومحبته لله ورسوله ويوالي من يوالي الله  
 ورسوله ولعادي من عادي لله ورسوله ومن كان معه يوالي الله من حسنة ومن عادي عليه  
 من سيئة عموماً عوجب ذلك كما ساق في الآية ادهم مستحقون لثواب وانقلاب والمواودة  
 والممددة والحب والعص بحسب ما هم من البر والفجور ومن من عمل مثقل ذرة خير يره  
 ومن عمل مثقل ذرة شر يره وهذا ذهب أهل السنة وجماعة خلاف الجوارح والمعبرلة  
 وبخلاف المرحنة وختمية من وثقت عيون لي حبيب وهو لاء الى حبيب واهل بيته والجماعة  
 وسط ومن ليس من يقول تشرع لما المواتة ومحمدية ومن يقول ما يوارث الجماعة  
 لكن لا راع بين المسلمين في ذل ولد أحدهم لا يصير ولد لآخر بدنه مع ولاده والله سبحانه  
 قد سيع التسي الذي كان في الحامية حيث كان ينشأ لرحل ولد غيره هل الله تعالى (ما جعل الله  
 لرحل من قبل في حقه ومن جعل ذواكم التي صعدون من مهاكم ومن جعل ادعيكم  
 انكم) وهل مالي (دويم لا) هو شيط عبد الله من المواتة وهم ذكروا في  
 الدين) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهم لآخر بورث الله من الله تمتع من  
 الجين والكن حطت من كل واحد منهم في حقه لا حرم من الله فقد جازى كما  
 كان الساب بملون وكان أحدهم يذبح بيت لآخر وكل من ضامه مع الله له عليه حبيب  
 نفسه به لك كما قال تعالى أو صدقكم وما نسير كل واحد منهم ذم لآخر فهذا لا يجوز بحال  
 وقيل ما في ذلك مع الجماعة يشبهه الذين آحين منهم ومن على لائم والدسوس وما على  
 فواحش ومحنة شيطانية كعدة مرددات ونحوه وانما روافد ذلك من اشتراك في  
 الصنائع ونحوه وما تعاون على صير العير وأكل مال الدسوس صلوات الله عليه من جنس مؤحاه  
 بعض من يتسبى إلى المشيخة واسلوك للنساء وتوحي أحدهم المرأة الأجنبية ويحلونها وقد  
 أقر طوائف من هؤلاء في يحرم بينهم من القوم حش مثل هذه المؤاخاة وامثالها مما يكون

فه تداون على ١٠ هي الله عنه كاشما كان حرما متعلق المسلمين وعاء لرفع في مؤآحاد يكمن  
مقصودهم ٢٢ هو على البر والدموى بحث بحمها طاعة لله وعرق يدها مصه لله كما يقولون  
تجملها السنة وتفرقا لبدعة وهذه التي في ابراع ذكر مياه لا يروها سنة بهاء حاة لا غاية  
اى عقدها لله ورسوله عن تلك كامية محصية لكل حيروا على ان عنده في تحقيق ادوا واجباتها  
دريد وحب لله للمؤمن على انؤمن من الحقوق وهو فوق مطوبب موسى ومنهم من  
سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتعل على شيء من مخالفة الشريعة من نال على لشركة  
في الحيات والسبب في ذلك منها لينة دحل صاحبها ونحو ذلك بعد بشرطه بمصهم  
على بعض هذه الشروط ومشط لا يصح ولا يمكن قوله بهي الله لا تكون لا بدق  
لله والله يكون من حالي وما يستحقه من وحده بها فكيف يرمي اسم ما ليس فيه  
وله ولا يملكه فله ولا حال الاخره لحد عند هؤلاء الذين بشرطون هذه الشرع لا يدرون  
ما يشترطون وما يشترطهم نه بواحد منه دحل الله في الله الله أهم هل كان يدخل  
ويهاثم لا ويحده شمع مع بين الدس من الشرع والمعمود والمهمات في لاخوة وغيرها  
تزد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوفق الكتاب والسنة يوفي به ومن شرط  
شرطا ليس في كتاب الله فهو بطلان وان كان مائة شرط كتاب الله أحق بشرطه أو ثق  
فتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا من شرطه ان يكون ولد غيره به  
أو عبق غيره مولاه أو ن به أو مرته لارثه أو به يعوده على كل ما يريد ويصرفه على كل  
من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو بطيئة في كل ما يصرفه به أو به يدحه اجبة ويمنه من  
الشرائط ونحو ذلك من الشروط ودا وقعت هذه الشروط وفي من عاها لله به ورسوله  
والموقوف منها على الله ورسوله وهذه متعلق بالله بن المسلمين وفي بها احاطت راع  
وتفصيل ليس هذه موضعه وكذا في كل شرط في النوع والحيات ولوقوف والدور وعمود  
الدية لاشتمه وعمود مشيخ وعمود مساحين وعمود أهل الاسب والاشمال ذلك  
فانه يجب على كل أحد ان يطع الله ورسوله في كل شيء ويجنب مغبة الله ورسوله في كل  
شيء ولا ضاعة لمخسوق في مغبة الخافق ويجب ان يكون لله ورسوله أحب اليه من كل شيء  
ولا طاع لامن من بالله ورسوله والله أعلم



(٤٠٧) (مسئلة) في قوم يعطون الطريق على المسلمين ويقتلون من يسمونهم عن ماله  
 ويفجرون محريم لمسلمين ويصدون كل من عسكره من المسلمين من ذكر وانثى حتى يذهب  
 على شيء من أموال مسلمين ثم لا يسمونه خيبرهم ومصر المسلمين بعض الناس ان يروح لبيهم  
 ويذهبهم من قبل المسلمين وأخذ أموالهم تخرجوا عليه وقالوا العيرين اليهم وامتنعوا من  
 حصة سلطان بل يحل قتلهم ثم لا وهل اذا أخذ سلطان من أموالهم شيئا وسمعه على المسلمين  
 يحل لاحد ان يشتره ثم لا

(الجواب) الحمد لله نعم يحل قتل هؤلاء بل عيب واذا أخذ السلطان من أموالهم براء  
 ما أحسوه من أموال المسلمين وما يعرف مستحقه حر لشراء منه وان كانوا أخذوا شيئا  
 من أموال المسلمين في أخذ أموالهم خلاف ان الفقهاء وارا عند سلطان حد القولين  
 بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) (مسئلة) في طائفتين من الملاحين اقتتلتا فكسرت احدهما الاخرى واشهرت  
 المكسورة وقتل منهم بعد الحرب جماعة من يحكم بالقوانين من مزومين بائسار ويكونون داخلين  
 في قول النبي صلى الله عليه وسلم انه ان والقتول في اثار ثم لا وهل يكون حكم المهزم حكم  
 من يمثل منهم في المعركة ثم لا

(جواب) الحمد لله ان كان مهزم قد انهزم ببيعة جوبه عن القتل لمحرمة ثم يحكم له بائسار  
 فان الله يقبل التوبة عن عباده وينفو عن السيئات وما كان نهزمه محمرا فقط ولو قدر  
 على خصمه لصره فهو في اثار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم د القى المسلمين بسيفيهما فقاتل  
 والمقتول في الدار قيل يا رسول الله هذا القاتل قاتل المقتول قال نعم رد قتل صاحبه هذا كان  
 لمسول في الدار لانه اراد قتل صاحبه ولم يرم بطريق لاولى لانه اشتركا في لاردة والقتل  
 والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم ادام كان هذه مصيبة مكفرة لان المقاتلة فلا ان  
 لا تكون مصيبة لحرمة مكفرة ولى بل ان المهزم المصير على المقاتلة أعظم من انتم المقتول  
 في المعركة و مستحقه الدار أشد لان ذلك تنصع عنه الشيء بموته وهذا مصر على الخطيئة العظم  
 ولهذا فانت مدفوعة من فقهاء ان مازم البعثة يقتل د كان له صانعة يروي اليها فيخاف عوده  
 بخلاف المثلث بالجرح منهم انه لا يمثل وسببه ان هذا انكف شره والمهزم لم ينكف شره

وأبصاراً لم يتول فقد يقال انه عصبية مثل قد يخفف عنه العذب وإن كان من هل لار ومصيبة  
الخرقة دون مصيبة القتل فظهر ان المهروم سوء حالاً من المعلوم د كان مصر على قتل أخيه  
من تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) (مسئله) في التصيرية العالين مستحلال الحمر وتسبخ لاروح وقدم العالم  
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الحياة وبان الصلوات الخمس عبارة عن  
حمة سما، وهي على وحسن وحسن وحسن وحصة قد كر هذه الاسماء حمة تحريم عن  
اعمال من حبة ولوصوء ونية شروط الصلوات الخمس وو جياتها ومن الصيام عنده عبارة  
عن سم ثلاثين رحلاً وثلاثين امرأة يمدونهم في كتبهم وبصيق هذا الموضع عن يراد وان  
لهم خلق السموات والارض وهو على س في طالب رضى لله عنه وهو الله الاله في  
السماء والامام في الارض فكانت الحلة في ظهور الهوت بهذا الناسوت على رايهم  
به يو سى خلفه وعبيده وعلمهم كيف مبدونه ويعرفونه ومن يصيري عنده لا يصير نصير  
وما يحاسونه وشربون منه ويطامونه على اسرارهم ويروحونه من اسامهم حتى يحاطبه معامه  
وحقيقة الخطب عنده ان محتواه على كمان ديه ومعرفة مشيخه وأكابر أهل مدته ومن  
لا يصح مسامها ولا غيره لاس كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دونه بظهوره في كوره  
اداة يعرف انقال لاسم ويسى في كل حين وروى لاسم عندهم في قول اليس دم والمسى  
شيث ولاسم هو يعقوب وشمسي هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يعرفون في  
القرآن اعزى حكاية عن يعقوب ويوسف عليهم السلام وهولون أما يعقوب فهو كال لاسم  
و قد أن يجوز منزله قل سوف استعمر لكم ربى انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان  
هو لما في المطالب فقد لا تثر عبيك اليوم قم بحق الامر سيرة لانه علم انه هو الاله المتصرف  
بجداون موسى هو لاسم ويوشع هو المسمى ويقوى ان يوشع ردت له الشمس لما أمره وطاعت  
أمره وهو الذي ترد الشمس لارها ويخضعون سليمان هو لاسم وآصف هو المسمى ويقولون  
سليمان عجز عن احصاء عرش بلقيس وقدر حله آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان  
المسمى القادر بقدر ويسدون الالهي والمرسين وحدا واحد على هذا لمصلى رمد رسول  
لله صلى الله عليه وسلم يقولون محمد هو لاسم وعلى هو المسمى ويوصلون العدد على هذا الترتيب

في كل زمان في وصفهم حقيقة الخطاب ولدين عندنا نرى ان عيا هو الرب ومحمد  
 هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزل وكذلك الحجة الاينام  
 ولا شاعشر بقياسا وسؤفة معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب  
 والحب والاب في كل كور ودور أبد سرمدا ونابلس الاناسه عمر بن الخطاب واثين  
 في رنة الانيسية ابو بكر ثم عثمان رضي الله عنهم اجمعين ونزههم واعلى رنتهم على اموال  
 المتعدين واستحال العاين بفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبها ذكر ولما همهم  
 الفاسدة سعة وتفاصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة المبنية على حجاب كبير  
 من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهد مذهب وقد حقق حو لهم كل من حاطهم  
 وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس ايضا في هذا الزمان لان حو لهم كانت مستوردة عن  
 كثير من اساس وبت سبلاء لا ربح بعدواين الى الابد الساحية فلما كانت يوم الاسلام  
 انكسرت حاطهم وكثر حاطهم ولا يلبسهم كثير جد في يجوز للمسلم ان يزوجه او يتزوج  
 منهم وهل يحل لهم كل ذنوبهم والحالة هذه وكل الناس الممول من دينهم وما حكم اوابهم  
 ولا يلبسهم وهل يجوز ذنوبهم بين المسلمين ثم لا وهل يجوز استخدامهم في شعور المسلمين  
 وتسلطها اليهم أم يجب على ولي الامر انظرهم واستخدم سرهم من الرجال المسلمين الا كراه  
 وهل ياتهم اذا حردهم أم يجوز له لغيرهم مع ن في عمره ذنوب هذا استخدامهم ثم قطعهم  
 ولم يقطعهم هل يجوز له صرف اموال ياب المسلمين عليهم واد صرفها وتأخر لمصهم فيه  
 من مبرمه المسمى فاحره وفي الامر عه وصرفه على غيره من المسلمين او المستحقين او  
 أرضه لذلك هل يجوز له من هذه صورة أم يجب عليه وهل دما نصيريه المذكورين مباحة  
 وامو لهم في حال من ذوا حاطهم ولي الامر باحتيال طاهم وقطعهم عن حصون المسلمين  
 وشديروهم الاسلام من ما كحهم وكل ذنوبهم وشركهم بالصوم والصلاة ومنهم من اصبر  
 دينهم الدطان وهم يلونه من الكفار هل ذنوب افضل وأكثر حر من الصاري والترصد لقتل  
 التتار في بلادهم وبلادهم وبلادهم لا فرنج على انهم أم هذا افضل وهل بعد مجاهد الصيرية  
 لمذكورين مر بط وكوني أجزم كاحر لم ط في شعور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج  
 أم هذا أكثر احرا وهل يجب على من عرف لمذكورين ومذهبهم أن يشهد سرهم ويساعده

على ابطال طاهم واطهر لاسلام واسم الله تعالى ان يحمل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز  
له اسماء والاهمال وما أجزأه عن ذلك ومجاهد فيه والمربط له وحارم عليه وابسطوا  
القول في ذلك مثابين

(الجواب) الحمد لله هؤلاء الامم الموصوفون بالامم الباغية والرافضة القرامطة  
الباطنية الكفر من اليهود والنصارى بل واكثر من كثير من المشركين ضررهم على امة  
محمد صلى الله عليه وسلم اعظم ضررا من الكفار اعدائهم مثل كبر ترك ولا فرج وغيرهم  
فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع ومولاه اهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون  
بالله ولا رسوله ولا كتابه ولا نبينا ولا نبي ولا نبي ولا نبي ولا نبي ولا نبي ولا نبي ولا نبي  
لا رسولين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا نبي من الملل السالفة بل يدعون كلام الله ورسوله  
المرسوف عند المسلمين ياتولونه على امور غيرونها يدعون بها من علم الناس من جنس ما ذكره  
السائل وهو من غير هذه الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من لا تحادي من  
الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ مقصودهم نكار لايمان وشرائع لاسلام  
بكل طريق مع الباطل بل هذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس  
قولهم ان الصلوات الخمس معرفة اسرارهم والاصيام لمروض كتمان اسرارهم وحج بيت  
المعيق زيادة شيوخهم وان يداني لمباني بكر وعمر وان ادنا العظيم والامام المير علي بن  
أبي طالب ولهم في ماداه لاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصدقة وادراكات لهم مكنة  
سمكوا دس المسلمين كما قبل الخجاج والامم في دمهم واحدو سره الخمر لا سود فقي  
معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم ومرتهم وحدهم من لا يحصى عدده الا الله  
وصفوا كتب كثيرة فيها مذكره السائل وغيره وصف علماء المسلمين كشفا في كشف اسرارهم  
وهتك استارهم ويبدو فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة لا الحاد لدينهم فيه اكره من  
اليهود والنصارى ومن برهمة الله لا دين يبدون لاصنام وما ذكره سائل في وصفهم قليل  
من الكثير لدى يعرفه العلماء من وصفهم ومن لم يورث عنهم ان اسواحل الشامية انما استولت  
عليها النصارى من حرمهم وهم دائما مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن  
اعظم المصائب عنهم فتح المسلمين للاسل وانهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عنهم

انصار المسلمين على ائتار ومن أعظم أعيدهم واستولى و عياد بالله النصرى على ثور  
 المسلمين فان ثور المسلمين ما زالت يابى المسلمين حتى جزيرة قبرص وحبب المسلمون في  
 خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فحبب معاوية بن أبي سفيان في اثناء المائة الرابعة فان  
 هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ باسوا حل وعيرها واستولى الصارى على الساحل  
 ثم سبهم استولوا على القدس وسيره فان حوالهم كانت من أعظم لاسباب في ذلك ثم لما قام  
 الله ملوك المسلمين المجاهدين في سائر الله ككور الدين الهميد وصلاح الدين وشمسها وفتحوا  
 السواحل من الصارى ومن كان منهم وفتحوا ارض مصر فبهم كانوا مسئولين عليها  
 نحو ثمان مائة واهلها وانشارى خدمهم مسلمون حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ  
 انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد لمصرية والسامية ثم ان النصارى ادخلوا ديار الاسلام وقتلوا  
 حبيبه بغداد وغيره من ملوك المسلمين عسودهم ومؤدريهم فان منهم هلاكون الذي كان  
 وزيره النصير الطوسي كان وزير لهم وهو الذي صرح من الخليفة وبولاية هؤلاء وهم الغاب  
 ممروقة عن المسلمين نارة يسمون الملاحدة ونارة يسمون القرامطة ونارة يسمون اباطية ونارة  
 يسمون لاسماعيلية ونارة يسمون الصيرية ونارة يسمون الخرمية ونارة يسمون الحميرية وهذه  
 الاسماء منها ما عدهم ومنها ما يخص بعض اصنافهم كما ان اسم الاسلام ولايمان يعم  
 المسلمين ولبعضهم اسم يخصهم لا سبب وما لذهب وما لشد وما لغير ذلك وشرح  
 مقاصدهم بطول كما قال الدماء فمن صهر مذهبهم الرقص وبطلانهم الصكر لمحض  
 وحقيقته اسمهم ثم لا يؤمنون بشيء من لا يبيد ومرسين لا يوح ولا نارعيم ولا موسى  
 ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المأزلة لا سورة ولا لا نجس ولا لا قرآن ولا يقرون  
 ان للعالم حقا حلقه ولا ان له دبر أمره ولا بان له ذرا يترك الدس و على نعم لهم غير هذه  
 الدار وهم نارة يسمون قولهم على مذهب المتألفة الطيبين ونارة يسمونها على قول عروس الدين  
 يسمون النور ويصون الى ذلك الرقص ويحتجون لذلك من كلام البهوت بما يعضد مكذوب  
 يقولون كما يقولون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما خلق الله عقل والحديث موضوع تفق  
 أهل العلم بالحديث ولغظه اول ما خلق الله عقل فقال اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فصححون  
 عطاه ويقولون اول ما خلق الله عقل ليومين قول المتألفة اتياع ارسطو في قوله اول

صادرت عن واجب الوجود هو النفس والفظايات عن نبي صلى الله عليه وسلم فيجرقونه  
 عن موضعه كما يعين أصحاب رسائل احوال اصف ونحوهم منهم من انتمهم وقد دحل كثير  
 من طاهم على كثير من المسلمين ورجع عنهم حتى صار في كتب طوائف من المتسبين الى  
 عم ولدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفره فان هؤلاء لهم في صهار دعوتهم المسونة  
 في يسونها الدعوة الحادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الا كبروا واسموس لا عظم  
 ومسمون الاغ لا كرجع الخاق والاستهزاء به وعن غيره حتى يكتب أحده اسم الله  
 في اسفل رحله وفيه أيضا جحد شره ودينه وجحد ما حبه لا بيباء ودعوى انهم كانوا  
 من جنسهم طالين للارثية فمهم من احسن في طمها ومهم من ساء في طمها حتى قتل  
 ويحلمون محمد وموسى من اقسام الاول ويحلمون المسيح من القسم الثاني وفيها من لاستهزاء  
 الصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحلين كاح ذوات غداره وسائر الفواحش ما يطول  
 وصفه ولهم شارات ومخططات يعرف بها بعضهم بعضا وقد كانوا في بلاد المسلمين الى يكثر  
 وفيهم أهل الايمان فقد يحمون على من لا يعرفهم وما كانوا يعرفهم عامة الناس فضلا  
 عن خاصتهم وقد تفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تحور ما حكمهم ولا يجوز ان يجمع  
 موليتهم منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تناح ديارهم « وما اخبر الممول بانهم فقيه قولان  
 مشهورين لاهلنا كسائر الفحة الميتة وكافحة دبيعة الخوس الذين يقال عنهم انهم يذكرون فذهب  
 الى حيفة وأحمد في إحدى الروايتين به يحل هذا المين لان إفحة الميتة على هذا القول  
 لا تموت بموت الهمة وملاحة او عاه النجس في الباطن لا نجس ومذهب مالك وشافعي  
 وأحمد في رواية لاخرى ان نجس نجس لان الافحة عند هؤلاء نجسة لان ابن الميتة ويقتنها  
 عند نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كالميتة وكل من أصحاب القوانين يحتج بانها نقلها  
 عن الصحابة صاحب القول الاول سلب اسمهم أكلوا جن الخوس وأصحاب القول الثاني قالوا  
 انهم انما سلكوا ما كانوا يظنونه من جن الصارى فهذه مسألة جهاد للمفاد ان يفتى من يفتى  
 بحد النوايل وأما أولئك وملاصهم فكأنوا في نجوس على ما عرف من مذهب الائمة ولا  
 يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهى عن الصلاة على المنافقين كعد الله  
 في أي ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون



مقاله نحاف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبرهم) أفرأى بالله ورسوله وما تواضعوا له من أن يقولوا سيوفهم في فكيف هؤلاء الذين هم مع  
لزندقة والعتاق لا يظهرون إلا الكفر والحاد وما استخدموا مثل هؤلاء في أمور المسلمين  
وخصوصهم أو جنودهم من الكثرة بمنزلة من يستخدم الذئب لارعى نعم فاهم من أعش  
الناس للمسلمين ولا يله الأمر وأحرص الناس على فساد الملة ولدولة وفي شر من ضاحك الذي  
يكون في حسكره من المحرم قد يكون له غرض إما مع أمير الممصر وإما مع العدو وهؤلاء  
غرضهم مع الملة ودينها وديارها وميوها وعلمائها وعامتها وحسنهم وفي أحرص الناس على تسلم  
أحوالهم إلى عدو المسلمين وعلى إفساد الملة على ولي الأمر وأحرصهم عن طاعته والواحد  
على ولاية الأمور قطعهم من دولهم نفائسة ولا يستخدمهم في أمر ولا في غير أمر وصرهم  
في أمر أشد من يستخدموهم بلهم من يفتح في استخدامهم من الرضا المأمونين على دين الاسلام  
وعلى الصريح لله والرسوله ولائهم المسلمين وعامتهم بل كان ولي الأمر لا يستخدم من يعشه  
وان كان مسلما فكيف استخدم من يفسد المسلمين ولا يحول له خير هذا واجب مع القدرة  
عليه بل أي وقت قدر على الاستدلال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان  
كان الله صحيحا وحب المسمى وان كان فسادا وحت حره المثل وان لم يكن استخدامهم  
من جنس الاضرار بالامة فهو من جنس الخسارة الخسارة اكبر هؤلاء لا يجوز استخدامهم  
فانما قد عقد فسادا يستحقون لافية علمهم فان لم يكونوا عملا عملا في شيء لهم لكن  
دعوى وموالم مباحة واذا ضرروا التوبة في مولايتهم نزاع بين علماء فمن توبتهم  
اد التوبة شرعية الاسلام فاما والهم اليهم ولما في ذلك ودرتهم من جنسهم فان ما لهم  
في آيات الملة اكبر هؤلاء راخذوا منهم يظهرون توبة اد تصل منهم الاية  
وكتمان مرهم وفيهم من يعرف ومنهم من قد لا يعرف وطريق ان يحتاط في امرهم وان  
يتكون مجتمعين ولا تكون من جنس السلاح وان لا يكونوا من المقاتلة ويلزمون شريعة  
الاسلام من صلوات خمس وقراءة قرآن وترك بينهم من علمهم دين الاسلام وبالحال يعلم  
وبين علمهم فان أبابكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما ضرروا على أهل الردة  
وحدث اليه قال لهم الصديق احتاروا في ما الحرب المصلحة واما السلم فلو ايا حبيبة رسول

لله هذه الحرب لما حثه قد عرفها في السم مخوفة من لدون قتلا ولا بدنى قتلاكم وشهدون  
 في واحدة وقتلاكم في النار وانتم ما صلبت من مواضع وودون ما صلبت من مواضع  
 كبحر الحافة واسلاح وعموم من ركوب الخيل وتركوا نوتعون ادب لابل حتى يري الله  
 حافضة رسول الله والمؤمن من ابيهم واكرم به فومه الصخرة على ذلك الا في نصيب من  
 المسلمين من عمر قال له هؤلاء هم ابي سدي الله واورهم على الله يبي هم سديهم وادوية  
 هم فاتفقوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي هو عليه الصخرة ومذهب الله الماء والي  
 رعو فيه نزع فيه الماء مذهب كثيرهم ان من دله المردون لمسلمون يحاربون لا يضمن  
 كما اتفق عليه الماء وهو مذهب أبي حنيفة وحمد في احدى الروايتين ومذهب الشافعي واحمد  
 في رواية اخرى هو انه قول الاول وهذا الذي فيه الصخرة وانما المريدون بعد عودهم الى  
 الاسلام يعمل على اصرار لاسانهم والهمة صاهرة معومع من ركوب الخيل واسلاح والاروع  
 اي تنسبها المقاتلة ولا يترك في حديد وودي ولا تعري ويبرمون نزع الاسلام حتى يظار  
 ما يملونه من خير وشرو من كان من ائمة صانهم واطهر سونه اخرج عنهم وسير في بلاد  
 المسلمين التي ليس لهم فيها طهور مما يهديه الله ويعوب على مدعين غير مصرقة للمسلمين  
 ولا ريب ان جهاد هؤلاء وقامة الجود منهم من عظم طاعتهم وكثير موحات وهو  
 من جهاد من قاتل المسلمين من شركيين واهل الكذب من جهاد هؤلاء حمطت  
 فتح من بلاد الاسلام ولما دخل من الحو وحجود من يقتلهم من المشركين واهل الكذب  
 من زيادة اطاره ليس وحطت لاصل مقدم على الفرع وابصاره هؤلاء على المسلمين عظم  
 من ضرر وذلك من ضرر هؤلاء في دين على كثير من الناس شدد من ضرر المحاربين من المشركين  
 واهل الكذب ويحب على كل مسلم ان يعوم في ذلك بحسب ما يدره من الواجب فلا يحل  
 لاحد ان يكتم ما يعرفه من احادهم من عصبها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل  
 لاحد منونهم على نكسهم في الجند ولا يخدمين ولا يحل لاحد ان يكوثر عن القيام عليه من  
 الله به ورسوله من هذا من اعظم ابواب الامر به روف واسعي عن المنكر والجهاد في سبيل  
 الله وقد قال تعالى اييه (يها النبي جهاد الكفار والمنافقين وعاط عنهم) وهؤلاء لا يحرجون  
 عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفرهم وعلى هديهم بحسب الامكان من الاخر وثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قل تعالى ( كنتم خیر امة اخرجت للناس ) قال ابو  
 هريرة كما خیر الناس للناس في الدلائل والقيود حتى يدخلونهم لاسلامهم المقصود  
 نالهم دو الامر المعروف والنهي عن اسكر هداية العباد لمصالح الناس والمعاد بحسب الامكان  
 فمن هداه الله سمع في الدنيا والآخرة ومن لم يهد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان  
 الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو افضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه  
 انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله  
 للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم ربط يوم وليلة خير من صيام شهر وعبادة  
 سنة من تطاعتها أجرى عبده سمه وأحرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتن والجهاد أفضل  
 من الخيل والامر كما قل تعالى ( أجمعتم سبيله الخيل وعمارة ) جند الحرام كن آمن بالله واليوم  
 الآخر وعاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا  
 وهاجروا وساعدوا في سبيل الله هم ولحم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وثالث هم المشركون  
 يشرهم ربهم رحمة الله ورضوان وجبات لهم فيها نعم متتمة جلدس فيها نداء الله عندهم ( حراطين )  
 ( ١٠ ) ( مسئلة ) فيمن يلعن معاوية ما يجب عليه وهل هو النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذه الاحداث وهي اد قتل خدم من خدمه ممنون وبعث ان عمارة تقتله الفئة الباغية وقتله  
 عسكر معاوية وهل سوا أهل البيت وقيل الخجاج شريفا

( احواب ) الحمد لله من امن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن أبي سفيان  
 وعمرو بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كابي موسى الاشعري وابي هريرة  
 ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر  
 الصديق أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه  
 مستحق للمقوبة سليمة باتفاق أئمة الدين وادارع العلماء عن ساقب قتل أو مصادون القتل كما قد  
 نسطا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده من سبق أحدكم مثل أحد فهاهنا مع  
 مد أحده ولا نصيفه وللعنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال عن المؤمن كقوله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لمن يؤمن كقوله وصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير العرون العرب لذي بعثت فيهم  
ثم ليس يكونهم ثم الذين بعدهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنا به فله من  
الصخرة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يمر بجيش فيقول هل  
فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوون نعم فيه ح لهم قال نعم مزوجيش فيقول هل فيكم  
من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوون نعم فيفتح لهم ودكر الطغاة الثلاثة ففاق  
الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عاهد صحبته ولما كان لعط الصخرة فيه عموم وخصوص  
كان من احتص من الصخرة بغيره عن غيره يوصف بذلك الصخرة دون من لم يشركه بها كما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المقدم الخلد بن الوليد لما اختصم هو وعد  
لرحمن يحال لا يسو الضماني فولد في يده لو اتفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما غلبه أحدكم  
ولا نصيبه قال عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين آمنوا  
بفتح الفتح فتح الحديدية وقابلوا وحال من له اليد وغيره ممن سدد له الحديدية وافقوا وقابلوا  
دون أوائله قال تعالى (لا يسوي الله من أعق من من الفتح وقاتل أوائله عظم درجة  
من الذين وافقوا من بعد وقابلوا وكلا وعد الله الحسي) وورد بالفتح فتح الحديدية لما مع  
نبي صلى الله عليه وسلم صحبه تحت الشجرة وكان الذين معه أكثر من ألف وأربعمائة وهم  
ذين وجوا خير وند ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد  
مع تحت الشجرة وسورة الفتح لذي فيه ذلك اراد الله قبل ان تفتح مكة بل قد ان يعتمر  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم وكان قد باع أصحابه تحت الشجرة عام حديبية سنست من الهجرة  
ومسح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك اصبح حصل من فتح ولا يصح الا الله مع  
نه قد كان كرهه حاق من المسلمين ولم يملوا معه من حسن العجة حتى قال سهل بن حنيف  
الانس اهتموا الزنى فلقد ريتي يوم في حذ بل ولو استطع ان رد على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أمره لرددت رواد البحر وعيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى  
الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولم  
كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لقد حلل المسجد

الحرم من شاء الله آمين مخلقين رؤسكم ومقصرين لا تحفون فعملهم تعلموا العمل من دون ذلك فتعاقروا) فوعدهم في سورة فتح ان يذهبوا مكة آمين وآخر مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك شهر الحرام شهر الحرام والحرمات قصص) وذلك كله قبل فتح مكة فمن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد عاص عطاءيا ومقصود ان اولئك الذين صحبوه قبل فتح خنصوا من الصحبة بما سخطوا به ففصل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسوا أصحابي فاهم صحبوه قبل ان يصحبه خالد وامثله ولا كان لابي بكر الصديق رضي الله عنه من مربه الصحبة ما يميزه على جميع الصحابة حصه بذلك في الحديث الصحيح لدى روى البخاري عن ابي لدرءاه انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطالب ابو بكر من عمر ان يستغفر له فامتنع عمر وها ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جرى ثم ان عمر قد قدم شرح طلب ابي بكر في بيته فذكر له انه كان عند ابي بكر صلى الله عليه وسلم فله جاء عمر ابي بكر صلى الله عليه وسلم فاصب لابي بكر وقال ايها الناس اني حنت لكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فويل لي صاحبكم فويل انتم تاركوا الى صاحبي في ودي بدمه وبها خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (اني مبين دهر في الماراد يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبد الله بن مسعود لا يبا ولا آخرة فحاربك الله عند الله فبكر ابو بكر فقال لي عبدك يا رسول الله واما قال فجعل الله من يحبون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود لا يبا ولا آخرة فحاربك الله عند الله فبكر ابو بكر فبكر اعماساه وقال ابي بكر صلى الله عليه وسلم ان امن الناس عيب في صحبه وددت بده ابو بكر وبو كنت متخذ من هه لارض حبيلا لا تحب ان بكر خيلا وكن اخي وصاحبي سلوا كل خوخة في المسجد لا خوخة ابي بكر وهذا من اصح حديث يكون اتفاق علماء الروين باقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله والمقصود ان الصحبة في خصوص وعموم وعموم يدرج فيه كل من رآه ومؤنابه ولهذا اقال صحته سنة وشهر وساعة ونحو ذلك ومعاوية وعمر بن العاص وامثلهما من المؤمنين منهم أحد من السلف بنفاق بل قد ثبت في الصحيحين - عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال شي لا يعمر بي ما تقدم من ذي قبل

يا عمرو أما علمت أن الإسلام بهذه ما كان قبله ومعلوم أن الإسلام الحديم هو سلام المؤمنين  
 لا سلام المنافقين وأيضاً عمرو بن العاص ومثاله ممن معه مهاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد الحديبية هاجر إليه من بلاد طبرستان وأكرها ومهاجرون لم يكن فيهم منافق وإنما كان  
 اتفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك من الانصار أهل المدينة فلما سمع أنشراحهم  
 وجهودهم احتاج القوم أن يظهروا لسلامة اتفاق من الإسلام وصدوره في قومهم وما أهل  
 مكة فكان أشرفهم وجهودهم كفار فلم يكن يظهر لائمان الا من هو مؤمن طاهراً وطيباً  
 ما كان من أشهر لاسلام وذي وجه واما المنفق يظهر الاسلام لمصلحة دناءة وكان من أظهر  
 لاسلام مكة يتأذى في ذنبه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر معه أكثر  
 المؤمنين ومع بعضهم من الهجرة إليه كما مع رجل من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة بنو حنظلة  
 بنو أبي جهل لا معه ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقب لهؤلاء ويقرب في قومه فلم ينج الوليد  
 بن الوليد وسبعة بن هشام والمنصفين من المؤمنين فلم يزدوا طائفة على مصر واجتمع عندهم سبعة  
 كسبي يوسف والمهاجرون من أولهم إلى آخرهم ليس فيهم من تنهه أحد بانفاق بل كلهم مؤمنون  
 مشهود لهم بالدين وامن مؤمن كفته ومعاوية بن أبي سفيان ومنه من الطائفة الذين سلبوا بعد  
 فتح مكة كالكوفة من أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن يحيى وأبي سفيان  
 ابن الحارث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم باتفاق المسلمين ولم يتهم أحد  
 منهم بعد ذلك بفساد ومعوية قد سبكه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب  
 والحساب وقته العذاب وكان حويرة بن يزيد بن أبي سفيان حيرامة وافضل وهو أحد الامراء  
 الذين بعثهم أبو بكر لصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفه وأبو بكر لما مش  
 ويزيد راكب فقال له يا حليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تركت ما انزلت عليك راكب ولست  
 تنزل اني احتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث  
 شرحبيل بن حسنة ولراعي حاد بن الوليد وهو اميرهم انطلق ثم عزله عمرو وولى ما عبيدة  
 عامر بن خراش الذي ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه امين هذه الامة  
 فكان فتح شام على يد أبي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد  
 بن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل حويرة ومعوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الدرس فريسة



واخبره بالرجال و قومهم . خلق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كما  
 نحدث ن سكية تطاق على لسان عمر وقد ابي صلى الله عليه وسلم ن الله ضرب الحق على  
 لسان عمر وقله وعل لوم نعت فيكم ائت فيكم عمر وقد ن عمر سمعت عمر يقول في الشيء ن  
 لأواه كد وكذا الاكابر وآه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم مراك الشيطان سالك لا  
 سالك غير خث ولا يستعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين مافق ولا ستملا من قاربهما  
 ولا كان تأخدهما في الله لومة لائم بل لما قلا هل لردة وعادوم الى اسلام مسوم ركوب  
 الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة نونهم وكان عمر يقول اسعد بن نبي وقص وهو أمير  
 العرق لاستعمل حد منهم ولا تشاوره في الحرب منهم كانوا امراء كارب مثل طاعة الاسدي  
 ولا مرق بن حابس وعيبة بن حصن ولا شعث بن قيس الكندي وامثالهم هؤلاء لما خوف  
 بواكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فهو كان عمرو بن عاص ومعاوية بن نسيان وامثالهما  
 ممن يتخوف منها النعمان لم يولو على المسلمين بل عمرو بن العاص قد أسره النبي صلى الله  
 عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقة وقد  
 استعمل على نحران سفين بن حرب ابنا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوسفیان  
 نائبه على نحران وقد افق المدون على ان اسلام معاوية خير من اسلام نبي سفیان  
 فكيف يكون هؤلاء . . . . . والنبي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العم والعمل  
 وقد علم ن معاوية وعمرو بن العاص وغيرهم كان منهم من الفتن ما كان ولم يتهمهم احد من  
 أولادهم لا عار يوم ولا غير عار بهم . . . . . الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جمع علماء الصحابة  
 والابواب بعده متفقون على ان هؤلاء صادفون على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرواية عنه والماوق  
 غير . . . . . ون علي بن ابي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واداكوا مؤمنين بحسين الله  
 ورسوله فمن لهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يلقب حذر  
 وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم حمله فأتى به اليه مرة فقل  
 رجل له الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعلموه  
 انه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس مؤمن وان كانوا  
 متفصلين في الايمان ولا يدخل فيه من حب وعمره هذا مع به صلى الله عليه وسلم لمن الخمر

وعاصرها معتبرها وشرفها وبها وحملها ونحوها اليه وكل شيء اوقدته عن لعنة هذا الملعون  
لان لعنه من باب الوعيد فيحكم به محمدا واما الملعون فقد يرتفع عنه وعيد لتوبة صالحة او  
حسنات ماحية او مصائب مكفرة وشفقة ملة ولة وغير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع  
العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن ابي بلتعمة فعل ما فعل  
وكان يسمى لي مما يكره حتى تمت في الصحيح بن غلامه فل يارسول الله والله ليدحن حاطب بن  
ابي بلتعمة لدر قال كذبت انه شهيد واخذت وفي الصحيح عن علي بن ابي طالب ان ابي  
صلى الله عليه وسلم ارسله ولزير بن الدوام وقال لهما اني باروخة حاخ فانها صينة ومم كتاب  
قال علي واطفا شادي ناخيا حتى اقبيا عظيمة فقاما اس الكذاب فقامت معي كتاب فقاما لها  
انخرجن الكتاب او ستين ثياب هل خرجته من عناصها وبيده بي صلى الله عليه وسلم واد  
كتاب من حاطب لي بعض اشركين بمكة يدبر به من مر النبي صلى الله عليه وسلم فقال اي  
صلى الله عليه وسلم يهد يا حاطب فدل والله يارسول الله ما فعلت هذا ردد عن ديني ولا رضاء  
الكفر بهد الاسلام ولكن كنت امرأ مصلحا في قريش ولما اكن من معها وكان من ملك  
من المسلمين لهم قرانات يحدون بهم اهلهم تنكح فاحت اذ فاتي ذلك منهم ان تحذو يد  
يحدون به قرايتي وفي لفظ وعامت ذلك لا بعرك حتى لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر  
دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدر او ما يدريك ان الله قد  
اطلع على اهل بدر فقال لهم اعملوا ما تنتم بهد غفر لكم فهدا سبحة تعظيمه غفره الله له شهود  
بدر فدل ذلك على ان الحسنة العظيمة يغفر الله بها الذنوب العظيمة والؤمنون يؤمنون بالوعد  
ولو عيده فوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان  
الذين ياكلون اموال يتامي صالما عما ياكلون في بطونهم برا وسيلون سعي) ولهذا لا شهد  
بغير الحجة لا بدليل خاص ولا يشهد على معين بل بار لا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من  
ندراجهم في العموم لانه لا بد من في العموم فيستحق الثواب والعقاب اقوله تعالى (فمن يعمل  
مثلا ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبد اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان  
استحق العقاب على سيئاته من الله يثيبه على حسناته ولا يحيط حسنات المؤمن لاجل مصدره  
وانما يقول بمحيط لحسنات كلها والكبيرة غلوارح والمهترلة لذي يقولون بخير اهل الكفا

وإسهم لا يخرجون منها شفاعه ولا غيرهما وإن صاحب الكفر لا يقي معه من الإيمان شيء وهذه  
 قول فاسدة محالمة لا يكتب والسنة المتوارة وجميع الصحابة وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة  
 الدين لا يستمدون عصاة أحد من الصحابة ولا التبر به ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم  
 وقوع لدنوب منهم والله تعالى يفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويعفو لهم بحسب ما حية  
 ويعبر ذلك من لأسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به وثالث في المقنون لهم  
 ما يشؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين) يكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم الله عما سألوا  
 الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى رابع أشده) ولم يبين سنة قال ربي أو ربي أن أشكر  
 نعمك التي بعت على وعلى ولدي وإن عمل صالحا برصاه وصح لي في درتي في تبت إليك  
 وفي من المسمين أو ثلث الدين منهم أحسن ما عمو ويتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة  
 وأمكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء إنهم معصومون من لا ضرر على لدنوب  
 فاما الصديقون والأنبياء والصالحون فليسوا معصومين وهذا في لدنوب تحققة لا ما اجتهدوا  
 فيه فإذارة يصيدون وبرة يحفظون فإذا اجتهدوا فصا أو أفلحوا أحراراً ود اجتهدوا واخطئوا  
 منهم أحرار على اجتهدوا وحفظوا معصومين وأهل الضلال يجهلون أحراراً والآنم متلازمين  
 فتارة يكون فيهم ويقولون إنهم معصومون وبرة يحفظون عنهم ويقولون إنهم باعون بظنهم  
 وأهل العلم لا يمان لا بمصومين ولا يؤثرون من هؤلاء بل يولد كثير من فرق أهل البدع والضلال  
 فطائفة سببت السلف ودينهم لا عفة دهم هم فملوا دنوباً وإن من دعاهم ستمق أمانة بل مد  
 يفسقونهم واسكروهم كما فعلت الجورح لأن كبروا على بن أبي طالب وسلمان بن عبد  
 ومن تولاهما ولعنوم وسبهم واستحلوا دملهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صومهم وبراءته مع فرائضهم يقرؤ القرآن  
 لا يحاور حياهم عرقون من الاسلام كما يبرق أسهم من رمية وهل صلى الله عليه وسلم  
 تروى مرقه على فرقة من المسلمين ففهموا بولي الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة  
 الذين صرخوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وكبروا كل من تولاه وكان المؤمنون  
 قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية ففان هؤلاء علي وصحابه فوقع الأمر كما  
 أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضاً في الصحيح أنه قال عن الحسن أنه إن أسي

سيد سيصاح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين الصالح لله به بين شعبة على  
 وشعبة معاوية واثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بن علي الصالح الذي كان على يده وسماه  
 سيدا بذلك لاجل من ماله الحسن بحمد الله ورسوله ورضاه الله ورسوله ولو كان الاقتال  
 لدي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن لأمير كذلك بل يكون الحسن  
 وقد ترك لواحب او لاحد الى الله وهذا الصالح صريح بين ان ماله الحسن محمود  
 مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على نفسه ويضع  
 السامة بن زيد ومول لهم الى جميعا واحب من يحبهما وهذا بصا ماصرفه محبته ودعونه  
 صلى الله عليه وسلم فانهما كانا أشد الناس رعة في الأمر لدى مدح النبي صلى الله عليه وسلم  
 به الحسن وأشد الناس كراهة لديعاه وهذا مما ليس ان القبي من أهل صميم م كوا وعبد  
 النبي صلى الله عليه وسلم عمره الخوارج من الذين أمر غلبهم وهؤلاء مدح الصالح بينهم  
 ولم يامر بقتالهم ولهذا كات الصحابة ولائهم فبين على فساد الخوارج المارقين وصبر من على  
 رضى الله عنه السرور بقوله من رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم لأمير غلبهم ومظهره  
 وما قتلت الصحابة فم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثرو لم يظهر فيه سرور بل صبر منه  
 الكرامة ونعمي ن لا يجمع وشكر بعض الصحابة ورأفهم من الكبر والفتق وأجار الترحم  
 على قتلي الطائفتين وأشد ذلك من الأمور التي يعرف بها الحق على وعيره من الصحابة على  
 ن كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد الهرا أن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان  
 عموه تعالى (ون طائفتان من المؤمنين فاصحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى  
 فقاتلو التي تنفي حتى ته الى امر الله من مات فاصحوا بينهما بعدل وقسطوا ان الله يحب  
 الممسطين فما المؤمنون اخوة فاصحوا بين حرهم وكفو الله امسكم ترجعوا) فمن مؤمنين  
 وجميعهم اخوة مع وجود لاقتال ولبى \* والحديث المذكور اذا قيل خليفان فاحدهما المؤمن  
 كذب مفترى م روه أحد من أهل العلم الحديث ولا هو في شيء من دروين الاسلام المعتمدة  
 ومعاوية لم يدع خلافة ولم يابع له بها حين قاتل عيا وبيعة به على به حبيبة ولا انه يستحق  
 خلافة ويقررون له بذلك وقد كان معاوية غير بذلك لمن سألته عنه ولا كان معاوية وصحبه يرون  
 ان يمتدروا عليها وصحبه بالعتاب ولا يسيرا بل لما روى علي رضي الله عنه واصحابه به يجب عليهم

طاعته ومسيرته اذ لا يكون للمسلمين لاختيصة و احد وانهم خارجون عن طاعته يمتنعون  
عن هذا وجب وهم اهل شوكة رأي ان تحتهم حتى يؤدوا هذا او حسب فتحصل اطاعته  
والجمعة وهم قدام ذلك لا يحب عليهم و بهم ذقوتهم على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان  
ثمان قتل مظلوم، انه في المسلمين وقتله في عسكر علي وهم مظلومين شوكة فاذا امتنعنا صلوه  
وعندوا عليا وعلى لا يمكن دفعهم كما يمكن دفعه عن عثمان واما علماء ان نابع حبيبه يضر علي  
ببعضه ويذل لا لانصف وكان في جهل العربيين من يظن علي وثمان مظلومين كاذبة برأ  
لله من اعليا وثمان كان يظن علي انه امر بقتل عثمان وكان علي يحب وهو البر الصادق  
لا عين به ثم نسيه ولا رضى نفسه ولم يأتى به عن قتله وهذا معلوم بالارباب من علي رضى الله  
عنه فكان من محبي علي ومن معصيه يشعرون ذلك عنه فحدهم يقصدون بذلك  
الطعن على عثمان به كان يستحق القتل وان علي امر به ومضوه يقصدون بذلك الطعن  
على علي وانه كان على قتل الخليفة المظلوم الذي له صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك  
دم مسلم في دفع عنه فكيف في طاب طاعته وامثل هذه الامور حتى يتسبب بها ثلثون  
على التشيعيين الشريعة وعلويين وكل فرقة من المنشعبين مفرقة مع ذلك ناه ليس معاوية  
كما على بالخلافه ولا يجوز ان يكون حلقه مع امكان اختلاف علي رضي الله عنه فان فضل  
علي وسابقيه وعنه ودينه وشجاعة وسائر فضائله كانت عند صاهرة معروفة كمال حوائه  
الى بكر وعمر وعثمان و برهم رضى الله عنه وذليكن تقي من اهل الشورى غيره وغير سمد  
وسمد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفى عثمان لم يبق له  
ممن الا علي رضي الله عنه واما وقع الشر بسبب قتل عثمان حصل بدت قوة اهل الظلم  
والعدون وصنف اهل الله ولا يمان حتى حصل من العرقه والاختلاف ما صار يطاع فيه من  
غيره اولى منه بالطاعة ولهذا امر الله بالجمعة والائتلاف وهي عن العرقه والاختلاف ولهذا  
قيل ما تكرهون في الجماعة خبر مما يجمعون من العرقه واما الحديث الذي فيه ان عمر تقتله  
لنفسه لانية فهذا الحديث قد ضمن فيه طائفة من اهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو  
في بعض نسخ البخاري قد تولى بعضهم على ان المراد بالجمعة اطابة بدم عثمان كما هو  
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يدل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

حق كما قاله وايس في كون عمر بن الخطاب العمة البقية ما ينافي ما ذكره عنه فقد قل لله اعلى ( وان  
صانفت من المؤمنين قتلاوا فاصحروا بينهم من بعت احدهما على الاخرى فقتلوا التي تبقي حتى  
تفنى الى امر الله من هانت فاصحروا بينهم ما يدل وانفسوا وان الله يحب المقسطين عند المؤمنين  
اخوة فاصحروا بين خويكم ) فقد جعلهم مع وحود الاقارب والذين مؤمنين اخوة بل مع صفة  
سال امثلة الدعية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان ميا وصلا و عدوا يخرج عموم الناس عن  
لايمان ولا يوجب احدهم وكيف يخرج ذلك من كان من خير قرون وكل من كان داعيا او  
صالحا او مدينا او مرتكبا هو ذنب فهو حسن متول وبير متول فمتول جند كاهل العلم  
والدين لدين حاد و يعتقد بعضهم ان امور و يعتقد الاخر تحريمها كما استعمل بعضهم بعض  
بواع الاشربة وبعضهم بعض المقابلات لربوبية بعضهم بعض عقود التحال وائمة وامثال  
ذلك فقد جرى ذلك وامثلة من خيار السب هؤلاء المتاولون يجتهدون عليهم بهم مخطئون  
وقد قال الله تعالى ( لا تاتوا احدا ان يسبوا و احطوا ) وقد ثبت في الصحيح ان الله استعذب هذا  
للعناء وقد اخبر سبحانه عن ردود وسببان عليها السلام انهما حكما في الحرب وخص احدهما  
باسم والحق مع ثبوت على كل منهما العلم والحلم والديانة لثبوت لانياء فذ فهم احده من المسئلة  
مبلغ يقينه الاخرم يكن بذلك ملوما ولا ماما لا يعرف من علمه ودينه و ان كان ذلك مع العلم  
الحكم يكون انما وصفا ولا ضرر عليه فسقا مني علم بحريته ضرورة كان تحببه كهمر فاني  
هو من هذا الباب ما اد كان الدعي مجتهد ومسؤولا ولا يشين له انه مع بل اعتقده على الحق  
وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته داعيا موحاة لائمه فضلا عن ان نوحب فسقه ولدين  
يقولون بقال البعثة المتاولين يقولون مع الامر فسلطهم فذل لهم لدفع ضرر فيهم لا عقوبة لهم بل  
للمنع من العدوان ويدعون منهم باثون على العدالة لا عسئون ويقولون هم كثير المكاف  
كما يجمع انصبي واجبون والاسي والمغنى عليه والاثم من العدوان ان لا يصدر منهم بل تمنع البهائم  
من العدوان ويحب على من قل مؤساختا لدية بعض نقرآن مع نه لاثم عليه في ذلك وهكذا  
من دفع الى الامام من اهل الحدود واثب بعد اقدرة عليه مقام عليه الحد واثاب من الذنب  
كن لا ذنب له والدعي المتاول غلغله مالك و شافعي واحمد ونظائره متعددة ثم تقدير ان  
يكون ابني بغير تاويل يكون ذنبا ولدتوب تول عقوبتها باسباب متعددة كاللوبة والحسات



المأخوذ والمضرب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمر تقيه منه البقية ليس احد في ان هذا لفظ  
 لماويه واصحابه بل يمكن ان يريد به تلك العصابة التي حمل عليه حتى قتله وهي صاعقة من  
 العسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكمهم ومن لم يرض به كان في عسكر من لم يرض  
 بقتل عمار كمنه الله ان عمرو بن العاص ونسيه من كل الدس كانوا كبريين لقس عمار حتى  
 معاوية وعمرو وروى ن معاوية قال ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتله وان عليا رد  
 هذا التأويل قوله فحين دافعا حرة ولا ريب ان ما قتله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام  
 المسامحة من العلماء ليس يسر بهم قتله ولا ملك ومن لم يرض في المصوح من التأويلات فهو احد  
 من تأويل معاوية بكثير ومن تأويل هذا التأويل من ربه قتل عمار فم مقتله انه غرور من لم يرض به  
 مع وهو في نفس الامر مع فهو متناول بحظي والعلماء ليس فهم من رأيه القتل مع من قتل  
 عمارا لكن لهم قولان مشهوران كان عمار كراصة من رضى من يرى اعداء مع عمر  
 وطائفة منهم من يرى لامرئ من اهل مطلق وفي كل من طائفتين طوائف من اسباب  
 الاوائل في القول الاول عمار وسهل بن حنيفة وبوايوب وفي الثاني سعد بن وقاص ومحمد  
 ابن مسامة وسامه بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ومن اكثر لاكار من الصحابة كانوا على  
 هذا الرأي ولم يكن في العسكر من يمد علي انفصل من سعد بن أبي وقاص وكان من انفاعدين  
 وحديث عمر قد يخرج به من رأى القتل لانه كان معاوية والله يقول وما الى شيء  
 والمساكون بخروج بالاحاديث الكثيرة الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القوم  
 عن منة خير من القتل فيها وتقول ان هذا القتل ونحوه هو قتل الفتنة كما حدثت احاديث  
 صحيحة تبين ذلك ون ابي صلى الله عليه وسلم امر سعد بن وقاص ومريض به وانما رضى بالصالح  
 واعى امر الله تعالى النبي ولم يصر بقتله يتداهل قال (ون طائفتان من المؤمنين اذ  
 فاصلحوا بينهما من بعد هما على لاخرى فمساوي نبي حتى نفى عن امر الله فان هات  
 فاصلحوا بينهما بالعدل وقسطوا ن الله يحب المقسطين) قالوا والقتال الاول ميامر الله به  
 ولا امر كل من يقتل من يقتل من نبي عليه فانه ذقتل كل مع كمر ن غالب المؤمنين  
 بل غالب الناس لا يجد من صلح ونفي وان كان دافعتان صائفتان من المؤمنين فواحد  
 الاصلاح بينهما وان تكن واحدة منهما مأمورة بفصل فذلك لو واحدة بعد ذلك نوات

لا إلهام تترك القتال ولم تحب إلى الصلح فمردع شره إلا قتل فصار قاتلاً بمردة قتل الصالح  
 لدى لا يدفع طمعه عن غيره لا إلهام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو  
 شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد من قتل دون حرمة  
 فهو شهيد فمردع قدر أن يكون حرم المسكر ماء فهو شهيد بتدبير أمهات الأوصياء  
 بهم وإيضاً فلا يجوز قتله ذلك لأن مع علي ما كان من قتالهم كانوا كثيرين بخلاف  
 عليه ضمني الطاعة له والتصديق له الحديث لا يباح لمن أحد من الصحابة ولا يوجب  
 وسقه وأما أهل البيت فمردعوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحداً من بني هاشم وأما قتل  
 رجلاً من شرف العرب وكان قد تزوج بنت عمه الله بن حفص فلم يرض بذلك بنو عبد مناف  
 ولا بنو هاشم ولا سواهم حتى فرغوا منه ويدها حيث أرادوه كفواً والله أعلم

(٤١١) (مسئلة) في المردع بن نعم لدى بني العزة وتقصيرين من كان شريفاً  
 فاطمياً وهل كان هو وولاده مصومين وبهم أصحاب مالم الظل وإن كانوا ليسوا شريفاً  
 فما الحجة على القول بذلك وإن كانوا على خلاف الشريعة فإنهم أم لا وبهم من نقل ذلك  
 عنهم من علماء المعتزلة الذين يجمع قولهم وأبسطوا القول في ذلك

(الجواب) الحمد لله أن القول بأنه هو أو أحد من أولاده ونحوه كانوا مصومين من  
 الذنوب وأخطأ كما يدعي رافضة في لاني عشر من هذا القول شر من قول الرافضة بكثير من  
 الرافضة ادعت ذلك فيمن لا شك في إيمانه وتقواه بل ومن لا يشك في من أهل الجاه  
 كمل والحسن وحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول  
 من أقدم الأقوال وبه من قول أهل البيت والرافضة في ذلك ليست لتغير الأنبياء  
 عليهم السلام بل كان من سوى البيت الواحد من قوله ويترك ولا تحب طاعة من سوى  
 الأنبياء والرسل في كل قول ولا حسب على حق إباحته ولا إيمان به في كل ما يأمربه ويحرمه  
 ولا تكون مخالفة في ذلك كفرًا بخلاف الأنبياء بل إذا حانفه غيره من نظرائه وجب على  
 المحقق النظر في قوايهما وما كان أشبه بالكتاب والسنة نابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين  
 آمنوا طيعوا الله واطيعوا رسولاً وولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله  
 والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) أمر عند النزاع

بالرد إلى الله وإلى الرسول إذا لم يصوم لا يقول لا حقاً ومن علم أنه قل الحق في موارد الزرع  
 وجب تدعاه كما لو ذكر ذكر آية من كتاب الله تعالى أو حديثاً نسباً عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قصد به قطع برعاً وجوب تدع الفاني في كل ما يقوله من غير  
 ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس يصحح من هذه المراتبة هي مرتبة رسول التي لا تصحح  
 إلا له كما قال تعالى (ولا ورك لا يؤمنون حتى يحكمك كما فما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم  
 حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (وما رسلك من رسول إلا ليطيع بأذن الله ورسولهم  
 دفعوا أنفسهم جؤثاً - سمعوا الله وأطعوا فما لهم لرسول لو جحدوا لله توأماً رجباً) وقال تعالى  
 (قل من كنتم تحبون لله - فموني بحسبي الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله  
 ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمره) ومن تعالى (ثم كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى  
 الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون) وقال (ومن طمع الله والرسول  
 وأولئك مع الذين اتهم الله عليهم من الذين والصدسين والشهداء والصلحين وحسن أولئك  
 رفيقاً) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار  
 خالدين فيها وذلك الفوز العظيم) ومن يعص الله ورسوله وينتبه حدوده يدخله داراً خالداً فيها وله  
 عذاب مهين) وقال تعالى (وسلاماً مبشرين ومنذرين ألا يكون للذين على الله حجة بعد الرسل)  
 وقال تعالى (وما كنا معذبين حتى ننبئ الرسول) وقال تعالى (من أقسم صلاتهم الركاه وآمنتم  
 برسلي وعزرتهم وفرصتم الله فرصاً حساً لا كفرنكم سياتكم) وأما مثل هذه في القرآن  
 كثيرين فيه سمعة من آمن بالرسول وأصابعهم وشقوة من لم يؤمن بهم ولم يقتسمهم  
 بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوماً فيما يأمر به وسهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول  
 وأبى المبعوث إلى الخلق رسول إليهم بخلاف من لم يسمعت إليهم من كان أمراً ناهياً للخلق من  
 مبدء وعلم وشيخ وأولى أمر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيره وكان معصوماً كان بمنزلة  
 الرسول في ذلك وكان من أطاعه وحبته له الجنة ومن عصاه وحبته له النار كما عوله القائلون  
 بمعصية على أو غيره من الأئمة بل من أطاعه يكون مؤمناً ومن عصاه يكون كافراً وكان  
 هؤلاء كائناً من أمرئ فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لأنبي نعدى وفي  
 السابقين صلى الله عليه وسلم أنه قل العلماء ورثة الأنبياء لأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً

بما ورثوا العلم فمن أخذته فقد أخذ بحظ وافر فتأية العلماء من الاثمة وغيره من هذه الامه  
 ان يكونوا ورثه لانياء لان يكونوا نبياء وايضا فقد ثبت ان خصوص الصحبة ولا جماع ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا غيرها نصبت بمعا او اخطأت بعضا وقال الصديق  
 طيموني ما اطلعت الله هذا عصبت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو  
 بردة دعني اصرب عقه فقال له ا كنت عالا فان نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولهذا تنق الاثمة على ان من سب نبياً قتل ومن سب غير النبي لا يقتل  
 كل سب سبه بل بفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم هل مسما كان او  
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يصم براءتها لم يقتل  
 كذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في موضع من هذه فخرج عن اقوال كثيرة دا  
 بين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحبة عن بعض السنة حتى استفيدوا منها ويقول  
 في مواضع والله ما يدري عمر صاحب الحق واحضاه ويدول امرأة اصابته ورحل اخطأ ومع  
 ما قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون  
 من بكر في امي احد فمروني الزمدي لو لم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق  
 على عمر وقبلة هذا كان المحدث المالم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقبلة بهذه المنزلة يشهد على  
 نفسه بانه ليس بمعصوم فكيف مير من الصحابة وغيرهم الذين لم يملوا امرته من اهل العلم  
 يقولون على ان بكر وسمر اعلم من سائر الصحابة واعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم واولى  
 عمره بالحق واتباعه منهم وقد ثبت ان نقل المتوارر اصحج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 خير هذه الامة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجهاً وعلى رضي الله  
 عنه لا وتي باحد يصحى على أبي بكر وعمر الا حديثه حد المنرى والاقول لماثورة عن عثمان  
 وعلى وغيرهم من الصحابة بل ابو بكر الصديق لا يحمله فيها اثنى فيها بخلاف من النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك اكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي  
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيجتنحون عليه بقول علي قصص كتاب  
 خلاف علي وعنه امه من مسعوديين فيه مسائل كثيرة ركبت من قولها المحي سنة بخلاف  
 وصف بعده محمد بن نصر الثوري كتاباً ذكر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

في مدة المتوفى عهدا كان حمله لها فتمت في ايدي لاجئين وروى ذلك عن ابن عباس  
 أيضا وسمعت أئمة القضاة على قول عثمان بن مسعود وعبرها في ذلك وهو بها قد وضعت  
 حمارا حلت في بيت أبي صلي الله عليه وسلم ان سبيعة الاسامية كانت قد وضعت  
 بعد زوجها بين يديها فدخل عليها أبو الساس بن تمكاز فمات ما مات حتى تمر عليك أربعة  
 أشهر وعشر فماتت نبي صلي الله عليه وسلم عن ذلك فدل كذب أبو ساسل حلت فانكحي  
 فكذب النبي صلي الله عليه وسلم من قبل هذه امر وكذلك الموصلة التي تزوجها زوجها وماتت  
 عنها ولم يفرض لها مهر قال وهما عي وس ابن عباس في ذلك ما هو وفي غيرها من سمود وغيره ان  
 لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال لشهد رسول الله صلي الله عليه وسلم قضى في روع  
 بنت و شق عش ما في هذه ومثل هذا كثير وقد كان عي وابناء وغيرهم يحارب بعضهم  
 بعضا في العلم والله يكافئهم في ثمرتهم العلم بعضهم به ويؤكلوا موصومين لكان مخالفة  
 الموصوم للموصوم مدة وقد كان الحسن في امر ابن الحنفية ويكرهه كثير مما يكره ويرجع  
 على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان قويا

ثم تجرت بحره لا تدرى سوف كيمس لعلها و ستمر

و حمر الرأى سبب المنش

وتبين له في آخر عمره ان وجهه تغير لما كان في السكك هو لا يوجب له في رجع  
 بعضهم عن بعض كقولهم في مراثي الاولاد من يورى من حمرهم لمع من يورى ولذي  
 باحة ديك والمصم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في  
 قول النبي صلي الله عليه وسلم الله سقرت فلا يرد عليها لعله نسخ ادلاني لعله وقد وصى  
 الحسن هذه الحسن بن لا طبع عن "مروى ولا صاحب هذا الامر وشرعه بذلك بن عمرو بن  
 عباس وغيرهما ممن يتولاهم ووروا زعمه حتى وصحها سليمان بن ابيدهب اليهم لا يحجبهم الى  
 ما قاله من الحجى اليه والفتن معهم وان كان هذا هو المصلحة له والمسلمين واليه رضي الله عنه  
 ومن مرآه مصلحة والرأى حسب ويخطى والمصوم ليس لاحد ان يحكمه وليس له ان يخالفه مصوم  
 آخر لا ان يكون على شريعتين كالرسولين ومعهما شرعهم و حدة ومخالفات واسع ماسوط في  
 غير هذا الموضع والمقصود من دعي عصمه هؤلاء السادة مشهود لهم بالايان والنقوي وحده هو في

عاية الضلال والجهل ولم يقل هذا القول من له في لامة اسان صدق من ولا من له عقل محمود فكيف  
 يكون المصحة في درة عند الله بن ميمون المدح مع شبهة الحق والكذب والضلال وهب ن  
 لا مرياس كملك فلا ريب في سرهم من سيرة الملوك وأكثرها علماء انما كانت حرمات وابيدها  
 عن قامة الامور والوجبات وعظم اصهار الادع عمدة الكسب والدة في عانة لاهل العقاق  
 والندع وقد تفق اهل العلم حتى دوله في ثمة وبني عباس قرب الى تقورسولة من دورهم  
 واعظم علماء وایمانا من دورهم وهل يدنا وخبر من مدع وان خلیفه الاولین اصوع لله  
 ورسوله من خلفه دورهم ولا تكن في خلفه لدور من من يجوز ان يثبت فيه انه معصوم فكيف  
 يدعي المصحة من طهرت عنه القوا حش وكرت والطم والبي ومدون والمداوة لاهل  
 البر والتقوى من الامة والاطشاق لاهل الكمر والاعق وهم من فسق الناس ومن كمر  
 الناس وما يدعي المصحة في "نفاق" و"فسوق" لاهل ميسوط الحين ويزيد في قول بلاعة  
 ومن المعصية في لارب فيه من شهد له ثلاثا والتقوى وبصحة نسب ومعه شهد لهم  
 بما لا يعلم وقد قال الله الي (ولانعم ما ليس لك به علم) وقال تعالى (لا من شهد بالحق وهم  
 يعلمون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا وليس احد من الناس يعلم صحة نسبهم  
 ولا ثبوت ايمانهم وقواهم فان عانة مزعمهم كاذب يظهرون لاسمهم وتبرم شرعهم وليس كل  
 من ضرر لاسلام يكون مؤثما في سلطان مد عرف في تطهير لاسلام مؤمن والمناق  
 قال الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا  
 جاءك المدفون عاشر اشركت لرسول الله وانه يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المدفونين  
 لكاذبون) وقال تعالى (قاتل الاعراب آمنوا قل لم يؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل  
 لايان في تبرك ودهولاء القوم بشهد علمهم علماء لامة وانتمها وجهيرهم كانوا منافقين  
 ردة يظرون الاسلام ويظنون الكمر وقد قدر ان بعض الناس جاءهم في ذلك صار في  
 عايمهم زرع مشهورا شاهد لهم بالاعان شاهد لهم بما لا يعلمه اذ ليس منه شيء يدل على ايمانهم  
 من ما مع مسازعهم ما يدل على ما هم ورنديتهم وكذلك النصف فد علم ان جمهور لامة تطعن  
 في نسبهم ويندكرونهم من ولاد النجوس واليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف  
 من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث واهل الكلام وعلماء النسب والامة



وغيره وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس وبهم حتى بعض من قد يتوقف  
في أمره كان الأثير الموصلي في درجته ونحوه به ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم  
من القديح في نسهم وما جمهور المصنفين من المتقدمين والتأخرين حتى القاضي ابن خلكان  
في تاريخه عنهم ذكروا بطلان نسهم وكذلك ابن الجوزي وبوشامة وغيرهما من أهل العلم  
بذلك حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهناك ستارة كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني  
كتابته المشهورة في كشف أسرارهم وهناك ستارة وذكر اسمهم من درية المجوس وذكر من مذهبهم  
ما ينف فيه من مذهبهم شر من مذهب اليهود والنصارى بل ومن مذهب المالكية الذين  
يدعون الهية على رؤسهم الكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو بلي في كتابه  
المعتمد فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكمرة وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه الذي  
سماه فصائل المستظهرية وفصائل الأطنية قال طاهر مذهبهم أرفض وسطية كمر بعض وكذلك  
القاضي عبد الجبار بن أحمد وأما من المنزلة المنسية الذين لا يصحون على علي غيره بل يفسقون  
من قائله ولم يبق من قتاله يجهلون هؤلاء من أكابر المتفكرين لزيدية فله مقالة المنزلة  
في حقهم وكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل ورفضه الاممية مع اسمهم من  
أجهل الخلق وهم ليس هم عقيل ولا تق ولا دين صحيح ولا دينا منصوره نعم طهرون  
من مقالة هؤلاء مثله لزيدية المدعين ويعلمون ز مقالة هؤلاء الباصية شر من مقالة الامة  
الذين يمتدحون لحبه على رضى الله عنه واما المدح في نسهم فهو مأثور عن جماهير  
علماء الامة من علماء الطوائف وقد بولي الخلافة غير طوائف وكان في بعضهم من  
البدعة والظلم ما فيه فلم يمدح ساس في نسب أحد من أولئك كما مدحوا في نسب هؤلاء ولا  
نسبوهم الى زيدية والمعاذ كما نسبو هؤلاء وقد تم من ولد علي طوائف من ولد  
الحسين وولد الحسين كمحمد بن عبد الله بن حسن وأحبه راهيم بن عبد الله بن حسن  
وأمشلها ولم يطمعن أحدا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسهم ولا في اسلامهم  
وكذلك لداعي القم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك موجود لدين نسوا لانداس  
مدة وشمس هؤلاء لم يمدح أحد في نسهم ولا في اسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبين من  
علي خلافة لا سيما في لدولة عباسية وحبس طائفة كوسى بن حمفر وغيره ولم يمدح أعداؤه

في سبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان لاسباب شهورة أمرها صهر متدرك مثل الشمس لا يقدر  
 المدون ان يطعمه وكذلك - لانه رحل وصحة يدنه بالله والرسول أمر لا يحق وصاحب لمسب  
 ولدين له أرد عدوه ان يبطل اسمه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هدم تتوفر  
 لهم والدواعي على نفسه ولا يجوز ان تنفي على ذلك أقول العلماء وهؤلاء بنو عبيد انقذاح  
 ما زالت علماء الامة بأموون علماء وقد حوز في سبهم ودينهم لا يذمهم الرخص المتشيع  
 فانهم في هذه شركاء كثيرين بل يخافونهم من القرعة الباطنية لدينهم لاسيما عبيدة والنصيرية  
 ومن جنسهم لحرمة لحمرة ومثلهم من الكفار المدفونين الذين كانوا ظهورا لاسلام ويطنون  
 الكفر ولا ريب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء آفة هؤلاء بأنهم الذين استدعوه ضدوه  
 ودكروا ما به عليه مذمهم وأهم خدو بعض قول نجوس ونقص قول انعلاسه ووصوه والهم  
 السابق والناهي والاساس والنجح والدعاوى ومثل ذلك من المراسب وترتيب لدعوة - مع  
 درجت آخرها السلاع لا كبر والماء وس لا عظم مما يس هذا موضع مفصل لذلك ودا كان  
 كذلك فن شهد لهم بصحة نسب أو عن من في شهادته انه شاهد بالعلم فاف ما ليس  
 له به علم وذلك حرام بدعي لانه بل ما ظهر عنهم من الزندقة والحق ومما داة ما جاء به  
 رسول صلى الله عليه وسلم دليل على اطلاق سبهم اصحابي فان من يكون من أقارب  
 النبي صلى الله عليه وسلم اقربين، لا ينفقه في أنه لا تكون معادته لديه كمعاداة هؤلاء فلم  
 يعرف في بني هاشم ولا ولد في صابن ولا في ثنية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام  
 فصلا عن ان يكون معاديا له كمعاداة هؤلاء بل ولاد الملوكة لدين لا دين لهم فيكون فيهم نوع  
 حجة لدين آتهم وسلاهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم لدي بعث الله مدي ودين الحق  
 كيف يعادي دينه هذه المدة ولقد تجد جميع مدعويين على دين الاسلام، طاهر وطاهر معادين  
 هؤلاء لانه هو زريق عدو لله ورسوله او جعل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا ما يدل  
 على كفره وكذبهم في نسبهم

(فصل ٤) وأما سؤال نقاش اسم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي دعواهم العلم الباطن  
 هو اعظم حجة ودليل على اسمهم زندقة مدفعون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا ليوم الآخر  
 فان هذا العلم الباطن الذي دعوه هو كفر عن المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على نه كثر بضاعتهم معصومة من الكسب لآله بوطن تحاشا لعموم المؤمنين  
في الامور والنهي ولا خفاء بالامور ان ليس يعلمون الاضطرار من دين الاسلام  
من محمد صلى الله عليه وسلم امره بالصلوات المكتوبة وازكاه لافروضة وصيام شهر ربه ضاوح  
البيت لعتيق ونه النواهي فان الله تعالى حرم عليهم انوا حش ما صهر منها وما نطق ولا شتم  
والحي نعيم الحق وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما حرم  
الخنزير ونكاح ذوات المحارم والزنا واليخسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا يعرفه  
المسلمون وان كان لهذا باطن يعلمه هؤلاء لآله الاسعيلية الذين تنسوا الى محمد بن سعيد  
ان حعفر بندين يقولون انهم معصومون وانهم اصحاب نعم اباطن كقولهم الصلاة معرفة  
سر رمالهم الصلوات دلت الركوع والجود والقرعة والصيام كتمان سر رمالنا  
ليس هو الامسك عن لاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شوحا للمفسرين ومثل ذلك  
وهؤلاء المدعون لباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحبون  
العوا حش ما طهر منها وما نطق ونكاح لامهات والبسات وغير ذلك من المكرا ب ومعلوم  
ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى من يكون هكذا كيف يكون معصوما وما لا حبار  
فيهم لا يقرون امام الناس من قورهم رب العالمين ولا يدع الله به عاده من ثواب  
والعقاب بل ولا يدع سيرته به الرسل من الملائكة بل ولا يناد كرمه من سيد الله وصفا به بل  
اخبارهم الذي يتدعونها اسماع المتفاسدة من الذين لا يسمعون ولا يرون ولا يحسموا بين  
ما أخبر به الرسل وما عوله هؤلاء كما وصل اصحاب رسل الله ان المعصوم على طريقة هؤلاء  
العبيديين درية عبد الله بن ميسون انقدح قول ينكر أحد من يعرف دين المسلمين أو اليهود  
أو نصارى ان ما يقوله اصحاب رسل الله حوون الصمحة للثلاث وان كان في ذلك  
من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المظففة ولا لاله وعيوم الاحاق والسياسة ودرل  
ما لا ينكره في ذلك من محقة الرسل فيما احدث به وامرت به والتكذيب بكثير مما حدث  
به وعدين شرائع الرسل كلهم لا يخفى على عارف عنه من المل هؤلاء خارجون عن المل  
الثلاث ومن كاذبهم ودرهمهم ان هذه الرسل من كلام حعفر بن محمد الصادق وطلما يعلمون  
انها موضعت بعد آياته الثانية رسل الله عاهرة ومعد ذكر واصفوها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصارى على سور حل الشام ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة لثلاثة  
 وجعفر بن محمد رضي الله عنه توفي سنة ثمان وثمانين ومائة قبل بدء الفهرة . أكثر من مائتي  
 سنة ذ الفاهرة بنيت حول السنين واثمثة كما في تاريخ جامع لارهر وقال ان ابتداء بنائها  
 سنة ثمان وحسين وانه في سنة ثنين وستين قدم معدن ثمن من لمرساو مسوط باو نمايين  
 هذا ان المصنفه لان حال خروجهم من دين الاسلام كانوا من بيع مفسرين قباي احد مفسرهم  
 واني علي بن لهيثم المديني كان في دولة ابي كبريين قريبا من الجامع لارهر وبن سينا وبه  
 وأخوه كانوا من أتباعه فان بن سينا وقرئت من المصنفه وكنت سمع ابي واخي بذكر ان  
 العقل والفس وكان وجوده على عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم انه عموه ومعلمه  
 هشكين الدرزي مولاه بصره من دعوة ليس لي عاذة وده سنة ثمان مائة مصر على ذلك ثم ذهبه  
 الى شام حتى ضل ودي التمس عمله وزيدته وان في فيهم الى اليوم وعنده كتب الحاكم  
 وقد خدتها منهم وقرئت ما فيها من عذته الحاكم واسمعه لهم الاملاء وزكاة واصيام  
 والجميع وتسمية المسلمين الموحدين لهذه الوجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله الخ لغيره الى  
 أمثال ذلك من انواع التناقض لا تكاد نحصى وادخله قسم الباطل الذي يدعوهم صموه ككفر  
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر اكهم فيه على  
 درجات فليسوا مستوفين في الكفر وهو عندنا سبع صنفات كل طائفة يخاطبون بها  
 طائفة من الناس بحسب بعدهم من الدين وقرهم صموه وهو الفات وترتبت ركوهم من مذهب  
 محوس والعلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق واللاحق لجمهورهما درة العقل والنس كالذي يذكره  
 العلاسفة وباراء الدور وانظمة كالذي يذكره محوس وهو يسمون الى محمد بن ابي عيل بن جعفر ويدعون  
 نه هو اسانع ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك مما يطول وصهم ومن  
 وصياهم في اليا موس لا كبر والبلاغ الاعظم ايهم يذخرون على المسلمين من باب التشيع وديت  
 لعنهم بان الشيعة من أهل الطوائف وضعتها عقلا وعلميا وأبعدوها عن دين الاسلام علما وعملا  
 وهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب المنيعة قدما وحدث كما دخل الكفر المحربون مدش  
 الاسلام فنادوا بعموه الشيعة كما يجري له في دولة الترك الكفرة بداد وحاب وغيرهما بل كما  
 جرى تدبير المسلمين مع النصارى وغيرهم فهم يطهرون التشيع لمن بدعونه واداسعجاب لهم

نقولوه الى الرقص والقدح في اصحاحات رثوه قالوا نقولوه الى الطعن في علي وغيره ثم نقولوه  
 الى القدح في نبينا وشر الانبياء وضوا ان لا يدلم بوطن وشر رخصه عليه منهم  
 وكانوا قوما ذكيا فصلا قلوبهم بغير صهم لذيوبه بما وضموه من الواسس الشرعية ثم قدحوا  
 في المسيح ونسوه الى يوسف النجار وجسده صيف لرى حيث تمكن عدوه منه حتى  
 حسه فوافقون اليهود في القدح في المسيح كمن هم شر من اليهود فانهم قد قدحون في  
 الانبياء وام موسى ومحمد فيمطمعون امرهم بسكها وهر عدوها ويدعون انهما اطرا  
 ما خيرا من الكتاب لدب امامة وان ذلك امر ربطة من عرفها صار من الكمل البالعين  
 ويقولون ان الله احل كل ما تشبهه من الفحش والمكرت واخذوا من كل طريق  
 ولا يحب عيب شيء مما يحب على العامة من صلاه وزكاة وصيام وغير ذلك فليعلم عندكم قد  
 عرف انه لا حجة ولا رولا ثوب ولا عتاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للمسلم على  
 قوانين لا تثبتهم تسكره وتزعجهم من المشايخ في نزاع الا في واجب الوجود ويستنهينون  
 بذكر الله واسمه حي يكسب حجة من الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم  
 كثير ودوا لدعوه التي كانت مشهورة ولاسيما عيبة الدين كانوا على هذا المذهب بقلاع  
 الاموت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وحبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب  
 العبيديين يقولون ان الصباح الذي كان رأس الانبياء عيلة وكان العربى يباظر اصحابه  
 لما كان قدم الى مصر في دولة لمسة مصر وكان صولهم مده وسفي عنه سر رجة وفي دولة المستنصر  
 كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين وستمائة لما حشد الساسري حاربا عن  
 صاحبه لطيفة القائم بامر الله الدي وتفق مع مستنصر العبدى وذهب بحشر الى العراق  
 واصبروا في بلاد الشام والعراق شمارا فقتلوا قتلهم وها مصر وقتوا طوائف  
 من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا ذلك بالعرب طوائف وادنوا على  
 المنابر على حير العمل حتى جاء اترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فبرموه  
 وطرده الى مصر وكان من احرى الشهد نور لدين محمود الذي فتح كثيرا من بلادهم واستبقه  
 من بني الساسري ثم بعث عسكره الى مصر لما استجدوه على الافرنج وتسكروا دخول العسكر  
 اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال دعوة العبيديين من القرامطة الطائفة وظهر

فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حادثة من طهر بها دين لاسلام وكان في اثناء دولتهم  
 يخاف الساكن عصر ان يروى حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكى ذلك  
 ابراهيم بن سعد خيال صاحب عبد الحمى بن سعيد ومنع من روي به الحديث خوفا ان يقتلوه  
 وكانوا يادون بين قصرين من عن وسط فيه ديار وارث وكان يجمع الارض مدة  
 مقاصير يلعب فيها الصحابة بل حكم فيها الكفار اصريع وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي  
 سوه ونسوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق علماء وكانوا لا يدرسون في  
 مدرستهم علوم المسلمين بل المطق والصيعة والآلحي ونحو ذلك من مقالات العلافية  
 وبنو ارضاد على الخيال وغير الخيال يرددون فيها كوكب يحدوهم وسجوها ويترنون  
 روحانياتها التي هي شياطين تزل على المشركين الكفار كنيابين الاصنام ونحو ذلك والمؤمنين  
 تميم بن محمد اول من دجن القاهرة معهم في ذلك فصف كلام مروره عند تيممهم وليس هذا  
 المفسر مدبر من ذلك كان منها من اهل السنة وكان رجلا من مملوك مغرب وهذا بهد  
 ذلك بعمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والسدعة بقيت البلاد لمصرية مدة دولته نحو مائتي  
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمن حتى مات فيها العلماء بها كانت درر دقة ومناق كدر مسيلة  
 اذ كساب وقرامطة الخارجين ارض اراق الدين كانوا اسلف لاهولاء القرامطة دهبوا من  
 العراق الى المغرب ثم حادوا من المغرب الى مصر من كمر هولاء وردتهم من اعظم الكفر  
 ولردة وبعظهم كمر وردة من كفر تناع مسيلة الكذاب ونحوه من الكذب بين من  
 واثك لم يقولوا في الاله ولربوبية والشرائع ما قاله ائمة هولاء ولهذا يمر بين قور وقور  
 مسلمين كما يمر بين قور المسلمين والكفار من قورهم ووجهة الى غير الغلة واد اصاب الخيل مقل  
 اوتوا الى قورهم كما ياتون بها الى قور الكفر وهذه عادة معروفة لتحويل ذ اصاب الخيل من دهبوا  
 الى قور اليهود والنصارى يمشقون كانوا يمشقون الاثما عيسى والنصيرية ونحوهما ذهبوا  
 بها الى قورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قور اليهود والنصارى واهولاء المبيدين الذين قد  
 يتسبون بلاشرف وايسوا من لاشراف ولا يذهبون بالليل الى قور الانبياء واصالحين  
 ولا الى قور عموم المسلمين وهذا امر مجرب معلوم عند الخند وعلمائهم وقد ذكر سبب ذلك  
 الكفار يمشقون في قورهم فيسمع اصواتهم الهائم كما احبر الى صلى الله عليه وسلم



بذلك الكفار عذوبون في قبورهم في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان  
 ركباً على عاتقه فربقوا رجاوتهم حتى كادت تهتك فقل هذه أصوات اليهود تمسب في قبورها  
 عن أبيهم ثم سمعت ذلك الصوت يكر أوجع لها من الحرارة فيذهب من مكان  
 الجهال طوبى لمن تشبه الحس عذوبون هؤلاء لديهم وفستهم مما تبين لهم هم يشعرونها عذوبون  
 قبور اليهود والنصارى والصبرية ونحو ذلك من قبور الأنبياء والصالحين وذكر العلماء أنهم  
 لا يشعرونها عذوبون من عرف بلدن بعصر والشم وغيره لا يشعرونها عذوبون أمحار الكفار  
 تبين بذلك ما كان مشتمها ومن علم حورث لاسلامهم حري فيه بين ولبنه وأعدائه  
 كفار والمصدقين علم أن عداوة هؤلاء المسلمين للاسلام الذي نزل الله به رسوله أعظم من  
 عداوة النصارى وعم الباطل الذي كانوا يدعون حقيقة هو بطل الرسالة التي بعث الله بها  
 محمد بن أبي طالب جميع المرسلين وجميع الذين جاءوا به رسول الله ولأن خبره ولأن  
 سره وإن لم يصدأ مؤكداً في بطل دعوته وفساد دينه ومن حاصره وتدفع عنه وأمرهم في مودة  
 لاسلامه بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى يقولون باطل الخلق أنى  
 جاء بها لرسول كائن الصانع والرسول والشرع والدوم لا حروا كل يكذبون ببعض الكتب  
 ولرسول كما قال الله سبحانه (إن منكم من كفر بالله ورسوله ويريدون أن يعرفوا من الله ورسوله  
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتحدوا بيننا وبينهم وبين ما نؤمن به) فثبت لهم الكافرون  
 حقاً واعتدوا للكافرين عداوة (ومن هؤلاء القوم طغاة فيهم في الدطن كافرون بجميع الكتب  
 والرسول يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يتفون به لا يظهره كما يظهر أهل الكتاب  
 دينهم لاسلامهم وأصبروه لغيرهم حمير أهل الأرض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون  
 بين مقالهم ومقالة الخوارج لرفعه لأن ليسوا ردة كما يفرقون بين مقالها ومقالة  
 الجمهور ويرون كفر مدتهم واستعمال النقية وقد لا يكون من الراضية من له نسب صحيح  
 مسلماً في الخاص ولا يكون رديفاً كان يكون حجة مستنداً وقد كان هؤلاء مع صحة نسبهم  
 وسلامهم يكتفون بهم عليه من البدعة ولهذا يأسى أن يكون جمهور الناس يحافونهم وكيف  
 القرامطة الطنية الذين يكفرهم أهل المس كلهم من المسلمين واليهود والنصارى وما يقرب  
 منهم القرامطة المشؤمون أصحاب ارسطو عن يدهم وبين القرامطة مقاربة كبيرة ولهذا يوجد

فصلاء القرامطة في الباطن مفسد كسان لدى كان بالشبه والطوبى الذي كان وير لهم  
بالالموت ثم صدر من هذا هؤلاء ومثل الكفار وصنف شرح لا شرت لاس سب وهو الذي  
اشار على ملك الكفار بهن الحطمة وصار عند الكفار الترك هو المعتمد على الدين بسموهم  
لدا سيدي هؤلاء وأمثهم يعلمون ان ما ظهره الترمطة من الدين والكرامات ونحو ذلك  
انه باطل لكن يكون أحدهم متعسف ويدخل معهم لرافقتهم له على وهو من لا قرار  
لرسول واثرائه في الظاهر وما قبل ذلك بامور بعم لا صطار لها جماعة لما جاء به لرسول  
كان المتعسفة ما دون ما احبته لرسول من امور لايمان سنة ويوم لا آخر بالي والتعطين  
لدى يوافق مذهبهم وانما الشرع المعتمد فلا يمتنع كما فيها القرامطة بل يوجبونها على  
العمامة ويوجبون بعضها على الخاصة اولا يوجبون ذلك ويحذرون ان لرسول فيها احد يرو به  
واصروابه لم يأتوا بحقائق الامور ولكن توهم فيه صلاح العمامة وان كان هو كذا في  
الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخارق مصد صلاح عمه كما فعل من التورم  
المقرب بالمدى ومذهبه في السمات مذهب الملاسفة لانه كان مشهور في جملة ولم يكن منافق  
مكذبه لرسول معطلا للشرع ولا يجعل للثريفة المعتمد باطل بحرف ظاهرها بل كان فيه نوع  
من رأي الخمية ما وافق رأي الملاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيد  
ويكفرون بالذات هؤلاء ترمطة هم في السلطان والحقيقة كهم من اليهود والنصارى واما  
في الظاهر ويدعون لاسلام بل وبعض النصب الى المعتزة النبوية وعلم الباطن الذي  
لا يوجب عند الانبياء ولا ولي وان اسمهم موصوفهم في الظاهر من عظم عباد  
دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكبر الناس برحمته نيرة من ادعى سوة من  
كديين قال له الى (ومن ظن من يرى على الله كذب وقال اوحى لي ولم يوح اليه  
شيء ومن قال سائر مثل ما نزل الله) هؤلاء يدعون هذا وهذا فان ادعى صاعى الرسول  
الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوه فقوله ان الله ارسلني وارسل على وكذب على الله  
او يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قدي ووديت وحوطت ونحو ذلك ويكون  
كاذبا ويكون هادفا حذف العبد ولا يدعى واحد من الالحاد ككذب يدعي انه ككذب ياتي  
في به الرسول ووجه القسمة ان ما يدعيه في مصداقه رسول الله ان يسميه الى الله ولي

نفسه ولا يضيفه الى احد هؤلاء في دعواه مثل رسولهم كافر من اليهود ونصارى وكيف  
 نالهم مطقة الذين يكذبون على الله اعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اسماء الله وآياته اعظم مما  
 فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم بطول لكن هذه الاوراق  
 لا تسع اكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال انهم وقادتهم الملمين بحقيقة قولهم ولا رب  
 الله مد انهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عدا بحقيقة باطلهم ولا موافقة  
 لهم على ذلك فيكون من اتباع الرافضة من الذين المولى لهم انصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين  
 يؤمنونهم وبمطعونهم ويصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الحق هو  
 المحقق من كان مسما في الباطن وهو جاهل معطى لقول ابن عربي ومن سبهم وابن الرض  
 ومثلهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما لعائنين عصب لحلول والاتحاد من  
 نسبة هؤلاء الى اجمية كسنة وثبت الى الرافضة واحدة وان كان مراعاة اكثر من  
 الاتحادية اكثر ولهذا كان حسن حال عوامهم لا يكونوا رافضة جهمة وانما لاتحادية في  
 عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يسمون كلامهم ويستفاد كلامهم كلام الاولياء  
 الصالحين وبسط هذا جواب له مواضع يبر هذا والله اعلم

(٤١٢) (مسئلة) في البيعة والحوارح هل هي انما مترددة بمعنى واحد أم بينهما فرق  
 وهل فرقت الشريعة بينهما في الاحكام الجزائية عليهما أم لا واذا ادعى مدعي ان الاثمة جتمعت  
 على ان لا فرق بينهما لاقى لاسمه وحاشا له بحرف مستدلا بان ثمر المؤمنين عيا رضي الله عنه  
 فرق بين أهل الشام وأهل البصرة فهل الحق مع المدعي أم مع مخالفه

(اجواب) الحمد لله أما قول القائل ان لائمه اجتمعت على ان لا فرق بينهما لاقى لاسمه  
 فدعوى باطلة ومدعىها مجور في الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من  
 اصحاب ابي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المتصنفين في قتال أهل البغي منهم  
 قد يجعلون قتال ابي بكر لما نبي الزكاة وقال علي الحوارح وقتله لأهل الجبل وصغيري غير ذلك  
 من قتال المنسبين الى الاسلام من قتال أهل العمى ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل  
 صبيحة والزبير ونحوهما من صحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم ككفر ولا فسق بل  
 يجاهدون إما مصيرون وإما محطون ودونهم معفون لهم ويطلقون القول بن البغاة ليسوا

فما قد حصل هؤلاء، وولدت سواهم أن تكون الخوارج وسائر من يقتلهم من أهل  
الاحتماد، ابتيقن على العدالة ولهذا قال طائفة من السادة ولكن أهل السنة منعقون على عدالة  
الصحابة وأما جمهور أهل العلم فمفرقون بين خوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير  
أهل الجمل وصفين ممن بعد من إمامنا وأولادنا وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل  
الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نص من أكثر الأئمة وسائر من أصحاب مالك وأحمد  
والشافعي وغيرهم وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترون مارقته  
على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتصل بذكر الصوائف  
لثلاثة وبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فإن طائفة علي أولى بالحق من  
طائفة معاوية وذلك في حق الخوارج المارقين بحرق أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم  
وقرأته مع قراءتهم يقرؤ القرآن لا يجاوز حناجرهم يعرفون من الإسلام كما يعرف السهم من  
الرمية بما لقيتموه فادلوهم وفي قسهم حر عبد الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لو يعلم  
الذين يقتلهم ما لهم على إنسان منهم لكانوا عن العمل ومنه روى مسلم أحاديثهم في الصحيح  
من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسانيد وهي  
مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بأدول أجمع بينها علماء الأمة من أصحابه  
ومن أتبعهم ونفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما أهل وصفين فكانت معهم طائفة  
قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكار الصحابة لم يقتلوا  
لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب وسندل الداركون للسند بالصواب الكثيرة عن  
الذي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة ويروى من هذا قتال قتله وكان على رضي الله  
عنه مبروراً أقوال الخوارج وروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بتسليمهم وأما  
قال صفين قد كراهه ليس منه فيه نص وإنما هو رأي رأي وكان أحياناً يحمده من لم يبر القتال  
وتم ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن بن أبي هذا سيد وسيصالح  
الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن وأثنى عليه باصلاح الله به بين  
الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا بين أن ترك القتال كان أحسن وأنه لم يكن القتال  
واجباً ولا مستحباً وقتل الخوارج قد ثبت عنه أنه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحسن عيه وبين ما مدح تاركه وأتى عليه فن سوي بين قتيل الصحابة الذين اقتتلوا  
 بالحق وصدى بين قتال ذى الحويصرة لميمى ومثله من الموارح المارقين والحرورية الممتدين  
 كان هولاء من جنس قوال أهل الجبل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول أن يصير من جنس  
 الراوية والمنزلة الذين كفروا أو يفسفون الممتدين، دخل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخواارج  
 المارقين فقد حارب السلف والآفة في كمرهم على موافق مشهورين مع انهم على الشيء على الصفة  
 المفصلين، الجمل وصفين ولا مسالك، شجر يسمونه كيف سبعة عدد بها وأيضاً إلى صلى الله عليه وسلم  
 ضرب قتال الحوارج قبل مقتلهم وأنه أهل البغي من الله على حالهم (والطائفة من المؤمنين  
 أولوا وصحوا بينهم من متحدثهما على الأخرى فقالوا: التي تسمى حتى متى إلى أمر الله  
 فان قامت فاصحوا يا ما بالملوك قسطون من الله بحب المفسطين) فلم يامر قتال الكعبة استداء  
 بالقتال استداء ليس مأثور به ولكن إذا قتلوا أمر بالاصح بينهم ثم ان موت الواحد  
 موت ولذا قال من قتل من هؤلاء فاستدوا فقتلهم حتى يمتدوا وأما الخواارج فقد  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم وهم أمة ابليس وهم في قتلهم حراً عند الله لمن قتلهم  
 يوم القيمة وقال من أدركتهم لا قتلهم بل عادو كذلك ما هو لكافة فان الصديق والصحابة  
 شدوا قلوبهم وقال الصديق والله لو آمنوني عهداً كانوا يؤثرون، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اعتلتهم عليه وهم يقادرون إذا آمنوا من اداء الواجبات وان اتروا بالوجوب ثم تدرع العقاب  
 في كمر من صمد، وقاتل الامم طاهراً مع مرارة حارب على قواصم روايتاً عن أحمد  
 كالرواية عنه في كبر الحوارج وأنه أهل البغي المجرد فلا يكفرون بانفاق أئمة الذين  
 القرآن قد نص على إيمانهم واخوتهم مع وجود الامم والى والله أعلم

## باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) (مسئلة) في اثم العصاة وحد زنا هل يرد في الايام المأثرة أم لا  
 (الجواب) نعم المعاصي في الايام المنصلة والامكة المعصية تعاط وعقابها بتعدد فصيلة  
 الزمن والمكان

(٤١٤) (مسئلة) ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه حد من العباء

(الجواب) الحمد لله رب العالمين يطأ في لدر حره في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم من الله قال في كتابه (لما أكرم حرثكم فتو حرثكم في شتم) وقد ثبت في الصحيح أن الود كانوا يقولون دأ في الرجل امرأته في قلبها من درها من تولد حول فسأل المسلمون عن ذلك أي صلى الله عليه من قبل الله هذه الآية لاؤكم حرثكم أي فتو حرثكم أي شتمو حرث موضع لزوع وأولاد أبا زرع في الفرح لا في لدر هو حرثكم وهو موضع الولد في شتم أي من ابن شتم من قبلها ومن درها وعن عبيها وعن شتمها عنه تعالى سعى النساء حرث وعارخص في ثياب الماروث وحرث أي يكون في فرح وقد ساء في غير ثرون لوصد في لدر هو للوطية الصفري وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا ينحي من الحق لأتوا بساء في حشوشين والخش هو لدر وهو موضع التقدير منه سبحانه حرم بيان الخائض مع الالحاة عارضة في فرجها كيم موضع سبي يكون فيه محاسة بمظنة وأما هذا من جنس اللواط ومذهب أبي حنيفة وصحاب الشافعي وأحمد وأصحابه أن ذلك حرام لأراعه بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك وصحبه كان حكى بعض أئمة الروية بخلاف ذلك ومنهم من كره هذه الروية وطعن فيها وصل ذلك ما عل عن يافع أنه نقله عن ابن عمر وقد كان ساذن عند الله كاذب ناعما في ذلك ما أن يكون يافع غاط أو غلط من هو قوله فادعاط بعض الناس غلطه يمكن هذا ما بسوع خاف الكتاب والسنة كما أن صائفة غطو في أحده لدرهم بالدرهمين وتنفق لأئمة عن تحريم ذلك ما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غطو في أنواع الاثربة وما ثبت عن أبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل حمر حرام وأنه سئل عن بواع من الابرة فقال كل مسكر حرام ما أسكر كثيره فقيل له حرام وحب أربع هذه السنين الثلاثة ولهذا نظر في الشرية ومن طي امرأته في درها وحب أن يعاقب على ذلك عقوبة ترحرها من علم أنها لا يتزجرات منه يجب التفريق بينهما والله أعلم

(٢١٥) (مسألة) في قوله صلى الله عليه وسلم ادعهم العمد بالحسنة فم يعجب كتبت له حسنة الحديث فدا كان اللهم سرا بين المبدو بيزره فكيف تطعم الملائكة عليه



(جواب) الحمد لله قد روى عن سميان بن عيينة في جواب هذه المسئلة قال انه اذ هم بحسنه شتم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شتم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بعض البشر على ما في الانسان ماد كان بعض البشر قد يحس الله له من الكشف ما يصير به احياء في قلب الانسان فملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد فعل في موله تعالى ومحس أقرب اليه من جبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مود ان للملك لغة فله الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولله الشيطان تكذيب بالحق ويماد بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما سمعتم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن «واياك يا رسول الله قل وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمرني لا خير فليسته اني بهم في العبد» كانت من القاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي بهم بها العبد اذا كانت من القاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الأولى واد علم بها الملك فمكن علم الملائكة الحفظ لاعمال بني آدم

(٢٤٦) (مسئلة) في امرأة مزوجة بزوجه كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على العجور فلما صهر أمرها سميت في معرقة الروح فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا العمل وهل عليهم ثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها فعلها سر او من فعل ذلك غيره يأنم

(جواب) الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يعموها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحس حبسوها وان احتاجت الى القيد فبدوها وما ينبغي للولد ان يصرب امه واما برها فليس لهم ان يعموها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتكهن بذلك من السوء بين عموها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاتم في ذلك

(٢٤٧) (مسئلة) فيمن شتم رجلا فقتل له بنت ممدون ولد زنا

(الجواب) يجب تمزيقه على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشوم فعله خبيث كفعل ولد الزنا

(٤١٨) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطقة وشرط ان رد مطقته  
 كان الصداق حالاً ثم ردد المطقة وبذف هو ومطقته عرض الزوجة ورموها زماً بها كانت  
 حاملاً من الزنى وطلقها بعد حوله بها فلهذا لدى محب عليهما وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا  
 (الجواب) الحمد لله رب العالمين ما مطقته فتحدد على مدقها عشرين جلد إذا طابت ذلك  
 المرأة المقذوفة ولا تقبل لها شهادة أبداً لأنها عسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلد إذا طابت  
 المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة أبداً وهو فاسق إذا لم يتب وهل له إسقاط الحد بالامان فيه للفقهاء  
 ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل بلاع وقيل لا بلاع وقيل إن كان ثم ولد يريد نفيه  
 لاعن والافلا وصداق ناق عليه لا يسقط بالامان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهذا كله باتفاق الأئمة لا بد ذكره من حوز الامان فعليه الاقوال الثلاثة أحدها لا بلاع بل  
 يحد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجهين في  
 مذهب الشافعي والثاني بلاع وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث إن كان له  
 حمل لاعن انفيه والافلا وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) (مسئلة) في ولد فيها جوار سائبات يزنون مع الصاري والمسلمين  
 (الجواب) يجب على سيد الأمة إذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال ان زنت أمة أحدكم فيجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت  
 فليجلدها ثم ان زنت في راسمة فيسبها ولو نظمير والطمير الحسن وت لم يفعل ما أمر به  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصياً لله ورسوله وكان اصراره على المعصية قادحاً في عدالته  
 ما اذا كان هو يرسلها تتبعي ونعق على نفسها من مهر البهاء أو يأخذ هو شيئاً من ذلك فهذا  
 من أمته الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذني في الكبيرة وآخذ مهر البغي ولم يسبها عن العاحشة  
 ومثل هذا لا يجوز ان يكون معدلاً بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة العليطة حتى  
 يصون امامه وتقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه إذا أمكت الصلاة خلف غيره  
 ولا يستشهد ولا يولى ولا ية أصلاً ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب منه وب ولا قتل وكان  
 مرد لاثرته وورثته المسلمون ون كان جاهلاً بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان  
 هذا من الحرمات المجمع عليها

(٢٢٠) (مسئلة) في رجل يسفه على ولديه فما يجب عليه

(جواب) اذا شتم لرجل اياه وعندي ابيه فمحمك ان يعصم عقوبة بليمة تردعه ومثاله  
عن مثل ذلك بل وابع من ذلك انه فرأى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال  
من اكثران يسب الرجل والديه قاتلوا وكان يسب لرجل ولديه فان يسب لرجل فيسب  
لرجل باه ويسب اياه فيسب به وهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمل من الكفار في يسب  
الرجل غير هؤلاء يسب اياه فكيف داس هو به مباشرة فهذا يستحق لعقوبة التي تامة  
عن عقوبته او لغيره من الله حقهما بحقه حيث قال ( ان اشكر لي ولو انك ) وقال تعالى  
(وقضى ربك ان لا عبدوا الا اياه وانا ابراهيم حسان ما بين عندك الكبر حدهم او كلاهما لا تنقل  
لها اف ولا تنهرها) وكيف يسبها

(٢٢١) (مسئلة) في رجل روى بصرته ومات لاني في رجل جور لاولد المذكور ان

يتزوج بها أم لا

(جواب) هذا حرام في مذهب بني حنيفة وحمد وحده المواقف في مذهب مالك وفي  
القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٢٢٢) (مسئلة) في رجل نكح رجلا وقتل له انت على ولد زنا فما الذي يجب عليه

(جواب) د فدية بئر او ابوطا كقولنا ان عتق وكان ذلك الرجل حراما لمسلم بشتير  
عه ذلك فدية حد طاه مذهب وهو ثوبون حيدة ان كان له ذوق حراما واربعون  
ان كان رقيقا عند الائمة الاربية

(٢٢٣) (مسئلة) في المعلن ومعلوم به بعد ذكر كهما ما يجب عليهما وما طارهما و

يويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره يده حتى اُمي فما يجب عليه

(جواب) اما الفاعل والمفعول به فيجب قتلهما رجما بالحجارة سواء كانا محصنين او غير  
محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجد عمو يعمل عمل قوم لوط فاقبوا  
الفاعل والمفعول به ولان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تقفوا على قتلهما وعليهما الاعتساف  
من الخبث وترفع الحجة من الاعتساف لكن لا يظهر ان من نحسة الذنب لا ياتونه وهذا معنى  
ما روي انهما لو اغتسلا بلاء يويان رفع حجة واستباحة الصلاة واما جلد الذكر فليد حتى ينزل

هو حرم عدم كثرة الله به مطلقا وعدم طمأنينة الأئمة حرام الا عند ضرورة مثل ان يخاف  
العنت او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستمنا أصلح

(٢٢٤) (مسئلة) فيمن دوف رجلا لانه نظرا الى حرم البس وهو كاذب عليه

عيب على الدوف

(الجواب) اد كان الامر على ما ذكرناه من غير رعي او تترثه على هذا الشخص عما

يزجره وأمثاله اذا طلب المقذوف ذلك

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل قد لرحل ثوبا فسق شارب حرم ومعه من اخرة ملكه

الذي يملك اسماعه شرعا

(الجواب) اذا كان المقذوف محصا وحب على سادف حرم قدوف اذ حرمه لمقذوف

وأمثاله غير ذلك د كان كانه قدوة ان يبرز على ذلك وأن ضربه وجبته د كل ص د فانه

يفعل به كما فعل وما عطيه عليه من المعة ضمه

(٢٢٦) (مسئلة) في رجلين ندرعا في سب في كرا أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال

لا آحر لا يتوب الله عليه

(الجواب) محسوب مني عنه ثمة مسلمين ن كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى

ومن يأت بآية الذين كفروا على أنهم لافي استطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا فانه

هو مغفور رحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه مغفر للذنوب جميعا ولقد أطلق وعمم

وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يقدر ان يشركه ويقرر ما دون ذلك لمن شاء) وهذا في

غير التائب ولقد قيد وخصص وليس سب بعض الصحة اعظم من سب الانبياء أو سب

الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبيهم سرا بدهم د نأوا وأسلموا قال ذلك منهم

صالح المسلمين والحديث الذي روى سب صحابي د ب لا يعمر كذب على رسول الله صلى الله

عليه وسلم والشرك الذي لا يعمره الله يعمره لمن تاب بانصق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا

لا آدمي محاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبه السارق والمثقف ونحوهما من الذنوب

لنن تعلق بها حقوق العباد كقوله (والسارق والسارقة فطموا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا

من الله والله عزيز حكيم من تاب من بعد صله وأصلح من الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تباذروا لألقاب أس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك المظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يوض المظلوم من الإحسان إليه قدر ساء له لوجه الثاني أن عؤلاء متأولون هذا رب الرفعي من ذلك واعتقد فصل الصحابة واحد منهم ودعاهم فقد بدل الله السببة بالحسنة كغيره من مذنبين

(٢٢٧) (مسئلة) في أيان الحائض هل العسل وما معي قول أني حيفة فان تقطع لدم لا قل من عشرة يوم لم يحجر وطئها حتى تتسل ون تقطع دمه بالشرة أيام حر وطئها قبل الفصل وهل الأئمة موافقون على ذلك

(جواب) ما مذهب الفقهاء كالك والشافعي وأحمد فانه لا يحوز وطئها حتى تتسل كما قال تعالى ولا تعربوهن حتى يظهرن ون نظرون فتوهن من حيث مرهم الله) وأما بحيفة وحوز وطئها دا انقطع لا أكثر الحيس ومر عليهم وقت الصلاة غسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٢٢٨) (مسئلة) ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة هل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

(اجواب) ليس هذا محمداً عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله بن جلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن صريم عليه السلام واكثر ما عثر في هذا للعط المتصوفة ومن حذ حدوة من الصوفية على أصلهم في تعاقب الهوس امور ليس هذ موضع بسطه وما حكم الاسلام في ذلك فلهذا يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستمر انطم و كك وبالفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذ كما في الصحاحين انه قل اياكم والشع فان الشع أهلك من كان مبك امره بالبخل ففخروا وأمره باظلم وظلموا وأمرهم بالقطيعة ففصمو وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذنبان جائعان رسلا في غم ففصلها من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حدث حسن فحرص الرجل على المال واشرف يوجب فساد لدين ما محرد الحب الذي في القلب اذ كان الانسان يعمل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ون الله لا يعاقبه على مثل هذا اذ لم يكن معه

عمل وجمع المال إذ قام الواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن خراج  
فصول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم ودرع للعيب واجمع اللهم وضع في الدنيا  
والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أصبح ولدا في الدنيا أصبح له من الآخرة أكبرهم شتمه وحمد  
فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا إلا ما كتب له ومن أصبح ولدا في الآخرة أصبح له من الدنيا أكبرهم  
شتمه وحمد فجمع عليه صيغته وأنه الدنيا وهي راحة

(٢٤٩) (مسئلة) قال في التهدد من في سهمه قتلوا الموعول وقتلوا العادل بها

فهل يجب ذلك أم لا

(الجواب) الحمد لله هذا فيه حديث رواه أبو داود في السنن وهو قوله من أتى سهمه

بأقسلوه واقتلوه وهو أحد قولين اسماء كأحد القولين في مذهب أحمد ومذهب الشافعي

(٢٥٠) (مسئلة) في رجل من مشركين له عديك وعده عليان فهل له أن يقيم على

حده حداً إذا تركه وهل له أن يأمره بواجب د ركه كالصلوات الخمس ونحوها وما

صفة السوط الذي يقيم به

(الجواب) الحمد لله الذي يجب عليه أن يأمرهم بالعرف والنجاة عن الشكر والسعي

وقل ما يفعل به إذا استأجر أحيراً منه بشرط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من

الأعمال ومضى خرج واحد منهم عن ذلك طرده وإذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره

السلطان على ذلك في عرف لدى اعتاده الناس وعده لا ينافيهم على ذلك كونهم تحت حمايته

ونحو ذلك فيمنع له أن يزرهم على ذلك إذا لم يؤدوا الواجبات وتركوا طرقات الأقربة

وهو المحاط بذلك حيث أنه هو المأمر عليه وغيره لا يمدد على ذلك من عاد له فإن لم

يستطع أن يقيم هو الواجب ولم يتم بغيره بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة قال النبي صلى

الله عليه وسلم من الناس إذا رثوا لمسكرهم بغيره وشك أن يجمعهم الله بعقاب منه وقال من

رثي منكم مسكراً فليغيره بيده من لم يستطع فليأمره من لم يستطع فليضرب ذلك أضرب الأيمان

لا سيما إذا كان يصرهم لما يتركونه من حقوقه فمن التيسر أن يأمروا على حقوقه ولا يعاقبهم

على حقوق الله والتأديب يكون سوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب لوجه ولا لمقاتل

(٢٥١) (مسئلة) فيمن شتم رجلاً وسبه



(الجواب) اذا اعتدي عليه بالثم والسب فيه يعتدي عليه بثلث ما اعتدى عليه فيثمه  
اذا لم يكن ذلك محرماً عليه كالسب وما كان محرماً عليه كالثم بغير الزنا فإنه يزرر  
على ذلك مرتين بل يردعه وثلثه من السبها ووزر على نوع الاول من الثم حار وهو  
لدي يشرع في سكره سفيه أو عدوه على من هو أفضل منه والله أعلم

(١٣٢) (مستثني) في ذنوب الكفر المذكورة في القرآن والحديث هل له حد تعرف  
به وهل قول من قال انها سبع أو ستة عشر صحيح أو قول من قال انها ثقت فيها الشرع  
علي على تحريمها وإساءة السداب معرفة الله أو بها تذهب الاموال والابدان وانما عاصمت  
كثيرة لاسيما ولا حجة لي ما دونه وانها لا تعرف خاصة وانما هي كناية للحدود التي يحكي بعضهم انها  
لي ثمانين أمر أو كل ما في الله عنه فهو كبير أو بها تذهب عظامها حد او ما توعدها بالعار  
(الجواب) الحمد لله رب العالمين أمثل الاول في هذه المسئلة اقول المأثور عن ابن

عبس ودكره أبو عبيد وحمد بن حنبل وغيرهم وهو ان الصلوة ما دون الحدين حد لدا  
وحد الآخرة وهو من قول من قال ما يس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل  
ذنوب ختم بلمه أو عيب أو نار فهو من الكبار ومعنى قول القائل يس فيها حد في الدنيا  
ولا وعيد في الآخرة أي وعيد خاص كالوعيد بالدار والعيب ونعمه وذلك لان الوعيد  
الخاص في الآخرة كالقوة الخاصة في الدنيا فكما أنه يرق في المعصية المشرعة لئلا يس  
العقوبات المقدرة بالمطلع وقتل وحل مائة أو ثمانين وبين عقوبات التي ليست بمقدرة وهي  
التعزير وكذلك يعرف في العقوبات التي يبرئ منها العباد في غير أصل المذنبات بين العقوبات  
المقدرة كالعصا والامة والدار وبين عقوبات المظنة وهذا الصبط يسلم من القودح الورده  
على غيره فإنه يدخل كل مائة من انصاته كبيرة كالشرك وقتل الزنا والسحر وقذف المحصنات  
الامهلات وموافات وغير ذلك من الكبار التي فيها عقوبات معددة مشروعة وكالمرور من  
الحرف وكل مال البيم وأكل الربا وعقوق الوالدين ولين العروس وشهادة الزور فان هذه  
لذنوب وأمتهاد في وعيد خاص كما قال في القرار من الرعد (ومن يولهم يومئذ دبره لا  
متغيرا لقتال أو متغيرا إلى فئة فقد آتت بسب من الله وماؤه جهنم وئس المصير) وقال من  
لدين ياكلون أموال ابتغي ظلماً بما ياكلون في بطونهم وروسيهم سمير (والمال ليس

يقصود عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الارض  
ولذلك لهم اللعنة ولهم سوء العذاب (وهنا انما عيسى بن مريم ان تصدوا في الارض وتقطعوا  
رحامكم ولذلك ليس انهم ائمة وصمهم وانعمي بصارفة) وقال تعالى (ان دين شتروا بعهد الله  
وايمانهم بما قبله اولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يذكركم  
ولهم عذاب اليم) وكذلك كل ذنب نوعه صفة لا يدخل حجة ولا شتم ونحو الجنة وقيل  
فيه من فعله فليس هو صاحب انهم وهذه كلها من تكثير كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل  
الجنة قاطع وقولا لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشها فليس مساوية من حمل  
عليها سلاح عيسى ما قولنا لا يزني لاني حين زني وهو مؤمن ولا يسرق لاني حين يسرق وهو  
مؤمن ولا يشرب الخمر حين شربها وهو مؤمن لانها هبة ذات شرف يرفع الله اليه فيها  
انصارهم وهو حين ينهبها مؤمن وذلك لان نفى الايمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما قوله  
المرجئة انه ليس من خبره عنه وترك ذلك لمجرد ان يكون من خياره وليس المراد به ما قوله الخوارج  
به صر كافر ولا ما يقول الماترلة من به لا يبق معه من الايمان شيء بل هو مستحق للخلود  
في النار لا يخرج منها وهذه كلها ثبوت صلة تدل على ان الكلام عام في غير هذا الموضع ولكن  
المؤمن المصق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق للخلود حجة العقاب هو المؤدي  
للمرض اجنب المحرم وهو لا يؤمنون عند الاطلاق فمن قبل هذه الكثرة لم يكن من  
هؤلاء المؤمنين ذو معرض للمقوية على تلك الكلمة وهذا ما في قول من قال رده  
في حقيقة الايمان او نفى كمال الايمان منهم لم يريدوا هي "كمال المستحب" من ترك الكمال  
المستحب لا يوجب له الوعيد والعقوبة بقولهم المثل يقيم الى كمال ويجري ثم من عدل  
عن المثل الكمال الى المحرم لم يكن مذموم فمن رده قوله في كمال الايمان نفى الكمال  
المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفى الكمال الواجب وهذا مطرد  
في سائر ما نهاه الله ورسوله مثل قوله (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وذا  
تييت عليهم آياته زادتهم ايماناً) في قوله (اولئك هم المؤمنون حقا) ومثل حديث لما نور  
لايمان لمن لا ايمانه له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا نام  
القرآن وأمثال ذلك لا ينبغي مسمى الاسم لا لانه بعض ما يجب في ذلك لا لانه بعض

مستحباته فيقيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا  
 به وان كان معه بعض الايمان فان لايمان يتيمص وبته ضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من  
 النار من في قلبه ذرة من ايمان ولمصود هيا ن تقي لايمان او الجنة وكونه من المؤمنين لا يكون  
 الا عن كثرة ما الصائر فلا تفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما يعرف ان هذا الذي  
 لا يكون ترك مستحب ولا فعل صيرة بل لفعل كبير وانما فان هذا الصابط أولى من  
 سائر تلك الصوابط المذكورة لوجوه أحدها انه لا يور عن السلف بخلاف تلك الصوابط فاما  
 لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة ونما قلنا بعض من تكلم في شيء من الكلام  
 والتصوف بغير دليل شرعي من قال من السلف بها الى التسمين أقرب منها الى السبع  
 فقد لا يخلف مدكره وستحكم عليه ن شاء الله واحد واحد الثاني ان الله قال (ان تجتنبوا  
 كثيرا من متهمون عنه نكفركم بآتيكم ويدخلكم مدخلا كريما) فقد وعد بمنع الكبار  
 تكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد تعصب لله وامله أو راو حرم من  
 حبة أو ما يتغنى ذلك به حرج عن هذا الوعد فلا يكون من محن الكبار وكذلك من  
 استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكررة عنه بحساب الكبار اذ لو كان كذلك لم  
 يكن له ذنب يستحق ان يماق عليه والمستحق ان يقام عليه الحد ذنب يستحق العقوبة عليه  
 الثالث ان هذا الصابط مرجعه الى مدكره في ورسوله في الذنوب فهو حد تلقى من خطاب  
 الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله ل هو قول رأي القائل ودونه من  
 غير دليل شرعي والرأي الذي بدون دليل شرعي لا يجوز اطلاق هذا الصابط بمكان الفرق  
 بين الكبار والصغار واما تلك الامور فلا يمكن افرقها بين الكبار والصغار لان تلك الصفات  
 لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع وخذت لانهم ان لم يمكن وجود عالم بتلك  
 الشرائع على وجه واحد غير معلوم وكذلك مفسر ان المعرفة هي من الامور النسبية والاضفية  
 فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدوده الخامس ان تلك  
 الاقوال فاسدة فقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب  
 ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكسبة الواحدة وبعض الاحسانات  
 الخفية ونحو ذلك كبيره وان يكون الفرار من الزحف ليس من الكبار اذ الجماد لم يجب

في كل شربة وكذلك يقضي ان يكون الزوج حراما بالزنا والسرقة والعهر وغيرهما ليس من الكبائر لانه لم يتفق عليه شرع وكذلك مسك لمرة بعد الطلاق الثلاث ووضوء بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها مانسة باب المعرفة او ذهب البعوض والامول يوجب ان يكون لعلي من المصيب والحانة كبيرة وان يكون عقوب المؤمن وقتل لرحم وشرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كماثر بالمنة في مدونها وان ما عصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يحذون كماثر الانثى والموحش الا نام) وقال (والذين يحذون كماثر الانثى والموحش واذا ما غصوا به ففروا) وقال (وتحذون كماثر ما تهون عنه تكفر بكم سيئتم) وقال (مال هذا الكتاب الا مدر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطر) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكثر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مهمة وغير معلومة في خبر عن نفسه انه لا يملكها ومن قال انه متوعد عليه ناسا وقد يقال ان فيه تقصير او عيب قد يكون بالار وقد يكون بغيرها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السام فان كل ذنب فيه حد في الدنيا فله وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كما قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) (مسئلة) فمن وجب عليه حد الزنا فاقبل ان يحذفل بسقط عنه الحد باتوة (الجواب) ان تاب من الزنا والسرقة وشرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن محاربين بالاجماع اذ تابوا قبل القدرة

(٤٣٤) (مسئلة) في امرأة قوادة تجمع لرحل والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت تفعل ذلك وقد لحق الخيران لصربها فهل لولي الامر تلها من يسم أم لا

(الجواب) نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف صربها بما يراه مصلحة اما بحبسها واما بقلها عن الخمر واما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب يامر العرب ان لا تسكن بين الناعمين وان لا يسكن المتاهل بين الزنا وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد نبي صلى الله عليه وسلم وعواش، حذوا عتة به من المدينة إلى  
ابصرة وثبت في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وسلم من عتة وأمر بقتلهم من البيوت  
حشة فيفسدوا النساء فودة شر من هؤلاء، والله عذبهم عذاباً عظيماً

(٣٥) (مسألة) في مسم بدت منه معصية في حال صده توجب مهاجرته ومجاوبته  
فإن صانعة منهم استغفر الله وصحح عنه وتجاوز عن كل ما كان معه وقت طائفة أخرى  
لا تخور حوته ولا مصاحته هي طائفتان حق بالحق

(حوب) لأرباب من تاب إلى الله توبه بصوحاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي  
يقول التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون) ومن يعادي الذين أسرفوا  
على أنفسهم لا ينقذهم من رحمته الله إلا الله ممر لدنوبهم) أن ابن أبي واد كان كاهنًا وتاب  
رجل من عن عملا صا ح سنة من ثمان وثمانين تقيض التوبة فانه سار معه ذلك ونحوه  
وما داب ولم تنقص عليه سنة فلاما به ولا ولا مشهور منهم من يقول في الحال بحاس  
وتقبل شدة ومهم من قول لا بد من معصية كما فعل عمر بن الخطاب فصنع من عمل وهذه  
من مسائل لا جزم فيها رأي من قول توبة هذا أرباب ونحوه في الحال من اختياره فقد احد  
قول شيخ من رأي به يؤخر مدة حتى يعمل صا ح وظهر صدق توبته فقد احد من قول  
شيخ وكلا قولين ليس من مكات

## باب الاشربة وحد الشرب

(٣٦) (مسألة) في الدومة على شرب حمر ورك الصوت وما حكمه في الاصرار  
على ذلك

(الجواب) الحمد لله ما شرب حمر فوجب تقيض لائمه من بعد الحد دائب ذلك عليه  
وحده ان يقول جلده وثمنون جلده فان جلده ثمان حمر صدق لائمه وان قصر على لأرباب  
في الآخر نزاع مشهور قد ذهب إلى حنيفة ومالك وحمد في حد روايتين انه يجب لثمنون  
ومذهب الشافعي والحمد في الرواية الاخرى عنه أن لأرباب اثنتي عشرة نحر ورحمهم إلى اجتهاد الامم  
من حنيفة إلى ذلك اكثر الشرب وصرر السارق ونحو ذلك فعل وما كان عمر بن الخطاب

يعرر ، كثر من دلت كما روي عنه به كان في الارق عن لده ويثقل به بحقوقه وقد روى  
من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب خمر جلدوه ثم ان شربها جلدوه ثم ان  
شربها جلدوه ثم ان شربها في الثالثة والاربعاء جلدوه مرة في شرب في شاة واربعة وكثير  
العلماء لا يوجبون القتل من يمتنع من الحديث منسوخ وهو المشهور من مذهب الاثنية وطائفة  
هم من اذم انواع الشراب لا يقتل حر دلت كما في حديث آخر في - من انه - اش عن انواع  
من لا شر به المسكره من يمدح من دلت من دلت واخذ من دلت وقد ثبت في الصحيح ان رجلا  
كان يدعي حر وكان يشرب الخمر وكان كما شرب جلدوه النبي صلى الله عليه وسلم فلمنه رجل فقال  
فيه الله ، كثر مدوني به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلمه به يجب لله ورسوله وهذا  
يقضي به جلد مع كثرة شره وثابت انه فانه يستحق العقوبة باتفاق الاثنية واكثره  
كجاءوا واشهادهم وحديثهم انه يستتاب من دلت ولا من دلت ومن كافر مرتد وفسد  
كثيره من صحاب الكثر حتى يواين ورم يمكن فانه جلد على مثل هذا منه عمل  
معه الممكن فيجره يوجب حتى يعمل لغروس ويترك لخطور ولا يكون ممن قال الله فيه  
(خفف من بعده خلف صاعوا صلاه وجموا الشهوات فوف ياتون غيا) مع ان اضاعها  
تاخيرها عن وقتها وكيف يتراكم

(٤٣٧) (مسئله) ومن دلت حر لهب وحبشه بخمر نمسه دم يسكر في مذهب  
الامام ابي حنيفة فهل هو ص دق في هذه الصورة كادب في ته ومن استحل ذلك هل  
يكفر أم لا وذكرا ان قليل الزر نحو شره في حكمه حكم خمر الغب في مذهب الامم  
ابي حنيفة أم لا حكم آخر كما دلت هذا لرجل

(الجواب) الحمد لله اما الخبر التي هي عصير سبب دلت ار علا وشته وقد ياريد  
فيجرم قايدها وكثيرها بالله في المسلمين ومن غلب عن أبي حنيفة رحمه الله قليل ذلك فقد كذب  
بل من استحل ذلك فانه يستتاب من دلت ولا قتل وهو استحل شراب حر وع شبهة  
وقعت لبعض سلف به ص ص غب شره حتى دلت لا على لذين آمنو وعميو الصلوات  
وأنفق الصلابة كمر وعلى وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب من دلت فالحرم جلد  
وان اصر على استحلها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل وكثير من شره آخر ومن لم



بسمها خمر أكسيد التمر والزيت النبي فانه يحرم عنده قلبه وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثه فانه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر وهذه الانواع لاربعة تحرم عنده قلبها وكثيرها ونهى يسكر منها ونهى وقعت الشبهة في سائر السكر كالزرد الذي يصنع من القمح ونحوه والذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عدنا شرابا يقرب له التمتع من بعض وشرابا من الدرة يقال له المرر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد اتقى جوامع الحكم فقل كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيح ايضا عن بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من سير وجهه عه انه قال ما اسكر كثيره فقلبه حرام واستعاضت لاحديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من التمر فكانت تلك حمرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان شرب الببدي والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزيت في الماء حتى يخلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهى ان يشربوا في القرع والخشب والحجر والطرف المزهة لاسيما اذا اقتربوا فيها وبالسكر وهم لا يشربون فشرب لرجل مسكرا ونهوا عن اخطيئين من التمر والزيت جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونهوا عن شرب الببدي لثلاث لانه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبينة منه صلى الله عليه وسلم فمن اعتقد من علماء الببدي الذي أرخص فيه كونه مسكرا بهي من بيده العسل والقمح ونحو ذلك فقل باح ان يتناول منه ميم يسكر فقد أخطأ وأما جماهير العلماء مرفوعة ان الذي أحله هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس اما النص فالاحاديث الكثيرة فيه والقياس فلان جميع لاشربه المسكرة متسوية في كونها تسكر والتمسده الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي فبين ان كل مسكر حرام حرم وحشيته لمسكره حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في صحيح قول العلماء بحجة كالخمر فالخمر كالبول والحشيثة كالمنزلة

من العيب يسمى النصوح هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا  
 (الجواب) الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو حرام وهو حرمة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مستفيضة عنه بأمر في الصحبة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى  
 أنه سئل عن شراب يصنع من الدرة عن له مرزوق شراب يصنع من اللؤلؤ يقال له اليتيم  
 وكان قد أتى النبي صلى الله عليه وسلم حوامع السكك فقل كل مسكر حرام وفي الصحيحين  
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب مسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل  
 مسكر حرام وكل مسكر حرام وفي الصحيح كل مسكر حرام وكل حرام حرام وفي الصحيحين  
 عنه أنه قال مسكر كثيره فقله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل  
 حرم عصير العنب الذي إذا علا واشتد وقوف الربد لما فيه من شدة المطربة التي تصد عن  
 ذكر الله وعن الصلاة ونوع الدرة والسكر وكل ما كان فيه هذه الشدة المطربة فهو حرام  
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء كان نبيذا أو مطبوخا لسكره إذا  
 طابح حتى ذهب نشأه وبقي نشأه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه طابخ أو نوع آخر  
 ولا يصل في ذلك أن كل ما سكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأئمة كما قال الشافعي  
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب حد على شاربيه وهو خمس عدل الأثمة وكذلك الحشيشة المسكرة  
 يجب فيها الحد وهي نجاسة في صحيح وجوه وقد دل عليها طهارة وقبل بفرق بين يابسها  
 ومائها ولاول صحيح لا يابس مسكرا ولا يستحل كآخر الذي بخلاف مالا سكر بل يعب  
 العقل كالخمر وبسكر بعد الاستحالة كجذوة الطيب هو ذلك ليس بحسن ومن صن أن  
 الحشيشة لا سكر وأما تعب العقل بلادة فهم يعرف حقيقة أمرها فله نولا ما فيها من  
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما دلالة فيه وشارع فرق في المحرمات  
 بين ما تشبه النفوس ومالا تشبهه فالأشبهه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالاجر الشرعي  
 فجعل العقوبة فيه لتزير وإما ما تشبهه نفوس مثل فيه مع الزاجر الشرعي زاجرا طليعا  
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٢٣٨) (مسئلة) في النصوح هل هو حلال أم حرام وفي قول ابن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه كان عمله وصورته أن يأخذ ثلاثين رجلا من ماء عيب ويغلي حتى يبقى ثلثه فقل

هذه صورته وقد نقل من فعل بعض ذلك انه يسكر وهو اليوم جهار في اسكندرية ومصر وتقول  
لهم هو حرم فبقولوا كان على رين عمر ولو كان حراما نهى عنه وبص في المداواة بالتمر وتقول  
من يقول امسا حراما فمعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ولدت بدواه قاله في قول  
تخبر بالضرورة فحجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شهوة اتي فيها حرم  
عليها ضيف والذي يقول نحو ان المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك  
ما حجته اقربا

(الاجواب) حمد الله قد ثبت بالعدول المستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح  
والسنن وما يدينه حرم كل مسكر وجمله حراما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام وكل حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين  
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب مسكر فهو حرام وفي الصحيحين  
عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شرب صاعا من نخل يسمى المر  
وكان قد أوى جوعا الى الكوفة فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب  
انه قال على امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من  
الخطئة والشعر والسم والتمر والرب وحرمت حمار العقيل وهو في السن مسنة  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه من غير وجه انه قال ما مسكر كثيره  
فقليله حرام وقد صححه صنفه من المصنف والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل  
الحجاز واليمن ومصر والشام والمصر وفتاه الحديث كماله والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم  
ان كل ما مسكر كثيره فقليله حرام وهو حرمة عن أي مادة كانت من الخبث والنار وغيرها  
سواء كان من السمب أو التمر أو الخطئة أو شعير أو لبن الحبل أو غير ذلك وسواء كان نيا أو  
مصبوحا وسواء ذهب ثلثه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فتنى كان كثيره مسكر حرام قليله بلا  
تراعينهم ومع هذا فهم يقولون ثبت عن عمر بن عمر رضي الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ  
للساميين شرابا لا يسكر كثيره طبخ العصير حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثه وصار مثل الرب  
فدخل فيه أصغره فوجد غليظا فقال كأنه الطلاء يسمى الطلاء يسمى بطي به الابل فسو ذلك  
الطلاء هذا الذي أحبه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

الحلال انه مسح باجماع المسلمين وهذا على انه لا يسكر ولا على أحد من الائمة المذكورين  
 به يداح مع كونه مسكرا ولكن نشأ شبهة من جهة ان هذا المطروح قد يسكر لأشياء اما  
 لان طبعه لم يكن تاما فاتهم ذكره صفة طبعه به يعلى عليه ولا حتى يدعب وسخه ثم يسي عليه  
 بعد ذلك حتى يذهب ثلثه وذهب ثلثه ولو مسح فيه كان لذهب منه فن من الثلثين لان  
 لو مسح يكون حينئذ من غير ذهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطروح من الاغذية وغيرها  
 ما يقويه وشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الحليطين وقد استفاض عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه نهى عن الحليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن حنط التمر ولزيب  
 وعن لربط وتمر ونحو ذلك ولما لم يراع في الحليطين اذ لم يسكر كما راع العلماء في نبيذ لاوعة  
 التي لا يشد بها فيها ايمان وكما تارعو في البصير والديبند ثلاث وأما اد صار حليطين من  
 المسكر فانه حرام بما في هؤلاء الاثثة ولدى ناسه عمر من المطروح كان صرحا في خطه ما قواه  
 وذهب ثلثه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض بلاد طبعه مسكرا به ذهب ثلثه  
 فيحرم اذا سكر فان مناط التحريم هو السكر بآفاق الاثثة ومن قال بغيره أو غيره من الصحابة  
 أباح مسكرا فقد كذب عليهم

(فصل) وأما الدوى بالحرارة حرام عند جماهير الائمة كما لك الحمد وأني حيفة وهو  
 أحد الوحيين في مذهب الكوفة لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
 سئل عن شجر تصبع للدواء فقال إياه ولبست بدو وفي سنن أبي رواد عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه نهى عن الدواء الحار وشجر أم حنث ودكر النخري وغيره عن ابن مسعود  
 به قال ان الله لم يحمل شفاء أمي فيما حرم عليها ورواه أبو حنيفة بن جابر في صحيحه مرفوعا عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم والذين حوزوا الدواء بالحرارة قسوا ذلك على إباحة المحرمات كاللثة  
 ولهم للمضطر وهذا ضعيف وجوه أحدها ان المضطر يحصل مقصوده عينا بتناول المحرمات  
 فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما لخائض بل وغيرها فلا يتيقن حصول الشفاء  
 بها فإكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا انحوا دفع العصة والخمر لحصول المقصود بها وتعينها  
 له بخلاف شربها للمطاش فقد تارعوا فيه فاتهم فالتواها لا تروي الثاني ان المضطر لا ضائق  
 له الى ازالة ضرورته لا لا كل من هذه الاعيان وأما الدواى فلا يتعين تناول هذا الخمر

طريقا شهائره من الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدواء والرقية وهو  
 أعظم نوعي لدواء حتى قال بقراط نسبة طب إلى طب رباب لها كل كسفة صب العجائز  
 إلى طبها وقد يحصل الشفاء بغير سبب حيازي بل عما يحمله الله في الجسم من اموى الطبيعية  
 ونحو ذلك الثالث أن كل لينة للمضطر واجب عليه في صاهر مذهب الائمة وعبرهم كما قال  
 مسروق من مضطر إلى الميتة فم ياكل حتى مات دخل النار وأما التدوى فليس بواجب عند  
 جماهير الائمة وإنما أوجبه صائفة صيبة كما ذهب بعض أصحاب الشافعي وأحمد بن محمد تنازع العلماء  
 فيها أفضل التدوى أم الصبر للحدث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت  
 تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو لها فقال إن أحببت أن تصبري ولك الجنة  
 وإن أحببت دعوت الله بن شريك فماتت بل صبر ولما كفى انكشف ودع الله إلى أن لا يكشف  
 فدعا لها أن لا تكشف ولأن عدم من الصعبة والضعيف لا يكونوا يداوون في فهم من حذر  
 المرض كافي من كعب وثي در ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التدوى وإذا كمل أكل الميتة  
 واجبا والتدوى ليس بواجب لم يجر قياس أحدهما على الآخر فإنه كان وجبا قد يباح فيه  
 مالا يباح في غير الواجب ليكون مصلحته داء الواجب تقرر مفيدة المحرم والشرع يعتبر  
 المعاسد ومصلح إذا حتمت قدم المصلحة لرخصة على المفيدة برحومة ولهذا أباح في الجهد  
 بواجب منهم صحة في غيره حتى نوح رمى المدو بالمجنون وبأقصى ذلك إلى مثل النساء  
 والصبيان وتعمد ذلك بحرم ونظار ذلك كثرة في الشرع والله أعلم

(٤٩٠) (مسئلة) في رجل لم يشطرنج وهل هو خير من الرد قول هذا صحيح وهل

للعب بالشطرنج بغير عوض أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

(اجواب) الحمد لله للعب بالشطرنج حرم عند جماهير علماء الامم ومنها كما ورد وقد صح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالرد فكأنما صم بذه في لحم خنبر بر ودمه  
 وقال من لعب بالرد فقد عصى الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر  
 بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم  
 وقالت طائفة من السامع الشطرنج من الميسر وهو كما قالوا من الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء  
 على أن اللعب بالرد والشطرنج حرام إذا كان عوض وهو من الممار والميسر الذي حرمه الله والرد

حرام عند الأئمة لارامة سواء كان عوض أو غير عوض وإن كان بعض أصحاب الشافعي جوزوا غير  
عوض لاستقدمه أنه لا يكون حينئذ من الميسر وإنما الشافعي وجمهور أصحابه وحمد و أبو حنيفة  
وسائر الأئمة يحرّمون ذلك بعوض وغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها  
مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتراجعوا فيها أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الرداء قال  
أحمد وغيره الشطرنج أحب من الرداء ولهذا توقف الشافعي في الرداء خلافا عن حرمة  
دسبب الشبهة في ذلك وإن أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بعوض  
غالبا وأيضاً فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على الفساد فيها من صف الصائفتين والتحقيق  
أن الرداء والشطرنج ذلعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام بإجماع  
المسلمين وكذلك يحرم الإجماع إذا اشتمل على محرم من كذب وعين فاجرة أو صم أو جبهة  
أو حديث غير واحد ونحوها وهي حرم عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها تصد  
عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع المدونة والمصاء أعظم من الرداء كان بعوض وذكاء  
بعوض فالشطرنج شر في الحديث وإنما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من كل دليل سلطان  
أيسر في الآخر والله تعالى قرّن الميسر بالخمر والانساب والارلام ما فيها من الصد عن ذكر الله  
وعن الصلاة وهو بقاء المدونة والمصاء من الشطرنج إذا استكثر منها تسر القلب وتصد  
عن ذلك عظم من تسر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لاعينها بمداد الأصم حيث  
قال هذه التماثيل التي هم لها كنفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعبدة لونه  
في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعبدة وثق وأما ما  
يروي عن سميد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحجاج طلبه لقصاء فلمب بها  
ليكون ذلك قادحاً فيه فلا بولى القصاء وذلك أنه رأى ولاية الحجاج شد ضرر عليه في دينه  
من ذلك والأعمال بالنيات وقد يباح مدو عظم محرماً من ذلك لأجل الحاجة وهذا بين أن  
لعب بالشطرنج كان عدوهم من المكاتب كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة  
وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمصيبة وقال صاحب أبي حنيفة  
يسلم عنه



على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل  
يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

(جواب) قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)  
فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا وجه الله تعالى من الله لا يظلمه بل يشيعه عليه وأما ما يعمل من  
محرم اليسير فيسحق عليه العقوبة ويرحى له من ثمة الثوبة كما قال الله تعالى (وآخرون عترفوا  
بذنوبهم خلوهم عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عنهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره  
إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا شهد له بحسنه ولا بدخل الخوارج والمنزلة  
فيهم يقولون نعم من عمل كبرية أحببت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الإحباط  
بل هل الكثرة منهم حسنة وسيئات وأمرهم إلى الله وقوله تعالى (من يتب الله الله من المؤمنين)  
أي ممن اتقاء في ذلك العمل لا يكون عملا صالحا خاصا بوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال  
تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن  
الخطاب يقول في دعائه اللهم حمل علي كاه خاصا واحمله لوحك خاصا ولا تجعل لاحد فيه شيء  
وأهل الوعد لا تنتقل العمل لأمم أتاه به لك جمع الكثرة وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب  
والسنة في قصة حمير الذي كان يشرب الخمر وقال نبي صلى الله عليه وسلم إنه يحب لله ورسوله  
وكفى أحاديث الشفاء والخراج أهل الكثرة من الناس حتى يخرج من أهلهم كان في قاعة يقال ذرة من  
اليمان فقد قال تعالى (ثم هم صام الصيام ومنهم من قصد ومنهم من ساق) والحديث (ذن الله) الآية  
ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا  
سرق السارق حين سرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن وقال من  
شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرما في الآخرة وهل من الله الخمر وعاصرها ومعتصرها  
وبائنها ومشتريها وحاملها والمحمولة إليه وشاربها وساقها وآكل ثمرها

(٢٦٣) (مسئلة) فيمن يأكل الخشب فيجب عليه

(الجواب) الحمد لله هذه الخشب الصلبة حرام سواء أكر منها ولم يسكر والسكر منها  
حرام بإتفاق المسلمين ومن استحل ذلك ودعى أنه حلال فإنه سبأ في آث والافتل مرتدا  
لا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما من اعتقد ذلك مرة وغرغى لقيمه الذكر والعكر

وتحرك لمرء الساكن الى شرف لاما كن ويسمع في الطريق فهو أعظم وكبر من هدم من  
 خمس دين المصاري لدين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يستند القو حش عربة وطاعة  
 قال الله تعالى (وادعوا فاحشته فذر وحدها عليها آياتنا والله أمرنا بها) ومن الله لا يامرنا بالقحشاء  
 أقولون على الله ما لا يدعون) ومن كان يستحل ذلك حراما وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير علم ومن

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك وغاير  
 بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا كما قدم كل ما حرم العقل حرمه ومن لم يفتن به بشوة ولا  
 طرب فان تقيب العقل حرام بالاجماع للمسلمين ومنعوا السج لئلا يسكر ولم يفتن العقل به  
 التعذيب وأما المحققون من الفقهاء فاعلموا انهم مسكره وانما يتناولها المعجاء لما فيها من الشوة والطرب  
 فهي تجماع الشرب المسكر في ذلك والخمر توجب حركه والخصومة وهذه توجب الفتور والذلة  
 وهذا مع ذلك من فساد المرح والمفسد وفتح باب الشهوة وما توجب من لذائذ مما هي من شر الشرب  
 مسكر ومن حدثت في الناس بحديث تنازعت في قول القليل منها والكثير حد الشرب  
 ثمانون سوطا أو ثمانون د كان مسما بمنقذ تحريم المسكر وغيب العقل وتنازع الفقهاء في  
 نجاستها على ثلاثة قول أحدها ان نجاست نجسة والثاني ان نجاستها نجس ون نجاستها طاهر  
 والثالث وهو الصحيح ان نجاسة كاحمر فنه نجاسة البسرة وذلك يشبه البول وكلاهما من  
 نجاست التي حرمها الله ورسوله ومن صهر منه أو كل الخبيثة فهو نجس من طهر منه شرب  
 الخمر وشربه من بعض لوحوه وبجر وبمع على ذلك كما يعاقب هذ للوعيد الوارد  
 في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله حمر وشربها وحاميتها ونجاستها ومبعتها وحامها  
 وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يعمل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه  
 فان عاد وشربها لم ينس الله له صلاة أربعين يوما وان تاب تاب الله عليه وان عاد وشربها لم يقبل  
 الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد وشربها في ثلاثة أو أربعة كان حقا  
 على الله ان يسقيه من طيبة الجبل وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله  
 عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام ومثل عن هذه الاشربة وكان قد أوتي جوامع الحكم  
 فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٢٩٣) (مسئلة) ما يجب على آكل لحيشته ومن دعى ن كلها جائز حلال مباح  
 (جواب) كل هذه الحشيشة الحرام وهي من أحيث الحادث المحرمه وسواء  
 كل منها قليلا وكثيرا لكن الكثير المكرم حرام مباح للمسلمين ومن استحل ذلك  
 فهو كافر مستتاب من آيات ولافتن كافر مرتد لا يمس ل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين  
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي وصرافى وسماء اعتقد ن ذلك يحسن للعامة أو  
 بالخاصة لدن يزعمون انه المعصية ككر والدكر ونها تحرك انما كان الى أشرف الاماكن  
 واهم كاذك يستعملها وقد كان بعض الفاضل من الخراسان صاحب النسخة متاولا بقوله تعالى (ليس  
 على الذين آمنوا و أحسوا انهم رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وانتور الصدقة فيهم اتفق عمر  
 وعبي وغيرهم من علماء الصحابة على أنهم ن مروا بالحریم جلدوا وباصروا على الاستحلال  
 قتلوا وهكذا حشيشة المشب من اعتقد تحريمها وسولها منه محمد لحدث بين سوطا أو زمرين  
 هدموا صوب وقد نوبت بعض القراء في الحسد ولأنه ضلها من قبله للعدل غير مسكره  
 كالسج ونحوه مما يطل من غير مسكره من جمع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكر  
 فيه حد فلهذا لم يكن مكرافيه التعرير بما دون ذلك ومن اعدد حل ذلك كفر وقيل  
 واصلح ان الحشيشة مسكره كالشراب ون آكلها يشرب بها ويكثر من تناولها بخلاف  
 الخمر وغيره من لا يشرب ولا يشهى وقد هذه الشريعة ن ما تشبه الخمر من المحرمات  
 كالخمر والرافيه لخدمه لا تشبه كالبينة فيه التعرير والحشيشة ن شهيها آكلوها ويتسبون  
 عن تركها وبصوص الحريم في الكتاب والسنة على من تناولها كما يتناول غير ذلك وما ظهر  
 في الناس اكلها قرا من نحو صبور انتشار فاما خرجت وخرج معها سيف التار

(٢٩٤) (مسئلة) في اليهود ونصارى د تحذوا حمورا هل محل للمسلم ان يقتلهم عليهم  
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان  
 بها حمرا من غير ان يظهر شيء من ذلك لرافى ونكسر الاوى ونجسس على مواضعه ام لا  
 وهل يحرم على المسلم ذلك أم لا اذا كان مأثور من جهة الاسم بذلك أم يكون معذورا  
 بمجرد الامر دون الاكراه وان حشى من محامه لأمرو وقوع محذوره من يكون غير الله أم لا

(الجواب) الحمد لله ما أهل لذة منهم وان أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يدعوا الله ثم يخروا ولا يهدوب به ولا يمازوه عيبا توجه من الوجوه فليس لهم ان يصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا دمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى ملوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم ومثلهم عن ذلك وهل ينقص عنهم بذلك ونسخ دماؤه وأموالهم على قوانين في مذهب الاسلام محذو وعيره وكذلك ليس لهم ان يستميتوا بحاج احد ممن يخذونه أو ممن أظهر لاسلامهم أو يبرها على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم نجس عبوة من بينهم نخذه أو غير حمله على شيء من هذه الامور وان شرب الخمر قبل يحد ثلاثة أموال للفقهاء قبل يحد وقيل لا يحد وقيل يحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وما ما يخفون به في يومهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه ولا يتعرض هم وعلى هذا كما لا يجهلون عن صهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عيها أو يبيعهم وهذه المسئلة لا يبرقها عليهم فها تراق عليهم مع ما عاقبون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(١٩٥) (مسئلة) قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لمسوق ومن حد المسوق ورجل شاجر رجائين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام أو حاضر لرقص وسرعة للدف أو الشجاعة قبل على من لم يسلم عليه اثم

(الجواب) أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه ما ثور عن الحسن البصري أنه قال اربعون عن ذكر العاهر ذكروه بما فيه يحذره الناس وفي حديث آخر من أتى جبيب الحياء فلا غيبة له وهذه النواعان يجوز فيهما المسه بلا نزع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرا للمعجور مثل اطعم والمو حش والبدع المخالفة للسنة هذا أظهر المنكر وجب المنكار عليه بحسب التدرج كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يدر فليسانه وان لم يستطع فليخبره وذلك ضعف الايمان رواء مسلم وفي السند والنسب عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ايها الناس انكم تغرون القرآن وتقرؤن هذه الآيه واتصموا بها على غير مواضعها (أي ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من صلت اذا اهديتكم) وانني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك أن يسمعهم الله لعقاب منه فمن أظهر المنكر وجب عليه لا أنكار وإن يهجر ويدم على ذلك  
فهذا معنى قولهم من ألقى حبيباً حياً ولا عيبة له بخلاف من كان مستتراً بذبه مستخفياً فإن  
هذا مستتر عنه لكن الصحيح سر بهجرة من عرف حاله حتى يتوب وينكر أمره على وجه  
النصيحة النوع الثاني أن يستشار رجل في ما كلفه ومعاونه أو استشاده وبه لا يصالح  
لذلك فينصحه مستشيره ببيان حاله كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
دع طمعة بنت أبي قحافة أبو جهم ومعاوية فقال لها ما هو جهم فرجل ضرب للدعاء وأن  
معاوية فصعلوك لا ماء له فبين الذي صلى الله عليه وسلم حال خاطبين للمرأة فهذا حجة لقول  
الحسن تروى عن ذكر العاجز ذكره الله به بخذره الدس فإن الصحيح في الدين أعظم من  
الصحيح في الدنيا وهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في ديارها والصبيحة في الدين أعظم  
وإذا كان لرجل يترك الصلوات وترك الكرامات ومعاشرته من تخوف أن يفقد دينه  
بين أمره له انتقى معاشرته وإذا كان مستعداً يدعو إلى ما فيه الكذب والسنة وإسلك  
طريقها يخاف الكذب والسنة ويخاف أن يصل الرجل من ذلك بين أمره للناس لينتقوا  
صلاته ويسمو حانه وهذا كله يجب أن يكون على وجه الصحيح وبالله وجه الله تعالى لا يطوى  
الشخص مع لسان مثل أن يكون ما عده وديوية أو تحسد أو تباعد أو تسرع على  
الرئاسة فيكلم بمساوية مظهره لصح وقصده في الحسن أو في الشخص وسفيه وانه قد  
من عمل الشيطان والله الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى بل يكون صحيح قصده أن  
الله يصلح ذلك الشخص وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم وإسلك في هذا المقصود  
أيسر الطرق التي تمكنه ولا حور لا حسد أن يحصر بحسن السكر اختياره لغير ضرورة كما في  
الحديث أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمس على ما نذره يشرب عليها الخمر وروى  
لعمر بن عبد الله بن قيس شربون خمر ومصر بجلد فيبذل لهم أن يمسوا فقال يذو به أما سمعتم  
الله يقول (وقد نزل سكم في الكذب أن إذا سمعتم نيات الله يكفر بها ويستهنأ بها فلا تقعدوا  
معهم حتى يخوضوا في حديث غيره أنكر ذمهم) ابن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
الله جعل حاضر السكر كما فعله وبعد قال العلماء قد دعي لي وللمية ذهب مسكر كالحمر والزمر  
ثم يجر حضورها وذلك أن الله تعالى قد أمرنا أن نكار السكر بحسب الامكان فمن حضر

المسكر باختياره ومسكره فقد نصى الله ورسوله وترك ما سره به من نقص نكارة  
واللهي ٤٥ ود كان هناك هيد الذي محصر بحس الحمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر  
المسكر كما أمره الله هو شر من العساق في فستهم فيلحق بهم

(٢٩٦) (مسئلة) في رجل اعتد ن يتناول كل ليلة من العصر شيئا من الخمر مدة سنة  
فيسئل عن ذلك فقال أرى فيه شيء من المانع فهل يحل ذلك له أم لا  
(جواب) ان كان ذلك ميب مقل به بجره كله من كل ما يبيح العمل بحرمه باق لمسلمين  
(٢٩٧) (مسئلة) فيمن ياخذ شيئا من الخمر وسبب اليه ضئاع من العطر ثم ينفه الى ان  
يتقص الثوب ويشرب منه لاجل الدواء وهي اكثر شربه مسكر

(الجواب) الحمد لله متى كان كثيره مسكر فهو حرام وهو حرم ويحد صاحبه كما ثبت في  
لا حديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وسبب حرامه سبب والحال كما في صحيح مسلم  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرم وكل حرم حرم وفي الصحيحين عن  
عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبنع وهو يبيد العسل وكان لهم  
شربونه فقال كل شرب مسكر هو حرام وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت يا رسول الله افنا  
في شرب كما تصنع في لبنع وهو من نبيد العسل نذ حتى يشتد قال وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد عطي حرم مع الحكم فقال كل مسكر حرم وفي صحيح مسلم عن جابر  
رجلا من حبش من لبنع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنونه رضهم يشرب  
له لروى قال مسكر فان لم يقل كل مسكر حرم ان على الله عهد لمن يشرب المسكر ان يسقيه من  
طابة الجبال فاد رسول الله وما طابة الحال قال عروق اهل النار وعصاه اهل النار وقد روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة مسكر قذيله وكثيره حرم وقد صحح ذلك  
غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة ود طبع العصر حتى يذهب ثلثه ونصفه  
وهو مسكر فهو حرم عند الائمة لارمة بل هو حرم عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب  
ثالثه وعي ثلثه فم لا يسكر في المادة لا يصم اليه ما يقوه والسبب آخر في مسكر فهو  
حرم جماع المسلمين وهو الطل الذي أجه عمر من الخطب للمسلمين وانه ان مسكر بعد ما طبع  
ودهب ثلثه فهو حرام أيضا عند مالك والشافعي وأحمد



(٤٩٨) (مسئلة) هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمرًا د اصطر صاحبه لى ذلك

(الحواب) لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمرًا بل قد امن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من يعصر عنب لمن يتجده حرم فكيف بالثمن له الذي هو اعظم معاونة ولا ضرورة لى ذلك  
فانه اذا لم يمكن بيعه رطل ولا تريده منه يتخذ خلا أو دابا ونحو ذلك

(٤٩٩) (مسئلة) فى المرض د داب له لا طباء الك د و غير اكل لحم مكاب او الخنزير

فهل يجوز له اكله مع قوله تعالى (ومن لى الطباءات ويحرم عليهم خبائث) وقول النى صلى  
الله عليه وسلم ان الله لم يجس شفاء منى فيما حرم عليها واد اوصف له خمر أو الببذ هل يجوز  
شره مع هذه النصوص أم لا وفى النى صلى الله عليه وسلم هل يؤم تحت الارض أم لا

(الحواب) لا يجوز الدرى والحرم وغيرها من الخبائث لى رواه وثى بن حمران طارق

بن سويد حمى سأل النى صلى الله عليه وسلم عن طمر فنها عنها فقل عاصمها للدواء فقيل  
انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم فى صحيحه وعن أبى لرداء قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان الله رل لدواء و رل لداء وحمل الكل د دواء قد اوى اولاد ووالحرام  
رواه ابو داود وعن ابى هريرة هل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالغبث وفى

لقطبي السم روه احمد وبن ماجة والترمذى وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم داء داء داء ك الصمدع نعم فيه فى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن قل الصمدع رواه احمد وود ووالنسائى وهل عبد الله بن مسعود فى السكر ان الله لم  
يحمل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخارى فى صحيحه وقد روه ابو حاتم بن حمان فى صحيحه

مرفوعا الى النى صلى الله عليه وسلم فنده النصوص وأما لى صريحه فى النى عن انداوى  
بالخبائث مصرحة بتحريم انداوى بالخراد هى ام الخبائث وجمع كل نهم والخراسم الكل مسكر  
كأثبت النصوص عن النى صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم فى صحيحه عن بن عمر عن النى صلى الله  
عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفى رواية كل مسكر حرام وفى صحيحين عن ابى

موسى لاشعري قال قلت يا رسول الله انما فى شرابين كسا لى منهما باليمن البتخ وهو من العسل  
يسد حتى يشند والمرر وهو من لدرة والشعير يمد حتى يشند وكان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد عطى جوامع الاحكام فقال كل مسكر حرام وكذلك فى الصحيحين عن عائشة قالت

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لنتع وهو نبيذ النمل وكان أهل اليمن يشربونه فقتل  
كل شراب سكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والسنائي وغيرهما عن جابر بن عبد الله عن  
حدثنا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرب يشربونه يرضونهم من الدرة  
يقال له المزرق فقل أمكر هو قال نعم فقل كل مسكر حرام إن عني الله عهدا لمن شرب المسكر  
إن يسقيه من طيبة الحسان الحديث فهداه الأحاديث مسفيسة صريحة بأن كل مسكر حرام  
وأنه حرم من شيء كان ولا يجوز التذوي شيء من ذلك وما قول الأطباء أنه لا يبرئ من هذا  
المرض إلا بهد الدواء المبيح قد قول جده لا موله من يعلم الطب أصلا فصلا عن يعرف  
الله ورسوله فإن الشفاء يس في سبب معين بوجه في المادة كما للشع سبب معين بوجه في  
العادة آدمي الناس من شفيه لله لا دواء ومنهم من شفيه الله بالأدوية الجارية جلالها وحرمها  
وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء فموت شرط أو وجود مانع وهذا خلاف لكل ما سبب للشع  
ولهذا أباح الله للمصطر طوائف أن يأكلها عند الاضطراب إليها في خمسة من الخوج يزول بها  
ولا يزول غيرها بل يموت ويمرض من الخوج فلما تبينت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف  
الأدوية العينة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الخبيثة كان داء أعلى مرض في قلبه وذلك في  
إيمانه ما كان من دمة محمد لمؤمنين لما جعل الله شفاءه فيها حرم عليه ولهذا إذا صطر إلى  
المنة ونحوها وحب عليه لأكل في المشهور من مذهب لائمة لأربعة وأما التداوي فلا يجب عند  
أكثر العلماء بالحلال وتذرعوا هل الأفضل منه أو تركه على صريق التوكل وبما بين ذلك  
أن الله لما حرم الميتة ولحم الخنزير وغيرها لم يبح ذلك إلا لمن اضطرب إليها غيره مع ولا عاد  
وفي آية أخرى فمن اضطرب في خمسة غير متجانف لأنهم قالوا عفور رحيم ومعلوم أن التذوي غير  
اضطر إليها فممن لم تحمل له وأما ما يباح للحاجة لا المحرد الضرورة كما في الحرير فقد ثبت في  
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير  
لحسكه كانت بهما وهذا ياتر على صحيح قول العلماء لا لبس الحرير أي حرم عند الاستثناء  
عنه ولهذا يباح للنساء الحائضين إلى الترتين به وأباح لهن التستر به مطلقا والحاجة إلى التداوي  
به كذلك بل أولى وهذه حرم لم فيها من السرف والخيلاء والمغر وذلك متفق إذا احتسج  
إليه وكذلك لبسها لا يرد إذا لم يكن عنده ما يستتره غيرها وما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤايب تحت الارض أولا فلا يصل له وليس عن ابي صلي الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة من صلاة بن قديس تعالى (يستوثق من الساعة بان مره ها فل انما علمها عند ربي لا يحال لوقتها لا هو تلت في السموات والارض) أي خفيت على اهل السموات والارض وقت تعالى لموسي (ان ساعة آتية كاذبها فاش ان عس وغيره أكاذب احفظ من نفسي فكيف طلعت عليها وفي صحيحين من حديث في هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له من الساعة وما المسؤول عنها بعلم من الناس فاجابه ليس يعلمها من الله بل وكان السائل في صورة عراقي وبعده به خبرين الامد نذهب وجبن حبه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن لظه لا أعرب به دكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه به ليس بعلم الساعة من عراقي فكيف خبر بعينه ان يدعي علم مقامها وانما أخبر الكتاب والسنة بأثراتها وهي عاصمتها وهي كثيرة عدم معصيتها وانما يأتي بعد ومن تكلم في وقتها المعين من الذي صنف كتابه في معرفة المعطى وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذين تكلموا في عدمه مغرب ومثال هؤلاء فاتهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتبعهم فاتهم كالبون مقرون وقد زين كذبهم من حوره كثيرة وتكلمون بغير علم ودعوى ذلك الكذب ومعرفة لاسرار وقد قال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولاثم والى غير الحق وان تشكوا بالله سم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله مالا تعلمون)

(٥٠٠) (مسئله) فبمن يتدوى به الخمر والخمر وغير ذلك من المحرمات هل يباح للصورة ثم لا وعن هذه الآية (وقد فصل ابيكم حرم عليكم الا ما صططرتم اليه) في اباحة ما ذكر أم لا

(الجواب) لا يجوز الدواى بذلك ان قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من عن المحرم يتدوى بها فقال لها داء وايمت بداء في الدين عنه انه نهى عن الدواى باخيه حال ان الله لم يمن شفاء أتى وما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يفتق الشفاء بها كما يفتق الشبع بالحرم ولان الشفاء لا يتبين له طريق بل يحصل باوع من الادوية وبغير ذلك بخلاف المخصصة فانها لا تزول الا بالاكمل

(٥٠١) (مسئلة) في سحر داعي على الدر ونص اثنت هل يجوز استعماله أم لا  
 (جواب) حمد الله ذات ومسكراته حرام نيب اوقته ولا يحل طليخ وأما د  
 طليخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر منه حال عند جمهور المسلمين  
 وأما ان طليخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فإن كان مسكرا منه حرام في  
 مذهب لائحه الارعة وإن لم يكن مسكرا منه يسعمل منه سكر في ثلاثة أيام

(٥٠٢) (مسئلة) في شارب حمر هل يسلم عليه وهل د سلم رد عليه وهل تشيع  
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

(جواب) الحمد لله من فعل شيئا من ما كرت كما هو حش و حمر و اعدون وغير ذلك  
 فإنه يجب الاسكار عليه بحسب عدوه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من دنى منكم مسكر  
 فليبره بيده وإن لم ينطق فبالسنة وإن لم ينطق ففاه وذاك أصناف لا يحل من كان رجل  
 مقترا بذلك وأبى منه سكر عليه من وسرعه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره  
 الله في الدين والآخرة لا أن سكره ضرره والمعدى لا بد من كفه عدوانه واذا ما المراءى مرا  
 ولم يفته فعل ما يكفه من هجر وعبره ان كان ذلك أعم في الدين وأما اذا ظهر الرجل المنكرات  
 وجب لا سكر عليه عاقبة ولم يبق غيبة ووجب ان يذهب عليه بما يردعه عن ذلك من هجر  
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عنه الاسلام إذا كان الفاعل كذلك مسكرا من ذلك من غير مقسدة  
 راجعة وداعي لاهل الخير والدين من هجره ميا كما هجره حيا إذا كان في ذلك ككف  
 لامثاله من تجرمين فيتركون شيع حذرة كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير  
 واحد من أهل الحرائم وكما قيل لسمرة بن جندب ان بك مات الدارحة فقال لو  
 مات لم أصل عليه حتى لانه أعان على قتل نفسه فيكون كفاهل نفسه وقد ترك النبي صلى  
 الله عليه وسلم الصلاة على من قتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين طهر ذمهم في ترك  
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم هذا صهر التوبة صهر له الخير ومن سكر تحرم شيء  
 من المحرمات لمؤاترة كالحمر وبيسة والعواش أوشك في تحريمه أنه سكت وبصرف  
 تحريمه فان تاب والافتق وكان مرند عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين

(٥٠٣) (مسئلة) هل يجوز التداوى بالخمر

﴿الجواب﴾ أحمد الله الذي بالحر حرام بحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك حمير أمم الم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن خر تصع للدواء فقال نهاه، وليست بدواء وفي السنن عنه أنه سئل عن الدواء الخبيث وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم وروى ابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضمدع في دواء وهي عن قنبر وقال إن شيعها تسدح وليس هذا مثل كل المضطر للعيش من ذلك يحصل به انعصود فصا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهن لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى في المد بأسباب متعددة وانتدوني ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) (مسئلة) في رجل عنده حجرة حمراء فيه هل يجوز الشرب من الماء أم لا

(جواب) يجوز الشرب من لها داء لم يضر مسكرا

(٥٠٥) (مسئلة) في الحر والميسر هل فيهما ثم كبير ومنع للناس وما هي المنافع

(الجواب) هذه الآية أول ما نزلت في الحر فمهم سأل عنها النبي صلى الله عليه وسلم

فأنزل الله هذه الآية ولم يحرمها خبيثا ولا نكرا وهو ما يحصل بها من ترك المأمور وفعل المحذور وفيها منفعة وهو ما يحصل من لذة ومنفعة البدن والتجارة فيها وكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم ادعى هذا شرب قوم الحر فقاموا يصلون وهم سكارى فغلطوا في القراءة فأنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهى عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تصابوا ولا زلا من رحم من عمل الشيطان فاحتدوه لما حكم منكم من حرمة الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقلوا انتهينا منا ومضى حيث أمركم النبي صلى الله عليه وسلم بأوامرهم فكسرت الدين والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشربها وآكل ثمرها

(٥٠٦) (مسئلة) هل يجوز لأكل الخبيث إن يؤم الناس وهل للجماعة إذا علموا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر المكان عزله أم لا

(الجواب) لا يجوز أن يؤم جماعة من الناس من يأكل الخبيث أو يفعل شيئا من المنكرات

المحرمة مع امكان توبة من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصاه  
 وهو يحد في تلك العصابة من هو ارضى منه فقد حان الله وحن رسوله وحن المؤمنين وفي  
 حديث آخر ادعهم لرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم ير الوفا في شقاء وقد ثبت في الصحيح  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم قوم امرؤ لكتاب الله ان كانوا في القرية سواء فاعلمهم  
 بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم سواء  
 النبي صلى الله عليه وسلم تقدم الاصل في العلم والكذب والسهو ثم الاسبق الى العمل  
 اصلاح نفسه ثم بقول الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي  
 بقوم امام فبصق في القبلة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يهرده عن الامامة ولا يصار  
 خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل امرهم بعزله فقال نعم ثم آذيت الله ورسوله  
 فاذا كان قد امر بعزله عن الامامة لاجل ابيه في الصلاة بعصاة الى القبلة فكيف بالهجرة  
 على اكل خشيشة لاسيما كان مستحذ لذلك كمر بلا زرع وما حجاج المعارض لما ذكر  
 من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فنهى عن ذلك فلو كان حواء أحدهما ان هذا الحديث لم  
 ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجة عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان تهرده  
 بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمؤمن ان يصلي خلف من ولي ان كان توبته لا يجوز وليس  
 له ان يولوا عليهم الفاسق وان كان قد سفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان لائمة  
 متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقبل لا تصح كقول  
 مالك واحمد في احدي الروايتين عنها وبين ان تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية  
 الاخرى عنها ولم يثبت زعموا انه لا يسعى توليته ارايع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب  
 الانكار على هؤلاء الفاسق الذين يسكرون من الخشيشة بل الذي عليه جمهور لائمة ان طينها  
 وكثيرها حرم بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يغسل منها  
 كانت صلاته باصلة ولو اغتسل منها ففي خبر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين  
 يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشرها لم تقبل فان عاد فشرها في الثالثة أو الرابعة كان حقا  
 على الله ان يسقيه من صينة لخيل قبل يارسول الله وما طينة خيل فاعصاره اهل النار واذا  
 كانت صلاته نارة دطية ونارة غير مقبولة وانه يحجب الانكار عليه اتفاق المسلمين من لم يسكر



عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن مع الذكر عليه فقد ضاد الله ورسوله في سنن أبي داود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حانت شعاعته دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره  
ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن حاصم في باطل  
وهو علم لم يزل في سخط الله حتى يترفع المحصمون عنه محصمون في الباطل وهو في سخط  
الله وكل من علم حبه ولم يسكر عليه بحس قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) (مسئلة) فيمن عشى الدرة أخذ على عليه في قدره ثم نزل به وعمل عليه فحس  
وبخيه في كربة وصفيه فيكون ما يسكر في ذلك اليوم ثم عليه يومين أو ثلاثة بعد ذلك في  
يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

(الجواب) يجوز شربه ما لم يسكر في ثلاثة أيام وما إذا سكر منه حرام نص رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سواء سكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى سكر حرم منه ثلث  
في الصحيح انه قال كل مسكر حرم وكل مسكر حرم

(٥٠٨) (مسئلة) في رجال كهول وشباب ورجل حجاج أو صون على أداء ما افترض  
عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار به معروفون بالثقة والامانة يس عليهم  
شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم وذهابهم ورأيهم على اكل المبرأ وكل  
مولهم واعتقادهم فيها نهي معصية وسببته سرهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب  
الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسب يذهب السيئات وذكروا انها حرام غير انهم وردوا  
بالليل وتعدت وزعمون نهي ما حصلت سيئاتهم رؤسهم تأمرهم بذلك العدة ولا تأمرهم  
بسوء ولا فاحشة ويثبتونها ان ليس لها ما يوجب حد من الحدود لانها تنفق بمخافة أمر  
من أمور الله سبحانه وتعالى والله يعلم ما بين الامد وربه واجتمع بهم رجل صادق وذكروا عنهم  
ذلك ووافقهم على كتابهم بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على  
آكلها حد شارب الحرام لا

(الجواب) نعم يجب على آكلها حد شارب خمر وهؤلاء القوم صلال جهال عصاة لله  
ورسوله وكفى رجل جهلا ان يعرف بان هذا الفعل محرم والله معصية لله ورسوله ثم يقول  
انه تطيب له إعادة وتصالح له حاله ويخرج هذا قائل انظر ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ، يدفعهم ويصلح لهم حالهم نعم بعد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعة  
فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة ثبتت الزيادة مضرة محبة  
وصار هذا الرجل كأنه قال لرحل خذ مني هذا الدرهم وعطى دينار فجاءه يقول له هو يعطيك درهما  
خذنه والعقل يقول لا يحصل الدرهم بموت لذيئ السوء وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ، حرمه  
الله ورسوله أن ثبت فيه منفعة ، فلا بد أن يكون ضرره أكثر من هذه الحشيشة المدعوة هي  
وآكلوها واستحلوا هذا المهرج ، السخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين والمرصة صاحبها  
للقوة لله إذا كانت كما قوله الله أن من أكل لحمه وندعوا إلى المادة منها مشتملة  
على ضرر في دين المرء وعمله وخلفه وصومه صواب ، فيه من خير ولا خير فيها ولكن هي  
تحمس الرطوبات فتصاعد لا تحترق في الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيكون على المرء ما يفعله  
من عادة ويشتمل تلك الخيالات عن إصرار الناس وهذه رشوة شيطان يرشوها بالمطيلين  
لطيمونه فيها بمنزلة الفدية القليلة في الدرهم المشوش وكل منعة تحصل من ذلك فاسد فاسد  
تقرب مضرة في المال ولا تبادل لمصاحبها ، وهذا نظير أسكران بالمرحوم تطيش  
عقله حتى يسخر عمله ويتشجع على قره فيعتقد بغيرها ورثته السعد واستجاعة وهو جاهل  
وأما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجعله لا عن عقل فيه  
وكذلك هذه الحشيشة المسكرة دائماً صدمت العقل وفقدت الحيل في الددة فيها مثل  
الله في ليس الباص دين المصري من الرهبان تحمده في واقع من الله الله لا يحميها المسم الخسوف  
فان ديه أصل والباطل خفيف ولهذا تعود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرم بالأمور  
وحسن الحق ، لا تعود به في حق وما هذا الذي يبيع تلك تحريم ويدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك  
، كان لأن الطمع لما أخذ يصيبه من خط المحرم بأن يأخذ ما هو صانع ذلك وليس في هذا منفعة  
في دين المرء ولا دنيته وإنما ذلك لأنه ساعة بمنزلة لذة لرائي حال العمل ولذة شفاء العصب حال  
القتل ولذة الحرص الذشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيطة به وقد نقص  
عليه عقله ودينه وخلفه وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه المدونة من قلة الغيرة وزوال الحمية  
حتى يصير آكلوا ما دبوها وما مأبونها وما كلالها وتفسد المزحة حتى جفت خفقا كثيراً  
محزين وتحمل الكد بمنزلة السمع ومن محن مهم فقد أعطته قص العقل ولو صح منها فإنه

لا بد ان يكون في عقله خل ثم ان كثيرا من سكر حتى يصعد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي  
 وان كانت لا توجب موه نفس صاحبها حتى يصارب ويشام فكفى بالرجل شرا انما تصده  
 عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليل ولب سكر وهو عملة قليل الخمر ثم انما  
 تورث من مهانة آكله وذنبة منه وانفاس شهوته ملا يورثه الخمر معها من المفاسد ليس  
 في حرمون كان في الخمر مصدة ليست فيها وهي الحدة وهي بالتحريم أولى من الخمر لان  
 ضرر آكل الخبيثة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شرب الخمر على الناس أشد لان في  
 هذه الايام اكثر من الخبيثة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما  
 حرم الله الخمر لانهما تصير أصحابها لا يفلحون في الدارين ولم تصره لم يحرمها اذا لم تصد  
 ضرره حال انعسود ولم يحرم الله كآساف الذي يدفع الضرر الحسد هذا وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولوم يشملها لفظه بعينها  
 لكان في من المفاسد ما حرمت الخمر لاجتماعها مع ان فيها مفاسد أخرى غير مفاسد الخمر  
 نوجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) (مسئلة) هل يجوز شرب قليل من أسكر كثيره من غير خمر الغضب كالصرم والقمر  
 والمزدا ولا يحرم الا القدر الاخير

(الجواب) الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أنى موسى قال قلت يا رسول الله انما  
 في شربين كسا تصنعهما لمن السع وهو من امسل يند حتى يشته والمر وهو من الدرة  
 يند حتى يشته قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى حوامع الكلم فقال كل مسكر  
 حرم وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السع وهو يند امسل وكان  
 أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن حبر ان رجلا من  
 اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارصهم من الدرة يقال له المر  
 فقال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ن على الله عهد لمن يشرب المسكر ان يستقيه  
 من طينة الخمر قال يا رسول الله وما طينة الخمر قال عرق أهل امار أو عصارة أهل امار  
 ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن شربة من غير العذب  
 كالمر وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل

شراب كان حنسه مسكر فهو حرم سواء سكر منه أو لم يسكر كما في جر العسل ولو أراد  
 بالمسكر الفدح الأخير فقط لم يكن اشرب كله حراما وإن كان بين له فيقول اشربوا منه ولا  
 تسكروا ولأنه سألهم عن المزأ مسكر هو فقلوا نعم فعدل كل مسكر حرم فلما سألهم المسكر  
 هو عما أراد يسكر كثيره كما قال الحزبي شع واما يروى وإنما يحصل لري واشع مسكر منه  
 لا يقتل كذلك المسكر إنما يحصل سكر منه الكثير فلما قالوا له هو مسكر هو كل مسكر حرم  
 فبين أنه أراد به مسكر كما ورد المشع والمروى ونحوهما ولم يرد آخر فدح وفي صحيح مسلم عن  
 عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل  
 مسكر حرام ومن تأوله على الفدح الأخير لا يقول أنه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم حمل  
 كل مسكر حرام وفي السنن عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن من الخنطة خمر ومن الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وفي الصحيح  
 أن عمر بن الخطاب قال على مبر النبي صلى الله عليه وسلم أم بعد أم الناس أنه نزل تحريم الخمر  
 وهي من خمسة أشياء من العنب والنمر والعسل والخنطة والشعير والخمر من حاسر العمل  
 والاحديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أن الخمر التي حرمها  
 اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو النمر أو الخنطة أو الشعير أو الخمر أو غير  
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر  
 انفرد منه من الكرمية حرام قال الترمذي حديث حسن وقدرروي أهل السنن عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم مسكر كثيره فقلبه حرم من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شعيب عن  
 أبيه عن حذو وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا لدى عليه جمهير أئمة المسلمين من  
 الصحابة والتابعين وأئمة الأئمة ولا تاروا لكن بعض علماء المسلمين سمو أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم رخص في البيدور صحابة كانوا يشربون "بيد فظوا أنه مسكر وليس كذلك  
 بن البيهقي لدى شربه النبي صلى الله عليه وسلم والله عابيه هو أنهم كانوا يبيدون النمر أو لربيب  
 أو نحو ذلك في الماء حتى يحمر فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث إلا  
 تكون الشدة قد بدت فيه وإذا شرب من ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال يشرب بن ناس من امتي الخمر سموها بغير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من دُرَّةٍ ووجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة اتى سمونها الصرما  
 وغير ذلك ولا مرق في ذلك وصح من خمر لعب قد اجمع المسلمون على محرم قليلها وكثيرها  
 ولا فرق في الخس ولا العقل بين خمر العنب والخمر والزبيب والعسل من هذا يصدر عن ذكر  
 الله وعن الصلاة وهذا صدق ذكر الله وعن الصلاة وهذا يومع العداوة والبغضاء وهذا يوقع  
 العداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعمار وهذا هو العسل الشرعي وهو التسوية  
 بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شرب مسكر وشرب مكر فبيع قبل هذا ولا يبيع  
 ولين هذا من يسوي بينهما ودا كان محرمه مبدل من أحدهما حرمه قليل منها فان القليل يدعو  
 الى الكثير وانما سمع من جنداب خمر ولهذا أمر بارتقاها ويجرمه الله وها هو حكم جنداب وشر  
 بمحدثاتها كل ذلك حسا لما دمه الفساد وكيف يبيع العسل من الاشربة مسكرة والله أعلم

(٥١٠) (مسئلة) في اليهود بنصر من مصادر المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لآحاد  
 المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عدم سلطان المسلمين لهم لا يبيعوها  
 للمسلمين وفيه من ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فإذ يستحقون من العقوبة وهل  
 للسلطان ان يأخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع خمر أم لا

(اجواب) الحمد لله يحقون على ذلك العقوبة في تردعهم وأمثالهم عن ذلك وينقض  
 بذلك عهدهم في خدمتي سما في مدعب أحمد وغيره و قد نص عهدهم حالتهم واهلهم  
 وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار والسلطان ان يحدد منهم هذه الاموال التي اكتسبوها  
 من أموال المسلمين بغير حق ولا يردّها الى من شرى منهم خمرهم الا سلموا لهم موعود  
 عن شرب الخمر وشراؤها وبيعها واشتروها كانوا غير له من بيع الخمر من المسلمين ومن بيع  
 خمر لم يملك ثمة اذا كان المشري قد أخذ الخمر فشرها لم يجمع له بين الموض والموض بل  
 يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما بين في مبرراتي وحوار الكاهن وأمثال ذلك  
 مما هو عوض عن عين ومضمة محرمة اذا كان العاصي قد سرق عوض وهذا بخلاف ما هو  
 دمي لدي غير اسرا فانه لا يجمع من ذلك وادنا صاحب من يأمه المسلم بذلك الثمن الذي قضه  
 من ثمن الخمر كما قال عمر رضي الله عنه ولو هم ساءوا وادواهم فذهب بن أبلغ من ذلك انه  
 يجوز للاسلم ان يخرب المسكان الذي يبيع فيه الخمر كالحبوب ولذا ركبنا فعل ذلك عمر بن الخطاب

حدث أن حرب حوت به شد التقى قال له أنت فوسق لست بروشد وكما أحرق على س  
أني طالب قرية كان أعفها آخره مد نص على ذلك أحمد وعيره من العباء

## كتاب الجهاد

(٥١١) (مسئلة) في الحديث وهو حرس ليه على ساحل البحر فصل من عمل رجل  
في أهله أم سبه في سكي مكة و من المندس وندة المورة على نية مودة ولا تقطاع  
لى الله تعالى والسكى بده لاط والكمسره طرابلس على ليه لريده يوم فصل

(في الحوب) أحمد لله بل مهم في أمور المسلمين كأمور الشامية والمصرية فصل  
من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أن المدة قد نص على ذلك غير واحد  
من الأئمة وذلك لأن الرباط من جنس الجهاد والمجاورة عينها أن يكون من جنس الحج  
كما قال تعالى (أحسنتم سفية لحاج وعمرة لمسجد حرم كن آمن الله وليوم الآخر وحده  
في سبيل الله لا يسوون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل  
في الأعمال فصل قل أعان بالله ورسوله قل نعم ما قل ثم جهاد في سبيله قل ثم ماذا  
قال ثم حج مبرور وفدروي عروة في سبيل الله فصل من سمين حجة وقد روى مسلم في صحيحه عن  
سيد الفارسي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر  
وقيمة من مات مرابط مات محمداً وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن القتل وفي السنن عن  
عمران عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه  
من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أنه قال لهم ذلك تسبوا  
لله وقال أبو هريرة لأن رباط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن تقوم ليلة لقد رعد الحجر  
الأسود وفصائل لرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لأنهم أهله الورقة والله أعلم

(٥١٢) (مسئلة) في الردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يحب على المسلم  
المقيم بها لمحاربه لى بلاد لا سلام ثم لا وإذا وحت عليه لهجرة ولما حار وساعد أعداء  
المسلمين نفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من ردد ماله في وسبه أم لا



(أجواب) الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في مدين أو غيرها أو أمانه  
الخارجين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا أهل مدين أو غيرهم والمقيم بها ان كان  
عاجزا عن إقامة دينه وجبت لهجرة عليه والا استصحت ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين  
بالانس والاموال محرمة عليهم وبحب عليهم لامتناع من ذلك بأي طريق امكنهم من تعيب  
أو تعريض أو مصالحة ما لم يتمكن الا بالحجرة تعين ولا يحل سبهم عموما وورثهم بالفاق  
بل السب والرمي بالعق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة فيدخل فيها بعض  
أهل مدين وغيره وأما كونه دار حرب أو دار سلم فهي مسألة فيها اثنان ليست بمنزلة دار  
السلم التي يحرى عليها أحكام الاسلام اكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها  
كفار بل هي قسم ثالث يعامل معها على ما يستحقه ويمثل الخارج عن شريعة الاسلام على استحقاقه

(٥١٣) (مسئلة) في رجل جدي وهو يريد ان لا يخدم

(جواب) ذكرا كان للمسلمين به مفعلة وهو در سبها لم يقع له ان يترك ذلك لغير مصالحة  
راجحة على المسلمين بل كونه مقدما في الجهاد لدى بحه الله ورسوله أفصل من التطوع  
باسادة كصلاة التطوع وفتح التطوع والضياع التطوع والله اعلم

(٥١٤) (مسئلة) اذا دخل النار الشام ومروا أموال النصارى والمسلمين ثم ذهب  
المسلمون النار وسوا القتل منهم قبل ان يحدوا من أموالهم وسابهم حلال أم لا

(الجواب) كل واحد من النار يحمى وساح الاستدعاء به

(٥١٥) (مسئلة) فيمن سبي من دار الحرب دون الدرع وشروء النصارى وكسر الصبي  
وتزويج وحده أولاد نصارى ومات هو وقامت البنية أنه اسر دون البلوغ لكانهم ما علموا  
من سبه هل السبي له كفاية أم مسم فهل يحق ولادته بالمسلمين أم لا

(الجواب) نعم ان كان السبي له ماله حكمه بالاسلام الطاهر ود كان اسابي كافر أو لم تقم  
حجة باحدهما لم يحكم بالاسلام وأولاده مع له في كلا الوجهين والله أعلم

(٥١٦) (مسئلة) ما تقول - دة العلماء ثمة لدين رضى الله عنهم أجمعين وأعلمهم على بيان الحق  
المبين وكشف غمرة الشاهدين والزائعين في هؤلاء النار الذين يندمون الى الشام مرة بعد مرة  
وقد تكلموا بالشهادتين واتسروا بالاسلام ولم يبقوا عن الكفر لدي كانوا عليه في أول

لا امر فهل يجب قتالهم أم لا وما لحجه على قتالهم وما مداهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم من يرايهم من عسكر المسلمين لا امر وغيره وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكر من المنتسبين إلى العلم والفقہ والعرف والنسب ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما صام فلا يقاتل مع أحدهما وفي قول من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البعثة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الأموال في أمرهم فتوى في ذلك بحسب مبدء وطة شريعة من أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم تارة لعدم العلم بحولهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثاهم وقد أيسر لكل خير قدرته ورحمته أنه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين حميد حميد هؤلاء كتاب الله وسنة رسوله وآفاق علماء المسلمين وهذا ما يلى على أصابن أحدهم المعرفة بحكمهم والشيء معرفة حكم الله في مثلهم فاما الاول فكل من باشر اقوم بهم حلقهم ومن باشرهم بعلم ذلك عما به من الاخبار الموثقة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أموره بعد ان نين لاصل لا حر الذي يختص بمعرفة أهل العلم باشرمة لاسلامية وقول كل صائفة خرجت عن شريعة من شريع الاسلام الظاهرة بسوارة منه يجب سلطان عاق أئمة المسلمين وان بكلمات باشر دين الله مروا بشهادين وامتنعوا عن صلوات الخس وجب قتالهم حتى يصاروا لامنوا عن الزكاة وحب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صام شهر رمضان أو حج البيت العتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو زنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال ولا عرض ولا بصاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الأمر بمعروف والنهي عن نكر وجهاد الكفار إلى نيلهم ويؤدوا الخزينة عن يدوهم صعدون وكذلك ان طهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة والباع سلف الأمة وأئمتها مثل ان يظهروا لالحاد في من الله وآياته أو التكذيب باسم الله وصفاته أو التكذيب بقدره وصفاته أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد خلفاء الراشدين أو الطعن في السانين لاواين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوا حسناتهم أو مقابلة المسلمين حتى يدعوا في طاعتهم



في الصحيح من حديث أبي بكره قال لعن ابن أبي هذيل سيده وصيحه الله به بين صائفتين  
 عظيبتين من السماءين فخرج الحسن وثني عليه ت. أصاح الله به بين طائفتين حين ترك القتال وقد  
 نوح له واحار الاصاح وحقن لدماء مع نزوله عن الافر كان القتال مأورا لم يخرج الحسن  
 وثني عنه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والبراء لهم في قتال من يستحق من  
 من اهل القلة طريقين منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الحمل وصفين كله من  
 باب قتال اهل البني وكذلك يحمل من بني بكر لما نسي الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من  
 المتسبين الى القلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من  
 اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاسقين هم عدول قتلا اهل البني  
 عدول مع صلهم وهم محطون خطأ عبادين في العروع وساعت في ذلك طائفة كابن عقيل  
 وغيره فذهبوا الى تمسيق اهل البني وهؤلاء طروا الى من عدوه من اهل البني في زمنهم  
 فراعهم فقا ولا ريب انهم لا يدخلون الصحبة في ذلك وما يصدق اصحابه بمص اهل لا هوء  
 من المعتزلة ونحوهم كما يكفرهم بمص اهل لا هوء من الخواص وارو قص وليس ذلك من مدعب  
 الائمة والعقبة اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان مو لهم معصومه كما كانت وما كانا كآبينة رد الى  
 صاحبه وما اتلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لا هوء ولا  
 هؤلاء كما قال الزهري ومقت الغنم واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوفرون بجموع  
 ان كل مال او دم اصاب تاويل القرآن فانه مذبذوب وهل يجوز ان يستأن بلاحهم في حرهم  
 اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد بخور والمع دول الشافعي والرخصة قول  
 ابي حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتدبير على جريحهم اذا كان لهم فدية يلدون  
 اليه فجور ذلك ابو حنيفة ومعه الشافعي وهو مشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يقع  
 مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم فدية فلا يقتل اسير ولا يذهب على حرهم كما روه  
 حميد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ اهل يوم الحمل لا يقتل من يرو ولا يذهب على حرهم  
 ومن اغلق بابه فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن في ذلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء  
 يتأمن من اهل البني المتواين ويحكم فيهم على هذه الاحكام كما ادخل من ادخل في هذا الحكم من بني  
 الزكاة والحوارح وسدس فسددهم الله بهم ان شاء الله تعالى والصريقة الثانية ان قتال بني الزكاة

والجوارح ونحوهم ليس كقتل هل الخ وصغير وهذا هو المصوص عن جمهور لأئمة المتقدمين وهو الذي يدكرونه في اعتقاد هل السنة والجماعة وهو مذهب أهل المدينة كما ذكره وغيره ومذهب أئمة الحديث كأحمد وعبره وقد اصر على مرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الأموال هل منهم من ادع غنمة أموال الجوارح وقد اصر محمد في رواية أبي عاصب في حرورية كان لهم سهم في قرية خرجوا يفتنون المسلمين فقتلهم المسلمون فرفضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة وأربعة أحياه بدينه ولو قسم بينهم وبجمل لا مير الجرح على المسلمين ولا ينقسم مثل ما أخذ عمر السواد عتوة ووقعه على المسلمين ضمن أحمد الأرض التي للجوارح إذا غنمت بمنزلة ما غنم من أموال الكفار وأما هذه الطريقة هي الصواب مقطوع به عن الأصحاب ولا حجاج فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضى الله عنه تفرق بين هذا وهذا فقاتل الجوارح رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج بذلك ولم يذكره فيه أحد من الصحابة وأما القتل يوم صفين فقد طهر منه من كراهته ولدم عليه ما ضره من أهل الجرح وغيره أحوانا بموا عديا طهره السيف وصلى على قتلى الطائفتين وما للجوارح في الصحيحين عن أبي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان أحداث لسان صفاء الأحلام يقولون من خبر قول نبرية لا تجاوز أيمانهم حاجرهم عرفون من لدين كما يرق السهم من الرمية طابا الميتة ففهم من في قدامهم أحراما منهم يوم القيامة وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب أنه كان في الحديث الذي كانوا مع علي بن أبي طالب في الجوارح فقال علي بن أبي طالب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من بني يرقون القرآن ليس قراءتكم لي فر منهم شيء ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيء ولا صيامكم إلى صيامهم شيء يقرؤون القرآن بحسبون به لهم وهو عالمهم لا تجاوز صلاتهم تراقيم يعرفون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية لو يرميهم جيش الدين يصيدونهم ما مضى لهم على لسان محمد نديم الكوا عن الحسن وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلمه الثدي عليه شعرات بيض قال فيدهون إلى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاء يخافونكم في درابكم وأموالكم والله أني لا رجوا أن يكون هؤلاء القوم منهم قد سلكوا لدم الحرام وأغاروا في سرح الناس فسيره على اسم الله قال فما التفتيا وعلى الجوارح يومئذ عدا الله من وهب رئيسا فقال لهم اسروهم وسلبوا سيوفكم من حقونها

فاني انما اشدكم كما تشهدونكم يوم حروراء فرحوا فوحشوا برماحهم وسبوا السيوف وسحره  
 اساس برماحهم قال وقبل يومهم عني بعض وما نصيب من الناس يومئذ لا رجلان فقال علي  
 لمسوا فيهم اخذوا علبهم فمسواهم فوجدوه فقم على سيفه حتى ثقي ناسا قد قبل بعضهم على بعض  
 قال اخروجه فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله ومع رسوله قال فقم به عبيدة  
 لاسلاني فقل يا امير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو اسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قل اي والله الذي لا اله الا هو حتى استخذه ثلاثا وهو يحلف له انما هو  
 لامة متفقون على ذم الحوارج وخصالهم واما ما زعموا في تكفيرهم على قولين مشهورين في  
 مذهب مالك واحمد وفي مذهب الشافعي ايضا راع في كفره ولما كان فيهم وجهان في  
 مذهب احمد وغيره على الطريقة الاولى احدهما انهم كفروا واشي انهم كفروا كالمرتدين يجوز  
 قتالهم بحد وقتل اسيرهم وتباع مديبرهم ومن قدر عليه منهم استغيب كالمرتدين تاب ولا  
 قتل كما كان مذهبهم في ماضي الزكاة وقاتلوا لاسم عبيها هل يكفرون مع الاقرار بوجودها على  
 رويتين وهذا كما بين ان قتال الصديق لما حي الزكاة وقتل على الحوارج ليس مثل  
 لقتل يوم الحن وصفين فكلام علي وغيره في الحوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين  
 عن اصل الاسلام وهذا هو المخصوص عن الائمة كاحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم  
 اهل الجحيم وصفين بل هو نوع ثالث وهذا اصح لا يوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم بصحبة مع  
 مرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مذهب الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة ان عمر  
 اس الخطاب قال لاني بكر باحابة رسول الله كيف تقبل ليس وعد قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم امرت ان تقتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وانى رسول الله فاذا قالوها  
 عصمو مني دماءهم واموالهم الا بحقها فقال له لو كرهتم ان يعمل لك الا بحقها فان الزكاة من  
 حقها والله لو منعوني عافا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعهم  
 قال عمر فما هو لاني رأيت ان الله قد شرح صدري بكسر للقتال فعلمت انه الحق وقد اتفق  
 الصحابة والائمة بعدهم على قتال ماضي الزكاة وان كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان  
 وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائلة فمنا كانوا مرتدين وهم يتنكبون على مذهبها وان اعمروا بالوجوب  
 كما امر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله امر به باحد الزكاة بقوله خذ من اموالهم صدقة



وقد تستنطعونه وكه لك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الذين لا يتقون عن شرب الخمر  
وأما لاسل لا آخر وهو معرفة أخوهم فقد علم أن هؤلاء القوم حارروا على الشام في المرة  
الاولى عام تسعة وتسعين واعطوا الدس الامان وقرؤه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سوا  
من ذررى المسلمين مائة ألف أو يزيد عليه وهملوا بيوت المقدس وبجبل الصالحية  
والاس وحصن وداريا وغير ذلك من القلن واسبي مالا يملئه لا لله حتى بدل انهم سوا من  
المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بحيار رب المسلمين في المحدث وغيره كالمسجد  
لامصى ولاموى وغيره وحمى اجمع الذي شاهد كآوند شاهد في سكر القوم فرأيا جمهورهم  
لا يصرون ولم ترفى عسكرهم مؤد ولا من وقد أخذوا من قول المسلمين وذر دينهم وحرروا  
من ديارهم مالا يملئه لا لله ولم يكن معهم في دوائهم الا من كان من شر الخلق إما زندق  
مصدق لا متقدم دين لا سلام في الدن وان من هو من شر أهل البدع كالرافضة والخرمية  
والانجارية ونحوهم ومن هو من آخر الدس وفسقهم وهم في الادع مع تكلمهم لا ينجحون  
البيت القريب وان كان منهم من يسلي ويصوم فليس اليك عليهم بام اصلا ولا ابتاء لركاه  
وهم يتلون على ملك حكسخان فن دح في طاعتهم حموة وانهم وان كان كافرا ومن  
خرج عن ذلك حموة عدو لهم وان كان من حيار المسلمين ولا يقتلون على الاسلام ولا  
دمون الحرية والصنار بل غاية كثير من المسلمين منهم من كان امرهم وورثتهم ان  
يكون مسلم عدوهم كمن مظهرونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم  
لدين قدموا الى الشام وهو يحاطل رسل المسلمين ويترقب بينهم ما مسلمون فقال هذا  
آيات عظيمات من عند الله محمد وجكسخان قد ايدى به ما يترقب به أكبر مقدميهم الى  
المسلمين ان سوي بين رسول الله واكرم الحق عليه وسد ولد آدم وحاتم الراسين وبين  
ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كهمرا ومصددا وعدونا من جنس مختصر وأما هذه  
ان اعتقاد هؤلاء التركان في جكسخان عظيماتهم مفيد ان ابن الله من جنس ما يتقدمه  
النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حلت أمه واسمها كانت في حيمة فزلت شمس من  
كوة الحيمة ودخلت فيها حتى حلت ومعلوم عند كل دين دين هذا كذب وهذا دليل  
على انه ولد ربنا وان أمه رنت فكتمت رها ودعت هذا حتى تدفع عنها مرة لربنا وهم مع

هذا بحملونه أعظم رسول عند الله في أعظم مملكة لهم شرعه ظنه وهو له حتى يقولوا له من  
 من الملوك رزق جركستان وشكروا على أكلهم وشربهم وهم يستعدون قتل من عادي ماله  
 لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا لآله ورسوله وعباده المؤمنين وهذا أمثاله من مقدمهم كان  
 غاية بعد الاسلام ليحبل محمد صلى الله عليه وسلم بعمره هذا الملعون ومعلوم من رسالة الكذب  
 كان قتل ضرراً على المسلمين من هذا ودعى به ذكرك محمد في رسالة وهذا يستحل الصلوات له  
 وقتال صحبه المرتدين وكيف كان فيها بظهور من الاسلام جعل محمد كالكافران والافهم مع  
 اصهارهم الاسلام عظمون مرجحون على مسلمين بسبعة شريعة لقرآن ولا يقاتلون ولا يث  
 المتمسك ماله جركستان كما يكون المسلمين بل أعظم أولئك الكفرة يذبحون له الطاعة  
 ولا يقاتلون ويحملون اليه الاموال ويهرون به سبابة ولا يقاتلون من امره ولا يقاتلون اخرج  
 عن طاعة الامم للاسلام ويحرمون المسلمين وبما دهم أعظم مملكة وقاتلون من المسلمين  
 الطاعة لهم وبذل الاموال ولدخول فيما وضع له ذلك الملك الكافر المشرک المشبه مرعون  
 أو المروذ ونحوها بل هو أعظم فساد في الارض من ممالك الله تعالى (ان فرعون علا في  
 الارض وجعل فيها شعا يستصعب صانعهم منهم يذبح اسامه ويستحي نساءهم انه كان من  
 المسلمين) وهذا الكافر علا في الارض يستصعب أهل الله كلهم من المسلمين واليهود والنصارى  
 ومن حمله من المشركين قتل ارحام وسي الحرم ويحد الاموال وملك احرث والنسل والله  
 لا يحب الفساد ويرد ناسهم كانوا عليه من سلك لا يذبحون رسالين بل يذبحوا فيما تدعه  
 من سنته الخاطئية وشريعته الكفرية وهم يدعون دين الاسلام ويهطمون دين ولت الكفار  
 على دين المسلمين وطيحهم وبوادهم أعظم كثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين  
 والحكم فيما شجروا بين اكبرهم بحكم الاحدية لا يحكم الله ورسوله وكذلك لا كافر من وررهم  
 وغيرهم يحملون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى والله كذا صرق في الله بعمره  
 المذاهب لاربعة عند المسلمين ثم منهم من رجع دين اليهود ودين النصارى ومنهم من رجع  
 دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في قلوبهم وبيدهم لاسيما الخمية من الاتحادية  
 مرعونية ونحوهم فانه غلبت عنهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفلسفة واكثرهم وعلى  
 هذا كثير من النصارى واكثرهم وكثير من اليهود يصابل في القتل في غاب حوص

العلماء منهم والحمد على هذا المذهب المأمور وقد ثبت من ذلك وسمعت ملا يتبع له هذا  
 الموضوع وهو مسموم لا صطرا من دين المسلمين وناحق جميع المسلمين من سوع اتاع غير  
 دين الاسلام أو اتاع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو كافر من آمن  
 سمع كتاب وكافر ببعض الكتاب كما قال تعالى (الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون  
 ان يمر موافق الله ورسوله ويقولون لو انهم سمعوا وكفروا ببعض ويريدون ان يتخذوا بين  
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مؤلما) واليهود والصاري داخون  
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تنسب من يهود والصاري  
 بقى كفره من وجهين وهؤلاء اكثر ورأيتهم الذين يصعدون عن رأيه سيئة ان يكون من  
 هذا الصنف فانه كان يهودية تنسب اليه لا اسلام مع ما هو من اليهودية ولتتسبف  
 ومنهم الى ذلك الرافض فهد هو اعظم من عدده من ذوي الافلام وذلك انهم من كان عندهم  
 من ذوي السيف فاعبروا من هذا وجهه في من صق وزندة وحاد لا وهي دخنه في  
 اتاع التتار لاسم من اهل الخلق واسمهم معرفة الذين وابدهم عن ساعدوا اعظم خلق  
 للظن ومنه يهوى لافس ومنه قسموا الناس اربعة فسموا يمين وسع وداشمد وطط أي صديقه  
 وعدوهم والعالم والدي من دخل في طاعتهم اخذية وسنهم الكفرية كان صديقه ومن  
 حاتم كان عدوهم ومن كان من نبياء الله ورسوله وأولاده وكل من تنسب اليه علم أو دين سموه  
 داشمد كما فعله واليهود والصاري واليهود وداشمد واليهود واليهود واليهود واليهود  
 والحاسب فيدرحون سادن الاصنام فيدرحون في هذا من لشركي وأهل الكتاب وهن  
 البدع ملا يملكه لا لله ويعملون أهل العلم ودايمان نوعا واحدا ان يعملون القرطة الملاحدة  
 باطية لرادة دافين كاطوسي وأمثاله هم الحكام على جميع من انتسب اليه علم أو دين  
 من مسلمين واليهود والصاري وكذلك وررت السيرة الملقب نارشيد يحكم على هذه الاصناف  
 وقدمه شار المسلمين كالمفسر والملاحدة على خيار مسلمين من علم والايمن حتى تولى  
 قداء التصانف من كان أقرب الى الزندة ولاخداوا كهرسة ورولة بحيث تكون موافقة  
 للكفار والمذنبين من اليهود والقرطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره  
 ويظهر من شريعة الاسلام على لاندله منه لاجن من هلك من المسلمين حتى أن وريرة

هذا الحديث المحدث الذي صنف معه ما مضى من الذي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه اليهود والنصارى وأنه لا ينكر عليهم ولا يدينهم ولا يهون عندهم ولا يؤمرهم بالاعتصام بالسلام وسدل الحديث لجعل بسوئه (قوله) لا يكفرون إلا بعد ما دعوا إلى الله واليوم الآخر ما أعند ولا أنا بعد ما دعوا ولا أنهم ينادون ما أعندكم دينكم ولي دين أو زعم أن هذه الآية تقتضي أنه يرضى دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم أن هذا جعل منه فإن قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي أن يكون دين الكفار حقا ولا مرجحا له وإنما يدل على بطلان دينهم وهذا من صلى الله عليه وسلم في هذه السورة إنما أبرأه من الشرك كما قال في الآية لاخرى (من يذبوك فقتل لي عني وليكم عني) ثم يريثون ثم نحن ويريثون (قوله) لكم دينكم ولي دين كقوله لا أعصيكم ولا أنا ولا لكم عني ثم يريثون مع ذلك قوله لا أعصيكم ثم يريثون مما أعمل وأما يريثون مما أعملون ولو قدر أن في هذه سورة يقتضي أنهم يؤمروا بترك دينهم فقد علم لا صطرر من دين الإسلام المنصوص في المورة وجميع الآيات من أمر بترك دينهم من الكتاب بالإيمان به وأنه جاء على ذلك وأما أنهم كانوا ينادون في الدعوة فصرروا رافض ومعهما أن يذكر على سائر الجمل لا شدة في ذلك وعيب وصرروا الدعوة إلى عشر الدين زعم الرافضة أنهم أتوا بمصومون وولاء عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وحارصون لاحتلافهم ولا لمن بعدهم ومنع رافضة شر من بعدهم حورج بن عيسى من الحورج عنتهم تكبير عثمان وعلي وشيئهم ولا رافضة تكبير أبي بكر وعمر وثمان وجمهور سابقين لاواين وتحمده من سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم ما حمده الحورج وفيهم من الكذب والافتراء والعلو والاختلاف ليس في الحورج وفيهم من مدونة الكفار على مسلمين ليس في الحورج ورافضة تحب النذر ودولهم لانه يحصل لهم ما من المرء لا يحصل بدولة المسلمين والرافضة هم من دونهم لا شر كين وهدوء النصارى على حال مسلمين وكانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل الإسلام إلى أرض المشرق بحر سان ولعرق والتميم وكان من أعظم الناس معاونته لهم على أخذ بلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقبضه من المسلمين وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حب مع صاحب حب مشهورة يعرف عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصارى نسطور حبل الشام قد عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على  
 المسلمين ونهم عاونهم على أخذ البلاد والسيارات وعرز على الرافضة مع عكا وغيرهما من السواحل  
 وإذا علم المسلمون للنصارى والمشركين كل ذلك غصصة عند الرافضة وإذا علم المشركون  
 والنصارى المسلمين كل ذلك عيدا ومرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندقة  
 والحداد من الصيريه والاسماعيلية وأما لهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان  
 والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قديمة وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على  
 الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قتلهم أمير المؤمنين علي وسائر الصحابة باصر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وفيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في بني الزكاة  
 الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج  
 قوله هم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد  
 قال كنت على النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسما بين أربعة حتى من أمره أخذ فضبت  
 قرش والانسار قال يعطى صناديد أهل عدو يدعى قال نعم أنا أفهم فقبل رجل عائر العينين مشرف  
 وجنتين نأى خيبر كثر للعبة محروق فقل يا محمد اتق الله فقال من بطع الله إذا عصيته  
 أيأمنى الله على أهل الأرض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فقتله فلما ولى قال إن من ضلصني  
 هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يحاور حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم  
 من رمية يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأديان ثم ذركتهم لاقتلتهم قتل عاد وفي  
 لعط في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسم  
 قس أمه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله عدل فقال ويلك فمن يعدل  
 إذا لم يعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن أعديل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاصرب  
 عنقه فقال دعه قال له أصحابي يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن  
 لا يحاوز تراقيمهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر إلى نضله فلا يوجد فيه شيء  
 ثم ينظر إلى رصده فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نصيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قدذه فلا يوجد فيه  
 شيء قد سبق غرث والدم بينهم رجل أسود أحدى عصبه مثل ثدي المرأة ومثل البصعة يخرجون  
 على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأهله معه فأمر بذلك لرجل فالتبس فأثى به حتى  
 نظرت إليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتة هؤلاء الخوارج المدركون من  
 أعظم مذهبهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان ودكر  
 أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هدم لم يكونوا يمانون الكفار على قتال  
 المسلمين والرفضة يمانون الكفار على قتال المسلمين فم يكفهم أنهم لا يقتلون الكفار مع  
 المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروة عن الدين من أولئك المدركين  
 بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وحب قتال الخوارج والروافض ونحوهم دأروا  
 جماعة المسلمين كما قامهم علي رضي الله عنه فكيف اداضوا في ذلك من أحكام المشركين  
 كإساءة وجحسغان ملك المشركين ما هو من أعظم لمصادة لدين الإسلام وكل من كفر  
 بهم من أمراء المسكر وغير الأمراء بحكمهم وفيهم من الردة عن شرع الإسلام  
 بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام وإذا كان الساب قد سموا مدعي زكاة مرتدين مع  
 كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله  
 قاتلا للمسلمين مع أنه والعباد لله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله لمحادون لله ورسوله  
 المددون لله ورسوله على أرض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لأفضى ذلك إلى زوال دين  
 الإسلام ودروس شرائعه أما الصائفة بالشام ومصر ونحوها هم في هذا الوقت المقاتلون عن  
 دين الإسلام وهم من أحق الناس دخولا في طائفة المصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه  
 وسلم بقوله في الأحاديث الصحيحة المنقضة عنه لا تزال طائفة من أمتي طاهرين على الحق  
 لا يضرهم من خذلهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لمسلم لا يزال أهل الغرب والنبي  
 صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينة السوية فمر به ما يغرب عنها وشرقه ما يشرق عنها  
 من التشريق والتعريب من الأمور النسبية إذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا إذا قدم الرجل  
 إلى الإسكندرية من العرب يقولون سافر في الشرق وكان أهل المدينة يسمون أهل الشام  
 أهل الغرب ويسمون أهل نجد والعراق أهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان  
 من أهل المشرق نخطبا وفي رواية من أهل نجد ولهذا قل أحمد بن حنبل أهل الغرب هم أهل  
 الشام يعني هم أهل العرب كما أن نجد والعراق أول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق



وكل ما يرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في العرب وفي الصحيحين ان معاذ بن  
 جبل قال في الطائفة المنصورة وهي بلاد ما بين النهرين والفرات والفرات من العرب وفي صحيح  
 والقيروان والاندلس وغير ذلك واما اهل عرب المدينة النبوية فيرب عنها المدينة ونحوها  
 على مسافة المدينة النبوية كما ان حرا والفرات وسواهما على مسافة مكة فيرب عن  
 البيرة فهو من العرب الذين وعدهم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر  
 في صفة الطائفة المنصورة هم كنف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي كنف البيت المقدس  
 اليوم ومن يدرا حول البيت المقدس في هذه الاوقات فعمل هذه الطائفة هي قبة الطوائف الذين لا سلام عليها  
 وعملها جهاد عن شرق الارض وغربها يربون عن البيت المقدس كنف البيت المقدس من المشركين واليهن  
 الكتاب ومعزيتهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع ربيعة من اهل الحجاز في الرافضة  
 وغيرهم كالاسلام عليه ونحوه من غير ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 الارض ومعزيتهم مع ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 من اهل البيت المقدس وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذه ايام صعدوا عارون عن الجهاد او مضيقون  
 له ومعهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكرهم ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 المشركين لما جاء الي حلب حري من اهل البيت المقدس وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 منهم خارجون عن الشريعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 ولذين فيهم مستضعفون عارون وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 الاسلام هذه البلاد هو ذات هذه الطائفة واليدوية اهل البيت المقدس وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 دل الناس لاسيا وقد غلب عليهم ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 فلو غلبوا لكانت بلاد ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 مستحقون للجهاد والعز وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة وبنو ربيعة  
 بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحمدون الله ان خلق عظيم لو اسولى  
 شر على هذه البلاد اكل من العرب معهم من دناس لاسيا والنصاري تدخون مع انتشار  
 فيصرون حرا على اهل العرب عهد وغيره تدخون هذه المصنعة الى شام ومصر في هذا الوقت

في كسبة الاسلام وعمره عن الاسلام وانهم ذل لاسلام وهو سولي عليهم السلام في الاسلام  
 عن ولا كلمه عالية ولا صاعقة صهرة عالية يحتمل من لارض تقاس عنه فمن عنهم في التنازل  
 كان احق بالمال من كثير من روع سار فيهم المكره وغير المكره وقد استقرت نسبة  
 بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل  
 حال ولا يضرب عليه حرية ولا عقوبة بخلاف كافر الاصلي وممن لا يندفع وان كان عاجز  
 عن قتال بخلاف الكافر الاصلي لا يابس دمه من ان يقتل فانه لا يقتل عند كثير من علماء كافي حبيبة  
 ومالك وحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كاهل مذهب مالك والشافعي وحمد ومهما  
 ان يرتد لا يرت ولا يكره ولا يؤكل ذبيحته بخلاف كافر الاصلي في غير ذلك من الاحكام وهذا  
 كانت الردة عن اصل الدين عظم من الكفر اصل الدين وردة عن شرع عظم من  
 خروج خارج الاصلي عن شرع ولهذا كان كل مؤمن يعرف حول التدرج ويعلم ان المرتدين  
 الدين فيهم من العرب والعرب وغيره من الكفار الاصليين من ترك ونحوه وهو بعد  
 ان تكلموا في دين مع تركهم الكثير من شرع الدين خير من يرتد من العرب والعرب  
 وعبرهم وهذا يتبين من كان معهم من كان مسلم لاصل هو شر من ترك الدين كانوا  
 كفارا فان المسلم الاصلي ان يرتد عن بعض شرع الله كان سوا حلالا ممن لم يدرج به في  
 تلك الشرع مثل ما في الزكاة ومثلهم من هتفم الصدق وان كان ارتد عن بعض شرع  
 معقبا او منصوبا او حر او كاف او غير ذلك هؤلاء شر من الذي لم يدرجوا في تلك  
 الشرع واضروا على الاسلام ولهذا نجد المسلمون من صرر هؤلاء على الدين ولا يجدونه  
 من ضرر ذلك ويتقدمون الاسلام وشرع الله ورسوله اعظم من اتقياء هؤلاء  
 الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقوا في مصه وان نظروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية  
 ما يوجد من هؤلاء يكون محذورا صيرها او ساعدا او رافعا ويكون حبيبا تحذيرا  
 ونحوه فانه لا ينضم اليهم طوعا من نظرين لاسلام بلا مفاق ورفيق او عاسق فاجر  
 ومن يخرجوه معهم مكرها فانه محث على نيه ونحن عليا ان نقول المسكر جميعه لا يفتن  
 المكره من غيره وقد ثبت في الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعرف هذا البيت  
 جيش من اسس فبناهم بيضاء من الارض اذ خبث بهم فقبل يارسول الله ان فيهم المكره

فقال يعقوب بن يزيد وأخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة  
 أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وهما سامة ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود عائذ لبيت وبيت الله نعمت قد كانوا يبيدوا من الارض  
 خسف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كرها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث  
 يوم القيامة على نيتهم وفي الصحيحين عن عائشة قالت عث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في مسامه فقال يا رسول الله صنعت شيئا في مناهات لم تكن تفعله فقال لمعجب ان ناسا من امة  
 يؤمنون هذا البيت رحل من مريش وقد خا الى البيت حتى اذا كانوا يبيدوا خسف بهم  
 فله يا رسول الله ان طريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر وحقن وان السبيل  
 فيها يكون مهلكا واحدا ومصدرون مصادر شتى منهم الله عز وجل على نيتهم وفي لفظ  
 البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف جيش الكعبة هذا كانوا  
 يبيدوا من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم  
 وفيهم سواهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يعقوب بن يزيد وفي صحيح  
 مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيمود بهذا بيت يعني الكعبة قوم  
 ليست لهم نعمة ولا عدو ولا عذر يبعث بهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا يبيدوا من الارض  
 خسف بهم قال يوسف بن عمار وأهل الشام يومئذ يسيرون الى مكة فقال عبد الله بن صفوان  
 أم والله ما هو هذا الجيش قال تعالى ذلك الجيش الذي أراد ان ينهلك حرمة المكره فيهم  
 وغير مكره مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نيتهم فكيف يجب على المؤمنين  
 لجهدين في مكره وغيره وهم لا يعلمون ذلك بل لو ادعى مدع انه حرج مكرها  
 لم ينفعه ذلك بحرر دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ما سره المسنون يوم بدر يا رسول الله اني كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما  
 سريرتك فلي لله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتلهم إلا بقتل  
 هؤلاء قتلوا أيضا فان لامة متفقون على ان الكفار لو نرسو بمسلمين وحيف على المسلمين  
 ان لم يقاتلوا فانه يجوز ان نرهم ونقتلهم الكفار ولو لم نخف على مسلمين جار مني أو ائمتك  
 المسلمين أيضا في أحد قولي العلماء ومن قتل لاجل الجهد الذي أمر الله به ورسوله هو في

الداخن مطبوم كان شهيدا ولم يمت على نيته ولم يكن قلبه أعظم فساد من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وإن قتل من المسلمين ما شاء الله فليل من يعمل في صفهم من المسلمين الحاجة حجة إذا ليس أعظم من هذا بل وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الفتن بكسر سيفه وليس له أن يقتل من قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكون قتل لائم تكون قتل الأثم تكون قتل القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي لأعداء تزلزلت أو وقعت فن كان له ن فليحق الله ومن كانت له نتم ديبحق الله ومن كانت له أرض فليحق أرضه قال فقتل رجل يارسول الله أرأيت من لم يكن له بل ولا غنم ولا أرض قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم ليح ن استطاع النجاة لأهم هل بعت لأهم هل بعت لأهم هل بعت فقال رجل يارسول الله أرأيت إذا كرهت حتى يبطاقني إلى إحدى السفين أو إحدى الفئتين فيصير بي رجل بسيفه أو سهمه فيقتلني أو يوبئني وأنتك ويكون من أصحاب النار في هذا الحديث أنه نهى عن القتل في الفتن بل أمر بما يتمدمه القتل من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين أن المكره إذا قتل ضلما كان القاتل قديما بأثمه ونم المقتول كما قال تعالى في قصة أبي آدم عن المطبوم (إني أريد أن تبوء بأثمي وأثمك ويكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعهم ن لا نساو اد صا صائل على نفسه حارله الدفع بالسنة والالجام وإنما سارعوا هل يحب عليه الدفع بالقتال على قوين هما روايتان عن أحمد أحدهما يحب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر نصف والثنية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتن فلا يجوز بلا رب ومقصود أنه إذا كان المكره على القتال في الفتن ليس له أن يقتل بل عليه افساد سلاحه وإن يصير حتى يقتل مطبوم فكيف بالمكره على قتل المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الله الام كما في الزكاة والمرتبين ونحوه فلا رب أن هذا يحب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكره الكفار على حضور صفهم ليقابل المسلمين وكما لو كره رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وإن كرهه بالقتل فإنه ليس بحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

ثلاثا يقتل هو بن داود ذلك كان تود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كاحد  
ومالك والشافعي في أحد فتاويه في لا تحرب عود على المكره فقط كقول أبي حنيفة  
ومحمد وقيل عود على مكره المشر كما زوي ذلك عن زهر وثوبان يوسف يوجب الصلح  
بالدية بدل القود وم يوجب به وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة  
أصحاب لاختدود وهم من العلماء ثم قيل بفساد مصاحبه ظهور لدين ولهذا حور الأئمة  
الأربعة أن يمس المسلم في صف الكفر وإن سب على طه به ينوبه ذلك في ذلك  
مصاحبه للمسلمين وقد بسط القول في هذه المسئلة في موضع آخر مما كان لرحل يعمل  
ما يعتقد أنه من لا يجب مصاحبه لهم ومع ذلك عساه عظم من فيه أميره كان ما يقضى  
إلى من غيره لاجل مصاحبه لئن أتى لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفيد للدين  
والدين الذي لا يدفع لا بذلك في ذلك كات السوء ولا جمع منعه على من سب المسلم دالم  
يدفع صوره لا باعتقاده من كان مسلم ليس أخذه ويراه من ديار كما قل إلى صلى  
الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قبل دون منه وهو شهيد ومن قبل دون منه وهو  
شاهد ومن قبل دون حرمه فهو شهيد فكيف يقال هؤلاء الخارجين عن شرع الإسلام  
محررين لله ورسوله لدين صولهم ومهم من منهم من قبل المسلمين الصالحين تمت المسئلة  
والاجماع وهؤلاء المعتدون ما شئوا على المسلمين في أنفسهم وأهلهم وحرهم وديهم وكل  
من هذه يبيع قتله الصلح عليهم ومن من دون وهو شهيد فكيف عن قتال علي كلاً ما  
من شر إمامة الموالين الظالمين كمن من رعم بهمة تنون كما قال الله المذنبون فتنه أخطأ  
خطأ فيصحا وصل صلالا بعد من قبل في الله منه ابن أن يكون لهم ثوبان سابع حرجو  
به ولهذا قوله أن لامة رسالهم من ذكر شبهة بهم وذكروا مظلمة زلفا فأبى شبهة  
لهؤلاء الخارجين به ورسوله أساعين في لارص فسد حرجين عن شرائع الدين ولا ريب  
أنهم لا يقولون بهم قوم يدين لاسلام علماء وممن من هذه الطائفة من مع دعوى لاسلام  
يعلمون أن هذه الطائفة عندهم بالاسلام منهم من سب له به وكل من تحت دين سما من  
مسلم وكافر نعم ذلك ومع ذلك يدرون المسلمين بالمثل متم أن يكون لهم شبهة بينه  
يستحلون به قبل المسلمين كيف وقد سبوا الساب حرم أربعة دين في شتوبه حتى أن الدس قد

رأوه مظلون بشفعة واحد من ماضيهم من الاموال ومظلون برجل ويتكفون به ويسبونه  
 معاه من ثياب وتدون حريته ومقتونه انواع العتوب التي لا تدبها الا اظلم الناس  
 وأجرحه وامسولوا بولادته لا باب لا من براه عاجيا ادين وعده مظلون من يسبقونه  
 في الدين ويقعون به شوع لله هم في توبين بي لهم تم وقد سبهم مشدون لم يكن  
 توبهم سائلا بل توبل خورج وهدي تركاه نوحه من توبهم ما لخورج فاهم دعوا  
 تباع القرآن من محامه من الله لا يجوز العمل به وما مندوا تركاه فقد كروا لهم قايان الله  
 قال لبيه خذ من مو لهم صدقة وهذا خطاب لبيه فقط فليس عيب ان يدفعها لغيره فم  
 يكونوا يدفعون لاني بكر ولا يجر حوس له وخورج هم عديم وعدة ولعلماء معهم ماضرات  
 كساصرهم مع اربعة واحدة وما هؤلاء فاضطرون على حب مسامحين فلو كانوا تناولين  
 لم يكن لهم توبين بقوله دوسل وقد خاطي بعضهم بان كل ملك ملك بن ملك بن ملك الى  
 سه منه جدد وما كبح من مولى قتلت له آباء ملك كاهم كفافار ولا خرا الكاهن للموت  
 لمسلم خير من الملك الكاهن قال الله تعالى (وان الله مؤمن خير من مشرك ولو تخفى) فهذه وآشها  
 حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه ان يطاع لمسلم ولو كان عدا ولا بطيح الكاهن  
 وقد ثبت في صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (موا وطيموا وان امر عسكم عيب  
 حبشي كان رأسه زينة ما أطام فيكم كتاب الله ودين الاسلام اعمافصل الاسان بايمانه وتقواه  
 لا بايمانه) ولو كانوا من ههنا من بيت النبي صلى الله عليه وسلم من الله حاق الحقة لمن طاعه  
 وان كان عدا حبشيا وحاق النار لمن عصاه ولو كان شريرا غريبا وقد قال تعالى (يا ايها الناس  
 احققكم من ذكرواني وحملكم شهودا واثباتا لعمري ان اكرمكم عند الله اتقوا) سنن عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال افضل لعربي عن عجمي ولا امحمي على عربي ولا اسود على ابيض ولا  
 لا يبيض على اسود لا بالقوى اسس من آدم من ترب هوى المصحيحين عنه نه قل  
 لفيئة قرية من آل نبي فلان ليسوا بولادته ولا ولي لله وصالح المؤمنين فخير اسبي  
 صلى الله عليه وسلم ان مولاه ليست حربة والسب من لايمان والتقوى هذا كان هذا في  
 رواية لرسول فكيف حراية چكسحد الكاهن مشرك وقد اجمع لمسلمون على ان من كان  
 عظم ايمانه وتقوى كان افضل ممن هو دونه في لايمان والتقوى وان كان لاول اسود حبشيا



والثاني علوي أو عباسيا

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجدد ممنون عن قتل اسار وتقولون ان فيهم من يخرج مكرها معهم ودا هرب أحدهم هل يقع أم لا

﴿أجواب﴾ اخذ الله رب المسلمين قتل النار لدين قدموا الي بلاد الشام وجب بالكتب السنة من الله يقول في القرآن (وقد سمعنا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو الطاعة فاد كان بعض الدين لله وبعضه لمير لله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يدي من الرب ان كنتم مؤمنين) من لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية راب في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والرمو الصلاة والصيام لكن امسوا من ترك الرب بين الله بهم محاربون له ورسوله اذ لم يتسوا عن الرب والرب هو آخر محرمه لله وهو مال يؤخذ وصاحبه فاد كان هؤلاء محاربين لله ورسوله بحب جهدهم فكيف عن ترك اشياء من شرع الاسلام أو أكثرها كالنار وقد نفى شفاء المسلمين على ان الطائفة لم تنسده امتنع عن امسوا جبات لاسلام الضهرة المتواترة منه بحسب فالحما اذ يكلموا بأشهاد دين وامتسوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب وسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو سكاك دوت الحرام أو عن ستمحال الفوس ولا مال مير حق أو الرب أو المير أو اجهاد للكفار أو عن ضربهم الحربة على أهل كسب ونحو ذلك من شرائع الاسلام بهم يتناول عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في صحيحين ان عمر لما صار بكوفي معنى الزكاة قال له بو بكر كيف لا أقبل من ترك حقوق التي أوجها لله ورسوله وب كان قد أسلم كالزكاة وقال له من الزكاة من حقها والله لو معوني عندنا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغنتهم على منعه قل عمر ما هو الا ان رأيت قد شرح الله صدر بني بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآنه مع قرآنهم يقرؤ القرآن لا يجاوز حناجرهم يعرفون من لاسلام كما يرق السهم من الرمية أنها اقيمتهم وقتلهم فان في قتلهم أجر عند الله لمن قتلهم يوم القيمة لان أدركهم لاقتلهم قتل عاد وقد نفى السلف

ولائمة على قتل هؤلاء وأول من قاسمهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما  
 زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وفي حاس مع لاسر والكاو صدمة وكان الحجاج  
 وبو به ممن يقتلهم فكل أئمة مسلمين بأمرهم بقتلهم والنداء وأشباههم أعظم خروج عن  
 شريعة الاسلام من ما يبي لركاة والخروج من أهل الطائف لاس متعوا عن ترك ارباقن  
 شك في قتلهم فو رجل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتلهم قوتلوا وان كان فهم  
 المكروه باتفاق المسلمين كما قل العباس لم يرد يرسول الله ابي خرجت مكرها  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ضحكك وكان علي وماسير بك من الله وقد اتفق العلماء  
 على ان جيش الكفر د تترسو عن عدده من أمري مسلمين وحيث على مسلمين الضرر  
 ان لم يقتلوا فأنهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل مسلمين لذين تتسوا بهم ولم يجب  
 على المسلمين في حوار قتل ائمة في قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء  
 المسلمون اد قولوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد لواحد لاجل من يقتل شهيد فان المسلمين  
 اذا قاتلوا الكفار فن قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل وهو في الطريق لا يستحق  
 القتل لاجل مصحة لاسلام كان شهيد وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قل يمزو هذا البيت جيش من الناس فيباء بدياء من الارض اد حسم بهم فقيل  
 يارسول الله وفيهم المكروه فقل مشون على بيا هذا كان العذاب الذي ينزله الله على جيش الذي  
 يبرو المسلمين ينزله المكروه وغير المكروه وكيف العذاب الذي عندهم الله به ويبدى المؤمنين  
 كما قال تعالى (ول هل تراصون بنا لا احدي الحسنيين ونحن نرىكم ان يصيبكم الله بعذاب  
 من عنده أو يبدى) ونحن لا نعلم المكروه ولا نهدر على لغيره قد قساعم بأمر الله كما في ذلك  
 ما حورين ومعدورين وكانهم على نبيهم فن كان مكرها لا يستطيع الامتناع منه يحشر على  
 بينه يوم القيمة فاذا قل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك أعظم من قتل من يقتل من عسكر  
 مسلمين وما اذا هرب أحدهم من من الناس من جعل قتلهم منزلة قتال ائمة المتناولين وهؤلاء  
 اد كان لهم طاقة متممة فهل يجوز اسع مدرهم ومن سيرهم ولا حمار على جرحهم على قولين  
 للعلماء مشهورين فقيل لا يبعد ذلك لان ما دى على بن أبي طالب يدى يوم الجمل لا يتبع مدر  
 ولا يحجر على حرج ولا يقتل أسير وقيل بل نعمل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طاقة متممة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن لى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى  
 انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ما كان في حكامهم بمنزلة المدد المدونين فعل فيهم  
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من اعداء المؤمنين هؤلاء ليس هم تأويل سائغ  
 أصلا وانما هم من جنس الخوارج المارقين وما نرى لزكاة وأهل الطائف والحرمية ومحوم ممن  
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع شدة علي كثير من الناس من العقهاء  
 من المصنفين في مثل هذا الذي جعلوا من ما نرى لزكاة وقتال الخوارج وقتال علي لاهل  
 البصرة وقتاله له اوبة واتباعه من قتال أهل البنى وذلك كله مأوربه وقرعوا مسائل ذلك  
 تفريع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عده في الحديث واستدل أهل المدينة  
 النبوية كالاوزاعي والثوري ومالك واحمد بن حنبل وغيرهم انه فرق بين هذا وهذا فقتال  
 علي لاغزو رح ثابت بالمصوص الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وما قال  
 يوم صفين ونحوه فيه تنقي عليه الصلاة والسلام من صدق عنه اكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص  
 ومحمد بن مسلمة وسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم وذكر ابن سعد بن أبي طالب في  
 المسكر من سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي  
 انه كان يحب اصلاح بين تلك الطائفتين لا لانهل بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري  
 انه خطب الناس والحشيش معه قال ان ابي هذيل وسيد وسيلح الله به بين طائفتين عظيمتين  
 من المؤمنين فاصالح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان  
 القتال هو الأمر به دون ترك الحافة ومصلحته مادية بمدحه صلى الله عليه وسلم على  
 ترك معاوية وفعل معاوية لا مدحه على ترك لاولي وفعل الادنى فعم ان الذي هو  
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا قتال وعدت في الصحاح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان صمه وسامة على خديبه ويول في حبهما وحبا وحجب من يحبهما وقد ظهر اثر  
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مائة من اسامة امتنع عن القتال مع  
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دأب بشير على علي لا قتال ولما صار الامر اليه  
 فعل ما كان يشير به علي فيه رضي الله عنهم اجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في

اصحح انه قال تترك مائة على حب ودية من مسلمين تطلبه أولى طائفتين بالحق فبذره  
 المارة هم الخوارج وقائهم على بن أبي طالب وهذا صدقة تبة لاحديث الى ذبا لاضر  
 يقتال الخوارج وتبين ان قتله مما يحبه الله ورسوله وان الذين ذنبوه مع علي أولى بالحق  
 من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الخوارج  
 الطائفتين كما أمر بقتل الخوارج من مدح لاصلاح يستأود من النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كراهة القتل في الثمن والله مبررهما من الاحداث لصحته ايسر هذا موضعه  
 كقوله سيكون سنة الماعد فيها خير من تقدمت والتم فيها خير من تلتها والمشي خير من  
 الساعي وقال يوشك ان يكون خير من سائر غم ياتع به شعب الجبال ومواقع القطر فربيبه  
 من الثمن فاعتن مثل لحروب التي تكون بين ممالك المسلمين وطوائف المسلمين مع كل  
 واحدة من الطائفتين مبررة شرعا لاسلامه بل ما كان أهل الجبل وصفين وانما اقتلوا الله ثم  
 عرضت وأما قتل الخوارج وساعي الركاه وامن طائفت الذين لا يكونوا يجرمون (وهؤلاء  
 يقاتلون حتى يدخلوا في الشرع الشنة من النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء قد كان لهم حجة  
 متممة فلا ريب انه يجوز قتل سائرهم وساع مدرهم ولا جهر على جريهم من هؤلاء  
 كانوا مقيمين بلادهم على ملة عليه به يجب على مسلمين ان يصدوا في بلادهم لقتلهم  
 حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء الذين لا يدعون على دين لا يقاتلون بالدين حتى  
 يدخلوا في طاعتهم فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن  
 لم يدخل كان عدو لهم وان كان من الاغبياء والصالحين وقد مر الله المسلمين في بلادهم  
 الكفر ولو لو اعباده المؤمنين فوجب على المسلمين من حداثه ومصر واليمن والعرب جميعهم  
 ان يكونوا معاوين على الكفر وليس لبعضهم ان يقتل بعضا مجرد لرياسة ولا هوا  
 فمؤلا التار قل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من الكفار وان يكفوا من قتل من يلزمهم  
 من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتل الكفر وسلا لا يقتل منهم غير مكره لافسق  
 أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة قريظة الطائفة الفسقة السوء وكاخبية منطة من الغداة  
 الخوالية ومعهم ممن يتدونه من المسلمين في العلم والدين من هو شر منهم من هو رحيل  
 يقتلون الذين يحسنون به الظن وهم اذا لطم وغيم يتوبه في ضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويدلون دينه ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق وهو وصفت  
 ما اعلمه من احوالهم اطل خطاب وجملة قديمهم ودين الاسلام لا يجمعون وهو صهر ودين  
 الاسلام الخبيث الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة و... اي صلى الله عليه  
 وسلم قد ثبت عنه انه قال لا رن ضامة من امتي صهرن على الحق لا يصبرهم من حالفهم ولا  
 من حلفهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزل اهل العرب صهرين  
 وأول العرب . بسم الله ثرة ونحوها من النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا كلام وهو  
 بدمية الدية في عرب عم، وهو عرب كالشاه ومصر وما شرق ٤٤، وهو شرق كالجزيرة  
 والعراق وكان اسلاف سمون اهل الشام اهل العرب وسمون اهل العراق اهل المشرق  
 وهذه جهة التي ذكرتها من الآثار ولادله الشريفة فيها ما هو مذكور في غير هذا  
 الموضع والله اعلم

(٥١٨) (٥١٨) من حكمون نفس المياء واعمران الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من  
 اصحاب دثمة لارمة قبر المدلاني من صاحب بيت وفير البرهان اللخني من صاحب أبي حنيفة  
 وفير الشيخ مصر مدني من صاحب شرفي وفير الشيخ في المرح من صاحب أحمد رضى الله  
 عنهم ومن سئل ان يمدد ويرجودعا سبيله وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه  
 بول بيت حدث أو من رآه استوحى بكشف عت من الشدة حيث كانت  
 أويت ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيعاء عند انقضاء الاثني عشر عليه سبع مرات  
 يحط به مع كل تسليمة خطوة الى قبره فضيت حاجته . كان في سماع منه طيب ويكثر اسواحه  
 وقول الفقهاء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه سبحانه في ثلاثة مواضع عند السباط وعند  
 امامهم في الاستغفار والجزات التي بينهم وعند حرج وما يقربه بعض المؤمنين من لدنائه عند قبر  
 زكريا وقبر هود واصلاة عندهما والموقف بين مشرق . في الجمع سبب العبادة بدمشق  
 ولدعاء عند المصحف العثاني ومن الصق طهره الموضع . مودد ندى عند راس قبره مودية عند  
 الشهداء سبب الصبر قبل الدعاء خصوصية قول او سرعة حادة بوقت مخصوص أو مكان معين  
 عند قبر نبي أو ولي أو مجبور . بسعت الى الله تعالى في الدعاء بدي مرسل أو ملك مهرب أو  
 بكلامه تعالى أو الكلمة والدعاء مشهودا احتياضا أو بدعاء مودود أو الحضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤل بحق فان محرمه فلان بحجة المقربين وورث لخلق وبقسمه مع اعظم  
 واعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان هذه خلوق وورثهم نوسر ح كونه ربي الذي صلى الله عليه وسلم  
 في المسم عنده و يجوز تعظيم شجره بوجده فيها حرق منعه ويص هذه مباركة يجتمع اليها  
 لرحل الاوياء وهل يجوز تعظيم حمل أو ريدته أو ريدته من المشاهدة ولا أثر ولا دعاء  
 فيها والصلاة كعمار له وكم آدم ولا آثر ومدره حوق وقبر شيث وهاديل ونوح والياس  
 وحرقيس وشيبان ربي و رعيون ذلك تحله وشي العرب سمك ومدره لاربعين وحمه  
 طهرية وزيرة عسقلان ومسجد صبح نكاوهوم مشهور باخرمات والمعظم والزبير وهل يجوز  
 تحري لدعاء عند اقصور وثمنس ويوفد عندهما القدر دل وسرح وهل يحصل الاموات  
 هذه الامان من الاحياء منعه أو مضرة وهل لدعاء عند تقدم اسوي يد الحديث الاشر فيه  
 بدمشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى وماء رهم ورأس الحسين وصهيب لروى وبلال  
 الحديثي ووس القرني وما شبه ذلك كله في سائر البلاد وعرى والسو حل وخب والمشهد  
 والمساجد والخواص وكماك مولم لدعاء مستجاب عند ربح كيسانين في الصعير والشرقي  
 مستدبراله وجهها الى قبله ولدعاء عند داخل باب مرادق قبل ثبت شيء في حبه لادعية  
 في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ربح مات بغير الله تعالى ان يقول يا محمد أو يا علي  
 نفيسة أو ياسيدي احمد أو اذ عثر أحد ونصر أو نصر من كان في مكان هول ينعى أو  
 بن الشيخ فلان أم لا وهل يجوز الدور للانبياء وما مشيخ مثل الشيخ حاكم وبن الوه وور  
 الدين الشهيد أو غيره أم لا وكذلك هل يجوز الدوراتور أحد من آل بيت اسود ومدره  
 والائمة لاربعة ومشايخ المراق والمحم ومصر والحجر ولبن ولهد والمرب وجميع الارض  
 وجبل قان وغيرها أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ما قول القائل ان لدعاء مستجاب عند اقصور مشايخ لاربعة  
 المدكورين رضي الله عنهم فهو من حسن قول غيره غير فلان هو الطريق حجب ومن حسن ما عوله  
 امثال هذا القائل من ان لدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان وكثير من الناس يقول مثل هذا  
 انقول عند بعض اقصور ثم قد يكون ذلك قبر قد عم انه قبر رجل صالح الصالحة أو عن  
 بيت أو غيره من صالحين وقد يكون له ذلك قبر في ذلك كما او يقول الحبل مثل أكثر



ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرحمن ليس يصح من هذه الاصنام موحودة  
 فيقول مثل هذا يقول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر يعقوب واستجاب  
 له الدعاء عنده وحل ذلك ان الله معروف غيبق ولا تداع وما من كافر كما رأيت من دعا  
 فكشف به حل انقور فيجب لذلك وريه من ذلك ان دعاء من هذا ان قول نقش ان الدعاء  
 مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا  
 قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من ثمة المسلمين المشهورين بالامانة  
 في الدين كمالك وثورى ولاورى ونيث بن سعد واني حبيبة والشافعي وحمد بن حنبل  
 وسحاق بن رهويه وني عبيدة ولا مشيخهم الذين سدى بهم كالحسين بن عياض وارايم  
 بن دهم وبن سيب الدري ومثهم ولم يكن في تصحبه والتابعين والائمة والمشيخ المتقدمين  
 من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلق ولا مقيدا ولا فهم من  
 قال ان دعاء لاسين عند قبور الانبياء والصالحين افضل من دعائه في سائر تلك القعة ولا ان  
 الصلوة في تلك القعة افضل من الصلاة في غيرها ولا فهم من كان يتجرى الدعاء ولا صلاة  
 عند هذه القبور بل يقول خلق وسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم وبس في لارض  
 من حق الناس على من يبريره وقد حسبه في امر الحسن وغيره وانفق لائمة على انه  
 سلم عليه عند قبره وعلى صاحبه في السنين في قبره رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال من رجل يسير على الارض لله على قبره حتى ارد عليه السلام وهو  
 حديث احمد وعبد روى ان في شبيهه وان رمطي عنه من سلم على عبد بيري سمعته ومن صلى  
 على نبياه به وفي الامم ابن اكن له شواهد منه من بلاع لصلاة والسلام عليه من العبد  
 قد روه عن ابن من غير وجه كما في السنين عنه صلى الله عليه وسلم به قال اكثره علي من  
 الصلاة يوم جمعة و ليلة جمعة من الصلاة معروضة على قبره كيف تعرض صلاتنا عليه وقد  
 رحمت اي ثابت قال ان لله تعالى حرم على لارض من كل حرم لانبياء وفي النسائي وغيره  
 عنه صلى الله عليه وسلم به قال ان الله وكل مقبري منكم ينفون عن حق الاسلام ومع هذا لم  
 يقن احد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا به يستحب ان يتجرى الدعاء متوجها الى  
 قبره بل يصو على قبض ذلك ونفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال لا تتركون كمالاً وحمد وسم على من استعمله وهو الذي ذكره أصحاب  
الشيعة ونظمه بقولاءه ومن يوحده وصحبه من سم عنه مستعمل الفقه من نصائمه  
السم على أنه لا يوجب عده ندماً مطراً كما ذكر ذلك سماعيل بن سعد في كتاب الميسوط  
وذكره هاشمي عاصم قال مات لا يرى أن سم عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو  
والنكس سم وعصي ومن سم في الميسوط لأش من قدم من سمر وخرج إلى سمر بن قف  
على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فبصق عليه ويدعوه ولا يكره وعمر قليل له من نكس من  
هل المدينة لا يبعدون من سمر ولا يدعونه يسلمون ذلك في اليوم مرة أو أكثر وربما  
وجعوا في حمة أوفى أو مرة أو من و أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم  
يحييهم عن حد من هل منه لم ولا يصح حر هذه لامة لا ما يصح وهلم سعي  
من أول هذه لامة وصدره لم كانوا غفرون ذلك لامن حمن سفر أو اراده قال ابن  
القاسم رثت هل المدة د حرجوا من نود حرجوا نوا سمر وسمر أهل وذلك دني وهذا  
لنك وهو على قبره يثي من سم المسمومة لونه لادن كان هام في رمن اصحابه  
والثامن وتغيره انه ساس بالشرع عند سري صلى الله عليه وسلم كرهون لوقوف  
لبدعاء بعد السلام عليه ومن ان لم يحب له الدعاء له واصحابه وهو المشرع من الصلاة  
والسلام وان ذلك نص لا يستحب لاهل المدينة كل يوم من عند قدمه من سمر وردته  
لان ذلك تحية له وسما لا يبعد يده كل وقت لحيه خلاف مادم بين من سمر وفان ماللك  
في روية ثني وهب داسر على الى صلى الله عليه وسلم ريقف وجهه الى القبر لاني القبة  
ويدنو وسر ولا تأس قبر يده وكرهه لك ابراهيم بن سري صلى الله عليه وسلم هل العاصي  
عيسى كرهه مالك لاصافته في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قوله انهم لا تحمل قبري وشابعد  
اشهد عصب لله على قوم نخلدو مجورانيهم مساجد على عن اصافته لالمط الى القبر والشمه  
فعل مالك قطا للذريعة وحسن الباب مات والا حديث الكثره الرويه في زيارة قبره كلام  
ضعيفه من موضوعه لم يرو الاثمه ولاهل سنن السمعة كسري في دود واساني ونحوها  
فيهم شيئاً ولكن حلفط ذيرة القصور في نية هذا حديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت  
هستم عن زيارة الله وولامرو وهاه يدكر كم لآخرة وكان صلى الله عليه وسلم سم صحابه د



[illegible]

الثناء عند القبول لو كان افضل من دعاء غيره هاو هو احب الى الله واجوب كان السلف  
أعم بذلك من حق وكانوا يرجع اليه في كل شيء يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته  
ورضاه وان كان النبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك وبين غيره في كل شيء معروف به في  
عن كل مسكر وما ترك شيئا يقرب الى الله الا وقد حدث أمته ولا شيئا يبعد عن الله الا  
وقد حذر أمته منه وقد ركز أمته على ذلك بها كسائر هذا لا يروى عنه منه لا هلك وكيف  
وقد نهى عن هذا الخمس وحرم منه ما هو فيه عن تحريم الله ورسمه وهي من الصلاة لله  
... والله وان كان المعصي لا يجد الوقت ولا يدعونه كما نهى عن صلاة وقت صبح الشمس  
ووقت المغرب لأنهم في سجود الملك كين فاشمس وان كان المعصي لا يسجد لله سجدا  
لدرجة فكيف اذا تخففت هذه من صر لم يدعوا الت وندو به كما د تخففت المفسدة  
بالسجود لشمس وقت صبح ووقت مغرب ومعد كان أصل هذه الاثتان من تعظيم  
القبول كما قال تعالى (وهو لا يدرك آياتكم ولا تدركون وراءه واعلموا ان الموت يوم  
وسرنا ان الله كان من وعبره كان هؤلاء قوم ما بين في قوم روح فقاموا عاكفوا  
على صورة ثم صورته انتم انهم ثم عدو ثم من منهم من يتنار - الصغير من الصغار والذين  
وتعلمهم من هو افضل من هؤلاء شيخ لارمة وكيف يعين هؤلاء بالعلماء بعد صورة دون  
من هو افضل منهم ثم في لكل شيخ من هؤلاء وكيفية من يحبه وينظمه بالعلماء دون شيخ  
لا آخر فهل من الله بالعلماء بعد واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ما هو ليس  
أخذوا حمارهم وردهم من دون الله فليسح من صريخهم وأمروا لا يمدوهم  
واحد لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

(فصل) وفي ما حكى عن بعض المنح من قوله - ركنك حدثت و من تخذه  
فاستوحى فيكشف ميث من الشدة حين كبرت و ميث هذا الكلام وكيفية ان يكون كذا  
من الدول أو خطا من العاقل منه على لا عرف صديقه عن قائل غير معصوم ومن ركن القن  
المصدق عن القائل المعصوم واقع لا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد صل ص الا لا  
نعبد ومن معصوم من الله في امر مثل عبد ولا ربه فيه يثبت ان قال الله تعالى (هو  
فرعت فاصب ولي ريث و رغبت) ومن انزل الى لا اله الا الله والملائكة وقال تعالى (قل

ادعوا الذين زعمتم من دمه ولا تلتزموا كونه كذباً ولا تحولوا عنه من يدعون  
 يلتصقون به لئلا يوسوس اليهم شيطانهم ويحولهم عن دمه لئلا يثبتوا له  
 قاتل صفة من الصف كان ثوباً يدعون به ويرى به معجزة من الله هذه الآية وهذه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يجد من صحبه من كذب حدث مستوحى من  
 قال لاس عنه عند الله من عدى وهو بوضعه الحفظ انه يحفظ الله بحمد الله  
 تعرف الى الله في رحمة امرتك في شدة سائر الناس لله وقد استغنى الله وما  
 برويه بعض العامة من به قال دسائهم لله فشيء من حاشى الله عليه وهو حديث  
 كذب موضوع له براهين من اهل البيت ولا هو في شيء من كذب مسلمين له براهين  
 لدين فان كان ما ثبت فضيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل قصته وصحة من دمه  
 وان كان منقصة للهيئته فثبت الحق ان الله تعالى به جاز ووافى به من القول  
 وان كان نقص النبوة قال ذلك وهو حجة الله والله يبرهن ان كان يحفظ بخطه وليس هو  
 في يحب بغير قوة ولا معصوم بها من الله وحي عليه وهدى الله تعالى ( فان تنازعتم في  
 شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )

(فصل) واما قول الله من قرأه الذكرى وسائر سورته اشجع الله له در الحلال  
 رضي الله عنه وسلم عنه وحفظه مع حذره انت حذره مع كل ندائه خطوة الى ماله فثبت  
 حاجته و كان في سماعه خطا يكثر نوحه وهدى من قرأه فيه شك رب العدين  
 ولا ريب ان شجع الله مدد له من الله ولا من غيره ومن يقن بشك ذلك عنه فقد كذب  
 عاينه وما يحدث من هذه مع من الله والشك انهم للصوري من اهل البدع لرافضة  
 المالكية والائمة ومن شجعهم من الله في المنهج ودرست في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم به قال لا تحسوا على ما ورد ولا تصدقوا به من غيري عن مستقبل الامر في الصلاة لله  
 فكيف يجوز التوجه له ولنداء غير الله مع بعد لدره من لاس خمس بجمعة البصري  
 يدعي وانه واحد من الله في حجة براهين وتجه يدعونه وسمعه في خطبه  
 ويسألونهم ويسألونهم









من قوله اداسه ثم لله وسبحه بحمده وحسب الله عظم حدث كذب موضوع  
 في قصص ما وما قول الناس من يحور تمطيم مكانه وحرق ورعه ان يكون النبي صلى  
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيمن من عظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومرارات لاجل  
 ذلك هو من محال ان يكتب من بها عن نفسه به وقد ثبت ان عمر بن الخطاب  
 كان في السفر فرأى قوما يتدرون مكانا قتل ما هذا فقالوا مكان النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقل ود كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم تريدون ان تنخدعوا بشئ  
 منكم مساحدين ادركه في الصلاة والصوم والاعمال وهذا قوله عمر بن الخطاب ومن  
 المحدثين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسعره في موضع وكان المؤمنون يرونه في المسم  
 في موضع من تحت سقف من ذلك مسجد ولا مرر ولم يفتح هذا الباب احد ركع  
 من دير المساجد وكثير من مساجد ومرر به لابرئون برهان النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه صرا كنيته ونحوه هذه الامكنة بالعرفان  
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذب على ذلك مثل ان يرى في المكان ثم قدم فيله  
 قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب ولا مدح حذرة اني يقارن من كلام ويقول في موضع قد  
 كذب بحق ولو كانت حق اسناد ما من له جدد ذلك مسجد ومرر بل لربما صلى الله عليه  
 مقامه من لانه مصلي لافقه برهم حوله وعنده من معهم برهم مصلي كما به لم يصر  
 لاسلامه ونحوه من حجره لا حجر لاسود ولا صخرة في بيت لا بيت الحرام  
 ولا يحور ان حاس عبر ذات عنه عن المسلمين من ركب عبر له من جعل للناس حجرا في عبر  
 البيت العتيق وصحة شهر مفروس عبر صفة شهر رمضان ومثل ذلك فصخرة بيت  
 المقدس لاسلامها ولا تميم في حق المسلمين ان من للصلاة عنده ولدعاء خصوصية  
 على سائر ما عدا المسجد وصلاة ولاناء في صفة مسجد لدى ساه عمر بن الخطاب للمسلمين  
 فصل من الصلاة ولدعاء عندها وعمر بن الخطاب في فتح ليدان كعب الاحمر ان ترى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في حافة الصخرة فان حاطنك وديه يا ابن اليهودية ان انية  
 معها من لاصدور المساجد في هذا نصلي في تسميه صفة لا تقصى وم تسمع الصخرة  
 ولا قبلها ولا صلى سدها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لم يقبل الحجر الاسود قل

والله اني لاعلم انت حجر لا تصير ولا تسبح ولا ي ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لما منك وكان عندك من عمر اذ في المسجد الاقصى صلى فيه ولا يأتي بصخرة  
وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبي صلى الله عليه وسلم وحجرة لحيل وغيرهما من  
المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تدليس ولا تمسح بها فالحق لأئمة من انهي  
عن ذلك واما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمن لا يحط به لرب مثل قول الامام  
اغفر لي ذنوبي او انصرني على عدوي ونحو ذلك

(فصل) وأما الاشجار والاحجار والامون ونحوها مما ينسب له بعض القصة أو يعطى  
بها حرقاً أو غير ذلك أو يأخذون ورثه سركن به أو يسمون عدها ونحو ذلك فهذا كله  
من البيع الكره وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أساء بشرك الله تعالى وقد كان  
بمشركين شجرة يمشون بها ساجدهم سجدوا ذات يوم فبعضهم أسس برسول الله  
أحمد بن ابيات يوم كالحمة ذات يوم فبذل الله كبر فتم كمال قوم موسى لموسى حين  
لما لم يأتهم آتاهم بالاسم به كبر من كان مسكك شجر اشترى ودرعا يدراع حتى لو ان  
احدهم دخل حجر صلب ليدخله وحتى لو كان عدهم جميع مائة في الطريق لعمتوه وقد بلغ عمر  
ابن الخطاب من قوم يقصدون الصلوة عند الشجرة التي كانت تحنها يومه الرصون التي يبيع  
التي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فامر تلك الشجرة ففطمت وقد نفق على الدين على  
ان من يدرعادة في حمة من هذه فباع ما كان نذر يبع لوجهه ولا مزية للمادة فيها

(فصل) واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام تمسح عده مادة الله فيها  
بالصلاة والادعاء ولد كرواقرءه وهو ذلك الامساحد مسلمين ومشيخ عمر طبع واما المشاهد  
التي على قبور سواه جعلت مساحد ولم جعل او لمفحات التي تصف الى بعض الابياء  
او الصالحين او المعمرات والكهوف وغير ذلك مثل طور لذي كرم الله عليه موسى ومثل سار  
حر الذي كان اني صلى الله عليه وسلم تحضت فيه قبل نزول الوحي عليه والنار الذي  
ذكره الله في قوله شيء ثمين اذهما في سار واعد الذي يحمل سبيون يمشون لذي يقال له  
مسرة اسم والمقام من كان محله شرق والقرني يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال  
للاخر مقام عيسى وما شابه هذه المقام والمشهد في شرق لارض وعمرها فهد لا يشرع

سفر الى بيارتها ولو بدر قدر السفر . لما يبت عنه بوء بدرد . ثم قال الله لمسلمين ان قد  
 ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث في هجرة وفي سعد وهو يروي  
 عن غيره ما قال لا تشد الرجل الا الى ثلاثة مساجد مسجد حرم ومسجد الانبياء  
 ومسجدى همد وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتحوا هذه البلاد بلاد  
 اشياء والمرق ومسجد وخرمس وامرب وغيرها لا يصدون هذه النفاق ولا يزورونها ولا  
 يقصدون الصلاة والدعاء في كل كابل مسجدين اثنين منهم معروفون لمسجد الى قال الله  
 فيها ( ومن ضم من منع مساجد الله ان يدكر فيها ) وقال ( يا ايها الذين آمنوا لا تقصدوا  
 من الله ما يوم لا حر وكم صلاة وتلى لركاة ولا تحشوا الله ) وقال صلى الله عليه وسلم  
 ربي بالقسمة وأما هو وحوكم عند كل مسجد ) وقال صلى الله عليه وسلم ( من لم يمسجد الله فلا يدعو مع  
 الله ) وأما هذه السور وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة  
 الرجل في المسجد تفعل على صلاته في بابه ووجهه خمس وعشرون درجة وذلك ان الرجل  
 اذا نوضا فاحسن بوجهه ثم في مسجد لا يهره لا الصلاة فيه كانت خطوبه حدهما ترفع  
 درجة ولا حرجي تحفظ حبيته من جلس ينظر الله في صلاة مدد منظر الصلاة  
 فاذا قضى الصلاة فان الملائكة تصلي على حده . وفي صلاة تقول اللهم عمر له اللهم ارحمه وقد  
 تازع الملائكة فبمن . افر لزيارة قبر النبي وحوكم من . همد ونعمهم من مهم فابوا ان  
 همد سفر مصصة ولا يقصر الله فيه من لا يقصر في سفر المصصة كما ذكر ذلك من يقبل  
 وغيره وكذب ذكر . بوعد الله من حجة ان هذا من البدع محدثة في الاسلام بل نفس قصد  
 هذه النفاق للصلاة . ولدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ومن سئل عن اثنين لا وبين  
 ربي الله عنهم ورضي عنهم كانوا يحرفون هذا النفاق الدعاء والصلاة بل لا يقصدون لا  
 مساجد الله بل مساجد المانية على . من لوحه اشترى لا يقصدونها ايضا كسجدة الصرار لدى  
 قل الله وه ( ولدين سادوا مسجد سرار وكفرا وتفرقا من المؤمنين وارصادا لمن حارب  
 الله ورسوله من قبل واجلعت ان ارد لا الحسى والله يشهد بهم الكاذبون لا عم فهم بدا  
 لمسجد . على تقوى من قول يوم الحق ان يهزم فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله  
 يحب المطهرين ) بل المساجد المانية على قبور الانبياء واجلعت لا تحوز الصلاة فيها وبثوها





[illegible]







# كتاب الاختيارات العلمية

( في اختارات شيخ الإسلام بن تيمية )

رسمه على زلف لاوت الشريعة شيخ الامام احمد وصفي بن تيمية  
مفتي مسند احمد بن حنبل بن علي بن محمد  
بن عبد بن علي له مشق

وقال في لود لوفور في وصف حصاره من مسائل المروغ  
ورسها على زلف مع رسمه من فوائد على مجموع

وما كان كتاب الاختيارات من اجل ما رجع اليه لاسي في هذا  
مصر خلد من القوس مشقة في حصار شيخ الاسلام  
وكل شدة من شدة طه محمد بن حاتم له في  
ورسمه هذا خلد من تيمية له

وذلك معرفة تيمية في تيمية ( روح تيمية ) اكردي في تيمية  
( مظهر اكردي تيمية ) تيمية اكردي تيمية  
مصر تيمية ١٣٢٩ هـ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطهارة باب المياه

الطهارة تارة تكون من لا عين رأت ولا حس حسنت ولا عمل الحسنة ونارة من الاحداث المائعة \* فمن  
لاول قوله تعالى (وَيَا مَعْشَرَ النَّاسِ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدِ اسْتَفْتَاهُمْ فِي شَيْءٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ مَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) وفي قوله تعالى (فِيهِ رَحُلٌ بَحْرُونَ  
أَنْ يَطْهَرُوا) الآية \* ومن الثالث قوله تعالى (وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ) وهو في الطهور وهو  
بمعنى الطاهر أم لا وهذا السراخ معروف بن الأخرين من اساع الائمة الارسة قال كثير من أصحاب  
مالك واحمد والشافعي طهور متعمد والطاهر لارء \* وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة الطاهر  
هو الطهور وهو قول الحنفى \* وفصل الخطاب ان صبغه للارء والتعمد ليعطى محمل يراد به  
اللزوم \* لطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور ما الذي صلى الله عليه وسلم جعل التراب  
طهورا \* وان كان ليعطى الطاهر يقع على حامد كثره كاشاب ولا طعمة وعلى ما مات كثره  
كالادهان ولا يابى وذلك لا يجوز ان يطهر بها هي طهارة ليست بطهور \* وقد ذكر ابن  
دقيق العيد في شرح اللام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أو المباس) قال بعض  
الناس لا فائدة في ابرع في مسألة قل انما هو أبو يعلى فائدة انه عندنا لا يجوز ازالة الدخسة  
بغير الماء لاختصاصه بالطهر عدة وعدة يجوز لمشاركه غير الماء في الطهارة

(أبو العباس) له ثلاثة أخرى الماء يدفع نجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كما دل عليه قوله  
الماء ظهور لا يجس شيء وغيره ليس ظهور فلا يدفع عند طمع سواء (وتحوز) طهارة  
الحدث بكل ما يسمى ماء، ومقتصر الشعر فله من في إلى والأورى ولاصم وأن شعاع  
ويتميز بطاهر وهو رواية عن أحمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة (وبناء) حدث به امرأة  
لطهارة وهو رواية عن أحمد رحمه الله نفس (ومستعمل) مية رفع حدث وهو رواية  
احتارها ابن عقيل وأبو البقاء وضوائف من الماء وذهب طائفة إلى نجاسته وهو  
رواية عن أحمد رحمه الله وحمل كلامه على أحمد يمس فيه أهل من اثنين من نجاسة الحدث  
ولست من موارد الظنون بل هي طمعية بلا رب (ولا سنجع) غسل ثوب والبدن منه  
وهو أصح الروايتين عنه وأول قاضي القول بنجاسة الماء غطه في صفة نجس في معنى لوضوء  
لأنه جعله نجس حقه وكلامه في المطلق لا يرتفع عن الاعتناء لا بعد الاعتناء كما لا يصح  
مستملا إلا بذلك عند ذا بوى وهو في الماء ودوى دل لا يمس فيه أوحسان وأن اد  
صب على عصوفنا يعني أن يرتفع الحدث (وكره) الماء لا يوضوء رمرم طائفة  
من العلماء ولا يجس الماء إلا بالمعير وهو رواية عن أحمد احتارها ابن عقيل وابن المنى وأبو  
المظفر بن الجوزي وأبو عمر وغيرهم من أصحاب وهو مذهب مالك وهو كان يميزه في محل  
التطهير وقاله بعض أصحابه وأمر طائفة من عتق نجس الماء لا يمس الله بين الجارية ووقف  
وهو نص برويتين فلا يجس لجري لا يميز سواء كان قليلا وكثيرا (وحوض الخمار)  
دا كان هاضا يجري إليه الماء فإنه حار في صحيح فروع العلماء نص عليه وأدومعت نجاسة في ماء  
كثير هل ينقص القياس فيه أن النجاسة كاحتياط الحلال الحرام إلى حين يقوم بدليل على  
تطهيره أو مقتضى القياس طهرته إلى أن صبر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب (والأعمام  
كدها) حكمهم حكم الماء قلت أو كثرت وهو رواية عن أحمد ومذهب الزهري والبخاري  
وحكي رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة أن نجاسة الماء ليست عينية لأنه يصر غيره  
منه أولى وفي إثبات المشبهة نجس أنه يتجرى إلى صلي في واحد وهو مذهب أبي حنيفة  
ولشافعي سوى وقت الطهارة وكثرت ذكره ابن عقيل في قوته وماطرا به (قلت) ورجحه  
ابن القيم قال وهو الرواية لأخرى عن مالك كما يتجرى في أملة وهل ابن عقيل أن كثرت

عدد الثياب تحرى دفعا لمشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط  
 عليه ماء من ميزب ونحوه ولا ماله على التجاسة لم يبرء السؤل عنه بن يكره وان سئل هل  
 يبرئه رد الخوب فيه وجهان وسحب بعض الاصحاب وغيره السؤل وهو ضعيف واضعف  
 منه من اوجها قال لا رحي ر عبد السؤل نجسته وحب الخوب والا فلا واذا شك في  
 البجاسة هل صابت الثوب او امدن من العلماء من يأمرون بصله ويجعل حكم المشكوك فيه  
 الصبح كما يتوله مالك ومهم من لا يوحه هذا حاص وصحح كان حسبا كما روي في نضع الس  
 الحصى الذي قد اسود ونضع عمر ثوبه ونحو ذلك

## باب الانية

يحرم استعمال آنية لذهب والفضة ونحوهما ذكره القاضى في الخلاف وبحرم استعمال  
 بناء مفصص اذا كان كبيرا ولا يكره بسير طاحه ويكره ميرها ونص على التفصيل  
 في رواية الجماعة وفي رواية في الحث رأس المكحلة والميدان وحلقة المرأة اذا كانت من  
 فضة هي من الآنية وقال في رواية محمد بن ضرر وحماد بن محمد لا بأس بها بصله واكره  
 الحلقة وقال في رواية أبي وبي منصور لا بأس في بصله مفصص اذا لم يقع فيه على الفضة قال  
 لقضى قد فرق بين الفضة والحلقة ورأس المكحلة قال أبو امياس وكلام محمد رحمه الله لمن تدبره  
 لم يترص للحاجة وعدمها وقد فرق بين ميسمعل ومن لا يستعمل مما يسير لذهب ولا  
 يسبح بحال نص عليه في رواية لاثرم وابراهيم بن الحث في الفضة اذا حلف عليه أن يقطع  
 هل يحمل له مسير من ذهب فقل انما رخص في لاسان على الضرورة مما المسير فلا حد  
 كان هذا في اللباس هي لآنية أولى وقد غصت طائفة من أصحاب احمد حديث حكمت قولا  
 يسير لذهب تبع في الآنية عن أبي بكر بن العريز وأبو كرى قال ذلك في باب اللباس والتجلى  
 ولب اللباس أوسع (ولا يحوز) تنويه السئوف بالذهب والفضة (ولا يحوز) لطح اللحم  
 والسرغ الفضة نص عليه وعنه ما يدل على بطله وهو مذهب أبي حنيفة وحيث يتحدث  
 الفضة يرد من احتج أن نحسب إلى تلك الصورة لا إلى كونه من ذهب وقصده من هذه

ضرورة وهي تبيح التعمد في وياح لا كتحال قبل السجود وعنه لا حاجة وبها  
قاله أبو المعالي

## باب آداب التخلي

يحرم استقبال المسألة وسند رده عند التخلي مطقة سواء مضى والدين هو روية اختارها  
تو بكر عبد العزيز ولا يكفي انحرافه عن الجهة قبل وهو صهر كلام جده ويحمد لله  
في نفسه ذ عطف بخلاء وكذلك في صلته قال تودود للاسم حمد انحرك به سببه قال  
نعم قال القاضي ونقل كبر بن محمد بحرك به شعبه في الخلاء من فاضى بحث لا يسمعه وفل  
ملا يسمعه لا يكون كلام فيجري مجرى ذكر في نفسه ولا تطل الصلاة في الروية عنه  
وفاقا للقاضي وجملة أولى روايتين (هـ ن أ س) ثم مسألة الصلاة فعبث مسألة خلاء  
فان الحمد لله ذكر لله ونص احمد انه موله في الصلاة عملة دكار محفة اكن لا خبر به كما  
يجوز به صرح الصلاة ليس له لا يسمع نفسه (وتم مسألة الخلاء) ويحتمل ان يكون ما قال  
القاضي ويحتمل ان تكون الروايتان معناها الذكر على عن غيره كما في الصلاة ويحتمل ان  
يكون في المسألة رويين احدهما في نفسه لا يلفظ والثاني باللفظ ويكره الستة ثم لا يصح  
الحديث في الامر وشي هو لا يمنع عقب الول بدنة ويجوز الاستحجار ولو واحدة في الصفحتين  
والحشفة وغير ذلك اعموم الادلة يجوز الاستحجار ولم يقل عنه صلى الله عليه وسلم في  
ذلك قد ير ويجري بمظن وروث قلت وما نهى عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ولانه  
لم ينه عنه لانه لا يمتنع من لا مساده قد قيل يزول اطعاما مع التحريم فهذا أولى والاقتصاص  
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على المحجر على الصحيح وليس له البول في مسجد ولو في وعاء  
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في مسجد هذه شبه حول في قارورة في  
مسجد ومنهم من نهى عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة فاما أحاده مسالا فلا ولا يجوز  
ان يذبح في مسجد ضحايا ولا غيرها وليس المسلم ان يتخذ مسجدا طريقا فكيف اذا أحده  
كاهن طرعا ويحرم مع المحتاح الى اتمهارة ود وثقت على طائفة معينة في ربط ولو في ملكه  
لانها بموجب الشرع والمرف منقولة للمحتاح ولو قدرت ان اوفى صرح بلع دما يسوغ

مع الاستمراء والا فوجب بذل ما في حقه من الصلاة كسكني دهره والاصح ان حوته ولا  
حره لذلك وهو صهر من بعد الصلاة لا من بعد ويصح ان يكون له من دخول بيت خلاه ان حصل  
منهم بغيره في وقت الصلاة او بعد الصلاة او في غير وقت الصلاة او في غير وقت الصلاة او في غير وقت الصلاة

## باب السواك وغيرها

يطابق على عمل وعلى ما يشك به وهو ان كل ما لا يثبت وتؤثر في الصلاة وعاطفه الارض  
في ذلك وانما ان سببه في السواك وهو في جميع الاوقات مستحب في الاصح ولو للصائم بعد  
الزوال وهو رواية وفاته ذلك وغيره ولا فصل بينه وبين غيره (وقال ابو حنيفة) ما عمت اماما  
حالف به وسبب ذلك في المسجد والا تتركه عليه ويكره تركه في غيره في  
المسجد ولا يمكن ذلك في غير المسجد ولا في غيره في غير المسجد ولا في غيره في غير المسجد  
لارداء ورواه مع بعض وهو حديث صحيح ويكره حق حية وبحسب الحثان في وجبت  
الصلاة وسبب ذلك في غير المسجد ولا في غيره في غير المسجد ولا في غيره في غير المسجد

## باب صفة الوضوء

ثم رد لصحة الوضوء على ما في كتابه ودفعه روى ان سبب ذلك في الصلاة وعاطفه الارض  
وفاته صلى الله عليه وسلم ان من تركه الطمأنينة وضوء قلبه ولعله وهو من خصائص هذه  
الامة كما ثبت في الحديث صحيحه به يقولون يوم القيمة وحديث ابن ابي حنيفة وضوء الاسباب  
ففي صحيحه من العلم بالحديث لا يجوز الاحتجاج به وليس له عندنا من كتاب خبر  
عن احد من الامة انه كان وضوءا وضوءا مسلمين يخاف الاعتدال من الجساسة انه  
كان مشروعا ولا يمكن لهم ان يقيموا له في وضوء الحديث ذكره ابن عقيل  
وغيره وفي الاقتصار بركته لصحة رفع المظلي والاحتجاج به لا يكره لوضوءه في المسجد وهو  
قول جمهور الانبياء بحسن منه الصادق (ومنه) في ثلاث غزوات المصطفية  
والاستشفاف بحسنه بركته واحدة (ومنه) في بركة الحديث لا الحث وهو مذهب جمهور  
علماء ولا يخفى بطلانها من بعض الائمة لارادة وشذ بعض المتأخرين فاوجب النطق بها

وهو خطأ يخلف الإجماع وقوي في مذهب من وعبره في استصحابه لا قوي  
عدمه ونفق الأئمة على أنه لا يشرع لغيرها ولا تكررها ويسعى تدبير من أعداءه وكـ  
بقية العبادات لا يستحب التحقق من الآخر وسيره قال تودد لاجمعيون من الأحرار  
شيئا والجرم بلفظها منهي عنه عند الشافعي و- ثم ثمة المسلمين به عليه مهيء ون عتقه د  
خرج عن إجماع المسلمين ويحب فيه في ويعبر في عن لامة أن د تب (و يحرق في مسح  
لمض الرأس للمعدة قاله عاصي في تطبيق ويمسح منه مائة ويكون كالخيرة ولا يوقيت  
وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه وهو مذهب أحمد صحيح عنه وما فعله لمض رأس  
من مسح شعره أو بعض رأسه بل شعره ثلاث مرات خطأ يخالف السنة لجمع عليها ولا  
يسن تكرار مسح جميعه وهو صاهر مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح من  
وهو قول جمهور العلماء ولا أحدهم أحمد بن حنبل ولا دين وهو صحيح الروي عن أحمد وهو  
قول أبي حنيفة وعبره ون مسح سائر مسح شعره ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو  
وجه لأصحاب ومثله كل سائر مسح وصول الماء حيث كان كدم وعجن ولا يستحب صله  
العره وهو مذهب مالك ورويه عن أحمد وأبو صوء ان كان مستحبا له أن يسفر على بعض  
لوضوء ابن عمر لنومه جنبا

## باب المسح على الخفين

قال أبو حنبل وحفي صله على كثير من السيف وخلف حتى كرهه بعض أصحابه وصائمة  
من أهل المدينة وهل أيت وصيف لائم أحمد كتاب كبير في لائمه في بحرهم المسكر  
ولم يذكر فيه خلافا عن أصحابه فليل له في ذلك فقال هذا صحيح فيه خلافا عن الصحابة  
بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلم مدره انكره في رواية وصحبه حاله في ذلك  
قلت وحكي ان أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وان عاص وصيف رويه عن  
الصحابة انكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عليهم طو معارضة أنه لمائمه للمسح لانه  
مفسر غسل أرجلين فيها واحتلف في لآه مع المسح على الخفين قلت صائمة للمسح على الخفين  
نسخ بلاية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على هم كانوا يرون مسح قرآن مسحه قال طبري



مخصص وهو قول صائفة هو من رثد على ما في الكتب وطائفة من لم في الكتب ومن  
 به أبو الحسن وجميع مبدعي من سبقة به فاسخ للقرآن غلط أما احاديث المسح فهي تبين  
 المراد بانه من دليلا هو ان لابس الخف يجب عليه غسل الرجلين وانما فيه ان من قام الى الصلاة  
 بغسل وجهه عام حكم ثم الى الصلاة لكن ليس عاما لاحوله من هو مطلق في ذلك مسكوت  
 عنه ، قال أبو عمر بن عبد البر معد لله ان جازف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الله ل  
 بين مراده به صائفة قلت كالشافعي وابن القصار ومال اليه ابو الحسن ايضا ان الآية قرئت  
 بحذف و مصب فحذف مصب عن لابس الرجلين والخفين على مسح الخفين فيكون امر ان  
 كآيتين وهن مسح أفضل ثم غسل الرجلين ثم هما سواء ثلاث رويت عن احمد والافضل  
 في حق كل أحد مسح قدمه فلا لابس الخف ان يمسح عليه ولا يبرع حفيه فتد به صلى الله  
 عليه وسلم وصحبه ولبن قدمه مكشوفتان غسل ولا يعجزى به ليمسح عليه وكان صلى الله  
 عليه وسلم يغسل قدميه اذا كانت مكشوفتين ويمسح به كان لابس الخفين ويجوز المسح على  
 القدمين في أحد وجهين حكاه ابن القيم وغيره وعلى الخف المخرق مادام اسمه باقيا والمشي فيه  
 تمكن وهو قدم الشامي وحيث في اركاب وغيره من سواه وعلى القدم وأطرافها التي يشق  
 رعاها لا يبدأ رجل كما حدث به لا ترو ولا كشفه ، كثير تقدمها ونظيرها عيلا  
 ومجا ، أولى من مسح بعض الخف وللمد لا يتوقت وركزي موضع آخر ان ارجل لها  
 ثلاث أحوال المكشوف له الغسل ، هو على مراتب والسر المسح وحاله متوسطة وهي في  
 انبل ولاهي مما يجوز المسح ولاهي سرور وجب الغسل وعطيت حبه متوسطة وهو ارش  
 وحيث طاق عاب عط المسح في هذه الحال فدر ديه ترش وقد ورد ارش على العاملين  
 والمسح عابا في المسند من حديث اوس بن اوس ورواه ابن حبان وابنه من حديث ابن  
 عباس ومصوص احمد المسح على الخور بن عبد الجلع النعالي قد أجاز عليهما داربول الذي  
 لا يثبت الا لسير يشده به متصلا ومفصلا عنه أولى المسح عنه من الخور بن ومبسه من  
 فرو أو قطن وغيرها وثبت تشده بخط متصل أو منفصل مسح عليه وما اشترط الثبات  
 بمسه فلا أصل له في كلام احمد وما المصوص عنه مدكرناه وعلى القول باعتد ذلك فالمراد  
 به ما ثبت في السابق ولم يسترسل عند المشي ولا يعتبر موالة للمشي فيه كما ذكره أبو عبد الله

ان تسمية ويحوز على مقامه اصماء وهي كالفلاس ونحكي عن حمد الكراهة ولا قرب لها  
 كراهة السم غير المحسنة على الحجة الى ذلك لجهل أو غيره واعيان الملكة بالكلاب تشبه  
 المحسنة من بعض بوجوه به يحسب كما تحسب الحث العزم ومن غسل احدى رجله ثم  
 دخل الحف قبل غسل الاخرى به يحسب الممسح عليها من غير اشتراط طلع وليس قبل اكمال  
 الطهارة كلبه بعده وكذا ايها بل كالم وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو  
 غسل لرجلين في خمسين لمدا ن لهما عندنا حزان المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول يخرج  
 في مذهب احمد قلت وهو روية في المسح ولا توفت منه المسح في حق المسافر الذي يشق  
 اشتغاله باخضع والابس كابر يد عز في مصاحبه المسلمين وسبه يحسن قصة عقبة بن عامر وهو  
 من مذهب مالك وغيره من لا يرى التوقيت ولا يقتضيه وضوء المسح على الحف والمامة  
 برعها ولا بغض الماء ولا تحب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن  
 المصري كارهة الشعر الممسوح على صحيح من مذهب حمد وقول الجمهور واداء حل احيرة  
 وهل تنقص طهارته كالحب على قول من قول لا تنقص ولا تنقص كحق لرأس ندي ينبغي  
 ن لا تنقص طهارته على اي ضرورة صل وحبها في الطهارتين وعدم توقيتها ون الجيرة بغيره  
 في الميرة لا أن المرض ستر يجمع وصول الماء اليه وينقل لقرض الى الحائل في الطهارتين  
 كما ينقل لوضوء الى مات الشمر في اوجه وارأس لا يشق لا للشمر وهذا قوي على قول  
 من لا يشترط الطهارة اشده من اشترط الطهارة اشدها فالحقها الحوائل البدلية فتنتقص  
 الطهارة زوالها كالماء ونحف وتوجه أن ناي هذه على روايتين في شرائط الطهارة فتنت  
 المدل عندنا في حل الجيرة ن كان بعد البر ولا وكحسب ار حسه وان كان قبله فوجها  
 أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب ما ظن ناقضا وليس بناقض

والاحداث الزمة كعدم الا حصة وسس البول لا تمس الوضوء مما يوجد المعتاد وهو  
 مذهب مالك في ولده وقى وغيره من النجاسات الخارجة من غير المخرج المعتاد لا تنقص  
 الوضوء وكثرت وهو مذهب مالك والشافعي قلت واحذر الا جرمي في غير القبر واليوم

لا يتقص مطلقا ان من قاء طهره وهو أحص من رويه حكيته عن حمدان النوم لا يتقص  
بحال • ويستحب الوضوء من كل لحه الابل والاحص الخبيث مباح للضرورة كلحم الساع  
فيذني الخلاف فيه على أن نقص بلحم الابل له لى ولا يمتدى الى غيره أو معقول المني  
فيعطى حكمه بن هو المفعول • ويستحب الوضوء عقب الدب • ومن منى كرا  
تحركت الشهوة عنه وتردد فيها • تحرك ومثل نو منى خيرا الى استحباب الوضوء  
دون انه حوب من منى النساء ولا مرد ذ كان الشهوة قد دامت امرأة لغير شهوة فهذا  
علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس)  
في قديم حظه خطر الى أن الردة بعض الوضوء لان الصادة من شرط صحته دوام شرطها  
منصحاها في سائر الاوقات ود كان كذلك فالية من شرط الطهارة على اصلاها واستكاف  
ليس من أهلها وهو مذهب حمده ولا يفتح المصحف للقل فيه طهارة من العلماء خلافا  
لاني عبد الله بن بطة ويحب احقره اقرآن حيث كتب ونحرم كنيته حيث يهاذبول حيوان  
أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يتم لاحده فعسى الى مفسدة القيام  
دفعها حذر من تركه • وسعى الانسان أن يسمى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصحابه وعادتهم وتسع هديه وانقيه كتب لله نون والدره المكتوب عليها لا اله الا الله  
محمد رسول الله يجوز للحدث نسها واد كانت معه في مبدل أو خريطة وشق مساكها حذر  
أن يدخل بها الحلاء

## باب الغسل

واذا وجب الغسل خروج المني فقياسه وجوبه خروج الحبص • ويجب غسل الجمعة على من له  
عرق وريح يتأذى به غيره وهو بعض من بعض مطلقا بطريق لاولى • ولو غسل الكافر بسبب  
يوجب ثم اسلم لا يلزمه عادته ان غسده وجوبه بناء على أنه يشب على طاعته في الكفر اذا أسلم  
ويكره الذكر للجنب لا للحائض • ولا يستحب غسل لدخول مكة واديت مردلفة ورمى  
الجار ولا لطواف بدوع ولا استحبابه لدخول مكة كان نوع عت للطواف لا معنى له •  
وفي كلام احمد • صاهره وجوب وضوء على الحبيب ذ أراد النوم وطهر كلام أبي العباس

اذا احدث اعاده لميته على الصلوة وهو كلام صحاح لا يسده لتعلمهم نعمة لحدث أو  
 بالثبوت \* ويحرم على الخبث اللث في مسجد الا اذا توضأ \* ولا تدخل الملائكة بيتا فيه  
 جنب الا اذا توضأ \* وادانوى لحب الحدين لا صبر ولا كبر ارتفع \* قاله لازجى \*  
 ولا يستحب تكرار غسل على يديه وهو أحد نواهي في مذهب أحمد \* ويكره لاغسال  
 في مستحم وماء عريان \* وعليه أكثر "صوص" به عيه سلام عن لاغسال في الماء بعد  
 البول فهذا نص صحيح فهو كراهية عن البول في المستحم \* ويجوز التطهير في الحيض التي في  
 الحمت - وكات - نصفه \* لم تكن وسو \* كان الا - ب يصب \* أولم يكن وسو \* كان  
 اثنا \* ولم يكن ومن اعتقد عيه من الخوض الغص \* سطر أو دين \* هو مبدع مخالف للشرعة  
 مستحق التبرير لذي برده وامثاله \* شرعوا في ادس \* لم يأخذ به \* ولا يحب غسل بطن  
 الفرج من حبس أو جبهة \* وهو صحيح العواين في مذهب أحمد \* قال أبو العباس \* في تقسيمه  
 للحمام بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلا بأربع الأقسام أربعة بحتاح اليها ولا  
 محظور فلا ريب في جوره ولا محظور ولا حاجة فلا ريب في حور بها \* فقد ثبت الحمت  
 في الحجاز والمارق \* في مذهب علي روي الله عنه وامروها واحمد \* قل ذلك حرام ولكن كره  
 ذلك لاشتماله غالبا على مباح ومحظور وفي زمن الصحابة كان يسقط لله ورعي لمحدوده  
 من أن يكثر فيها المحظور \* يكن مكروه \* ذو الحاجة ولا محظور \* لا حاجة \* ما هو واجب  
 كغسل الجماعة والحصى والغسل \* وهو مؤكده \* ورد في وجوبه كغسل الجمعة والغسل  
 في ابلاد الباردة ولا يمكن الا في حمام وان غلب من غيره حيف عيه التلف ولا يجوز  
 الانتقال الى التيمم مع القدرة عليه \* به في أحمد \* وهل بقي مكروه \* عند الحاجة الى استعماله  
 في طهارة مستحقة هذا محل تردد \* فاد \* بين ذلك فقد يدل به \* الحمام واجب حيث يباح الابدال \*  
 الواجب العام وأما الاشتغال على محظور مع إمكان الاستبراء كما في حمت الحصر في الايمان  
 المتأخرة فهذا محل نص أحمد ويبحث من عمر \* وقد يقال فيه انما يكره \* بدأ \* ابتداء \* ما دا نها  
 غير ما فلا تأمر به \* ما في ذلك من الفساد وكلام أحمد \* هو في بناء لافي لابق \* والاستدامة  
 أقوى من الابتداء \* وذات الحاجة اتقت الحاجة كحررة اللذ \* وكذا كان في السند  
 حمت تكفيهم كره الاحدث \* توضأ \* وحسن \* صاع \* ولا صبر \* الصاع خمسة اوطال

وثلث عشر فيه صواع الطعم والماء وهو قول جمهور العلماء حاشا لأبي حنيفة وذهب طائفة من العلماء كأن قيمة والقاضي يبيح في ثمانية وأربعين الركعات أن صاع الطعم خمسة أرطال وثلث وصاع الماء ثمانية أرطال عراصة وتوضوء رفع ذلك

باب التيميم

ويحوز التيمع من حرارة الارض دليلا يحد ثبوت وهو رواية وسيله قبول الماء فرضا  
وكذا ثبوتها اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لمادته وطء روحه ومن أبيع له سهم فيه أن يصلي  
به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وهو أقصى وقت غير واحد من السماء ومسح  
الجرح بالماء أولى من مسح الحبيرة وهو غير من اتمم وعنه الميموني عن احمد وجمهور التيمع  
من يصلي التطوع بالليل ومن كان في الماء ولا يؤخر ورواه عن النهر \* وعوز خوف فوت  
صلاة حاضرة وهو رواية عن احمد واسحاق وخلق به من حاف فوت العبد \* وقال أبو بكر  
عبد العزيز والامزي من من حاف فوت الحمة من تنقض وضوءه وهو في المسجد ولا  
يتيمع للجسدة على بدنه وهو قول الثلاثة حاشا لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب  
بذلك الماء للمصطر المصوم وتعمل في التيمع كما قاله جمهور العلماء \* ومن استيقظ آخر وقت  
صلاة وهو حسب وحاف أن اغتسل خرج وقت اغتسل وصلى ووخرج ثبوت وكذا من  
نسبها بخلاف من استيقظ أول وقت فليس له أن يموت وموت الصلاة بل يتيمع ويصلي \*  
ومن أمكنه الذهاب إلى الحمام لكن لا يمكنه الخروج \* لا يخرج من الوقت كالماء والمرأة  
التي معها أولادها ولا يمكن الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك لا طهر يتيمع ويصلي خارج الحمام  
لان الصلاة في الحمام وندم لموت منهي عنها ، وأصل المرأة يتيمع من الحدة \* كان شق  
عليه تكرار النزول إلى الحمام ولا مدرك على الاعمال في البيت وكل من صلى في الوقت كما  
أمر بحسب الامكان فلا عادة عليه وسوء \* كان لعدد بدر أو ممتدا قوله : كثر العلماء \*  
وصفه التيمع أن يضرب يده الارض بمسح بها وجهه وكفيه الحديث عمار بن ياسر الذي في  
الصحيح \* والجرح اذا كان محدثا حداثته ضمر فلا يلزمه إعادة الترتيب وهو الصحيح من  
مذهب احمد وغيره فيصح أن يتيمع بعد كمال الوضوء بل هو السنة \* والغسل بين ابعاض

الوضوء يتيم بدعه ولا يستحب حبل يترب معه للتيم فله طائفة من أهل خلافا لما نقل  
 عن أحمد \* ومن عدم الماء والتراب توجه أن يعم ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة  
 على ما جرى وفي الفتاوى المصرية على صحيح القويين وهو قول الجمهور \* وإذا صلى في القراءة  
 الواحدة قلت والذي ذكره حده وغيره من عدم الماء والتراب لا ينعى ولا يرد في القراءة على  
 ما جرى والله أعلم \* ولتيم رفع الحث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية أحمد وإحسانه أبو  
 بكر محمد الحوزي وفي مبادئ المصرية أبيع لوقت كل صلاة لي أن يدخل وقت الصلاة  
 لاخرى كذهب مالك وحماد في المشهور عنه وهو عدل الأقوال ولو بدل الماء الأولي من حي  
 وميت فليس أولى ولو كان الحي عليه خاله وهو مذهب شافعي واختيار أبي البركات (قال  
 أبو العباس) وهذه المسألة في الماء المثلث كإيضاء وهو صغر ما نقل عن أحمد لأنه أولى من  
 التشقيص \* وإذا كان على وضوء وهو حائض يحدث ثم يذهب إلى الصلاة يتيم وهو غير حائض  
 أفضل من صلاته بالوضوء وهو حائض

## باب إزالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة الكتاب والكل الذي حل به أخر أن مذهبه نجاسة  
 غير شمره وهو مذهب أبي حنيفة ورواه عن حماد وحماد بن عمار عن أبي بصير \* والمسك  
 وحديثه صاهر عن عبد جهمير الصماء كادت عليه نجاسة نجاسة وعن المسكين وبس ذلك  
 مما بين من الذبحة وهي حية الذا كانت بفصل عن العزل في حياته وهو بمنزلة الدابة  
 والبص واللبن والصوف وغير ذلك مما يفسد من حيوان \* ولا ينجس الآدمي بالموت  
 وهو طاهر \* مذهب أحمد والشافعي وأصح الدواوين في مذهب مالك وحده في شرح  
 العمدة بالمسلم وقاه جده في شرح الهداية \* وأظهر النجاسة بكل ما من طاهر يرب كالحل  
 ونحوه وهو رواية عن أحمد وحماد بن عمار عن عمار بن عبد الله ومذهب الحنفية \* وإذا تنجس ما حصره  
 لعل كشيء الحرير وورق وغير ذلك حزن مسحه في ظهر قولي العلماء وأصله الخلاف في  
 زله نجاسة كإفساد الماء المحس إلى كذا يعني عن دفع الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يحج  
 عليها والقرا التي يحرق عظم ونحو ذلك \* في ذلك من الحجة أيها وأظهر الإحسان الصقيسة



كالسيف والمرأة ونحوهما ذات تحت بالاسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ونقل عن أحمد  
 مثله في السكين من دم لذيعة فن أصحابه من خصصه من لشفة العسل مع الكرار ومنهم  
 من عدده كقولهما وهو طاهر من ذلك بالارض اذا اصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل  
 المرأة يطهر بمروره على طاهر بزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشافعي عن أحمد  
 ونظير النجاسة بالاستحالة طهارة أو الممس في موضع وهو مذهب أهل الظاهر وغيره وقال  
 في موضع آخر ولا يمسى من غير ذلك من النجاسة صهرت بالاستحالة فان نفس العجس  
 لم يطهر بل استحل وصحح في موضع آخر ان خمره دخلت لا يطهر وهو مذهب أحمد وغيره  
 لانه مهي عن اقتضاها ما ورد فيها هذا أم لا وهو موجب للنجاسة وعدم حلها وسواء  
 في ذلك خمر الحلال وغيره ولو انتهى أحد ما شئت رده فسادا على صاحبها لا تخليها أو  
 قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجز عن رافها أو كونهما في حب فيريد فسادها لا حلها فموم  
 كلام الأصحاب ينص على أن لا تخل سد للربعة ويحتمل أن تخل ويدانفت بفعل الله تعالى  
 فليس فيها مثل أن يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل أحد فيسمى على الصريفة المشهورة  
 أن تخل وعلى طريقة من على نجاسة ما لا شيء لا تخل من المأضي ذكر في حمر اربيد بها  
 على الصريفة لا تخل أو فها من الماء وان كلامه لا مام أحمد به على أنها ما تخل الذي الخمر بمجرد  
 مساكها ويدهى حورها على معنى كلام أحمد أنه عال لمع به لا يدهى لمسم أن يكون في  
 يده آخر وهذا ليس بهم ولا الذي لا يمنع من مساكها وعلى القول من النجاسة لا يطهر  
 بالاستحالة فيمن من ذلك عما يشق الاحتراز عنه كاللحم والدم استحب من النجاسة كما  
 يعني عما يشق الاحتراز عنه من طين الشورع وعسره وانت من به نجس فانه يقع عنه  
 على أصح التوليد ومن قال به نجس ومما يشق الاحتراز عنه فتولده أصناف الأقوال  
 ولو كان لما في غير الماء كثير من ل نمره بفسه نواف أو العباس في طهرته و نظير الارض  
 النجسة بالشمس وريح أو لم يبق أثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم  
 عليها بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم يسل و طهرته بالشمس والريح أصناف وهو قول  
 في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حل المسكن ونكفي عنه الظن بركة عسره المدي أو  
 غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في المدي وعمل من أحمد في حوارج الطير

إذا كانت الحنف فلا تعجنى عرفها فدل على أنه كرهه لا كها النجاسة فقط وهو أولى ولا  
 فرق في الكرهه بين جوارح طاهر وبغيرها وسواء كان يأكل خبثاً لم لا هو د شاك في  
 الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه ولا في وجهه في مذهب أحمد ميان سى ان  
 الاصل في الاروات الطهارة لا لا معنى وهو صواب وانجاسة لانه استثنى ميت ولو حن  
 يمكن ان يكون اصلها روتيني. احمد قل عند الله ان لا يول كها نجاسة لا لا كل لحمه  
 والثانية قال احمد في روايه محمد بن ابي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو  
 روث حمير او برذون فرخص فيه اذا لم يفرقه وناول ما كل لحمه وروثه طاهر لم يذهب  
 احد من الصحابة الى تجسبه بل القول بحجاسه قيل يحدث لاسف له من الصحابة وروث  
 دود القمل طاهر عند كثير العلماء ودود الخروح وبى الاذى صاهر وهو صاهر مذهب  
 احمد والكافى وناول الحمار ودون في الحنف طاهر متى لم يمس طاهره وان مرض له  
 ما يكون نجس الدين كالدود المتولد من الدرة وهو نجس ذكره القاضى وتخرج طهارته ماء  
 على ان الاستحالة اذا كانت بمثل الله تعالى صهرت ولا بد ان ياحفظ طهارة طهره من الدرة  
 بان يفسس في ماء ونحوه الى ان لا يكون على بدنه شيء ما يطهر حبل الميتة الطاهرة حال  
 الحياة بلده وهو روايه عن احمد اما ولا يجب غسل ثوب والدين من المدي والقيح  
 والصديد ولم يقد دليل على نجاسته وحكى ابو البركات عن بعض من العلم طهارته والاقرى  
 في المدي انه جرى به الصبح وهو احمدى الروايين عن احمد وبدا الصبي دوحها في  
 الابه فانه يكره استعمال الماء لذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل احمد رحمه  
 الله تعالى في رواية لا ترم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه وترى الميتة وعظماها وضمرها  
 وما هو من جنسه كالخمر ونحوه صاهر وانه غير واحد من العلماء ونحو الاستفاد بالنجاسات  
 وسواء في ذلك شحم الميتة وبغيره وهو قول الشافعى وأوما اليه احمد في رواية ان مصورو عني  
 عن يسير استحاسة حتى مرقرة ونحوه في الاصمة وبغيرها وهو قول في مذهب احمد ولو  
 تحققت نجاسة طين الشارع عني عن يسير مشقة انحرره عنه ذكره صاحبنا وما تطار من غير  
 السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه وذات المعنى عن يسير البند المختلف فيه لاجل  
 الخلاف فيه فالحلاف في الكتاب اظهر ونحوه على احمدى الروايين يعني عن يسير نجاسته

وإذا أكلت لحمه ذره ونحوه قد طاب عقل صرغم ريتها لأجل الحاجة وهذا أقوى  
لأقول لو خسر طائفة من أصحاب جندوني حبيفة وكذلك قواه الأبطال ولها ثم والله تعالى أعلم

## باب الحيض

ويحرم هذا الحيض فإن وطئ في الفرج ففليه دينار كفارة ويعتبر أن يكون مضروباً  
والسكر من لزوج وصد في المرح ولا يبرح فروع بينهما كما علة فيما اد وطئ في الدبر  
وم يجر ويجوز للحيض الطوف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو  
حبيبة من أنه يصح معها مع لزوم الفدية ولا بأس بها بل أقدم عليه وحمد رحمه الله تعالى  
حول ذلك في روي لا سيما في عيده نه بحال الضرورة وإن صالت مع عدم الضرورة فتقتضي  
توجيه هذا القول بحسب الدم عليها ويجوز للحيض قراءة القرآن خلاف الجلب وهو مذهب  
من وحكي رويته عن حمدون صحت أسبابه وحب وذ منعه دها فلا طؤها ووجها حتى  
تتمسك ن كانت قادره على الانفصال ولا تمت وهو مذهب أحمد والشافعي ولا يتقدر  
قل الحيض ولا كثره بل كل ما استقر عادة لمرأة فهو حيض وإن غص عن يوم أو دعي  
لحمية أو السبعة عشر ولا حد لأقل من حيض ولا مره ولا كثره ولا لأقل الطهرين  
لحيضين والمدة بحسب ما مره من لدم من نضرها من حاضه وكذلك المتفلة إذا تغيرت  
عاده زيادة أو نقص وتتم فذلك حيض حتى يبرها استحصاة باستمرار الدم والمستحصاة  
ترد إلى عدها ثم يبرها ثم يبرها عادت الدم كما حدث في صك واحدة من هؤلاء  
سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الإمام أحمد بالسبعين ثلاث فقال حيض بدور  
على ثلاثة حديث حديث عظمة بنت أبي حشاش وحديث أم حنيفة وحديث حمزة وختلفت  
الرواية في تصحيح حديث حمزة وفي رواية عنه وحديث أم سلمة وكان في حديث أم  
حبيبة والصفرة والكندرة بعد الطهر لا يبرها منه حمد وسره مول ثم عطة كمالاً بعد  
الصفرة وكندرة بعد الطهر ثبته ولا حد لأقل الدمس ولا كثره ولو زاد على الأربعين  
والستين أو السبعين وانقطع فهو نفس والسكن أن اتصل فهو دم فساد وحيث فلا رابعون  
منه لسبب والحمل بعد الحيض وهو مذهب شافعي وحكاة يهقي رويته عن حمد بل حكى

أنه رجع إليه ونحوه الذي لحصل الخوض لا في رمضان ثلاثاً فطروقه أبو بكر الصديق  
والأحوصان المرفوعة لا تستعمل دواء يمنع نفوسهم إلى في مجاري الحزن والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الصلاة

وقد شروع في اسم الصلاة هو من لسان المقلوبه عن معانيها في اللغة أو اسمها بقرينة  
على ما كانت عليه في اللغة وأما تعريفها بشارع تصرف أهل العرف فهي بالنسبة إلى  
اللغة مجازاً وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال وأحقيق أن الشارع لم يغيرها  
والمكان أن معانيها لا تتغير كقوله تعالى والله على الناس حجة البيت  
فذكر أن الصلاة لا يمكن أن تكون إلا للصلوة ولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه ظاهر  
منه ومن كان بهذا كانت له صلاة ليست بمشقة للصلاة في الأوقات والحديث ولا تترجم  
إشرائع إلا بعد اسم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد على هذا لا يرمي الصلاة حرياً اسم في  
دار الحرب ولا يرمي لم وجوبه ولو جاز في كل من ركع وحده بل نوع اشترع كمن لم يقيم  
أعظم الماء لظنه بدم الصلوة وبركته وكل حتى ينزل الحيط لا يرضى من الحيط لا سودا لظنه  
ذلك أو لم يصل مستحاضه ولا يصح لا يثبت ولا يتم ولم يصدقه لأنه موافق للخطأ والامتنان  
ومن عقد عقداً صحيحاً معناه في حتمه أو عيبه وأصله في أنه صواب أو مردود وإن كان معناه  
لا يصح وكذلك الكاخر إذا كان له خطأ لا يحمي ذلك ولا يملك وقد نفى الله عنه ما ينافي وإن كان  
مستنداً فافهم في الظاهر فيمن ركع لواحد ومن صرحه لا يصدق ولا يحل منه فيه  
ولكن جهلاً وعرضاً عن صلب العلم لو حبسه مع غيره في مكان أو من سماع إيجاب هذا  
وتحريم هذا ومن عرضاً لا كراهية له فإن ترك لأعنه ولو جب لم يرد شرعي  
كما ترك الكافر لا إسلام قبل يكون حال هذا إذا كان باقراً بوجوب وأحريم تصديقاً والنزاهة  
عنه الكافر إذا سمع أن التوبة تجب فيها كالأسلام وأما على القول الذي جزمنا بصحته  
فهو فيه نظر وقد يدل على أن هؤلاء من الكافر المبدع والتوبة والإسلام يهدون  
من فاتها ولا تترجم الصلاة صلياً مع غيره وقتله جمهور العلماء وثوب عبادة الصبي له قتل  
ودكره الشيخ أبو محمد بقدره في غير موضع والله أعلم ولا يجب قضاء الصلاة على من رآه

عقله محرم وفي متناهي المصيرية لزمه الانزع \* ومن كفر بترك الصلاة لا صواب له  
صير مسما بعضها من غير عادة الشهادتين لان كفره بلا متنع كاليس وترك لركاة كبدلت  
وفرضها متأخرا واعتناء \* مسألة يتنع وموعده وهي - رجل دخل دكان مقرأ بوجوب الصلاة  
فدعى اليه ومسع ثلاثا مع تهديد به بالقتل فم يصب حتى قتل هل يموت كافرا أو فاسقا على  
فواين وهذا ان فرض على ان يتنع ان مفقود في فرضها ولا يفعل ويصبر على اغتال هذا  
لا يفعله أحد قط \* ومن ترك الصلاة فيدمي لاشاعه عنه تركها حتى صلى ولا ينفى لسلام  
عليه ولا احية دينه ويحافظ على الصلاة قرب في رحمة من لم يصب وهو فعل مافعل \*  
ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها غير الخلع والماء المدم للماء في علمه نه بجهد الماء  
بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما مضى من صلى بالتيمم في الوقت الانزع وكذلك لا يجوز  
عن ركوع والسجود وانقره دعيه بدلت به بكنهه ان صلى بآية ركوع وسجود  
وانقره كان وجب ان صلى في وقت بحسب امكانه وما قول بعض اصحابه لا يجوز  
تأخيرها عن وقتها الا لوجوبها ومشمول ان شرطها في اية حدقه من الاصحاب من ولا من  
سائر طوائف المسلمين لان يكون بعض اصحاب الشافعي هذا لاشك ولا ريب انه ليس على  
عمومه وانما ارد صورته كاد ان يكون في شئ يصح حلا يستفي به ولا  
يفرق لانه لوقت وان كان مربط بحظ ثوب ولا يبرح الا بعد وقت ونحو هذه الصور ومع  
هذا فلهي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن جمهور صحبه وجمهور العلماء وما ظنه  
بواقفه لان بعض اصحاب الشافعي ورويه ذكره بعض من المريين بواكنه ان يذهب الى قرينة  
يشترى منها ثوبا ولا يصلي لانه لوقت لا يجوز له تأخير الانزع وكذلك العاخر عن تسليم  
التكبير والشهادتين الاخير اذ صدق ان صلى في حسب حبه وكذلك المستحاصة اذا كان دم  
يقطع بعد لوقت لم حررها التأخير ان صلى في وقت بحسب حبه

## باب المواقيت

بدأ جماعة من اصحابنا كالحارقي والهادي في بعض كسبه وغيرهم - ظهورهم من بد باعتر كان  
ابي موسى وفي الخطاب والغص في موضع وهذا حود لان صلاة بوسطي هي المصير

وإنما تكون لوسطي د كان حجر لأول ومن زعم أن وقت المشاء بقدر حصاة الحجر في  
الشتاء وفي الصيف فقد سقط عنه يد عاتق من جمهور العلماء برون تقدم صلاة فضل الا  
إذا كان في تأخير مصححة واحدة من تمام ثم يحجر يصلي آخر وقت بوضوء مفرد يؤخر  
حتى يصلي آخره فت مع جمعة وبحود ذلك وبمن قول ودد في دخول الوقت مع إمكان العلم  
بوقت وهو مذهب جمهور من العلماء المتقدمين وكما شهدت في النصوص خلافه لبعض الصحابة ومن  
دخل عليه الوقت ثم صر منه من حرون وحصى نصفه لالان تضيق الوقت عن فهمهم  
بوحدة المانع وهو قول لك وروى روه روه عن أبي حنيفة ومثله من المانع من تكلفه في وقت  
الصلاة لزمته إدراك فيه قدر ركعة ولا فلا وهو قول المالكية وقول الشافعية ومثله في مذهب  
حمد ولا سقط الصلاة بحج ولا استعمل في السنة لانه ولا غير ذلك جمعا وتارك الصلاة  
عمدا لا شرع له فقد وثق ولا يصح منه أن يكسر من التطوع وكذا الصوم وهو قول صدقة من  
السلف كافي عند الرحمن صاحب الشافعية وداود وسننه وأيس في لادله بحجابه مذيل  
بواقفه وثمره عليه سلام عامع نصفه صيف بدون الجدي ومسرعه وقال أبو الخطاب  
في لا تصرف دامت في الوقت صلاة هل يصح ختمه لا يكون عاصيا لاجمع وهذا هو الخطأ  
يحتمل عصى به لانه يجوز له تأخير شرط سلامة الدية كما يجوز له تأخير في قضاء رمضان  
وقضاء الصلاة والنذر وكثرة وكل ذلك بشرط سلامة منة وقوانه لا معصي وهو الصحيح  
فلان موحب وجوبا موسرا لا بمعنى من أخره إلى آخر الوقت ذ مات كما سئل "في ذكر نهها  
قال أبو العباس أم قضاء الصلاة والنذر والكمرة فمقد على الفور ومنه أن على تراخي  
فلا تناظر المسألة وإنما نظيرها قضاء ومضان منه وقت موسع والمذهب هناك أنه إذا مات بعد  
استطاعة القضاء أعلم عنه والمشهور في الصلاة لا بمعنى ويتوجه التحريم فيهما كما قصده كلامه  
وقال أبو الخطاب متى على لا يجب المانع في قضاء الحج والكمارة وركاهو لدين المؤجل  
وهذا غلط فإن فيه ما هو مضيق وهو على التراخي ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو  
مذهب احمد وغيره والنائم ليس عليه أن يقبل الصلاة حال نومه فلا ترع كمن تازع العلماء  
هل وحت في ذمته بمعنى أنه يجب عليه أن يعمدا لا يتيقظ أو حال لم يجب في ذمته لكن  
نقصد سلب وجوبها على قوائس جمهور العلماء على أن قضاء ومهم من قول هي أدواير عال



لفظيان وبشبه هذا ابراع فمن غلب على ضه في واجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت  
 أنه يجب تقديمه فهو م تمت ثم قدمه فهل يكون اذ كقول الجمهور أو قد كقول البطلاني وغيره  
 فيه نزع ولا تأثير هذا ابراع في الأحكام وهو نزع المعطى ففصل من واعتقد تقدم اوقت  
 فصلي أداء ثم تبين حروجه واما كس صحت الصلاة من غير ابراع عليه وقال أبو العباس في  
 قدیم خطه قول البطلاني قياس المذهب بالاعتداد بحاله على لا على نيته وذلك كما قلنا  
 من غير خلاف علمه في المذهب في المعصوم الذي لا رضى رؤيه حجج عن نفسه ثم ر  
 انه لا يلزم عادة الحج واعتبار حاله على طين ولا يعتبر تبين منه ولا عرف بينهما ورفا

## باب الاذان والاقامة

والصحيح انها فرض كعبية وهو صريح مدعي احمد وغيره وود اطلق طوائف من العلماء  
 ان الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول انه قد اتفق أهل المدينة على تركه فوالله و ابراع مع هؤلاء  
 قريب من ابراع المعطى من كثير من العلماء من اطلق يقولون السنة على ما يذهب تركه ويعتقد  
 تاركه شرعا وأما من زعم انه سنة لا اثم على تركه فقد حصا ويس لادن واجب للصلاة  
 العائنة واذا صلى وحده أداء أو قضاء واذن وفهم منه حسن وان اكر في الاقامة أجزأه وان  
 كان يقضي صلوات دون أول مرة وقم اقامة الصلوات كان حبا فضا وهو أفضل من الامامة  
 وهو اصح الرويتين عن احمد وخبر كثير نصحه ربه صلى الله عليه وسلم وامامة  
 الخلفاء الراشدين فكانت ممية منهم وبها وصيغة الامامة لا أعظم وم يمكن الجمع بينهما وبين  
 لادن فصارت الامامة في حقهم أفضل من لادن خصوص أحوالهم وان كان لا أكثر الناس  
 الاذان أفضل ويتخرج أن لا يجري شأن الله عند امره كالأحد ووجهين في الخطبة وأولى  
 ادم يقل عن أحد من السلف الاذن قاعد غير عدد وخطب لمصهم قاعدا لغير عدد واصق  
 احمد الكراهة والكراهة مطلقه من مصروف الى التحريم أو استزبه على وجهين قلت قال أبو  
 القاء المكي في شرح الهداية مل من احمد و دن القاعد يعيد قال القاضي محمول على نفي  
 الاستصحاب وحمله لمصهم على نفي لاعدده وانما قيد وأكثر روات عن احمد الميم من  
 دن الحد وتوقف عن لاعدده في مصنف وصرح بعدم لاعددة في بعض وهو اختيار أكثر

الأصحاب وقد كثر جماعة عنه رواية . لأعدة واحدها لحرق وفي إجزاء الأذن من العنق  
 روايتان فوهما عدمه لمخالفة أمير النبي صلى الله عليه وسلم . وأما ترتيب العنق مؤذنا فلا  
 ينبغي قولاً واحداً . والصبي المميز يستخرج في أذنه لئلا يخالع روايتان كشهادته وولائه وقال في  
 موضع آخر اختاف لأصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع خلاف هو  
 العرض به والسنة المؤكدة أنه يوجد سوء . وما صحة أنه في الجملة وكبره حائز . أن حره  
 فلا خلاف في حواره ومنهم من صلق الخلاف لأن محمد بن أبيس أن يؤذن العلام قبل أن  
 يحتم إذا كان قد وافق وقال في روايه علي بن سعيد وقد سئل عن العلام يؤذن قبل أن يحتم  
 فلم يجبه والاشبه أن الأذن الذي سقط العرض عن فعل الغريب وبمسند في وقت الصلاة  
 وصيام لا يجوز أن يشره صبي فولا واحد ولا يسقط العرض ولا عمد في وقت العبادات  
 وأما الأذن الذي يكون سهواً مؤكدة في مثل السجدة التي في المصير وبحر ذلك عهد .  
 روايتان والصحيح جواز ذكره . أن يوصل لأذان . فيه مثل قول بعض مؤذنين قبل الأذن  
 وقال الحمد لله الذي لم يتجدد الآلة . وسنحب للأذن أن يرفع فيه ووجهه من السنة .  
 ذن أو أقام وأنص عليه أحمد . كما يستحب للذي يشره عقيب أو ضوء أن يرفع رأسه في السنة .  
 وكما يستحب للمحرم . الصلاة أن يرفع رأسه قليلاً لأن التهليل والكبير إعلان بذكر الله  
 لا يصلح إلا له . الإشارة له كما تستحب الإشارة بالأصبع . حده في المشرقة وللدعاء  
 وهذا بخلاف الصلاة . دعاء المستحب فيه خمس أطرف . وإذا قيت الصلاة وهو  
 قائم يستحب له أن يجلس وإن لم يكن صلى تحية المسجد هل ابن مسعود رآه . عبد الله حم  
 جرح عبد المغرب حين انتهى إلى موضع نصف أحد المؤذن في الإقامة فجلس . وأخرج من  
 المسجد بعد الأذان مهيأه وهو حرم أو مكروه في مسألة وجهه إلا أن يكون ماذن  
 للفجر قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه أحمد . ولا إمامة كالد . لأذن وسنة أن يشدي  
 للكسوف . صلاة حممة لحديث عائشة خفت الشمس على عهد أبي صلي الله عليه وسلم  
 فمات مناديا الصلاة حممة ولا يبدى للعبد ولا تستقم . ومنه طائفة من أصحاب وطأ لا يشرع  
 للجيرة ولا للزواج على نص أحمد . حلاه للقاضي لأنه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
 والقيس على الكسوف . مسد الاعتبار وهل لا مدى السنة أن يكون المؤذن من أولاد من

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم لادن ومن كان من غيرهم حر قال ابو العباس ولم  
يدكره كثر صحبا وصاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المسزعين في لادن  
لا يقدم احدهما يكون ايه هو المؤذن واما ما سوى ساذن فقول العجز من تسبيح وشبهه  
ورفع الصوت بدعاء نحو ذلك في ساذن فبد ليس بمسبون عنه لانه بل قد ذكر طائفة من  
صحابه واشفقوا واما انهم من جهة السماع ذكروهة وديم دليل شرعى على استحبابه  
ولا حاشا سبب يقضى حديثه حتى قال به من السماع للعبادة التي دلت الشريعة على استحبابها  
وما كان كذلك فيكر لاجل ان امره ولا يكر على من يركه ولا ينفق مستحق الرزق به  
ون شرطه وقف واد قبل ان في نص هذه الامور مصلحة رجعة على مقصدتها فتعبر  
من ذلك على القدر لدى يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر المصلحة راجعة  
وستحب ان يحب المؤذن ومول مثل قول في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل  
ذكر ودية ودية في الصلاة ويحب مؤذنا او كثر حيث يستحب ذلك كما كان  
المؤذن يؤذن على عهدى صلى الله عليه وسلم يؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الراتب  
يوم جمعة في مثل صحن المسجد فليس ذمهم مشا واما من لا يفسد ذلك بدعة منكورة وقد اتفق  
العلماء على ان يستحب الاستغفرة لانه لا يكره لاجل حاجة وقد ذهب طائفة من اهلها اصحاب  
مالك واحمد الى طائفة من صلاة المأمور فيخرج المأمور كلامه هذا المذهب يقول مثل ما يقول  
حتى في الحيمه ومن يقول لاجل لونه فهو لا لله وبحور لادن العجز من دخول وقت وقوله جمهور  
العلماء وليس عند حمد نص في وقت يجر فيه الاذن لان صوته هو يجوز بعد نصف  
الليل كما يجوز بعد نصف الاذن لانه من مرداه وعلى هذا في ان يكون الليل الذي يعتبر  
نصفه وله غروب الشمس وحره ضوع كما قاله في عصره وله صوع اشمس وحره  
عروها لانه الزمان الا وادى الى قول صلى الله عليه وسلم في حد الحديثين يزل  
الى ان يلى حين يبقى ثلث الليل لى يطفى طبع العجروى لا حرجين يقضى نصف لادن  
يمى اهل لادن يطفى طلوع الشمس منه ان نصف لادن الشمس يكون قد بقي ثلث لادن  
العجروى فربا ومن تحسب وقت الفشاء الى نصف لادن فرة والى ثلثة اخرى من هذا

الذات لكان متوحها ويستحب<sup>(١)</sup> أخر مؤد في الارض لا يعوم في ذلك تشبه السلطان  
قال احمد لا يقوم ول ما يدي أو يصير

## باب ستر العورة

اختلفت عارة اصحابنا في وجه الحرم في الصلاة فذهب بعضهم إلى أن العورة وقال بعضهم عورة  
وعاء رخص في كشفه في صلاة الحاجة والتحقيق به ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في  
باب النظر في بحر النظر به ولا حجب مدعى في أن من العورة ركبته من الامة عورة  
وقد حكى جماعة من اصحابنا عورة السوء فقط كانوا في عورة لرجل وهذا غلط  
فتبين على المذهب حصول وعلى اشرافه عمومًا وكلام احمد مدني عن هذا القول  
ولا تصح الصلاة في الثوب المنصوب والحريز وبما كان المنصوب هذا كانت الصلاة فرضًا  
وهو اصح لرويت عن احمد بن حنبل قال لا بد من الاصح روي به وحديثه وقال أبو  
العباس أكثر اصحابنا حلقوا عاتق وهو حصول لأن ذلك يقول بوجهه الطهارة  
مغايرة لجهة المعصية فيجوز أن شب من وجهه ونصوب من وجهه وبني أن يكون لدى بحر  
ثوبه حياء في الصلاة على هذا خلاف لأن المذهب به حرمة وكذلك من من ثوبه فيه نصوب  
من لا رده ذلك أن كل ثوب يحرم منه أخرى على هذا الخلاف وقد شار إليه صاحب المستوعب  
ولله علم ولو كان لمصلي جاهلاً لمكان الثوب به حرمة في عادة نبيه هو وقد أن اجهل  
بالتجسس مبدأ أو لا يعبد لأن عدم علمه بالتجسس لا يمنع من أن يكون تجسساً وكذا لم يمنع  
بالتجسس لم يكن فعله منصوباً بل يكون صانه وأما محسوس في مكان عصم فبني أن لا عيب  
عليه لاعادة اذ صلى فيه مولا وحده لأن الله فيه ليس بغيره ومن صحاحنا من يحسب ومن  
لم يحكم الا الثوب خرب رويته كن مباح لا ثوب يحس وعلى هذا من لم تمكنه أن يصلي  
لا في الموضع المنصب فيه اذ كان ولياً وكذلك كل مكره الكون في مكان التجسس والمنصب  
بحسب خلاف ضرر من الحرج في عهده ومعه ينبغي أن يكون كالحسوس وذكر ابن الرزوي  
في صحة الصلاة في ملك غيره غير دية له يمكن محواً عليه وحسين بن مذهب الصحة في  
انه يدخله ويأكل ثمره فلا بد منه بلا كل ولا ذى ولي وأخرى ومفوض بمقتضى مسلم من

الثب والمعدن في بعض المحاب به كالمصوب سواء وعلى هذا لم يكن مال الذي يلبسه  
 وسكبه حلالا في نفسه لم ينسحق به حق الله تعالى ولا حق لسانه ولا لم تصح فيه صلاة وكذلك  
 في طهره وكذلك لمركوب ولزاد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة  
 ومنه حد لا ثوبا لطيف رسله على كتفه وعمره وصلى بالسبا ونص عليه أو انزربه  
 وصلى قنق ومن القاصي سركه وصلى حائبا والاول هو اصحح ومول القاصي ضعف  
 ولو صلى على راحته مصوبة أو سعية مصوبة فهو كالارض لمصوبة وصلى على فرش  
 مصوب فوجها انصرها البطلان ولو عصب مسجد وغيره ثبت حوله عن كونه مسجدا  
 بدعوى ما ذكره وقعه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وإن نقاه مسجدا ومنع الناس من  
 الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان حذر طائفة من المتأخرين الصحة والاقوي البطلان ولو  
 صب في بده ماء بعد ان عميل وقاس المذهب صحة « وإن صب في العريان ثوبا ولا  
 حشيت وان كان وحده لزمه الاستئذان عند ان عميل ولا يبرمه عند الاثمدي وغيره وهو  
 صواب تقطع به وقيل إنه المصوب من أحمد لأن ذلك يتأثر ولا يبق ولكن يستحب  
 أن يمسح بمحيط أو شجرة ويحو ذلك من أماكن « ونسخت الصلاة يسجل وقاله طائفة من  
 العلماء « والحمد لا يبق لا يصح منه « يصح فرسه عند من عميل وإن راغوى وبطلان فرسه  
 هو « كما في الحديث مرفوعا « من قول صلاته والله تعالى من قدره على ستر العورة  
 في صلاته وهو حد لزيعة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فعلق الامر باسم لزيعة لا استتر  
 امره « من المديني له أن يلبس زينته ونحوها في الصلاة

## باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وحديث نظير البدن من الحث يخرج عليه حديث الاستنجاء وحديث التبر من البول وعوله  
 صلى الله عليه وسلم خفيه ثم فرسه ثم تصحبه « ثم صلى فيه من حديث ابنه وغيره  
 وحديث في سنده في ذلك المعنى « ان رب ثم الصلاة فيها وطهارة البقعة يستدل عليها بقول  
 الذي صلى الله عليه وسلم في حديث لا عرى في « هذه المساجد لا تصح لشيء من اول والمذرة  
 وأمره نصب الماء على البول « ومن صلى بالحصى « من أو حلالا فلا إعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لأن من كان مقصوده احتساب المحظور - فمعه محظور - وناسيا لا تطل العبادة به  
 وذكر أنه صلى في المحرد ولا يمدى ن - سى بعد رويته واحدة عن أحمد لأنه معرط وما  
 الروايتان في الجاهل وروايتان منصوصتان عن أحمد في الخوض بالمجاسة - سى فليس  
 عنه نص فذلك اختلف الطريقان \* والهي عن قربان - مسجد من كل يوم ونحوه عام في كل  
 مسجد عدده العلماء وحكى القاضي عياض أن الذي حصى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
 تصح الصلاة في المقبرة ولا البها والنهي عن ذلك إنما هو سد لدرمه الشرك وذكر جماعة من  
 أصحاب أن لقبر ومهرس لا يقع من الصلاة لأنه لا يكون - مسجد - في المقبرة ثلاثة فوار  
 - مساعد - وأيس في كلام أحمد وعامة أصحابه - الطريق إلى عموم كلامهم وتعليلهم وسدلالهم  
 يوجب مع الصلاة عدمه وحده من - موز وهو - مسجد - كل - مسجد - لأنه جمع  
 - موز - وكل - مسجد - وكل - مسجد - في - مسجد - - موز - لا يصح فيه وهذا بين في المذبح  
 يكون - مسجد - ولا الحرم - مسجد - - موز - لا يصح فيه وهذا بين في المذبح  
 الصلاة فيه في المسجد الذي - مسجد - حتى يكون من الأحداث وبين المقبرة حتى آخر  
 وذكر بعضهم - مسجد - لا يصح الصلاة في الحش ولا - مسجد - ولا فرق عند عامة  
 أصحابنا بين أن يكون الحش في - مسجد - المسجد أو - مسجد - حش من عتق - مسجد - كان  
 من المصلي ومن الحش ونحوه حش من - مسجد - - مسجد - وأول هو المذكور عن السلف  
 والمصنف عن أحمد والمذهب الذي عنده لا يصح كراهية دخول الكعبة المصورة  
 والصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصور - مسجد - - مسجد - - مسجد - لا ريب فيه ولا  
 شبهة وفيه كلام لا يمدى وفي - مسجد - لا يصح صلاة في أرض حش وهو  
 فوني ونص أحمد لا يصح فيها وعلى - مسجد - - مسجد - ولا فرق بين عودها وسدلالها  
 فوني - مسجد - - مسجد - - مسجد - - مسجد - لا يصح الصلاة في كعبه  
 في الدالة وهو - مسجد - - مسجد - - مسجد - - مسجد - في البيت - مسجد - كانت  
 تطوع فلا يلحق الأرض لأنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة  
 فبشبهه والله أعلم أن يكون ذكره في الكلام في عقب الصلاة خارج البيت لأن القبلة  
 الأمور يستعمل هي - مسجد - - مسجد - - مسجد - - مسجد - في الأرض لا حل أنه



صلى التطوع في البيت ولا فقه يدعم النسي كلهم في الكعبة في جهة هي جهة فلا بد هذا  
الكلام من فائدة وعم شيء قد يحكى وينفع في محل لشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم  
منه هذا المعنى وهو أعظم معنى جمع وإن نذر الصلاة في الكعبة كما لو نذر الصلاة على لرحمة  
وأما نذر الصلاة مطرد غيره - وصار مريضة لأن الله رافط في يحكي به حد وأمر انقض

## باب استقبال القبلة

قال الله تعالى وغيره في ذلك لا روى به صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن  
الحارثي وروى المعروف صلاة صلى الله عليه وسلم على راحته أو البير والصواب أن الصلاة  
على حجر من قبل نسي كما ذكره مسر في روى به حري ولقد دام ذكر الحارثي حديث عمرو  
هذا وبين في حذقه نظر وروى به شذذه لفته رواية الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم  
من مشى في الشرق والمغرب قبله حرم حظ من لاهل المدينة ومن حري حرم كاهل الشام  
والحريرة والعراق وقد نزل مصر فقام بين الشرق والغرب من مطلع الشمس في الشتاء  
ودكر حاكمه من الأصحاب أن حب في سبل المدينة وهذا دون يدب دليل المصلي  
على أني قيس وغيره من ذلك العالية فانه انما يستقبل الهواء لا البناء وبذلك  
الكعبة والمعاد بالله كعبه - استقبال العروسة قال أبو نسي وحب استقبال الدين وأن  
عروسة والمهر فليس بكعبة ولا بد وروى من الصلاة على أي قيس وبحوه فاما  
ذلك لأن بن يدي نصي قلبه شاحصة مريضة وإن كان مسامحة فإن المسامحة لا تشترط كما  
لم تكن مشروعة في لائمه لانه وروى الكعبة وقول من حرمه وأنه لا تصح الصلاة  
حتى يصيب شيء صلى الله عليه وسلم لا حرم نصي على صهر الكعبة لانه له ومعه جعل الغلة  
الشيء الشاحص وكذلك كان لا مدي لاصي - البيت وكان معنوح لا تصح الصلاة وإن  
كان مردودا صحت وإن كان معنوحا وإن يديه شيء منسوب كالسيرة صحت لانه يصلي إلى  
جزء من البيت فإن لم يكن البيت والمعاد بالله وصلي وبين يديه شيء صحت الصلاة وإن لم  
يكن بين يديه شيء لم تصح وعند من كلام الامدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة  
لأن يكون بين يديه شيء وانما يعني به وانه نعمة ما كان شاحص كما يفيد فيما دأبني إلى الباب

ولأنه من ذلك أنه إذا صلى إلى ستره فقد صلى إلى حره من البيت فعليه أن يجرده عن حره غير  
كاف ويدل على هذه دكره لادرق في أحركه أن ستره من البيت إلى أن لا يدع  
الستر من غير إزالة النصب لهم حول الكعبة الخشب وحره الدور عنهم حتى يطوف الناس من  
ورثته وصداقهم. فمن ذلك أن لا يبره من ستره من البيت إلى أن لا يدع على أن كمة  
التي يطوف بها وبصلي إليه لا بد أن تكون شيئا منصوبا حصونا العرصة يستقبة يوم  
يقول أن أحدا من الناس حارب في ذلك ولا يكرهه. فرض أنه قد تم نصب شيء من  
الاشياء وصمها من شئ من هذه والوسيل من خشبه في حره من البيت إلى  
يكفي حينئذ باستقبال حره كما يكفي بصلي إلى كعبه حطبه ستره من فوقه  
كالخط ودكر من عقبل وعبره من فحده من البيت إلى أن لا يصح الصلاة إلى هواء البيت  
مع قولهم أنه لا يصلي على حره كمة من فوقه مرق به داره يقيه كشيء شاخص  
يستقبل بخلاف ما إذا كان هناك قبلة تستقبل ولا يبره من سقوط شيء إلى حصن د كان  
معدوما سقوط استقباله إذا كان موجودا كما فرض من حال مكان نصب شيء. وحال تعذره  
وكان مرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدرة والعجز عنه. إلا أن الصلاة  
إلى شيء شاخص فيه يكتفي بشخصه ولو أنه شيء غير كائنه إلى ما يفهم من عقبل وقيل  
أبو الحسن الأمدى لا يجوز أن يصلي إلى الباب إذا كان منصوبا كمن كان من يديه شيء منصوب  
كاسترة صوبه إلى هذا لا يكفي رتبع حنة ونحوه لا بد أن يكون من حره لرحل لا لها  
الستره في قدرها الشرع السحر مسجدة فلا أن يكون مديرة في أحد أي شيء كانت ستره  
التي فوق السطح ونحوه أو حشبه مسجدة ونحوه من رتبع في مطلق البيع وكان في موضع  
مملوك جازت الصلاة إليه لأنه جزء من البيت وإن كان هناك من حره من فوق بعض  
أو خشبة معروضة غير مسجدة ونحو ذلك لم يكن ممة فيما ذكره أصحابنا لأنه ليس من البيت  
ويتوجه أن يكتفي في ذلك بما يكون ستره في حده لا شيء شاخص ولا حدث من عباس  
و من الزبير دليل على لا كسفه كل ما كان فيه وسعة فقه الخشب والستور المعلقة عليها  
لا تقع في مطلق البيع قبل وقته من كسفه من رتبعه من لم يقع في مطلق البيع  
لأنه حل ضرورة ولا ضرورة لمصلي الصلاة على صهر الكعبة وضها إذ يمكنه أن يتوجه

في جرمها أو أن يستقل جميعها الله أعلم وقتل ابن حامد بن عقيل في توضيح وأبو المصلى لوصي  
 إلى الحجر من فرضه المعينة تصح صلاته لأنه في مشهده والمبال ليس من الكعبة البيت  
 الحرم وإنما وردت لأحدث أنه كان من البيت فعمل تلك الأحاديث في وجوب لصواف  
 دون لاكتفاء به للصلاة حتى صلاة دين وهو معصية في لتأنيق محور التوجه إليه في الصلاة  
 وتصح صلاته كما هو بوجه في حائط الكعبة من قوله من وهذا قياس يذهب لأنه من البيت  
 لأنه الثالث المسبب من بيان من مشهده من حق الكثير من نفسه أن لا يرى من أحمد أنه  
 لا يصح عرض في الحجر فالحق لا يصح في حجر الحجر من البيت من قوله من الحجر حريمه  
 ليس من البيت وإنما لدخل في حده من جهة درع وثي من يستقل مراد على ذلك  
 لم تصح صلاته ألبتة

## باب النية

والنية تنع المزمع في غير ما يريد فعمدة قصدته ضرورة ويجرم خروجه لشكه في نية لا يعم  
 أنه ما دخل لا يعم وهو الحرم من فاتهم نوى الإمامة صحت صلاته فرضاً ونقلاً وهو رواية  
 عن أحمد اختارها أبو محمد المقدسي وغيره ولو سئى من حذره محضاً صحت صلاته أن كان  
 قصده خف من حصر ولا ولا ووجه في مرة إليه للكبير قد يفسر بوضع كبير عقيب  
 النية وهذا يمكن لا يعمه فيه من عامة من على هذا حكم وقد يفسر بمسقط آخر  
 النية على أحز التكمير بحيث يكون أولها مع أوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لأنه يقتضي  
 ترويض كمال لنية عن الصلاة واحدة أو قول الصلاة عن الصلاة واحدة وقد يفسر بخروج جميع  
 نية من جهة وقد يفسر جميع النية مع جميع حرمة التكمير وهذا قد يورع في أمكانه فقلنا عن  
 وجوبه وهو قليل أمكانه فهو متعسر ففسقه وخرج من فها سلطان هذا ولدى قوله أن تكبير  
 يسعى له أن تشر التكمير وتصوره فيكون له شمولاً بمعنى التكبير لا أن يشمله عن  
 ذلك من من تحذر النوى ولأن النية من ضرورة وأشرط يتقدم العباد وحسب  
 حكمه إلى آخرها

## باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام أبي العباس أنه يجب تسوية الصفوف لأنه عليه السلام رأى رجلاً ينادي صديقه  
 فقال لتسوية صفوفكم أو يجلسوا في صفوفكم ومن غلبه الله فهو صوابكم ومن  
 تسوية من تمام الصلاة مع علمه ورحمة الله تعالى على من علم من صفه الصف من  
 ذكر الإجماع على سجدة واحدة في كل ركعة لا في ركعتين ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة  
 أن يقول الله أكبر ثم لا يجزئ ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 نفسه المرفوعة حجة من ركعة واحدة لا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة  
 واختاره الكرخي من الحجة كما ذكر واحد واستحب الجمع في الركعة من  
 قوله سبحانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وهو خير من غيره  
 والي هبيرة ولا يجمع من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 قرأت السبع أن تقرأ هذه آية وهذه آية لا الجمع منها ونظيره كثيرة ولا يجمع من ركعة واحدة  
 في العبادات لو ارده على وجوه تسوية كل نوع من أنواع الصلوات ونوع من أنواع ركعاتها  
 وغير ذلك وبمفصول قد يكون في ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 في الصلاة تعود ويسمى بركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 علماً للسنة ويستحب للجهل اسمها كما يستحب حمد بركت الموت في نزل تالفاً لعموم  
 ولو كان الامم متطوعاً سمعوا سورة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 التحجير بين الجهر والسر وهو مذهب سديد من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 قوله به جهر يجب وهذا أحد ما ليس بحمد والله عز وجل سمع به من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 ليست من أول كل سورة لا متحدة ولا سرية وهذا صاهر مذهب حمد وروى الصيراني  
 سناد حسن عن من قال اسلم النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر باسم الله الرحمن الرحيم كان  
 مكة وانه لما هاجر الى المدينة ترك الجهر حتى مات ورده في رواية كسب الله سبحانه التسوية  
 وهو مناسب للواقع من الغالب على من كان الجهر به من ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة  
 يكونوا يحجرون والدارقطني لما دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد ركعة واحدة ولا يجزئ من ركعة واحدة



يقول مع إمامه (ياك تعد ويك تسعين) ويخبره ويرد عليه أنه لا يسمع صوت لا يسمع  
 فيها إلا أنه طرفان ووسط حد الطرفين لا يسمع والثاني قرأ كل حال وثالث وهو قول  
 أكثر السلف إذا سمع قراءة إمامه نصت ولا يسمع قراءة غيره من وراءه فليس من  
 سكوته والاستماع لقراءة إمامه نقص من سكوت وتبني هذا قول البراءة من رواية الإمام  
 وحجة على المأموم أو مستدعيه على قارئ في مذهب أحمد أشهرهم من مستدعيه ولا يقرأ من  
 نفسه معه ولا يسمع منه إمامه ولا يسمع من غيره من وراءه وهو ربه عن أحمد وأحمد  
 وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين غيب الكبير يستفتح ويقرأ ركوع لا يقرأ  
 ولم يستحب أن يسكت سكتة تقسم لقراءة المأموم وإن كان يسمع صوته يستحب ذلك  
 والقراءة دسمع هل هي محرمة ومكرهة وهل يطال الصلاة من على يمين في مذهب  
 أحمد وغيره أحدهما القراءة محرمة والآخر أصح إحداهما من حيث هو لا يسمع صوت  
 إلا كثيرا وهو المشهور من مذهب أحمد وهو لا يسمع إلا صوت المأموم من وراءه لا خلاف  
 في وجوبه من غير ذلك استماع مقتضى لصوت أحمد ولو سكت صوته من القراءة لم يسمع  
 أفضل فالتفت مقتضى هذا أن يكون غيرها أفضل إذا سمعها والافهم أفضل من غيرها من  
 علم «ولا يستفتح ولا يستمع من حر لإمام وهو رواية عن أحمد ومن صاحب أحمد من  
 قال لا يستفتح ولا يستمع من حر لإمام روي عنه أحمد وخلاف حال سكوت الإمام يعرف  
 عند صاحبه إلا عن حر لا يسمع بالسمع يخصه وهو المأموم الذي لا يسمع لا يسمع لا يسمع  
 وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم مع الإمام فلا يسمع من سكتة حتى يعطى من صوت أحمد  
 وأكثر صحبه لا يسمع ولا يسمع من غيره من وراءه من صاحب أحمد وأحمد  
 ولا ولا يسمع وأما نقل من صرح عن أحمد من حر مأموم به مذهب الإمام أحمد  
 أبو سحاق بن شاذلان أنه يدر على قراءة الإمام الحمد لا ولا مانع من السماع وقال أبو العباس  
 ابن أبي عمير أن نصات أبو حنيفة حدثت أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مكان لا يسمعه غيره روي عن دود والجار في الدرع وقد حكى عن في دود الطائفة  
 وأنه قال هذا حدثت عن أبي العباس وهذا وإن كان محمداً من يرى من حيث أبي  
 صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضميماً فم يسمع



الكبيره عهده به يتم التكبير ولا فلاح دلت له و به عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف  
هذه و روى أبو بكر بن أبي شيبة عن الحمصي - و من ينص التكبير ريبا وكان يبر في  
زمن عمر و قد رفع لاهم رثه من ل كوع يقول ر - و لك حمد من السماوات و مل الأرض  
و مل ما شئت من شيء به مد وهو روى عن احمد و اختارها أبو الخطاب و الاجري و أبو  
بركات - و من رفع ايديهم - قد نصي من تشهد ذون لي ثلاثة وهو روايه عن امام  
احمد اذ رفع يوا بركات كما سمي ر كوع رفع منه و من يمد يده على رفع يديه الا برودة  
على د رة - لانه في سنة رودة لانك لا تكمل و من يصلي صلاة تمتد كمر ل ركن اهلي  
لا مولى وهو مذهب ابي و حمده من بحسن انقاره - لا لار و لا حرس لا يحرك  
به حركه مد و به ر ن انه من ذلك كل قرب لاه عث - في الخشوع و زيادة  
على سير الم شروع و آل ناي من الله عه و به من ينه و نص عليه احمد و اختاره الشريف  
بو حمده و سيره في ر و شتم و في الخطاب ر و في ر كاه في دخول ر و حه في هل  
بيته ر و بن و حمر لدحون - و نص أهل بيته علي و فاطمة و حسن و حسين الذين اداو عليهم  
سكينة و حصهم للعلماء و حمر كلام في مرس في موضع آخر ان حمده قد ن من حسن  
و حسن و حمده نص - و لا يجوز ان يرفع على غير لاه - را اتخذت شمارة وهو قول  
موسى بن من قال يرفع يده وهو قول صاه من صحاح و من كان يجوز مطلقا وهو  
مقصود احمد - و صاحب الخبر به - صحيح و الحمد و التكبير عقب الصلاة و قاله بعض  
سلف و الخلف و برآته الكبري - لا حمر لعدم نقله - و التسييع المأثور انواع احدها ان  
يسبح عشر و تحمد عشر - كبر عشر انا في - سح حدي عشر - و يحمد احدى عشرة و يكبر  
احدى عشر قواثث ن - سح ثلاث و ثلاثين و يحمد ثلاثا و ثلاثين و يكبر ثلاثا و ثلاثين فيكون  
تسعة و تسعين و رابع ن - بذلك و ختم المائة و احدى - و هذه لاه لا لله و حمده لا شريث  
له به ملك وله حمد وهو على كل شيء قدير - خمس ن - سح ثلاثا و ثلاثين و يحمد ثلاثا و ثلاثين  
و كبر ر - و ثلاثين السدس ن - سح خمس و عشرين و تحمد خمس و عشرين و يكبر خمس و عشرين  
و عون لاه لا لله و حمده لا شريث - ه - لاه و به حمد وهو على كل شيء قدير حمد و عشرين  
ولا تسبح دعاء عقب نصيب سابع - ر - ثلاثمائة و لا تنصرف أو تلمع المأموم و تستحبه

لا تفته لأربعة ومائة في حزنك من أن لا تفرح بحسن الله ففقد حان المؤمنين  
 المرددة الدعاء على رؤس عليه كذا دعوت من يدعو من كان دعوتك قد فعل  
 لموسى وهرون قد جبت رؤسك وكان حمله يدنو ولا حزن يؤمن والمؤمن أن  
 لا اعتقاده أن الإمام يدعو لها قال - بين فقال حان الإمام يدعو رؤس لا يدعو رفع يديه  
 ولا تشاء بالحمد لله والتناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سرور ختمه بذلك كله ومن  
 وصية المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم صحته لا حزن أو آفة من لا حديث  
 التي في الصحاح لم أجد في شيء من كتابات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المشهور في  
 أكثر الأحاديث والطرق لفظ وآل إبراهيم بإستاد صريف من مسعود مرفوع ورواه  
 من حاجة مرفوعة على بن مسعود بن روى عن علي بن أبي طالب في صحاحه مجمع بينهم والله أعلم  
 وافق المسعود على أن محمد صلى الله عليه وسلم أفضل رسل الله وأجمعهم في به وجاهه  
 من هو أفضل من جميعهم قطع جماعة من من به وحده أفضل من جميعهم كما أن صديقه  
 وزن بمجموع الأمة ورجع بهم إلى ذكر حقه من الله على محمد بن أبي ربيعة  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم - لا بد من حمد أو نعت في الصلاة - روى عنه الصلاة  
 قلت وحكي قاضي عاصم في شرح مسنده قول لا أكثر من الله أعبد وبحكم الاعتقاد في  
 لدعي قوته تعالى لا يجب لمسلم أن يكون ناسبا في من أصاب وقد يكون في من  
 المطالب ولا يكره رفع يديه في الدعاء عليه صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك  
 والشافعي ولا يكره رفع يديه في الدعاء عليه صلى الله عليه وسلم ولا يكره الدعاء عليه  
 أو مظلوما ويستحب للمسلم أن يدعو من آمن به أو من آمن بالله صلى الله عليه وسلم بعد  
 أن يقول في كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا مرد للمرد  
 ضمير الدعاء لأنه يدعو نفسه ولا يؤمن ويكون دعاء الاستعاذة في السلام وفي الأعراف  
 من دعاء دعوتك حب الله مع جميع المؤمنين - روى عنه دعوتك دعوتك لا تحصل بها  
 حب الله ودفع بصر وهو مدح من الله وجمعه ورضيت من الله على الطاعة  
 والشرح حب الله وسمعت بها ودرت بها صوته وجمعه كان فضل من يجاهد نفسه على  
 الطاعات ويكرهها عنها وهو قول محمد وجمعه من دعائه وكبره شروع في الأماكن





ويعص اموك و يحوز ال لامجز لانحاء كالكوع يص . ذ اكره على ذلك بحيث  
لوم يصبه يحصل له ضرر فلا . س . م . م . فعل . ا . ن . ر . يسه و لم يخرم

باب مجود السهو

شرع لله لا لغيره حمد و من شك في عدد ركعتي على عاتقه وهو رواية  
عن أحمد وهو مذهب علي بن أبي طالب و من سجد وسجد وعلى عاتقه أمور اشرع  
ويقال مثله في طواف والاحاديث و روى خروج برهك و صهر لافوا وهو رواية عن أحمد  
فرق بين لبيده والنفس و بين الشك مع التحرك و شك مع الاستلقاء على اليمين و كان اسجد  
لنقص كان قبل السلام لانه حر لم يبق فيه و كان لبيدة كان بعد السلام لانه رغام  
الشيطان ان يجمع بين ريدتين في الصلاة وكذلك اذا شك ونحرى فانه يتم صلاته وانما  
السجد من افعاله الشيطان فيكون له منه و انما كان في عليه بعض صلاته ثم  
كنا بعد انتم والسلام فم ريدته و جرد في ركعتي السلام ركعتي الشيطان و اما اذا شك  
و لم يكن له الرجوع ففعل على يمينه و ان يكن على يساره و رغبان كان على حسب  
السجد من شدة الصلاة يكون كأنه صلى لا حمد و بعد عن يكون من السلام و هذا  
القول الذي فيه جمع و هو جميع الاحاديث لو ردت في ذلك و شرع فعل السلام بحسب  
نحوه قبل السلام و شرع بعد السلام لا من لا بعده و حمد و هذا قول في مذهب  
أحمد وغيره و عليه يدل كلام أحمد و غيره من لائمه و من يشهد ويسجد اذا سجد بعد السلام  
في ثلاثه قول منهم بخلافه ولا يشهد وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب أحمد  
والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك والتكثير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم و انسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل  
أو يكلم أو يخرج من السجد وهو رواية عن أحمد

باب صلاة التطوع

والنظوع لكل به - لاء اعرص بود الله به - لكن يصي اء او به حلت مسوع دوه

أحمد في المسند وكذلك زكاة وقته الأحسن وسنة ثمان مئة ربي الحنف مائة سلاوة رقص  
 من جهاد ما يذهب فيه عنه وماله وماله في حيرة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 وقد روي أحمد وسيره وأبو يعقوب وأبو يعقوب وأبو يعقوب وأبو يعقوب وأبو يعقوب  
 من طلب امر أو فعل غيره كما في حرق في سنة ثمان مئة ربي الحنف مائة سلاوة رقص  
 من أشركه فيس مائة مائة بل قد ثبت في نوع من السنة ثمان مئة ربي الحنف مائة سلاوة رقص  
 وأما بغير ذلك وقطع العلم وماله يذهب في حيرة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 من فروض الكفايات وأشد من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 دلت اليهودية وأخرون من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 أراد أن يذهب طوعا أو نهيًا ليس عرض من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضا أو مالا على جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 بعد أن صارت لها سيرة ونحو على جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 فيه وأصحح ذلك مع فرض جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 في ذلك تطوعا كافي تطوع من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 بإيت فصل من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 أبو حنيفة في رده على رافعي بعد أن رافعي جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 وذلك لأنه والحق في جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 التي صلى الله عليه وسلم وحده أنه يحسب المصلحة والحاجة ويوفى جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 أصبح ثلاث مائة وقول الله جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 أبو ترابي من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 ورواه في دلائله من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 وهو حدى الروايتين عن جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة  
 كل مصر في جميع الصلوات آية في جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة من جهاد الأحبار الصحيحة المشهورة









لا يعلم عنها وكما قلنا فيس شك في استحضار وضوئه فوصفاً وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صميم أو ركعة أو صلاة أو شك أو كراهة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداء مدة الصلوة وعكسه كما لو اعتقد وجوب ثم نسي عدمه فإن هذه خرج فهم الخلاف في الحقيقة من أكها في اعتقاده واحدة والمشكوك فيها هي في عدمه واحدة والاعتقاد متردده ولما موم إذا لم يعلم بحدوث الإمام حتى نصبت الصلاة أعاد الإمام وحده وهو مذهب أحمد وغيره. ويترجم الإمام مراعاة المأمومين ضرورة الصلاة أول الوقت أو آخره وليس له أن يزيد على القدر المأثروع ويسمي أن يعمل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم بفعله ويزيد ويقص للمصباح كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد وقص أحياه وأصله بدسجد الحرام عائة الف وبسجد أمية ثمان وأصوات في الأصوات الخمسة. وحين أيسوا كالألس في الحد والحقيقة إنهم يشاركونهم في حسن التكليف بالأمر وهي وحليل والحريم بالترافع بين المماء وكان أبو العباس داني بالمصروع وعط من صرعه وأمره وسهه من انتهى وافق المصروع أخذ عليه العهد أن لا يعود وأن لا يشر ومعه وم يفرقه ضربه على أن يفرقه واضرب في الظاهر يقع على المصروع وإنما يقع في حقيقة على من صرعه ولهذا لا يتم من ضربه وصحوة ولا يقدم في الإمامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ودمع شرط لواقف بخلافه فلا يستلبي شرط بخلاف شرط الله ورسوله وإذا كان بين الإمام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الأهل أو المذهب لم يمنع أن يؤمهم بالصلاة جماعة لأنها لا تتم إلا بالأكثر ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تحسبوا فتختلف قلوبكم وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد بيمينه المأموم فيه وإن كان هو لا يرمي من الفتوت في المجر ووصل بوتر وإذا أتم من يرى الفتوت عن إيماء تمه في تركه ولا تصح الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع والعسقة مع القدرة على الدلالة خارج عنهم وتصح إمامة من علمه نجاسة يحرز عن إزالته بين الناس عنه نجاسة وورث لا يركب الإمامة ولا يمتدحه المأموم ولا يمتدحه الإمام صحته صلاته خلفه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومذهب مالك وخيار المندسي وقال أبو العباس في موضع آخر أن فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صحته صلاته خلفه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر أن الروايات الموقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً

وأما صوابها فمن كل موضع ينقطع فيه خطأ فحاشى لا إعادة ولا يقطع فيه خطأ فحاشى  
 لا تجب لإعادة وهو لدى تدليس عليه السنة والآثار وقياس الأصول وفي المسألة خلاف  
 مشهور بين علماء ولا يدرعوا في به لا في تولية الفاسق ولا يجوز أن يقدم العامي على فعل  
 لا يعلم حوازه ويفسق به أن كان مع يفسق به ذكره في تصحيح صلاة الجمعة ونحوها ودام  
 الإمام لمدر وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بالأعذار له فلا ذنب فيه وصلّى قدامه عزز  
 وتصح صلاة العذر لمدر وقته الجمية وذلك لا موقفاً حبب الصف فالأفضل أن يقف وحده  
 ولا يجذب من بعده في جذب من الصف في تجذب فان كان المجدوب يطيعه قائماً  
 أفضل له ولا يجذب لاصطفاء مع بقاء فرجة أو وفوق متأخر وحده وكذلك لو حضر  
 اثنين وفي الصف فرجة فابته أفضل وصرفهما جميعاً وسد أحدهم فرجة وبه مرد لا يخرج  
 أبو العباس الاصطفاة مع بقاء الفرجة لأن سد فرجة مسحب والاصطفاء وحسب وإذا  
 ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد عدال الإمام كان ذلك سهواً ومن آخر الدخول في  
 الصلاة مع إمكانه حتى يصي الإمام وكان القيام بنفسه مراعاة الفأخة ومبرأها منه تجوز صلاته  
 عند حياض العلماء وإنما انشأ في فعله عدة أن يركع ونحوه عن ركوع وانما تسقط فرائضها  
 عنده عن المسوق خاصة هذا الرجل كان حقه أن يركع مع الإمام ولا يتم الفرائض لانه مسوق  
 والمرأه ذ كان معها مرأه أخرى نصافهما كان من حقها أن تقف معها وكان حكمها أن لم  
 تقف معها حكم الرجل المبرد عن صف الرجل وهو أحد القوانين في مذهب أحمد وحيث  
 صحت صلاة عن يسار لأم كرمت لا أمدره وإنما مومار كان يده ومن الإمام مع الرؤية  
 والاستطراق صحت صلاته إذا كانت أمدر وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره  
 وينشأ مسجد إلى جنب آخر إذا كان محاذ إليه ولم يقصد الضرر من قصد الضرر أو لا حاجة  
 فلا ينشأ وهو إحدى الروايتين عن أحمد سأل عنه محمد بن موسى ويحب هدمه وقاله  
 أبو العباس فيما يبحر جمع بين أميه ولا ينبغي أن يترك حضور مسجد لا لمدر كما  
 دلت عليه السنن والآثار ونهى عن إحداهما مقيلاً قاله أحمد في رواية حدث وقد سئل  
 عن النساء يخرجن في العيد في زمانه لا يمجى هذا حتى وبهذا يعلم سائر الصلوات والله  
 سبحانه وتعالى أعلم

## باب صلاة أهل الاعذار

مضى عجز المريض عن لاعناء برأيه سقطت عنه الصلاة ولا يبرمه لاجتناب بصرفه وهو مذهب  
 في حيفه ورواية عن أحمد ويكره ثمة الصلاة في السفر قال أحمد لا يجزئ وقيل عن أحمد  
 اذا صلى أربعة أنه توفى في الاخر ، وتوفى عنه عن القول لا إجراء يقتضي به يجرى على قولين  
 في مذهبه ولم يشأ ان أحدا من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر  
 وحديث عائشة في مخافة ذلك لا تقوم به حاجة ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفرا  
 سواء قل أو كثير ولا يتدر عنه وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب معنى فيه وسوء  
 كان مباحا أو محرما ونصره من عقيل في موضع وفاة بعض المخالفين من أصحاب أحمد  
 والشافعي وسوء نوى منه أكثر من أربعة أيام ولا يروي هذا عن جماعة من الصحابة  
 وقرر أبو عباس قاعدة رابعة وهي ان ما طلقه الشارع بعمل يتناقض معه ووجوده ولم يجر  
 تقديره وتحديد عنه فهذا كان ما فهم من ظاهر ظهور أو كبح ولا حد لقل الجبص وأكثره  
 ما لم قصر مستحاضة ولا لاقل منه وأكثره ولا لاقل السفر ثم خروجه الى بعض عن أرضه  
 وخروجه صلى الله عليه وسلم الى قباء فلا يسمى سفرا ولو كان يريد ولقد لا يتردد ولا يتأهب  
 له أهبة السفر هذا مع قصر المدة فلسفة عربية في المدة طويلة سفر لا لمبعدة في المدة العذلة  
 ولا حد للدرج وللبار فلو كان أربعة دوق أو نحوية حاصلا ومشوشا قل شبه أو أكثر  
 لأدرها أسود عمل به في الزكاة والسيرة وغيره ولا تأجيل في لدية وأنه نص أحمد فيها لأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب ون رأى لأمم تجيب فعل لأن عمر أحبا فاسم رضى الامم  
 فعل والا فتأهب أحد الامر بن لا يسوع هو الخلع مسح مطقة والكفارة في كل يمان المسامير  
 وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا مختصر في مظاهير وبوتر المسافر وبركع سنة المعجر  
 ويسن تركه غيرهما والافضل له الطوع في غير السن أربعة ونفيه عنهم جماعة والجمع بين  
 الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لانه من رحى السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر  
 مذهب أحمد المصوص عليه ويحمد لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحرم مع جوارها فيه خوف  
 فوات الوقت وتلوف يجرى في تركه وفي اصحاحين من حديث من عباس به مثل لما فعل



ذلك قال أراد أن لا يخرج أحد من ثمنه فتم بطلان عمره ولا غيره ووسع المذهب في الجمع  
 مذهب أحمد أنه يجوز الجمع إذا كان له شئ كما روى الشافعي ذلك مرفوعا إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على أن المرد لا يشغل الذي يبيع ترك الجمعة والجماعة  
 ولا مولاة في الجمع في وقت لاولى وهو مأخوذ من نص الأئمة أحمد في جمع المطر إذا صلى  
 إحدى الصلوتين في بيته ولا أخرى في المسجد فلا بأس ومن صنف في رواه في طالب والمروزي  
 للمسافرين يصلي بعشاء مثل أن يمسب الشفق وعلة أحمد أنه يجوز له الجمع ويجمع ويقتصر  
 بمزدلفة وعرفة مظانها وهو مذهب مالك وغيره من أصحاب وقول طائفة من أصحاب الشافعي  
 واختاره أبو الخطاب في عباداته ويجوز الجمع بالمرضع إذا كان شق عليه غسل ثوب في  
 وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطبخ والحار ونحوهما ممن يحشى عساده الله  
 وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للتدبير والجمع بية وحائره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر  
 وغيره ونصح صلاة مرض على أن حلة خشية لا تطع عن الرفقة أو حصول ضرر بالمشي أو  
 تبرز للخضر ويصلي صلاة الحوف في الضيق - وتوقف عرفة وهو أحد الوجوه الثلاثة  
 في مذهب أحمد

## باب اللباس

والس الحرير حيث يكون سدي بحيث يكون اتصا وان على قيمة مسه وفي تحريره  
 اضراؤهم لانه أرخص عليهم يخرج على وجهه لمرض لعض النقص ومساها كالروايتين في الخراج  
 غير الاصناف الخمسة اذ لا يمكن قول ذلك البلد وهو كان ظهوره لحرير وهو أول من غيره  
 فيه ثلاثة أوجه التحريم والكرهة والاماحة وحديث السيرة والقى استدلال به على تحريم  
 ما ظهر فيه الحرير لأن مفيه حرم حرير في سيور لا بد ان يفسح مع غيرها من الكتان أو  
 القطن قاله صلى الله عليه وسلم حرمه لظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضوع من  
 القطن والكتان أكثر أم لا مع أن امددة به أن من استويا فالأشبه بكلام أحمد التحريم  
 والثياب القسية ثياب مخطوطة بحرير فيل المجاري في صحيحه قال عاصم عن أبي ردة قسما على  
 بالقسية قل ثياب أسمن الشام أو من مصر مضطعة فيها حرير كأمثال الأرحح وقال أبو

عبيد هي ثياب يؤتيها من مصر فها حرير فقد عفاوا كلهم على ثيابها فيها حرير وليست  
 حرير مصمتا وهذا هو الملحم \* ولخزأحف من وجهين \* أحدهم سداه من حرير والسدي  
 أسير من اللحمة وهو الذي بين بن عباس حوزة قوله من العلم والحرير والسدي ثوب ولا  
 بأس به \* والثاني أن الحرثين والحرير مستور بالور فيه فيصير بمنزلة الحشو والخز سم لثلاثة  
 أشياء للور الذي يندسج مع الحرير وهو ور الأرنب وسم لمخوع الحرير والور وسم ردي  
 الحرير ولأول والثاني حلال والثالث حرام وحمل بعض أصحابنا حرس الملحم والقسي وحر  
 على الوجهين وحمل التحريم قول أبي بكر لأنه حرم الملحم والقسي والاباحة قول ابن الساء  
 لأنه أباح الخز وهذا لا يصلح لأن أنكر قد ويسس الحر ولا يلبس الملحم ولا للدياح و  
 المصوص عن أحمد وقدمه الأصحاب فاحدة الحر دون الملحم وغيره فمن زعم أن في الحر  
 فقد غلط \* وأما لبس الرجل الحرير كالكأونة واللباس الحرام على الرجل بالآلة في على لآحاد  
 وغيره لكن تنازع العلماء في بسه عند اقتتال أمير ضرورة على قولين فظهرهما لا باحة و  
 احتاح لي الحرير في السلاح ولم يعم غيره فقدمه هذا يجوز لأزراع وأما لبسه لصديق ليس  
 دون البلوغ ففيه روايتان أحدهما التحريم \* وليس الفضة دائر يمكن فيه لمط عام التحريم يمكن  
 لأحد أن يحرم منه لا ما قدمه دليل شرعي على تحريمه فإذا حدث السنة بآدمه حاتم مصة كان  
 ذلك دليلا على إباحة ذلك وما هو في ماله وما هو أولى منه بالإباحة وما لم يكن كذلك يحتاج  
 إلى نظر في تحيله وتحريمه ونساح المنطقة الفضة في أصغر قول العلماء وكذلك البركاشي وعشاء  
 القوس والنشب والحوش والفرش والخودة وكذلك حبة المعهر لدى يحتاج إليه لركوب  
 الخيل والسكاليب التي يحتاج إليها أولى بالإباحة من الخاتم فإن الخاتم يتخذ للزينة وهذه الحاجة  
 وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا أحد للساح من ذلك وذلك أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يحرم لبس الفضة على الرجال ولا على النساء وما حرم على الرجال لبس الذهب  
 والحرير وحرم آية الذهب وفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآية لأن حاجتهم إلى  
 اللباس أشد وتنازع العلماء في سير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد  
 وغيره \* أحدها لا تباح \* والثاني تناح في السيف خاصة \* ولثالث تناح في السلاح وكان عثمان  
 ابن حنيف في سبه من ذهب \* والرابع وهو الأصهر به يباح سير الذهب في اللباس

واسلاح فيباح طرز الذهب د كان أربعة أصابع فما دونها وحزاقمان وحلية القوس كالسرح  
وابردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خزن نصيبه وحر نصيبه عين الخراقة  
محمول على الذهب المفرد كالخاتم ونحوه والحديث روه لأمم أحمد في مسنده «وحمل القاضي  
وابن عقيل تشبه الرجل بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح انه محرم وحكي  
بعض أصحابنا بتحريم روبة وما كان من لبس رجل مثل العمامة والخف وقفا الذي للرجل  
والثياب التي هي مقطوع حلقها والثوب رفيع الذي لا يستر اشارة وغير ذلك فان  
المرأة تهيئ سبه وعلى وليها كايها وزوجها ان ينهاها عن ذلك وهذه العمامة هي سبها  
النساء على رؤسهن حرم بلال بن رباح قال ابو العباس وقد سئل عن لبس القبا والظفري لبس  
له التشبيه في لباسه لباس اعداء المسلمين ولا لبس ولا لبس في لبس يمتنع منه بعض الناس من  
المقراء والصوفية والفقهاء ويبرهون بحيث يصير شعر رفاقا من أهل لبس بالتميز عن المسلمين  
في شعورهم وملابسهم فيه مسائل المسألة الاولى هل يشرع ذلك استحبابا للتمييز بين الفقير والفقير  
من نيرة من ضامة من المتأخرين استحبوا ذلك واكثر لانه لا يستحبون ذلك بل قد  
كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الامة وثوب اشارة «قول هذا فيه تفصيل في كراهته  
واحتة واستحبابه فانه يجمع من وجه ويمرق من وجه»

(المسألة ثمانية) ان لبس المرتفعات والمصنوعات والصوف من العمامة وغير ذلك فلبس  
فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بدعة واما لما فيه من اظهر الدين  
ومنه من استحبه بحيث يبرمه ويتمتع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الحرقة واللبسة  
وكلا النوعين والعلمين خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك ولا يستحب ان يرفع الرجل  
نوبه للحاجة كما رفع عمر بن الخطاب نوبه وعائشة وغيرهما من النساء وكما لبس قوم الصوف  
للحاجة ويبس أيضا للتواضع والمسكنة مع ائمه على غيره كما جاء في الحديث من ترك حيد  
اللباس وهو يقدر كساه الله من خيل الكرامة يوم القيمة «تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه  
فهذا فساد وشبهة وكذلك تعمد صبغ الثوب غير فائده أو حاك الثوب ليظهر التحتاني أو  
المعالة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه فساد المال وعرض قيمته أو فيه صغار تشبه لبس

اهل التواضع ولمسكه مع ارتفاع قيمته وسمره فان هذا من الصق والتليس فهذا النوع  
 فيها ارده الملو في الارض او افساد والد ر الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا  
 فسادا مع ما في ذلك من الفسق واصناف القبيح هذه اللبسة بحيث يكره الناس غيرها أو يكره  
 صاحبها ان لا يلبسوها غيرها هو احسان مني عنه وليس له ان يطل الفقيص والسر او يلبس  
 وسائر للناس اسفل من " الكمين "

## باب صلاة الجمعة

وتحب الجمعة على من اقامه في غير ماء كالغياض وبوت الشعر ونحوها وهو خد في قول الشافعي  
 وحكي الا زحى رواية عن محمد بن ابيس علي هل يدنو جمعة لانهم يذنبون فاسقطها عنهم وعن باهم  
 غير مستوصين وقال ابو العباس في موضع آخر يشترط مع اقامتهم في الدمام ونحوها ان يكونوا  
 يزرعون كما يزرع اهل القرية وحمل ان ترم الجمعة مسافر له النصرة ما للمقيمين وتعمد الجمعة  
 ثلاثة واحد بخطب واثنان يستمعان وهو احدى الرويات عن احمد بن محمد بن صالح بن الدمام وقد  
 يقال وجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم ونصح من دونهم لانه اشقل  
 الى اعلى المرضين كالمرضى بخلاف المسافر من فرضه ركعتان ولا يكفي في الخطبة ذم الدنيا  
 وذكر الموت بل لا بد من مسمى الخطبة عرفا ولا يحصل باختصار يفوت به المقصود ويجب  
 في الخطبة ان يشهد ان محمدا عبده ورسوله وانه حب ابو العباس في موضع حر الشهادتين  
 وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل  
 وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة اقول عمرو بن  
 الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على بذلك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه  
 صلى الله عليه وسلم على الدعاء وجوب تقديمه على النفس واما الامر تقوى الله فواجب امامي  
 ذلك وهو الاشبه من ان يقال الواجب اعط تقوى ومن اوجب لفص التقوى فقد احتج بانها جاءت  
 بهذا العطف في قوله تعالى (والقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم وايامكم ان اتقوا الله) ويست  
 كلمة اجمع الامر لله من كلمة التقوى قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا

له وخصوا أمكم ترحمون) اجمع الناس فيها رتب في الصلاة وقد قيل في الخطبة والصحيح  
 فيها رات في ذلك كله وصاهر كلام أبي الناس فيها يدل على وجوب الاستماع وصرح بأنها  
 تدل على وجوب القراءة في الخطبة لأن كلمة دعاء تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما  
 يحتمل أن يقع وعدمه لأن إذا طرأ ما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبوا نظرف  
 للفعل لا بد من شتمل على الفعل والألم يكن طرفا والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن يصلي عليه سرا كالدعاء ثم رفع الصوت بها فقدم بعض الخطباء فذكروه أو محرم  
 اتفاقا لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول بسكت ودعاء الإمام بعد صموده  
 لا أصل له ويكره الإمام رفع يده حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لأصحابنا لأن أبي  
 صلى الله عليه وسلم إنما كان يشر بأصممه إذا دعى وفي الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على  
 المبركة وبهر في أولى خرافة لم السجدة وفي الثانية هل نرى على لسان ويكره مد ومته عليهما  
 وهو منصوص أحمد ونبره ويكره تحرى سجدة غيرها والسنة كمال سجدة وهل في وصلاة  
 الركعتين على الجمعة مشروعة ولا يداوم عليها لا لمصلحة ومحرم تحطى رقاب الناس وقال  
 أبو العباس في موضع آخر ليس لأحد أن يخطب الناس أحد في الصف إذ لم يكن بين  
 يديه فرجة لا يوم الجمعة ولا غيره لأن هدا من الظلم والنمى الحدود لله تعالى وإذا فرش  
 مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك وأميره رفته في شهر قولي العلماء وإذا وقع المند يوم الجمعة  
 فاحترى بالمند وصلى شهر حار لا الإمام وهو مذهب أحمد وأما القصاص الذين يقومون  
 على رؤس الناس ثم يسألون فقولوا منهم من شيء لا مورد فمهم يكذبون ويتخطون الناس ويشتمون  
 عما يشرع في الصلاة والبراءة والدعاء لاسيما أن مصوا وسألوا والإمام يحط بفتن هذا من  
 المنكرات الشبهة التي ينبغي رتبها باندق الاثمة وبذمي لولاه لا مورد أن يغموا من هذه  
 ذكرت كلها فمهم صدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

## باب صلاة العيدين

وهي فرض على وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن لامة أحمد وقد يقال بوجودها على النساء  
 ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة ويعملها المسافر والعبد والمرأة تسعا ولا يستحب قصاؤها

لمن دنته منهم وهو قول أبي حنيفة وبسبب فتح خطتها بأخذته لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة يومه \* وتكبير في عيد الاصحى مشروع متفق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر الصحابي ذلك مذهباً لابي حنيفة وصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد اسرأ أكد من جهة أنه شرع في الصلاة وأنه متفق عليه وعيد انحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام<sup>(١)</sup>

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت اسلام وميث السلام ساركت يادا الجلال والاكرام هل يخدم على التكبير والنية أم يقدم عليه كما تقدم عليه سجود السهو وبص لذلك نوال الماس والذي يدل عليه كلام أحمد في كثر المواضع وهو لذي تدل عليه السنة وآثار السلف أن الاجتماع على الصلاة والترمة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعبير المزمع أو غير ذلك نوعان نوع شرعي اجتماع له على وجه المداومة وهو فثمان قسم بدور بدوران لاوقات كالجمعة والعيد والحج والحدوت خمس أو تكرار تكرار لأسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات وقنوت في الدورل \* والمؤات فرضه ونهيه أن يعود يعود اليوم وهو الذي سمي من يوم واية كاصوات المحس وسبب زوس ورو لاد كاروالادعية المشروعة طارفي الدار وزلفا من لابل واما أن يعود يعود لاسوع كالجمعة وصوم لاثين والحجس وإما أن يعود يعود الشهر كصيام يوم ابيض \* ثلثة أيام من كل شهر والذي ذكر المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يعود يعود لحول كصيام شهر رمضان والمدين والحج \* والمتسبب ماله سبب وبس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت التوازل \* وما لم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستخارة وصلاة التوبة وصلاة الوصوء ونجدة المسجد وبحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع ولا وقت المهي عن الصلاة فيها<sup>(٢)</sup>

والنوع الثاني ما ليس له لاحتراع المعتاد انما كان في الامصار والدعاء المجتمع عليه عقب الفجر والعصر والصلاة والتطوع المطلق في جمعة والاحتجاج لسماع القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض فالاصل (٢) بياض بالاصل



والحديث ونحو ذلك فهدد ذمور لا يكره لاجتماع له مضيق ومن مطلقا من المداومة عليها بدعة فيستحب أحياء ويباح أحياء ويكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم ينبغي التفطن له

## باب صلاة الكسوف

ويحرم بالقراءة في صلاة الكسوف وهو هار أو هو مذهب أحمد وغيره \* ونصلي صلاة الكسوف لكل آية كالزلة وغيرها وهو قول في خمسة ورواية عن أحمد وقول محقق أصحاب وغيره \* ولا كسوف لا في ثمن وعشرين أو تسع وعشرين ولا كسوف لا في اذار القمر والتوسل بالبي صلى الله عليه وسلم كسأله لم يسن به والتوسل بالآية به طاعة ومحبة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بدعائه وشمعته مما هو منه أو فعل أئمة ماوراء في حقه مشروع اجتماعا وهو من أوسنة المأثور في قوله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى وقصد القبر للدعاء عنده راحة واحدة بدعة لا يقره بأغلق الأئمة وقول القائل في ركعة فلا وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مسنفة بحصول المصالح ودفع المصالح فكذب وان أراد ان فلا دعاء شغقت بدعائه و به علمي و دني في ركعة شغقت به من نفسه وتذنيه فصحيح وان أراد بذلك نه بعد موته تحب المدح وبدفع المصا او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطيع الله فكذب

## كتاب الجنائز

وأحاب أصحاب وغيره في عبادته المربص وشيئت الطاس \* اداء اسلام والذي يدل عليه النص وحوب ذلك فيقال هو واجب على الكعبة لا اديان عند الموت على ائمة ليس امرأ عام لكل احد ولا هو ايضا معيا عن كل احد بل من الناس من لا تعرض عنه الاديان ومنهم من يعرض عليه وذلك كله من فتنة نحيب التي امره ان يستعيد في صلاته بها ووقت الموت يكون شغقت احرص ما يكون على اغواء بني آدم \* وعمل القس من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر

واجب بالاتفاق ولا يرم الرضا بمرض وفقر وعاهة وهو الصحيح من المذهب والصبر ساقية  
اشكوى والصبر الجليل ساقية اشكوى في المحوق لا في الحاق في هي مطوية به جماع لمسلمين  
قال الله تعالى ( فاحذروا يا أيها الذين آمنوا انفسكم من ان تكون حوافد ورجاؤه واحدا منهم تنفرون ) في غير ذلك من الآيات وبني  
لهم من ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا منهم تنفرون من ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا منهم تنفرون من ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا منهم تنفرون  
خوفه وقع في نوع من اليأس ومن عب رجائه وقع في نوع من الأمن من مكر الله وتعتبر المصلحة  
في العبادة المعتادة ولا يشهد بأخيه الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم وتفتت الامة على الشيع  
عليه وهو احد اقوالهم ونواظروا لروايتوا حتى شهادات ومن صن غير لا يقوم من الملت تبين  
عليه وقاله اقصى وغيره في فرض الكفاية وتستحب قراءة الحمد في صلاة حارة ولا تحب وهو  
ظاهر نقل أبي طاب ومضى على جواره مرة بعد اخرى لانه وهو وجه في مذهب واختاره  
ابن عقيل في القوت وقال أبو الحسن في موضع آخر ومن صلى على الحدة فلا يعيدها لا  
لسبب مثل ان عيده غيره صلاة فمده معه ويكون هو الحق بالامامة من الطائفة التي صحت  
أولا فيصليهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب محمد صلى على جواره وهي على عقد  
الرحل وهي وقعة هذله ما حذان لاول سفر راحل فقد يخرج على الصلاة في السجدة وعلى  
الراحلة مع استيقا القرص وامكان لا تقبل وفيه ريد والي شرط محددة لمصلي للحجازة  
فلو كانت أعلى من رأسه هذا قد يخرج على غير الام على المأموم وهو وضعت على كرسي عال أو منبر  
ارتفع المذود الاول دون الذي قال بول بول الى صلى على حدة وهي بحوله على الاعاق  
أو على دبه وصغير على يدي رجل لم يجر لان الحدة غير له الام وقف صاحب التخصيص  
وجامعه بشرط حضور اسير بين يدي انفسه ولا يصلي على الميت عن البلد ان كان صلى عليه وهو  
وجه في المذهب ومتقضى ليعطى من هو خارج السور وما بعد سور يصلي عليه اما لعاب  
فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بعد الذهاب به نوع سفر وقل القاضي وغيره انه يكفي  
حدود خطوة واقرب الحدود ما تجب به الجمه لانه ذ كان من اهل الصلاة في البلد فلا يبعد  
عابا عنه ولا يصلي كل يوم على غائب لانه يتنل يؤيده قول الامام محمد اذا مات رجل صالح  
صلى عليه واحد قصه المجاني وما بعده مضى من انه كل ليلة يصلي على جميع من مات  
من المسلمين في ذلك اليوم لا ريب انه مدعة ومن مات وكان لا ترك ولا يصلي الا في رمضان ينبغي

لأهل العلم والدين أن يدعو الصلاة عليه تقوية وتكافؤ لا مثله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة  
 على القاتل نفسه وعلى الناس والمدين الذي له وهاء ولا بد أن يصلي عليه بعض الناس وإن كان  
 منافق لكن علم نفاقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه ولا يجوز لأحد أن يترحم على من  
 مات كافرا ومن مات مظهرا للعشق مع مفيه من لايمان كأهل الكثرة ومن امتنع من الصلاة  
 على أحد زحرا لامثاله عن من فعله كان حسنا ومن امتنع في ظهر ودعاه في سطن ليجمع  
 بين المصاحبتين كان أولى من موت حد هما ترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد  
 والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب ما استحب تركه يدل على تحريم العمل ويتبع الجارية  
 ولو لأجل أهله فقط حسنا لهم أهم ومكافاة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المات بعث يوم القيامة في ثيابه التي مات فيها أخرجه ابن  
 ماجه في صحيحه وبهره وجهه أبو سعيد الخدري على أن أثبت التي مات فيها العبد هي مات  
 عليه من العمل سواء كان صالحا أو سيئا ورجع أبو الحسن همد بن الذي جاء في الحديث أنه  
 بعث على مات عليه روى أبو حاتم في صحيحه وقال لأحداث صحيحة تبين أنهم يحشرون  
 عراة « واستحب القيام للحضرة دمرت به وهو حدى لروايتين عن أحمد واحتيازا أن عقيل  
 وإذا كان مع حضرة مكر وهو عاجز عن رآله نعم على الصحيح وهو حدى لروايتين وإنكر  
 بحسبه ويكره رفع الصوت مع الحضرة ولو ناسه عفا وصرت النساء بالدف مع الجارية منكر  
 مهي عنه ومن سعى في مقبره المسلمين لم يحسن به وهو عاص وهو مدح الأئمة الأربعة وغيرهم  
 ويحرم لا سرح على القبر واتحد المجد عليه وبها وبشعبين أزالها قال أبو عباس والأعلم  
 فيه خلافا بين العلماء المرويين وأدله بكنهه المثنى إلى المسجد إلا أني خفاة فله ذلك ولا يترك  
 المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بعد دفن ودفن محمد لاس به قد فعله علي  
 والاحنف وروى سعيد عن بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو ولأه  
 معتاد بدليل قوله تعالى في المدفنين ولا تم على قبره وهذا هو المراد على مدكره المفسرون  
 وتلقين الميت به بموته ليس بأحد باحد مسلمين ولكن من الأئمة من رخص فيه كالإمام  
 أحمد وقد استحب طائفة من صحبه وصحب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة  
 كما يقول من يحوله من صحاب ذلك وغيره فالأقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكراهة والاباحة

وهو أعدل الأقوال وغير المكلف بتحن وشئ وهو أحد توحش في مذهب حمد قله  
أبو حكيم وعيره وبكره دفن اثنين كثر في قبر واحد وهو إحدى الروايتين عن حمد وختاره  
جمعة من الأصحاب وحديث عنه بن عامر ثلاث ساعات من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يصلي فيمن أوتى قبر فيمن هو في قبره يصلي فيه الفجر به الصلاة على الحرة وهذا ضريف  
لأن صلاة الحرة لا تذكر في هذه الوقت بالجمع وإنما به تعدد تأخير الدفن إلى هذه  
لاوقات كما يكره تعدد تأخير صلاة العصر إلى أصفرد شمس لا عذر فيه داووق لدون  
في هذه الاوقات لا تعدد فلا يكره ولا يستحب لأرحل أن يحرق قبره ولو أن يموت فإن أبي  
صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا أصحابه والحمد لا يدرى أين يموت وقد كان مقصود  
أرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمه له وهو  
أكل من الفرح أقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة حمها لله في يوم سبده منفق عليه  
والميت يتأذى بوح أهله عليه مطلقا فله طائفة من العناء ويبيح المصيبة من انشاد الشعر  
ولو عصف من الشحة وفي القبول لابن عقيل ما يؤلفه ويحرم الدخ والتصحية عند القبر وعلى  
أحمد كراهة الدخ عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الدبيحة وقال أبو العباس في  
موضع آخر وأخرج الصدقة مع الحنازة بدعة مكروهة وهي تشبه الدخ عند القبر ولا يشرع  
شيء من لعباد عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر الاعتدال ولا يجمع الكافر  
من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار معرفة الميت أهله وبأحوال أهله وأصحابه في الدنيا  
وإن ذلك يعرض عليه وحده الآثار به يرى أبيض وباه يدرى بما يفعل عنده فيسر بما كان  
حسنا ويتألم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح الموتى فيرل لأعلى إلى لأدنى لا أمكس ولا تافع  
النساء الحائر ونقل الجماعة عن أحمد كراهة انقار على قبور وهو قول جمهور أساف وعندها  
قدماء أصحابه ولم يقل أحد من العلماء المعتبرين أن القراء عند القبر أفضل ولا رخص في أخذ  
بيدا كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم ولذا كره أبو حنيفة وتعاد المصاحف عند القبر بدعة  
ولو للقراءة وتوضع الميت لعملة السيف بل هو عند كالقراءة في المساجد ولم يحد من الأئمة  
المعتبرين أن الميت يؤجر على استماعه للقرآن ومن قال أنه ينتفع به دون ما ذا بعد فقوله  
باطل يخالف الإجماع والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على المختصر هـ

تستحب ياسين وقال أبو العباس في عرس الخريدين تصفين على قبرين من الشجر والنبات  
يسبح مدام احضره يس اعطه تسبيحه وتسبح والصدقة عند القبر مما يوجب تخفيف  
العذاب كما يخفف العذاب عن الميت بمحاورة الرجل لصاحبه كما جاءت بذلك الآثار المعروفة  
ولا يمتنع أن يكون في الياس من الداء ما قد يكون في غيره من الخدمات مثل حنن الخدم  
الياس لي النبي صلى الله عليه وسلم وتسلم حجر والمدرعية وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا  
التسبيح تسبيح مسجود لا نال كما يقوله بعض منظار وما هذه الاوهى على الترتيب فيها من  
المصلحة بقى حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الامور مودة على ذلك وخاصة عليه اذ قد  
يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الاسباب الحائلة عليه وفيها مقصد آخر من  
حصول القراءه لغير الله والله كل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال القوس  
بذلك عن القراءه المشروعة حتى يمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه  
الذي عن ذلك المانع وبطلانه وان حصل حصول مقصد أكثر من ذلك لم يدفع ذلك في امساكين  
باحتمال لاعتناهما ولم يكن من عدة السلف اذ صلوا تطوعا أو صاموا تطوعا أو حجوا تطوعا  
أو قرؤوا القرآن به دون ثوب ذلك لي ثمرات المسلمين فلا يسمى المداول عن طريق  
السائق منه أفضل وأمكن وهل أبو العباس في موضع آخر الصحيح ما يقع نيت بجميع  
الخدمات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما يتعمد عبادات المادية من صدقة والعق  
ونحوها بنية الآئمة وكما يودعانه واستعمله والصدقة على المساكين فصل من عمل ختمه وجمع  
اسس ولو وصي الميت أن صرف مال في هذه الحمة وقصده القرب لي لله صرف الي  
مخويع يقرؤن القرآن وحنه وأكثر وهو فصل من جمع الاس ولا يستحب القرب للذي  
صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا اصواب الممطوع به قال أبو العباس وقصده من ناله انه  
ومل ذلك على بن الموفق أحمد الشيوخ المشهورين كان قصده من الجليل ودرك احمد طبعته  
وعاصره وعاش بعده وتقى السلف والآئمة على ان من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره  
من الانبياء والصالحين به لا يتسبح بالغبر ولا يقبله بل اعفوا انه لا يسجد ولا يقبل لا الحجر  
الاسود والركن المكي بسم ولا ينزل على الصحيح قلت بل قال براهيم الحري سجد تقيين  
حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم والله صلى الله عليه وسلم استعمل العلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلا للقبر كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا تراخ أعلمه وما نقل عن مالك فيما يخاف ذلك مع المصور فيسب بصحيح وإنما سارعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو اتقبله فقال أصحاب أبي حنيفة يستعمل قبلة ولا كثرون على أنه يستقبل القبر وتمشي قبور الانبياء والصالحين وغيره ليس في الدين والصواب الذي عليه المحققون ان يخصر عليه السلام ميت لم يدرك الاسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت بحيث فارقت روحه بذنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيعاف وهو يصح لتوفي النوم وتوفي الموت الذي هو فرق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعا ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو تنزيه أو تحريم فيه قولان وصاحب كلام أبي العباس رجع التحريم لاحتياجه بلن النبي صلى الله عليه وسلم رثرت القبور ونصحه بيه ورواه الامام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وانه لا يصح ادعاء النسخ بل هو حق على حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة لا الزيارة الشرعية ولا غيرها اللهم لا اد اجدرت قبر بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن ولا يحمل امرأة أن تحذوق ثلاث الا على روحها وهذا حق المسلمين ويستحب أن يصلح لاهل الميت طعام يمشيه اليهم ولا يصلحون طعما للناس وهو مذهب أحمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل الدمة متميزة عن مقابر المسلمين وكلما بدت كان صلح ومذهب سيف لامة وأنها ان العبد أو النعيم روح الميت وبدنه وان لروح تنق بعد معرفة البدن منعمة أو مدمية وأيضا تصل بدن حيا فيحصل له معها جيم أو نه ذاب ولاهل السنة قول آخر ان النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعما الكلام لهم أقوال شاذة فلا عبرة بها وروح آدم مخلوقة وقدسكي الاجماع على ذلك أبو محمد بن نصر المروزي وغيره

( فصل ) قال عبد العزيز الكتاني حدث المروفي ليس من قبور الانبياء ما ثبت الا قبر نبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم أيضا وذكر ان سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا تعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر ابراهيم عليه السلام تحت الميرب بين اركان البيت وقبر هود في كتيب من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الارض حرا وقبر نبي محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبصة التي على امياس بمدينة يعال في سبعة العباس والحسن وعلي بن الحسين



وأبو حمزة محمد بن علي وجمعة بن محمد ويقال ان طائفة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس  
الحسين هناك واما القبور المذكورة بها القبر منسوب الى أبي بن كعب في دمشق والساس  
متفقون على ان أبي بن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظهر دمشق قبر أم  
حبيبة وأم سمية أو غيرها من رواح النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من  
اصحابنا امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فمده توفيت بالشام فمده قبرها محتمل  
وأما قبر بلال فممكن انه دفن بباب الصغير بدمشق فعلم انه دفن هناك وأما القمص تعيين  
قبره فيه نظر فانه يقال ان تلك المور حُرثت (١)

وهنا القبر المنسوب الى أبيس القرني عمرى بدمشق ومن أويس بن يحيى الى الشام واما ذهب الى  
الرق وسماه قبر المنصف الى هود عليه السلام فجمع دمشق كذب اتفاق أهل العلم فان هود  
لم يجرى الى الشام بل مات بالبصرة وهاجر الى مكة فقبل انه مات بالبصرة وقيل انه مات بمكة واما  
ذلك قبر معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ومعه اليه الى أحد  
وكان فيه دين وصالح واما قبر خالد بن حمص فقبل انه قبر خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية  
هذا ولكن لم يشهر به أحد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك  
هل هو قبرة وقبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد  
توفي بحمص وقيل بمدة سنة احدى وعشرين أو ثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب  
رضي الله عنهما ووصى الى عمر والله أعلم ومما قبر أبي مسلم الخولاني الذي يداريا اختلف فيه  
ومما قبر علي بن الحسين لدى بمصر وكذب فطمة بن علي بن الحسين توفي بالمدينة باجماع  
ودفن بالقص (٢)

بأنه هبة بن المصميين في مقتل الحسين تفقوا على ان رأس ليس بمصر ويعلمون ان هذا  
كذب وأصله انه نقل من مشهد بمسقلان وذلك المشهد بنى قبل هذا بنحو من ستين سنة  
في أواخر المائة خامسة وهدى في ثمانمائة لسادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو  
ثمانية عام وقد بين كذب المشهد أبو حنيفة في العلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره  
أبو زر بن نكره لدى صحح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله



## كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو بمأطن أو حاحد ومنصوب ومسروق وصالح وما دونه  
ونسبه أو جهل عيتم هو وورثته في يده وهو روي عن حماد وأخيه وأصحابها طائفة من  
الصحابية وقول أبي حنيفة «دين الذي له على أبيه مال أو العباس لا شبهة عندي أن يكون  
بمنزلة مال الصالح فيخرج على الروتين ووجهه صاهر من الآن غير تمكن من المطالبة به فقد  
حيل بينه وبينه ولو قيل لا تلزمه زكاة بركانه بمنزلة دين الكفاية الحان موجبه ودين الولد هل يمنع  
الزكاة من الأب مؤنه في لدية أم لا للملكه من استقاصه حرجه أبو العباس على وجهين وجه  
أصلها الخلاف على أن مدرة الرخص على سراح مالكه المقتل عنه عيب أو غيره هل يرل  
بمنزلة بركة في المرض أم لا ونجب ركاه في جميع أحاسن لا حرة المقوضة ولا يمتد لها معنى  
حول وهو رواية عن أحمد ومثول عن أبي عمار وبصح أن يشترط رب المال زكاة رأس  
المال أو بعضه من الربح ولا يقل بدم الصحة وسنه مروى عن حماد أنه قد تحيط الزكاة  
بالربح فيجوز رب المال عمله ذلك لا يمنع ذلك كما يخص بهه في المسافة إذ لم يشر  
الشجر وبركوب الفرس لحدادهم وهو غير في وجوب الزكاة أمكان لآداء فيه  
روايتان «ولو» من حساب بغير تفریط من المال لم من الزكاة على ذلك من الروتين  
واختاره طائفة من أصحاب أحمد وكان المانع من زكاة ديون مبيع يوم القسامة بالركاه لأن عقوباتها  
أعظم ولا يحل الاحتيل لاستطاع زكاة ولا يبرها من حقوق الله تعالى وقد كانت المشايخ  
سائمة أكثر الحول وجبت زكاة بها على الصحيح وقد نقل زكاة إلى المسحقين بالمصر الجامع  
مثل أن يعطي من بالعمرة من العصور إلى مريض مصره لصحيح جو ذلك من سكان المصر  
أنما يدعون من مزارعهم بخلاف نقل من مبيع مع حجة أهل المقول عنها وإنما مال السف  
حيث إن المال أحق بزكاة وكرهوا عمل الزكاة في الاستطاع وسره ليكي كل حجة بما عدهم  
من الزكاة ولهم في كتاب مما ذكر من نقل من مخالف إلى مخالف من صدقته وعشره  
في مخالف غير أنه والخلاف عنده كما يقال المعاملة وهو سيكون فيه الوالي وقاضي وهو الذي  
يستخلف فيه ولي الأمر جابيا يأخذ زكاة من أعبائهم فيردها على فقرائهم ولم يعيد ذلك بمسير

يومين وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويجوز نقل الزكاة وما  
 في حكمها لمصلحة شرعية وإذا أخذ الساعي من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه  
 بحصته ولو ختم في قيمة المدفوع قال أبو العباس يوجه قبول قول السطلي لأنه كالأمين ون  
 أخذ الساعي أكثر من الواجب صلا لا تأويل من أحد شريكين في رجوعه على شريكه قولان  
 أظهرهما الرجوع وكذلك في المظن المشتركة أي بطريق أولاده من اشتركا في الظلمة من البلدان  
 أو التجار أو الحجاج وغيرهم وسكاف السطلي على لافس ولدواب والاموال يارهم التزام  
 العدل في ذلك كما يبرم في يؤخذ بحق من تعب أو متع واحد من غيره حصته رجع المأخوذ منه  
 على من دى عنه في لاظهر ان شرع ومنه ولا به على من أن يعرف بما يخصه من سكاف  
 كسائر الوصف والوصى والمصارف وما كل ومن قام فيه به يميل نظير كالتجارات في سبل  
 الله ومن صودر على أداء من واكره أهله أو جيرانه أو اصدقاؤه أو شركاؤه على يؤدوه  
 عنه فله الرجوع عليه لاسم ظله وان جله ولا حل منه والطلب مقصوده ماله لا يلزم ومن  
 لم يخلص مال غيره من النصف لا يأتى على رجع في أظهر قولي السماء ولو أخذ الساعي  
 فوق الواجب بتأويل أو أخذ قيمة ما صوب الأجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله  
 أبو العباس في موضع آخر كالمصلاة تحت البارك ركب أو شرط<sup>(١)</sup>

(فصل) ورجح أبو العباس أن المعتبر لأجوب زكاة الخارج من الارض هو الادخار  
 لا غير لوجود المعنى المناسب لأجوب زكاة فيه خلاف السكيل فانه قد ير بعضه يورث في مساه  
 قال وكذلك المد كالخوز والزرع كالبه ر لم تست في دمشق ونحوه ولهد نجب زكاة عندنا  
 في السبل وهو رطب ولا يوسق الكوبه يبي وينحر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة  
 في اللبن للادخار وإنما اعتبر سكيل واوزن في الرويات لأجل التماثل المعتبر فيها وهو غير  
 معتبرهما<sup>(٢)</sup>

وتسقط فيما خرج من مؤبه زرع ولغيره وهو مول عطاء بن أبي رباح لأن الشارع اسقط  
 في الخرص زكاة الثلث أو الربع لأجل ما يخرج من ثمرة لا غرر والضيافة واصنام ابن السبيل  
 وهو يبرع فيما يخرج منه لمصاحته التي لا تحصى لاسم ولا تسقط زكاة عنه وما يديره الماء

من الدوا غير ونحوها مما يصع من العام إلى العام أو أثناء العام ولا يحتاج لي دولا ب تديره  
الدوا ب يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الأرض وصلاح طرق الماء وكلام  
أبي الماس في اقتضاء الصراط المستقيم يمضي أن أهل الدمة ممنوا من شراء لأرض العشرية  
ولا يصح البيع وجزم الأصحاب بالرجعة ولكن حكى الإمام أحمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن  
أنهم يعمون من الشراء من اشتروا ثم تصح وتطيل لأرض العشرية يستعجار الذي لها أو  
مراعاة فيها كتحصيله. لشراء وكلام أحمد يوافقه فإنه قال لا يؤخر منه أي لأرض من الذي  
ولا يجوز منه أرض لا عشر ولا أخراج اهنا فيخرج من قطع أرضا بأرض مصر أو غيرها  
العشرية والمراد ما عد أرض الذي فيه وجعل دره بسنا أو زرعته ورصع الإمام له من القسيمة  
فإنه لا يبتى فيها نقله الخدعة عن الإمام أحمد والله أعلم ويلحق بالمندفون حكم الموقوف مالهرا  
في مكان عاملي أو طريق غير مسبوك »

(فصل) ويجوز أخراج زكاة العروش عرضا ويؤتى على قول من يقول يجب الزكاة  
في عين المال •

(فصل) ويجوز في العطرة من ثوب ثلثه مثل لأرض وغيره وقد روي الأصف المدكورة  
في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر إلا لمن يستحق  
الكفارة وهو من يأخذ لحاجة لا في رطب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها إلى فقير واحد  
وهو مذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك يصاب بل يجب على من ملك صاعا فاضلا  
عن قوته يوم العيد وليته وهو قول الجمهور ود كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة  
الفطر كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب أحمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه  
ثم أيسر فأداها فقد أحسن وقد عطر صاع من تمر وشمير وأمان البر فصف وهو قول  
أبي حنيفة وقياس قول أحمد في بقية الكفارات

(فصل) وما سواه من درهما ونحوه لو أنه تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبيع  
مائتين منه والقطع بسبعة ثلاثة دراهم منه إلى غير ذلك من الأحكام قل ما فيه من العتة أو كثر  
وكذلك ما سواها ويؤتى عن غير واحد من الصحابة أنه قال زكاة الحلي عارضة ولهذا تنازع  
أهل هذا القول هل لا تغير لمن يستعيره دالم يكن في ذلك سرر عليها على وجهين في مذهب

أحمد وغيره والذي ينبغي أن لم يخرج زكاة عنه ن تغيره وإنما كانت زكاته فيه زكاة عدد  
 جمهور العلماء \* وكتابة القرآن على الحياصة والدرهم والدينار مكرهه ويجوز خرح نفقة في  
 الزكاة لعدم العدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمره بسائه وزرعه بها اخراج عشر  
 الدراهم بحوزته ولا يكلف أن يشري ثمر أو حنطة به قد ساوى الفقير بنفسه وقد نص أحمد  
 على جواز ذلك ومثل أن تجب عليه شاة في ليل ولا يس عنه شاة خرح القيمة كاف ولا يكلف  
 السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون ضوا القيمة الكوبها أنفع لهم فهد حارث أم العباس  
 فلا يحزى اخراجها عن الفقير على الصحيح لأنها ولو كانت نفقة فيستفي للمائة كالأرض في  
 العادة لأنها قد تكسب ويحرم المعاملة بها ولا بأس أنقص من هذا يكون البيع بالمعسوس دون  
 البيع بقيمتها من الدرهم وعائتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصحيح وأمرجه مع الحاجة  
 فإن تلك إلى الخسائر قرب وعلى هذا إذا خرح المعسوس وأخرج السوت حرج على معصوم في حوز  
 اخراج التفاوت بين الصحيح والمكسرة بناء على أن جيران الصفات كجيران المقدار لكن  
 يقال المكسرة من الخسائر والمعسوس من غير الخسائر فيذهب فيها المأخذ ولا ينبغي أن يكون لا  
 وجهان إلا أن خرجت بقيمتها فهد لا تسعها في الموضع

(فصل) ولا ينبغي أن يعطى زكاة لمن لا يستحقها على طاعة الله ون الله تعالى فرضها  
 معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالمعسر والمساكين أو لمن يعاون المؤمنين في  
 لا يصلح من أهل الحادث لا يعطى شيئا حتى يتوب ويبرم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة  
 إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والأصناف التي يوجد منهم في حيث يوجد  
 وبوهاشم داسموا من خمس خمس حركهم لأحد من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب  
 وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف ولا يصطحب من الشافعية لأنه من حاجة وضرورة ويجوز  
 لبى هاشم الأخذ من زكاة المشركين وهو محكي عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة  
 إلى الولدين وإن علوا وإلى الولد وإن سفل د كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم وجود  
 المقتضى السالم عن المعارض<sup>(١)</sup> العادم وهو أحد القواين في مذهب أحمد وكذا أن كانوا  
 عارمين أو مكاتبين أو مسبيين وهو أحد القواين أيضا وأد كانت لاه فقيرة ولها ولاد صغار



لهم مال ونفقت تصرفهم أعطيت من زكاتهم والذي لم تكفه آخرته أعطاه من  
 زكاته اذ لم يستعمله بدل خدمه " ومن كان في عياله قوم لا يجب عليه نفقتهم فله أن يعطيهم  
 من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم يجر عاده به بفقته من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة  
 لنفسه وإن لم يكن ممرا فبصها كافلة كائنا من كان وامرأته لغيره عن المعسر فلا يجوز عن  
 زكاة الميراث إلا بأمر الحاكم إن كان له دين على من يسحق الزكاة فاعطه منها وشارطه ان  
 يمهده الله لم يشر وكذا ان لم يشرط لكن قصده المعطى في الاظهر وهل يجوز ان يسقط  
 عنه قدر ذلك لدين ويكون ذلك زكاة ذلك لدين فيه مولان في مذهب أحمد وغيره ظهرهما  
 الجواز لان الزكاة مواساة ومن ليس معه ما يشتري به كثيرا يشتل فيها يجوز له الاخذ من  
 الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في اقامة مؤنته وان لم يقفه فيه في المؤنة وقبل الرحل يكون  
 له لزوم ان ينفق وليس عنده ما يخصه يأخذ من زكاة قل نعم يأخذ ويأخذ الفقير من  
 الزكاة ما يصير به غنا وكثر وهو أحد القويين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز  
 اعتق الرقيق من زكاة وامسكك أسرى المسلمين وهو مذهب أحمد ويجوز للامام ان يعق  
 من مال النبي والمصالح اذا كان في لاعتق مصلحة ما دمه المسلمين أو مفعه المعتق أو تأليفها  
 لقبول من يحتاج الى دفعه وقد يفقد المعتق حيث لا حور اذا كان في رد فساد كافى ولايات  
 مثل ان يكون قد أسلمو وهم الكافر دمي أو مفعه حرى ومن لم يحج حجه الاسلام وهو  
 فقير أعطى ما يحج به وهو إحدى الرويتين عن أحمد ويرأ يدفع الزكاة الى ولي الامر العادل  
 وإن كان صلبا لا صرف زكاة في المصارف شرعية فببقي صاحبها ان لا يدفعها اليه وإن  
 حصل له ضرر لعدم دفعها اليه فله بحري عنه ان يذهب منه في هذه الحالة عدا كثر العلماء  
 وفي هذه الحال ظلموا مستحديا كولى اليتيم واطر الوصف اذا امتسك مال وصرفه في غير  
 مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم الماد عن مات شهيدا وذا مض  
 من ليس من أهل زكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عمار أو نحوه ولله الذي حصل بماله  
 وسعيه يحمل مصاربة بينه وبين أهل زكاة وعطاء السؤل فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل  
 غيره لدعاء لعم ذلك المير أو نفقها يجب ان تصد فقعه نفسه فقط نهى عنه كسؤال مال

وان كان قد لا يتم قال أبو العباس في لتساوي المصرية لا بأس بطب الناس الدعاء بعضهم  
من عصر لكن أهل الفضل يعورون بذلك اد لذي يطلون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من  
لاجر على دعائه أعظم من أجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عمل الزكاة رفع حساب ما تولاها  
اذ طلب منه الخرح وصله الرحم لمحتاج أفضل من العتق

## كتاب الصوم

تختلف المطالع بماق أهل المعرفة بهذا من اتفقت لزمه الصوم ولا فلا وهو الاصح للشافعية  
وقول في مذهب أحمد ومن روي هائل رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه صوم ولا غيره  
ونقله حنبل عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يصحى وحده والبرع في على أصل وهو  
ان الهلال هو اسم لما يطلع من الشهر ولم شهر ولم يظهر أو لانه لا يسمى هلالا لا لا شهر  
و يظهر كما يدل عليه الكتب وسمه ولا اعتبار فيه ولان العلماء وهم روايان عن امام أحمد  
وان نوى ندر أو فلا ثم من رمضان أحرامه كان جاهلا كمن دفع ودية رحل اليه على  
طريق الشرع ثم تبين ان كان حقه له لا يحسح الى اعطاه من بل يقول له الذي وصل إليك  
هو حق كان لك عدي ومن خطر بقله انه صائم عدا فقد نوى والصائم لما يعمشي يتمشي عشاء  
من يريد صيام وهذا يفرق بين عشاء اليه العيد وعشاء ليلى رمضان ونصح النية المرددة كقوله  
كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو نفل وهو احدي الروايتين عن أحمد وصح صوم  
ان فرض بنية من النهار ذالم يعلم وجوبه الليل كما ذشهدت البنية بالنهار ون حال دون مظرة  
لهلال ليلة الثلاثين عيم أو قتر فصومه حائر لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف  
والخلف وهو مذهب أبي حنيفة والمقلات كثيرة المستفيضة عن أحمد انما يدل على هذا ولا  
أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكي أبو العباس انه  
كان يميل خيرا الى انه لا يستحب صومه ومن يجدد له صوم بسبب كما ذقامت البنية بالرؤية  
في أثناء النهار فانه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قد كل والمريض اد حاف الضرر  
استحب له الفطر والمسافر الا فصل له الفطر فان اصغمه عن الجهاد كره له بل يجب منه عن  
واجب وأفتى أبو العباس لما نزل لعدو دمشق في رمضان بالعطر في رمضان للتقوى على جهاد

أحمد وفسه وقال هو أولى من لعطر للسكر وبصريح صوم اختب اتفاق الأئمة وأدبوا نوى المسافر الإقامة  
في بلد من أربعة أيام في العطر واذ نوى صيام التطوع بعد زوال في ثوبه رواه إمامان عن أحمد والظاهر  
الثواب ونوى الصوم ولكن إذا انتهى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب  
المصائب التي تكفر بها خطايه وبث على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو  
عبادة يثبت عليها ثواب الصوم واستسحانه ونسبى نعم

(فصل ١) ولا يفطر الصائم الا كتحال وخفة وما يقطر في احليله ومدواة المامومة  
والخفة وهو قول بعض أهل العلم ويفسر بخرح الدم بالحمة وهو مذهب أحمد وبالقصد  
والتشريط وهو وجه آخر ويراعى نفسه وهو قول الاوزاعي ويفسر الخافج من مص الضرورة  
ولا يفطر عندئذ بسبب فيه أو من تكرار نظر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض اصحابنا  
وإن ادق صمد وعظه أو وضع في دهسلا وبجهد فلا بأس به لا حاجة كالمضمضة والاستنشاق  
والكذب وخفة واللبنة د وحدث من الصائم فذهب لأئمة انه لا يفطر ومعناه انه لا يعاقب  
على العطر كما يعاقب من أكل أو شرب والسي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر وبصائم حظه من  
الصوم الجوع والعطش لما حصل من الانتم لقادة للصوم وهذا لا يتعارض فيه بين الأئمة ومن  
قال انها تقطر عني به لم يحصل مقصود الصوم أو بها قد نذهب بحرم صوم فقوله يوافق قول  
الأئمة ومن قال انها تقطر عني به يعاقب على ترك الصيام وهذا مخالف قول الأئمة هو إذا شتم الصائم  
استحب أن يعيب قوله في صائم وسواء كان الصوم فرض أو سلا وهو أحد الوجوه في  
مذهب أحمد وشتم الروائي الطبية لا بأس به للصائم وهو الذي صلى الله عليه وسلم من فطر صائغا  
فله مثل آخره من غير أن ينقص من حره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن حلة  
والمراد تعطيره من شمه ومن كل في شهر رمضان معتقد أنه ليل فبان نهارا فلا قضاء عليه  
وكذا من جامع جاهلا بالرفق أو سبيا وهو إحدى روايتين عن أحمد وإذا أكره الرجل زوجته  
على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل يجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم  
الصحيح أو حرمة الزمان فيه قولان الصوت ثلثي

(فصل ٢) وإن تربع انسان صوم عن لا يطيقه أكره ونحوه أو عن ميت وهما معسران  
توجه حواره لانه أقرب الى المأثم من المال وحكى القاضي في صوم الدر في حياة الدر نحو

ذلك ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضى متعمداً بلا عذر صوماً ولا صلاة ولا تصح منه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخوامع في رمضان بالقضاء فصيف لعدول البخاري ومسلم عنه وداشعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتمامه ولم يكن زوجها يعط برها وإن أمرها أن يؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسناً لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر الأضحية الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صوم الدهر من غير حصول المصيبة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فهو نعمة هائلة ذي الحجة أو شهيد رؤيته من لاسل شهادته إما لأفرادة بالرؤية ولو كونه ممن لا يجوز قوله ومحو ذلك واستمر الحال على كمال ذي القعدة فصوم يوم التاسع لدى هو يوم عرفة من هذا الشهر لشكوك فيه حازر بلا نزاع وتوكل روى ابن أبي شبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحصر إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم من وعه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة لا لأن يتخوفوا أن يكون يوم الحج وروى عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يدل أنه محمول على كراهة التبر به دون الإحرام والله أعلم وإنما إن شهد بهلال ذي الحجة من ثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لعدم صهر أو لعدم في شهره وهو قول هذه صورة خرج على خلاف المشهور في مسألة المفرد بهلال شوال هل يفطر على البرؤية أم لا يفطر إلا مع الناس في ذلك قولان مشهوران على قول من يقول لا يفطر المفرد برؤية هلال شوال لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس منه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة لأشبهه لدى لم تمل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشهر بهلال شوال يفطر سراً قل هذا أنه يفطر ولا يصوم لأنه يوم عيد في حقه ولكن لا يصح ولا يفطر بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة عنه ولا يكره إفراجه بالصوم ومقتضى كلام أحمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه وسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواه عن أحمد حناها بعض أصحابه<sup>(١)</sup>

وصوم نهر الصواب قول من جبه ترك الأولى أو كرهه ومن صام رجب معتقداً أنه أفضل

من غيره من الأشهر ثم وعذر وعليه يحمل فعل عمر وفي تحريم إفراجه وجهان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بمعه وقصاه وفي لكه ومخلاف وفي من صام الأشهر الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا لا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في رجب شيء وذا أفطر الصائم نصف رجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم المشر الأواخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره إفراجه يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشر كين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليلتها قال أبو العباس في رده على الرافضي ماتت امرأة ثوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كمنعه لم يجبر بالتوافل والباطل في عرف الفقهاء صد الصحيح في عرفهم وهو ما رأينا لدعة فقولهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركعا يسمى وحب القضاء لا يسمى أنه لا يثبت عليها شيء في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) لا يطل هو اطلال الثوب ولا سير اطلال حبيبه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مطلا لعله وأما من شوال فيبس عيدا لا للابرر ولا للهجار ولا يجوز لاحد أن يعتقد عيدا ولا يحدث فيه شيئا من شعائر الأعياد

(فصل في مسائل لعسل وليلة غد من أفضل الأيام وهي في وتر في المشر الأخير من رمضان ولو ترك قد يكون بعساها صبي فيضبط إحدى وعشرين وليا ثلاث أي آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتسعة تبقى الحديث فاد كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالي الاشعاع وليلة شية والمشرين تاسمه سب واية ربيع ساممه في كما فسرته يوسف الخديري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ سبى كالتاريخ سبى ويوم الجمعة أفضل أيام الأسوع اجماعا ويوم النحر أفضل أيام العام واية الأسر أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى لامة وخديجه ابترها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تترك عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وياشر عائشة في آخر الاسلام وحمل الدين وتليفه الى لامة وادراكها من يعلم لم تتركها فيه خدعه ولا غيرها مما تجرت به عن غيرها ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والفواضل من نساء هذه لامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب لدي علي عامة المسلمين وحكي لاجماع عليه انها ليستا بسيتين وأما

زوجهما في لاخرة فقد روى في مريم اها روعة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو العباس  
ولا اعلم صحة ذلك ولا اعلم ما يقطع به \* والهي الشاكر والعقير الصابر فصلها الله تعالى  
فان استويا في التقوي استويا في لدرجة وصالحوا ابشر فصل باعتبار الهابة وصالحوا الملك  
افصل باعتبار المدة \* وعشرون الحجة فصل من غيره لباليه ويومه وفيقول لي الى العشر الاخير  
من رمضان فصل وانام تلك افضل قال ابو العباس والاول شهر ورمضان فصل الشهور ويكفر  
من فصل رجبا عليه ومكة فصل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والثاني ونص الرويتين  
عن احمد قال ابو العباس ولا اعلم احد فصل نوبة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة لا القاضي  
عياض ولم يسفه اليه أحد ولا وقته أحد والصائفة وغيره من اقرب مكة أوصل والمجاورة  
يمكن ان يكون فيه غيره ونقوه أوصل حيث كان وصاعب السبئة والحسة يمكن ان أو زمان فاضل  
وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

(باب الاعتكاف) ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة نعين ما امتاز على  
غيره بعمرية شرعية كقدم وكثرة جمع احتاره هو العس في موضع آخر وجهين في مذهب  
ولا يجوز سفر الرجل الى المشهد والمور والمسجد غير مساجد الثلاثة وهو قول مالك وبعض  
اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكيم لدى نزل له أو ما ينسب به حسن  
كقوله لمن دعاه الى ذنب ذنب منه وما يكون ان نتكلم بهذا وقوله عند امرئ شكوا  
شي وحزني الى الله \* والتحقق في الصمت به د طال حتى تمنى ترك الكلام او حب صار حراما  
كما قال الصديق وكذا ان بعد بالصمت عن الكلام المستحب والكلام الحرام بحسب الصمت عنه  
وفصول الكلام ينفي الصمت عنه ولم يرتو العس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن  
يسوى الاعتكاف مدة لبته \* والسيحة في البلاد لمير قصد شرعي كما يعمل به بعض الناس أمر  
منه عنه قال الامام احمد ليست "سيحة من لاسم في شيء ولا من من البين والصالحين

## كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المعصية وان كان عاقين وهو طاهر طلاق حمد وهذا فيما



فيه منفعة لهما ولا ضرر فان شق عليه ولم يصره وجب ولا فلا ونما لم يقيد به أبو عبد الله لسقوط  
 الفرائض بالضرر وتحريم في المعصية ولا طاعة محبوق في معصية خاتق خيئد ليس للأبوين  
 مع ولدهما من الحج أو حب لكن يستطير نعمهما من إنا والاحج وليس للروح منع زوجه  
 من الحج لو اجب مع ذي محرم وعيها أن نحب ومن يذن في ذلك حتى أن كثير من العلماء  
 أو أكثره يوجبون لها العفة سبه مدة الحج \* والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول  
 بوجوب العمرة على أهل مكة قول صميم جد يخالف ناسا الثابتة ولهذا كان أصح الطريقين  
 عن أحمد أن أهل مكة لا عمرة عليهم رواية وحيدة وفي غيرهم روايتان وهي طريقة أبي محمد  
 وطريقة أبي البركات في مرة اثنتي عشرة رواية نحب على غير أهل مكة \* ومن وجب عليه  
 الحج فتوى عليه وحلف مالا حج عنه منه في طهر قولي العلماء ودوجب الحج على المحجور عليه  
 لم يكن لوليه منه منه على الوجه الشرعي والتعارة بسب محرمه لكن ليس للإنسان أن يفعل  
 ما يشعله عن الحج \* ومن أراد سلوك طريق يستوي فيه احتمال السلامة والهلاك وجب عليه  
 الكف عن سلوكها فإن لم يكف ويكون أعان على نفسه فلا يكون شهيد \* ونحوز الحفارة عند  
 الحاجة اليها في الدفع عن المحرم ولا يجوز مع بدنها كما يأخذ الساعد من الرعايا \* ونحب كل  
 امرأة أمة مع \* عدم محرم قال أبو حنيفة وهذا متوحد في سفر كل طاعة وامرأه المرأة  
 يسافرون معها ولا يعقرون لي محرم لانه لا عمره له في المادة العاليه فاما عقروها من لاماء  
 بيص لذلك أبو العباس قال بعض المأخرون يتوحد احتمال من كلامه على ما قل اذا لم يكن له  
 محرم في المادة الغالبة أو احتمال عكسه لا تقطاع التسمية وملك اعسر ملحق خلاف الأمة  
 وصحيح أبو العباس في المتأوى المصرية أن مرة لا تفر للحج الا مع روح او ذي محرم والمحرم  
 روح المرأة او من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سلب ولو كان النسب وطء شبهة لازنا وهو  
 قول أكثر العلماء واحترره ابن عقيل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في  
 التحريم لا المحرمية اتفاقا ويجوز للرجل الحج عن المرأة بدق النساء وكذا العكس على قول  
 الأئمة الاربعة وحالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التي  
 اتى يست واجبة واما ان كان له أقارب يخوذج بالصدقة عليهم أفضل وكذلك ان كان هناك  
 قوم مضطرون الى عفة عام اذا كان كلاهما تطوعا بالحج أفضل لانه عبادة بدية ماله وكذلك

الاضحية والبقية فصل من الصدقة قيمة ذلك اكن هه شرط ان يحم او جب في الطريق  
ويترك المحرمات ويصلي الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدى لامة ولا يتعدى على احد  
(فصل) وينقذ الاحرام بنية مسك مع الغلبة وسوق لهدى وهو قول أبي حنيفة  
ورواية عن احمد وقالة جماعة من المالكية وحكي قول الشافعية ومحرم عقب فرض ان كان أو من  
لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم لاشترط ان كان حائض والا فلا احمد بين  
الاخبار والقرن أفضل من التمتع ن ساق هديا وهو إحدى روايتين عن احمد (١)

اعتمر وحج في سفرتين أو اعتمر قبل شهر الحج ولا فرق فصل ينفق الاثثة لارعة ومن افرد  
المعرة بسمه ثم قدم في أشهر الحج به يتمتع والبي صلى الله عليه وسلم حج قار قال الامام  
احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قاراً ولم يتمتع أحب لي قال أبو حنيفة وعلي هذا  
متقدموا أصحنا وأحرم بالحج ثم دخل عليه المعرفة بمحرم عن الصحيح وجوز مكس بالانق  
ويجوز للمرأة المحرمة أن تغطي وجهها بملاصق حلا القاب والبرقع ويجوز عقد الردء في  
الاحرام ولا فدية عليه فيه ومن ميفاته خففة كاهل معسر والشام اذا مرءا على مائة فهم  
تأخير الاحرام الى الخففة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الخليفة وهو مذهب أبي حنيفة  
ومالك ويجوز للمحرم لبس مقطوع الكعبين مع وجود الدل وحذره من عقيل في المفردات  
واو البركات ومن جمع بعد التحال لاول بتمت مطلقا وعليهصوص أحمد ويجزى في فدية  
الأدى رحلا خنز عراقية ويسعى أن يكون بأده ومما كلة فصل من برأوشعير ومحرم أن  
احتاج وقطع شعره لحجامة أو غسل لم غفره والقيل والموص والقرء إن قرصه قتله محابا  
ولا فلا يقتله ولا يجوز قتل الرجل ولو يأخذ كل سلة ونه يتدفع ضرره الا يقتله حر وس  
أن يستنح الحجر الاسود وفي الطواف وسن القراءة في الطواف لالجهر بها فاما ان غلط  
المصين فليس له ذلك اذا وجس القراءة فصل من جس الطواف والشذرون ليس من  
البيت بل جعل محذاه ولا يشرع تقيل بمقام ومسحه اجماعا فبشر المقامات أولى ولا يشرع  
صعود جبل الرحمة جمعا وتختلف أفضية الحج ركبا أو ماشيا بحسب الدس والوقوف  
راكبا أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا حل لامن كل شعرة بعينها والخلق أو

التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكي عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب المتمتع أن يطوف طواف قدومه بعد رجوعه من غزوة قبل الإفاضة هذا هو الصواب وقوله جمهور المقربين وهو أحد القولين في مذهب أحمد واسع يكفيه سمي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى روايتين عن أحمد نقلها عنه الله بن أبيه كقارن وبحل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى عقد النكاح هذا مخصوص بحد لا النساء وليس للأمام المقم للمناسك التجيل لاجل من يتأخر قبل صحاب وإن خرج نساء غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وإن الرافعي لا يودع البيت صهره حتى ييب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ومحرم طوافه أمير البيت المتيقن إعادتها ونفقوا أنه لا يقبض به ولا يتمسح به فانه من الشرك والشرك لا يغفره الله وكذا الخروج من مكة لعمره تطوع بدعة لم يفعله أبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لافي رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بل دخلها بعد المراجعة تطييبا لنفسها وطوافه ثابت فصل من الخروج نفاق وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الحوازي والذين أوجبوا التمسح للطواف ليس معهم دليل أصلا وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف نوصا عهد لا يدل عليه كان يتوصا بكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فم يرفث ولم يمسح حرج من دونه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالمرة وهذا ما ذكر الإمام أحمد على من قال أن حجة المتمتع "حجة مكية ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة ولزكاة فانه يستتاب بعد ترميمه من كان جاهلا فان تاب ولا فاس ولا يسهط حق لا أدى من مال أو عرص أو دم بالحج أجمعا ومن حرد مع الحاج أو غيره وجمع له من حرد المقطعين ما يمينه على كلمه الطريق أسح له أخذه ولا يقص أجره وله جر الحج والجهل وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما ذكره الجاهل من حصار تبوك كذب لا أصل له وانحصر بعرص وذهب نفقة كالحصر بعدد وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تعدد مقامها وحرم طوافها ورجعت ولا تطب أهلها بوجوب طواف الزيارة وليسجزها عنه أولذهب الرفقة والمحصر بلمه دم في أصح روايتين ولا يرمه نفسه حجة ان كان تطوعا وهو إحدى روايتين

(باب الهدى والاضحية) ونجوز الاضحية بما كان أصغر من الخدع من انصاف إلى ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالتحريم وكان عنده ما يندبه في الاضحية وغيره لقصة أبي بردة بن سير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم من يذبح أضحية بعد ذلك والاجر في الاضحية على قدر القيمة مضاعف ونجزي الهدى التي سقط بعض أسنانها في أصبع أو حبهين ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شهره بعد ذبح الاضحية وهو إحدى الرويتين عن أحمد والاضحية عن الميت فخص من الصدقة بثمنها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر أيام التشريق وهو مذهب الشافعي وأحمد الثوريين في مذهب أحمد ولم يسخ تحريم الادخار عام بجمعة لأنه سبب التحريم وقلة طائفة من العلماء ومن عدم ما يصحح به وسبق افتراض وضحي وعق مع عدم اقدرة على لونه ولاضحية من الذمعة بالمعروف فتصح امرأة من مال زوجها عن أهل بيت ماله ومدين لم يطعمه رب الدين ولا يعتبر التملك في العقيقة

## كتاب البيع

وكل ماعده الناس بيعاً أو هبة من متعاف أو مترح من قول وقيل العقد به البيع والهبة ونجوز بيع الطائر لقصد صورته إذا حر حمله وفيه احتمالان لابن عقيل وخيار أبو حنيفة صحة البيع بعير صفة وهو سخيرون رآه وهو رواية عن أحمد ومذهب الحنفية وضعفه في موضع آخر والبيع بالصفة السيمة صحيح وهو مذهب أحمد وإن باعه لسا موصوفاً في الدمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صريح ونجوز بيع الكلاء ونحوه الموحود في رضىه إذا قصد استئثاره ويصح بيع مفتوح عنوة أو لم يفتح من رضى الشام ومصر والعراق ويكون في يد مشتريه بخراجه وهو إحدى الرويتين عن أحمد وأحمد فولي الشافعي وجوز أحمد أصداقها وقاله أبو البركات وتأوله القاضي على نفيها والمؤثر بها أحق بالإخلاف وإذا جعلها الإمام فبأصا ذلك حكماً ما فيها دائماً ولا تعود إلى المانحين وليس غير مختصاً بمكة المشرفة فتحت عنوة ونجوز بيعها لأحدتها فإن استأجرها لأجرة ساقطة بحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح

مع حليته وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع وبصح بيع المعروس في الأرض  
لدى يظهر وره كالتق والحوز والتنفس والفجس ولصل وشبه ذلك وقوله بعض أصحاب  
وصح البيع بترقيم ونص عليه أحمد وبأوله المعصي وإنما يقطع به السعر وكذا يبيع الناس وهو أحد  
القوانين في مذهب أحمد وبإجماع وم يسمى ثمن صح ثمن المثل كالحاح ولا يصح بيع ما قصد به  
الحرم كمصير يتحدده حراً إذا عم ذلك كدفع أحمد وغيره وظن وهو أحد القولين يؤيده  
أن لأصحاب قاضى من لا حران المستاجر سناجر من لمعصية كبيع الحمر ونحوه لم يحز  
له أن يؤخره تلك المدة وم تصح الاحرة والبيع والاحرة سواء وإذا جمع النافع بين عقدتين  
مختلفتين الحكيم الموضوعين يتميزين . كمن لا يشتري أن يقبل أحدهما بموصاه ويحرم الشراء على شراء  
أحده . ود فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة النافع . السامة وخذ السامة أو عوضها ومن  
استولى على ملك الناس إلا حق ومتمتع به حتى يسمه به فهو كبيع مكره غير عوض ويكره  
أن يبيعه الملاءة من حملاً يسمى أن يسمى الملاءة ومن قال لا أكره أن يبيعه من زيد فاني عبده  
فالشراء من حر فانه يؤخذ منه . والحر بائع من مات أحدهما أو عاب أحد الآخر بالثمن  
ومنه من الحكيم عن حمد وبيع الأمانة بصل ونحب الموصاة ثمن المثل لأنها مصلحة عامة لحق  
لله تعالى ولا يربح على الميسر من كثر من غيره وكذا المضطر يبي لا يحدس بجنة الأعدا شخص  
يسمي أن يربح عليه مثل مبيع على غيره ونه ن يأخذ منه بالقيمة المروفة بغير الحيرة قال  
بوصاب من لا حدان ربح الرجل في مكره خمسة يكره ذلك قال إذا كان أجله إلى سنة أو أقل  
بغير ربح . بأس به وقال أبو حنيفة بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول يبيع النسبئة إذا كان مقاربا  
فلا بأس وهذا يقتضى كرهه لربح الكثير الذي يزيد على قدر الأجل لأنه شبه ببيع المضطر وهذا  
بيع المريحة والمساومة ومن ضمن مكانا لبيع وشترى فيه وحده كره الشراء منه فلا حق  
ويحرم عليه أخذ زيادة . لا حق . حق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلعة وهم محتاجون  
اليها ببيعها صاحبها بدون بيعها من ذلك فنه من غش الناس فلا يفتق وان ثم من يد فلا بأس  
ومن ملك منه ببعاء كثر محمورة في مكانه أو عين ما في أرضه فله بيع البئر والين جميعا وبحوز  
بيع بمصفاة مشاعا كأصبع أو أصبعين من فصة ون كل أصل الغناء في أرض مساحة فكيف إذا  
كان أصلها في أرضه قل أو لعماس وهذا لا يتم فيه نزاع . ون كانت أمين ببيع ماؤها شيئا فشيئا

فانه ليس من شرط المبيع ان يرى جمعه ان ما حوت به العادة برؤيته وما يستجد ومثل المانع  
ونقع البئر فلا شرط أحد رؤيته في بيع ولا حرة مما تارعه النوع الماء دون القرار وفي  
الصحة فولان شاء على به من يملك ولا ومذهب مالك والحنفية صحة ونص عليه الشافعي  
وانه يملك وتارعه اذ باع لارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

(فصل) ولو قال البائع لوكنت لو جئني بكذا أو ان رضى زيد صبح البيع والشرط وهو  
احدى الروايتين عن احمد ونصح شروط التي لا تحلف الشرع في جميع العقود فلو مع حربة  
وشرط على المشتري ان يبيعها فهو أحق بها بالتمسك صبح البيع والشرع وحل عن ابن مسعود وعن  
احمد نحو المشرى نص على صحة الشروط وانه يحرم الوطء للمص المالك سأل أبو طالب الامام  
احمد عن اشترى أمة بشرط ان يدرى بها للاحدة قال لا بأس به وهذا من احمد يقضى  
انه اذ شرط على البائع فعلا أو تركا في بيع ثم هو موصود للابح أو للمبيع نفسه صبح البيع  
والشرط كاشترى العتق كما شرط ثمانا لصبي وقت داره عليه ومثل هذا في بيعه بشرط ان  
يدامه ولا يخرج من ذلك البلد ولا يستعمله في العمل املائي وان يزوجه أو يساويه في المظن  
أولا يبيعه أولا يهبه فادامته المشرى من الوفاء من يحجر عليه أو يمسح على وجهين وهو  
قياس قول الشرط في الكساح أن لا يمسح أو لا يزوجه اذ لا فرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك  
واذا شرط النافع فمع المبيع لغيره مدة معلومة ففتى كلام صاحبنا جوازه فانهم احتجوا بحديث  
أم سمية بها اعتقت سمية وشرطت عليه به يخدم الذي صلى الله عليه وسلم معاش واستثناء  
خدمة غيره في العتق كما ثبت في بيع وشرط البراءة من كل عيب باطن وعمله جماعة من  
أصحابنا بأنه خيار يثبت بعد البيع فلا يسمط وله كاشفة ومقصى هذا التسهيل صحة البراءة من  
الميوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة استقاط حق وصح في المحمول كالمطلق  
والعتاق قيل له والجواب انه غرض بوجوده وانه صحيح في المحمول لكن بعد وجوبه والصحيح  
في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي مضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان  
النافع اذا لم يكن عم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع عم بذلك فانكر  
البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

(فصل) ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طال المدة



فان اطلقا الخيار ولم يوفياه بجمعه توجه ان يثبت ثلاثا لخبر حبان بن مقيد وبلغ ثمن الفسخ في مدة  
 الخيار اذا رد الثمن ولا فلا وتقول أبو صاب عن أحمد وكذا التمسكات القهرية لازله الصرر  
 كالاخذ بالشفعة واخذ العرس والهاء من المستعير والمستاجر والزرع من العاصب وثبت  
 خيار المين المسترسل الى النائم "لم يملكه وهو مذهب أحمد وان على عني عبده بيمينه وكان  
 قصده بالتعاقب الميمين دون التبرر بيمينه اجزأه كفارة يمين وان قصده به التقرب كان عتقه  
 مستحقا كذا فلا يصح بيعه ويكون له في مطلقا على صورة اسع وطرد أبو عباس قوله هذا  
 في تعاقب الطلاق على الفسخ والجمع ختمه مطلقا على صورة مسخ والجمع انعق عليه فلا يمتنع  
 وقوع الطلاق معه على رأي بن أحمد حيث أوفاه مع يدونة بأعضائه لمدة فكذا بالفسخ  
 ويحرم كرم الهب في السبعة وكذا ما أعلمه به أبو يمينه فدر عنه ويجوز عقابه بالطلاق أو التصديق  
 به وقد فني به صائفة من أصحابنا وبجرم تعريضه لغيره من سومة كثير ليدل قريبه هو والماء  
 المتصل في لآعين المبوكة المدة الى من تمن المالك له لا يمتنع الاعان وهو صاهر كلام  
 أحمد في رواية أبي طالب حيث قال اذا اشترى غنما فتمت ثم سحقت فالتماء له وهذا يتم المتصل  
 والمفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب منه رشفه ان تعذر رده والا فلا وهو رواية  
 عن أحمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالمصقة اذا تفرقت والمذهب بخير  
 المشتري بين ردواخذ الثمن ومساكه وحذ لا رش فعليه رد المشتري على الرد واحد الارش  
 لتعذر النائم بالنأخير واذا أثبت الحارة عند المشتري وكنت معروفة بذلك قبل البيع وكتبته  
 البائع رجع المشتري بالثمن في الاصح وذا رجع من عيب وذا رجع من المشتري أو مطلقا فللنائم  
 الفسخ ويملك المشتري سبع اعمقه ويصح عنه قبل القبض مما عاها فيها ومن شترى شيئا  
 يمينه بل قصه سواء المكمل والمورد وغيرهما وهو رواية عن أحمد اختارها ابن عقيل ومذهب  
 الشافعي وروى من بن عرس رضي الله عنهما وسواء كان لمبيع من ضمان المشتري أولا وعلى  
 ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جمدها في أصح الروايتين وهي مصونة  
 على النائم وكصحة صرف المستاجر في المين المؤجرة لا حارة وهي مصونة على المؤجر ويمتنع  
 التصرف في صبرة الطعام المشرفة جرفا على حدى لروايتين وهي اختيار الحرق مع إسهام

ضمن المشتري وهذه طريقة لا كثيرين وسلة الله عن البيع قبل القبض لست تولى انصافين بل عجز المشتري عن تسمية لان البائع قد بساهه وقد لا يسله لاسما د رأيي لمشتري قد ربح فيستحق في رد البيع ما جحد أو باحتساب في مبيع وعي هذه امة تحوز التولية في البيع قبل قبضه وهو مخرج من حوازي بيع الدين ويجوز التصرف فيه مير المير ويجوز بيعه لانه والشركة فيه وكل مملك مقدسوى لبيع فيه يجوز تصرف فيه مير لبيع فيه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد ربح ود ثمين ملك انسان في موقوفات أو وصية أو غيمة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه فلا خلاف ويستقل عندنا الى المشتري تمكنه من القبض وصهر مذهب حمد الفرق بين تمكن قبضه وغيره من الفرق بين لقروض وغيره

(باب الزا) وامة في تحريم رد مصل الكيل أو لوزن مع الطم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب وفضة كخذه من غير مشرد المكن وحمل الزنك في مقابلة الصيفة ليس ربا ولا محس منه فيباع خبز بهريسة وزيت زيتون وسهم بشيرج والممول من الجبس والحديد قد يجري الز فيه جري في معونة د كان بقصد وزنه بعد الصنعة كشباب الحرير والاسفل ونحوها ولا فلا وهو ثا قول أهل العلم ويحرم بيع اللحم يجوز من جنسه مقصودا اللحم ويجوز بيع الموروث الربوية بالتحرى وقاله مالك ومالا يختلف فيه الكيل ولوزن مثل لادها ويجوز بيع نمصه ببعض يلاوورباوعن أحمد مبدل عليه ويجوز امرأيا في جميع المرأيا والزرع ويجوز مسله "من عجوة وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وصهر مذهب أحمد جواز بيع الذهب المحلى بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا قصد شبهة خاصة متلائم ولا يشترط الحول والتقابل في صرف الفوس الدقة عند القدس وهو رواية عن أحمد مبدل بومصور واختارها بن عقيل وما حار التفاضل فيه كالمات والحيون يجوز ادسا فيه ان كان متساويا ولا فلا وهو رواية عن أحمد وان اضطره دينا في ذمتها حاز وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ومحرم مسله القورق "وهو روبه عن أحمد ومن بيع روبيا لبيته حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيئة ما لم تكن حاجة وهو توسط بين لاسم أحمد في تحريمه والشيخ أبي

محمد المقدسي في حبه والتحقيق في عقود لها دام يحصل فيها التقصير ولا عقودون كان مض  
 الفقراء يحول بطن العند وهو طلاق ما يتم طلاق ما هم والكبراء باصه محرمة وتحريمها أشد من  
 تحريم الزنا ولا يجوز بيع سكنى التي تشمل على مائة ساعة وأربعين بمص ولادة الامور بالانفاق  
 (وهل) والصحيح أنه يجوز بيع المقي في حمة بمروقه مائة بدو صلاحها أولا وهذا  
 القول له ما أخذ من أحدهم من العروق أصول الشجر فمع الحصريون قبل بدو صلاحها كبيع  
 الشجر ثمرة قبل بدو صلاحه يجوز وما والمأخذ الثاني وهو الصحيح من هذه لم يدخل في نهى  
 ابي صلي الله عليه وسلم من يبيع الفقد على الاقطعة الموحودة وبفطنت "المندومة لي أن يبيع  
 المقتاة لان الحاجة داعية الى ذلك وجوز بيع انسان دون صلواته وقاله بعض اصحابنا واذا  
 بد صلاح بعض الشجرة حرر بها ومع ذلك لحسن وهو رواية عن أحمد وقول لا يث بن  
 سعد وقلة الاجناس التي ساء سمعها من صاحب بيت أو زرع لدى بجائحه ولو من جرد أو  
 جيش لا يمكن تصديره من صمان نفعه من غرض الشجر ويثبت الجائحة في المزارع كما  
 اذا كثرت الارض ثاب مثلا وكانت تساوي سائمة سمهاه وبعض الناس بطن ان هذا  
 خلاف ما في المني من الاجماع وهو سطر من لدى في المني أن منه سائق يكون من ضمن  
 المستأجر صاحب ارض لا يكون كالثمرة الشجر وهذا مذهب خلافا وانما خلاف في نفس اجرة  
 لارض وقصص منها فيكون كما سقط الله عن ارضه وثبت الجائحة في المزارع ولو قال في  
 الاحرة إنه أجره ايمامه أو مائة أو مائة أو مائة وثبت الجائحة في صوت أو حمام  
 نقص نفعه وحكم بذلك أو فصل سليمان بن حمير المقدسي قال أبو لسان لكنه بخلاف  
 ما رويته عن الامام أحمد وقياس أصول أحمد وبصومه ان عطل نفع الارض فانه يفسخ  
 الاحرة فيما بقي من المدة كاستئجار لدر ولو بدت الكروم بجرد أو غيره سقط من المزارع  
 حسب ما ينظر من النفع واذا لم يمكن السع به بيع أو حرة أو عمارة وغير ذلك لم يجر المطالبة  
 بالمزارع

(ابن السليم) ولو أقيم مقدار معلوم في شيء، يحكم به إذا حل يأخذ منه  
 بالنقص مما يساوي قدر معلوم صحيح كاسع، سمر وصح السير حالا ان كان المسلم فيه موحودا

في ملكه ولا فلا ويجوز بيع الدين في لئمة من الغريم وعبره ولا فرق بين دين السهم وغيره وهو رواية عن أحمد وقوله بن عباس لكن بقدر قيمته فقط ثلاثين فيأخذ بيمينه ويصيح بيمينه البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد ومعه أحد الشريكين من دين مشترك بعد أو رث أو تلاف أو صرية وحسب استحقاقها واحد فاشريكة الآخر من الغريم وبخاصة فيما قبله وهو مذهب الأئمة وكذا في تلف ولو سراً ولا حذراً على الآخر من مكتوب مدي استثناء عليه وأنه لم يرثه منه قبل ولخصه نجيبه

(باب القرض) ويجوز قرض خمر ورد منه عدد إلا ورن من غير قصد لريده وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في يد آخر حر على صحيح ويجوز قرض المذموم مثل أن يصدقه يومه ويحصد منه الآخر يوماً أو سكه راراً يسكه لا آخر بدل سكه المالك على المذموم أنها ليست من دونه لا مثل حتى يجب رد مثل ما صيها وأد صهر استرض مفسد ووجد لقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله لا ريب ولدين لحق يتأجل بآجله سواء كان الدين قرضاً أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد وجرح رواية من أحمد من حديث الرويتين في صحة لحاق الأجل بعد لزوم مقدونه قرض كاره بدرأه وضربه بدمه وفيه في دمه كما يفعله الناس فهو فاسد وله نصيب المثل ولو تلف منه شيء لانه ماله وواقعة من ربح قروضاً متفرقة وוכל المقرض في صطبه أو تناوعه شيئاً وוכל البائع في صطبه مبيع حفظاً أو كتابة فينبغي أن يكون مولد مؤتمن مؤتمناً مقولاً ويجب على المرض أن يوفي مقرض في بلد القرض ولا يكلفه مؤونه السهر والحل

(باب الصلوات) وقياس المذهب به يصح بكل أعطى بهم منه الصلوات عرفاً مثل رواجه وأنا ودي الصدوق أو غيره وأعطيت لثمن أو ركة لا طاعة ولا أعطيت لثمن أو تعيب مضمون عنه قادر على ذلك من وعزم شيئاً وعقه في حبس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السرقة وهو أن يضمن ماله لئلا تجر من دين وما نصه من عين مضونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوارها وكذلك تجوز شهادته على المراجعة لمن لم ير جوارها لأن ذلك محض جهاد وأما الشهادة على العقود محرمة على وجه لا ماله عليها حرام وصح صلب حارس ونحوه ونجار حرب مذهب من الهدى والآخر وعائنه صلب مجهول

وماله يحب وهو حذر عند أكثر أهل العلم مالك وإني حيفة وأحمد ومن كفل النساء فصله  
 إلى الكحول ولا ضرر في تسليمه ربي ولو في حبس الشرع ولا يرميه اختياره منه إليه عند  
 أحد لأغته والسحاح ونحوه ممن هو وكيل على بدن المريم كالكيل للوجه عليه حصار الخصم  
 قد تقرر حضاره كن كما لو لم يحصر المكفول به ضمن ماله عندنا وعند مالك وإني يمكن  
 له لد ص ما لولده ولاله عنده ما يجب له على لو ولد معاونة صاحب الحق على احصار ولده  
 ونحوه وزمه ذلك

(فصل) ولو لواله على ماله في الدين أن دن في الاستبراء فخطو واختار الرجوع ومطالته  
 وليس الابن أن يحمل على لأب ولا يبيع دية أبه جوزنا بيع ما على العرم لا برضا لأب  
 وكره الامم أحمد أن يتزوج الرجل أو يتراض أو يشتري دمه بغير الآخر مبرنة أو لا لان  
 ظاهر الحال أن الرجل إنما عامل من كان قادرا على نفسه ودا كنتم ذلك كان عارا

(فصل) ويجوز رهن البدن المسلم من كافر بشرط كونه في يده مسلم واختاره جماعة من  
 الأصحاب وجوز أن يرهن لانسائه ماله على دين غيره كما يجوز أن يمسكه وأولى وهو ظهير  
 إمارته بالرهن ودا خفف الرهن والرهين في قدر الدين فانقول قول الرهن لم يدع  
 أكثر من قسمة الرهن وهو مذهب مالك ولا يملك شيء من الرهن حتى يتبعي جميع الدين  
 وهو مذهب أحمد وغيره ولا يمكن للمدينون وهو غير رهن وجب على رب الدين إيمانه  
 حتى يبيعه ففي لم يمكن بيعه لا جروجه من الخس أو كان في يده وهو في الحبس ضرر عليه  
 وجب اخراجه ويضمن عليه أو يمضي معه هو أو وكيله

(باب الصالح وحكم الجور) وصح الصبح عن المؤجل ماله حالا وهو رواية عن أحمد  
 وحكي في لا يشافي ويصح عن دية الخطأ وعن قسمة المتلف غير المثل به أكثر منها من جنسها  
 وهو قياس قول أحمد واليمن والبيعة التي لا قيمة لها عادة كالاستطلاق عند السير والظفر في  
 راحه لا يصح أن يرد عليها سد بيع أو إحداه اتفاقا ولو اتفق على ساء حائط بسن فبني أحدهما  
 فاتفق من الثمرة بسبب همل لا آخر ضمن لشريكه نصده وإد احتاج الملك المشترك إلى  
 عماره لا بد منه فبني أحدهما لشريكين لم يعمر مع شريكه إذ طلب ذلك منه في تسع مولى  
 الدنيا ويرم لا على التستر يمنع مشاركة لافضل وإن استويا وطلب أحدهما السيرة أحبر

الآخر معه مع الحاجة الى الشرة وهو مذهب أحمد وليس لآدم أن تصرف في ما كره  
 بما يؤدي به حاره من بناء حرم وحائوت طابخ ودقاق وهو مذهب أحمد ومن لم يبد بثره  
 سدا يمنع من التصرف بها ضمن ما كتبها وله ثمانية ولو أقصي الى سد الفصد عن حرم  
 (فت) وفيه على قاعدة أي الناس نظر والله أعلم هو ليس له منه خوفا من نقص أجره . سكة  
 بلا نزاع والمصدره مبني على القصد والارادة أو على فعل ضرر عليه فني قصد لاصرار ولو  
 بالمدخ أو فعل لاضرار من غير تحقيق فهو مصدر ومما قد فعل ضرر مستحق للحاجة اليه  
 ولا تمنع به لالقصد لاصرار فليس ضرار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث  
 النخلة التي كانت تضر صاحب الخديفة لما طلب من صاحبها المعوضة عنها بمدة طريق فير فعل  
 فقال بما أنت مزار ثم أمر بقلع فعل علي أن الصرار محرم لا يجوز . يمكن صاحب . منه ومن  
 كانت له مساحة تقي فيها الثوب والحيوانات ويسرر لخير من ذلك فانه حب على صاحبها أن  
 يدفع ضرر الجيران أما بماوتها أو إعطائها لمن يسره أو منع أن يقي بها ما يعسر الجيران ودا  
 كان المسجد مضافا للصلاة في جوار الدار عليه نزع بين العلماء وليس لاحد أن يني فوق  
 الموقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عدد الجمهور وإذا كان الجدار محصا بشخص لم يكن  
 له أن يمنع حاره من الاجتماع عما يحتاج اليه حار ولا يضر بصاحب الدار ونحوه على حار  
 تمكين حاره من أجر . مائة في أرضه ما احتاج الي ذلك ولم يكن على صاحب الأرض ضرر  
 في أصح القواين في مذهب أحمد وحكيم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سابط لدي يضر  
 بالمارة مثل أن يحاح الركب أن يجي رأسه إذا مر هناك وإن عمل عن نفسه ربي عمامة أو  
 شح رأسه ولا يمكن أن يمر هناك حمل عال الا كسرت رقبته والخل يحمل لا يمر هناك مثل هذا  
 السابط لا يجوز احده على طريق المارة اتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه إزالة فان لم يعمل  
 كان على ولاية الامور الزمته إزالته حتى يرول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع  
 على طول الزمان وجب إزالته إذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

(باب الحجر) وإذا لزم لآدم الدين مير معاوضة كاضح ونحوه ولم يعرف له مال  
 ما قول قوله مع يمينه في الاعسار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن  
 وفاء دينه فسرعه معه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طوالت بآداء دين عليه فطلب امهالا أهل



بقدر ذلك تمامه ان كان حاد غريمه منه حاصد عليه غلامته أو تكفيل أو برسم عليه ومن  
 كان قادرا على دفعه ومسح اجبر عي ودهنه بالحرب والحبس وانص على ذلك الاثمة من  
 أصحاب مالك والشافعي واحد وعيرم قل أبو العباس ولا أعلم فيه نزاع ان كان لا يزيد كل يوم  
 على كثر من التعرير ان قيل يتقدروا لاجلهم ان يدفعه ماله ويحصى دينه ولا يلزمه وادان كان  
 الذي عليه الحق قادر على لوجهه وصال صاحب الحق حتى يخرجه من الشكاية فما عزمه بسبب  
 ذلك فهو على الضمان ان طار اد كان عزمه على لوجهه المضاد ومن عرف بالقدره مدعى  
 امتساره وممكن عادة من وليس له ان يمساره عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضى دينه من  
 من له فيه شبهة لانه لا يبقى شبهة برك وجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحبها وحبه لم  
 يسقط من حقها عليها شيء بل الخمس من مسحقها عيب مد الحارس كحبسه في دين غيرها فله  
 لزامها بالازمة منه ولا يدخل عليه احد الا دونه ووجوب حروها من ماله بلا دونه اسكنها  
 حيث شاء ولا يجب حبسه مكان معين ومجوز حبسه في دار وبو في دار نفسه بحيث لا يمكن من  
 الخروج ولو ان قادرا على دفعه والدين من منع ورئى لحاكم منه من فضول الاكل والتسكح  
 فله ذلك ان المزور لا يحصى نوع معين وما يرجع فيه الى حاكم في نوعه وقدره اد  
 لم يتمدد حدود الله ومن صاق منه عن دونه صار محجورا عليه امر حاكم بالحجر وهو  
 رويه عن أحمد ومن عليه نفقة وحقه في تلك النزع من محل بالمعقبة أو جنة وكلام أحمد يدل  
 عليه وان نورع المحجور عليه خطر في ارشده وشهد شاهدان برشده قل لانه قد يعم بالاستفاضة  
 ومع عدم اليقين له على الواجب انه لا يبرر رشده ولا سراة ماصرفه في الحرام أو كان صرفه  
 في مباح قدرا رتدا على المصلحة ولو وصى من دونه صهر ولا وجب نفقه كحكم فاسق  
 حكم بالعدل والولاية على الصبي وعون والسمع يكون لاثار الاقارب مع الاستقامة لا يحتاج  
 الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة لولي ويكون للولاية لغيره لأب واحد والحاكم وهو مذهب  
 ابي حنيفة وهو مذهب أحمد في لانه وانما تخصيص الولاية لأب واحد والحاكم فضعيف جدا  
 والحاكم المأخوذ كالمدم ولومات من يتجرع منه ولينبه عماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن  
 هو لا يقسم ولم يوفد لا مصر حتى يصطلح كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد انه يفرغ من فرغ

خائف واحذلولو موت الوصي واهل قنابل وليه كان دينا في تركته ولو وصى اليتيم اقل لاسرين  
من اجرة مثله أو كفايته ولا يجوز ان يولى على مال اليتيم لا من كان قويا خيرا عما ولى عليه  
أميناء عليه ولو حبس لم يكن يولى بعده صفة ن يستبدل به ولا يستحق الاجرة المسماة لكن  
اد اعمل ليتيم استحق اجرة المثل كالعامل في سائر عقود العسدة ولا يسأل من السيد دعوى  
عدم الادن لعمده مع عدم تصرفه ولو قد رصده فتنسبطه عليه عداوان وترد أبو العباس فيها  
اد لم يمكن اولى خلاص حق موليه لا يرفع من هو عليه الى ول يطلعه ويستحب التحرة  
عالم اليتيم لقول عمر وغيره انمروا باموال اليتيم كلاتها الصدقة

(باب الوكالة) قال القاضي في ضمن مسألة ما او كبل بموت الموكل هو ان أخرج الموكل  
فيه عن ملكه مثل اعاده له وبه هو تصحيح الوكالة بذلك ففرق بين الموت وبين العقب  
والمبيع بان حكم الملك هنا قد زال وهذا السادة امد لموت باقية على حكم ملكها وما قاله القاضي  
فيه نظر فان الاتفاد بالموت فهو مبيع ومعتق وهذا يمكن الموكل لاحترازه فيكون  
بميراثه عرله بالقول وذلك زال الملك فيه بعمل الله تعالى واد انصرف الى ادن ولا ملك ثم تبين  
انه كان وكيل او ملكا في صحة تصرفه وجهان كما ان تصرف بمدا امر له ولم يعلم فلو تصرف بادن ثم تبين  
ان لادن كان من غير المالك والمالك ادن له ولم يعلم وادن بناء على جهة ثم تبين انه لم يكن  
بملك الادن بها بل بغيرها أو بناء انه مالك شتر ثم تبين انه كان ورثه من قبل يصح التصرف  
في الاول فلهها أولى وان قبل لا يصح هناك فقد قبل يصح هنا لانه كان مباحا له في الظاهر  
والباطن لكن الذي اعتقده صهر ايس هو الباصل فظيره قد اعتقد انه محدث فظهر ثم تبين  
فساد طهاره وانه كان متطهرا قبل هذا ولو وكل شخصا ان يوكل له فلا في بيع ونحوه  
فقال او كبل الاول لو كبل الثاني مع هذا ولم يشمره انه وكيل الموكل قال أبو العباس سئلت  
عن هذه المسئلة فقلت نسبة انواع التوكيل والموكال الى توكيل كصفة انواع التمليك  
والمساكين الى الملك ثم لو ملك شيئا لم يجز ان يبيع من هو وكيله ولو كبل فلا وان كان  
الحكم فيها مختلفا بالنسبة الى الموكل والمملك (نقل) ههنا في رجل دفع الى رجل ثوبا يبيعه  
فباعه واخذ الثمن فوهبه المشتري من ثمن درهما فان اضمن على الذي باع الثوب فقد نص  
أحمد على ان محصل التوكيل من زيادة هي للبائع وبقص وهو عليه ولم يفرق بين ان يكون

النقص قل لروم المقد وبعده ويدعي أن يفصل ذلك لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل  
 من وكل رجلا في كتابه ماله وما عليه كأهل الديوان فوله أن يقول من وكيل التصرف  
 لأنه يؤمن على نفس لا خاتمة وما عليه هذه مسألة فعدة وأظهر أقرار كتاب الأمراء  
 وأهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موافقهم وقررت كتاب العدل وبيت العدل وأهل  
 الديوان بما على حمايتهم من الحقوق ومن ناصر الوقت وعامل الصدقة والحراج ونحو ذلك  
 فإن هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكاله وإن استعمل الأمير كاتب حيا أو عمالا ثم إذا ذهب  
 من حقوق الناس تعريضه ومن ستمه أمير على منه خشي من حشبه من منهم من عادتهم  
 المتقدمة لزمه فعل ما يمكنه وما هو أصلح للأمير من توبيخه بجهلهم لا سيما والأخذ  
 شبهة قل في الحرر ودا شري لو قيل أو المصاريب أكثر من غير الشئ أو دعي بدونه صعب ولزمه  
 النقص والزيادة ونص عليه قل أو الميس وكذلك الشريك ونوصي واسطر على لوقف وبيت  
 المال ونحو ذلك وقال هذا طهر فيما رافض وأما إذا احتاط في السمع والشرع ثم ظهر عن نوعيب  
 لم يصرف فيه هذا مذكور شبه خطأ الإمام أو الحاكم وبشبه تصرفه قل عنه لعل من هذا  
 الناظر ولو عصى والإمام والقاضي دعي أو حر أو رزق أو صارت ثم بين الخطأ فيه مثل أن  
 يأمر بمائة أو غرس ونحو ذلك ثم بين أن مصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك  
 المصاريب والشريك فإن عمدة من تصرف لغيره بوكاله أو ولاية فدينتهم ثم يظهر قواصم المصلحة  
 أو حصول المفسدة ولا روم عليه فهما وتصميم من هذا في نظر وهو يشبه إذا قتل في دار  
 الحرب من بطنه حربا فإن مسلما من جماع هذه أنه مجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف  
 يجتمع عليه الأمر والصمان هذا الصرب هو خطأ في الاعتقاد والتقصير في العمل وأصول  
 المذهب تشهد له برويتين قال أبو حفص في المجموع وإذا سمي له ثلثا فنقص منه نص الإمام  
 أحمد في رواية ابن منصور إذا أمر رجلا أن يبيع له شاة فدعا به قال البيع حارز وهو ضامن  
 لما تمص قال أبو حنيفة لم يعمل فوهما على المشتري في تقدير الثمن لهما ريان فساد المقد  
 وهو يدعي صحته فكان نقول قوله ويصن أو كين النقص ودوكله أو توصي له أن يتصدق  
 عمال ذكره منه يصح وتعيين المعطى إلى وكيل أو الوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية  
 والوكالة مثله وكذلك وكاله أو وصي له بأمر حجه عنه وإن وكاله أو وصي إليه أن ينفق

عنه شيئا ولم يبين مصره فينبغي أن يكون كالصدقة من التصرف ولو لم كالصنف للصدقة  
 ويبقى إلى الوكيل ولو وصى تعين التصرف وإن عين مصره منقطع فينبغي أن يكون إلى الوصي  
 تنبيهه بذكر مصروف مؤبد إلا أن يدل الصدقة له حصة معبوءة بالشرع وتعرف وفي الفقهاء  
 وإنما النظر للوصي في تعيين مرد الحصة خلاف ذلك لا يبين له حصة معينة شرعا ولا عرفا  
 فالكلام في هذا ينبغي أن يكون كما لو نذر أن ينفق أو يصدق به وحديث أبي صبيح يفتي أن  
 من نذر الصدقة يدل على إقصاء من عصفه في قربه وإن كان سهم غني وهذا ينتهي أن  
 الصدقة المطلقة في النذر ليست محبوبة على صدقة بواجبة في الشرع لكن على جنس المستحقة  
 شرعا ويتوجه في الوكيله ولو وصيه مثل ذلك وشبهه هذا من الصدقة بذكر أن يصلي هل يحل  
 على أدنى الوكيل أو حب أو أدى الطوع وبين كاله والأيمان مشبهات والوكيل من لا يدين عليه  
 ولو عزل قبل علمه بالعزل وقد يعرف لعدم شرطه وكذا لا يصح مشتر لا جرة إذ لم  
 يعلم وهو أحد القولين ومن وكل في مع أو استعذر أو شره من لم يسم الموكل في العقد  
 فصامن والا فروايتان وصهر المذهب نصحه ولو تصرف به كان فادعي الموكل به عرفه من  
 التصرف لم يمين ولو ادعى بغيره بعد آخر وحكم به حاكمه من يعلم قبل العلم صح تصرفه والا  
 كان حكما على المالك وهو حكم من هذا حكم بالصدقة حاكم لا يرى عرفه قبل العلم فإن كان  
 قد بغيره ذلك بعد الحكم انقص له فهو مردود والا وجوده كعدمه قل القاضي في المجرد وابن  
 عقيل في الفصول ولو كان رجلا في امرأة فقال لها وكأني فلان لا روجت له فرغت في ذلك  
 واذا نزلت لو أنها في تزويجها ثم إن ذلك الموكل ذكر أن يكون وكله في التزويج له فالقول بوجه  
 ولا يلزمه السكاح ولا يبرم الوكيل من يحكم بطلانه ويتفرع على هذا أن الرجل إذا وكل وكلا  
 في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حصة العقد به تزويجها فلان فإن طلق وم  
 يسم الموكل لم يبرمه السكاح في حقه ولا في حق الوكيل لأن الظاهر أنه عهد العقد لنفسه ونيته  
 أن يعقده لغيره وإذا لم يذكر سم ذلك الغير فمحل بالمصود وير وكله أن يشتري له سمه  
 فاشترأه لم يشتري في صحة العقد ذكره ابن سينا طلق ونوى الشرع له صح لان انقص منه  
 حصول الثمن ومعه حدود بطل عهد السكاح في حقه ما لم يلزم الوكيل نصف بصدق  
 على روايتين قال أبو العباس فقد جملا فيما إذا يسم الوكيل الوكيل في عقد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجته فلامه فقال قيت فمعد بعد الكاح في الظاهر للوكيل فاذا قال  
 قريب ان الكاح لموكله هو يدعي مسد القعدون لزوجه غيره فلا سئل قوله على المرأة لان  
 تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولاً واحداً لا أن هذا انكار من زوج بخلاف مسألة انكار  
 الوكالة ولو قيل ان الكاح هذا لا يخدم أن يكون له كان نه وجهه ولو كان رجل زوجته فلامه منه  
 فتزوج غيرها ثم كتب زوجته بجدیده وكالة ومن متى رددتها كان صلاحها بيدك الى مدة  
 عشرين سنة وقد طلق التي بيدها الوكالة وهذه المسألة قد يظن من بطن ان الوكالة بخاطرها  
 على ان الزوج اد وكل امرأته في بيع ومحوه ثم صفها ثلاثاً ثم طار الوكالة بالتطبيق كما ذكره  
 الفقهاء وليست كذلك واصحاب في هذه الصورة بها بطل بالتطبيق لأنه هالك لم يرد أن  
 يطلقها وقد استجاب غيره في ذلك وإنما يريد أن يبيع منه فبكل شخصها والمراد فكيف هي  
 من الطلاق لثلاث في زوجة لا رضاها وإنما مداليمة فلا تصد رصدها كيف وقد طلقها  
 وهذا كله اذا جعل الشرط لازماً وأما في لم يخدمه شرط لازم فكون كما لو قال لها استأجر  
 أمرك بيدك أو امر فلانة بيدك فان هذا له رجوع فيه قل الاصحاب ومن ادعي الوكالة في  
 استيفاء حق تصدقه لغيره لم يبرمه لدفع ايه ولا اليه من ثمنه والذي يجب أن يقال ان العزم  
 متى غلب على ضم من الموكل لا يكر وجب عليه التمسيم فيما بينه وبين الله تعالى الذي ثبت النبي  
 صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامه من قول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه  
 الدفع وإنما في القصد من كان الموكل عدلاً وحب الحديث لان العدل لا يجهل والظاهر انه  
 لا يستثنى فان دفع من عنده الحق من الوكيل وه صدقه بأنه وكيل وانكر صاحب الحق  
 الوكالة رجع عليه وهذا بمجرد التمسيم ليس تصديقاً وكذا ان صدقه في أحد قولي اصحابنا  
 نص ما منا وهو قول مالك لأنه متى لم يثبت صدقه فقد عره وكل مرر كذب فيه ليحصل  
 بما يمكن اسأؤه ويحمل السا مثل يقول وكنت فلان ولم يوكله فهو نظير أن يجهل الوصية فهل  
 يكون يجهله رجوعاً فيه وجهان واذا شترى شيئاً من موكله أو موابه كان ملك للموكل والمولى  
 عليه ولو نوى شراءه لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالمصنف لكن لو نوى أن يقع الملك له  
 وهذه فيه محرمه فتقع باطية ويصير كأن العقد عري عنها ذ كان يريد انفق من مال المولى عليه





تتدى باعه الا ان يكون بشركا فيما أصابا ووجهه صحتها ان بيع الدلال وشراؤه بمنزلة خياطة الخياط ونجارة التجار وسائر لاجراء المشترين ولكل منهم ان سيب وان لم يكن للوكيل ان يوكل وماخذ من بيع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاحارة وليس الامر كذلك وحل الخلاف في شركة الدالين اني فيها عقد مما مجرد التمسك والعرض والحضار الديون ولا خلاف في حوازه وتسليم الاموال في الدالين مع المبر بشتراكهم اذن لهم ولو بيع كل واحد ما اخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب حذ في اظهر الوجهين وهو حب العقد المطلق المساوي في العمل وما يباع منه ريبه في الاحارة بعدد عمل وسائقوه على ان يشترطا له زيادة حر وليس في الامر الميع يتفقى منه في شركة الابدان والوجوه والمسقة والمرعة ونحوها مما يشرع فيه الاجتهاد وارجح الحاصل من مال لم ياذن مالكه في لتجارة فيه فقل هو للمالك فقط كسواء لاعات وويل للم من يعط لان عليه الصل وويل يتصدق فان به لانه ربح خبيث وويل يكون بينهما على قدر سهمين بحسب معرفة اهل الخبرة وهو اشبهما وبه حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الا ان يتجر به على غير وجه المذون مشرب يعتقد انه مال مسه فبين مال غيره مما يبين الربح ربح وذا كرتو الله اس في موضع آخر انه ان كان عالما به مال الغير فما يتوجه قول من لا يعطه شيئا لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سدا للاسحة فاذا تب سقط حق الله الموبة وأبى له حذ بد بالقسمه فاما د لمس في حله نظر وكذلك يتوجه فيما ادعيت شيئا كفرس وكسبه مالا كالصيد ان يحسن مكسوب بين العاصب ومالك الدابة على قدر سهمهما ان تقوم منه اراكب ومهمة الفرس ثم تقسم الصيد بينهما وأما د كسب المدفعاو حب ان يعطى لما اكتر من الامرين من كسبه أو قيمة سهمه ومن كانت بين ما عان مشتركه مما كالأ أو يورن فاخذ حدهما مدر حقه دون حكمه رقولاً وحذا وذلك بدون ذمه على الصحيح انتهى

باب الرارعة والمسقة ولو دفع أرضه الى آخر بمرساة حر من امرس صح كالرارعة وحذره أو حصص المكبرى وتقامي في ندقه وهو صهر مذاب احمد وبع كات الارض مبروسة فماده حر من غير مس صح وهو مقضي مدكره أو حفص ولا فرق بين أن يكون المرس ناظر وقف أو غيره ولا يجوز لناظر يلمه نصيب الوقف من اشجرة ولحاء كم الحكم

بلزومها في محل الزرع فقط و لحكم له من جهة عوض المثل ولولم نعم به ببقائه الاصل ونحو  
 الانسان أن يتصرف فيما في يده به وبغيره حتى تقوم حجة شرعية بأنه ليس بمسكاه نكس  
 لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حنيفة أنه يجوز أن عارسه حرة من لارض  
 كما جاز يفسح حرة من عزل نفسه عن اشتراط في الممارسة أن يكون على ادرس الماء ونعته  
 فالتوجه ان الماء كالمرس وكما يدر كما يسجى منه في المزارعات لان الماء أصل يفتنى ومتى كان  
 من العمل أصل فان فيه روادن ون عارسه على ان رب الارض تكون له در شمسها الى حين  
 اثمار الشجر هذا اثبت كما شريكين في الثمر هل أبو الهاس فهد لا أسرفه مقوله وقد يقال  
 هذا لا يجوز كما اذا شرط شيئا مقدرا به فلا يحصل الا ذلك المشروط فيبقى لاخر لاشي له  
 لكن لاظهر ان هذا ليس بحرم والناصب على ان عليه سقي اشجره والقمام عليها اذا سقي تصديه  
 من ذلك لمن يقوم بمعمه في العمل جار صحيح شرطه كالكسب اذ بيع على كتمانته هه فياس  
 المذهب ودم يتم له رس عا شرطه عليه كان رب لارض الصسخ ود فسخ العامل وكات  
 فاسدة لرب لارض ان يتملك نصيب العارس دم تعلقا على الفسخ واذا ترك العمل العمل  
 حتى فسد الثمر فيذمى أن يجب عليه ضمان نصيب الملك وطر كرم يحجب نوعا لطريق لاجتهاد  
 كما يصح لو بفس الثمر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزير وهو  
 سبب في عدم هه الثمر فيكون كما تولفت لثمة تحت يد العاديه مثل ان مصب الشجر مصب  
 ويطلب عن السقي حتى يفسد ثمرها ان الضمان بدله العاديه كالضمان بسبب الاف لاسيما  
 اذا انضم اليه العاديه وسه الاؤه على شجر مع عدم عهده شرطه هل هو يدعادية فيه نظر  
 لكنه سبب في الاتلاف وهذا في القوم لطير مباح فان لم يقع لم توجد وانما المصم منع  
 من استيفائها وحصله ان الاتلاف نوعان اعدم وجوده ونعوت معدوم تعقد حذب وجوده  
 وهذا نفويت وعلى هذا فالعامل في امراره د ترك العمل فقد اسولى على الارض وفوت  
 نعمها فينبغي أيضا ضمان تلاف أوصول الاف وبدل كلف هل يضمن اجرة اجرة لمثل أو  
 يضمن ما حرت به العادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثلها معروفا فيقاس  
 بمثاها اما على ما ذكره اصحابنا فينبغي أن يضمن اجرة مثل والاصوب الا بفس المذهب أن  
 يضمن بمثل ما ثبت وعلى هذا فلا يكون ضمان بدو كما هو صحت تقرير "والمراعاة احل من



اعتقت عدد من عبيدك على ثمنه به بصح وراى بين المدد والنس ويجوز للمؤجر حرة العبد  
 المؤجرة من غير استأجر في مدة لا حرة وبموم المستأجر شئى مقام المالك في استيفاء الاجرة  
 من المستأجر الاول وعطى بعض النسخ وفى في نحو ذلك بفساد الاجارة الثانية ظنا منه ان  
 هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك هو تصرف فيما استحققه على المستأجر  
 ويجوز احرة لاقطاع (قال أبو حنيفة) وما علمت أحدا من علماء الاسلام لأئمة الاربعه قال  
 احرة الاقطاع لا يجوز حتى حدث بعد اهل زمانه فتبع قول بهدم الحوز وخور للمستأجر  
 احرة امين المؤجرة من يقوم مقامه على احرة وريادة وعوضه مذهب أحمد وشفعى فان  
 شرط المؤجر على المستأجر ان لا يستوفي الأئمة الا نفسه أو أن لا يؤجرها الا بعدل ولا يؤجرها  
 من زيد (قال أبو حنيفة) فقيس المذهب فيما رماها شروط صحيحة لكن لا تغذر على المستأجر  
 لاستيفاء نفسه لمس أو تلف مال أو رادة مهر ونحو ذلك فيسمى نية له الفسخ كما لو  
 تم تسليم المفعة ونحو اضطر الى السكنى في بيت من لا يجد سواها ونزول في خان مملوك  
 أو رحا لا طعن أو غير ذلك من مسمع وجب بدله احرة للنس ولا نزع ولا ضرر انه يجب بدله  
 محابا وهو مذهب المذهب ويجوز أن يأخذ احرة على تعليم الفقه والحديث ونحوه ان كان  
 محبا وهو وجه في مذهب ولا يصح الاستئجار على القراءه وهدتها الى الميت لانه لم يقل  
 عن أحد من الأئمة لادن في ذلك وقد قال القهاء ان القاري اذا مرأ لأجل المال فلا ثوب  
 له فأي شئ يهدى الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة  
 لم عمل به أحد من الأئمة وانما دعوى في الاستئجار على التعليم ولا بأس بخوار أحد الاحرة  
 على رقية ونس عليه أحمد والمسحب أن أحد الخاط عن غيره يجح لأن يجح لياخذ من احب  
 اراد ميت برؤية الميت عن أحد ليحج ومنه كل رفق أخذ على عمل صالح ففرق بين من يقصد  
 الدين وانه بوسيلته وعكسه فلا شبهة ان عكسه ليس له في الآخرة من خالق ولا عمل اتى  
 بمحتص فاعلم ان يكون من أهل القرية هل يجوز بيعها على غير وجه القرية فن قال لا يجوز  
 ذلك لم يحز الاجارة عليها لامر بالموضقع غير قرية وانما لا عمل بالبيات والله تعالى لا يقص  
 من العمل الامر بدينه وجهه ومن جوز لاجارة جوز بيعها على وجه القرية وقال تجوز  
 لاجارة عبيد فيها من نفع المستأجر وانما أخذ من بيت لمال فييس عوضا واحرة بل

ردى للاعانة على الطاعة فمن حمل منهم لله أثيب وسيأخذ رزق للاعانة على الطاعة وكذلك  
 المال الموقوف على أعمال البر والموصى به والمنذور كذلك ليس كالأجرة وهو الجمل في الأجرة  
 إلى ماله الاختصاص فلو استأجر أرضاً من حنيفة ثم حرقها فبطلت واستقل الاقطاع إلى آخره لحنيفة  
 الثاني لا يلزمه حكم الأجرة الأولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القضيبة وكذا الميرة على الصحيح  
 ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الأول وإذا وقعت الأجرة بالشهر فلحنيفة وقع في ثناء الشهر  
 ففيه عن أحمد ورويتان أحدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الأجرة والعدد وبقي الشهر بلا حلة  
 وعلى هذه الرواية فإنه يعتبر الشهر الأول بحسب غنمة ونقصه من كان تاماً كل تمون كان  
 ناقصاً كل ناقصاً فإذا وقع أول ائدة في عاشر شهر مثلاً كان ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني  
 أن كان شهر الأول ناقصاً وليس لأوكيل أن يطالب في الأجرة مدة طويلة من المرف كسنتين  
 ونحوها هو إذا شرط أو وقف أن النظر للموقوف عليه أو في سقط بدل على ذلك فافق بعض  
 أصحابنا أن أجرة كاجارته باصرو على ما ذكره بن أحمد أن ليس كذلك وهو الأشبه وتصح  
 حارة انطى الأول إذا نقل لوفى أى المكان الثاني في صحيح وجهين وصناعة التجهيم وأخذ  
 الأجرة عنها وبطلت حرام بإجماع المسلمين وعلى ولاية أمور المسلمين المانع من ذلك والقيام في  
 ذلك في أصل الجهاد في سبيل الله وذالك المؤجر إلى شخص ليؤجره لم يحز لميرة الزيادة  
 عليه فكيف إذا كان المستأجر ساكناً في دار فانه لا يجوز الزيادة على ما كان لدار واد وقعت  
 الأجرة صحيحة فهي لأمره من الطرفين ليس للمؤجر مسح لأجل زيادة حصص باتفاق  
 الأئمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من سرق من أن تكون الزيادة بقدر الثلث قبل الزيادة  
 أو قبله أو قبله فموقوف مستدع لأصله عن أحد من الأئمة لا في لوقف ولا في غيره ولو لزم  
 المستأجر بهذه الزيادة على أنه المدة كور لم يلزمه ما إذا ولو التزمها تطيب نفس منه في لرومها  
 له قولان فمند الشافعي وأحمد لا يلزمه أصلاً على أن لحاق الزيادة والشروط بالعمود والارمة  
 لا يصح وتلزمه إذا فسد تطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة  
 ومالك وأحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالعمود لا لزمه لكن إذا كانت العادة  
 لم تحرم أن أحد هؤلاء يحقها تطيب نفسه ولكن خوفه من الآخر خيفة لا تلزمهم بالاتفاق  
 بل لهم استرجاعها ممن قضوا منهم وأجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وإنما هي ما تساوى الشيء

في نفوس أهل الرقة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه و  
 مستأجر تفاحه يحمل الخوز ويجوز أحرة المعصية ليقوم عليها المستأجر ويستقيبه هذبت العروق  
 التي فيها بمنزله من بسني لأرض أيدت في الكلا لا يذروا من لا حير بعض العمل أعطي  
 من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تعجيل الاجرة في أصبح قولي العلماء  
 وهذا على قول من يقول لا يحل للدين الموت صاهر وكذا على قول من يقول يجوز له في أصح  
 قولهم ادبرقون بين الاحرة وغيرها كما يرمون في لأرض المخترة ديمت أو ورثت فان  
 الحكر يكون على المشتري والورث وليس لأصاحب الحكر أخذ الحكر من بائع  
 ومن تركه الميت في أصح قولي العلماء ويجوز الجمع بين السبع والاحرة في عقد واحد في أصح قولهم  
 ولا يجوز أن يستأجر من يصلي معه نوبة ولا فريضة في جنة ولا عية بأمان الاثمة وإذا تقبلا  
 الاحرة وفسخها المستأجر بحق وكان حرة فله ذلك وليس لأحد أن يضع غرس لمستأجر ورثته  
 سواء كانت الاحرة صحيحة أو مفسدة لاذ في فمليه أحرة لمن هو ترك القامة ونحوها لاجرة  
 لحاجة المقولة فسل من أخذها أو صدقها أو حارة المذوف يفرش بين أن يؤجر سنة وستين  
 وإن أتى أن يؤجره مدة لا يمكن الاستماع له فلو أخذ استؤجره في مدة فن الحكام  
 من يرى أن الاحرة لا تخور الا اذا تمكن الاستماع بالمدين عقب انه قد كان رد أن  
 يستأجر الأرض اللردواع ونحوه كتب في بابها استأجرها مقبلا ومصر حاور درعا ونحو ذلك  
 لتكون المفعة ممكنة حالة الممد والمصوص الامام احمد كثيرة في الملع من حارة الممد ومن  
 أهل الدمة وبيعها لهم واحتاف لأصاحب في هذا الملع هل هو كرهة نرية أو تحريم وطائق  
 ابو علي وأبو موسى والامد بالكرامه وفي الحلال وصاحبه فتمضي كلامهما وكلام القاضي  
 تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الأمرين وهذا الخلاف عند الردد في الكراهة اعلم بحله  
 ذ لم يقتد لاحرة على لمنعه بحرمة من أن يجره ايها لاجل بيع الحرة واحدا كنيته لم يحز  
 قول واحد قال أبو صالح سألت أبا عبد الله عن رجل ينسل لمات بكره قال كراهوا استعظم ذلك  
 قلت يقول لنا فقير قال هذا كسب سوء ووجهه هذا انفسيل لموتى من عمال البر  
 والتكسب بذلك يورث من ممتي موت المسلمين فليس له لأحكار قال أصحابنا يوجب أن يبيع على  
 الظئر عند عظمه عند أو أنه إذا أمكن له من هذه في المصرة الرضاغ وما في لاحرة فلا يفتقر



الى تقدير عوض ولا الى صيغة من ما جرت الدقة بانه احره فهو احره يستحق فيه احره  
المثل في اصهر نقول العلماء \* نقل احمد بن الحسين بن قن سأل رجل احمد بن حنبل وان اسمع عن  
رجل يأخذ لاحرة على كتابه من قبل نو عند الله \* ارهه لا يأخذ على شيء من أعماله بر احره  
وكان أبو عبيد لاراه قال القاضي صاحب هذا مع افان أبو العباس) انه مع العبي ولا فهو لعبد  
قال القاضي في التمسق ذ دفع في دلال نو. ودرأ وهال له ثم هذا قضى وعرض ذلك على  
جماعة مشيرين وعرف ذلك صاحب المبيع وممنع من البيع واخذ لاسمة ثم دعوه هو من ذلك  
لمشري أو من غيره لم تنزله احره الدلال للمبيع لان لاحرة انما جعلها في مقابلة العقد وما  
حصل له ذلك (قال أبو العباس) وجب ان يستحق من لاحرة بعد عمله وهذه من مسائل  
الجماعات وتصح حارة لأرض للزرع حص خارج منها وهو صاهر بنعيب وقول الجمهور  
قال ابن منصور قلت لاجد الرجل يسأخر البيت د ش حرجه ود ش حرج قول قد وجب  
فيها الى أحله لان ساهم البيت ومرق لدر و يحب البعير فلا يمنع المستأجر عما يستأجر  
فيكون عليه بحساب مسكن أو ركب من شامي ظاهر هذا الشرط العاصد لا يطل لاحرة  
(وقال أبو العباس) هذا اشتراط تعار الكه في جميع يده مع لادن في الاستماع قد ترك لاحير  
ما يبرمه عمله بالأعذر فتعيب السؤخر عليه صميمه وللمسأخر مطابقة المؤخر \* ماره وهي وجبة من  
وحيث من جهة حق أهل توقف ومن جهة حق المستأجر \* واتحاد الخدمة صراحة يتكسبها  
هو مد هي عه عند مكان لاسماء عه وبه يعصي الى كثرة مشرة العجاسات والاعتناء بها  
لكن اد عمل ذلك العمل بالعوض استجته والا فلا عتيم عليه استعماله في مباشرة النجاسة  
وحرمانه أحرته ونهى عن أكله مع لاسماء عه مع أنه ملكه وإذا كانت عليه نفقة رفيق  
أو بهائم يحتاج الى نفقتها فحق عليها من ذلك الا لا يمسك ماله \* كان الرجل محتاج الى هذا  
الكسب يس له ما يبرمه عنه لالاسمة لادن هو خير له من مسألة الناس كما قال بعض السلف  
كسب فيه ذمة خير من مسألة الناس ود بعت امين المؤجرة أو المرهونة ونحوهما مما به  
تفاق حق غير المانع وهو علم واجب فلم يتكلم فيمنع أن يقال لا يملك المطالبة بنفسه البيع بعد  
هذا لان حره بالبيع واجب عليه سنة قوله ولا يحل لمن عم ذلك الا أن يبينه فكتمان

تعرير والعرصان وكذا ينبغي أن يدل فيما دارأي عيبهم فيه وفي جمع الموضع من المذهب  
 أن السكوت لا يكون دة فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح كونه تعريراً فيكون صاحب بحث  
 أنه ليس له أن يطالب المشتري بالحد فان ترك واجب علينا كعمل المحرم كما يقل فيمن  
 صدر على بحد من هلاك كل الصبي هو قوي وصريح كلام لا ممان محمد بن روية يسموي  
 أن من باع العين المؤجرة ولم يتبين للمشتري بها مستأجره نه لا يصح بيع ووجبه أنه بيع  
 ملكه وملك غيره فهي مسألة تفريق الصفقة

(فصل) والعارة يجب مع عاء مالك وشوحد العواين في مذهب أحمد وهي مسمومة  
 يشترط ضمانها وهي رواية عن أحمد وهو سلم ثمرات شركة دة فتمت بلا ادعاء لا شرط  
 لم يصح وقيس المذهب د قل غيرك دى العار أن حد يصح لأن أكثر مدته به غيره  
 استبحار المد بطه به كسومه لكن دحون موضع فيه بعدمه بالادارة لأن يكون ذلك سيرا  
 لا يبلغ احره مثل لا تعد فيكون حكم امارية يجب وهذا في الموضع طير المدة لمشروعه في  
 اثواب في الاعين (قال أبو العباس) في قديم حصه مئة العين المدرة حب حتى مالك أو حتى المستعير  
 لا أعرف فيها قلا لأن قيس المذهب فيها بطير في أنها يجب على المستعير لا لهم ود قالوا نه  
 يجب عليه مؤنة ردها وضمانها د تمت وعقد دليل على أنه يجب عليه رده إلى صاحبها كما أخذها  
 منه سوى نقص ما في المأذون له فيها ثم نه خطر في أنها تخرج على لا وجهه في نفقة الدار  
 الموصى بنفعها فقط أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثبتها على مالك يدفع ونائها في  
 كسبها فان قيل هناك النفقة مستحقة وليس بذلك هنا فان مالك الرقبة هو مالك النفقة غير  
 أن المستعير يتنفع بها بطريق لا يحبه وهذا قوي وحوها على المير والاصل لا أول قوي  
 وحوها على المستعير ثم قول هذا لا تأخذ له في مسألة فان الممة حاصه في لاصل والقرع ثم  
 كونه يملك اتراع ممة من بده غير مؤثر بدليل هو كان وهب ممة وكان الموهوب به  
 نه وهذه في غير صورة الوصية فتذكر هذه المسألة أو المألى من المد في شرح الحديث  
 قال ونفقة العين المدرة وجبة على المير ووفقه في رعايه وعلى وعلى المستعير مؤنه رد المير  
 لا مؤنه عيه وذكر المير في التبعة بها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم



الحرب بعضهم على بعض فبعض من فيه وليس جيد لانه يحرم عليهم قبل الاموس وخذ  
الامول الا امر الله لكن قبل ما كان المأخوذ من حصة الاموال يصير ظاهرا في حقنا ولا في  
حق من اسلم منهم فاما ما اخذ من الاموال وبيع من واتفق منها في حق خاتمة قراره  
لانه كان مباحا لكر لما كان لاسلامه على ما فيه غير شرع لاسلامه وكذلك شرع لاسلام  
فلو تم كما اليها مستأمنان حكم بالاستقرار و قد كان يفسد لانه مع مثل الخمر وزرع بل  
يدو صلاحه فيها لا يجوز قوته بشرط مطع لانه مستحق للاعلاء وقد لا يكون له قيمة من  
كالخبث في الحيوان فيها ما ان تقوم مستحق للاعلاء ولا في غيره كذا ذلك واما في قومه مع  
الأصل ثم يقوم الاصل بدونه واما في نظر من كان كماله وقومه بدون شقة لاعلاء فيه نظر  
لا يمكن تعلقه قبل واما اذا جاز به مستحق الا لانه يقوم مستحق للاعلاء كما هو مقتولات مع  
جواز الآفات عليها جميعا (قوله انو) سبقت عن قوم حدث لهم غم أو غيره من المال ثم  
ردت عليهم او بعضها وقد اشتبه ملك امته به بعضه بل فاحب به من صرف مدراس بحقه  
قسم الموجود عليهم على قدره وان لم يعرف لاعدده قسم على قدر اعمد لان المدين قد طار  
قسم بينهم ما و كان كل منهم يأخذ عين ما كان الآخر لان الاحاطة بعضهم شيئا لا سيما على  
اصلها ان الشراكة تصح بانفق مع متيار المدين لكن لا شقة في قيم ونحوها يعود معه لاختلاط  
في المائعات وعلى هذا فيسمى له اذا شركاء نشأه من الخمر او ثياب انه يصح كما كان رأس  
المال دراهم اذا صححهم بالعرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط ولا شقة في قسم القسم قسم على قدر  
المالين وان كان المراد جمعهم فظهر وان كان معه وذلك ان بعضه هو بعض الشريك كما ورد  
بعض الدراهم المختلطة في ان كان حواء قبل ثوب قسمته اعيان عند طيب بصمهم واذو حد  
او يخرج على القوانين في الحيوان الشريك لاشته حروجه على الخراف لانه راك لا حدة  
عشرة رؤس وللآخر عشرون فاما واحد ولا حدة نشأه والآخر ثمانية كما هو ورثه كذلك لكن  
المحدود في هذه المسألة ان مال كل من عرف قسمته فظهر وان لم يعرف لاعدده مع ان  
غم أحدهما قد يكون خيرا من سهم الآخر فلو حب عند تميزه بفرجة أحدهما على صاحبه  
التسوية لان الاصل عدم فضل غم أحدهما على الآخر ولأن ضرورة تلحق بالتسوية وعلى  
هذا فسواء اختلط سهم أحدهما بالآخر عند واحد قسم المال على العدد اذ لا يعرف لرجحان

ون عرف وجهه مدبره وأنت منه مدبر المتين وسقط لئلا المشكوك فيه لالأصل عدمه  
ويضمن المصوب عن شخص رقيقه كان أو غيره وهو رويته عن محمد وختارها صائغة من أصحابه  
قال في تحريره ومن قبض مصوب من مصبه وهو فهو يتبركه في حوزة تضمينه العين والمهمة  
أنه يرجع دسهم على عاصبه بما يرميه ضربه خاصة بكونه أو العاصب يخرج لا يضمن  
العاصب ما لا يلتزمه على قولنا أنه لا يقع غرضه ونائه حتى يضمن مصبه ويرجع به على الشئ  
وعلى ظاهر كلامه في الدع بضمن مودع المودع فإنه يعلم وعلى إحدى الروايتين كان المودع  
لا يضمن لأول من يصرفهم<sup>(١)</sup> مودعه وادعيات الحيوان بمصوب فمصبه العاصب  
شبهه دس يظهر بالدع بملك وقدس المذهب ويخرج أنه للعاصب وإذا كان بين بين  
مال مشترك فمصب أصيب أحدهما ما من عقار أو قول فاصح قول الجمهور ومالك  
والشافعي والحنابلة المصوب لا يخرج حلالا للثريات لا آخر ويدكر عن أبي حنيفة ويحكى  
رويه عن محمد بن مباحده نظام يكون من الصابن مما لا يظن ليس له ولاية أمسية وان  
وقف الرجل وقفا على أولاده مثلاً ثم يسهوهم فملكون به فدفقته فهل يكون سكونهم عن الأعلام  
تفررا مع أربابهم في المسجونين هذا يستعمل من السكوت هل هو إذن وهو مدبر رأى عدمه  
أو وده يصرف فقل صحاب لا يكون دساً لكن هل يكون لمربيه من قول أبي حنيفة  
وسلم في السعة المعبية لا يخرج من يعلم ذلك لأن يسهو فمضى وجوب الصن ونحر السكوت  
فيكون قد فعل فلا يحرم ما لم يسهو به مال بمصوب فهذا مروي جداً يمكن قد يقال فطرده أن من  
علم بالبيع غير الدفع منه يسهو فمدبر المشتري يضمن فيقول هذا يبي أن المرور من لا يجي  
ولو لم يكن لأولاده أو غيرهم مدعوف ودأ وحب الرجوع إلى عرفه عما قبضه من الثمن وما  
صهه المشتري من لاجرة ونقص قيمة المبيع ومرس ويحذف ذلك وما كان قد تمت معسراً أو هو  
معسراً في حقه من يؤخذ من ربحه فمضى له في غرضه المشتري لا شئت من هذا عيب في  
الظاهر لأن ربحه الموعوف عليه وهو مدبره يؤخذ من ماله بعضه به دس غيره لكن  
بإشارة هذا يدل على أن ربحه مدبره فكان ربحه هو لا كل ربيع وقفه وقد توجه  
ذلك إذا كان قد قد حلت بن وقف ثم بيع من تعدل حيلة ذلك كان مقدماً على الوقت لا يرفع

في المحتال عليه الذي هو كل مال يشتري المظنم ولو وطأ مالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر  
انها لبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل يجعل هذه الموطاة وكالة<sup>(١)</sup>  
وان لم يذن في بيعها لنفسه لم يجعل عروور فانه ما دخن في بيعه كان قصد التعرير فهل  
يعاقب بجعل البيع صحيحا ثم يضمن المقر<sup>(٢)</sup>

ولو اشتري معصوب من عاصبه رجع سفته وعمله على ما شاع عار له ومن رزع بلا ادن شريكه  
والعادة ان من زرع فيها له حصيب معلوم ولربها نصيب قسم ما زرعه في نصيب شريكه كذلك  
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع معه أو بهائشه فأنى الاول زرع في قدر حقه بلا أجره  
(واعتبر ثبوت اس) في موضع آخر ادن على الامر ويضمن المعصوب غنله مكينا أو موزونا أو  
غيرهما حيث يمكن والا فقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقه طائفة من العلماء وقد تغير  
المر وقد مثل فينقل الى القصة وقت المصوب وهو أرحم الا قول ولو شق ثوب شخص خير  
ماله بين تصمين الشاق نفسه وبين شق ثوبه وفيه امتناع عن أحمد ومن كانت عنده  
عصوب وودع وعيرها لا يعرف اربابها حرمت في المصالح وقال علماء وقد قصدت بها  
حاز وله لا كل منها ولو كان عاصبا اذا ناب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن  
كن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس اصاحه ان عرف رد الماوضة كشوت الولاية عليها شرعا  
ومن غرم الا سبب كذب عليه عند ولي لا امره ان يضمن الكذب عليه مرمه ولو طارق فخل غيره  
على فرس نفسه فقص الفعل ضمه ولا يجوز لو قيل يت بدل ولا غيره مع شيء من صديق لمسلمين  
الهادي وليس له ان يحكم لصحته وما لبث المال من معاشه أو الارض الحرجية لا يباع لما فيه  
من ضاعة حقوق المسلمين ومن امر رجلا بمساة دابة صاربة نجس عليه ضمه ان لم يملكه  
بها وضمن جنية ولد له دابة ان عوط نحوون يعرفه شموضا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان  
مفرطا فهو كما دأرسها قرب رزع ولو كان معها قنسا أو راكبا أو سائدا فأسدت بمها أو بدنها  
فهو عليه لانه تقريط وهو مذهب أحمد ومن العقوبة الثالثة آلاف الثوبين المعصيرين كما في  
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو وارتفع عمر لابن لذي شبيب بالماء للبيع والصدقة بالمعشوش  
أولى من التلافه ومن ندم ورد المفصوب بعد موت المفصوب منه كان بالمعصوب منه مطالبة

(١) بيع لا لاصل (٢) خاص لا لاصل



بالاجرة لفويته الاستغفار في حياته كما لو مات الغاصب فردده وارثه وهو حبس العصب وقت  
 حاجة ما اكله اليه كعدة شاة ثم رده في مشيه ففويت تلك المذمة طم يقتدر الى جراه ومن  
 مات معدوم يرحى ان الله يقضي عنه ما عليه والمظنوم لاستغفارة بمخطوق فاذا جاعه ولا ولي له له اعاد  
 على من صدقه ويحوز الدعاء بقدر ما يوحده ألم ذمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب  
 عليه لم يتر عليه بل يدعو اليه بان يعتري عليه نظيره وكذا ان فسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره  
 ويمكن من استغفاره فم يستوفيه حتى مات طالب به ورثته وان عجز هو وورثته فالمطالبة في  
 الاشبه كافي المظن بالخبر وان كان الناس على ان لا يكون أو طم قدر منه على الناس من الديون  
 والمظنم كان يسوع أن يقال بحسب بذات وهو قدر حقه من هه وبصرف الى غريمه كما يفعل  
 في الدنيا بمدير الذي له وعليه يستوفي منه ويوفي ما عليه وهو رتفاد لم يمكن تحديده عمل  
 فيه بالاجتهاد كما يعمل في قدر قيمه لا حتم في معرفة قدره بل قد يكون بالخبر من أسهل  
 وكلاهما يحوز مع الحاجة ولو بيع برحل ١٠٠ ت متقد حلها ثم صار المال الى وارث أو منهب  
 أو مشتري فقد تلك العقود محرمة فمثل لا على له فكذا انما يوم بصلاة امام اخل فاهو فرص  
 عند انما يوم دونه والصحيح الصحة وما فيه لاسان يعتقد مخلف فيه يعتقد صحته يجب عليه  
 رده في أصح القولين ومن كسب مالا حراما رصاه لدفع ثم ما كسبه من الحر ومهر البغي  
 وحلوا النكاح فلهي يحص من كلام أبي لماس ان لا يصح من من التحريم ثم علم حار  
 له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فله يتصدق به كما يص عليه أحمد في حامل الحر وللعقير  
 أكله ولولي الأمر أن يعطيه عونه وان كان هو فقير أخذ كدميه وفيها داعرف ربه هل يلزمه  
 رده اليه ثم لا قولان وطاهر كلام أبي العباس ان من نصبة لا يؤجر عابها وقال أبو عبيدة  
 يلى من صبر أثيب على صبره قل وكثير منهم من الآخر عمران الديون ويكون فيها أجر  
 بهذا الاعتبار

## باب الشفاعة

وتثبت في كل عقد قبل قسمة لا خيار، فاق الأئمة وان لم يسلها فروايد الصور الثبوت وهو  
 مذهب أبي حنيفة واخيار بن شريح من الشافعية وان الوعد من أصحابنا وتثبت شفاعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من صريق أو ماء أو نحو ذلك ونص عليه أحمد في رويته أني طالب في طريق وقت ضائعة من أسماء لا يحل الاحتال لاسعة الشفعة ولا يحب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالنمى الذي ترصبا عليه في الدار أو صلبه الشريف وداحيا البيع المشتري بالنمى بحياة حارجة عن الماد يوجه أن لا يكون للمشتري أخذه لالقيمة أو أن لاشفعة له فإن المدة بمنزلة لطفه من بعض لوجوه ولا شفعة في بيع الخيار دقص نص عليه أحمد في رويته حذل قال القاضي لأن أخذ الشفع لاشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا لتبطل من القاضي يقتضي أن الخيار إذا كان للمشتري وحده فلا شفع إلا أخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى مذهب الإمام أحمد أنه لا شفعة للكافر على مسلم وقد يفرق من أن يكون الشقص مسلم فأحب الشفعة أولي فتحب وحبشدهل العبارة بالنافع أو المشتري أو كلاهما أو أحدهما زعم احتمالات

## باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر صمن والمودع الثاني لا يضمن أن حمل وهو رويته عن أحمد وكذا المرتين منه وهو وجه في المذهب ولو قال المودع أودعتهما الميت وقال هي ملان وظال ورويته بل هي له وليست لملان ولم تتم ية على إياها كانت للميت ولا على الأبدع (قال أبو العباس) فتيت أن نقول قول المودع مع ية لاه قد ثبت له البد وإذا تفت الودعه فلا ودع قضى البدل لأن من يملك قبض العين يملك قبض البدل كذا كمال وأولى

(فصل) وحريم الشر لعاديه وهي التي اعتدت حمسون درء ولو ترك حمد في حر شديد حتى ذاب وتماطره وه فقصد الدان إلى تلك الفطر وسبته في ماء وحمه وشربه كان مسموما عليه وإن كان ليركه ضاع ذكره أبو طاب في لا تصار وفيه نظر ومن استنقذ مال غيره من المهاكة ورده استحق بجره لمثل ولو تعبر شرط في أصح الأقاين وهو مصوص أحمد وغيره وإذا استنقذ فرسا للغير ومرض الفرس بحيث أنه لم يقدر على المشي فيجوز بل يحب في هذه الحال أن يبيعه الذي استنقذه ويحفظ النمل لصاحبه وإن لم يكن وكيه في البيع وقد نص الأئمة على هذه المسئلة ونظائرها

(فصل) وتعرف للقطعة ستة قروب من المكال لدى وجوده فيه ولا يلتقط الطير والظاء ونحوها اذا تمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطعة الحرم بحسب ويجب تعريضها اشد وهو رواية عن أحمد واحترها طائفة من العلماء ويضمن للقطعة بمثل كدال القرس واذا تبا بالقيمة القيمة يوم ملكها للتمط قطع به ابن أبي موسى وغيره خذوا للقاضي وتي لركاكت باع بالقطعة بالقطعة دمد الحول ثم حاربها فلا تملك لا يملك الله تعالى من المشرى

## كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول والعمل لدل عليه عمره كعمل أرضه بمسجد أو دن للمسلمين بالصلاة فيه أو دن فيه وقام ونقبة أبو طاب وحفتر وجمعة عن أحمد أو حمل أرضه مقبرة وادن بالدين فيها ونص عليه حمداً يدا ومن قال مرنى التي ركن لمواثي الذين بها ولا ولا دم صح وقفاً ونمله يعقوب بجبان عن أحمد وداول وحده وجماعة حسا هذا المكان مسجداً أو وقفاً صار مسجداً ووقف بذلك وإن لم يكن عمارة وادان كل من م جعلت ملاكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صدر بذلك حقاً للمسجد ولو هل لالسا صدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوقد فيه جار وهو من باب الوقف ونسبته وقفاً بمعنى انه وقف على تلك الجهة لا ينفع به في غيرها لانه لامة وهو حائر في شرع ووقف الطارل كوقف النجدة ان غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة انه لا يمسك المصح ويسمي أن صح كالمسك ولا تلاف وإن غلب عليه شبه التملك فبشبه الهبة والملك وذلك لا يصح من الطارل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واحترها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فن كان حاراً للمال ولم يتخلق بالاخلاق المحمودة ولا آداب الآداب الشرعية وغلب عليه الآداب الرضية أو ما سقم يستحق شيئاً وإن كان قد يجوز للعبيجج السكى ويسمي ان يشترط في لواقف ان يكون ممن يمكن من وقف لائقية فهو رد الكافر ان يجب مسجداً مع منه ولو قال لو وقف وقف هذه لدرية على فرض احتاجين لم يكن حواز هذا بعيدا وادان طاق وقف القدين ونحوها مما يمكن الانتفاع به من منحة هذا الوقف فيه نظر خصوصاً على اصله انه يجوز عند ما يصح وقف دا تعطل منتمه وقد نص أحمد في لدى حدس فربا عليها حلية محرمة ان

الخلية تباع وينفق عليها وهذا تصریح بجواز وقف مثل هذا وقف منفعة عليها كالمد  
 الموصى بخدمة أو منفعة أم ولده في حياته ومنفعة العين المسأخرة على ما ذكره صحاحنا لا يصح  
 (قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه فقه ولا فرق بين وقف هذا وقف النساء والمرس  
 ولا فرق بين وقف ثوب على فقير يلبسونه وقرس يركونه أو ربحان شمه هل المسجد وطيب  
 المسكة حكمه حكم كسوتها نعم إن لطيب منفعته مقصودة . كن قد طول بناء مدة انتصيب  
 وقد قصد ولا أثر لذلك . وبصح وقف الكتاب الدم والجوارح العامة ولا يقدر على تسليمه  
 وأقرب الحدود في الموقوف . كل عين تخور عاريها قال في رعايته . وقف نصف عبد صح  
 وإن لم يسر إلى بقيته وإن كان لم يره . وقف . وقف . وأعتقه الموقوف عليه . صح عنه  
 وم يسر وإن اعتق ما وقفه منه أو عتقه شريكه فقد صح عتق نفسه . وم يسر إلى الموقوف (قال  
 أبو العباس) هذا ضعيف ولا يصح على الاعساء على الصحيح . وفي تحرر ولا يصح وقف مجهول  
 (قال أبو العباس) المجهول نوعان . بهم . ومن مثل ذلك . برها فصح عند المد . وكذلك هتة . ما وقف  
 على المجهول فهو شبهة . لا صحة له . وفي توصية رواية . خصوصتان مثل . بوصي لأحد هذين  
 أو لجاره محمد وله جاران هذا لاسم . وقف . م . مخرج على هتة . وبه . وليس عن حمدي هذا منع  
 . وبصح توقف على أم ولده بعد موته . وقف على غيره . على أن يقع عليها مدة حياته أو يكون  
 أربع لها مدة حياته صح . فإن استند . مدة . لا . ولده . كاستند . نفسه . وقف عليها . مطلقا  
 فيأبى في الحال . أما إذا صححنا وقف الإنسان على نفسه صح لأن ملك ثم ولده أكثر ما يكون  
 بمنزلة ملكه . وإن لم تصححه فيوجه . يقال هو كذا . وقف على العبد . فحق منه قد خرج عن  
 ملكه فيكون ملكا له . وأما إذا كانت السد فقد خرج هذه المسئلة على مسألة تفريق  
 الصفة لأن الوقف على أم الولد يعم حالها . وعقبا . قد لم يصح في أحد الحالين خرج في الحال  
 لاخري وحدها . وإذا قلنا أن الوقف المقطع لا يند . صح فيجب أن يقال ذلك وإن قلنا لا يصح  
 فهذا كذلك . ومأخذ الوقف المقطع أن الوقف هل يصح توقيته . بما . مجهولة أو غير مجهولة . فعل  
 قول من هل لا يزال . وفي لا يصح توقيته . وعلى قول من قل يعود ملكا يصح توقيته . فإن عب  
 حائز التحريم . لا يتوهم . لأنه ليس له شريك . وإن سلب حائز التقييد فتوهم حريمه  
 قريب من توقيته على بعض الصور . كالموقوف . وقف على زيد . ثم على عمرو . ثم على

نكرسه وضابط الاقوال في الوصف بقطع ام على جميع الورثة وعلى العصبه وان على المصالح  
 وان على الفقراء والمساكين منهم وعلى الاقوال لارثه من وقف وان ملك فلهذه ثمانية منها  
 اربعة في الاقرب وهل يختص به فقر وهم فيصير فيهم ثمانية وثلاث عشر تفصيل من في موسى  
 انه ذ رجع الى جميع اورثه يكون ملكا بينهم على فرض الله بخلاف رجوعه الى المصنف قال  
 ابو عباس) وعند تصح وشه بكلام احمد ودا شرط اقول في لوقف على ائمن فلا ينبغي  
 ان شرط انجلس بل يلحق بوصية وان كاله فيصح معجلا أو مؤجلا في اقول والفعل واحد  
 رعه قول ويدعي انه بوردته بوله كان له ذلك والسواب لدي عليه محققوا النعماء في مسألة  
 الوقف على ائمن دم عيل بوردته ذلك ليس كالوقف المقطع الاسماء بل الوقف هو صحيح  
 قول واحد ما نتم ان قبل الموقوف عنه والا نتم الى من بعده كما لو مات أو تعذر استحقاقه  
 لغوت فيه دا الطبقة الثانية تنافي من بوقف لامن الموقوف عليه ومن شرط انظر رجل ثم  
 لغيره ان مات فعزل عنه وفدق فيكموته لأن حصصه للمات ولا ينظر لغيره انظر الخاص  
 منه وانما حكم انظر الله فيمترض عليه ان فعل ما لا يشرع وله حصص ائمن ائمن بقرينة أو بغيره يحصل  
 به ما يفسد ومن ثبت فسفه أو خسر في تصرفه بخلاف ما يشترط بصحيح عالم بتحريمه فان ينعزل  
 أو بعزل أو بضم اليه ثمين على خلاف المشهور ثم لا يرد هو أو وصي أهلا عاد كما وصرح  
 به وكالموصوف ومن شرط النظر لما كم مسلمين شئ في حكم كان سواء كان بذهب مذهب  
 حكم الدين من اواقف أولا ولا لم أن له انظر لو اورد وهو بطل انفة ولو فرضه حاكم  
 لم يكن له حكم آخر عنه ولو ولي كل واحد من الحكم شخصان فولى لا مرا حقه ولا يجوز  
 لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دنا ومن وقف مدرسة على مدرس وفتى فلا يظن ثم  
 الحكم تقدير أعطيتهم بورد لتمام هو لهم ولحق بتدبير مدرس أو غيره بطل ولو فقه حكام  
 ون قبل ان المدرس لا يردد ولا يقص بريدة لتمام وقصه كان بطل لانه لم والعباس ان  
 يسوى بينهم دنا بورد في المعصية كالامام واليخيش في النعم لكن دل العرف على التفضيل  
 وبما قسم قيم لان ما يأخذه أجرة ولقد يجره أخذه فوق أجرة ما لا بشرطو لامام والمؤذن  
 كالنعم بخلاف مدرس والمعيد والفقهاء فانهم من حسن واحد واد وقف على ائمن ومؤذن  
 وما راجل و حد جز معلوم وزاد لوقف خمسة أمثاله مثلا حر أن تصرف الى الامم والمؤذن

من لرائد لم يكن له مصرف بعد تمام كصبتها لوجهين أحدهما أن تقدير الوقت دراهم مقدرة  
 قد يزدل بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة والمثل مائة ويندبه العشر عن كان هناك قريبة تبدل  
 على هذا عمل بها ومن المعلوم في المرفد كان وقف مائة مائة درهم وشرط له ستة ثم صار  
 خمسة فان لعمري في مثل هذا أن شرط اضعاف ذلك مثل خمسة مثله يوم يجوز عادة من شرط  
 ستمائة أن يشترط ستة من خمسة فيجعل كلام الدس على ما جرت به عادتهم في خطبهم وأوجه  
 الثاني أن الواقف لم يشترط هذا فرائد أوقف يصرف في مصالح حتى هي نظير مصالحه ومن  
 قدر له الوقف بساقله<sup>(١)</sup> أكثر منه أن يستحقه بموجب الشرع ولو عطل وقف مسجدة  
 تقسط الاجرة المستحقة عليها وعلى السنة الأخرى لانه خذ من اذ عطل ولا يقض الامم  
 بسبب تعطيل لررع العام ومن لم يقر بوطيعة غيره فلمن له لولا به أن يولي من يقوم به الى  
 أن يتوب الاول ويلزم بالواجب ويجب أن يولي في اوطاف واسعة المساجد لاحق شرعا  
 ون يعم ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للتس أن يولي عليهم الماسق وان غدر حكمه أو صحت  
 الصلاة خفه و تمنى الاثمة على كرهه الصلاة خلفه واحتلموا في صحتها ولم يتدعوا به لا ينبغي  
 توليته ولما طر بساخ كتب لوقف والسؤل عن حله وأجره وتسجيل كتاب لوقف من  
 الوقف كالمدة ويجب عمارة الوقف بحسب بطون والجمع بين عمارة اوقف وأرباب وطائف  
 حسب الامكان أولى لمدح وبلا يرم اوقف شرط لوقف لا اذا كان مستحب خاصة وهو  
 ظاهر المذهب أخذنا من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل اجهة لموقوف عليها وان شرط  
 في استحقاق ريع الوقف العروة فلهذا هل أحق من المغرب والاشوي في سائر الصمات ولو شرط  
 الصوات احسن على من مدرسة في القدس كان لا فصل لاهبها أن يصلو الصوات الحسن في  
 الاقصى ولا ينف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يعني به بن عبد السلام وغيره ويجوز  
 تغيير شرط الوامت الى ما هو صالح منه وان احتلت ذلك باحتلاف الزمان حتى لا وقف على  
 الفقهاء والصوفية واحتاح الدس الى الجهاد صرف الى الخلد وذا وقف على مصالح الحرم وعمارة  
 فالقائون بالوطائف حتى يحتاج اليها المسجد من التنظيم والحفظ والفرش وفتح الابواب  
 واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء اصوات واقف كنصوص الشارع يعني



في مهم وللدلالة لافي وجوب عمل مع أن التحقق أن لفظ الواقف والموصي والصادر والخالف  
وكل عاقد بعمل على مذهبه وعادته في خطابه واقفه التي يتكلم بها وافق لمة العرب أو نية  
الشرع أولا والسادة المستمرة والمرف المستقر في اوقف بدل على شرط اوقف أكثر مما يدل  
لفظ الاستعاضة ولا يجوز أن يولي مسد في جهة دبية كدرسة وغيرها مطلقا لأنه يجب لا نكار  
عليه وعقوته فكيف يدل وظاهر كلام أني انما في موضع آخر خلاف ذلك وان نزل تنزيلا  
شرعيا لم يحرجه فلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية اذا قبل له الفعل ما تشاء فانما هو  
لمصلحة شرعية حتى لو صرح "وقف بفعل" يراه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع  
وعادته أن يكون شرعا مباحا وهو حاصل على التصحيح المشهور حتى وإن ساوي فملا أن عمل بالقرعة  
وإذا دل على التحجير فيه وجه وعلى الصادر سال مصلحة فيعمل بما صدر ومع الاستثناء وان كان  
عادلا لا يبرح له الا حيد (قل "والعس" ولا علم خلاص من قسم شئت بزمه أن يتحرى فيه  
العدل ويتبع ما هو أروى لله في ولسوله سو استعد القسمة بولاية كالامم والحق كم أو بعد ذلك طر  
والوصي وإذا وقف على الفقر وقارب اوقف هماء أحق من الفقر والاحاب مع التساوي  
في الحاجة ودافقر وجود فقير مضر كان دفع ضرورته وجما وقد تدفع ضرورته لا بتقيص  
كفاية أقارب الواقف من غير ضروره تحصل لهم تعين ذلك وان لم يشترط له شيء ليس له  
الامم يعامل عمله لا مادة (وغير أنو امس) في موضع جور أخذ البطر أجرة عمله مع فقره  
كوصى اليتيم ولا تقدم المصير بمصره الا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو أجرة  
أو حله أو كرزق من بيت المال فيه أقول أنها المحتار "والمكوس اذا قطعه الامم أخيد  
فهي حال لهم إذا حمل مستحقها وكذلك إذا رسم الفقهاء وأهل العلم ولدى يتوجه أنه لا يجوز  
للامم صرف عليهم أن يتسبوا الأجرة لاسم لم يملكوا المصلحة المستقبلية ولا لأجرة عيها وعلى هذا  
قلهم أن يطالبوا الأجرة من المسأحر لانه شرط ولهم أن يطلو لاطر ويد اوقف ستة على  
المصير لو وقف ما بث حجة تدفع موجه كعرفة كور السرس غرسها بما له بحكم احاره أو اعارة  
أو عصب ومن كل بدل المصير هو لهم دون ضامف حاتم وقوم لهم جهات معلومها  
بغير يأخذونه وستة وببيرة والبناء في مثل هذه الاعمال المشروطة حثرة ولو عيه اوقف

إذا كان مثل مستثبته وقد يكون في ذلك مفسدة رجحة كالأعمال المشروطة في الاحرة على  
عمل في لذة \* ويستحق من موجود عند تيسر النفس أو بدو صلاح شر من حين موت  
أبيه ولو لم يمت \* ودرع النص الاول من أهل الوصف في الارض الموقوفة ثم مات وانتقل  
الى البطن الثاني كان متى الى أن جده باجره (وهل هو عباس) في موضع آخر نجده من زرعه  
بين الزارع ورب الارض ليموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الاقطاع  
المزروع اذا انتقل الى مقصع آخر وزرع قائم فها وشجر لجور الموقوف ان ادرك وون قطعه  
في حياة البطن الاول فهو له من مات وفي في الارض مدة حتى رد كانت زيادة حادثة من  
مفعة لارض بني للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فاما أن يقسم لزيادة على قدر  
القسمين وما ان يعطى لورثه أجرة لارض للبطن الثاني وون غرسه البطن الاول من مال  
وقوف ولم يدرك لا بعد تنقله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثه الاول فيه شيء ومن  
وقف بهما مستقلا ثم طهر عده دين ويمكن وده لدين لا يسع شيء من وقف وهو في مرض  
الموت بين شقاق ملأه وون كان لوقف في الصحة فبطل يساع لوه لدين فيه خلاف في  
مذهب أحمد وغيره ومنه دوى قات وظاهر كلام أبي العباس ولو كان لدين حادثة بعد وقف  
قال وليس هذا يمنع من تيسر ومما ثبت أن صلى الله عليه وسلم مع على المدر في الدين  
والله أعلم وأرواف وعلمه دين مستغرق وثبت حكمه ولم يتعرض لصحة وقف  
ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات لم يقف فرد موقوف الى الموقوف عليهم وطالب أرباب لديون  
ديونهم ورفعت القصة الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط نظر نفسه وكونه  
يستغرق لدية بلدين وكونه يخرج من يده من محور عصه فقل حكم الحاكم بما قامت به  
الهيئة والقضاء بوجبه والالزام بمقتضاه لا يمنع الحاكم الذي لدى عنده أن الواصف كانت ذمته  
مشغولة بلديون حين لوقف أن يحكم بمده في نظر أن هذا الوقف وصرف المال الى الغرماء  
المستحقين للوقوف فان الحاكم الاول في وجود هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يصح حكمه عمه بهذا  
الفصل المختلف فيه وادعوا في حكمه بحله فيه لم يسمه ولم يحكم فيه حار نفسه \* ومنزل  
في مدرسة ونحوها استحق محضته من المال ومن جعله كالمير فقد أخطأ ولورثه ميم مسجد  
أجرة عمله في أرض المسجد كما وكانت اعلاخ غيره ولهم من معه بقدره باشر مورثهم

ويستحق ولد الولد وان لم يسحق فهو شياً ومن ض أن الوقف كالارث فان لم يكن والده  
أخذ شيئاً لم يأخذ هو فم يقبضه أحد من الائمة ولم يدروا يقول ولهذا لو انتفت شروط في  
الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثاني مع وجود الشروط فبهم اجماعاً ولا فرق والظاهر  
فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما ونحوهما بطلان بعد  
بطن انه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم يتراض جميع البطن الاول وهو أحد الوجهين في  
مذهب أحمد وقول ابي الوفاء عن مات عن ولد فنصيبه لولده يشتمل الاصل لا العائد وهو  
أحد وجهين في المذهب واوقف وقفت على اولادني ثم اولاده لذكور ولا بنات ثم اولادهم  
الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة لا يلى لو كانت بنت فانت ولها ولاد فاستحقته قبل موتها  
فلمهم ولو قال ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاهويه ثم نسبهم ونحوهم عن لم يقبض ومن اعقب  
ثم قطع عقبه وقول الواصف ومن مات عن غير نسل يعود كان حياً عليه على من هو في درجته  
وذوى طبقته ثم الاقرب الى المتوفي فالأقرب وهو حر من الطبقة السبلي فقط لآخر مان  
المبا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على سبه ونسبه ولا بد من تدل على أحد الامر من  
فذهب يحمي وجهين أحدهما ان يفرع بينهما كقراره بما في ١٠ لا أحد الشخصين لا يعلم عينه  
والثاني ان يرجح بنوا الدين ولو كان مقتضى الترتيب لانه في سببه بنوا واثباته ولو كان  
تدل على التشريك وهو الجمع المطلق ان كان في الوقف مبدل على الترتيب عمل ان رتب أولاً  
عمل به ولم يكن ذلك مبدلاً لمقتضى ١٠ او لا يلزم من التشريك العودة الى معنى بحسب المصلحة  
ولو طلب المدرس خمس فقلنا له عطف فبهم خمس لانه نظير مدرس يظهر بطلان حجته ولو  
وقف مسجداً وشرط بامام واثبت مراء وقباً ومؤذناً وعمر الوقف عن تكميل حق الجميع ولم  
يرض الامام والمؤذن والهم لا باخذ حكمة مشهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم حكمة  
مثلهم مقدمة على ابراء فان هذا هو المقصود الاصل ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل  
يستوي بين أفرادهم ويقسم بينهم نصفين (قل أبو العباس) فثبت ثمانية من الفقهاء انه يقسم  
بين اعيان الطائفتين وأفتى طائفة به يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً  
وهو مقتضى أحد قولى أصحابنا ولو أمر الوفاء عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الامتدادا  
معلوماً ثم ظهر شرط الواقف انه يستحق أكثر حكم له بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك

أقراره المتقدم ولو وقف على أبي أخيه يوسف وتوب ثم ظهر أن أبوب اسمه صالح فشك فيه فإن لم يكن لأخيه ابن سواهما حق توب ثابت ولا يصير المنطوق اسمه وإن كانوا ثلاثة شين ووقع الشك في عين الثالث أخرج بانفرقة في رواية عن أحمد ومن عمر وقف بالمعروف ليأخذ عوضه فيه أخذه من غلته واليتيم من لم ينف ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطي كافر وإن مات شخص من مستحق الوقف وجه شرط الواقف صرف إلى جميع المستحقين بالنسوية وحوز جمهور العلماء بغير صورة الوقف للمصلحة كجمل الدور حوائت والحكومة المشهورة ولا فرق بين ما ينف وعرضة بعرض ولا ولو وقف كروما على الفقراء ويحصل على حيازتها سرور يوصي عنها بما لا سرور فيه على الجيران ويعود لأول ملكا والثاني وفقا ومع الحاجة يجب إبدال الوقف بثمنه ولا حاجة بحوز تحير منه لظهور المصلحة وهو قياس المدي وهو وجه في المنة ومال إليه أحمد ونقل صالح بنقل المسجد للمصلحة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بثمنه عوت الدين لا حاجة وما حصل للأسير من ربح الوقف فيه يتسلمه ويحفظه ويكيله ومن نقل إليه ثمنه جميعا وبفضل عن حجة المسجد صرف إلى مسجد آخر لأن الواقف له عرض في أحسن وأجس واحد وقد روي الأمام عن علي أنه حض الناس على إعطاء المكاتب فلو صرف إلى المسجد الثاني ففصل شيء عن حجه فصرفه في المكاتبين (وقال أبو العباس) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وساء ما كان مستحق ربه القائلين بمصلحته وإن علم أن وقفه بقي دائما وجب صرفه لأن بقاء صرفه بقاء مصاد ولا يجوز لغير الناصر صرف الماض ودار وقف مدرسة على الفقهاء والمفتية القلاية ترسم سكانها واشتغالهم فيها فلا تختص السكنى بالترقية من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والورق من المال ويجوز الجمع بين السكنى والارترق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير رترق كما يجوز الارترق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين إلا سميت شرعي إذا كان الساكن مشغلا سواء كان يحضر الدرس أم لا والارترق التي يقدرها الواقفون ثم يتغير القدر فيما بعده بحوان بشرط مائة درهما صريه ثم يحرم التعامل بها وتصير الدراية طهرية فإنه يعطي المستحق من ثمن البلد ما قيمته قيمة الشروط وأولي الأمر أن يصب ديونا مستوفيا لحساب أموال الواقف عند المصلحة وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال وإذا قام مستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له

## باب الهبة

واعط المرء المال لمباح وبني عليه مدموم وعطؤه مكف الطم وشرعه وثلا يسب الى  
 اخذ مشروع بل هو محمود مع اليه الصلحة ولا حلاص في الصدقة ان لا سال عوضها دعاء  
 من المعطى ولا يرجو بركته وخاطره ولا غير ذلك من الاول قال الله تعالى (انما اطعمكم  
 لوجه الله لا يريد منكم حرا ولا شكورا) ونصح هبة المدموم كالنكر واليهن بالسة وشرائط  
 القدرة على تسليم هبته بغير عيب وتصح هبة صهيون كقبوله ما اخذت من مالي فهو لك  
 او من وجه شيا من مالي فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالقبض ونحوه ولا يسبح ان  
 يرجع فيما قال من التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر الفول عنه عن اليجاب كثيرا وليس بالاحقة  
 وتحرير المرأة بها زوها الى بيت زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاصاة عاكه  
 بذلك وأقنى به بعض اصحابنا واصحاب في حبيفة مبره (قال ابو العباس) ويظهر لي صحة هبة  
 الصوف على طاهر مولا وحده وانه يواظب على بيعه وصدقة فصل من له الا اقرب  
 يصل بهارجه اوج له في قلته تعالى فقد يكون فصل من صدقة ومن اعدل الواجب من له  
 يد او سمع ان يخرجه بها وله تنصى عوضا مع الضرب ولا يجوز الا سأل ان يقبل هبته من  
 شخص لينفع له عند ذى من او ان يرفع عنه مظنة او يوصل اليه حمة او يوايه لانه يستحق  
 او يستخذه في احد مقادير وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي ان يذل في ذلك ما يتوصل  
 به الى اخذ حقه او دفع لطم عنه وهو المفعول عن السلف والائمة لا كاره فيه حديث مرفوع  
 رواه ابو داود وغيره نقل يعقوب بن يحيى عن حماد بن عمار لا يدينى المصاحب خطب اقوم ان  
 يقبل لهم هبة رفق ابو العباس هذا خاطب الرجل لان المرأة لا تذل واما زوج يبدل  
 ونصح الممرى ويكون للمعمر وورثته لان شترص المعمر يودها اليه فيصح الشرط وهو  
 قول صائفة من العلماء وروية عن احمد ولا يدين لروح في موله ولعمرك واد تقاسحا عقد  
 الهبة صح ولا يفقر الى قبض الموهب وتكون عين امانة في بدتت بخلاف بيع في وجه  
 ويحب التعديل في عطية ولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب احمد سيما كان لولدا او ذكرا ولا يجب  
 على المسلم التسوية بين اولاده اهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرثون

كلاهما والاحوة مع وجود الاب ويتوجه في لبس التسوية كما يشهد فان فصل حيث منه  
 فعلية التسوية أو رد ويبي أن يكون على امور واداسوى بين اولاده في العطاء ليس له أن  
 يرجع في عطية بعضهم والحديث والشر يدل على وجوب التعديل بينهم في غير التمثيل أيضا  
 وهو في ماله ومنعته التي ملكهم ولدى بعضهم كما يمكن وانظم ثم هما نوعان نوع يحتاجون  
 اليه من المنفعة في الصحة والمرص ونحو ذلك فتعديله فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج اليه  
 ولا فرق بين محتاج ليس أو كثير ونوع تشريك حاجتهم اليه من عصية أو نعمة أو تزويج  
 ففسد لا ريب في تحريم التفاضل فيه وبما من بينهما نوع ثالث وهو أن يفرد أحدهما  
 بحاجة غير معتادة مثل أن يقضى عن أحدهما دينا وحب عليه من ارش حبيه أو يعطى  
 عه المهر أو يعطيه نعمة لزوجته ونحو ذلك ففي وجوب اعطاء الآخر مثل ذلك نظر وجهير  
 البنت بالمثل أشبه وقد يحق ههنا والاشبه أن يقال في هذا أنه يكون بالمعروف من  
 رد على المعروف فهو من باب العدل ولو كان أحدهما محتاجا دون الآخر انقض عليه قدر كفايته  
 وفي الزيادة في العدل هو كان أحد الاولاد فسد من ولده لا أعطيت نظير اخوتك حتى  
 تنوب فهذا حسن يتبين استدلاله ود امسح من انتموه هو الطام من ثاب وجب عليه أن  
 يعطيه وأما من امسح من زيادة الدين لم يخرج معه فلو مات ابو له من التسوية الوجهة طلب بين  
 الرجوع وهو رواية عن الامام أحمد وحينئذ من نطقة وفي حمص وأما الوجهة المفضل يرمى له  
 الرد بعد الموت مولا واحدا ومن بطيب له لاسانك ذلما لا يجبر على الرد كلام أحمد في معنى  
 روايتين فعال في رواية ابن الحارث وروايت لذي مثل لم أطسه له ولم أحبر على رده وصاهره ابحريم  
 وتقل عنه أيضا قلت في فترى الذي فصل أن يردده قل ان فعل هو أخود و لم يفعل ذلك  
 لم تجبره وطهره الاستحباب واذا لم يردده بعد الموت فلو مات الثاني قبل  
 الرد والمثل نخاله رده نعم لكن لو قسمت تركه الثاني بين الرد أو بيعت أو وهبت ففهمنا فيه  
 نظر لان القسمة والتقسيم قرب المفود الحامية وهذا هو أويل وكذلك لو تصرف المفضل  
 في حبة أبيه ببيع أو هبة وتصل بهما القبض في رد نظر الآن هذا متصل بالقبض في العقود  
 الفاسدة وللأب الرجوع فيما وهبه ولده من يتناق به حق ورعة فلا يرجع قدره بن وقدر



الرعة ويرجع فيما راده وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان  
 بناء على أن الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك يبنى ما لو حلف لا يهب فتصدق  
 هل يجب على وجهين \* والصدقة فصل من هبته لا أن يكون في الهبة معنى تكون به  
 أفضل مثل لاهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم هبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به  
 رحم أو يخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أثر أمه ابنه من  
 الديون على ميسر المذهب كما نثره على أحد الروايتين الرجوع على روجه فيما أبرأته من  
 الصداق وبذلك الأب اسقاط دين لابن عن نفسه ولو قبل منه عمدا لزمته لدية في ماله نص  
 عليه الامام أحمد وكذا لو جرى على طرفه لزمه دينه وإذا أخذ من مال ولده شيئا ثم انفسخ  
 سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ملكه مثل أن يأخذ صداقا فتصاق أو يأخذ  
 الثمن ثم ترد المسألة بسبب أو يأخذ ما يبيع ثم يمس الولد الثمن ويحو ذلك فلا قوى في جميع  
 الصور لذلك الاول الرجوع على الأب والأب أن يملك من من ولده ما يشاء ما لم يتعلق  
 به حق كالرهن والتمس وإن ما في رقة كالدبنة وما كحقة وملا يجوز الرجوع في الهبة ففي  
 المليك نظر (وايس) للأب الكافر تملك مال ولده لمسلم لاسيما إذا كان الولد كافرا فسلم وايس  
 له أن يرجع في عطية إذا كان وهو في حال الكفر فسلم الولد فدا وهبه في حال اسلام  
 الولد فعليه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر لا الأب والأم الكافرة قبل لهما أن  
 يملكوا مال يولد المسلم أو يرجع في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على روايتين في وجوب  
 العفة مع اختلاف الدين بل مال ذلك لأب العفة مع اختلاف الدين والملك ثم وإن قلنا  
 تجب العفة فلا شبه ليس لهما للملك والأشبه أنه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده  
 الكافر شيئا وإن أحمد حال الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع  
 اختلاف الدين لا يجوز والأشبه في زكاة دين لابن على الأب أن يكون بمنزلة المال النأوى  
 كالصالح ويخرج فيه ما خرج في ذلك وهل يبيع دين الأب وحبوب الزكاة والحج وصدة الفطر  
 والكفارة دية وشرائع العتق يتوجه به لا يبيع ذلك لقد رنه على سقضة ويتوجه أن يبيع لأن  
 وهبه قد يكون حيرا له ولولده وعقوبة لأب ولقد على مال الولد ومن قولهم أنه لا يوجب  
 على لدم والمرص أن لا يكون بينهما حبس ولا ضرب الامتناع من لاداء وقوله عليه السلام

انت ومالك لأنيك يقتضي اذحة نفسه كاحد ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لا أملاك  
 الانسي وأخي وهو يقتضي جوار استخداميه وأنه يجب على تولد خدمة ييه ويقويه جواز  
 منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت نفسه به لئلا يشترك فيه لا بوان فيحتمل  
 أن يقال خص الأب بالمال وما سميته المدن ويشتركان فيها وقياس المذهب جوار أن يؤجر  
 ولده لنفسه مع فائدة يشتركان فيه وقياس المذهب جوار أن يؤجره لنفسه مع فائدة الولد مثل  
 أن يتعلم صفة أو حاجة الأب ولا ولا وسبب ما لا لب أن يأخذه من سرية الابن ان لم تكن  
 أم ولدها تلحق بزوجة وص عاه لأم أحمد في أكثر الروايات وعه لحف سرية العبد  
 بزوجه في إحدى الروايتين في أن لا تترعها ولا يطل بإراء الزوجة روح مدعوها سعة  
 ولو مع بنته انها سفينة ولم يجب المحر ولو أثرته وولدت عنده ومطها يدها تصرف فيه لم  
 يصدق أبوه انها كانت سفينة يجب حجرها لاية والله أعلم

## كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا صادرة المقرنة بما يدل على صدقها في كتاب أو اشاء انقصة ثبات بن  
 قيس التي تقضيها المصدق رضي الله عنه وقد اخذت في الكشف عن هو طريق الاحكام ومما  
 ابن حامد والقاضي وأكثرا القهاء وغل ما في كلام أحمد في دم المتكلمين على لوسواس  
 والخطرات إشارة الى هؤلاء وأئمة طائفة من الصوفية ودهص القهاء والمقصود ان التصرف  
 بناء على ذلك حارون لم يجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة التصرف على عادة اهل أبي  
 طريق كان بخلاف الاحكام فان طرفها مضبوطة وبول لأمام أحمد وغيره من اصناف وصية  
 الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل نادى الرأي وجهين أحدهما انه اذا وصي بما يجوز للبائع  
 لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي  
 به والثاني انه اذا وصي بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصي بآخرة الدين لا يوثق به على  
 هذا فلو وصي لبعيد دون القريب محتاج لم نفذ وصيته بخلاف الدائع لان صبي لم كان قاصر  
 التصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتج بيه الى ادق الولي وكذلك محرامه بالحج  
 على إحدى الروايتين ويدل على ذلك ان صحابنا علوا الصحة بانه ان مات كل صرف ما وصي

له إلى جهة القرب وما يخص له به الثواب أولى متى صرفه إلى روثه وهذا مما يتم في الوصية المستحقة فمما كان مال مطلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا والله أعلم لا هذا ونفذ الوصية بالخط المعروف وكذا لا قرار إذا وجد في دفتره وهو مذهب الإمام أحمد ولا تصح الوصية أو رث غير رضى الورثة ويدخل ورثه في الوصية العامة بالأوصاف دون الأعيان ولكن نص الإمام أحمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وأفتى أبو العباس) أن نذر أن يتصدق بدينار له أب فقير أن يصرفه الله والله أعلم ولو أوصى بوقف ثلاثة عشر أوقف حتى نفي فمما هو يصرفه مصرفه الوقف وأوصى أن يصلي عنه نذر لم تنفذ وصيته وتصرف الدراهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصى أن يشتري مكانا معيناً ويوقف على جهة ربه مع ذلك المكان شترى مكاناً حر ووقف على جهة التي وصى بها الموصي وقد ذكر العلماء فيها دلائل سموها على من زبد وتصدقوا شتمه فسمع زيد من شرائه فإنه يبيع من غيره ويتصدق شتمه وأوصى على شترى على وجه مكرره صرف في القرب وأوصى أن يحج عنه زيد تطوعاً بالغ فيتوجه به دائر من الحج حجاً عنه غيره وكذا دامت أومات مرس الخيس صرف موصى للفقرة سببه في مثله وأوصى الوقف عليه فقره رد اعص في مثله وقد يتوجه في الوصية بمن يقصد وصية لمقرن عزم ونحو ذلك إذا أن يصرف في مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفصل من ثمة شيء صرف في تكفين الموتي أو رد إلى مطلق وكلام حمد يقتضيه في رواية وتدل في تفسير الموصي مرده وفق ظاهر لاقتضاها وفي الوقف يدل في لالة ضد الحجة والمعارضة ولو قدره يتخلف الظاهر فقد يحتمل القول كما قال عدي أوحى أو توفي وقف وفقره بيمين وإن كان ظاهره العموم وهذا أصل عظيم في الإنشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كالبيع ونحوه

## باب تبرعات المرضى

ليس معنى المرض الخوف الذي يصب على السبب موت منه أو مسوي في الظن حبيب الموت لأن صاحب جمع ضرب محاسن من الأمراض الخوف وليس الهلاك عالماً ولا مساهياً للسلامة وما المرض أن يكون سبباً صلياً للموت فيضاف إليه ويجوز حدوثه عنده وقرب



## باب الموصى له

وتصح وصية الحمل وليس الموصى في الصلابة ٣ دا وضمت له ستة أشهر استحق الوصية  
وان كانت دت روح أو سيد يص ولا أكثر من أربع سنين ن عزلا وهو الصواب وان وصف  
الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يول علي ولادي السود و٥ بض أو العشر  
و٦ ثني عشر فهذه لا وجه إذ عر لك أن يمر الموصوف دون الصفة وقد يقال سلطان  
الوقت ووصية كشيء لا يهدم وقد يقع في مسئلة التقدير ويعطي العشرة ما يتعين الورثة في  
الوصية بالمرعة في الوقت و٧ يدى بقضه يدفع ٨ عطف في الصفة لا يمنع صحة المقصد ولو  
وصى فشكك لاسرى أو وقت مالا على فكاكهم صرف من يد الموصى ويد وكيله ولوليه أن  
يقترض عليه ثم يوفيه به وكذلك في ٩ تر جهات ومن افك ١٠ ير غير شرعي حاز صرف  
المال به وكذا لو قترض غير وصى ١١ لافك ١٢ أسير حارت نوقيته منه وما احتاج اليه الوصى  
في فكاكهم من جرة صرف من مال ولو نزع بعض أهل الثور ففدته واحتاج الاسير  
الى نفقة لا يات صرف من مال لاسرى وكذلك و شري من المال لموقوف على فكاكهم  
اتفق منه عليه ١٣ نوع محله قال نوكر او عمل الوصى ١٤ عى عند نصر اياه عتق مسأل أو ادفع  
ثني الى نصراني فقدمه ١٥ مسم صمن ( هو أبو العباس ) وفيه نظر

## باب الموصى به

( قال أبو العباس ) في أمه بقه لمدية ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل نظرا الى علة التفريق  
أدريس التفريق يختص بالنسب هو عام في كل ضرب من العتق وقد لا لاسرى هو تصح الوصية  
بالمنفعة بدأ وكون عليك بالرقبة ولا يستحق الورثة منه شيء وان قصد مع ذلك ملك الورثة بالرقبة  
والانتفاع لا آخر ١٦ ان الامعاء أن تكون المنافع كلها للشخص والرقبة لا آخر ولا يسأل عن ترجيح  
حدى الاسرى فيطلق أما ان وصى في وقت بالرقبة اشخص وفي وقت آخر بالمنفعة لميره  
فهو كما لو وصى بعين لاثنين في وقتين

## باب الموصى اليه

ومن أوصى بخرج حجة فولاية لدفع والنسب للموصى الخاص اجماعاً وما لا يولى العامة لا غير من  
عليه ائتم أهليته أو فعله محرماً وما يقع وصى متبرعاً بمعرفة في شؤون الوصية فمن مال ائتم  
ومن دعى دينا على الميت وهو ممن يعمل بالنسب نظر الوصى في ما يسب على صدقه ودفع اليه ولا يجرم  
الاعطاء حتى يذهب عند التقاضي غير الخائف لئلا يتردد ولا يجمع وكذلك ينبغي أن يكون ما يورث  
وإلى بيت المال وكل مال على حق غيره دائماً له صدق المطالب دفعه إليه وذلك واجب عليه أن  
أمن التبعة وإن حاف التبعة فلاه ولو وصى بماله مدع عليه مدع عليه الوصى من رأس المال لا من  
الثالث ولو قال يدفع هذا إلى بيتي فلا ينافي ما روي في الوصية وهو يجب على الوصى تقديم  
الواجب على المبرع به ولو وصى بترعات معين وغير معين فميراثه بعض التركة أو حصصها  
الدين (قال أبو المباس) أفتيت أن أوصى بخرج الدين مما قدر عليه مقدراً على الوصية وإن  
اعتقد الورثة أنه يصيب الوصية وليس هذا مثل عصب المشع ودد من صنع في مالي ما شئت  
أو هو بحكمك أفضل فيه ما شئت ونحو ذلك من إحصاءه وإن لا يخرج منه شيء يكون الآخر واجباً  
ولا محرماً بل موقوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيما هو مضع من حقه التي غيرها الوصى

## كتاب الفرائض

أسباب التوارث رحم وكاح وولاء عنق اجماعاً ذكر عند عدم ذلك كله مولاه وبه مدته  
واسلامه على يديه والقاطعه وكوفاً من أهل الدوان وهو رواية عن الإمام أحمد ويرث مولى  
من سفل عند عدم توريته وقوله لبعض العلماء فتوجه إلى ذلك به سفل على عدم منقطع اسبب  
عصبة عصبة أمه وإن عدمته فعصبتها وهو رواية عن الإمام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن  
مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدت ثم الأم ثم الأب ثم أمي لا أب وإن علون أمومه  
وأبوة إلا المدلية بغير وارث كأم أبي لام وإذا سكنت الفروض المال سقطت العصبة وهو  
في الحارثية وهو مذهب الإمام أحمد ويرث من موات مائة وثمان مائة أولها مائة يرث بعضهم من  
بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآصم مثل مورثه لا يرثه ولو أتى عنه



الصحة ولو تزوج في مرض موته مصابة لتقيص رث غيرها وأقرته ورثته لأن له أن يوصي  
 بالثالث ولو وصى بوصايا أجزاء وتزوجت امرأة بزوج بها حد نصف فهذا الموضع فيه نظر  
 فإنه الله الله في هذا هو المسمى من قرينة الكافر الذي بخلاف ما كسب لا يتبع قرينة من لا سلام  
 ولو جود ظره ولا يظرو - والمرتد نفل في ردة أومت عليها له أنه المسمى وهو رواية  
 عن لاسم محمد وهو المروي عن الصحابة ولأن ردة كرض موته والريدي مساق برث  
 ويورث لانه عليه السلام أحد من تركه مساق شيئاً ولا حمله فيما ومن التوارث مداه على  
 النظرة الطاهرة وسم لاسم - يجري عليه في ظاهر جماعة دافق الله الله الله انت حرم مع موت  
 بك ورثه لسبق الحرمة لارث ولو قال انت حرمك موته أو ادا مت أنك قالت حرمك هذا  
 يخرج على وجهين - على أن الآية داخلة مع الحكيم هل في ذلك ثم لا بد من تقديمها  
 (الفصل) والآخر لا يحجب لاسم ثالث إلى السادس لا ادكاو ورث غير محجوبين  
 بالاب فالأم في من أبوين والآخر الثالث هو الحد يسقط لاحوة من الأم جماعة وكذا من  
 الأبوين أو لآب وهي رواية عن لاسم محمد وأحضره من أصحبه وهو مذهب الصديق  
 وغيره من الصحابة روى الله عنهم وبو حلفت المرأة زوجها وبها وبهذه العريضة تقسم على  
 أحد عشر لانت ستة سهم وللزوج ثلاثة أسهم والأم - سهمان وعذ على قول من يقول بالرد  
 كأي حصة والأم محمد ومن لا يراد بالرد كالثالث والشافعي فيقسم عديم على اثني عشر سهمها  
 لانت ستة أسهم وللزوج ثمة والأم - سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أو حصة لا يقول بالرد  
 على الزوجين فالزوج عده أربع وثلاثه ربع فيه تقسم ثمة ثلاثة سهم لانت وربع الأم  
 فتصبح هذه أسئلة عده من ستة عشر للزوج ثمة ولانت تسعة والأم ثلاثة والله أعلم

(فصل) ومن طلق امرأته في مرض موته بقصد حرمانها من الميراث ورثته إذا كان  
 الطلاق رجماً جماعة وكذا كان ثمة عند جمهور الأمة لا سلام وصى به عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافه وما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير  
 وعلى قول الجمهور هل تنبأ طلاق أو واه أو أطولهما فيه أقوال أظهرها الثالث وهل  
 يكمل لها المهر فيه فولان أظهرهما أنه يكمل

( فصل ) ولو أقر واحد من لورثته بولاء أو نسب أو قول لا صدق ولا كذب أو شئت  
الولاء أو النسب وهذا ظاهر قول الامام أحمد وظاهر الحديث عن الامام أحمد قال إذا أقر واحد  
ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا رد هذا النسب من أنه فيه حق قبل منه ورثا كان أو غير  
وارث على ظاهر كلامه ونكاح الرض في مرض الموت صحيح وورث المرأة في قول جمهور العلماء  
من الصحابة والبعين ولا يستحق لأمر المثل لا الزيادة عليه لا بدق

## كتاب العتق

ومن أعتق حرة وبه نفسها ان تكون مستقيمة لم يجرم عليه غيرها كالكافرية ود أعتق  
أحد الشريكين لصديه وهو موثر عتق صديه بدق أصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة  
من العلماء وإن كان مفسرا عتق كاه وسنن في رقي قيمته وهو رواية عن الامام أحمد حارعا  
بعض أصحابه وبالمالاد منكره عنده على العاقبة عتق عليه وهو أحد القواين في المذهب  
وقال بعض السلف ينهى على القول بالعتق بالمثله و قد منكره مرة أخرى على العاقبة عتق وعمر  
مثلا أسيدتها وقاله الامام أحمد في رواية إسحاق بن عمار سليمان بن الحنف وكذا أمة غير مرتبة  
لا يفرق بين أمة مرتبة وغير مرتبة فرق شرعي ولا موجب انقيس نسوبه ولو من أصل غيره  
يجب أن يعتق عليه ويضمن قيمته أسد كإدال عليه حدث المستكره لأمة مرتبة فانه يدل على  
أن لا استكرام تثيل وإن التثيل بوجوبه في ولو بعبد الغير ويدل أيضا على أن من تصرف  
في ملك الغير على وجه يضمنه من لا يتبع به له المطالبة بقيمته قال أبو العباس أعرف بالحديث  
وجها لا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الحار والركبة ولو قول أصح شرط الحار في  
الكساية لم يمدوام شرط الخيار في التعديلات فله نظر ويحكم بشرط وطء المكاتبه ونص عليه  
لامام أحمد ويتوجه على هذا حر وطئا لا بشرط نادها وعلى قيس هذا يجوز بشرط  
الراهن وطء المرتنق ومن أعتق من مال الغني ومصلح يجعل أن يقال لا ولا عليه لأحد غنوة  
عبد الكافر أسير وهو حر ويحتمل أن يعمل لولاء عليه للمسلمين وعلى هذا اشتد الساطان  
رفيقا وقد ثمة من بيت أسير ثم عتقه كان الملك فيه ثمة للمسلمين استحقاقا أو لا يكون لا وارث  
له فوضع ماله في بيت المال وأيس مرتبة لورثته الساطان لأنه شتره بحكم الملك لا بحكم الملك

ولو حتمل ان يكون اشترائه لنفسه وان يكون اشترائه للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو مسموع ولو عرف انه اشترائه لنفسه عن المسلمين حكم بن المالك للمسلمين لانه لان له ولاية الشراء للمسلمين من بيتهم واشترى عنهم شيئا كان لهم دونه ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة فلعلم وتصير كأن المقدع عرى عنها

(فصل في) ولا تفتق ام لولاء لا يجوز سبدها ويجوز اعيدها يدها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواريمها شبهة فيه راع ولا يوي ان له شبهة ويبي عبه لو وطئ معتقده بحريمه هل يلحقه النسب أو برحم رحم تحسن أما التمرير فواجب

## كتاب النكاح

ولا عراض عن الاهن ولا اولاد ايس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (وانفذ رسلا رسلا من ذلك وعلمناهم اذروا حواذيره) وان كاح في الآيات حقيقة في المقدس ولو طئ والهي كل منها وليس الا بوس الزام بله نكاح من لا يريد فلا يكون عاه كما كل ما لا يريد وبحرم انظر شهوة في الدنيا والمردان ومن استحلها كفر جمعا وبحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوح الامام محمد والشافعي ومن كرر سطر ابي الاسود ونحوه وقال لا انظر بشموه كذب في دعواه وقوله بن عقيل ومن نظر الى خيل ولهاشم والاشجار على وجه استحيان نديا ورئاسة والمال فهو مذموم قوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعاهه اذروا حسهم رهبة لحاة الذناب لعنهم فيه) وما انت كان على وجه لا يبعث الدين وعبادته راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذه من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم متى كان منه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تمتع بالضر أو كانت شهوة الوطء واللحم كالنظره وأولى وتحرم النخلوة غير محرمه ويحرم شهي المرأة أو تشبيهه كالمرد وذكره ابن عقيل وتحرم النخلوة بالمرد غير حسن ومضاجعته كالمرأة الاحنية ولو بمصلحة التعلم والتأديب والمقرمه له عدد من حاشته لذلك ملعون ديوث ومن عرف عجنهم أو مد شرة بينهم منع من تعلمهم وان حنح لانسان النكاح وحشي الميت بتركه قدمه على الحج لواجب وان لم يخف قدم الحج واصل الامم أحمد عليه في روايه صالح وغيره وحتاره أبو بكر وان كانت ابياد

فرص كفاية كالم والجهاد قسمت على الكاح ان لم يخش من قتله فانه ابو العباس رضى  
الله عنه طهر ان قلنا ان الكاح سنة وان تقبيله لا ينع لافرض كفاية كما قاله ابو يعلى الصمير  
وان لمي في تاليقهما فقد عارض مع فرض كفاية فبطل وان قلنا ان الكاح واجب قدمه لان  
فروض الاعيان مقدمة على فروض الكليات والله اعلم وبما صرح به الصريح والتعريض من صاحب  
المعدة فيها ان كانا بمن يحمل له الروح بها في العدة كاختمة من كانا بمن لا يحمل له الا بعد  
انقضاء العدة كالزني به والموطوءة شهية فبدي ان يكون كالاخي ويمتدة بالسرء كالم اولد  
أومت سبدها أو اعتمها فبدي ان تكون في حكم الاحدية كما سوى عنها والمطلقة ثلاثا والمفسوخ  
نكاحها برصع أو له من فحور المراض دون صريح ومريض أنواع ذكر صفات  
نفسه مثل مدكر الذي صلى الله عليه وسلم لأهله رضى الله عنها وناره يذكر لها صحت نفسها  
وناره يذكر لها طه لا يمينه كرت راعب ولك وطالب لك ونارة يذكر أنه طاب نكاح ولا يمينها  
ونارة يطلب منه ما يحمل الكاح وغيره كمنه في شيء كان وهو حطاب المرأة واولها لرحل  
اشد منهم فيدعى ان لا يحمل لرحل آخر حطاب الا انه نصح من ان يكون هو الحطاب  
وكذا لو خطبته أو اولها بعد ان خطب هو مرة واول اول ابدي للخص والاني بدي للمختوب  
وهذا بمنزلة البيع على بيع أخر قبل ان يقاد البيع ومن حطاب نمره في مدة أو نمره فلا يمين  
غيره من الخطبة ووادت مرة لو ايت أن نره من رحل نعينه حتى ان يحرم على غيره  
خطبتها كما لو خطبت وصادت واحتمل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو علي  
وهذا دليل منه على ان تكون المرأة عند الخطبة ليس بحرة بحال

(فصل) وينفذ النكاح ما عده الناس كما قال في ربه ومعه ومعه كل عقد  
والشرط بين الناس معلنه بشرطه اص لا من أحد في ربه أي طاب في رحل مشي ايه  
قومه فقالوا روح فلانا فقال زوجته على الف فرحموا الى الروح فاحد بهه فقال قد قلت هن  
يكون هن نكاح قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان الكاح بوقوف صحيح وهذا حسن  
عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر بن هذيل ايس تزخي للقول كما قاله القاضي وهو تراخ  
للاحقة ومسألة أبي صائب وكلام أبي بكر مما اذم يكن لروح حاصر في مجلس لا يجاب وهذا  
أحسن أما اذا قرع من مجلس لا يجاب فليس في كلام أحمد وفي بكر ما يدل على ذلك ويجوز

يقال ان عقد الآخر ان كانت حاضرة عند قوله ون كان عائدا حرز رخي القول عن  
 الايجاب كما قد في ولاية العهد مع ان صحب قواي وكالة به يجوز قوله على له وروايت احي  
 واما الولايه نوع من جنس وكالة وقد ذكره القاضي في حدود عقود في اصول في شدة روية  
 في ضابط عقد الزوج فبات صحح حصره عند (قال أبو العباس) وهو شصى بال جرة  
 عقد لموقوف د قل لا يمتاده تنفر الى شاعدين وهو مستقيم حسن وهو صرح الاصحاب بصحة  
 الكاح لاخرس را فثبت انه قد في حدود اصول يجوز زوج لاخرس نفسه اذا كانت  
 له شدة فهم ومفهوه هذا الكلام ان لا يكون لاخرس ويا ولا ولا في الكاح وهو مقتضى  
 دليل القاضي في جامع لانه استبعد من غيره ونحو من ان يكون وان لا ولا وهو ليس والجد  
 كالأب في الاحد وهو رواية عن لانه محمد وليس للأب احوال مع بكر كانت  
 وثى وهو روية عن محمد بن أحمد بن أبي بكر ورواية الكلام وكر الصنات (قال أبو العباس)  
 مدد كره قول في حبيبة ولاك زوج بناء الجبر كما زوج البكر هذا قول في وادامد  
 من له ولاية سكاك تحت ولاية الى اصالح من يوجد من له نوع ولاية في غير الكاح  
 كرئيس القرية وهو المرد لدهمان ومير القاطن ونحوه ول الام احمد في رواية الروذى في  
 البلد يكون فيه والى وليس فيه نفس بروج ان من ينظر في مهر وإن امره ليس مفوضا  
 اليها وحدها كان مر الكهوا كفو ليس مفوض اليها وحدها وهل في روية لا نهم ومصلح  
 وفي الحديث عن مهر لا يحد به حد عمو تر صوا فيه الاحد وهو في رواية لزودى  
 ما تراعى عا به لا يحد في الكاح حرز وهو يعصى ن للأهلين امر في الصداق وقد كان امره  
 اليها فقط ما كان له كراهين ممي وزواج لابي فرض كعبية جماعة من أباه حاكم ن  
 لا يظام كطابه جملا لتستحقه صر وجوده كعبه وروح وصي المال الصغير و شترط الجدة في  
 الحرز وفي اولي رشد والرشد في لولى ه هو المرفه الكفو ومصلح الكاح ليس حفظ المال  
 ويخرج له مثل قول أبي حنيفة ان لولى كل وارث مرض أو عصب ولغير العصبية من الاقارب  
 التزوج عند عدم العصبة ويخرج ذلك مما د عدم التورث لدوي الارحام على التورث بالولاء  
 ولو كانت المرأة يهودية وولها نصر في أو ياله كس فنبني أن يخرج على الرويتين لدوي الارحام  
 على التورث في نورثها وقبول شهادته عيبا د قلنا تقبل من اهل لمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والمقل ويصم للولي الفسق أمين كالوصي في رواية ولو قيل ان لابن والاب  
سواء في ولاية النكاح كما دأبوصى لا قرب مرتبه كان متوجها ويتفرح لما ان الابن أولى  
من الاب اذ قد الاح أولى من الجسد وقد حكى ذلك ان المي في تعاليقه فقل يقدم الاب  
على لاب على قول عدنا وان لم يصح وجود الاقرب في الكل حتى زوج لا بعد فقد يقال طرد  
اقاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجهر الشرعي مثل ان يستقد صحة النكاح بلاولى أو  
بالولى الابن أو بلاشهود وقد يقال يصح نكاح كما ان المعتبر في الشهود والولى هو بعدالة  
القدرة على الصحيح فلو طهر فيما بعد اثم كانوا سابقين وقت المقدسية وجهان ثابتان يؤيد  
ان الولي الاقرب انما شرط اذا تمكن من تكميله فيسقطه كما لو عجز أو غاب وبهذا قيد ابن  
أبي موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج لا بعد مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم نه  
موجود فهو غير مقدور على سنده فيسقط بمسهم العلم كما يسقط بالبعد وهذا اذ لم يتسب  
في عدم العلم الى تعريض ومع هذا زوجت بنت الملاعن ثم استحقها الاب فوقه بالاول  
اذا كان يتبين أن لا يصح النكاح وهو بعيد بل تصواب انه صحيح قال الامام احمد في رواية  
حنبل لا يعتقد نصراني ولا يهودى عقدة نكاح اسلام ولا مسلمة ولا يكون ولين لا يكون الا  
مسلم وهذا يقتضى ان كافر لا يزوح مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية  
للكافر على امة الكافر متوليا النكاح ولكن لا يظهر بطلان المقدمه ليس على بطلانه دليل  
شرعى قال الامام احمد في رواية محمد بن الحسن في الاخوين صغير وكبير يذني أن ينظر الى  
المقل ولرأى وكذلك قال في رواية الاثرم في الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه  
يذني أن ينظر في ذلك الى الفضل ولرأى وظاهر كلام الامام احمد هذا لانه لا أثر للباس هنا  
وغيره اصحابه ولو زوج المرأة ولين وجهه سبق المتقدمين فقيه روايتان احدهما بتيمر الاسبق  
بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من حرحت له القرعة فهي روجته بحيث  
يجب عليه نفقتها وسكناها وورثته لكن لا طأ حتى يحدد العقد لحل الوطى فقط هذا قياس  
المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية لا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وعليها كما كان  
الطلاق واجبا على الآخر ولرواية اثنائية يفسح النكاحان ومن صحابنا من ذكر انهما يطلقانها  
فلى هذا هل يكون الطلاق واقعا بحيث تقضي المدة ولو تزوجها يبنى أن لا يكون كذلك



لانه لا ينبغي وقوع الطلاق به فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق قد كرأه أبو محمد المقدسي احتمالين  
 أحدهما لأحدهما نصف الميراث وربع النفقة حتى يصطاح عليه والثاني يقرع بينهما فمن قرع  
 حلفه استحق وورث (قال أبو العباس) وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب أما لأول فلانه  
 لا يتفق الخصم وأن الثاني وكيف يحلف من قال لا أعرف الحال وإنما مذهب على رواية  
 أنه قرع فله الميراث بلا عيب وأما على قولنا لا يقرع قد قضا أنها تأخذ من أحدهما نصف المهر  
 بالقرع فكذلك يثبت أحدهما بالقرعة بطريق الأولى وقد قضا لا مهر فها قد يقال بالقرعة أيضا  
 وإذا قال قد جئت عتق أمي صداقها أو قد اعقبتها وجعلت عتقها صداقها صح بذلك العتق  
 والسكاح وهو مذهب الإمام أحمد ويتوجه أن لا يصح عتق إذا قال قد جئت عتقك صداقك  
 فلم تقبل لأن العتق لم يصير صداقا وهو لم يوقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وإن قبضت لأن هذا  
 القول لا يصير به العتق صداقا فلم يتحقق ما قل ويتوجه في الصورة الثانية أنه إن قلت صارت  
 زوجة والا عتقت مجانا أو لم تعتق بحال وإذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الإطلاق فالحاق المطلق  
 في السكاح بطريق الأولى ونجيب قيمة نفسه ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتقها بحسب  
 حر فإن الخيار يثبت لها في رواية وكذلك إذا عتقا معا فإذا كان حدوث الحرية بعد العتق يثبت  
 الفسخ والمقارنة أولى أن تثبت الفسخ ولو اعقبتها وروجها من غيره وجعل عتقها صداقها فقياس  
 المذهب صحته لأنهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتق صداقا كان يملك أحدها في حق الآخر  
 فلم يبق إلا أنه جعل ملكا بمساواة حرين وهذا لا يؤثر كما لو كان هو المزوج وبطل على ذلك  
 أن أصحابنا قالوا إذا قال زوجتك هذه على أنها حرة صح وإن لم يعلم به اعتقها بل ذلك ويكون  
 هو المصدق لمدعى لروح ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة  
 وعلى هذا فسواء قال اعتقها وزوجتها ملك أو زوجها ملك واعتقها ولو قال اعتقت أمي  
 وزوجتك على ألف درهم فقياس المذهب حوازه فهو مثل أن يقول اعتقها وأكرمتها ملك سنة  
 ألف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول عتقتك على خدمة سنة ولو قال عتقتك  
 وزوجتك على ألف درهم صح هذا السكاح بطريق الأولى لانه لم يجعل العتق صداقا ولو قال  
 وهبتك هذه الحرية وزوجتها من فلان أو وهبتك وأكرمتها من فلان أو وهبتك وزوجتها أو  
 أكرمتها من فلان قياس المذهب صحته لانه في معنى استثناء الخدمة وحاصله أنها يجوز ما العتق

والوقف والمطعة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة حوزنا أن يكون لاعتق والانكاح في زمن واحد  
وجمع ذلك بمنزلة لا كاح قبل الاعتق لاسيما حين الاعتق لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام  
أحمد أن الرجل إذا تين له أنه ليس كهمؤ فرق بينهما وأنه ليس للوي أن يزوح المرأة من غير كفو  
ولا لاروح أن يزوح ولا للمرأة أن تفعل ذلك وإن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية مثل  
مهر المرأة أن أحببت المرأة ولا وليا طأوه ولا تزكوه ولكنه أمر يبيى لم يعتبره وإن كانت  
منفعة تتفق بغيره وفقد نسب والبر لا يقر منهم الكاح لغير خلاف عن أحمد وفقد الحزبة  
غيره مطلق بغير خلاف عنه بل ثبت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة أو وليها وعلى هذا التراخي  
في ظاهره<sup>(١)</sup>

فعل هذا سقط خيارها بها يدل على الرضى من قول أو فعل ومن الأولياء  
فلا يسقط إلا بالقول وبغير الفسخ به إلى حاكم في قياس المذهب كأنفسخ للأيوب للاختلاف  
فيه ولو كان نقصا من وجه آخر مثل أن كان دوس في نسب مرضو به ثم إن فاسقا وهي عدل  
فهي نايبي شوت لخيار كما رصيت به لعمه مثل الجذام فظهر به عيب آخر كالجنون والعنة فاما  
أن رضو نفسه من وجه بان فاسقا من آخر مثل أن طأوه يشرب الخمر فظاهر أنه يلو طأ ويشهد  
بالزور أو يقطع الطريق ويض لذلك أبو العباس<sup>(٢)</sup>

وإن حدثت له الكفاءة مقارنة بأن يقول سيد أحمد بعد إيجاب الكاح له قبلت له الكاح  
وعتقته فقياس المذهب صحة ذلك وتخرج روايه أخرى على مسألة إذا أعتقها معا وعلي  
مسألة اعتقتك وجمعت عتقت صدك لا ريب في أن الكاح مع الاعلان يصح وإن لم يشهد  
شاهدان مع الكتمان ولاشهاد فهدا بما ينظر فيه وإذا التى الاشهاد ولاعلان فهو باطل عند  
عامه العلماء وإن قدر فيه خلاف فهو قليل وقد بطل أن في ذلك خلافا في مذهب الامام أحمد

## باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الرناقل الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فلذلك منه ابنة  
فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يزوح ابنته عليه القتل بمنزلة المرند على أنه يقع له خلاف فاعتقد

ان المسئلة اجماع او على ان هذا فيمن عقد عليها غير مأول ولا مفاد فيجب عليه الحد (وقول أبو  
 العباس) كلام أحمد يقتضي انه أوجب حد المرنء لاستحلال ذلك لاحد الزني وذلك انه استدل  
 بحديث ابراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده وقال القاضي في التعليل والشيخ في المسمى  
 يكتفى في التحريم ن يعلم انها طاهرة وان كان السب اميره (وقال أبو العباس) وطهر كلام  
 الامام أحمد ان الشبهة تكفي في ذلك لانه قال انيس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سوددة  
 ان تحتجب من ابن زمة وقال الولد للفراس وقال انما حجبها للشيء الذي رأي بعينه قال القاضي  
 والحادة ان تجردت عن ظر أو مباشرة دون العرج فروايتان قال وقد صدق القول في رواية ابي  
 الحارث اذا خلا بها وحسب الصداف والمدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحل المرأة لايه  
 وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع خلوة نظر أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين  
 (قال أبو العباس) وهذا ضئيف وانما الخلوة هنا ان وصلت لعقد انكاح قمت مقام الوطى  
 فاما الخلوة بالامة والاجدة فلا أثر لها وحاق النساء قياس المذهب المصوص انه يخرج على  
 الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة وبجره بنت الزينة لا بنت ريبه وبنت اريبه أصناف  
 عليهم الامام أحمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك زعم ونحرم زوجة ريب  
 نص عليه أحمد في رواية ابن مشين وكذا في الريب يتزوج امرأة رايه لانه ليس من الابطاء  
 والمصوص عن الامام أحمد في مسأله التوطع انما هو ان الفاعل لا يتزوج بنت لمعمول وكذلك  
 امه وهذا قياس جيد فاما تزوج لمعمول بأم الفاعل وبنته فعليه نظر ولم يصح عليه وذلك لان  
 واحدا منهما تنم بنص وفرع والاصل نه يتنم بالرجل فمن وفرع او يتنم بالمرأة أصل وفرع  
 وهذا لمعمول به تنم في احد الطرفين وهو يتنم في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشتر  
 تحريم المصاهرة (واعترأ أبو العباس) في موضع آخر ان توطع حتى في لواط ويحرم الجمع بين الاخيرين  
 في الوطى بملك الخمين كقول جمهور العلماء وقيل لأحمد في رواية بن منصور الجمع بين المملوكتين  
 أقول به حرام قل لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي طاهر هذا لا يحرم الجمع  
 وانما يكرهه (قال أبو العباس) لامام أحمد لم يقض ليس هذا حراما وانما قل لا أقول هو حرام  
 وكانوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا لا بد في الفتوى ما ثور عن  
 جماعة من السلف وذلك إما لوقف في التحريم او سببه هذه الكلمة كما يسبب ابطال العرض

الا فيما علم وجوبه فاذا كان المعنى مجتمع أن يقول هو فرض ما عوقبه ولكون العرض ثابت  
 وجوبه بالقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك لحرم وما أن يعمل عن حرمه لا يحرم  
 بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغمبه عن دلالة لاماض ومربب الكلام وقد ذكر القاضي  
 هذا في المدة بميه في مسألة امراض هل هو أعلى من وجوبه وذكر لفظ الامم احمد في  
 هذه الرواية ولفظه في الميعة فلم أنه لم يعمل في الله خلاه فيه وظن: إحدى لاختيار المبركتين  
 لم تحمل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاولى بحرام من ملكه أو يزوج قال بن عقيل ولا  
 يكفي في اختها مجرد ارادة الملك حتى تنصى حصة الاستبراء وتنصى فتكون لحبضة كامدة (وقال  
 أبو العباس) وليس هذا المقدم في كلام احمد وجماعة لاصحاب وبس هو في كلام علي بن عمر  
 مع ان علي لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ووزل: كما عن بعضها كفي وهو قيس  
 قول لاصحابنا فان حرم احدهم مثل الملك فيها على وجه يمكن استراحته مثل أن يهبها لولده أو  
 يهبها بشرط فقد ذكر الجدل لأعلى في الجمع والزم شرط خيرة وجهين من حرج الملك لازما  
 ثم عرض له المبيح للفسخ مثل أن يهبها سلمه فتبين أنها كانت مبيحة أو بفاس المشتري فثمن  
 أو يظهر في الموضع تدليس أو يكون مغفورا ما دل على يجب أن يقال في هذه الموضع أنه يباح  
 وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والحبة بوجوب  
 انفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصمد وفي حوزة بين الكبر رويان وقد  
 اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يهبها أو يهبها مع أن عليها هو الذي روى النبي عن  
 التفريق بين الاختين ولم يترصوا لهذا لاصل من بين سببه لم يجرسج والحبة رواية واحدة  
 قل اللوغ ونما يجوز العقد والدرويح وفي جوازها بعد اللوغ رويان أو يجوز له التفريق هنا  
 لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في الشكاح وبحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهم وكلام الصحابة  
 والفقهاء بعمومه يقتضي هذا ووزال مسكه عنها يميز العقد مثل أن يبيعها ويهبها فينبغي أن  
 لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا يسمى  
 أن يزيد على تزوجه باختها مع بقاء الملك لانه كان أن يدعى المشتري والمهب ولدها بخلاف المعتق  
 وشبهة الملك حقيقة لا كالشكاح فهي هذا وظن: أنه شبهة مذت في تزوج أختها في مدة  
 استبرائها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال: كما عنها ومن وطئت شبهة حرمه كاحها على

غير الواطئ في عدتها له لعله فيها ان لم تكن لزمها عدة من غيره وهو رواية عن الامام  
وختارها المقدسي واللاب تزويج بسه في عدة النكاح فاعاد عدة اكثر النساء كافي حنيفة  
والشافعي واحمد في المشهور عنه وتحريم المصاهرة لا بدت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح  
ام زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح ابني زوجها ومنه من الرضاع قال ابو محمد  
المقدسي في المعنى اذا تزوج اثنان ودخل بهما ثم اسلمت معه فاختار احدهما لم يطأها  
حتى تنقضي عدة حتم لا يكون واطئا لاحدي الا حتم في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم  
وتحتم اكثر من اربع قد دخل بهن مسلمن معه وكفى ثمانية فاختار اربعاً منهن وعارق اربعاً  
لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المختارات ثلثاً يكون واطئاً لا اكثر من اربع  
هان كن حرم ففارق احدهن لم يطأ واحدة من المختارات فلهذا قياس المذهب (قال  
ابو العباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة بخلاف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن  
الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يمسك  
منهن اربعاً ولم يشترطوا في جواز وطئه عدة الا في جمع عدد ولا في جمع الرحم ولو كان  
لهذا اصل عندنا لم يعملوه بهم دائماً في مثل ما يجهلون على عرال الزوجة كما ذكره الامام  
احمد فيها ذا وصى اخت امرأته بنكاح مسد أو رضى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى  
فان العدة بائنة النكاح وتدفع الله عن جميع نكاحها فكذلك دفع عن تواجيد ذلك نكاح لكن  
قياس هذا القول انه لو اسلم ونحتم برينان اختان خرم واحدة على نفسه بعد الاسلام حذو وطء  
الاخرى قبل استبراء تلك فمالو طلق زوجته في الشرك ثم اراد ان يتزوج اختها في الاسلام قبل  
نقضاء عدة المطقة فهذا لا يجوز وتحرر هذه المسائل والعدة اما ان تكون من نكاح صحيح  
فلا يجوز تزوج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا  
توصاً بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي عدة ولا يجوز في عدة النكاح تزوج اربعاً سواها قولاً  
واحداً ويجوز ذلك في عدة ملك ليمين وان كانت العدة من نكاح فسد أو شبهة نكاح فهي كحقيقة  
النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فاما الواجب  
الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك هو تحريم الزانية حتى توب وتنقضي عدتها وهو مذهب  
الامام احمد وغيره وصمة توتها ان يرادها من نفسها ان اجابت لم تقب وان لم تجبه فقد ناست

وهو مروى عن عمر وبن عباس ومصوص الامام احمد وعلى هذا كل من اراد مخالطة  
السان اتهمه حتى يعرف بره وخوره ونوته وبسأل عن ذلك من يعرفه ويمنع الزنى من تزويج  
العقيمة حتى يتوب (قال أبو لبياس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه انه فرق بين رجل  
وامرأته وقد زني قبل ان يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والحسين انه يفرق بينهما  
ويؤيد هذا من أصالة انه يمتص الزنية لختنق منه وان الكفاءة اذ رالت في اثناء العقد فان لها  
الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزني لم يكن له ان يسكها على تلك الحال بل يارفعها والا كان  
ديونا وكلام الامام احمد عامة يقتضي تحريم التزويج بالخريبات وله فيما ادخا على نفسه ورويتان  
ولم ينع من السكاح في رض الحرب تمام في المسامة والكافرة ولو تزوج المرتدة كافرة مرتدة كانت  
أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلمها لذي يسمي ن يقال هنا نكح على نكاحهم أو منالكهم  
كالخري اذا نكح نكاحا حسنا ثم اسلمها من المعنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتدة  
لا يؤمن بفعل ما تركه في الردة من المبادئ لكن طرده به لا يحد على ما ارتكبه في الردة من  
المحرمات وفيه خلاف في المذهب وان كان المصوص انه يحسد هذا قلنا انه يؤمن بقضاء ما  
تركه من الواجبات ويضمن ما يجب على مفعله من المحرمات ففيه نظر ومن يدخل في هذا  
كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقاض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام  
أهل الشرك في السكاح وتوابعه والاموال ونوايهها وتماؤها على مال مسلم أو كفاها ميراثا ثم اسلموا  
بعد ذلك ولد ما وتوابعها وقال القاضي في الجمع فان كان الحر كتابيا لم يحمله ان يزوج الامة الكتابية  
(وقال أبو العباس) مفهوم كلام اخذناه بحسب الكفار سكاح لامة الكافرة ونكاح الامة لو اجد  
الطول غير خائف العنت بشرط على السيد عتق كل من يولد منها وهو مذهب لليث لا متاع منسدة  
ارقن ولده وكذا لو تزوج امة كتابية شرط له عتق ولدها منه والآية انما دلت على تحريم غير  
المؤمنات بالمعهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو حشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره  
لمحبته لها ولم ينفها سيدها له تلك أبيع له نكاحها وهو مروى عن الحسن البصري وغيره من  
السابع ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند أصحابنا اذا كانت البدة من طلاق بائن وكان  
خائفا للعنت عاذا لطول حرة بناء على ان علة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة ويخرج المنع  
د ما منعنا من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح ذكر أصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته



المسح سكاك وقال الحسن : شري زوجته للمدعي فاعتها حين ملكها معها على نكاحهما وهذا قوي فيما دق من كونك ذات حرة وصحة الصفة لانه اذا ملكها فالملك لا يوجب إطلاق النكاح لان الحرية لا دافعه واما الثاني فكونه مكرهته زوجته فذا زال الملك عقب ثبوته لم يجمع النكاح فلا يطله لانه حين زول ملك كان في زول النكاح والملك في حال زوله لا يثبت له وهذا في لفظ الحسن فانه اذا شترها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة تفسيح النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك عبره خلاف الدين وادالم يدم تغير دين فهما على نكاحهما فكذلك هذا النكاح يقع ساعا وهذا لما يكون قد كان متفق حصل بعد الملك فانه لم يتقدم لانفساح على المسح ويكره نكاح الحر في اكتسابات مع وجود الحر في المسلمات قاله القاضي واكثر من ذلك كما يكره ان يحمل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجل رجلا لينزوح امرأته حرمت على القاتل مع حياها لم يدره ولو جبر امرأة على زواجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يماق هذا تنوبة بليمة وهذا نكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك وحمد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدي وبين هذه المرأة الظالمة واذا أحب مرأه في الدنيا وه يزوجها وتصدق غيرها وطالب من الله تعالى ان يكون له روحه في الآخرة رحي له ذلك من الله تعالى ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزوج به كمن ربح واحم من لا حرم ولا يقع ان يجمع بين امرأة ومثها

## باب الشروط والعيوب في النكاح

اد شرط الزوج للروحة في العقد أو العقد قبله أن لا يخرجها من ديارها ولا يزوج عليها أولا يتسرى أو تزوج عليها قاطبة فظليها صحيح شرعا وهو مذهب الامام أحمد ولو خدعها مسافر بها ثم كرهته لم يكرهها واد رد ان يتزوج عليها أو يتسرى وقد شرط لها عدم ذلك فقد بطل من صلاحيها جوره بدون عيب كبرهيم اي ذكرها انما المسح ولم يتعرضوا للنسج (قال أبو العباس) وما ضمنهم فصدوا ذلك وضاير لاثرو القياس يقتضي معه كسائر الشروط الصحيحة واد قل ذلك ثم قل انفسح طلق أو مع قف من المذهب انها لا تملك النكاح وما ان شرط ان كان له روجه أو سرية فصدقها العان ثم طلق زوجته أو أعتق السرية بعد العقد

قبل ان تطالبه في اعطائها ذلك نظر ومن شرط لها ان يسكنها منزل آية فسكت ثم طلعت  
 سكنى منفردة وهو عاجز لم يدره ما عجزه بل لو كان مدرا لميس لها عند مالك وهو احد القولين  
 في مذهب الامام احمد وغيره غير ما شرط لها به وعليه نطالب بالكاح الشار من شرائط عدم المهر  
 فان سموا مهر اصح وقياس المذهب نه شرط لازم لانه شرط استحلال به الفرح ولولا لزومه لم  
 يك قول الجيب والقاب مصححا للكاح لاول وان شرط الزوجان او احدهما فيه خيرا اصح العقد  
 والشرط ون شرطها بكرا او جميلة او ثيب فوات بخلافه ملك المسخ وهو روية عن الامام احمد  
 وقول مالك واحد قولي الشافعي ولو شرط عسبان نحافظ على الصلوات الخمس او تلزم الصدق  
 والامانة فيما بعد العقد فتركته فيما بعد ملك الفسخ كما لو شرطت عليه ترك التسري فتسري  
 فيكون فوات الصفة اما مقارن واما حادثا كما ان العت إماما مقارن او حادث وقد يخرج في  
 فوات الصفة في المستقبل قولان كما في فوات الدماء في المستقبل وحدوث العت لكن المشروط  
 هنا فعل تحذره او تركه فلا ليس هو صفة ثابته لها ولو شرطت مقام ولدها عدها وفقته على  
 الزوج فهو مثل اشتراط زيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالا جبر بتمامه وكسونه  
 ولو شرطت انه يطؤها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الخاتم انه من اشروط الفاسدة ونص  
 الامام احمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان يخدمهم بهارا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة  
 هذا الشرط ان كان فيه عرس صحيح مثل ان يكون لها بالهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها  
 الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم المنة فسد وينوجه صحته لاسبابا فلما انه اذا أعسر الزوج  
 ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد ودا شرطت ان لا تسلم نفسها لابي وقت بيعه فهو  
 نظير تأخير تسليم في البيع ولا حرة وياس المذهب صحته وذكر اصحابا انه لا يصح ولو شرطت  
 زيادة في المنة او اجابة فقيراس المذهب وجوب الزيادة وذلك ان شرطت زيادة على المنة التي  
 يستحقها بمطابق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطء الا شهرا وان لا يسافر عنها اكثر من  
 شهره ان اصحابا القاضي وغيره قال في تعطيل المسألة لاسباب شرطت عليه شرطا لا يجمع المقصود  
 بمقد النكاح ولها فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاء به كما لو شرطت من غير تعدد البلد وهذا التعليل  
 يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يجمع مقصود النكاح ولا يصح نكاح المحلل ونية ذلك  
 كشرطه وأمانية الاستمتاع وهو ان يتزوجها ومن يتهنن يطلقها في وقت او عند سفره فلم

بذكرها القاضي في المجدد ولا لجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكرها أبو محمد المقدسي وقال  
 السكاح صحيح لا بأس به في قول عامة العلماء إلا لأوربي (قال أبو العباس) لم أر أحد من أصحابنا  
 ذكر أنه لا بأس به تصرفاً إلا أنا، محمد وأما القاضي في المعلق فسوى بين نيته على طلاقها في  
 وقت بعينه وبين التحليل وكذلك الخد وأصحاب خلاف وإذا ادعى الروح الثاني أنه نوي التحليل  
 أو الاستمتاع فيدعى أن لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة لأن قصده أو تقوم بنية إقرار  
 على التواطؤ قبل العقد ولا ينبغي أن يسئل على الروح الأول فتعذر في الظاهر بهذا السكاح إلا  
 أن يصدق على إفساده فأما أن كان لروح شئ من عرف بالحل فيدعى أن يكون ذلك لتقديم  
 اشترطه إلا أن يصرح له قبل العقد به نكاح ورغبة وروح الأول أن عاب على طنه صدق  
 لروح الثاني حرمت عليه بما يده وبين الله تعالى ولو قدم شرط عرفي أو أعطى نكاح التحليل  
 وادعى أنه قصد لي نكاح لرغبة دل في حق المرأة أن صح هذا العقد ولا ولا أن ادعاه بعد  
 المفارقة فعليه نظر وبشي أن لا يسئل قوله لأن الظاهر خلافه وصدقت الزوجة أن السكاح  
 الثاني كان صداقاً لا يحل الأول لا عرفها بالحريم عليه وولد لمعروها به حر فدية ولده وأن  
 كان عبد اتفق بركته وجهها وحداً لأنه ضمان جناية محنة ولو لم يكن ضمن جناية لم يرمه الصن  
 بحال لا نكاح كونه ضمن عقد أو ضمن يد فيعتبر أن يكون ضمن آلاف أو منع ما كان يصدق  
 السيد كصمان الجبين ودارق مالوا استدان الصدق فيه حبثد قبض المال دون صاحبه ومما خص  
 مالية الأولاد بدون أدن السيد فهي حيازة محصة ولو دل له السيد في نكاح حره فالضمان عليه  
 لأنه أذن له في الاتلاف أو الاستدانة على رواية

(مصل) في العيوب المثبتة للمسح ولاستحاصة عيب ثبت به وبسخ السكاح في أحقر  
 أوجوبين وإذا كان الروح صغيراً أو به جنون أو حذاء أو رص فإله التي في الرضاع تقتضي  
 أن لها المسح في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة إذا كانت صميرة أو مجنونة  
 أو عملاً أو قراً، ويتوجه أن لا يسخ إلا عند عدم إمكان الوطء في الحل وإذا لم يقر، منه ولم يذكر  
 أو قال ألت أدري أعين أم أم لا فيدعى أن يكون كما لو أنكر لغة ونكل عن اليمين فإن الكول  
 عن الجواب كالكول عن اليمين من هذا يحبس إذا نكل عن الجواب بالتأجيل أيسر من الحبس  
 ولو نكل عن اليمين فيما إذا ادعى الوطء قبل التأجيل فينبغي أن يؤجلها كما وكل عن

الذين في العنة والسنة المعتبرة في التأجيل هي الحلالية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن  
 تعليمهم بالمفصول يوجب خلاف ذلك لكن مديهما متقارب ويخرج اذا علمت نعمة أو اختارت  
 المقام معه على عسرته هل له مسح على رويتين ولو خرج هذا في جميع العيوب وجوه وتورد  
 المرأة بكل عيب نمر عن كمال الاستماع ولو بان الروح عقبا فقيس قولك بثبوت الخيار للمرأة  
 ان لها حقا في تولد ولهذا قد لا يبرل عن الحرة لا باذنها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى  
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا وتدل اصحاب توقف المسح على الحاكم  
 باختلاف هل العيب فانه ان اريد كل خيار مختلف فيه فومه يتوقف على الحاكم خيرا للمعفة يجب  
 وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة المحبوب  
 متفق عليه وهو من جهة محبوب التي قل لا تتوقف على الحاكم ولا لما يبي لا عند ر فان اصل خيار  
 العت والشرط مختلف فيه بخلاف اصل خيار المعفة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البع لا تتوقف  
 على الحاكم مع الاختلاف والحب أو لا التفريق بين الكاح والسبع ثم هو علل بجفاء المسح  
 وصوره فان العيوب وهما الشرط قد تحق وقد يتاركون فيها خلاف اعتاق السيد لكن أولى  
 من تأويله بالاختلاف ولو دل من المسح بثبت برأيهما نارة وبحكم الحاكم أخرى أو بمجرد  
 مسح المستحق ثم الآخر من معناه والامضاء الحاكم لوجه وهو لا قوي ومتى اذن الحاكم  
 وحكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مادون له لم يحتاج بعد ذلك الى حكم بصحته بلا نزاع لكن  
 لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فعله والاصح به حكم وذا اعتبر تفريق الحاكم ولم يكن في الموضع  
 حاكم يفرق فالاشبه له لا متنع وكذلك تلك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقد  
 ملك الامتناع من التسليم ويبي أن تلك العقدة في هذه المدة لان المانع منه وذا اعتقت الأمة  
 تحت عبد تمت لها الخيار امة وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة  
 وان كانت الزوج عدا المكهار قها ونصها وبشرط علمها سيدها دوام الكاح تحت  
 حر أو عبد فرضيت لزومها ذلك ومذهب الامام احمد يقتضيه وبه يجوز له ان يشرط «ذكر أبو محمد  
 المقدسي اذا أسلمت الامة أو ارتدت أو أرضت من فسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط  
 المهر وجعله أصلا قائما عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفرق معه ان المهر سقط  
 على رواية لنا (قال أبو العباس) والتصنيف في مسألة الاسلام وظاهرها أولى فلها انما فسخت

لا اعتاقه لها فلا اعتاق سبب للفسخ ومن أنف حقه متسببا سقط وإن كان المباشر غيره بخلاف ما إذا كان السبب والمباشرة من الغير فإذا قيل في مسألة النكاح بالتصنيف فالردة والاسلام والرصاص أولى بلا شك وقد دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوت صفة أو شرط صحيح أو باطل فإنه ينقص من المسمى بسببه ، محض وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسم لها ما شرطته أو كان الزوج مميبا فيقال الف درهم وإذا أسلم لها ذلك أو كان الزوج سيبيا فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوت النصفه والعيوب قد صار من مهر المثل خمس فنقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيمته مال ذهب منه فيزاد عليه مثل ربه وإذا كان العيب مستحق الفين وخمسةائة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج مميبا أو م شرط صفة وهذا هو المهر الذي يرجع الزوج المهرور بالصدق علي من عمره من امرأة أو الولي في أصح قول العلماء

## باب نكاح الكفار

والصواب أن نكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام ، صنف إذا لم يسلموا وعوقبوا عليها وإن أسلموا عوقبوا على ذلك لعدم اعتقاد تحريمه واحتساب في الصحة والفساد والصواب أنه صحيحة من وجهين فإن أريد بالصحة ناحه انتصاف ما عاينها لم بشرط الاسلام وإن أريد بقوده وترتيب أحكام الزوجية عليه من حصول الحمل به لأمطلق ثلاثة ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فصحيح وهذا مما يتوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لعبر المرأة أو لوصف لأن ترتيب هذه الأحكام على نكاح المحارم سيدها وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بأنه لا يحصل لاحصان نكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم لتحريم فهو في ملك المحرمات بمنزلة أهل الجاهلية كما قد عدى الرويتين أن من لم يعلم الواجبات فهو فيها كأهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أو تلك تكون عقوده أو عدمهم بمنزلة عقود أهل الجاهلية فإذا اعتقدوا أن النكاح الأولي ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح أهل الجاهلية ويحمل ما عدا من الصحة على أن المماند لم ينفذ وتركه نفسه العلم مع نصيره بخلاف أهل الوادي وحديث العهد بالاسلام ، من قلده فقيها ويتورثون

بهذه الانسكة ولو تسمى امير فاجعلها شيه يقسم ميراث مفقود او طهر حبالا يصنعون  
 ما اتفقوا لانهم معذورون واما الباقي فمرفق بين المسلم والكافر كما فرقنا في ثوبان اختلف بينهما  
 فان الكافر لا يرد باقيا ولا يصح تالعا والمسلم يرد الباقي وبع من التالف وعلى قياسه كل متلف  
 معذور في اتلافه لتأويل او جهل واذا سلم للكافر ونحوه ممتدة فان كان لم يدخل بها مع من  
 وطئها حتى تنقضي العدة وان كان دخل بها لم ينع اوطء الا ان تكون من وطئه او على التقديرين  
 فلا يصح النكاح ويحتمل ان يقال في انسكة الكفار التي تنقض نكاحها ان كان حصل بها  
 دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضته فرض لها مثل المهر وانص عليه لامام احمد في رواية  
 ابن منصور لاننا نقرر تقاضى النكاح في المشهور ان كان من الطرفين فساد فبطلت النكاح او  
 الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقاضى من الطرفين فاشبهه بالوطء من جهرا شرا ونقضها ثم سلبا  
 فانا لانحكم له بالتمسك كذا هنا وان لم ينجسه ففرض لها مهر المثل فان كان بين لها محرما مثل  
 ان كان عاشرهم ازوج على غير او خنزير او دابة مع محر وخبر برحمتك من ذلك وجوب احدهما انه يحتمل  
 ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا قارب لها فيصير في عادة أهل البلد ولا يفرق البلاد ولثاني  
 تعتبر قيمة ذلك عند مرق اصعدنا في مير هذا الموضع بين النحر والحبر فكذاك هاهنا  
 فيتخرج ان لها في الحبر مهر المثل وفي النحر القيمة وحيث وحت القيمة فلا كلام وان  
 اختلفا فان قامت بينة للمسلمين باقيمة عدمه بان يكون ذلك المسلم يعرف تسمر ذلك عندهم  
 فضي به والا فاقول قول الزوج مع عبه وان كان سمي لها صداق فرض لها مهر المثل ونحوه  
 ان لا سلام والترفع ان كانا قبل له دخول فيها ذلك كما كان على محرم وأولى وان كان بعد الدخول  
 ويحجب مهرها فيه نظر من الذين اسماوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض  
 انكحنتهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت لزوجته والزوج كافر ثم سلم من الدخول  
 او بعد الدخول فالنكاح باق لم ينكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان  
 الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم فلها وليس له حبسها فتي اسلمت ولو  
 قبل الدخول او بعده فهي مريثة ان اختار وكذا ان رتد الزوجان او احدهما ثم اسما او  
 احدهما وان كان لزوج من سبق احدهما لا سلام ولم يعلم فيه فله زوجة نصف المهر قال ابو الخطاب



تقريرا على رواية ان لها نصف المهر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يحز أن  
 تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا نقرعة (قال  
 أبو العباس) وقياس المذهب فيما رآه من لزوجة اذا سلمت قبل لزوجة فلا نفقة لها لان الاسلام  
 سبب يوجب البيوتة والاصل عدم السلامة في امة هذا لم يسلم حتى انقضت العدة تبينا وقوع  
 البيوتة بالاسلام ولا نفقة عند الناس وان اسم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام هذا كان  
 تحت الصغير أكثر من أربع نسوة فقال القاضي ليس لوليه الاختيار مهن لأنه راجع الى الشهوة  
 ولا رادة ثم قل في الخامع يوم الامر حتى يبلغ فيختار وقل في المحرر حتى يبلغ عشر سنين  
 وقال ابن عقيل حتى يرهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) انوهما ضميما لان  
 الفسخ واجب فيقوم الاولى مقدمه في التمين كما تقوم مقامه في تعيين لواجب عليه من المال من  
 الزكاة وغيرها اسم ونحوه أكثر من أربع نسوة مسلمة معه اختار منهن ارضا وورق سائرهن  
 وليس مطلق احدها من اختيارها في الاصح

## كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على الحرير وقله ابن عقيل وكلام الاسم حمد في رواية حبل يقتضي  
 انه يستحب أن يكون الصداق أرتمائة درهم وهذا هو الصواب مع العدة واليسار فيجب  
 بلوغه ولا يزداد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل  
 انه يكره جسد صدق دينه سواء كان مؤخر أو فاء وهو حال أو كان مؤخلا لكان موقعا  
 لحديث ان ربه والصدق المندم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره لا أن يستمر بذلك  
 فيوجب الكراهة من معنى المناهضة ونحو ذلك هذا اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا  
 لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فان كثر وهو مؤخر في دمه  
 فينبغي أن يكره هذا كله فافيه من تعرض نفسه شمس الدمة والاوجه انه اذا تزوج بية أن  
 يعطيها صداق محرما أولا يوفى بها الصداق ان المرح لا يحل له من هذا لم يستحل الفرج بماله ولو  
 تاب من هذه التبة ينفى أن يقال حكمه حكم ماله تزوجها يعني محرمة والمرأة لا تحرم محرما

قال في المحرر كالمصح عوضا في بيع أو إحارة صح مهر الإلصاق لزوح الحر المقدرة بالزمان وب  
على رويين وأما القاضي في التديق وصادق الخلاف في منع الحر من غير تقييده بزواج وكذلك  
ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المصنف فلفظهما إذا تزوجها على مائة مدة معلومة  
على رويين وعبر صاحب المحرر القيد لزوجة والخبر ولعل ما أخذ المنع أنها ليست بمال  
كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يعمه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال ويجوز  
المفاوضة عليها (قال أبو العباس) والذي ظهر في تحليل رواية المدعي أنه دفعه من كون كل من  
تزوجين يصير مدكا الآخر فكانه بقضي إلى نفي الأحكام كما لو تزوجت عبده وعلى هذا  
التعليل فينبغي إذا كانت المفعة أميرها أن تصح وعلى هذا يخرج قصة شعيب وموجب هذا  
التعليل أن المرأة لا تستأجر زوجها إحارة معينة مقدرة بالزمان وإن كل واحد من الأجيرين  
لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المصنف مختصا بمفعة خاصة لما فيه من المصلحة والمساواة  
وإذا لم تصح المصنف صدقة فقياس المذهب أنه يجب قيمة المفعة المشروطة إلا إذا علمنا أن هذه  
المفعة لا تكون صدقا فثبت أنه ما لو أصدقها مالا منصوبا في أن الواجب مهر المثل في أحد  
الوجهين وإذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم علامها صفة صح ذكره القاضي والاشبه جوازه  
أيضا ولو كان المصنف أميرا أو ابنا أو اجديا وإن لم يحصل للمرأة ما صدقها لم يكن النكاح لارضا  
ولو أعطيت بدله كالبيع ونحوه يدرم ما لزم الشارع به وإن لم يدرم ما لزم وما خالف هذا القول  
صحيح بخلاف الأصول فإدالم نقل بامتناع العقد بتعدد تسليم المفقود عليه فلا أقل من أن تلك  
المرأة الفسخ إذا أصدقها شيئا معين وواف قبل مضى ثبت للزوجة فسخ النكاح وإن كان  
الشرط باطلا ولم يعم المشتري بطلانه لم يكن العقد لارضا بل إن رضى بدون الشرط والافله  
الفسخ وإذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد فمشتع زيد من بيعه وعطاها قيمته ثم باعه زيد  
بعيد قبل لها رد البذل وأخذ العبد ترد فيه أبو العباس ولو صدقها عبدا بشرط أن تمتعه  
فقياس المشهور من المذهب أنه يصح كالبيع ولدى ينسب في أصناف سائر المال كالعبد والشاة  
وابقرة والخياب ونحوها أنه إذا أصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه لي مسمى ذلك اللفظ في  
عرفها كما نقول في الدرهم والدنانير المطلقة في العقد وإن كان بعض ذلك عابا أخذ به كالبيع  
أو كان من عاداتها أقسامه أو إيسه فهو كالمفقود به ونص الإمام أحمد في رواية جعفر النسائي

انه اذا صدق عدا من عبيده انه يصح ولها اوسط على قدر ما يخدمها ونقلها دليل على ذلك فانه لم يعتبر لخدم مطلقا وانما اعتبر ما يسها (هل أبو العباس) في الجمع ولو خالها على عبد مطلق لو قيل يجب ميعرى عنقه في الكفاية وما يجب في المطلق لكان أقرب الى القياس الا انه لا يعتبر فيه الايمان « اطلاق القاضي انه اذا تزوج على بيت انه لا يصح واستدل بحالة تفاوتها في الحصر ومفهومها ان لدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت السادية من جنس واحد كالخدم بخلاف الحصر فان بيوتهم تختلف جنس وقدر وصفه ختلافا متماوتا « ولو علم السورة أو القصيدة غير الروح موى بالسليم به عن الزوج من غير أن يعلم الروح فقل يقع عن الروح فيتوجه أن يقال ان هذا لا يجوز اعرام على سنيغاه الذين من غير المدين لم يثبت الى نيته اذ لم يظهرها لان هذا الاستيعاء شرط بالرضا وعريم المستحق مريض انه يستوفي فيه من غير المدين ونه ما يجوز مستحق على الاستيعاء من غير اعرام فيتوجه أن يؤثر مجرد فيه الموي ويقبل قوله فيما بعد « ولو تزوجها على مائة مائة ومائة مؤجلة صحح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة لا بموت أو مرقعة نص عليه لا امام احمد في روية جماعة وحذره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجلا امرأة على عاجل وأجل الى الميسرة فقدمته لي شريح فقل «<sup>(١)</sup> اذا اعلى ميسرة فأحده لك وقيس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجمالة فيه أغل من جملة مرقعة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى العفو ولو قيل بصحته في جميع الأحوال لكان صحيحا صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم «<sup>(٢)</sup> اذا اطلاق الصداق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان المرقع حريا بن من الارض ان المطلق يكون مؤجلا فيبني أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه واو كانوا مرقون من امط لمهر والصداق فالمهر عديم ميعرج والصداق مؤجل كان حكمهم على مقتضى عريتهم وامرأة اتفق معها على صداق عشرة دنانير وانه يظهر شرين دنانرا وأشهد عليها بنقض عشرة فلا يحل لها ان تعدر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تخليف لرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لان الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن لبراءة الزوج وتزوجها على ان يعطيها في كل سنة تبقى معه مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من اصحابنا ان هذه تسمية فاسدة للجمالة المسمى وتوجه صحته

بل هو الاشبه بمصول كماله. انه اصبره كل قدير بدره أو كره له وكل شهر بدرهم ولان  
 تعدى المهر بمدة الكساح عليه. حية عدمه الكساح فلا فرق بين حية المهر وحية الاجن  
 وعلى هذا. تروجه. نبي ان يخط له كل شهر ثوباً صبيحاً. لا فرق بين الاعيان والمساكين  
 ون تزوجه على مائة دره أو عدمه. دامت زوجته وفيه قد يبطل المنة قبل زوال الكساح  
 فان شرط لها مثلاً. فتمت بها. ياتي ان يمسح وانما بشرط فيه نظر وهو قول في كل موضع  
 تبرعت المرأة بالصدقة ثم وقع الطلاق وهو باق عليه انه يرجع بالمصير على من هو في يده  
 وكذلك في جميع منسوخهم بعد خلاف ما خرج بمعاوضة وهو ادعى الزوج في الصدقة في عقد  
 واحد تكرر وقالت بل هو عقد بينهما مرة واحدة. والقول قولها ولها المهر من هذا قول أبي الخطاب  
 وخدويحي ان يكون تول مولا لان الاصل عدم العرق بينهما ولا صل بينهما دونه مما زاد  
 على المهر الا ان لا يستحق لا عدمه لان الاصل عدم الدخول والميثاقية ولا امر دون  
 أبو محمد بن زكرا الدخول في قول مولا وان لم يذكره ولم يذكر في دأول قولها في وجود  
 الدخول (قال أبو العباس) وهذا كما يحق في كل صورة ادعت عليه صدقة في كساح أو كسر الزوج  
 وقامت به الية ووقع به الطلاق من محكم عدمه جميع المسمى أو حقه وبفرق بين ادعائه المسقط  
 وعدمه على الاوجه. واحد المسئلة ان الصدق دائبين. للعقد وحصلت العرقه فهل يحكمه عليه  
 من يدع عدم دخوله وهو صالحات عن صدقها يسمى باق حلاله سنة بعد انصاف حقها وهو  
 صالحته على أكثر من ذلك على المص لان في ذلك ربه لانه ربه على حقها وقياس المذهب  
 حوازه لانه زيادة على المهر بعد. فقد وذلك حراً وصحها به يصح ان يصطفا على مهر المثل بأقل منه  
 وأكثر مع انه واجب بالمقد والزيادة في المهر هل يقتدر لزومها الى قول تزوجه فسمى ان  
 يكون كاتباته العرض بعد العرض ولو فرض له أكثر من مهر المثل هل يلزم بمجرد فرضه كلام  
 أحمد رده في مهرها. صدق لم يصل من سكون قلبه لا أو زاده في غير المهر مثل تسديل  
 نقد فقد أو تجيل الحال أو الحلال أو حال وبذلك فوجب تغيير نصيب في الفرق بين  
 الكساح والبيع ولا حاره ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتسديل فرض وهو غير لذلك العرض  
 وقد يحتمل كلامهم صحته أيضاً لان هذه الحاله مهر له بداء العقد وهو أشبه بكلامهم (وقال  
 أبو العباس) وقد كتبت عن الامم حمد فيما دأه دى لها هدية بعد العقد بها ترد ذلك اليه

دارل العقد المأخذ فيها ينص في ما وهبه لها منه النكاح فانه يطل اذا زل النكاح وهو  
 خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المصوص حر على قول من ذهب لموقفه لا اصول شريعه  
 وهو ان كل من اهدى أو وهب له شيء بسبب يثبت ثبوته وبروول بزوجه ويحرم تحريره  
 ويحل محله حيث حاز في نوب اهديه مثل من هديه له لافرض به يثبت فيه حكم بدل  
 الفرض وكذلك من اهدى له بولاية مشتركة بينه وبين غيره كالامم وانما مير الحيش  
 وساعي الصدقات ما يثبت في هديه حكم تلك الاشياء ولو كانت الهديه قال العقد وهذا  
 وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره وجعها والعقد المصدم بحسب من الصداق وان لم يكتب  
 في الصداق اذا تواطوا عليه وطاب مصداقه لافرضه وان خول لانه كاشترط  
 المقدم لان متوايخلاف ذلك وان عتق منه حتى ان تزوجه غيره ويكون متوايخلافه قال  
 القاضي هي الحيات ان كانت تزوجه ورثت من زوجها وبعدها تزوجه غيره ولو لم يخطب  
 وغيرهما لانه سلف في النكاح فانه تزوجه غيره سلف في المهرود كما يصح  
 في العتق ويصير العتق مستندا على السلف من بعده ولا يتم الحاكمة منه في توفيق العقد يستحق  
 كما يقوم مقدمه في توفيق الاعمال والبيع لان مقدمه من المبيع غير السهم فيه كالصدقات  
 وهذا بمنزلة حصة اشروط فيها الثوب والمصدم عن الامم احمد في اشروط التبرع على  
 الامة دا عتقها روم هذا الشرط فثبت ثم من كاشترى من الهدية قول احمد من المهرود مثل احمد  
 عن الرحمن يعق الحارية على ان يتزوجها - قول قد عتقتك وعتقتك صدقتك او يقول  
 قد عتقتك على ان تزوجك قال هو - وهو سوء عتقتك وتزوجك وعي ان تزوجك دا  
 كان كلاما واحدا في تكلمه وهو - تزوجه من من الامم احمد على ان قوله على ان تزوجك  
 بمنزلة قوله وتزوجك وكلامه يقتضي - صبر زوجة بنفس هذا الكلام وعي قول لاواين ذ  
 لم يتزوجهم ذكره انه لم يرها معة معها سوء كان لا متدع - ومنه وهذا فيه نظر اد كان  
 الامم مع منه ويخرج على قوله انها تقي - ويخرج انه يرجع الى بدل الموضع لا الى بدل  
 العتق وهو قياس المذهب واقترب الى العمل في الرجل طالت نفسه عتق دا حد هذا الموضع  
 واخذ بدله فتم مقدمه ومن عتقت عبدا على ان يتزوجها أو تسوها وتدونه عتق ولم يرمه  
 شيء ذكره اصحابنا وعلمه ان عتق باب اشترطت عليه قدك الوضع وهو لا قيمة له وعلمه

اقاضي به سلف في السكاح والخط في السكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فان الخط في  
 السكاح للمرأة وهذا ملك لا ولي له ان يجبر وبعدها عنه دون ارجح ومالك الاولى في حله ان يطبق  
 على الصغير ونحوه ولا يملك ذلك من صفة دون ذلك فيفسخ كحماؤه ولو منها شترحت  
 نفقة ومهر أو ستماعا وهذا مفسد كما انه لا يملكه عي أن : زوجها شرط عليها استماع  
 نجب عليه النفقة وأما اذا غير بين الزوج وعدمه فبحسب عيه قيمة نفسه وان بدل الزوج  
 فليس عليه لا مهر لمثل ثمة معصية السكاح مطلقا وبعدها عليه بالدفعة قيمة نفسه لان  
 الموضع المشروط في المقدمه تزوجه بالولاية في المهر ويكون كمن اعتقد على عوض لم يسلم  
 لها ويتوجه انه لم يزوجه عطيا مهر لمثل نفسه لانه هو الذي تسحقه عليه اذا زوجها ثمة  
 بملك مطلق بعد ذلك وعند نكاح لم ينفذ مهر لمثل وهذا البحث يخبر بها قد غرق عنه على  
 أن يزوجه أخته وبنته ودام الصحيح المطلق مهر وذكر الفحش في الجامع وثبو خطب وعيرها  
 انها تستحق مهر انفسه وانه ان عيب وهو أجد دون الصدق وان كان له بدل عند تضرره فله  
 بدل عند فسخه وتسميته هذا من المذهب وفيه بطلان السكاح لم ينفذ لان المسمى وسد لا بدل  
 له وهو كاحمر وكسكاح سماع ود صحيحا صدق في الطاق ثبات الضرر قبل طلاق فقد يقال  
 حصن من مقصودها من المهرية ألح الطارق فيكون كإيه وفيه المهر حبي وفيه نظر والذي  
 يسمى في الطلاق انه ان كان سائر له ليخلص المرأة بدل عوضه سواء كان كاحما أو لا  
 كأن كانت له امرأة غيرها وذهب فقال صدق مرنك علي أن أزوجه بك في هذا سلف  
 في السكاح أو هل روجحك اني على طاق مرنك هذه مسئلة صدق طلاق ولا شبهة ان يقال  
 في مثل هذا ان طلاق صيره مستحقا عليه كما قال حماد لاني على أن تطلق امرأتك وهذا سلف  
 في الصلاق وليس مع كاسمهم وان كان بدل العوض امرض ضرر المرأة فهو لا يجوز للحديث  
 فلي هذا فلو خالمت الضرر عن صيرته بدل وجامع قوله هو يسمى أن لا يجوز هذا كما لا يجوز أن  
 يخالف الرجل أو كان مقصوده التزوج بالمرأة فلا يجي بطريق مسئلة طلاق ان كانت محرمة فله  
 حكم وان كانت حرة ومستحقه به حكم وان كان لا يجي مدحرم عليه ان يدل الطلاق هل  
 يحل للزوج أن يجبه وأخذ عوض وهذا نظير به به حتى به أحبه ولو زوج مواليه بدون مهر  
 مثلها ولا يمكن أن يزوج المسمى وانما على أولى وهو روية عن لأمم كالأكل في البيع يتحرر



لاصحابها بعد زواج من الصبي غير المثل أو زيد روايات أحدها أنه على الآن مطلقاً الآن  
 بضمه لا بفتحها فيكون عليهم . الثانية أن بضمه ويكون عليه وحده . ثالثة أنه على الالف ضمناً لرفع  
 أنه عليه ص . الخامسة أنه د كال لائن مفعول على لا بضمه . السادسة مرقى بن رضا لائن  
 وعدم رصده وضم لا بفتحها والمفعول على لائن مفعول يكون بفتح العين وقد يكون بفتح آخر  
 مثل أن يقول لئن لي لائي أو لائي شيء واحد وهو يترك والد ولده ونحو ذلك من الألفاظ  
 التي ترفع حتى يزوجه أو أبه وقد يكون بدلالة الكلام وقد يدرك لا بفتحها فيبقى به قدمه ذلك  
 أبه مالا أو يخبره بذلك ويروحه على ذلك مثل أن يقول أعطيتك عشرة آلاف درهم أوله  
 عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا من مال الأب ونفقة الزوجة  
 قد يرفع الروح أو صل رصده يسمى أن يكون كالمفعول الذي في الجمع إذا مات الأب الذي عليه  
 مهر أمه فحينئذ من تركته فانه رجع به على لائن نص عليه في روايته أن موصور والبرزلي قل  
 القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك على لائه لاخرى وأنه نظير ذلك لكن لم يحصل  
 القرض منه وعلى ماله أو حصص (قال أبو العباس) ولا يملك لواء الأئمة جميعاً وذلك أن  
 الأب قائم مقامه في نفسه حتى يده صحده هو فولي أن يكون صده لازماً للأب وأما  
 كان له أن يثبت المال في دمه بدون صده فعليه وانه أولى قال القاضي في الجامع إذا صمته  
 الأب لزمه كإرضاه . أحبي وإذا أضرها به من تلك الوجوع به على الأب على رؤس أصنام  
 صده لا تخني عن غيره بغير إذنه (قال أبو العباس) ويرفع قولاً واحداً لانه قائم مقامه في لادن  
 نفسه كالروض من أجبي مد نفسه وذوي لائن عن غيره مد من صدق وغيره كاللستوفي  
 أخذه له وهما عن دمه وبدلعه وتمام في عهده رجع به عليه فهو برفع عليه ثم هل يقال لو أفسخ  
 ثبت الاستحقاق ولو دعه كإطلاق قبل الدخول وفتح الهمزة للمو في أنه أو لم يملك فهو د  
 إلى المو في الراجح أن لا يجب استئله ويتقرر مهر بخلوه ومن مدته لو طأ وهو ضاهر كلام أحمد  
 في رواية حرب . قيل له إن أحدها وعندها نسوة وقصص عنها ونحو ذلك من غير أن يحويها قال  
 إذا نال منها شيئاً لم يحن غيره فعليه المهر وإن نال المهر لم يحن غيره في كاح الفاسد على قولنا بوجوب  
 المدقة وانسخ لا عذر لروح المهر أو أضعفه بغير المسححة بالروح فيخرج منه التصحيح  
 على الرواية الموصوفة عنه فيه فإن لم يصف المهر لكونها ممدورة في الفسخ فيخرج ذلك ويبرم

من قال ان خروج البصع من ملك لروح تقوى ونجب اللمة كل مطلقه وهو روي عن الامام  
 أحمد فيها حنبل وهو صريح دلالة قرآن واحتراف الناس الى الاعتصام به سبب وسنة كل  
 مطلقه متممة الا التي لم يندس بها وقد مر من هذا وهو روي عن الامام أحمد وفاة عمر بن الخطاب  
 اللمة للمدخل هو او كان اطلاقاً بان أو رجحاً في أن حب الحبة بمصا مع عفة العبد حيث  
 أوجب الله أن يكون عفة لرجمية متممة عن مبيع آخر بحيث لا يحب ما كسبه من لا يندس اعتبار  
 العصر في مهر مثل من الزمان كان ربح رخص رخص من ربح المورون كالمهر من غيلا  
 وحرف نقص وقد اعتبر عادة البلد وعينه في ربحه المهر ونقصه ويبنى أيضاً اعتبار بصفه  
 المتغيرة في الكفاية هذا كان أئمة مومنين ثم بعد أن أود صفة جيدة ثم تحول الى دوس وكانت  
 له رتبة أو ملك ثم رأت عنه تلك الرتبة وذلك فيجب اعتبار مثل هذا والمالك لم كان هذا  
 لم عز في أو طاهم ورثته معاوي الى بدليس لم يردوه ولا رثته من ثم يختلف على ذلك في  
 العادة وان كانت عادتهم سمونه بل ولكن لا يسمونه بمص من عادة أهل مكة مثل لا كراد  
 وغيرهم فوجوده كمدونه وشرط المقتد كالمأثر والمطر في كنفه (ول هو الماس) وقد  
 مسائلت عن مسألة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه فقلت ما حرت مدونه بأنه يؤخذ من  
 الروح فلو ان يؤخذ المثل قبل لدخول فقلت هو مهر مثله والاب هو الذي بيده  
 عقدة الذكاح وهو رواية عن الامام أحمد وفاة صائفة من العلماء وبس في كلام الامام أحمد  
 ان عفو صحیح لان بيده عقدة الذكاح بل لان له أن أخذ من مالها شيء وتميل الامام  
 أحمد بالأحد من مالها شيء يختص حوار المهر بعد لدخول عن المصدق كله وكذلك في  
 الديون والاشياء في مسألة زوجه صبيحة به يستحق وإيا المصافة لها نصف صدق  
 والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكث من نصف لان النصف مستحق بآراء الخبث  
 وهو حاصل بالة والنصف لا آخر من لدخول ولا يستحق لا بعده وراحتله  
 في قبض المهر فالنوجه ان كانت المادة المارة بحصول قبض في هذه الديون والاعان  
 والقول قول من يوفق المادة وهو حار على أصو أو أصو ملك في أمراض لاصل والاه ده والظاهر  
 انه يرجح وفرق بين دلالة الحبل بطفة المامة بين دلالة حل القيد لمخصوصة فان كانت  
 للزوجة وقت العقد فقيره ثم وجد معها الف درهم قبل هذا هو الصدق وكانت تخفنه من



لينة في حديث ريب، صفة تدل على عتق المحرر ولا يشترط حور لاجل لا وحور  
 اذ كان في مجلس ولينه من هجر وتدل لاقول انه رخص لينة وهو صتم ان كان  
 يكسر قلب الداعي بترك الاكل هذا كل نفس وانه يكره لانه في الصوم نفس ولا  
 ينبغي لصاحب الدعوة الاخاح في الله الله يدعو لسمع من كالا لامر من حذر فذ  
 الزم لا يبرمه كان من نوع يشبهه في ولا تدعى للمدعو اذ رأى انه يترتب على امتناعه  
 معاسا ان يمتنع عن وطئه حذر من كان تركه حذر مستر بالأمور محذورة ينبغي ان يفعل ذلك  
 الحذر ورعا يصير وحور كان في الله تدعى صالحة لا يخطو وهو مقصود منه فانه  
 رخص (فان اواس) قد وفيه خلاف من رخصه ولد من الله في لا كل ولد خول فانه  
 في الامي وقال في حرر لا ح الا كل الا حريش من وحرف وكلام الشيخ عذرة دريو فانه  
 ومغلا فانه اما عامة لا صحت وخصوصا مع لا يكره ان على فوب عذرة انه در هو حرم  
 وعلى قول الامي وشيخ في محله واحد ولا يكره لانه لا يكره في اختيار عذرة لا يكره  
 المعلوم من المحسوس ان يتجه من حذر كان لا يكره كانه زول المقصود المحصور  
 ولا يكره ان لا يكره من كان لا يكره وان لدعى انه مطهر منه عذرة يكره ظهير  
 هذا من عذرة من عذرة حال به اليه ولا يكره في عذرة ان اواء يحرمه ولا يكره  
 على ضمهم حد الطرفين من عذرة من اوجب وهو تدعو بالايح وهو خوف شهود الخطيئة  
 فيذني ان لا يحب لان الموجب لم يسلم من عذرة من وي ولا يحرم لان يحرم كذلك فيذني  
 الوحوب وعجزم ويذني حور وصوب لانه حذر تدعى على ايم من اللث في المكان  
 المصروف والاصح هو لارم اللث في المح حيث حرم مع اللث في مكان وفي اخر وانه لذهب  
 والعصاة ولا يكره ما عذرات عذرات من رطل في من يكره فلا يدخل الى مكان فيه ذلك  
 وعلى هذا وحور لدخول الى دير من امة وكذا وان كانت فيها صور لاسم يقرب  
 على ذلك فانه لا يكره من ذلك كما يكره من اصرر الحزب وهذا يخرج الجواب عن جميع  
 ما احتج به ابو محمد ويكون منه للاثمة مد مع كونه في منزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة  
 كتب لا يجوز مساوئه تدعى للاثمة ضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا  
 فلا تقسم للاثمة عن الدخول اذ كان هناك وما سير وثنان فيكون نفس اللث محرما ومكرها

وبثني من ذلك وقت الحاجة كما في حديث عمر وغيره وأكون حية ما يكتسبه المنزل من  
 الصورة محرمة حتى أنه لا يدخل منازل أهل البصرة (ورجح أبو العباس) في موضع آخر عدم  
 التحول في بيعة ماله ورواها كالمسجد على أن والكنائس ليست مكاناً لأحد وهل البصرة  
 ليس لهم منع من يمسك الله فيها لأن الله سبحانه والعايد بينهم وبين المؤمنين أعظم أجراً ويحرم  
 شهود عيد اليهود والنصارى وعيدهم عن أحمد وسنة لهم فيه ويخرج من روية مخصوصه عن  
 أحمد في منع التجرة في دار الحرب إذا لم يزموه بغير محرم أو ترك واجب وينكر  
 ما يشاهد من المنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يعملونه كبسة أو مثلاً ومحوه وكل ما فيه تخصيص  
 أعياد أو ما هو معتبر به (من أو ما من) لأنهم حلال به من عيشه بهم ولقشبه بهم هي عداوة  
 ونحو عقوبة فاعلموا لا ينبغي إجابة هذه الدعوة ولو ما صارت إلى مائة ألف أو الرقعة من شوارع  
 حرم البيع ويحرم لأكل ولأنه نزل على أنه في سنة الأئمة وغيره المادة معه أو تفريخ أهله  
 ويعرر رايه عاد ويكره موصيه خاص كالعقاب وفيه القدر وفيه النصف من شتمه وهو بدعه  
 وأما روي في كبح يوم عاشوراء أو لحاقه أو لاعتسافه والمصافحة ومسح رأس اليتيم  
 أو أكل لحوم والدخول ونحو ذلك وكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك  
 بدعه لا يستحب منه شيء عند ثمة الدين وعنده أهل المدح فيه من الرياسة والذهب والذهب  
 وسب الصلوة روى عنه هو أيضا من أعظم المدح والثناء رات وكل بدعة صالحة هذا  
 وهذا وإن كان خص المدح وسكرات سطون بعض وخلاف في كسوه بديوان ارام تكن  
 حرير أو دمع حرير ولذهب وحرم كما تحرم سبور الحرير والذهب على رجل وحيطان  
 وذئبان أتى نختص بهما في كون ستورهما وكسوتها كفرشها نظر إذا ليس هو من اللباس  
 ولا ريب في تحريم فرش الثياب تحت دية الأمير لاسيما أن كانت حرراً أو معصوبة ورجح  
 أبو محمد ستر الحصان نحوه من وجه حر وروى مفضل في كلام الله صلى الله عليه وسلم لا طلالة على مقتضي  
 كلام الله حرم ذكره عبيد استور على الأنوار من غير حاجة وجود إغلاق غيرها من  
 أبواب ومحوه وكذلك السور في الدخيل لغير حاجة من ردد على الحاجة فهو سرف وهل  
 يرتقى إلى التحريم فيه نظرون المروى سأل أن عسده الله عن خوزيتر فكرهه وقال يعطون  
 ويقسم عليهم وقال في رويته سحان بن هاني لا يعصى في شهاب لجورون يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الاكل النفاط من الشر سواء أخذه أو أحده من أحده وقول الامام حجة هذه  
 مهة تمنعى التحريم وهو قوي وما لرحمة لخصه فيه لم يحدا وكره لا كل واشرب قائما  
 غير حاحة ويكره العرن فيما حرت المعدة بقوله إرداء وحسب كلام أبي العباس في كل  
 لاسان حتى يتغم هل يكره أو يحرم (وجزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف  
 وفسر بمجاوزة الحد وداقل عند الاكل اسم الله الرحمن الرحيم كان حسب فانه أكل بخلاف  
 لا يح فانه قد قل ذلك لا يناسب ويوم الانسان من بيت صديقه وفريه بغير اذنه ولم يحزه عنه

### ﴿باب عشرة النساء﴾

ولو شرط الزوج أن يسلم لروحة وهي صغيرة لم يحصها فيمن المذهب على حدى لروحتين  
 اللتين خرجتا أبو بكرهما إذ استنبت بعض منهن المستحقة بمطلق العقد انه يصح هذا  
 الشرط كما لو اشترط في لامة التسليم الا أو سر واد شرط في الامة ان يكون نهر عند  
 السيد ولما كان ذلك موجب العقد المطلق أو لم يقل فأحد لوجهين من هذه الشرط للسيد  
 لا عليه كاشترطها درها وهو شرط له وعليه وهو حرج عند على اشتراط دارها وهو انه ذ  
 اشترطت درها لم يكن عليه شجرة تلك لدار لكان متوجها واد كان موجب العقد من تقابض  
 سرده الى العرف فليس العرف والمرأه تسلم اليه صغيرة ولا تستحق ذلك عدم التمكن من الاستماع  
 ولا نيج عليه المدة فانه اذ لم يكن له حق في بدنها اعدم تمكنه ولا نفقة لها والعقة تتبع الاستماع  
 وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثله لثله وبتوع ذلك تنوع الاحوال لخدمة البدوية ليست  
 لخدمة اقروية وخدمة القوية ليست لخدمة صغيرة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن  
 أبي شيبة ويتخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى  
 الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه يهي عن لادن للخدمة بالخروج الى الكيسة واسعة  
 بخلاف لادن للمسة الى المسجد فانه مأمور بذلك وكذا قل في نامى كانت زوجته دمية  
 وله معها من الخروح الى الكيسة وللروح منع زوجه من الخروح من منزله ودانها من تخرج  
 لميادة مريض محرم لها وشهود جديره عند الاطلاق فهل لها أن تخرج لذلك اذ لم يادر  
 ولم يجمع كعمل الصاعقة ولا تفعل الا لاد كاصيام (ورد فيه أبو العباس) وكلام قاضي في التعليق  
 يقتضي ان للمكس من القبلة ليس بواجب على الزوجة (قل أبو العباس) وما أراد صحيحا بل نجبر



على تمكيه من جميع انواع لاستمتاع لمباحة ولو تطوع الروح على لوطاء في البرق من  
 بينهم وانه أصح او على فاسه المطوعة على لوطاء في الحبس وانه الرقة روجها في المصالح  
 لحق الله بديل قصة الذين حموا وبني ان تلك العقدة في هذه الحال ان مع منه كما لو اشبع  
 عن آدم الصديق ويحب على الروح ووطء امرأته بقدر كهيته باسم يهلك بدنه أو تشبهه عن معيشته  
 غير مقدر بأربعة أشهر كالأمة فان تدرا فيدعي ان مرصه لحكم كالقصة وكوطئه ادرد ووتوحه  
 أن لا يتقدر قسم الابتداء يجب كما لا يتقدر لوطاء بل يكون بحسب الحاجة فانه قد يقال  
 جواز الروح بأربع لانه صهي انه الروح بواحدة يكون له حال الانفرد ما لها حال الاجتماع  
 وعلى هذا فعمل معه كمن ان سور على انه غير شخص لا يرعى كما لو مرص العقدة وقول  
 أصحانا يجب على رجل الميت عدم امرأته لانه من أربع وهذا مثبت يتصل سنين أحدهما  
 نجامة في المنزل والاشبة في الموضع وقوله املى واحترق في المساح مع موه صلى الله عليه  
 وسلم ولا يجر الا في موضع دليل على وجوب الميت في الموضع ودليل على انه لا يجر المنزل  
 ونص لاسم أحمد في لدى يصوم الشهر ويوم لليل يدل على وجوب الميت في المساح وكذا  
 ما ذكره في الشورى اذا شئت محرره في موضع دال على انه لا يفته بدون ذلك وحصول  
 الضرر للروحة ترك لوطاء مقتضى للمسح بكل حال سواء كان بعدد من الروح وتغير قصد  
 ولو مع قدرته وعجزه كالقصة وأولى بفسخ شمره في الايلاء اجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة  
 الاسير والمحبوس ونحوهما من يفسخ شمره من امرأته به دخلت فرمته كالقول في امرأة المفقود  
 بالاجماع كما قاله أبو محمد المقدسي ولما صح بساوجب على الروح ان يبيت عدد روحته خرق قليلة  
 من أربع وعند الأمة ليلة من سبع أو ثمان على خلاف الوجهين وسوجه على قولهم انه  
 يجب للأمة ليلة من أربع لان التصريف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج باكثر من  
 أربع وذلك به اذا تزوج بأربع إماء فمن في غانة عدده فتكون الأمة كالحرمة في قسم الابتداء  
 وأما في قسم التسوية فيختلفان اذا حوز للحرث يجمع بين ثلاث حرث وثمة في روية وأما  
 على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما المصدق فقياس قولهم انه يقسم للحرمة بينه من ليلتين  
 والأمة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور ان يجمع عدده زنا على قولها وقول الجور وعلى قول  
 مالك يتصور قول صحابنا يجب للمعينة كالبرصاء والخدمة والمخز مسج وكذلك عليهما تمكين

الابوص والاجدم والقياس وجوب ذلك وفيه نظر فمن الممكن ان يقال ما عليه في ذلك  
 ضروري لكن اذا لم يمكنه فلا تنفقه لها وادالم يستمع بها فاما المسح ويكون المثلث للمسح فما عدم وطئه  
 هذا يتوالتى وجوبه وينفق على الجيرون الماء ووليه ولا شبهة من يملك الولاية على بدنه لانه يملك  
 لخصانه على يملك ما به وتاديه ثم جسي قال اصحنا او انتم نطلق احدي روحيه وموت  
 قسمها وتعليهم يقتضي انه د طامها من يحيى موتها كانت له ذلك وبوجه ان له الطلاق  
 مطلقا لان القسم لا يجب مدامت روحه كالمقعة وبس هو نبي هو مستقر في الدمة قبل  
 معي وفته حتى يقال هو دق من روحه قسمه حتى خرجت لليلة نبي لها وجب عليه انصاء  
 هو طلقها قبله كان عاصيا ولو رد بقتضيه عن بنة من ليلي اشته ليله من ليلي الصيب  
 كان لها الامتناع لاحل تفاوت بين زمان وجب على لروح النوية بين الروحيات في  
 المقعة وكلام القاضي في السابق يدل عليه وكذا لا كسوه قن اصحابا ولا يجوز ان تأخذ  
 لزوج به عوضا من حقها من البيت وكذا نوطه ووقع في كلام القاضي مقتضى حواره (قال  
 ابو العباس) وميس لمذهب عندي جواز اخذ العوض عن مائر حقوق من القسم وغيره  
 لانه اذا جاز لروح ان يأخذ العوض من حقه من حركه ان يأخذ العوض عن حقها منه لان  
 كلامها معها يديه وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان يدل المرأة لعوض  
 ليصير امرها يدها ولا يستحق حدس الروح كما يستحق لروح حاسب او نوع من رقي فيجوز  
 اخذ العوض عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصلح عن الشعمة وحد الهدف ولو سافر بعد هن  
 به ير فرقة قال اصحابنا يفتي والافوى لا معنى وهو قول الحنفية والمالكية واذا  
 دعت الروجة او وارا ان الروح يصحبها وكان الحاكم وانها وحده ذلك نص الحاكم مشرعا  
 وفيه نظر وماله نصب الشرف مبد كرها خرقا والقديما ومقتضى كلامه اذ وقعت المدونة  
 وخيف اشفاق تمت الحكم من غير حجاج لي نصب مشرف فلنصحا وجوز ان يكون  
 الحاكم احيين وسنحجب ان يكون من انفسها وجوب كونهما من انفسها هو مقتضى  
 قول الحنفية في شرطه كما شرط الامام وهذا اصح منه نص قرآن ولان لا اقرب احبر  
 بالعدل الباصرة وارب الى لامة ولطرق المصلحة وما فانه نظري الجمع وتفريق وهو  
 اولى من ولاية عقد الكاخ لا سيما ان جعلها كمن كما هو اصواب ونص عليه الامام احمد

في احدي الرويتين وهو قول علي بن عباس وغيرهم ومذهب مالك وهل للحكمين اد قلناهما  
 ح كان لا وكيلان ان يطعن ثلاثة أو يستخافا في المولى قالوا ههناك لمقام الروح في الطلاق  
 ملك ما يملكه من واحدة وثلاث فيوجه هذا كذلك ان قلناهم ح كان ونسأ وكيلان لم  
 يتسكا لاما وكلا فيه وأما انفسح هذا ولا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

## كتاب الخلع

اختلف كلام في العاس في وجوب الخلع لسوء الفرة بين الروحين وان كانت مفسدة خلقه  
 أو مير ذلك من صفة وهو يحتمل فكرهه الخلع في حقه فتوجه وتقل أبو طاب عن الامام  
 احمد ان كانت المرأة بمض زوجها وهو حها لا أمرها بالخلع وبما في هذا ان نصبر وحمله القاضي  
 على الاستحباب لا الكراهة لانه على حوره في موضع ولو علمها انعتدي نفسها منه  
 ولم تكن تربي حرمت عليه قل بن عقيل موسى مردود والروحة ناش (قال ابو العباس) وله  
 وجه حسن ووجه قوي اذا قلنا الخلع يصح عوس منه عرله من خلع على مال معصوب  
 أو خنزير ونحوه وخريج روينين هنا فون جد وخلق الحلي لا يصح على لاصح كما لا يصح  
 نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرة وإنما المقصد به ساء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح  
 المحلل وصفا لعود الى الاول والمقد لا يقصد به نصير مقصوده واد لم يصح من سبه لوجه ويجوز  
 الخلع بعد الاثمة لارتمه والجمهور من الاجبي ويجوز ان يحتاتم كما يجوز ان يقتدي الاسير وكما  
 يجوز ان يذل الاحبي سيد الله مد عوصا لعتقه وانما ينبغي ان يكون ذلك مشروطا اذا  
 كان قصده تخيصها من روق لمصلحة في ذلك وعمل منها عن الامام احمد في رجل قال لرجل  
 طلق امرأتك حتى تزوجه ولك ألف درهم فاحذمه الا انك ثم قال لا امرته انت طالق فقال  
 سبحان الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى تزوجه لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي  
 وجهان اذا قل ان الخلع يصح لا يصح من الاحبي فانه لانه قاله والافله لا يصح من الاجبي ذكره  
 ابو المال وغيره من أهل الطريقة الحراسية والصحيح في المذهبين انه على القول بانه فسخ هو  
 فسخ وان كان مع الاجبي كما عرح هناك من صرح بفقهاء المذهبين وان كان شرح الوحي لم يذكر  
 ذلك فقد ذكره أئمة المراقين كابي سفيان في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاحبي المصو عن

القصاص وغيره على مال من الاجنبى كما ذكره الفقهاء في ما روي لاصح ذات ليل فانه يصون اكل  
 من الطرفين مالا من عنده وحق في ما يصح من اصح صلاته ملك ووكالة وبولاية كالحكم في  
 لشقان وكذا لو فعله الحكمي لا يلا والمنة او لا عسر وحيث من الموضع التي يثبت الحكم  
 العرة ولان المدوا فيه يصح صلاته الا عوض و اعوض اولى لكن قد سأل في قوتها للوصية  
 والمنة بلا ذن ولى وجهان فالله يمكن به من صحح ولا يخرج الخلاف ولا يصح ان يبرأ اذا  
 كانت تحت حجر الاب ان له ان يحل على ذاك له منه صاحبه ووفق ذلك نص له ايات عن  
 مالك وتخرج على اصول لا حرموا مع موضع فصح ان هذا كان وفيه مخرج الطلاق وليس  
 من الصلح الثلاث وهذا هو المقول عن عبد الله بن عباس وصحبه من الامم عند وقته اصحابه لم  
 يفرق احدهم من السلف ولا احمد بن حنبل ولا فقهاء صحبه في الخلع من اعطاه بعد الاطلاق ولا  
 غيره بل اجمعهم كلها صريحة في ما فصح ان اعطاه من عند الله ريث ان يذهب الى قول من  
 وابن عباس صح عنه كمالا حرمه مال فليس طلاق وندى بفساده الله من بها ذاصه الكسح  
 ثبت صدائق مثل فكذلك الخلع ولى وفان بالمدى في وضع حرمه للروح اياه مرتبة الا  
 عوض فيه ثلاثة امور احدهم ليس له ان يدها لا عوض وان كان صلاى ومع بعد لدحول  
 بلا عوض فرحمي وهذا مذهب الشافعي واحمد القوي في مذهب مالك وندى لروين عن  
 الامم احمد والقول لثاني ما روي غير عوض مذهب احمد وغير حنابلة وهذا مذهب في حقيقته  
 ورواية عن الامام احمد والقول لثالث له بانه غير عوض في بعض الموضع دون بعض فاذا  
 اختارت الاباة غير عوض فله ان يدها وصح جمع غير عوض ويقع به بديونة من صلاتا واما  
 فسحا على احد القواين وهذا مذهب ما كان المشهور عنه في رايه في القسم وهو لروية الاخرى  
 عن الامام احمد اختارها الخري وهذا القول له ما اخذاه حدهما ان الرحمة حق للزوجين فاذا  
 تراص على اسقاطها سقطت والثاني في دية فرقة عوض لأشهاد صيت ترك العفة والسكى ورضى  
 هو وترك ان يجاعا وكما له ان يحمل عوض اسقاطها كان شامها من الحقوق كالدين فيه ان يجاعه  
 اسقاط ما ثبت له باط ان كمالا حرم على عفة ولله عند مول موى وهو داخل في العفة من  
 غيره ولو شرط لرجعه في الخلع فله من المدد صفة هذا الشرط كما لو كانت له مالا على ان تملك  
 امره من الامام احمد نص على سورتك لأن لا من حوز الشرط في مفود حال ماضى في

الخلق ولو ظفها فشرع في العدة ثم دلت له لا يبرن - باربعة نزل ذكره الخفي عما يقتضي انه  
 محل وثاق وفيه نظر وقد حلت على الاربع - مسدود وجوبه جدد وتقدم مثل ان يحالها على  
 يده كلب انقته مع مدس وجوب عينة فدمي ليصبح ولو تزوجها من فدية كلب له في ذمتها  
 فيه حتى لا يصح المسدود لان وجوب مدس وجوب حرر والمرح يصح على امرر بخلاف الصداق قبل  
 مهر عن الامم - حدي في رجل جمع مائة على امرر مدس على ابيه امرر من مائة طه مائة أرجم  
 على مائة وتزوج المرأة على لاب واولاد الامم - حدي صحيح على طهره وهو طلع على ليدن ولدين  
 من الفرر فهو - له الخلع على البيع قبل انقته من فدية يحصل الموص - مائة رجم في يده كما قلنا قبس  
 بشري مائة - يقدر على تحليصه - يقدر ويحمله على من في ذمتها ثم حصة مائة على يده كان ثوبين  
 القضي متوجها وهو ان مائة - ناول المسنة على - حوله ووزن الروح لم يحصل له لم يحصل من  
 لاب اعتراف بالدين فله مائة لرجوع عاها من طلع وكان مائة لاب فبانه عليه - كان  
 ولم يحصل من جهة - فليس يتم جدد بذلك - ان روح الرجوع - بالان الحق قد انقل  
 ووجوده لا ثبت له الرجوع

## كتاب الطلاق

وبصيح الطلاق من الروح وعن الامة - حديرويه ومن الامة - حديرويه وهو الذي يجب ان  
 يسوي في هذا الباب بين عند ومسح فكل من قال - مائة عاها ملك المسح عليه فان هذا  
 هذه الروية وهو موجب شرعه لأصول وندرج في هذا - صي الروح والاولى - روحوا  
 الروح - ان جوزنا لاولى في حدي رواين مائة - قصاص - جوزنا لاولى - والحق لمصاحبة  
 وجوزنا المقابلة في الدم وفسخه مصاحبة فله مائة مقام مائة - كذلك الخكم الذي في الروح  
 وهذا من مائة - كسح ولا يقع طلاق - ان وندرج - حريم وهو روية عن الامام محمد  
 احتارها ابو بكر ونقل الميوني عن محمد - الرجوع - مائة - ان قال يقع طلاق  
 البكران حتى يثبت فعلت على انه لا يقع ومصد - له العقل لاسباب شرعية محرم وندرج  
 الروح - حين لطلاق رثل العقل مرض او عشي (فب) بالمس - فثبت به - كان هناك سبب  
 يمكن منه صدقه وانعوان قوله مع عيبه وحسب على روح امر روحه بالصلة ولم تصل وحسب

عليه فراهم في الصحيح (من نواله) في موضع آخر ما دعيت إلى الصلاة وامسعت انفسح  
 سكاها في حشد قوى السماء ولا يفسح في الاخر ان ليس كل من وجب عليه فراقها يفسح  
 سكاها الا فقهه كان عاجز عن طاعة الله بها كمال مسيئة من جهة عن الاتصال وعلى هذا  
 الوجه فتوب الى الله . في من ذلك وسوي به ما ورد على اكثر من ذلك فله ولا يقع طلاق  
 المكره ولا كراه محصل . ان يهدى نوب على صفة به نصره في عهده ثمانية لا يهدى  
 (وقال نواله) في موضع آخر كونه يملك على صفة تحقق يهدى نفس محمد الى الصواب انه لو  
 استوى الطرفين اكان اكره . ومن حوف وقوع التهدى يملك على صفة عدمه فهو محتمل  
 في كلام احمد وغيره ولو رد المأثم . في طلاق وسكاه به ومع وهو رواية حكها أبو  
 الخطاب في الانتصار دون سحره اطلاق كراه (قال أبو الهيثم) تأملت للمذهب فوجدت  
 لا كراه . بخلاف المكره عامه فليس لا كراه المأثم في كفة السكر كالا كراه المأثم  
 في الهبة ومحرم فان حرم من في غير موضع على أن لا كراه على الكفر لا يكون الا  
 بتهديب من ضرب أو مد ولا يكون الكلام كراه ومما نص على أن المرأة لو وضعت  
 وجهها في كراه أو سكر أو غير ذلك من حرم . على أنها لا يملكه الا اذا كانت ناطقة أو يبي عذرها .  
 ضمن حوف الطلاق أو سوء المنفعة كراه في الهبة ولعله في موضع آخر لانه اكرهها ومن  
 هذا لا يكون كراه على الكفر فان لا سيرد خشى من السكر أن لا يرو حوه وأن يحولوا  
 بينه وبين امرأته لم يحل له السكك بكافة السكر ومثل هذا . وكان له عند رجل حق من دين  
 أو ودعة فقال لا أعطيك حتى تنجي أو . في ذلك ملك هو الكراه وهو نفس قول احمد  
 ومصنوعه في مسألة ما رآه من حقه يجمع . وقال القاضي . في الحنفية والشافعية ليس  
 كراهها وكلام احمد في وجوب طلاق بوجوه بامر الاب مقيد بصلاح الاب والطلاق في  
 ركن الخيض محرم لاقتضاء الذي انما دولانه خلاف ما نص الله من صفها في طهر اصبتها  
 فيه حرم ولا يقع ويقع من ثلاث مجموعته . ومعرفة ذلك حول واحدة (قال أبو الهيثم) ولا نعم احد  
 فرق بين الصور بين رجمه لا يجهل طلاق في وكات في الهبة . على أن رسال طلاقه على  
 الرجمية في عهده قبل أن يراحمها محرم . قل من طامى في آخر شريك ولم يطلأ فيه فهو مباح  
 لا على رواية اقروء الاضمار وعمله جمهور الصحابة . وقال احمد . في القاصي في خبره هو بدعة



ومن حلف باطلاق كاذب لم يكذب نفسه لا تسمى رجته ولا يبره كفة رة بين ولو قال رجل  
امرأة فلان طالق فقال أنت وهذه تشبهه ولو قال أنت طالق فليس عليك انك تقول صحاح وفيه وجهان وهذا  
أصح في الكلام من ثبوت ما في صحة ونحوه هل يكون متما الاول وعقد اليه  
في الطلاق على مدعي لا على المدعى من الطلاق لم تقبل مثل قوله أنت طالق  
تلا وقال بوب لا وحده لا ينفرد روي واحد من لم يسمع من طلاق وإنما عدل به من  
حال الى حال مثل أن ينوي من وثاق وعمل ودخول لدراسة ونحو ذلك فقد على ربه بين  
حدهما من كماله قال من حلف على طاق وقال بوب لا ينفرد روي واحد من كيد به في منه رواية  
واحدة وثباته في وطاعة وشد كل حال من السبع هي انشاء من حيث أنها هي اثبات للحكم  
وشهادتهم وهي حرة لا على مني في النفس ومن أشهد عليه الطلاق ثلاث ثم نفى  
به لا شيء له لا يؤخذ برده في سنة منه في برده ذلك ثم يبره وإذا صرف الروح  
له طه الى مكان يخرج من قبل فوه ذلك كماله منه ومن اجبرت أنها تكلمت من  
نفسه وفي الخبر بالنسبة ادعى انه طلق على روية ولو من مثل هذا في احيرة بحصر اذا علق  
الطلاق به يتوجه وبذلك لان مدعيه حلف خبره الاصل بغيره ابداله ولا يقع الطلاق  
بالكسبه لا بد له ذم مع قربه يردده طلاق في قرن الكسبه بل فقط يدل على أحكام الطلاق  
مثل أن يقول فسخت الكاح ووطأت الروحانية ورويت امة في بين وبين زوجتي وقال الفرزالي  
في المنصفي في ضمن مسنده انه لا يقع طلاق بالكسبه حتى ينويه (قال أبو العباس) هذا  
عندي ضيف على المذهب كلها هم يدوي كسبه في قرن الكسبه بمصر  
احكامه صارت كما صرح وبما أن يبرق بين قول الروح لست لي بامرأة وما أنت  
لي بامرأة وبين قوله لست لي بامرأة وبين قوله اذا قيل لي بامرأة وهل لا فان الفرق  
ثبت بينهما وصحاحا وعددا الاول في الكاحا وبي الكاح غم كاهت طلاق يكون له  
ويكون احدا بخلاف في الكسبه عموما لا يستعمل الا بحرا وفي المعنى والكافي  
وعبره انه لو باع روحه لا يقع به طلاق وقال بن عمير وعندي أنه كسبه قال أبو العباس  
وهذا موجه اذا قصد خلع لا مع لفة من نفسي ان قال لها حذري نفسك فقد كرت أنها  
حذرت نفسها فذكر الروح فيقول قوله لان الاختيار مما يكسها قامة البينة عليه فلا يقبل

قولها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن  
لوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل اشباع لوكيل لم يفسد  
قوله إلا بدية نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي حنيفة ذكره القاضي في المجلد واذ قال لزوجه  
أن أبرأيني فانت طالق فقلت أبرأك لله مما تدعي لنفسك على الرجل ذاكات رشيدة<sup>(١)</sup>

## باب ما يختلف به عدد الطلاق

وذا قال زوج يلزم في الطلاق وأنه أكثر من زوجة فإن كان هـ كنية أو سبب يقتضي التعميم  
أو التخصيص عمل به ومع فقد البينة والسبب والتحقيق أن هذه المسئلة مبينة على الروايتين في  
وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لأن الاستمرار في الطلاق يكون مرة في نفسه وتارة  
في محله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأمراده أقوى من عمومه لما كُول والمشروب إذا  
كان عام فلا يبرم من عمومه لأمرده وأنواعه عمومته لعدم لانه (وقوى أبو العباس) في موضع  
آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون وقوع الثلاث في الزوجة الواحدة وقرئ بأن وقوع  
ثلاث بأو واحدة محرم بخلاف المسددات وإذا قلنا لعموم فلا كلام وإن لم نقل به فهل تتعين  
واحدة بالقرعة أو يخرج تنبيهه على روايتين \* والمعصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام المير  
والسكوت لا يكون اتصالاً ما من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان "سؤال  
سائر أثر وكل هذا يؤيد لزوم رواية لأخرى وهو أنها ما دمنا في ذلك الكلام فله أن يعق به  
ما يميزه فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والاحتجاب ولا شرط في الاستثناء  
والشرط والمعطف للمير والاستثناء بالشيء حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به  
(قال أبو العباس) نهات موص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال رجل زوجته في كل يمين  
حلف أرحل عليها بالطلاق وهو لا بدري أمره وفيها أوجاهت حتى يستيقن أنه ما رهن لم يعم أنه يار  
في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع \* إذا قلنا لا مرأته  
إن كنت حاملاً فانت طالق فانه نص على أنه يعتزلها حتى تدين بها ليست بمحامل ولم يذكر  
القاضي خلاف في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء إن كان قد وطئها قبل اليمين وتلخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

القاضي بها ادلم تحض ولم يظهرها حمل فهل يحكم ببراءة لرحم بحيث خوز وطؤها وسين  
الطلاق لم يقع بمضي تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا انه في حق من تحيض  
وتحمل واما لايسة والصغيرة فان لو حب ن يسترا بمن الحيسة وهو ثلاثة اشهر او شهر واحد  
على ما فيه من الخلاف او قبل بخوز وطئ هذه قبل الاستبراء الا ان تكون حاملا وهذا هو الصواب  
وكل موضع يكون الشرط امر عدما يبين فيما مد مثلى ان عول لم يقدم زيد وان لا يقدم في  
هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز بوطء حتى يتبين هو بها او كل وكبلا في طلاق روجته منه يعتزلا  
حتى يدري مدخل وحمله القاضي على الاستصحاب وجوب منوجه «ومنها» قال است طالق ايلة  
القدر فانه يعتزلا اذ ادخل الشهر الا واخر لا يمكن ان يكون ايلة القدر اول ليلة وحمله الماضي على لمع  
ومنها اذ قال است طالق قد موفى شهره من غيرها بد وحمله القاضي على الاستصحاب «ومنها»  
مسئلة ان كان هذا الطائر عرابا فامر في طاق ثلاثة اشهر حر لم يكن غرابا فامر في طاق ثلاثة  
وطائر ولم يعلم هو دهم بغير لان ساءها حتى يبق وجهه البضى على الاستصحاب وما كان من  
هذه الشروط مما يثبت من استتار فيه مع الدم وقوعه ذكر القاضي في «مسئلة الطائر ان ضاهر كلام  
احمد يباع الحث وتمايل فاضي في مسئلة انت صادق وشك في صريح في ذلك فانه حمل الشرط الذي  
لا لم يعتزله عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول حمدا ت طالق ان شاء فلان فالزم يشاء تطلق لان  
مشيئة العبد وشيئة الله لا يدرك مبيعة عنه ون هذا يقتضي ان كل شرط منيب لا يدرك يقع الطلاق  
المعلق به وعلى هذا من حلف لدخول الحنة بحث لانه معيب لا يدرك لكن كلام الامم احمد في اكثر  
المواضع ان فيه الامر بالاعتزال فقط وهذا فقه حسن فان لحلف الطلاق محمول على الحلف بالله ولو  
حلف بالله على امر وهو لا علم به صادق في يمينه كان آثم بذلك ولم يفتن نه كاذب فكذلك عيب  
الطلاق وشك وقد نص على انه اذا شك هل طلق لم لا أنه لا يقع به الطلاق ولم يتعرض للاعتزال  
فيستظهر هل يؤمر بالاعتزال هاهم يفرق بان هذا لم يحلف بميناهم وبميلة من شئت هل حلف  
ام لا قال في المحرر ونعم التورع في شئت قطعه برحمة او عقدان امكن ولا فرفة متبعة بن يقول  
ان لم يكن طلقت فهي طالق وقال القاضي ما في تورع فان كان حلف من نفسه به متى طلق طلاق  
واحدة لا اعتقاده ان زيادة عليه بدعة الرم نفسه طلقة ورجعها فان كان الطلاق قد وجد فقد  
رجع وان لم يكن قد وجد منه فاصروا كان يعلم من نفسه به متى صدق طلاق ثلاثا الرم

نفسه ثلاث ومعه انه يوقع عدد انطبقت الثلاث فتعمل اميره من لا زواج صاهرا واطما (قال  
 بو العباس) وما يدل على نه متى ومع الشك في وقوع الطلاق ولاولى استفتاء النكاح بل يكره ويحرم  
 بقاعه لاحل الشك أن الطلاق نفى لي لرحمن حبيب الى الشيطان وبذل عليه قصة هاروت  
 وماروت وبضا فان شكاك دوايه أكد من يتدنه كالصلاه وإذا شك في الصلاه هل أحدث  
 أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بنص الحديث لما فيه من بطلان الصلاه بالشك وكذلك  
 بطلان النكاح بل الصلاه ذنبا عظيما يمكن تدويرها بخلاف النكاح \* ون طلاق واحدة من  
 سائر معية ثم نسيم أو مهمة غير معية أحرحت العدة على الصحيح

## باب تعليق الطلاق بالشروط

والمتفق من الطلاق على شرط بقاع له عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق بصير  
 ايقاعا في ثنى الحال ويقول بعضهم به منهي لان بصير باعانا ودعاى الطلاق بالنكاح والمذهب  
 المنصوص انه لا يصح ولو قل على مذهب مالك وهو التام مذهب معين وذلك لا يبرم وهذا  
 ان لم تكن الزوجة حال للمق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وعاق طلاقها على طلاق  
 يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه صحيح هذا المعين وحكامه القاضى في  
 الجرد عن أبي بكر ورحمته بن عقيل لان التعليق هو في نكاح وهو من أصلان الصفة المطلقة  
 تة ول جميع الا نكحة طلاقها وتبطل الصفة فيها وكيف دا تترت بالنكاح معين ولو قال كما  
 وتعليق الشرط الملك مثل ان رزقني الله فلا والله على ان تصدق به وشي منه فيصح تعاقا وقد  
 دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله نارا من فضله لفسدون) لا به وتعليق العتق الملك صحيح  
 وهو المذهب المنصوص عن أحمد وهو الحلال وما حله لا يحكيان في ذلك خلافا وان حامدا والقاضى  
 يحكيان رويتين (قال) جمهور صحيح اد قال بماتى بطلت ما علقته لم يتعجل وفيما قالوه نظروا  
 ذلك تعجل للدين المؤخر وحقوق الله تعالى وحقوق المبادي الجملة سواء أجلت شرعا أو شرطا  
 ولو قيل زنت امرأتك أو خرجت من دار فمضت وقافى طلاق وأفتى به بن عقيل  
 وهو قول عطاء بن أبي رباح وقريب منه ما ذكره بن أبي موسى وحالف فيه القاضى اد قال

لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار ففتح الهرة انها لا تطلق دلم سكن دخلت لانه ان طلقها  
 لعله فلا يثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقد ان غيره أخذ  
 ماله فيخلف ليردنه أو يقول ان لم يردده فأمرأتى طالق ثم يسأل انه لم يأخذه أو يقول ليحصرن  
 زيد ثم يتبين موته أو اعطيتي من الدراية لى ملك ولدك ثم هذا من الأول منه ما يتبين  
 حصول غرضه بدون العمل المخوف بانه مثل ما إذا طلقها سرقته لانه لا فيحصل ليردنه فوجدتها  
 لم تسرقه \* والثاني ما يحصل معه عرصه مثل ان يحلف لعطى ألف درهم من هذا الكيس فينتين  
 انه ليس فيه درهم فالتقسيم الاول يظهر فيه حدا انه لا يبحث لان مقصوده ان يردده ان كنت أخذته  
 وهذا الشرط وان لم يذكر في التلفظ فهو قطع والثاني فانه لو لم يحصل فيه عرصه أكان لا عرض  
 له مع وجود المخوف عنه فيصير كأنه لم يخلف عليه وفي الاول يحصل عرصه مع فيصير كأنه لم  
 يفعل \* ولو قال أنت طالق اليوم ادعاء عداء من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع  
 الطلاق على ما رأيت لانه ما حصل هذا شرط يتعلق بموقع الطلاق به وهو كالتلفظ أنت طالق  
 قبل موتي بشره فانه لم يحصل موته شرط يقع به الطلاق بخلاف مثل شره ونحوه فوقع على ما رتب ومن  
 خلق الطلاق على شرط والتزمه لا يقصد بدلال لا الخصى أو الملع فانه يحرثه فيه كما رواه يعين  
 حدث وان أراد الجزاء بمطيقه صنف كره الشرط أولا وكذا الخلف يتعلق وطهار ونحرير وعليه  
 يدل كلام أحمد في نذر الخلع والعصب \* وقوله هو يهودي ان فعلت كذا والطلاق يلزمي ونحوه  
 يعين بانفك العقلاء والعقلاء والائمة يتوجه ان خلاف يعين كذا من مطلقه يوجب قبل المخوف عليه  
 على الفور ما لم تكن قرية تقضي التأخير لان الأيمان كالامر في الشريعة بخلاف قوله \* يحل  
 المسجد الحرام وقوله لي وربي لئن لم يرض فأن مقصوده الجبر لا الخفض وقد يجاب عن هذا بان الفور  
 ما جاء من جهة الله عز وجل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) مثبت عن قال الطلاق يلزمي  
 مادم فلا في هذا البند فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فموقعه واما التوقيت  
 وهذا هو الوضع للمعوي وان قصدت طالق ابد فلا فان خرج عقب اليمين لم يثبت ولا حدث  
 وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التمسى ثبت عن رجل له أربع نسوة قال لو احدث  
 منهن وهو موجه لها من بدأت بطلاقه مسكن فعدى حر وقال للثانية ان طلقك فعدى  
 حران وقال للثالثة ان طلقك فثلاث من عيدي حرار وقال ان طلقك اربعة فاربعة من عيدي

أحرار ثم طلقهم كم يعتق عليه قال فأجبت على ما حضر من الحساب أنه يعتق عليه لطلاقه لخص  
 عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة تجمع صفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة  
 صفة على امردها وهذا اللفظ قد كان قد علم من معرفة علم وجه أن يعتق عشرة أعبد كما قال أبو  
 الحسن وأمر طلقهم بكلمة واحدة فوجه أن يعتق ثلاثة عشر عبدا وأصح الطرق في الاكتفاء  
 ببعض الصفة أن الصفة كانت حصا أو مضافا ونحوه وكذا هي كائين ولا هي له محبة  
 فلا بد من وجودها ككلمة (قال أبو العباس) ثبت عن علي لا مرأته أنت صادق إلا غير اليوم قال  
 فثبت طهره ووقع الطلاق في المدة لكن كثير من معنى به سوى هذا الرمد وهو أن يدعى عام لحالف  
 فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحروف في سوى هذه المدة وبوي التحير من  
 عين وقت فيه مثل وقت مرض وقت أو علة ورخص ونحو ذلك عيبه هو أنه شيء فهو كما لو قال  
 أنت طالق في زمان متراخ عن هذا وقت فيه الحين لأن إمارته قد يرد بها المدة فإمره به  
 وقد يراد بها المعايير الحالية والذي عنه الحالف ليس به ما فهو طالق في غير الحال فغيره بأسب  
 الطلاق وقع وإن قال أنت طالق في أول شهر كما طلق بدخوله وقوله أصح وأد في حرمة  
 ورأسه وسنبله وإذا قال أنت طالق مع موتى أو مع موتك فليس هذا بشيء فقههم عن الإمام  
 أحمد وجزم به لأصحابه ولكن يتوجه على قول من حمله أن طلاق لأن صفة الطلاق واليدونه  
 قد وجدت في زمن واحد وقع الطلاق وأما من حمله يرقى بأن وقوع الطلاق مع اليدونه فمادة  
 وهو التحريم أو نقص المدة بخلاف اليدونه ما يوت ولو وقع الطلاق على صفات ثلاث فاحتج  
 في عين واحدة لأن طلاق الاطقة واحدة لانه لا يظهر في مرد الحالف والعرف يقتضيه لأن  
 ينوي خلافة ونحو الإمام أحمد في رواية من مضمون عمن قال لا مرأته أنت طالق طلقه من  
 ولدت ذكرا أو طالقين أو ولدت أنثى فولدت ذكرا وأنثى به على ما يروي عن أحمد ولادة واحدة  
 وأذكر قول سفيان أنه يقع عليها بالاول مطلقا وبين الثاني ولا نطق به قال أصحابنا إذا قال  
 أنت طالق وعبدى حران شاء زيد لم يقع الا بغيره زيد لهما ذم ينوي غيره ويتوجه أن نعمود  
 المشيئة اليهما أم حمة وأما طلقا بحيث نواها فمدهما وقع ما شاء وكذلك نظيره في الجميع أنما طلق  
 ونظيره أن يقول والله لا مؤمن ولا كافر رشا الله الجميع فينتهي الشرط ولا يفعل جميع المحبوس



عليه فيبحث قل القاضي في جامع من قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة  
هي عدم المشيئة فتنى لم يشأ ومع الطلاق لو حود شرطه وهو عدم المشيئة من جهة ( قال  
أبو العباس ) والقيس بها لا تعلق حتى يموت المشيئة لان تكون منه ومريه تختفي الفورية  
وذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند كثير العلماء وان قصد  
به يقع به الطلاق وقال من شاء الله تيسر لك ذلك لا يبعد لا سعة ومع عدم أكثر العلماء ومن  
العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا معصيل لذيكره هو الصواب  
وتعليق الطلاق ان كان تعيقا محصا ليس فيه تحقيق جبر ولا حصص على قول كقوله ان طلمت  
اشمس فهذا يبيد به الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول أصحابنا عن هذا بين أم لا ومن هذا  
الباب نوقيه يحدث يتعلق الطلاق معه عزم من أقوله ان مات توكدت صدق أو ان مات  
أنى هذا أنت طالق ونحو هذا وقيل المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فإنه لا يخلط  
عليه والله الطلاق فرع لليمين بالله وان شاء الله فإياه و شرط خبرا عن مستقبل لا طلاقا  
كقوله ان قدس الحية والسبط وهو كالميمين مع فيه الاستثناء وان كان شرط أمر عديم كقوله  
ان لم أقبل كذا مات صدق ان شاء الله تعالى فإني ان يكون كالتوكد كافي لليمين والله يغيد  
الاستثناء في النذر كافي لانصدف ان شاء الله لا يمين ويعد الاستثناء في الحرم والطهار  
وهو لا خصوص عن أحمد وبها وللعلماء في الاستثناء يقع قولان أحدهما لا يمينه حتى يوبه قبل  
مراغ المستثنى وهو قول شافعي والشافعي في يمين ومنه والثاني يمينه وان لم يرد لا بعد  
الفرع حتى لو قال له بعض الخمرين ان شاء الله فقمه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل  
عليه كلامه وعليه متقدم أصحابه وخبر أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو الصواب  
ولا يعتبر قصد الاستثناء ويرسوق على نسيان عده وأني به بركا رفع حجة ليمين وكذا قوله ان  
أرد الله وقصد لاردة مشيشه لا محبة وأمره ومن شك في الاستثناء وكان من عاداته الاستثناء  
فهر كالمو علم به ستنى كاستحاصة لعمل لاردة ولغيره وحاس أن الحيص والاصل وحوب  
لعبد في دمه حال في المحرر اذا قال د طلقك فأنت طالق أو فبدي حر لم يبحث في يمينه  
لا تطبق بجره أو يعلقه بعدهما شرعا فيؤحد ( وقال أبو حنيفة ) يتوجه ان كان الطلاق  
المعلق قبل عقد هذه الصفة ومما معناه عمله فعمله اختياره ان يكون منه له تطبيقا وان التطبيق

يفتر إلى أن تكون الصفة من فعله أي قد علقه عمل غيره ولم يأمر بما عمل لم يكن تطبيقاً أو حلف  
 لا يطلق مثل أمره يده، وخيرها قصفت نفسها ولم توجه من خرج على الرويتين في تصنيف  
 الصداق أن قل يتصرف حسب تطبيقاً من سياسة لا بحمله تطبيقاً عما هو تمكين من التطاق وادأقل  
 إذا طلقته أو أذقه عليك صافي وت صافي وبه ثمة فتليفه اصل ولا يقع سوى سجرة وقال بن  
 شريح يتجسم بابا طلاق ومعه محدث في الإلزام يمت به خدم من الصحابة ولا التابمين ولا  
 خدم من لائمه الأرملة وتكر جمهور العلماء على من فنى بها ومن يدينها شخصاً وحسب بالطلاق  
 بعد ذلك معتقد أنه لا يقع عليه طلاق، لم يقع عليه طلاق في ظهر قولي المهاء كمن أوقعه  
 فيمن متقدم، حدية وكانت في الباطن أمره بها لا تطلق على الصحيح وإن حلف على غيره  
 ليكامل فلا يدمى أن لا يبر إلا الكلام نطق كالكلام ونحوه دون لسان ونحوه من لسان في  
 حلف إلى أعم من بعد الدعوى وفي حال كانت أخص كالم يمين حلف لنفوسه ونظائره  
 فإنه لا يبر إلا كمال المسمى ولو نطق الطلاق على كلام ريد من كنهه أو رسالته المحصورة  
 كالأشارة فجحي، فيه وجهان أو بحث بكل حال (تردد فيه أو العسر) قال وأصل ذلك  
 الوجهان العقد السكاح كونه القادر على الطلاق ورده من عصيت أمرى فانت طالق ثم  
 أمرها بشيء، أمراً مطلقاً شامت حدث من ركنه بسببية أو حدة أو عثرة يندمي  
 لا يثبت لأن هذا ترك ليس عصية من أمرها أمر به يدب من يقول له أمرك  
 بالخروج وأصح لك العمود فلا حدث عليه خل ليمين على الأمر للطاق على مطلق الأمر  
 والمندوب ليس مأمور به أمراً مطلقاً وهو معذور به أمراً مقيداً ولو علق على خروجهم بغير  
 إذن ثم أدن لهاصرة خرجت خرب أمير إذن ملقت وهو مذهب أحمد لأن خرجت نكرة  
 في سياق الشرط وهي تقصى العموم وإن أدن لها فقات لا يخرج ثم خرجت الخروج لنادون  
 فيه قال (أبو العباس) ثبت عن هذه المسئلة وتوجه فيها أن لا يثبت لأن امتناعها من الخروج  
 لا يخرج الأدن عن أن يكون أدن محسوس هو الفات لا يخرج قد طمأن إلى أنها لا تخرج  
 ولم تشعره بالخروج فقد خرجت بلا علم ولاذن علم وباحه وعال أيضاً أنها ردت الأدن عليه  
 فهو بمنزلة قوله أمرك بيدك إذ أردت ذلك وأصل هذا أن هذا ادب بوعان تو كيل وناحة  
 فإذا قال له مع هذا فصل لا يبع أن الذي يرد القول في الوصية ونوصي الله لم يملكه بمقداد

أباحه شيء فقال لا أقول له أحده بعد ذلك فيه نظر وتوجه من الاستثناء كالجبر في التكرار  
(وظاهر كلام أبي العباس) أن لتفضيئه حقه في وقت عينه فأبواه قبله لا يثبت وهو قول أبي  
حبيبة ومحمد ومول في مذهب أحمد وغيره

### باب جامع لا يباح

وذا حلف على معين موصوف بصفة من موصوفا بعبرها كقوله والله لا أكلم هذا أصبي فتبين  
شيء ولا شرب من هذا آخر فتبين حلا أو كان الحلف بمعد أن الحطاب يفعل المحبوب عليه  
لأعته دهانه من لا يخالجه داء كد عليه ولا يخاله ولا يكون لروحه قرينته وهو لا يخاله نصيبهم ثم تبين  
نه كان عايط في اعتقاده وهذه المسئلة وشبهها فيها روع ولا شبهة به لا تقع كالمواقي امرئة صنف  
أحدية فثبت طاق دين إماماته وهو الاتصاف على الصحيح إذا الاعتار بما قصد منه في قايه  
وهو قصد مبيها موصوفا ليس هو هذا الدين وإنما لا حث عليه د حلف على غيره ليفيده شأله  
إذا قصد كرمه لا زامه بالأمر كالأمر بهم إلا أكرام لال أبي صلى الله عليه وسلم أمر أن  
بكر بالوقوف في الصف ومثله ويتوجه أن يفرق بين المصلحة في لذات والمصلحة في الصفات كما  
فرق بينهما في صحة عقد وفساده ولو حلف لا يدخل لدره دخل بعض جسده فهل يثبت على  
روايتيه ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم القعة على الرجل فيجوز إدخال بعض  
جسده إلى بعضه بشرطه بعض امرءه وبين أن يكون المقصود نكاحه فمعه خروج بعضه لم  
يثبت كافي المتكف ولو حلف لا كل الرز ولا شرب الخمر ولا أربي وشرب البعد المختلف  
فيه أو أرض رضاء جر مئة أو كبح الأولى ولا شهود حدث عبد بن اعتقد التحريم أو لم  
يكن له عقاد وحدته واستفاد منه أو لم يجد في محبته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما سوع  
فيه لحلاف كالحنن الربوي وكسرة التبيد ولو حلف لا أشرك فلا يفسخ الشراكة وقيت بينهما  
دون مشتركة وأعيان رقل أفتيت من لئيم تحمل معصية الشراكة ومن حلف لا يشتم وردا  
ولا يمسحها شتمهما أو لم يورد حث وفل الغاضي لا يثبت (قال أبو العباس) ويتوجه أن يثبت  
بالماء دون الدهن وكذلك الماء للسان والبلغم لال الماء هو الحلو من رائحة الورد ورائحته فيه بخلاف  
الدهن منه مضاف إلى لورد ولا يظهر فيه رائحة كثير وفي دخول الماء كفة اليابسة في مطلق  
الحلف على الماء كفة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان قد دخل داراً أو صلى له بمنتهى كمال استأجرة وكذلك لو موفقه على عبده ون كانت وقفاً على  
الجنس فهي أقوى من المارة لأن المدة مستحقة للأحسن ولا بدخول المفق في المسح في مصق  
الحلف على ليس الحلى إلا بمن عادة الذم على به وداروح . ثم قال والله لا أزوجهكم . وبقيت  
أزوجهكم . الترويج . ثم المذهب ليس هو لدخول وكذلك في الإحارة ونحوه ولو حلف لا يكلم  
فلان حياً ولم يوشى أو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقضي صلاً وهو من اللفظ المطلق  
الذي له حد في عرف وقد علم به لم يرد فيها تناولاً لاسم فانه يراد على موقع من استعمال  
الشرع وإن كان تعاقباً كما جوله في موضع كثيره . د حلف لا يقسم شيئاً فله نسباً ليمينه أو حمله  
بأنه يخوف عنه فلا حث عليه وفي الطائفتين واما في غيرهما وعينه بنية وهو رواية عن أحمد  
ورواها بقدر رواية تعرفه ويدخل في هذا من فعله ما ولا منعه من أن يفعل أو مقدره ما لم يمت  
مصدراً كان أو محققاً ويدخل في هذا إذا جامع وقيل الخوف عليه مستفاد من عمل بعد الخلع لم يتناول  
يمينه أو فعل الخوف عليه نسباً . ولا والله من حلف من عقراء أنه إذا حلف ، طلاق على امر  
مستفاده كما حلف فبين بخلافه نه بحيث مولاو حداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذهب أحمد ولو  
حلف على نفسه أو غيره بيمين شارة خوله ونسبه فلا حث عليه إذا فرق بين ما يتعدر بخوف عليه  
لعدم العلم وعدم القدرة وتوجه فيما ليس ليمين بالكتابة أن يقضي النفس أن يمكن قصوه  
وإن لم يعلم لمخوف عليه يمين لحلف فكأن يمين ولو حلف لا يزوجه به فروجه لا بعد أو الحاكم  
حيث أن تسبب في الترويج وإن لم يثبت فلاحث لانه تقضي الية أو التسبب أن مقصوده نه  
لا يكلمهم من مخرج فان قدر على ذلك فمعهما حث والافلا وان كان المقصود أنها لا تزوجه حث  
بكل حال ولا حث لا يمتلئ به ولا يمينه وممل وكنه . وباعه حث ومتى فعل لمخوف على تزوجه  
نفسه أو وكيله حث هل في المحرد والموصول فان كان يزوجنه مرة فقل أن أكلها فأت طالق  
وإن لم تأكلها فأت طالق فأكلت معها حث . ما على موالدين حلف أن لا يأكل هذا رغيف  
وأكل (قال أبوالمحسن) يعني . ما في مثل هذه اليمين مثل قوله في مسألة السم وهي أن تزنت أو  
صعدت أو أمت في . . . . . وحرف حث أن يحث بكل حال لمعه لم من لا كل ومن تركه فكان  
الصفاق مملئ بوجود شيء . . . . . وعدم المعص لا يخرج عن الصفتين كما إذا علق  
بحال الوجود فقط أو بحال العدم فقط

## كتاب الرجعة

قال أبو العباس) أبو حنيفة يحل نوطي رجعة وهو أحد الرويات عن أحمد والشافعي لا يجعله رجعة وهو رواية عن أحمد وذلك يجعله رجعة مع ثبوت رواية أبي أحمد فيبيع ويطي الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا عدل لا قول وشبهها لأصول وكلام في موسى في الإرشاد بقصدية ولا تصالح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الأبي وروى عن أبي صابغ عن أبي أحمد عن رجل طلق امرأته ورجعها وسكنهم اليهود حتى قصت المصنف يروى بينهما ولا رجعة لهما عليها ويرم إعلان السريخ والطمع ولا شاهد كالكاح دون هذه الفقرة بل أحمد في رواية بن منصور عن طائفة ثلاثا ثم جدد فدى نفسه منه ما قدر عليه من أجبرت على ذلك فلا يزين له ولا تقر به وترب أن قدرت وها في رواية أبي طالب تهرب ولا تروح حتى يظهر صلاحها وعلم ذلك فإن لم يقر بصلاحها ومات لا يوثق لها بأحد من أسلافها وعمرها ولا يخرج من البلد والمكر حتى يفي ببلدها قيل له قال مصنف الناس تهربه من بدوع عن نفسه فلم يجبه ذهب فإن قال استحللت وتزوجتها دل يصل منه قال معاصي لا تقبله معاملة عند قته ونقصت دمه فدى ذلك إلى قلبه فلا ضمان (دل أبو العباس) كلام أحمد يدل على أنه لا يجوز دمه بالقتل وهو الذي لم يجبه لأن هذا ليس منه في الظاهر ولدفع التمسك بحور لمن صهر عند وه وقطع جهود أصحابنا محل بطلان ثلاثا بوطي المرافق والذي كان دمة (قال أبو العباس) السكاح يبي قرآن عليه بعد الإسلام ولحقى به . بالحكم صحيح وفي هذا الكاح ما يولي ولا شهود وكذلك لو تزوجها على أخت ثم ماتت لا حلت من مهرها ما لو تزوجها في عدة أو على أخت ثم طلقها مع قيام المهر فيها موضع نظر فإن هذا السكاح لا يثبت بالتورث ولا يحكم فيه بشيء من أحكام السكاح فينبغي أن لا تحل له قال أصحابنا ومن عات طمعه أحرمة ثم ذكرت أنها تزوجت من أصحابنا وانقضت عدها منه وأمكن ذلك به فكأنها دلت على صحتها وإلا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة أن المرأة إذا ذكرت أنه كان من زوجها وطلمها فيه يجوز تزوجها وتزوجها وإن لم يثبت أنه طلقها ولا يقبل أن ثبت تزوجها به كاح يوجب تنق حق لزوجها ولا يجوز نكاحها حتى يثبت روله ونص الاسم أحمد في الطلاق إذا كتب إليها أنه طلقها لم تزوج

حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة روح فعدت به طلقها لم تنزوح بمجرد ذلك باتفاق المسلمين لأن قول مسأله هنا قد ذهب بها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تعينه من السكاح لم يثبت لعدم بل جهول فهو كما في كل عدتي من شخص وسامته ايضاً لا يكون قرار بالاتفاق فكذلك قولها كاري روح وصمى وسامي أعفني ولو ذهب زوجني فلان وطلقني فهو كالأقرار بالذل ودعاءه والمذهب لا يكون اقرار

## باب الإيلاء

وإذا حبس رجل على ترك الوصي وغيره لعل لا يعطب على طعن خلو المدة منها فعدت منه فمضى رويتهن أحدهما من يشترط العلم بالدية وقت ليمين أو يكفي شهادتها في نفس الأمر وإذا لم يبق وطاق بعد المدة أو طلق الحاكم عليه لمع لا طاعة رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد أنه رجع فيه من بطأ عطف هذه الرجعة طلت ملك منه ولا يمكن من الرجعة لا بهذا الشرط ولأن الله تعالى جعل الرجعة من أريد صلاحاً بوله (ويعتقن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً)

## كتاب الظهار

وإذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو صهار وان بوى الطلاق وهو ظاهر مذهب أحمد والعمود هو الوطء وهو المذهب ولو غرم على الوطء فأنصح المومنين لا تستقر الكفارة إلا بالوطء ولا صهار من أمته ولا أم وبه وعنده كبره تحية جماعة ونقل أبو صلب كعادة صهار ويتوجه على هذا أن تحرم عليه حتى يكفر كاحد زوجين أو فل أنت علي حرام وأولى قال في المحرر ولو وطئ في حال حنونه لزمته كعادة من عليه مع به ذكر في الطلاق ما يقتضي أنه لا حلت عليه في ظاهر المذهب من تزوجه فرق والأكل المخصوص الحلت في الجنون مطابقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المقتضى غير مقيد بالشروع من العرف فدرأ أو نوعاً من غير تقدير ولا تمليك وهو ماس المذهب في رجعة والأقارب والممكوك والصبي ولا خير المستأجر



بطعامه والادام يجب ان كان يطعم أهله ياد م والا فلا وعاده الدار تحذف في ذلك في الرخص  
والعلماء وايساروا الاعسار وتحذف بالشتاء وصيف\* ونواحيات مقدرات في الشرع من الصدقات  
على ثلاثة انواع تارة تقدر الصدقة الوجبة ولا يقدر من يعطها كالركاة وتارة يقدر المعطى  
ولا يقدر المال كالكفارات وتارة يقدر به من هذا وهذا كعمية لادى وذات لان سب وجوب  
الركاة هو المال فقدر المال الواجب وانما الكفارات فسدبها فعل يده كاجماع والمبين والظاهر فقدر  
فيها المعطى كما يقدر العتيق والصيام وما يتعلق بالحق فيه يدر ومن قد دته بدينه ومالية فلهذا يدر  
فيه هذا وهذا

## كتاب اللعان

ولو لم يقل الروح في آيةه فيما رسمه به قياس المذهب صحه كما اذا قصص الروح في الذكاح على  
قوله قببات واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط ولان قلان تحمزه بغير العربية أولى وان  
لا عن الروح ومسمت روحه عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ومطقة علق هل هي صريح  
أو تريض ( حنبل فيه كلام أبي لهاس ) ودر شتم شخصه اقل شتم مدون وله زنا وجب عليه  
التعريض على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد تقدر ان لم يقصد هذه الكلمة ان المشهور  
فعله كعمل الحديث أو كعمل ولد الرما ولا يحد العادف لا باطلت اجماعا وقدوف دتاب قبل  
علم العقوف هل تصح توبته الا شمه انه يحلف بخلاف ناس ( وقال أبو الدرس ) في موضع  
آخر قال أكثر العلماء علم به المدوف لم تصح توبته والا صحب ودعاه واسم مفر وعلي  
الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سألته فمرض ولو مع استحلاله لانه مظلوم وتصح  
توبته وفي نحويز الصريح بالكذب المدح هم بظن ومع عدم رية وحصان تريضه كذب  
وعيسه عموس واختيار صحيح لا تعدله بل يدعوا له في مقدله مظانته وزنه زوجة غيره كعميته  
وولد زنا مظنة ان عمل عملا حيث كما يقع اثرا وكرم الحلق عند الله تعالى

## باب ما يلحق من النسب

ولا يصير لروحة فرشا لا لبدن ولا لروح ولا لبدن وهو من كراه الامم أحمد في رواية حرب وتبعض  
 الاحكام اقوله احتجني يا سوده وعليه خصوص أحمد و من سلحق ولده من زنا ولا فرش  
 لحمه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي وسحق وم فر يسب أو شهدت به بنه  
 فشهدت بنه أخرى ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا رومي وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه  
 تعارض بقاؤه أو البينة ومن وجه آخر ليس هذا المارص الذي للنسب هل يمدح في المسمى  
 له (قل بوالعريس) هذه المأنة حدثت وثبت علمها وكان جواب النخعي بينهما ان أوجب  
 انقطع لعدم النسب وهو كالمثل ان يكون أحدهما حشيب ولا آخر روميا ونحو ذلك فيها  
 ينتفى نسب وان كان ضمرا محتملا لم يقع اليك ان كان مقتضي للنسب العرش لم يات  
 الى المعارضة وان كان المثلث له مجرد لا قرار أو النسب حقة في الحسن معارضه هل كان  
 النسب بنوة فتبونها أوجع من غيرها دلالة ليس من باب عابا وطهره قال في الكافي  
 ولو أنكر الحنون بعد البلوغ لم يثبت له سكاره (قال أبو نمير) وتوجه ان قبل لانه يحجب  
 حق عليه بمجرد قول غيره مع ما زعمه كأنه حكمه للمبعض بالخبرية قال مع ما يروى في ذلك فقرر  
 ووادخلت المرثه زوجها منها نص حورده لحقه لولد والافرواسان ويكون حر ما على الصحيح  
 ان طن حدها بذلك وادأوطى المرثه لامة ارموه من الرهن وحن حوردها لحقه لولد  
 واعتقد حر ود اداعيا بجهة أو فصيا فشهد القام ان دابة هذا منجها ندمي ان يقضى بهذه  
 الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه ان يحكم بحقيقة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك في  
 الجذع المقنوع ان كان له موضع في الدار وكما حكمنا في الاشتراك في اليد الحسية عما ظهر من  
 ايده العرفية فاعطيا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في الماده وكل واحد من صاحبين ما يناسبه  
 وكما حكمنا بالوصف في اللقطة اداعاه ثمان وهذا نوع قبعة وشبهه وكذلك لو تارعا  
 عراسا ونمر في ايديهما فشهد أهل الخبرة به من هذا السنن ويرجع الى أهل الخبرة حيث  
 يستوى لتمدعيان كما رجع الى أهل الخبرة بالنسب وكذلك في نزاع اثنان لباس أو بملأ من  
 لباس أحدهما دون الآخر أو دارعا به تذهب من يبيد الى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تازعا

زوج خف أو مصرع مع الآخر شكه وكان عليه علامة لاحدهم كالربول التي للجنه  
وسواء كان المدعى في أيديهم أو في يديها وإن كانت يده لاحدهما دون الآخر والقيافة  
المعارضة لهذا كالتقية المعارضة للفرش وقد استندم القباذه في صورة الرجحان فقد تقول  
هذه كذبتك ومثل ان يدعي انه ذهب من ماله شيء ونفذ ذلك فيقص ما ذهب ثم لو طرد  
من مكان في مكان آخر فإعادة القباذه ان كان دعي الى هذا موضع توجب أحد الأمرين  
ما الحكم به وما ان يكون الحكم به مع التمسك للمدعي وهو الأقرب فان هذه لامارة يرجح  
حسب المدعي ولين مشروعة في دعوى احدين ولو مات الطفل قبل ان تراه القافة قال  
المرابي يوجب ماله وما فيه صبيغ ونحوه قيس الذهب القرعة ويحتمل اشراكه ويحتمل ان  
يرث واحد منهما

## كتاب العدد

ويتوجه في المتيقن مصداق كان الحريص لانحسب الامر من تكيل بفروء من الامة لما  
كان للصورة يؤخذ لامتق بمسب حساب لاصل ويكن فل في الصرر واذا دعت الممتدة  
انتماء عدتها بالامراء أو لولادة من يومها كان كما لأن يدعيه شخص في شهر فلا قبل  
قولها الامة نص عليه وفيه طرقي مطلق (فان لو ادس قيس المذهب منصوص أنها اد  
ادعت ما يحاط بظاهر كالت اليه ورد أو حسا عليها بده وبها دا على طلاقها بحيصها فقات  
حدثت فان المهمة في خلاص من المدة كالتهمه في خلاص من النكاح فيتوجه انها دا دعت  
الامضاء في أقل من ثلاثة أشهر كالت بده وان دعت لاصص بالولادة فهو كما لو دعت  
انها ولدت وانكر الزوج فيما دعت صاقم على ولادة وبها وجمان ودا أقر الزوج انه طلق  
زوجته من مدة تزيد على عدة شرعية وان كان نكحها سابقا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في  
انصاف المدة التي فيها حق الله تعالى وان كان عدلا غير منهم مثل ان يكون عات بها حصر  
أخبرها انه طلقها من مدة كذا وكذا قبل المدة حين ينها الحبر اذ لم تقم بذلك بية ومن حين  
الطلاق كما لو قامت به بية فيه خلاف مشهور عند أحمد والمشهور عنه هو الثاني والصواب  
في امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تترخص أربع سنين

ثم تمتد للوفاة ونحو ذلك أن الروح بعد ذلك وهي زوجه ثانی طاهرا وصالحا ثم تقدم زوجها  
 الاول بعد تزوجها خير من امرأته ومن مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعد وهو  
 طاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يعتبر الحكم من حيث المدة والمدة تزوجت لا حكم (قال  
 أبو العباس) وكنت أقول أن هذا شبه لقطة من لبن حواء ثم ريت بن عقيل قد ذكر ذلك  
 ومثل بذلك وهذا لأن المحول في الشرع كالمردود و - عم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله  
 موهوبا على أئمة ووقف التصرف في حق أمير على أنه يجوز عند الحاجة عندما لا نزاع  
 وأما مع عدم الحاجة فيه روي أن كاخور تصرف في بقعة بعد العلم بصاحبها فادعاء المالك  
 كان تصرفا موقوفا على حرة وكان تربص ربع سنين كالحول في المظنة والحق كل صورة  
 فرق فيها بين الرجل ومرة بسبب يوجب الفراق ثم - من - ما ذكرت أن من فو شدي انفقود  
 والتخفيف فيه بين المرأة ومهرها عدل الأقوال وروى أن امرأة طاهرا فتزوجت وهو كاخور  
 طالت موته ولو قدر - كانت الروح فترت حرة غيره وليد لا أول حتى دخل بها الثاني فبنت  
 الروح من مشهور أن بخلاف المرأة المملوك إذا اعتقدت حرة زنت بان تصفد به عاجز عن حبتها  
 ومفردة به ونحو ذلك المصحح والروح مبررة فبنت مرة المفقود بان عدت الحريم هي  
 راية لكن المصحح كالروح بامرأة مفقود وكما طاعتت مسر فاحره وأد طلق وحده من  
 امرأته - وماتت من الأعراف فاحدهم وجبت عليها عدة الوفاة ولا حرة عدة الطلاق  
 فالأصبرها وجوب المدين على كل منهما وواجب الشبهة كانت شبهة نكاح فتعتد الموطوءة  
 عدة المروجة حره كانت ومرة وان كانت شبهة ملك فعدة الأمة لمشره ومرة المرأة العبرة بالحمل  
 (وهل أبو العباس) في موضع آخر الموصوفة بشبهة ستر المحبسة وهو وجه في مذهب أحمد المارني بها  
 بحبسة وهو رواية عن أحمد والمحسنة بكلمة لا عدة المحبسة وحده وهو رواية عن أحمد ومذهب  
 عثمان بن عمار وغيره والمفسوح نكاحها كذلك وأما أبيه أحمد في روي به صريح والمطلقة ثلاث  
 تطليقات عدتها حبسة واحدة (قلت) علق أبو العباس من القوائد بذلك عن ابن لسان ومن  
 ارتفع حبسه ولا تدري ما رفقه إن عدت عدم عوده فتعتد بالاشهر والا اعتدت سنة والمطلقة  
 لسان وان لم تازمه نفقتها نكاحها في مسكنه أو غيره إن صبح لها ولا يجوز تحصينها لماله  
 ونفق عليها ذلك وكذلك الحامل من وطء شبهة أو نكاح الفاسد لا يجب على أبيه نفقتها

ن فلما بالغة لها لأن سكرها في مزل يتيق بها نخصه من غير مـ بك وتجب لها النفقة والله اعلم  
فصل في الاسراء

ولا يجب سيرة الامة الكرسو كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب بن عمر واختار اسحاري  
وروية عن حماد ولاشه ولا من شراها من ربح صادق وخبره به لم يبط أو وطن  
واستبرأ انتهى

## كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة مبرورة صدق وذكرتها راضعت طفلها حسن رضعت قبل قولها ويثبت  
حكم رضع عن الصحيح ورضع الكبره بشرطه الحرمة بحيث لا يمتنعون منه للحاجة فقصه  
سام مولى في حديقه وهو مذهب عائشة وعطاء ولات وداود ممن يرى انه يشر الحرمة  
مطفا ولا رضع منه الا بالحرمة وان كان دون حول وفله ان ستم صحب مالك  
وذاشة كاشن في وطء امرأه ثم الرضع من ابي حكم ولدها من هذين رحلين واولادها  
فان لم ياتق احداهما واحد يحرم على ولادها لانه لا احد السنين وقد اشتبهه ابو بل كما  
فيل في الطلاق بحكمهما من الاشياء في حق ثمن لا واحد

## كتاب النفقات

وعلى اولاد موسى ان ينفق على نبيه المبرور وروحه نبيه وعلى حوته ابيه رولا يبرم لروح تملك  
لروحة النفقة والكسوة بل سقى ويكسو بحسب العدة بقوله عليه السلام ان حقها عليك ان  
تطعمها اذا طعمت والكسوة اذا كسوت كتبت كما هو عليه السلام في المبرور ثم المبرور لا يجب له  
للملك حياء ان قيل به تلك الحديث ويتخرج عنه ايضا من احدي الروايتين في انه لا يجب  
الكسوة على فقير من هذا أولى بمسرو المشقة ودا حصة سنة والكسوة صحيحة حال صحاب عليه  
كسوة السنة لاخرى وذكروا احتمالا به لا يبرمه نبي وهذا الاحتمال ليس بالمذهب لان النفقة  
والكسوة غير مقدرة عند فاداكهما الكسوة عده سبيل لم يجب غير ذلك وانما توجه ذلك  
على قول من جعلها مقدرة وكذلك على قياس هداية ستبقت من هفاه أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالعوض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا للمبيك بل التمكين من  
الاستماع وكذلك عوضه ونظيره لا جبر نظامه وكسوته ونوجه على ما قد أن قياس المذهب  
ان الزوجة قد اعتصمت النفقة ثم تلفت أو سرقت أو يرم الزوج عوضها وهو قياس قولنا في  
الحاج عن المير إذا كان ما أخذه نفقة تلف فيه يتلف من صحت مالكة دل في المحررو لو اعتقت  
من ماله وهو عائب فتبين موته فهل يرجع عليها بما اعتقت منه ماله على رواية ابن (قال أبو العباس)  
وعلى قياسه كل من يبيع له شيء ورأى له حاجة يفعل الله أو يفعل المسيح كما يعبر إذا مات ورجع  
والمسح واهل الموقوف عليه لكن لا يذكر الحد ههنا إذا طلق فعليه يفرق بين الموت وطلاق  
فان الفريط في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له عرف وهو مذهب  
مالك ويخرج على مذهب احمد في عديده ظهري على الاصل وعلى حدس وجهين فيما إذا اصدفها  
تعليم قصيدة ووجدت حافظة لها وماتت بعد ما من غيره وقول بل متى ان القول قول الزوج  
وإذا خلا بزوجته استقرار المهر عليه ولا تقل دعواه عدم علمه بها ولو كان نعمي نص عليه لا امام  
أحمد لان إعادة انه لا ينفق عليه ذلك فقد قدمت بها المدة على الاصل فكذلك دعواه لا ينفق فان  
المادة هناك أقوى ولو انفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ثم ادعى الولى عدم ادبه وانها تحت  
حجره لم يسمع قوله إذا كان الزوج قد تسلم التسليم الشرعي ففاق أئمة العلماء وحالف فيه شذوذ  
من الناس وانزل الولى لها عدده مع حاجتها الى النفقة وكسوة فذكر عرفي ذكر أصحابنا من  
الصور المسقطه لنفقة لزوجته صور السر الذي في الدم والصوم لا كسرة ومساء رمضات قبل  
ضيق وقته إذا لم يكن ذلك في إده (قال أبو العباس) فصار عدد وسكندرة عددا على امور فهو  
كالمعين وصوم قضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم يبي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار  
فقط فان مثل هذا ان يكثر يوما ونحوه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الاحرة ان  
منع تسليم بعض النفقة يسقط الجمع مما مضى من النفقة لا سقط ولو أصاعت في مستقبل استحققت  
والزوجة لم توفي عنها زوجها لان نفقة لها ولا سكي لا إذا كانت حاملا روايان وإذا لم توجب النفقة في  
التركة فإنه يدعى أن تجب لها النفقة في مال الخل أو في مال من نجب عليه النفقة إذا نكح الحمل كما تحب  
احرة لرضاع (وقال أبو العباس) في موضع آخر النفقة والسكي تجب للمتوفي عنها في عديتها  
ويشترط فيها مقامها في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح دا كان أصابع لها والمطقة البائن الحمل



نصب لها النفقة من أجل الحمل وهو مذهب مالك وأحد المذاهب في مذهب أحمد والشافعي  
 وإذا تزوجت امرأة ولم ولد فعصب الولد ذهبت به إلى أنه آخر فيس لها أن تطالب الأب  
 بنفقة الولد وأرضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الروح وهو قول ابن أبي ليلى  
 وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيده على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المخرج  
 وقول الحنفية لأن الله تعالى يقول (والولدات يرصمن ولأدهن حواشي كاملين لمن أراد أن يتم  
 الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن المعروف) فربح حبس لا الكسوة ونفقة الماروف  
 وهو الواجب للزوجية وما عساه تحرد من زيادة خاصة به مع كماله في الحمل من أن أولات  
 حمل ما نفقوا عيبن حتى يضمن حملهن فاحت نفقة الولد في نفقة أمه لانه تنهض بها وكذلك المرصع  
 وتكون النفقة لها واجبة بشيئين حتى لا يسقط الزوجان أحدهما ثم لا يخرجها لو شئت  
 وأرضعت ولدها منها النفقة لأرضاعه لا للزوجية وما كانت تدور أرضعت له ولدها نفقة تستحق  
 أجرها لا ربه كما قال الله تعالى من أرضعكم سيوفكم يوم الحورهن وهذا الأجر هو النفقة  
 والكسوة وقائه طاعة منهم الصحاح وغيره وقد كانت المرأة تنسب إليها وصحتها زوجها فله أن يكره  
 مرضعة لولده وإذا فعل ذلك فلا فرق للمرأة بين الولد ولها حصانته ونجب على القريب امتكالك  
 قربه من الأمر وإن لم يجب عليه استنقاذه من رفق وهو أولى من حمل القفل ونجب النفقة لكل  
 وارث ولو كان مقطوعاً من ذوي الأرحام وغيره لانه من صلة لأرحم وهو عام كعموم الميراث في  
 ذوي الأرحام وهو رواية عن حماد ولا وجه وجوبه مرة وإن كان المومر القريب متمتعاً بمنه  
 أن يكون كالأمسركم لو كان للرحل مال وحبل به وبه لعصب ولده أكن أمي لا يكون أبواجب  
 لها القرض ربحاً لا مستحقاً وعلى هذا ثني وجب عليه النفقة وحب عليه مرض إذا كان له وفاء  
 وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في بيان عيأس على الأب الدنس الآن لا صحاب تركوا  
 القياس لظاهر الآية والآية أمي في الرضع وليس له من دمعي أن يعرف بين الصغير وغيره فإن  
 من له ابن يمدن لا يكون سه نفقة بل تكون على الأب فيس في القرآن مخالفة ذلك وهذا  
 جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة أن الولد بفرد نفقة ولديه

## باب الحضانه

لا حضنة لارحل من عصاة أو لامرأة، ربه أو مدانة عصبه أو يورث من عدموا لحكم  
وقيل ان عدموا ثبتت من سوء من الافارب ثم للحاكم «وتوجه عدمه من أن تكون لمن سبقت  
اليه اليد كاللقيط فان كان ايسامى لم يكونوا يسادون حكمه والتوجه ان يردد ذلك بين الميراث  
والمال» والعمة أحق من الحلة وكذا «لأب أحق بقدم من على لسان الأم لان الولاية للأب  
وكذا قدره وانما قدمت الأم على الأب لانه لا عموم مقامها هنا سيغى مصلحة الطفل» وما قدم  
الشارع عليه السلام حاله بنت حره على عمها حمة لان صفة لم تطاب وجعفر طالب نائباً عن  
حائتها فقضى لها بها في غيبتها وضمت انصر يجمع من كل ما يحتج اليه المحضون من المصالح «وإذا  
تزوجت الأم فلا حضنة لها وعلى عصاة امرأة معها من المحرمات فان لم تمتع إلا بالحبس  
حبسوها وان احتاجت الى القيد يدها وما يذمى للموودن بصرة له ولا يجوز لهم مقاطعتها  
بحيث تمكن من سوء ليل خطونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها  
وليس لهم قامة لحدها، والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الجنائيات

العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة  
الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يعصده بذلك الاحسان اليهم والرحمة  
لهم كما يقصد بولدت تأديب ولده وكما يقصد اطبيب مصلحه المريض «وتوبه العاتى باسم عمداً  
مقبولة عند الجمهور وقال بن عباس لا تبخل وعن الامام محمد روينان وإذا اقص منه في الدنيا  
فهو للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه فولدت في مذهب احمد وغيره وليست اثوبة  
بعد الخرح أو بعد لرمي قبل لاصاة «الامة من وجوب العصا ذكر صحبنا من صوراً قتل  
العمد الموجب للقتل من شهدت عليه بنية بالردة قتل بذلك ثم رحعوا وقالوا عمداً قتله» وهذا  
فيه نظر لان المرتد انما يسأل ذالم ينفذ ممكن اشهود عليه اثوبة كما يمكنه التخص اذا التقي في  
اناره والدل على من قتل بغير حق بدمه القود ودية د تعمداً واما كالحيات حمية محرمة

قال في المحرر ، امر به يعنى القتل سلطان عادل أو جائر ضما من لم يعرف طمعه فيه فقتله فالقود  
والدية على الأمر خاصة ( قال أبو العباس ) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل لمحمول  
وفيه نظر بل لا يطاع حتى نعلم جواز قتله وحيث فتكون الطاعة له معصية لاسيما إذا كان معروفا  
بالظلم فهو الجهل بعدم حل كالمسلم بالحكمة وليس لمذهب أنه إذا كان للأمر ممن يطعمه غالبا  
في ذلك أنه يجب العمل بغيرها وهو أولى من الحكمة واشهر سبب يقتضي ذلك فهو أقوى  
من المكره ولا يقتل مسلم بدمي إلا أن يقتله عبدا لاهله وهو مذهب مالك قال أصحابنا  
ولا يقتل حر بعدد ولا كن أبس في العبد ووص صحيحه صريحة كما في لدمي بل جود مروى  
( من مل عبده قتلته ) وهذا لأنه إذا قتله صما كان الإمام ولي دمه وبضا فقد ثبت في السنة والآثار  
أنه إذا مثل بعبده عتق عليه وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما وقوله أعظم أنواع المثل فلا يموت  
الأحرار لكن حرية لم تذب حل حياته حتى ترثه عصمته بن حرية ثبت حكما وهو دعتق  
كان ولاؤه للمسلمين فيكون الإمام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتاج بهذا من يقول أن  
قاتل عبد غيره سيده قتلته وإذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي  
على قول أحمد أنه يجوز شدة المد كالحرف لخلاف لدمي فلماذا لا يقتل الحر بالمد وقد قل النبي  
صلى الله عليه وسلم المؤمن سكاك دمه ومن قال لا يقتل حر نسد يقول أنه لا يقتل الدمي  
الحر بالعبد المسلم والله سبحانه وتعالى يقول ( ولعبد مؤمن خير من مشرك ) والعبد المؤمن خير  
من الدمي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة إنما جاءت لا تقتل والله بولد فالحق لخدماني الإمام  
بذلك لعبد وينوجه أن لا يرث نفاس دما من ورث كما لا يرث هو لمقتول وهو شبه حد  
القتل لمطالب به إذا كان القذف هو التوارث أو ورث أو رث فلي هذا لو قتل أحد الابنين  
أباه والآخرة وهي في زوجة لاب وكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فيقتصاصان  
لاسيما إذا قيل به مستحق القود بملك قتله إلى غيره أما بطريق التوكيل فلا ريب وما للمليك  
وليس ببيد وإذا كان لمقتول رضى بالاستيفاء أو بالدية فيسمى أن يتبعين كما لو عذ عليه  
تخرج قصة على أنه لم يخرج على كونه مرتد أو مفسد في لارض أو قاتل الأئمة وإذا قال  
ما قبل غلام ريد فقيس المذهب أن كان نحو يالم يكن مقرا أو كان غير نحوى كان مقرا كما لو قاله  
بالإصافة ومن رأى رجلا يفجر أهله حوله فنهما فبإيه وبين لله تعالى وسواء كان العاقر محصنا أو

غير محصن معروفا بذلك أم لا كما دل عليه كلام الأصحاب وقد روى الصحبة وليس هذا من باب دفع  
الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المؤذين وأما ما ذكره من دخول الرجل ولم يفعل ثم دفع فحاشة  
ولكن دخل لأجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا أن يتوب من القتل في مثل هذه الصورة  
ومن طلب منه العجز كان عليه أن يدفع الصائل عليه وإن لم يدفع لا بالقتل كان له ذلك اتفاق  
العقلاء وإن دعى القاتل أنه صال عليه وانكر أولياء المقتول وإن كان المقتول معروفا بالبر وقتله في  
محل لا رية فيه لم يقبل قول غسان وإن كان معروفا بالفجور ولمقاتل معروفا به فقول قول مقاتل  
مع عليه لا سيما إذا كان معروفا بالتمرض له قبل ذلك

## باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المشتركة كون في استحقاق دم المتول أو حدهما أن يثبت لكل واحد بمص الاستيفاء  
فيكونون كالمشتركين في عقد أو خصومة ومبين لأمم قوى كما يؤجر عنهم لنيابته عن الممتنع  
واقترعة عما شرعت في الأصل إذا كان كل واحد مستحقا وكاستحقاق ويتوجه أن يقدم الأكثر  
حقا أو الأفضل لقوله كبروكالاويا في السكاح وذلك أنهم قالوا هما من تقدم بالقرعة قدمته ولم  
تسقط حقوقهم ويتوجه ذلك ليس للولي حد الدية إلا برضا الجاني أن يسقط حقه بموته كما  
لو مات العبد الحربي أو المكحول به وهو طاهر كلام أحمد في رويته أني توب واني القاسم واني  
طالب ويتوجه ذلك ونفذ الواجب القود عينا أو أحد شيئين لأن الدية عديل القود فاما الدية  
مع الهلاك فلا والذي ينبغي أن لا عاقب محنون بمنزل ولا قطع لكن يضرب على ما فعل ابن جرير  
وكذا الصبي الميمر عاقب على العاقبة نعر برا بليف قال أصحابنا وإن وجب لعبد قصاص أو تعزير  
تذف قطبيه واسقاطه إليه دون سيده ويتوجه ذلك لا يملك إسقاطه بجناح كالفلس والورقة مع الديون  
المستعركة على أحد الوجهين وكذلك الأصل في الوصي والقبيل أن لا يملك السيد تمزيق القذف إذا  
مات العبد إلا إذا طالب كالميراث ويقع ما خفي على النفس مثل ما فعل بالمحبي عليه ما يمكن محرما  
في نفسه أو يمتلئه بالسيف إن شاء وهو رواية عن أحمد ولو كوى شخصا عسارا كان للمحبي عليه أن  
يكويه مثل ما كواه إن أمكن ويجزى العصاة في النعمة والفضيلة ونحو ذلك وهو مذهب الحنابلة  
لراشدين وغيرهم ونص عليه أحمد في رواية أساعيل بن سعد السجستاني ولا يستوفي القود في الطرق

الابحضة بسطان ومن ارأ حارب جانيته على عاقبته ان من يجب الدية على العاقلة أو تحمل عنه ابتداء أو عند ان قد جانيته في ذمته مع انه يتوجه الصحة مطقة وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس المعفو مطقة والنصرة تحمل وجانها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات وادعاء أولياء المقتول عن القاتل بشرط لا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن المعفو لازماً بل هم أن طالوا بالدية في قول اسما، ولهم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم قد يسد به العقد أم لا ولا يصح العفو في قتل الفدية لعدم الاحتراز منه كقتل في المحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة بل تخص بالمعصية وهو مذهب مالك ونخرج رواية عن أحمد وذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلا ولاية للدم أن يقتلوه ولم أن يقتلوا بمعصية وان لم يعم عن القاتل فلا ولاية أن يحلفوا على واحد بقوله انه قتله ويحكم لهم بالدم انتهى

## كتاب الديات

المعروف ان الحر يضمن بالانلاف لا يمد لا الصغير فيه رويتهن كلوايتين في سرقة هار كان الحر قد تعلق برقيقه حق لغيره مثل أن يكون سبه حق مود أو في ذمته مال أو منفعة أو عنده أمانيات أو غصوب تلفت بثلثه مثل أن يكون حافظاً عليهم أو إذا تلف رال الحفظ فينبغي انه ان اتلف فاذهب «لا فقه من عين أو منفعة مصدومة ضمنت كالقود منه مصدوم لكن هل يتقل الحق الى القاتل فيخير لا ولاء بين قتله والعفو عنه أو يترك الاول فيه رويتهن وأما اذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود خال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لهم الدية ومن جنى على سبه شأن واختلفوا فالقول قول المحي عليه في قدر ما تلفه كل واحد منهما قاله صحابنا ويوجه أن يقترا على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لا يسه كما ثبت الحق لاحدهما لا يسه ودأخذ من لحيته ما لا جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

(فصل في) وأبو الرجل وابنه من عاقبه عند الجمهور كاني حنيفه ومالك وحمد في ظهور الرويتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعدد العاقلة في أصبح مولى العباء ولا يؤجل على العاقلة اذا

رأى الامام المصلحة فيه ونص على ذلك لامام أحمد ويتوجه أن يقتل دوا الارحام عند عدم  
العصبة اذا قتلوا يجب سقاة عليهم والمراد يجب أن يقتل عنهم يرثه من المسلمين أو أهل الدين  
الذي انتقل اليه

## باب القسامة

قال ليونقي عن لامام أحمد انه قال أذهب الى القسامة إذا كان ثم لطيح وإذا كان ثم سبب  
بين وإذا كان ثم مداوة وإذا كان مثل المدعى عليه يفعل هذا فذكر الامام أحمد أربعة أمور  
اللطخ وهو التكم في عرضه كاشهادة الردودة والسبب الدين كالتعرف عن قتيل والمداوة  
كون المطوب من المروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختاره من حوزي ثم يفتى بغير  
على الظن انه قتل من اتهم بقتله حر لاولياء المقتول أن يحلفوا بخمين يميناً ويستحقوا دمه  
وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا مع القرش التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوزوا ضربه  
بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقاً

## كتاب الحدود

قوله تعالى (مسكوهن في النوت حتى يتوههن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً) قد استدل  
بذلك على أن المذهب إذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يمسك فيجب حتى يعرف فيه الحكم الشرعي  
فيتم فيه وإذا زنى الذي بالمسلمة قتل ولا يصرف عنه اقتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة  
على الوجه المعتبر في المسلم من كفى مسدضته وشهره وان حملت امرأه لا روج لها ولا سبب  
حدث ان لم تدعى الشبهة وكذا من وحد منه راحة طر وهو رواية عن احمد فيها ما عاخذ المصيبة  
وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكثرة واحده لا تحيط جميع الحسنات لكن قد تحيط  
ما يقابلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المروق منه بما له وهو رواية  
عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كاهل كاهل ما يمتنع غيره ومن سرق عمراً أو ماشية  
من غير حرز اضمقت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والاصل الذي  
عرضه مرفقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو عفا عنه رب المال



(فصل) والمحاربون حكمهم في المصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر اصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف بل هم في البنين أحق بالعقوبة منهم في الصحراء والروى قلب بشرة في الحراب وهو مذهب أحمد وكذا في سرقة المرأة التي تحصر النساء للفصل ونقل والعقوبات التي تقدم من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبيينة فإداهن من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثائبا في الباطن كان الحد مكفرا وكان مأجورا على صبره وإن جاء ثائبا بنفسه وعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جرم به الأصحاب وغيرهم في المحاربين وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والعامدية واختار قامة الحد عليه أقيم والا لا تصح التوبة من ذنب مع لاصره على آخره إذا انقضت التوبة منه أثموي من المقتضى للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد هدا هو المعروف عن السلف والخلف ويؤم الدفع عن مال المير وسواء كان المدفوع من أهل مكة أو غيره (وقال أبو الحسن) في جند قاتلوا عربا نهوا أموال تجوز يردوها لهم فهم محاهدون في سبيل الله ولا ضغن عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن آمن للرياسة والمال لم ينب ويأثم على فساد بينه كالمصلي رياء وسمعة

(فصل) والأفضل ترك قتل أهل البغي حتى يبدأ الإمام وقوله مالك وله قتل أهل الحوارج ابتداء أو سمعة فخرتهم وجمهور العلماء يفرقون بين الحوارج وسمعة المتأولين وهو المعروف عن الصحابة أكثر المصنفين لعدل أهل البغي يري القتل من بغيه على ومهم من يرى الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل خيبر مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحرورية ونحوه وأنه يجب ولا خيار توافق هذه سمعوا النص الصحيح والقياس المستقيم وعليه كان أقرب إلى الصواب من معاوية ومن سئل أي من أمره وهما بتأويل فكان المبتدع ونحوه يسقط توبته حق الله تعالى وحق العبد (واحتج أبو الحسن بذلك على كلفه البيعة لانه من الجهاد الذي يجب لأجر فيه على الله تعالى وقتل التدر ولو كانوا مسلمين هو قتال الصديق رضي الله عنه ما نعى لركاة وبأخذ ما لهم ودرينهم وكذا المنقر اليهم ولو ادعى كراهها ومن أجهز علي جريح لم يأنم ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئا خمس وبقية له ورفضه الجيلة يجوز أخذ أموالهم وسي حريمهم يخرج علي تكفيرهم قال صحبنا وإن قتلت طائفتان لعصبية

أو طلب رئاسة فيها طمأن صامتان ووجوا الضيق على مجموع الطائفة وولم يعلم عين الماتف  
وان تقاطعا تقاضا لأن الماتثروا العين سواء عند الجمهور وان جهل مصدر ما به كل طائفة من  
الآخري تساويا كمن جهل قدر الحرام لمحض طائفة منه جرح نصف والبقى له ومن دخل  
الصالح فقتل جهن قد به ضمه الطائفة واجمع العلماء على أن كل طائفة متمعة عن شريعة منورة  
من شريعة الاسلام به يجب قتلها حتى يكون الدين كله لله كالحريين وأولى

### ( فصل )

وإذا شككت في المظوم والمشروب هل سكر أو لا لم يحرم مجرد الشك ولم يتم الحسد على  
شربه ولا ينبغي إباحته للناس إذ كان يجوز أن يكون مسكرا لأن حصة الحرام مثل تحريم  
الحلال فتكشف عن هذه شهادة من نفس شهادته مثل أن يكون طعمه ثم ناب منه أو طعمه  
غير معتقد تحريمه أو معتقد حله المداوم نحوه وعلى مذهب السكوتيين في تحليل يسير الببند  
فإن شهد به جماعة ممن يتأوله معتقد تحريمه فيسمى دأخبر عدد كثير لا يمكن توهم على  
الكذب أن يحكم بذلك فإن هذا مثل أن يروى الاستعاضة كما استعاض بين الفساق والكفار  
الموت والمنسب والسكاح والطلاق فيكون أحد الأمرين أن الحكم بذلك لأن التواتر لا بشرط  
فيه الاسلام والعدالة (وإن) الشهادة بذلك بناء على الاستعاضة فلا يحصل بها التواتر وإن  
تمتع بعض اعدول تأوله جهين أحدهما لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل ويجوز الاقدام  
على تأوله وأكرهية الاقدام على اشبهة تصرف مصلحة يان الحاشية لوجه الثاني أن صرفت  
قد تباح عند الضرورة والحاجة في البيان موضع ضرورة ويجوز تناولها لاحتل ذلك  
ولحشيشة القمية تحفة في الاصح وهي حرام مسكر منها أو لم يسكر والمسكر منها حرام  
بأنفق المسامين وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا وجب الفقهاء فيها الحذر  
كالخمر وتوقف بعض المتأخرين في حلالها وإن كانها يوجب التعرير بما دون الحد فيه نظر  
هي داحلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكثها يشربونها ويشتمونها شراب الخمر وأكثر  
وتصدع عن ذكر الله وإنما يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنها إنما حدثت أكلها في أوخر  
الأمم السادسة أو قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف من (بحسبنا) ولا يجوز التذوي  
بالخمر ولا بعيرها من حرمت وهو مذهب أحمد ويجوز شرب الخمر إذا لم يضر مسكرا

والصحيح في حد الحمر أحد روايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره من الزيادة على الأربعة  
الى الثمانين ليست واحدة على إطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما حوزا له الاجتهاد  
في صفة الصرب فيه بالجريد والنمل وطراف الثياب في غبة الحدود ومن التعرير الذي حدث  
به السنة ونص عليه أحمد والشافعي في المحث وحق عمر بن حنبل وجرح ونفاه لما افتن  
به النساء فكما من افتن به رجل من المردان ولا يقدر التعزير بل يردع المقرر وقد يكون  
بالمرل والليل من عرصه مثل ان يقول له يا صم يا مدي وقامته من مجلس وليس قدروا التعرير  
من أصحاب عهدهم ذ كان تعزيرا على ما مضى من فعل وترك فان كان تعزير لاجل ترك  
ما هو فعل له فهو بمنزلة قبل المزد والحري وفعل العبيد وهذا تعزير ليس يقدر بل  
ينتهي الى القتل كما في الصائل لاخذ المال بخوذة من يبيع من لاجل ولو قتل وعلى همد  
كان المقصود دفع الفساد ولا يدفع لا نفس من وجبت في مكر منه فعل الفساد ولم يرتدع  
بالحدود المقدرة من ستمر على ذلك لفساد هو كاصائل لذي لا يدفع لا باقتل فيقتل فيمكن  
أن يخرج شرب الخمر في الزانية الى هذا ويقطع الحسوس لدى يكرر التحسس وقد ذكر  
شيث من هذا الحصة والماكية واليه يرجع قول ابن عيين وهو اصل عظيم في صلاح الناس  
وكذلك تارك الواجب فلا يزال حاف حتى يفعله ومن قرر ان بلاد العدو أو لم يدفع ضرره الا  
بقوله قتل والتعزير بنال مائة الف واحد وهو حار على أمل حمد لانه لم يخلط أصحابه من  
العقوبات في الامور غير منسوحة كلها وقول الشيخ أبي محمد المتدسي ولا يجوز اخذ مال  
المقرر فاشارة منه الى ما يفعله ولاية الطمة ومن وطني من مشركه قدح ذلك في عدالته وادب  
والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات من جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب  
بيانه كالبايع المذموم والمؤخر والناكح وغيره من الاماين وكذا الشاهد والمحر والمفتي والحاكم  
ونحوه من كتمان الحق مشهرا لكذب وينبغي ان يكون له ان كان الكذب سبب للضمان  
فان الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قالوا لو قدر على ان ينجى شخص طعام أو سقي  
فلم يفعل فقتل ضمه قتل هذا فهو كتم شهادة كتمان انطال بها حق مسلم ضمه مثل ان يكون  
عليه حق بينة وقد دام حقه وله بينة لادعوا كتم الشهادة حتى مرم ذلك الحق وكما لو كانت  
وثائق لرجل فكتمها أو جحدتها حتى مات الحق ولو قال لا أعلمها ولا تؤذيها فوجب الضمان

ظاهر \* وظاهر ثمن حنبل وابن منصور سجع لدعوى ولاعه <sup>(١)</sup> والتخفيف في الشهادة \*  
 ومن هذا الباب لو كان في القرية أو الخلة أو البدة رجل ضل فسأل بولي أو العريم عن مكانه  
 ليأخذ منه الحق فإنه يجب دلالة عليه بخلاف ما لو كان قاصده أكثر من الحق وعلى هذا  
 ادكتوا ذلك حتى قتل الحق ضموه وبذلك السلطان تعذر من ثبت عدمه أنه كتم الخبر  
 الواجب كما يملك تعذيبه بقرره أو لا محولا حتى يعبره أو من كتم لأقر روة لا يكون التعذيب  
 بتركه المستحب كما يعذر العاطس لدى م بجمدة مة ترك تشييته (وقل أبو العباس) في  
 موضع آخر والتعذر على الشيء دليل على نحره ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب  
 الشافعي من قتل الداعية من أهل الجبل الجاهل كما قتل الحسين بن درهم وأخيه بن صفوان  
 وغيلان الدردي ومن هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفرا أكثرا المرتد أو محدودا  
 أو تعاطفا وهذا المعنى يتم لدعى لها وغير لدعى وذا كفرو ويكون قتلهم من باب قتل المرتد  
 (والمأخذ الثاني) لما في الدعاء إلى البدعة من فساد دين الناس ولهذا كان أصل لأمام أحمد وغيره  
 من قتلهم الحديث وعلماهم مرقون بين لدعى إلى البدعة وغير لدعى في رد الشهادة وترك  
 الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكذب لسة ومسد أحد الرواية عن مثل  
 عمر وابن عسك ومحور ولم يترك عن القدرية الذين يسوء بدعاة وعلى هذا المأخذ قتلهم من باب  
 قتل المفسدين المحررين لأن محاربة باللسان كالحاربة باليد وبسبه قتل لمحاربين لسة بالرأي قتل  
 لمحاربين لها بالرؤية وهو قتل من يسمه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل  
 النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تغيير سنته وقد  
 قرر (أبو العباس) هذا مع نصائره في عصارم المسلول كقتل لدعى يتعرض لحرمه أو بسبه  
 ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المارقين المسلمين لما فيه من تعريق الجماعة  
 ومن هذا باب الجاسوس المسم لدى جبر موراة المسلمين ومه الذي يكذب بلسانه أو خطه  
 أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعدن لامة علوؤها وأمرؤها فتحصل أنواع من المفسد كثيرة فهذا  
 متى لم يندفع فسادة الاقتله فلا ريب في قتله وإن حاز أن يتدفع وجاز أن لا يتدفع قتل أيضا وعلى هذا  
 جاء قوله تعالى من قتل نفسا بغير عمن أو فساد في الارص (وموته) (إنما حره) الذين يحاربون

الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً) وما من تدفع الفساد الا كبر بقتله لكن قد بقي فساد  
 دون ذلك فهو محل نظر (قال تواليس) قتلت اميراً مقدما على عسكر كبير في الحرية ذاهبوا  
 اموال المسلمين ولم يبرحوا الا يقتل ان يقتل من يكفون سنة ولو اهتم عشرة اذ هو من باب  
 دفع الصائل قال وامر امير خراج الدكين بقتله اشتره بن ميسم وقد قتل بينهم الفان  
 يقتل من يحصل قتله كف القتلة ولو اهتم مائة قال واعيت ولاية لامور في شهر رمضان سنة  
 اربع قتل من امسك في سوق المسلمين وهو سكران و قد شرب الخمر مع بعض أهل  
 الدمة وهو مجتاز شقة لم يذهب بها لي يدمائه وكنت افيئهم قبل هذا انه يصيب عقوبتين  
 عقوبة على الشرب وعقوبة على المضطرب فلو لم يفت هذا يختلف باختلاف الذنب  
 وحال المذنب وحال الدس وتوقف عن القتل فكبر هذا على الامراء واساس حتى خفت انه  
 ان لم يقتل لبحل نظام الاسلام على سلك محاربه في هار رمضان فقتل بسنة فقتل ثم صهر  
 فيما بعد انه كان يهودي و به ضرر الاسلام والمطلوب له اثمة حوال (احده) رآته في الظاهر قبل  
 يحضره الحاكم على رويته وذكر (تواليس) في موضع آخر المدعى حيث صهر كده في دعواه  
 بما يؤذي به المدعى عنه عرر الكده ولاده و من صريقة العاصي ردهه لدعوي على روايتين  
 بخلاف ما كانت ممكنة ونص حمد في رويته عند الله فيما دأبه عرف المطر د انه لاجمعة للدعوى  
 لا مذبه وفيه يعرف واحد من الامر بن مذبه كافي رواية لا ترم وهذا الطريق حسن (والحال  
 الثاني) احتمال الامر بن و به يحضره بخلاف (والحال الثالث) بهمه وهو قيام سبب يوجب  
 الحق عنده فان الاتهام افعال من يؤد وحسنه ه اعبر له حسنه بعد قامه ابيدة وقبل التمير وبعزله  
 حسنه بعد شهادة احد اشهادين فاما امتهان الصرب كما يجوز ضربه لامتاعه من داء الحق  
 الو حبه د ا اوعيا ففى المسألة حديث النعمان بن بشير في س ن في دود لما قل ن شاتم ضربه  
 فان طهر الحق عنه والا ضربتكم وعن هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تحييف المدعى دا  
 كان معه لوقه ان قتل لالون بالدعوى حسن جانه مر حده ولا يستعد ان يكون اقراره بالتهمة يسبح  
 مثل ذلك والمقصود انه اذا سجن مزيرو كان متهما بما يوجب حقاوه د مثل ان يشد عليه  
 هلك الحر ودحواله ولم ير احد ليل و احراجه وثبت عنه الحرب حروجه بالسلاح وشهره  
 له ولم يثبت عليه القتل ولا حد فله بعزله منه من المعاصي وهل يجوز ان يعمل ذلك بضامتهما

لا غير فيجمع بين المستحقين هذا قوي في حقوق الآدميين فأما في حدود الله تعالى عند الحاجة  
الى قاتم فيجوز ويقوي ذلك ان يعاتب الامم من مستحق العقوبة بعمل ونوره المامنه نه عاقبه على  
امص الذنوب التي يريد حذر عنها وهدشه صلى الله عليه وسلم اذا راد غزو وري ميرها  
والذي لا ريب فيه ان الحاكم دعم كمانه الحق عاقبه حتى يقر بما حجب كالم المال واجب  
اذاؤه مما اذا حمل ان لا يكون كافرا منهم سواء جبر من هل له حتى لا يفسد  
كذلك الحرائم مجهول فغيره وداطلب الماتم بحق فن عرف مكانه دل عليه واتقو دة اني نفس  
النساء ولرحل اول يجب عيا الصرب البيع ويبني شهره ذلك بحث بسقيص هه في النساء  
والرجال واداركت دية وضمت عيها يهودي عليها هه جبر ممن فعل كذا وكذا كان من  
اعظم الحرائم اذ هي عبرات تجوز السوء مرة نوط وقد اهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال  
لمن لامه الناس نراون تو ربح آدم وطيرمه قصد معرفتهم بخطيئة عرر وله كان صادقا وكذا من  
يمسك الخنة ويدخل النار ونحوه وكذا من يقص مسما به مسلماني او ناه مسلماني مع حسن  
اسلامه ومن غصب قتال نحن مسلمون ان زاد دم عسه لمص ديه ولا حرج فيه ولا عقوبة  
ومن قال لذي يباح عزير لان فيه تشبيه قصد كسائس بعاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو  
بمنزلة من شبه اعياد الكفار باعياد المسلمين وكذا يزرع يسمى من زرع تقبور ومشاهد حاد  
لا ان يسمى حاد بقيد كح الكفار والصالحين ومن سعى زيارة ذلك حجا او جعل له مسك  
فانه صال. صل ليس لاحد ان يفعل في ذلك وهو من خصائص حج البيت الحقيق ون اشترى  
اليهودى نصر يا خمله يهوديا عرر على جعله يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للعداء عا طه  
الناس عموم ولا مخالطة الناس لهم بل سكون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما حادت به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفائه وكاد كره علماء واذا امتنع ولي الامر من ذلك او  
لمجدوم اثم بذلك ودأصر على تركه لو جب مع علمه به فسي ومن دعي عليه صل له ان يدعو  
على صل له مثل مدعاه عليه نحو حراك الله او لملك وبشتمه بغير وربة نحو يا كلب يا حيرير  
فله ان يقول له مثل ذلك ودا كان له ان يستعين بالخلق من وكل وول وغيرهما استعانة  
بخالفه ولى باحواز ومن وجب عليه الحد قتل وغيره سقط عنه ثوبه وظاهر كلام صحابيا  
لا يجب عليه التعزير كقولهم هو وجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (دكر أبو العباس)



في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته سارع لمعبره بعد التوبة

### فصل

وقام الحد وهو كان من بيته شركا من بيته في المعصية أو عونا له وقد ذكر العلماء  
 أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه أن يأمر ويهي ولا يجمع بين  
 معصيتين والريق قد راعى عليه وجب على السيد قامة الحد عليه وإن عصى سرا فيه من  
 أن لا تلج عليه قامة بل يخبر بين ستره أو سترته بحسب المصلحة في ذلك كما يخبر الشهود  
 على من وجب عليه الحد بين أقدتها عدم لادام وبين الستر عليه وستناته بحسب المصلحة فيه  
 يرجع في توبته أن ستره وإن كان في ركعه منه الحد سارع على ما كان الرجوع فعله ويجب  
 على السيد بيع لامة دارب في المرة برامة ويجمع الحد ورجم في حق شخص وهو رواية  
 عن أحمد اختارها شيوخ المذهب

## باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى وكان معصيا لرسول صلى الله عليه وسلم لمجاهدة أو بركا منكر قد  
 أو توفى من حد من الصلوة أو سمين أو منكر مع الكفر وحار ذلك أو أكرمه عليه جماعة  
 قطيع وحمل به وبين الله وساطة يتوكل عليه ويدعوهم وبسألهم ومن شئت في صفة من صمدات الله  
 تعالى ومنه لأجهل مرتد وإن كان مشركا فليس يرتد وله من يكفر صلى الله عليه وسلم الرجوع  
 الشك في قدرة الله وعادته لانه لا يكون لانه لم يرد له مول عاتمة رضى الله عها بها يكتم  
 الأسرار لله قال صلى الله عليه وسلم يرتد عنه دمه وماله وإن لم يحكم بصلحة إسلامه كما يات في  
 لائمة من مذهب لادم محمد المشهور به وهو قول في حنبلة والشافعي انه من شهد عليه  
 الرد فأنكر حكي بالإسلام ولا يحتج أن يبي ما شهد عليه به وقد بين الله تعالى به يتوب عن  
 أئة الكفر لدين أعظم من ثمة الدع ومن شفع عنه في رجل فقال لوجه النبي صلى الله  
 عليه وسلم شفع فيه ما قلت منه أن تبت بعد القدرة عنه فأن لا مذهب في صهر قولي العلماء فيهم  
 ولا يضمن يرتد ما اتفق به في خرب وفي جماعة مرتدة مسموعة وهو رواية عن أحمد اختارها  
 لحلال وصاحبه والنجم كالاسد لال باحول الملك على الحوادث لأرضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقتوال المجتهدين ان الله يدفع عن أهل المدينة والدعاء بركة ذلك مدعوهم وان  
لا هلاك نوحه وان لهم من ثوب الدين ما لا يقوى لادراك ان تحله واصحاب المسلمين في  
جنة اجماعا وان طعن المشركين فاصح الادوية فيها مثبت في الصحيحين ثم شغل عنهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل كانوا عابدين ولا يحكي على معين منهم لا الجنة ولا دار  
يروى عنهم يتحشرون يوم القيمة فمن طاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار وقد دلت  
لاحاديث الصحيحة على ان بعضهم في حنة وبعضهم في النار والصحيح في طعن المشركين  
ثم يتحشرون في عرصات القيمة

## كتاب الجهاد

ومن عز عن الجهاد بعده وهو ر على ابيه ديانة حب عليه الجهاد عنه وهو ابن أحمد في روية  
أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة برمة عند قوله (هو وجماعه  
وشالا) فيجب على المؤمنين المقتة في سبيل الله وعلى هذا وجب على النساء الجهاد في أموالهن  
ن كان فيها فضل وكذلك في أموالهن وهذا احتجوا بالكتاب والسنن والآثار ولا ينفى  
ان يكون محل الرويتين في وجب "كفاه" اذ هم المدعو لا ينفى للخلاف وجهه فان  
دفع ضرره عن الدين والتمس والحمة وحب حمها (فأبو حنيفة) ثبت عن ابيه دين  
وله موقوفه وقد تمين الجهاد فقلت من لو حبات ما يقدم على هذه الدين كصفة النفس والروحة  
والولد الفقير ومهما ما يقدم هذه النفس عليه كالمعاد من الحج والعمرة ومما يقدم عليه  
الا اذا طوب به كصدقة العطر فان كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما اذ حصره العدو او حصر  
الصف قدم على وفاة الدين كالثقة وأولى وان كان من مآرقة صفاء الدين أولى الامام لا يمس  
له استنفار المدين مع الاستعانة به ولذلك قلت صاق المال عن صوم حيا و الجهاد الذي  
يتضرر بتركه قدما للجهاد من مات الجباة كما في مسألة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت  
وهما يتوكلون بفعل الله وقتلت أيضا اذا كان المرء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه فانه اجب  
وظاؤه لتحصيل المصالحتين الوفاء واحده وبخصوص الامام أحمد نوافي ما كتبتة وقد ذكره

الخلال قل القاضي د تعين فرض الجهاد على اهل بلد وكون على مسافة يفصر فيها الصلاة ثم  
 شرط وجوبه الزاد والراحلة كالخروج وما له القاضي من القياس على الحج لم يقل عن أحمد  
 وهو صعب عن وجوب الجهاد مد يكون لدفع ضرر العدو فيكون واجب من الهجرة  
 ثم الهجرة لا تعتبر فيها لراحلة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن  
 الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عني المرء المسلم اسمع والطاعة في عمره ويسره  
 ومشطه ومكرهه وثرة عليه فوجب اطاعته اتى عمدها لاستعمار في السر واليسر وهنا  
 نص في وجوبه مع الاعمار بخلاف الحج هذا كله في مثل طلب وإنما قتال يدفع فهو  
 شديد نوع دفع الصالح عن الحرمه ولدين فواجب اجتماعا له وهو الصائل الذي يقسمه الدين  
 ولدينا لا شيء أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان  
 وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وسيرهم وجب المريق بين دفع الصائل اعظم الكافر وبين  
 صده في بلاده والجهاد منه وهو يدوم ما هو بالثب والدعوة والحجة واللسان والارأى  
 والتدبير والصناعة فوجب عليه ما يمكنه من يجب على القعدة امدان يخفوا المرأة في عليهم وما  
 لهم قال المروزي سئل أبو عبد الله عن المروزي في شدة البر في مثل الكاويين فيتنحرف الرجل  
 ان خرج في ذلك الوقت ان يفرض في اصلاه فتري له ان يبرو أو يقدم قل لا بعد العزو  
 حير له وافضل فقد قال لا سم أحمد الحروج مع خشية تصيب المرض لان هذا مشكوك فيه  
 اولاه ان أخر الصلاة بعض الاوقات عن ومنها كان يرجع له من فصل العزو مرييا على  
 ماله وكثير سيكون ثوب بعض المسنحات أو واجبت الكيفية عظم من ثواب واجب  
 كما لو تصدق نصف درهم وزكى درهم قال ابن جابر سألت يا عبد الله عن رجل يزو قبل  
 الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد العزو ولم يحج فهل  
 على قومه فتدعوه عن العزو وقالوا ذلك لم يحج تريد أن تفزو قال أبو عبد الله يفزو ولا عليه  
 فان أنابه الله حج ولا تربي العزو قبل الحج (سار قل أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب  
 على اتمور عنده ان تأخير مصالحة الجاهد كسأخير الزكاة لواجبة على اتمور لا تنظر قوم  
 اتمح من غيرهم ولصرد اهل الزكاة وتأخير القوت الانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك  
 وهذا أجود مد كره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان واجب عليه

متقدما وكلام محمد بن يحيى المزني وان لم يبق معه مال للجمع لانه قال من اعانه الله حج مع  
 ن عنده تقديم الحج أولى كما انه يمين الجهاد بالشروع وعنه استعذر الامام اكن واذن  
 الامام لمضهم لوع مصحة فلاس واذ دخل العدو بلاد لاسلام ولا ريب انه يجب دفعه  
 على الاقرب والا قرب فبلاد لاسلام كلها بعمره البلدة لو حدة وانه يجب الفير اليه فلا ذن  
 والد ولا عريم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو غير مما في المختصرات لكن هل يجب على  
 جميع أهل المكان النهر اذا مر اليه الكعبة كلام أحمد فيه مختلف وقال الدمع مش ان يكون  
 العدو كثير لا صفة بالمسلمين به لكن يحوف من العرفو عن عدوه عطف العدو على من  
 يخفون من المسلمين فيها قد صرح أصحابه به يجب ان يندفع بهم ومهرج من يخاف عليهم  
 في الدفع حتى يسدوا ونظيرها من يحم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف  
 فان العرفو استولوا على الحرمين وهذا وأمثاله قبل دفع لا قبل صب لا يجوز الاصراف به  
 بحال ووقفه أحد من هذا الباب ولو اب ن يسير في نور الحدود وري أهل الدين الصريح  
 الذين لهم خبرة به عده أهل الدنيا دون الدين يات عليهم الظرف في طاهر الدين والابو خذ  
 برئهم ولا يرا أهل الدين الذين لا خبر لهم في الدنيا والرب ما فصل من الميام مكة وجاء ولا يستعان  
 بأهل الذمة في عماله ولا كتبة لانه يرم منه مفسد أو فصى اله وسئل أحمد في رواه أبي  
 طالب في مثل الخراج قبل لا يستعان بهم في شيء ومن نولي مهم ديوب بالمسلمين يقصص عهده  
 ومن ظهر منه أدى للمسلمين أو سعي في مده لم يخر سعيه وعيره أولى به بكل حال فان  
 أبانكر الصدق رضي الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل لردة أحد و نعد الى لاسلام  
 لما يخوف من فساد ديانهم والامام عمل المصاحبة في المال والاسرى لعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
 بأهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرضى يقع منها التأويل في الدم والمال والعرض ثم  
 ذكر قتل أسامة للرجل لدمه أسير بعد ان عاده بالسيف وغير المقداد قتل مدقت أهم  
 مسلمون بحرم قتلهم ومع هذا فمضمن القول بحد ولا كره ولا ذمة لان القاتل كان متوليا  
 وهذا قول أكثره كالشيعي وأحمد وغيره وان مثل الكه رب مسلمين فائنة حق لهم فمهم فمطلب  
 الاستيلاء وخذ الشر ولهم تركها وصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل المانع لهم دعاء  
 الى الايمان وحرز لهم عن العدو ان عاده من قلة الحدود والجهاد ولم تكن القصية في أحد

كذلك فهذا كان الصبر أفضل فاما ان كانت اثملة حق الله تعالى صبره هناك وجب كما يجب حيث  
لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

## باب قسمة الغنائم واحكامها

لم ينص الامام احمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بقهر ولا على عدمه وانما نص  
على احكام اخذها ذلك ما صوب بهم بملكونها ما كما مقيده لا يساوي ملك المسلمين من  
كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عنه الامام احمد وقال في رواية  
أبي صائب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك (من هو العيس وهذا يرجع الى كل مقضه الكفار  
من الاموال قبضا به مقدون حوزة به يستقر لهم الا لا كما قد وردت في سده والانكحة والموارث  
وبغيرها ولابد لابن منون ما انفوه على المسلمين بالاجماع ومنعه الامم من الغنيمة وقسمه وقبضا  
لم يملكوه ثم عرف به فلا شيء ان ذلك لا يملك الزعامة من المشتري بما لا لأن قبض  
الامم بحق ظاهرا وعلنا وشبهه هذا ما يبيحه التوكيل والوصي ثم يتبين مودعا او مفعولا  
او مرهونا وكذا القبض والقبض منه وحب ومنه مسح وكذلك صرفه منه واجب  
ومنه مباح قال في المحرر وكل ما قلنا قد ملكوه بعد ان اقبل فاد غنيمته وعرفه به قبل قسمة  
رد اليه ان شاء ولا تقي غنيمة (قال ابو العباس) يظهر المرقع قد ما قد ملكوه يكون رد  
ابتداء ملك والا كان كالمعصوب وهذا كان ابتداء ملك فلا يملكه به لا بالخذ فيكون له حق  
الملك ولهذا قال ولا تقي غنيمة والتحقيق انه فيه عبرة لساثر ما بين في الغنيمة وهو ان يملكونها  
بالظهور وبالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثله بترك العمل حقه في  
المصارفة وترك حذو لورثة حقه او احدها من الوصف المعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة  
الورثة ومثله عفوة المرأة او الزوج عن نصف المصدق في المحرر وان لم يعرفه به فعليه قسم ثمة  
وحرر انصرف فيه (قال ابو العباس) ما دام بعيم ملك المسم فظاهر انه لا يردده وام اذا عزم فهل  
يكون كاللقطة وكا خمس واعني واحد او يصير مصروفا في مسح وهذا قول اكثر السلف ومذهب  
اهل المدينة ورواية عن احمد ووجه في مذهبه وايسر به عين اعطاء اهل الخمس قدره من غير  
القيمة وتخريق رجل المال من باب التزير لا الخد او يجب فيجهد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن العقوبة المالية حرمة عليه السلام السلب للمعدى لما كان في أخذه عدو على ولي الأمر  
وذا قال الامام من أحد شيئا فهو له أو قد من بعض السامعين على بعض وقبائس له ذلك على رواية  
هل تباح لمن لا يعتقد حوار أخذه وبه ل هذا منى على روين فيما اد حكم بإباحة شيء بمقتضى  
المحكوم له حرمان ومقتضى يجوز ما قولوا واحد لا يعرق وان في تصرفات السلطان بين  
الجوز وبين النفوذ لا والله من ولايته ومسميه وحكمه ما يمكن دلة هذا الفساد إلا بأشد  
فساد امه وينفذ في الاحتمال ولما هو شرمه في نهبه ولو احب ان يبال براح لاحد مطلقا لم يكن  
يشترط ان لا يظلم غيره اذا لم يجب على صفة المأخوذ أكثر من حقه فيه نظر والتحريم في  
الزيادة أقرب وان لم يجب على ظلم واحد من الامرين بل حل فرب ولو ترك قسمه الفتيمة  
وترك هذا القول وسكت سكوت الادنى في الانتهاء وانزع على ذلك فهو دن فان لا دن منه تارة يكون  
بالتقول وتارة بالعمل وتارة بالاتفاق على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء كما في بابحة ذلك في  
أكل طعامه ونحو ذلك من لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه قول صهر أو فعل  
طاهر أو اقرار فلهذا منه تدبير منه بمنزلة ذمه لعل على ذلك الاصل رضاء حتى وقام  
لحد وعقد لا سكة من رضى الامام بعلمه ذلك كل بعلمه رضى على أكثر أصولا فان الادنى  
العرفى عندما كالمعظمي والرضا خاص كالادنى الم يجوز الاسان ان يأكل طعام من يعلم  
رضاه بذلك ما بينهما من المودة وهذا محل في لائحة وتوكاله ولولايات لم يكن لو ترك القسمة  
ولم يرص بالانتهاب بما لم يجزه أو لا خذ المال ونحو ذلك أو نجا القسمة فيه من قدر على أحد  
مبلغ حقه من هذا المال المشترك انه ذلك لان ما يملكه متعينون وهو قريب من ثورته لكن  
يشترط تمام المسدة من قسمة أو نحوها وترضع العمل والخير وهو مياس المذهب والأصول  
كن يرضح لمن لا سهم له من النساء أو العبيد والصبيان ونحو البياة في اخذها اذا كان الدائب  
من لم يتعين عليه والطمع ان سبي يتبع سبيها في الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول لا وراعي  
ولا احمد نص يوقفه ويثمه أيضا اذا شتره ويحجك بالسلام الطفل اد مات أو اواه أو كان نفسه  
مقطعا مثل كونه ولد ربا أو متقيا بمن وقته غير واحد من العلماء



## باب الهدنة

ويجوز عهدها مطة ومؤقتا والموت لازم من الطرفين يجب الوفاء به متى يقصه العدو ولا يقض بمجرد خوف الحياة في أظهر قولي العلماء وإنما انطلق فهو عقد حار يعمل الامام فيه بالمصلحة (ومثل أبو العباس) عن سي مطية مسبب ونصدها حرم من المسلمين وأباح سي المصاري وقريتهم وما لهم كثر الكفر في لادمة لهم ولا عهد لاهم تقضوا عهدها سابق من الأئمة بالحرية وقطع الطريق وما فيه انفسا عبيدا والاسنة على ذلك ولا عقد لهم الا من عن قسالم حتى يساموا أو يمضوا الحرية عن يدوه صغر ون وهؤلاء يتر لاساتهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يعلون الناس على الاسلام ولهم وجب قتال التتر حتى ياتوا بشرائع الاسلام منها الجهاد والقيام أهل لدمه بالحرية والصغر ونوب لاسر لدين سمون لملوك لا يجاهدون على الاسلام ولا تحب حكم التتر ونصاري مطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم دمة وعهد من ملك مسلم جاهد حتى يسلوا أو يمضوا الحرية كاهل لمرب ولين لاهم سمونوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد حز لاهل مصر والشام عرو و استباحة دمهم وما لهم لان أب جندل وفي نصير حارب أهل مكة مع ن بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهدا وهذا باتفاق الأئمة لان العهد ولدمه بما يكون من شائين واسي المشنة يحرم استرقاقه ومن كسب شيئا فدعاه رجل وأخذته فلي الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من دمة وغيرها فلي يعرف انه ملكه او ملك الغير او عرف ونفق غير متبرع والله أعلم

## باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي يبدى الخيرة لاس يدعون انه بخط علي في سقاط حرية عنهم بطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيره كآبي العباس بن شريح وقاضي بن علي والقاضي الماوردي وذكر انه جماع وصدق في ذلك (قل أبو العباس) ثم نه عام إحدي وسبعمائة حادي جماعة من يهود دمشق يهودي كاهن بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الحرية عنهم وقد لاسوها ما يقتضي تعظيمها وكانت قد نفقت على ولده لامور في مدة طويلة فسقطت عنهم الحرية بسببها

ويستعمل تواضع<sup>(١)</sup> ولاية لامور فلما وقعت عليها تين لي في تشها ما بدل على كدها من وجوه  
عديدة جداً هـ اذا كان من أهل الدمة رنديق بطن جحود الصانع أو جحود الرسل أو  
الكتب المنزلة أو الشرائع أو الملة وبظهر البدن بموافقة أهل الكتب فهذا يجب قتله بلا  
ريب كما يجب قتل من رند من أهل الكتاب الى التعتيل من أراد لدخول في الاسلام  
فهل يقبل انه يقتل أيضاً كما يقتل من أهل المسلمين لانه ما رل يظهر الامرار الكتب والرسل  
أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين  
هد فيه نظروهم أهل الدمة من اصهار لا كل في شهر رمضان من هذا من المكفر في دين  
الاسلام ويعنون من عملية الديان على خير بهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك  
بين مسلم ودي لان ملائمتهم واجب الابه واجب والكائنات لعينة د كانت أرض  
الغنوة فلا يستحقون ابقائها ويجوز هدمها مع عدم الضرر عما ور صارت الكيسة في  
مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين بصلى فيه وهو أرض غنوة فانه يجب هدم الكيسة  
التي به لما روى أبو دود في سننه عن بن عباس عن أبي صلي الله عليه وسلم قال (لا يجمع بينان  
بأرض) وفي أثر آخر (لا يجتمع بين رحمة وبيت عذب) ولهذا أقرم المسلمون في أول الفتح  
على ما في بيديهم من كائنات الغنوة بأرض مصر واشام وغير ذلك مما كثر المسلمون وبيت  
المساجد في تلك الأرض أحد المسلمون تلك الكائنات وقطعوه وسوها مساجد وغير ذلك  
وتسرع العلماء في كائنات الصلح را استهدمت هل لهم عاذتها على قواين ووافرض أهل مصر  
ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدئ من انتقض مكالماتوح غنوة ويعنون من اقباب المسلمين  
كمر الدين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وانهم المقاتلة الدقاف<sup>(٢)</sup> والرمي وغيره وركوب الخيل  
ويستطلب<sup>(٣)</sup> مسلم دميأ بعة عنده كما يودعه ويعامله فلا ينبغي ان يعادل عنه ويكره الدعاء  
بالبقاء لسكل أحد لانه شيء قد فرغ منه وانص عليه الامم أحمد في رواية أبي اصرم  
وقال له رجل جئت الله وياك في مستمر رحمة فعل لا تقل هذا (وكانت أو العباس)  
يميل الى أنه لا يكره الدعاء بذلك ويحول ان لرحمة هما المراد بها الرحمة المخوفة ومستقرها  
الجنة وهو قول طائفة من السلف (واختلف كلام أبي العباس) في رد تحية الذي هل ترد مثلها

أو وعيكم فقط ويجوز أن يبالهلا وسهلا ويجوز عبادة أهل لدمة وتم ثمنهم وعزيتهم ودخولهم  
 المسجد للمصلحة لرجحه كرحه لاسلامه وهل العلاء بعد لدي ويحرص عليه الاسلام وليس  
 لهم اصهارثي من شارد في داره لاوت لاسمعه ولا عداقه ابوك ويمنون من  
 المقم في الحة وهو مكة واليه ولحمه ويبيع وبذلك وتبوك بحرها وودون المجي وهو  
 عقه الصوت والته كمان هو المشوراني وخدم من تحر من الحرب ندخل في احكام الجزية  
 وتقديرها على خلاف (و خذوا الناس) في رده على رضي احد الجزية في جميع القرويه  
 لم يبق احد من مشركي العرب بعد ن كانوا قد اسلموا وقل في الاعتصام بالكتاب والسنة من  
 اخذها من الجميع وسوى بين الخموس واهل الكتاب فقد حالف صهر الكتاب والسنة ولا  
 يبقى في يد لارهب بل لاسمته فقط ويجب ان يؤخذ منهم بل كادرق اني في الديورة  
 والاراع حماة ومن له حارة منهم أو رعه وهو محاطهم أو مدوهم على دينهم كمن يدعو اليه  
 من راهب ويبره برمه جزية وحكمه حكمه الاراع واذا في لدي بذل الجزية أو الصغار  
 أو الترم حكمنا بقصص عهده وسب الرسول من ولو سم وهو مذهب خدم من قطع الطريق  
 على المسلمين وخمس عليهم واعان هل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم وذهب بهم الي  
 دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مصره على سلبهم هديس ولو أسلم ولو قال الذي هؤلاء  
 المسلمون الكلاب الكلاب يعصون من ان أراد طائفة معينين عقوب عقوبة تزجره  
 وامثاله ون صهر منه قصد عموم بقصص عهده ووجب فيه

## باب قسمت الفىء

ولاحق لارضة في اليء ونيس ولأه لأمور أن يستأثروا به فوق لحاحه كالاقطاع يصرفونه  
 فيما لاحقة اليه وعنده يحسح على غيره في الاصح عن حمد دو عمل اني دا حوا فيه وقبو  
 هدية أو رشوة من فرض له دون حرته أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف فلم يستخرج منه  
 ذلك المردون فله لا يجوز لهم لاحد خيانة به يلزم لامام لا طاع كاحد المارب حصته أو  
 العريم ديه لا ذن ولا ذن في استخراج ورده اليهم ان لم يصرفه الا بمصارفه الشرعية

لم يمس على ذلك وفقدت ار عمر شاطر عمله كسعد رحله وثى هرة وعمر وس العاص ولم يهتمهم  
 بحياة يمة بل عجاجة افست ان جعل أمو لهم منهم وبين المسلمين ومن عم خرم بورنه أو غيره  
 وجهه قدره قسمه صنفين وثلاثين ان يخص من قول الى كل صائفة نصف وكذلك في  
 المعام على الصحيح وليس للسارق صلاق في دمه وبحور لانه متفصيل لبعض العائين لزيادة  
 منفعة على الصحيح انتهى

## كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحل لمسلم يعمل صالحا لان الله تعالى ان حل الطيب من يستعين به على صاعته  
 لا لمصيبته لقوله تعالى (يس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات حاجهم من الله ما يشاءون)  
 الآية وهذا لا يجوز ان يصرح على المعصية كمن يطبخ اللحم والخمر من شرب عليه الخمر  
 ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيب ولم يشكر فهو مذموم قال الله تعالى (لئن  
 يؤمنونهم) أي عن شكر عبيده وبيأكل الخمر وهو رواية الجلالة وعامة أجوبة أحمد ليس  
 فيها تحريم ولا أثر لاستحباب الرب ثم يحرمه اشرع وهو حل وهو قول أحمد ومعه أصحابه  
 ويحرم من قوله من ما كول وغيره ولا يبركون من معجده صفة خروف ونصه كتاب والمضطر  
 يجب عليه أكل الميتة في طاهر مذهب لائمة لارامة ويبرع لالدول وقوله تعالى (من اضطر  
 غير باغ ولا عاد) قد قبلهما صفة للشخص معصية أي كالباغي على ائمة المسلمين وأهل  
 العدل منهم كما قال الله تعالى (ولئن لم يكن حمهم على لآخرى قتلتوا نبي حتى قتل) والعادي  
 كما صان قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال وقد قيل لهما صفة اضروره والباغي الذي  
 يسعى المحرم مع قدرته على الحلال والعادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (من اضطر في نخصة  
 غير متجانف لاثم) وهذا قول أكثر السلف وهو صواب لارباب وليس في الشرع مبدل  
 على ان العاصي يسمره لا يأكل الميتة ولا يقتل بل صوص الكذب وسنة عامة مطاعة كما هو  
 مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومن طاهر وهو لصحيح والمضطر الى  
 طعام الغير إن كان فقيرا فلا يلزمه عوض اذ طعام حائض وكسوة عاري فرض كفاية وحسين  
 فرض عين على المعين اذا لم يقيم به غيره وان لم يكن بيده لامل لغيره كوقوف ومال يتيم ووصية

ونحو ذلك فهل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس المهمة فيصرف  
 وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أني العاقل في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه الموضع  
 أو الواجب معاوضته ووجد المضطر صاعدا لا يعرف مالكة وميتة به يأكل الميتة فلم يعرف  
 مالك الطعام ويمكن رده إليه بعينه أما أن تمذر رده إلى مالكة بحيث يجب أن يصرف إلى الفقراء  
 كالمعصوب والامانات التي لا عرف مالكة رده به يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة إلى  
 عين قديمة ولم يتمكن المشتري من قضاها فيمن أن يحبر المشتري بين الامضاء والفسخ كما  
 لو غصبها غاصب لا يراها في كلا الموضعين أخذت ثم حثارة على وجهه يمكن من حذف عوضها لا  
 أن لاخذ كان في أحد الموضعين يجوز في الآخر. أصل وهذا في تأثيره في الاختلاف في المأخوذ  
 منه لكن يجوز لي الفرق بين ذلك وبين استحقاق حذفه فيقتضيه الشبهة فيقال الفرق بينهما  
 أن المشتري هناك يعلم أن الشريك يستحق لا نزاع فقد رضى بهذا لاستحقاقه بخلاف  
 المشتري أمير صدد ثم يحدث اضطراب بينهما ولو كانت الضرورة إلى دفع مؤجرة ثم ظهرت  
 دابة وسكنى أو دأب ونحو ذلك مما يحتاج إليه المؤجر أو المستأجر فإن قلنا بوجوب القيمة فهي  
 كالأعيان ولو قسنا أو حذفها فهي تكون من ضمن المؤجر لا المستأجر لأنه لما استحق أخذها  
 بعين عوض كانت ذلك عهده بها. مر سماوي ولو تمت بأمر مروي كانت من ضمن المؤجر  
 وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالروحة والفريق ولوق ومن منع من أكل  
 الطيبات فلا سبب شرعي في منع مضموم وممنوع عن الامام أحمد به منع من أكل البطيخ  
 لعدم علمه بكيفية كل شيء صلى الله عليه وسلم له فكذب ويكرهه دعي القرمس لدى ينتميه به في  
 الجهاد بالزراع

## كتاب الزكاة

وإذا لم يقصد المذكي إلا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تمنع لدخولها وما أصابه بسبب لموت كأكلة  
 السم ونحوها فيه روع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موهبا بذلك السبب أو أن يبقى معظم  
 اليوم أو أن يبقى فيه حياة بقدر حياة المدح أو أريد من حياته أو يمكن أن يزيد فيه خلاف  
 والاظهار أنه لا يشترط شيء من ذلك بل متى دعي فخرج منه لدم الآخر لدى يخرج من المذكي

المذبح في البادة ليس هو دم الميتة فإنه يحل أكله وإن لم يتحرك في ظهر فولي دما وتقطع الحلقوم  
والرئى والودجان والاقوى ان قطع ثلاثة من الأربع يدح سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن فإن  
قطع يرد جبن يلع من قطع الحلقوم يلع من سائر لحمه والقول بأن أهل الكتاب المذكورين في  
القرآن من كان نوه أو جداره في ذلك لدين قبل النسخ والتبدل قول ضميم بل المقطوع به بأن  
كون الرجل كتابا أو غير كسبي هو حكم تنفيذه منه لا منه حكم من يدين يدين أهل الكتاب  
فهو منهم سواء كان نوه أو لحمه قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ  
والسبل أو من ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه خلاف معروف  
وهو الثابت بين الأصحاب لا نزاع بينهم وذكر الطحاوي في هذا إجماع قديم والمأخذ الصحيح  
المنصوص عن أحمد في تحريم دمه على من لم يدينوا يدين أهل الكتاب في واجباتهم  
ومحظوراتهم بل أخذوا منهم حل لحرمات قطع ولهم على ما لم ينسكوا من دين أهل  
الكتاب الا يشرب الخمر لا لم نعم ان آبائهم دحوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبدل  
فاذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا وحدها لا حسيباً لحقنا دما منهم بحرية  
وحرمة ما ذبحهم وساءم اختياراً وهذا ما أخذ الشافعي وبعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ان الله كتب لأحسن الناس على كل شيء وهذا قسم وحسب القنينة وذا رحمتم فاحسوا بالديانة  
وفي هذا دليل على ان لا حدان واجب على كل حال حتى في زهاق النفس باطمة ومهيمهم على  
الإنسان ان يحسن القنينة الآدميين والديانة لها ثم ويحرم ما دحه الكنانى ليدنه أو ليقترب به الى  
شيء يظلمه وهو رواية عن أحمد وهو لا يحسب ما عيل وهو روايه عن أحمد واختبار ابن حامد وبن  
ابي موسى وذلك أمر عظيم

### ﴿ فصل ﴾

والصيد لحاجه حائر وما صيد الذي ليس فيه إلا ناهو واللعب فمكروه وإن كن فيه ظلم  
للناس بالمدون على زرعهم وموهم خرام والنهق ان مرجع في نسيم القنينة إلى أهل الخبرة  
فإن قالوا أنه من جسد تعلم اصقروا كل الحق به وإن قالوا أنه تعلم بترك الاكل كالكلب  
لحق به ودا كل الكلاب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده وميسر ما كل منه



## كتاب الإيمان

الحالف لا بد له من شيئين من كراهة الشرع وكراهة حرمة عند شرع ومن لم يكن كذلك لم يكن حائفاً أو كان قصده الحس والمصلحة أو لم يكن قال صحابون حالف باسم من أسماء الله تعالى التي قد يسمى بها غيره وأصلافة ينصرف إلى الله تعالى وهو يعين أن يوبى به الله وصلى وإن يوبى غيره فليس يمين قال (أبو العباس) هذا من التزويل لأنه يوبى خلاف الظاهر وإن كان صلياً لم يسمع المظن وفي غيرهما وجهان في الكلام المحذوف به كالتخريف عليه وحسن الكلام حمد في التصرف به نصاً قال في المحرر فإن قال سم الله مرفوعاً مع 'أو' أو 'دعه' أو 'صوتها مع' أو بمعنى في القسم باسم هو يمين إلا أن يكون من أهل العربية ولا يريد اليمين (قال أبو العباس) يتوجه فيمن يعرف العربية أن يطلق وجهان كما جاء في الحاشية والحق في الطلاق كقوله في دخالت الدار فدت طالق واحدة في اثنين ويتوجه في هذا معنى بكل حال لأن رطله جملة القسم يوجب في لغة العرب أن يكون يميناً لأنه لم يخلو إلا باليمين المسمى بخلاف مسئلة الطلاق (قال في المحرر) وإن قال إيمان البيعة لازمة أو لم يزم لي أن فعلت كذا فهذه يمين رطلية تخص ليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدقة المال عن عروب الحاشية ونحوها لا تعقد بيمين بما فيها والأقوال وقيل لا تعقد إلا بيمين أو لم يعرفوا أو قيل لا تعقد لإيمان الله بشرط الآية (قال أبو العباس) فإيمان المسلمين تزمي أنه إذا عرف أن البيعة الصدقات بيمين وتوجه نصاً أنها تزمي بكل حال وإن لم يعرفها وهو مقتضى قول حرق في رطله ثم قال صاحب المحرر وهو قال إيمان المسلمين تزمي أن فعلت كذا الزمة بين الطهارة والطلاق والعقود واليمين بالله يوبى ذلك أو لم يوبى ذكره القاضي وقيل لا يتناول ليمين بالله تعالى (قال أبو العباس) فإيمان البيعة تزمي أن لا تعقد إيمان المسلمين تزمي لا بيمين وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر فإنه من طريقين ولو قل على لأفعل فيمين لأن هذه لام قسم فلا تذكر لامه مظهر أو مقدراً قال في المحرر وعقدها بطن صدق الله فإن خلافه هو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل ففعله ناسياً (قال أبو العباس) وهذا ذهول لأن أبا حنيفة وما كان يحثان النسي ولا يحثان هذا

لان تلك اليمين المقدسة بلا شك وهذه تنفقد ولم يقل أحد أن اليمين على شيء تنبزه عن صفته بحيث  
 توجب ابتهاجا أو تحريم تحريم لا ترفع الكهنة ويجب برره على معين (ويحرمه) الحلف  
 بغير الله تعالى وهو صهر المذهب ومن أن مسمود وغيره لأن حلف بغيره كاذب حب الى من  
 ان أحلف غيره صادقا (قال أبو العباس) لان حصة توحيد عظم من حسنة الصدق وسبب  
 الكذب أسهل من سبب الشرك (وحلف) كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق واختار  
 في موضع آخر أنه لا يكره ولا يكره من أحد من أصحابه لانه لم يحلف بمحقوق ولم ينترم لغير  
 الله شيئا وإن المهرم لله كما يلزم المنذور لا التزم لله شيء من لا يرم به بدليل ينذر له واليمين به  
 ولهدام سكر الصفة على من حلف بذلك كما ذكره على من حلف بالكفر واليهود وبنو مود  
 متعربة المعنى ومتفقة قال قال عاهد الله في حج العام وهو ينذر وعهد وعين وان قال لا أكلم  
 زيدا فيمين وعهد لا ينذر ولا يمان تسمت معنى المنذور وهو أن ينترم لله مرة واحدة أو عدة وهي  
 عقد وعهد ومعاهدة لله لانه التزم لله طاعة لله منه وان تسمت معنى العقود التي بين الناس  
 وهو أن يلزم كل من معاينين الآخر معا عليه فدية ومعاينة يلزم اليمين بها كان العقد  
 لارما وان لم يكن لارم حير وهذه عين من القرآن ولم تعرض لها بمحل عقدها اجمعا ولو  
 حلف لا ينفذ وفقد كفر لا قسم الا للمدعى ان الفارة لا ترفع يمينه ومن كرر ايمانا من الكفير  
 فربما يدين ثلثها وهو الصحيح ان كانت على فعل فكفارة والا فكفارته ومثل ذلك الحلف  
 بنفور مكهرة وطلاق مكهر ولا يخور التعريض لغير صام وهو قول بعض العلماء كالظم فلا حاجة  
 ولانه تدليس كتدليس المبيع وود كره أحمد التدليس وقال لا ينجني ونصه لا يجوز التعريض  
 مع اليمين ولو حلف ليتزوج على شرطه انصوص عن أحمد لا يبرح حتى يتزوج ويدخل بها  
 ولا يشترط ميثاقها والكلام ينص من فعلا كالحرثة ويصم من يقصر بالفعل من الحروف والمعاني  
 ولما يعمل القول تسمي للعمل نذرة وقصا به احري ونى عليه من حلف لا يعمل عملا فقال  
 قولا كالتقراءة ونحوها هل يحنث وعه وجهان في مذهب أحمد وغيره والزيارة ليست سكرين  
 اتفاقا ولو طالت مدتها

ب النذر

توقف أبو العباس في تحريمه وحرمة طائفة من أهل الحديث وموجب الشرع ما نذر الله العبد  
أو عاهد عليه الله وباع عليه رسول أو لأمم ونحو ذلك جماعة من هذه الممهود والمواثيق تقتضي  
له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثالث بمجرد الأمر لا أول فكون واجبا من وجهين وكان تركه  
موجبا لترك الواجب بالشرع وهو حب بالنذر منه هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقوله  
طائفة من العلماء ونذر اللجاج واجب بحريه فيه من ماله نذره وتكفيره ولا يصح قوله على  
مذهب من يلزم بذلك ولا أنه من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يغير تركه وان قصد  
البراءة عند الشرط لزمه مطلقاً عند أحمد ولو قال إن قدمه لكان صوم كذا فهذا نذر يجب الوفاء  
به مع القدرة (قال أبو العباس) لا غير فيه تركه من قال هذا ليس بدفعه خطاً أو قول الفاس  
في ابتلائه لله لأصبرن وإن أبيت عدواً لأحدهن ولو علمت أن العمل أحب إلى الله لميته  
فهو نذر معاق شرط كقول الله لي (إن آتاه الله من فضله) لا ينفك عن نذر الصدقة على صرفه  
مصرف لركاة ومن امرح بئر أو مقبره أو حلاً وشجرة أو بئر له أو سكانها والمصافى إلى  
ذلك لم يكن لم يحرق ولا يجوز الوفاء به جماعة ويصرف في المصالح ما لم يعلم ربه ومن الجائر  
صرفه في نظيره من المشروع وفي لزومه كفارة حلاف ومن بدر قديلاً بوقد لبي صلى الله عليه  
وسلم صرفت قيمته لجير به عليه السلام وهو فصل من الحمة والصواب على ذلك أن يقال في جميع  
العبادات والكفارات بل وسائر أحوال حباب حتى هي من جنس طرائفه يجوز تنديدها ووجوب  
الوجوب ولا يتقدم على سببه على هذا ما إذا قال نذرت لله من نصي الله عن صوم شهره فله مجيب الصوم  
قبل الشف أو حود النذر ومن نذر صوماً معيناً به الانتقال إلى زمن أو فصل منه ومن نذر صوماً لغيره أو  
صوم خميس ولاثنين فيه صوم يومه أو طارئاً يومه واستحب أحمد لمن نذر لحج مفرداً وفارداً أن يستمتع لانه  
أفصل الأمر الذي صلى الله عليه وسلم صحابه بذلك في حجة الله قال في حرره من نذر صوم سنة لغيرها  
لم يتناول شهر رمضان ولا أيام الله عن صوم الفرض وبها وجهه يتناولها في صومها وفي الكفارة وحال وعه  
يتناول أيام الله دون أيام رمضان (قال أبو العباس) الصواب به يتناول رمضان ولا قضاء عليه إذا صامها  
لانه نذر صوم واجباً غير واجب بخلاف أيام الله وهذا انقول غير الثلاثة المذكورة وإنما يجب لزومه  
الثلاثة على قول من لا يصحح نذر واجب متعمداً حباب الشرع وإنما يقتضيه صومها فيعيد لأن النذر

م يقتض صوما آخر كماله قدوم زبده ول أصحاب ذاندر صوم يوم تقدم فلان فقدم ليلا لم يلزمه  
شيء (قال أبو عباس) وقيل يلزمه كفارة بين كما لو نذر صوم ليل وأنهم الحيض أو القضا مع  
ذلك وبدونه تنوحه ولو نذر الصلاة في وقت من أوصوم أنه يشترى لم يجز وإن كان يفعل فيها  
لوجه بالشرع من الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها ومن الصوم في يوم العشرة لم يفعل قضاء على  
سبيل البذل للصورة وما وجب بصورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر وينذر صوم يوم معين  
أدائهم جهله أفتى بعض العلماء بصيام الأسبوع (قال أبو العباس) بل بصوم يوما من الأيام  
مطابقا لشيء يوم كان عليه كفارة بين بها لا تجزى إلا بين الية على المشهور والممن بسفقت للمدر  
إلى كفارة أولى غير كفارة كائمين في رمة والواحد غير الصلاة المذكورة أيضا قال أصحابنا  
ومن نذر الشيء إلى بيت الله تعالى أو وضع من الحرم لزمه أن يشي في حج أو عمرة فإن ترك الشيء  
وركب لعذر وغيره يلزمه كفارة من وعدهم (قال أبو العباس) أما أمير عذر والموجه لزوم  
الاعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشرود فيه استأنف وبخروج لزوم الكفارة لأن البذل  
قائم مقام البذل ولو نذر الطواف على أربع طوافين وهو المنصوص عن أحمد ونقل عن  
ابن عباس ولو قال ن فقلت كذا فبلي دنع ولدي أو معصية غير ذلك ونحوه وقصد اليمين  
فيمين ولا مدر معصية فبذبح في مثله الذبح كشأن ولو فعل المعصية لم تقطعه الكفارة ولو في  
اليمين وهو الوفاء بالوعد وهو وجه في مذهب أحمد وخرج روي عنه من تحيل العارية وتصلح  
عن عوض المتلف بمؤجل ون نذر أن يرب برأ لا يحجب اليمينه وقد يحمل على الكلام انتهى

## كتاب القضاء

قد وجب شيء صلى الله عليه وسلم تأمير واحد في اجتماع أهل المارص في سمره وهو نذر على  
أنواع الاجتماع ولو احت الحاجة ولاية القصة المذكورة فها من فصل القرابات ونما فسد حال  
الأكثر لطلب الرئاسة والمالها ومن ومن ميثاكة لم يلزمه ما يجز عنه وما يستعده المتولى بالولاية  
لاحد له شرعا بل يتلقى من اللفظ والاحول وأمر واجمع السماء على تحريم الحكم والفتيا  
بالطوى وقول أو وجه من غير نظر في الترجيح وبحسب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه جماعا  
والولاية لها ركبان القوة والامانة فافرة في الحكم ترجع إلى المسم به من ذلك معيد الحكم

ولامانة ترجع الى حشيه الله تعالى ورشته ط في القصى يكون ورعا و لحكم فيه صفات ثلاث  
 فمن جهة لاثبات هو شاعده ومن جهة الامر وهو صفة (١) ومن جهة لالزام بذلك هو دور  
 ساطل و قل ما يشته ط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بمدل ولا يجوز الاستفتاء  
 الا من بهي العلم وع مدل وشروط الفصد تعتبر حسب الامكان ونخب توابية لامثل  
 فالامثل وعلى هذا يدل كلام حمد وغيره في قولهم لمدته مع ماسقين و قلنا شر او اعدل المتقدمين  
 واعرفهم بالقبائل كان حمد من جهة والآخر ورع مدته مما قد يظهر حكمه ونحو انه يرى  
 فيه الاورع وفيما بدر حكمه وبحرف فيه لامتداد لانه و اكثر من غير في العلم من  
 المتوسطين د نظر ومن ادله الفريقين قصد حسن ونظريه ورجح عدده حمد هي ان كان قد لا  
 يثق بنظره بل يحسن ان عدده لا عرف حواه مد حب على مثل مد موافقة للقول الذي  
 ترجح عدده مدعوى منه للاحتداد كانه في غير المدين ولائمة او ترجح عدده احدهما قلده  
 ولديله لخص له يرحح به قول على قول ولا اع من دالين عام على واحد مد عم ودين  
 وعلم الناس ترجح قول على قول اسر من غير حمد من حمد مد عم وادين لأن الحق واحد  
 ولا بد وجب ان يصيب على الحكم دلالة ودله لاحكام من الكتاب والسنة ولا جمع وتكمم  
 اصحابه فيها ولي اليوم قصد حسن بخلاف لاه ميو (عل بوالناس) لسيه لدى سمع خلاف  
 انما موادتهم في احده وعدده ما يعرف به رجح القول و ايسر للحاكم وغيره في تبيين اسر مدهم  
 على ترك ما يشرع ولزمهم رتبة امة ونحو هذا الحار لم يعرف منه ونقصى الى الفرق  
 والاختلاف في لزوم لمتذهب بمتذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي  
 القول بمرور طاعة غير حي صلى الله عليه وسلم في كل امره وبهيه وهو خلاف لاجماع وجوازه  
 فيه مفيه ومن وجب تكليفه مام ميه مستقيم فان تاب ولا من و قل يسي كان حمله  
 ضالا ومن كان متضللا م معاه في نفس المسائل لقوة الدين ان يكون حمد مد واني  
 فقد احسن (وقال أبو الناس) في موضع آخر ان يحب عليه وين أحمد مد نص عليه ولم يقدح  
 ذلك في عداله بالا راع هو كره امره لاخذ بالخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا  
 وماله لا يجوز على المشهور لا أن يصيق بوقت ميه وجهان أو يحجر عن معرفة الحق بتعرض

الادلة فيه وجهان فلهذا رُبع مسائل ومجرب قد سمي به المعجزة لحقه وقد دأب على به المشقة  
 العظيمة واصحح احوال في هذين الموضوعين والقضاء بوعان حذر هو صهر ونداء وأمر  
 هو اشاء وابتهاء بالخبر نت عدى ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدله الشهود وعن  
 الاقرار والشهادة ولا آخر هو حكمة الحكماء وهي الحاجة والحصل بقوله عظه ولا تكلمه  
 أو الزم به وقوله حكمت والزمه قال الحكماء كنت عدى لشهادتهم فهداه وجهان أحدهما ان  
 ذلك حكم كما قاله بن جميل وغيره وهو قول الحكماء حكم في صحيح أو جهل في مذهب أحمد وعنه يرهه  
 والوكالة يصح قبوله على العمود والبر حتى ما قول وعمل والولاية بوعان قد القاصي في  
 التبريق ما ساند امرؤ في غير عمه ابزوحها فاذنت له فزوجها في عمله لم يصح العقد لان  
 اذها يتعلق بالحكم وحكمه في غير عمه لا سندها فان كان حصلت في عملك فقد أدت لك  
 فزوجها في عمله صح ما عني حواز تديق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد ان يكون  
 في عمله حين العقد عليها فان كانت في غير عمله لم يصح عقده لانه حكم على من ليس في عمله  
 (قال أبو العباس) لا فرق بين أن تقول روجي ذ صرت في عملك أو أذ صرت في عملك  
 فروجني لان تقييد الوكالة بحسن حال من تعينه انهم لو هات روجي الآن أو هم ذلك  
 من ادبها ما أدت لغير فاس وهو معصود تقاضى قال في حرر ونحوه ان يولي  
 قاضيين في بلد واحد وعمل بن ولاه منه عملا واحدا بنجر (قال أبو العباس) توبة قاضيين  
 في بلد واحد بما ان يكون على سبيل اجتماع بحيث ليس لاحدهما لآخراد كقاضيين وأوكابين  
 وإما على طريق الانفراد أما الاول فليس هو مسألة الكتب ولا مانع منه ان كان فوقها من  
 يرد مواضع تنازعهما وأما الثاني فهو مسألة الكتب ومنت ولاية مضاء بالاخبار وقصة ولاية  
 عمر بن عبد العزيز هكذا كانت وار سنبط الحكم في الحكم من غير مذهبه ان كان لكونه  
 أرجح فقد حسن والام بحر لاسبابه اذا حكم أحد الخصمين حصصه حر قصه ابن سمود  
 وكذا مفت في مسألة اجتهادية ومن يقرر ذلك الى تعيين الخصمين أو حضورهما أو يكتفى وصف  
 القصة له الاشبه انه لا يقتصر بل اذا تراضيا قوله في قضيه موصوفة مطابقة تقصيدهم فقد لزمه  
 فان أراد أحدهما الامتناع من كان قبله لشرع فيسعي حواره وان كان بعد الشرع لم يملك  
 الامتناع لانه اذا استمر باحبة متع فلا يحصل المقصود فقال القاضي في التعليق وعلى ان



الحدود تدخل في ولاية القضاء فمن لا يصح لبعض متضمنه لولاية لا صلاح لشيء منها ولا  
 تعقد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في ترجيح لدفع وتزويج نوالى صاحب الحسير  
 يخالف هذا وولاية قضاء يجوز تعيينها ولا يجب أن يكون عالم بما في ولايته فان منصب  
 الاجتهاد ينقسم حتى في ولاية في المورث ثم يجب أن يعرف لا الفرائض ولوصايا وميتة لاق  
 بذلك وان ولاية عقد لا كحة وفسخ لم يجب أن يعرف لا ذلك وعلى هذا قضاء الاطراف  
 يجوز أن لا يقتضي في الامور الكبرى ودماء والتمديد المشكك وعلى هذا هو قال امص فيما نعم  
 كما نزل له فت فيما نعم حر وبنى مالا لم خارج من ولايته كما يقول في الحكم الذي ينزل  
 على حكمه الكمار وفي الحكم في حره الصبيد من في لحرر وغيره وشرط في القاصي عشر  
 صفت (قال أبو العباس) هذا الكلام قد اشترط هذه الصفات فيمن بولي لا يمين بحكمه  
 الخصم وكرر القاصي ان لا يعمى لا يجوز في وورد كره محل وهو قال وعلى انه لا يمنع أن  
 يقول انما كما به ورضيا به من حكمه (قال أبو العباس) هذا لوجه قياس المذهب كما يجوز  
 شهادة الاعمي لا موره لا موره عين الخصم ولا يجوز في ذلك ان يقتضي على موصوف كما  
 يقتضي دود بين المالكين ويتوجه ان يصح ضمها ويرى ان اشهود والخصوم كما يعرف  
 بمعاني كلامهم في الترجمة ادم معرفة كلامه وعده سواء وكما يجوز أن يقتضي على عيب باسمه ونسبه  
 واصحاب فاسو شهادة الاعمي على الشهادة على الميت والميت وشرط في الموصفين عند الرواية  
 والحكم لا يقتضي لرؤيته بل هذا في الحاكم توسع منه في ان هذا بيان الترجمة والتعريف  
 بالحكم دون الشهادة ومنه يحكم توسع مما يشهد ولا تستر في الحرة في الحاكم وحرره أبو الخطاب  
 وان عقيل قال وفي احرر وفي حر حيث قضاها قبل مل وجهان كالوكيل (قال أبو العباس)  
 الاصول انه لا يراد هنا من حر مل وكن لان الحق في الولاية لله ومن ساء هو وكيل  
 والنسخ في حقوق الله لا تمت فل العلم كما قال على اشتهور ان نسخ الحكم لا يمت في حق من  
 لم يلقه وفرقوا بينه وبين الوكيل ان أكثر من لو كان ثبوت العلم وذلك لا يفي لجهن  
 بخلاف الحكم من فيه لانهم وذلك يفي لجهن لذلك الامر وسعى وهذا هو المصوص عن  
 أحمد ونص الامام أحمد على ان لا يصح أن يستحب من غير ان لا يسم فرقا بينه وبين لو وكيل  
 وجعل له كالوصي الا أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستعمال واستبدل

قال القاضي في التعليق قاسه بخلاف على النوصي في مباشرة البيع منه لا يحنى في العدة والقاضي  
 بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتيانه ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي ( قال  
 أبو المباس ) هذا في طر ونهصيل قال امام في حديثه ومعاملة شبيهة بآفة ضي وفيه حكايات عن  
 احمد والمام لا يفتض على عليه \* ولقصه ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح وانجهول فلا يرد من  
 احكام من يصلح لا مانع به طر ولا يبعد من احكام من لا يصلح الا علم انه حق واحار  
 صاحب المعنى وغيره ان كان توابه سدا ، وثا انجهول ونظر فمن دلاء ون كان بولي هذا  
 نرة وهذا تارة نفذ ، كان حق ورد اصل وا في موهوب وبين لا يصلح \* فالضرورة فقيه  
 مستثنان \* احدهم على القول بان لا يصلح نقص جميع احكامه من رد احكامه كلها ثم رد  
 من يكن صوابه والثاني المختار لانها ولانه شرعية \* والثانية من تعدد جهادات من احكامه ثم  
 ينقصب ، انه لم العادل مد فيه نظر وان ممكنة هي ان رسل في العاث رسولاً وباتت اليه  
 الكتب ولدعوى ويجب عن لدعوى بالكتب والرسول فهذا هو الذي يمي كما فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم عكاة اليهود لما ادعى لاصدرى عليهم قتل صاحبهم وكانهم وم يحصرده  
 وهكذا ينبغي ان يكون في كل عاث طالب قرده او كاره ارام قمع العاث بينة وان اقام  
 بينة فمن الممكن ايضاً ان يدل ان كان الخصم في سلام يجب عليه حضور مجلس الحكم بل  
 يقول رساو الى من يسمى بما يدعى به على وور كان لا بد للفة هي من رسول الى الخصم بنفسه  
 لدعوى يحصرده فيجوز ان يقوم مقامه رسول من المقصود من حضور الخصم مع الدعوى  
 ورد - واب باقر رة و كار وهذا الظاهر من علمه امام احمد من ان اسكاح يصلح بالرسالة  
 مع انه في الحدود لا يجوز ترخي القول عن الايجاب ترجيحاً كثيراً في لدعوى يجوز ان يكون  
 واحد لانه نائب الحكم كما كان ايس ، ان اي صلى الله عليه وسلم في قامة الحد مد سارع  
 لاعترف ويخرج على المرساة من الحكم الى الحكم وفيه روايتان فيظفر في قضيته خيرا  
 ( قال أبو المباس ) فواحدث لا واحد ثم وجدت هذا مصوصاع امام احمد في روايه  
 أبي طيب فانه نص فيها على انه د قائم به - امين المودعة عند رجل سلمت به وقصى على  
 العاث قال ومن قال بخير هذا يقول له ان ينظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحي ، فان جاء

(١) كذا بالاصل فايحرو

ولا تأخذ الفلام المودع وكلامه شتمل بحير الحاكم بين أن تقضي على الغائب وبين أن يكتبه  
في الجواب

### باب الحكم وصفته

ومسألة تحرير له عوى وفروعهما ضميمه حديث الحصري في دعواه على لا آخر أرض غير موصوفة  
وإذا قيل لا نسلم لدعوى لا محرره ولو اجب أن من دعى بحله حصصه لحكم (وطاهر كلام  
أبي العباس) صحة الدعوى على الماهم كدعوى الانصار من صاحبهم ودعوى المستروق منه على  
نفي أريق وغيرهم ثم الماهم قد يكون مطاعا وقد يحصر في قوم أقولها الكحي أحدهما  
وزوجني أحدهما والثبوت حرض بصح بالمدعي عليه ومعد كره قوم من الفقهاء وقوله طائفة  
من القضاة وسمعت الدعوى في كاله من غير حضور الخصم المدعي عليه ونقله مها عن أحمد  
ولو كان الخصم في البلد ونسب دعوى الالة الادوية أصحها وقصره القاضي بن يدعي استيلاء  
أمة فتكره (وقال أبو العباس) بل هي المدعية ومن دعى على حصصه أن يده عقرا استعبد مدة  
مقيمة وعينه وانه استعته فسكر المدعي عليه وقام لمدعي يده باستيلاءه لانه استعته به لزم الحاكم  
أثباته والشهادة به كما يرمي إليه أن تشهد به لانه كفرع مع أصل وما لزم أصلا الشهادة به لزم  
فرعه حيث يقل ولو لم نلزم اعانة مدع بآيات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه  
لزم الدور خلاف الحكم ثم أن أقام يده يانه هو المستحق من إعطائه ما دعاه ولا فهو كمال مجهول  
حصر في المصالح ومن يده عار دعى رجل شوته عند الحاكم انه كان لحده لى موته ثم لى ورثته  
ولم يثبت انه خلف عن مورثه لا يبرع منه بذلك لأن أصيب ناصرا وسبب شوته أكثر من  
لأثر ولم نحر العادة لسكونهم لمدة الطويلة ولو فتح هذا سبب لا يبرع كثير من عقار الناس  
بهذا الطريق ولو شهدت له يده عندك الى حين وقعه وأقام وارث يده مورثه شراء من الواقف  
قبل وقعه قدمت يده الوارث من مورثه اشتر من وأصب قبل وقعه لأن معه ريادة عم كنفديم  
من شهد له يانه اشتر من أبيه على من شهد له يانه ورثه من أبيه قال القاضي إذ دعى على رجل  
العامن ثمن مبيع وقرض وغصب فقال لا يستحق على شيأ ولم اعصه فهل يكون جوابا يحلف  
عليه على وجهين أحدهما هو جواب صحيح يحلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يحلف  
عليه لانه يحتمل أن يكون عصبه ثم رده عليه أو أمرضه ثم رده عليه أو دعه ثم رده اليه

(قال بوالهاس) ثم يتوجه الواحد في ان الحاكم هل يرمه هذا جواب لا والله صحت فلا ريب  
فيها وقياس المذهب ان الاحمال ليس عيوب صحيح لان المطلوب قد عتقد انه ليس عليه لجل  
او ثوب ويكون وجماعه في هس الامر وفي مذهب احم وعين المدعي بمنزلة شاهد وكما  
لا يشهد بتأويل او حمله من صدد دل كان له على ثم اوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر  
عليه في ذلك الا دقلنا الرواية الصحيحة فقد طلق احمد تعديل في موضع قتل عبد الله سالت  
الي عن في تفور المسمى فقال انه من بوداود لاجد لاسود بن قيس قتال شة (قوله بوالهاس)  
وعلى هذه طريقة وكل اعط يحصل به تعديل هو مثل قول الناس فيه لانهم لا حيرا  
كائن عن شريح وسور وعبرهما ثم وجدت القاصي قد حتم في المسئلة من عمر سال رجلا عن  
رجل فقال لانهم لا حير وعلى هذا لا متر فقط شهادة ون اوحا ثين لان هذا من باب  
الاجتهاد بمنزلة تقويم المقوم والفائ لا من باب سموع ومثله المزي والتفليس والرشد  
وبحواها فان هذا كله ثابت صفة اجتهاديه بقدر في الترجمة والخرج والتعديل والتعريف  
والرسالة قول عبد واحد وهو رواية عن احمد وقيل بالخرج والتعديل باستهانة ومقتضى  
تعديل القاصي انه لو قال المزي هو عبد لكن ليس على انه بقدر مطلقا مثل ان يكون عدو  
المعدل وشهادة اعدوه لعدوه مة وله فوجود المداوة لا يمنع الترجمة وان لم تقبل شهادته  
على المزي ود كان المدعي به مما يملكه مدعي عليه فقط مثل ان يدعي لورثته او الوصي على  
عريم للميت فيزكي قضى عليه بالسكول ون كان مما يملكه المدعي كالدعوى على ورثة ميت حقا  
عليه يتعاقب بركة وطالب من المدعي اليقين على البتة فان لم يحلف بما حذر ون كان كل منهما يدعي  
العلم او طالب من المطلوب اليقين على المدعي ثم يتوجه نقول لان والقول لارد ارجع وصلة  
اليقين رد على جهة ادوى مدعيين ابا حادين ولو وصي اطفلة صغيرة تحت نظرا بها جماع  
دون الثلث وتوفيت لموصية وقتل والد عطلة فيحكم للطفلة مما ثبت لها في اوصية ولا يحلف  
ولده ولا يوقف الحكم الى لو غم او حلقها الا نزع الا مع من هذا لوشت للصبي او المحبون  
حق على غائب عالم كان مستحق له عاقلا خلف على عدم الاراء والاستهانة في احد الوجهين  
يحكم به للصبي والمحبون ولا يحلف عليه كائن عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحييف بالاع لموصى له  
في وصية وانما اخذ به بعض الناس قال لاهم احمد في رواية منها في لرحل يقيم الشهود فيقيم

للحكم أن يقول أحاط بقول مدفع ذلك علي وبتم ذلك فن فعل ذلك على وقال في رواية  
أبراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقد ادعى عليه أسخفه لم يرم المدعى  
لثمين خذل القاضي رواية لاولى على ما ادعى على صى وحنون وعائث والثنية على ما  
دعى على غيره (وحنون أو العس) رواية الأولى على أن للحكم أن يضمن ذلك إذا أراد مصلحة  
أظهر ربة في الشهود لأنه يجب مطلقا وثانية لا يجب مطلقا فلا مصادفة بين الروايتين كما قد في  
نفي الشهود بين بن وحنون وكيف من الحكم يعمل ذلك عند ربة ولا يجب عمله في كل شهادة  
وكذلك يجب لثمين للكم أن يضمنه عند الحاجة أحلفت الرواية عن أحمد بن محمد بن الحكم لما يرى  
المحكوم له نحرجه من يباح بالحكم على رويتين والتحقق في هذا أنه ليس للرجل أن يطلب  
من الإمام ما يرى به حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يستند نحرجه وهذا لا يجوز لكن لو كان  
الطالب غيره أو بعد لا م تحكمه أو نفسه ثم يتوجه قول الحاكم قال أصحابنا ولا يقض  
الحكم حكم نفسه ولا غيره إلا أن يحلف نصاب أو إجماعا (قال أبو العباس) يفرق في هذا إذا  
استوفى المحكوم له الحق الذي نتل من مل أو يستوفى من استوفى فلا كلام وإن لم يستوف  
فالحكم يضمن نفسه والاشارة على غيره لبعض وأيسر الإنسان أن يمتد أحد التواين  
في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه تناف المسامين كما تقدم قد كان حارا استحق  
شعنه الحور واد كان مشتهرا لم يجب عليه شعنه الحور واقضية أو احدى المشتملة على شخص  
أو عين فهل للحكم أن يحكم على شخص وله بخلاف ما حكمه أو غيره لشخص آخر أو عليه  
أو عين من أن يدعى في مسأله احرية امص ولد لا يوس فيقصي له التثريب ثم يدعى  
عنده فيقصي عليه في التثريب أو يكون حكم غيره مد حكم في التثريب لشخص أو عليه  
فيحكم هو - لافه هذا ينبغي على أن الحكم لا أحد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر  
ذلك الفقهاء من أصحاب وغيره لكن هناك يتوجه أن يبقى حق الدائب فيما طرعه اثبتت  
لتحريك من قدح اشهود ومما رخصته أن كان طريقة الفقه المحص - لا فرق بين المحص المحضر  
والعائث ثم لو تداعيا في عين من الميراث فما يقول أحد الحكم - يستحق عين معه لا يجمع  
الحكم عدم استحقاق بين الاخرى مع نجاد حكمهما من كل وجه هذا لا يقوله حديثا موضح ذلك أن  
لاما اخبرني في هذا أنه عني موافق قائل يقول سيجي جميع ولد لا يوس جميع التركة وقائل يقول

لاحق لو حدد منهم في شيء ما حكم في وقين أو كان مستحقا العص أو مستحقا منهم  
 لأعض كان قد حكم في هذه القضية بخلاف لاجع وهذا قد يعقد بعض قصصهم بل كان هو  
 صديق في عنه ودينه من لا يجوز توليه الفصد وشبهه طاعت لوف أو زمة الطقة فادا  
 حكم ما حكم به هذا شخص مستحق له المكان من الوفاء ومسحق الساعة تقضي شرط شامل  
 لجميع الازمة والامكنة من كالميراث وما حكم مستحق تلك الطقة فهل يحكم لاطمة الثانية  
 اذا قضى الشرط لها واحد عند فيه نظر من حيث ان كل طقة من الوفاء في زمن حدودها  
 شبهة في الوفاءات عتيق شخص حكم ما حكم بميراثه المال وذلك ان كل طقة من الوفاء مستحق  
 ما حدث لها من الوفاء وجودها مع كل عصمة مستحق ميراث المتقين عند موتهم ولا شبهة  
 بالمسائلين ما حكم ما حكم في عيب من ميراثه الا كبر ثم توفي من ذلك السبق الذي كان محجوا  
 عن ميراث أبيه فهو الحكم آخر أن يحكم ميراثه ميراثه لا كبر هذا يتوجه ما وفي الوقت مما  
 يترتب لاستحقاق فيه بخلاف الميراث ونحوه مما مع مشركا في الوفاء بل الشرح أبو محمد  
 في الكافي عن أبي الخطاب ان الشهود دناوا بعد الحكم كالميراث والفقهاء وكان  
 الحكم به اتلاه فان اصبحت عليهم دون الميراث والخاصة فان لا لهم فونوا الحق على مستحقه  
 بشهادتهم بها له (قال أبو العباس) هذا يعني على ان الشاهد المصدق ان كان فاسقا أو متبعا  
 بحيث لا يحل له الحكم بشهادته هل يجوز له اداء الشهادة من حوله اداء الشهادة بطل قول أبي  
 الخطاب وان لم يحرم كان متبعا لان شهادتهم حينئذ فعل محرم وان كانوا صدقوا كاتفاق  
 المصدق واذا جورا للعاصي ان شهد بجور، فالمستحق ان يشهد عنه الحكم ولو لم يسمه  
 ولا فلا وعلى هذا فلو منع الشاهد المصدق العدل ان يؤدي الشهادة الا بيمين هل يجوز  
 اعطاؤه الجمل ان يسمه ذلك فسد على ما ذكرنا قال صاحب محرم عنه لا يفتن الحكم اذا كان  
 فاسقا ونعم الشاهد ان لا لانها سب الحكم بشهادة طهرها اللزم (قال أبو العباس) وهذا  
 بوفق قول أبي الخطاب ولا فرق الا في تسميته صاهمة وهذا لا أثر له ان كان هو لخطاب بقوله  
 في التماسق وغير التماسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على صلاها فلما جرح  
 المطابق لابتعض وكان جرح البينة مطلقا به اجتمعت دلالة يقتضي به حتم دور واية عدم بعض الخدم  
 القاضي من رواية الميوسني عن محمد بن ربه بن شيبه عن ابيهم ما رواه بالضرورة فمسم ميراثه



ثم ان الرجل جاء بعد وقد تنفس له قد بين لهما شهد على رور بعضهم ما قال وطاهر  
 هذا انه لم ينقص الحسب لانه لم يعمد لورثة قيمة ، ثموه من المال ر اغرم الشاهد بن ولو تقضه  
 لا غرم الورثة ورحموا بذلك على الشهود لانهم مع مدورون فيكون قوله يضمهما يعني الورثة  
 (قال أبوالمعالي) انقص في هذه الصورة لاختلاف فيه من نيين كدب الشاهد غير نيين فسقه  
 فتقول محمد بن بن يكون صريح في حمله كسائر مدسبين ويكون استقر را كجاءت عليه اكثر  
 النصوص من ز المعذور لاضرب عليه و نورد في الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المكون وكذلك  
 يجب ان يكون في تولايه لو اراد لانه ان يولي وصيا و وال لا يعرفه فسأل عنه من كاه اقوام  
 ووصفوه بما يصاح به للتولايه ثم رحمو و ظهر اطلاق ر كينهم فيسبى ر يصنعوا ما قصده  
 الولي والقصى وكذلك لو شروا به و مروا تولايته لكن الذي لا ريب في ضلته من تمسك  
 العصية به مثل الحية والمجر ويجبر به خلاف ذلك ويأمر بتولايته ويكون لا يتم حله  
 ويتركه وبشير له بما ان اعتقد صلاحه واحطأ بهذا معذور والسب ليس محرما وعلى هذا  
 فترك التعامل من المقرض والمشتري و قيل كذلك و حذر لحاكم به ثبت عندي بمنزلة خبره  
 انه حكم به اما رول شهد عندي فلان فر عدي فهو بمنزلة الشاهد سواء فانه في الاول نقص  
 قوله ثبت عندي انه عوى وشهاده وانسأله ولا قرر وهد من خصائص الحكم بخلاف قوله  
 شهد عندي او امر عدي فلان يسمى لدعوى و خبره في غير عن ولاته كخبره في غيره رهن  
 ولاته ونظير اخبار القصى بعد قوله حذر مير امر او لجهاد بعد قوله عاقله و من كان له عند  
 انسان حق وسمعه اياه حذره لاحد من ائله لغير ذبه و كان سب لحق طاهر لا يحتاج الى اثبات  
 مثل مستحق المراه البقرة على روحها و مستحق لادب ائمه على اقرارهم واستحقاق  
 الصبب العبيقة على من رل به و ن كان سب لحق حذر يحتاج الى اثبات من بحر وهذه الطريقة  
 المنصوصة عن الامام أحمد وهي اعدل الاقوال

## باب كتاب القاضي الي القاضي

وتقبل كتاب عاصي الى عاصي في احسرد والقصاص وهو قول مالك وابي ثور في الحدود  
 وقول مالك واشافى وابي ثور و ربه عن محمد في القصاص و هو ما كان عيبا في المد لحاكم

فيه يسلمه لي المدعى ولا حاجة لي بكتاب وما ان كان دسما وعسافيا في بلد آخرى فيه يتم على  
الكتاب وههنا ثلاث مسائل منه حالات مستثناة حصر المحكم اذا كان غائبا ومسألة المحكم على  
الغائب ومسألة كتاب القاضي لي انقاضي وم قبل المحكم على الغائب اذا كان المحكوم به  
حاضرا الآن فيه فائدة وهي تسمية وان كان محكوما به بالادعاء فيسمى ان يكتب المحكم بما  
ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون المحكم في له التفسير كان متوجها وهل قبل كتاب  
القاضي بالثبوت والمحكم من حكم سيره من مثل ان شهد شاهدان ان حاكما نافذ المحكم حكم كذا  
وبدا القيس انه لا يقبل بخلاف ما كان كتابه مبرور لان مسألة الحاكمة ومكاتبته غير له  
شهادة لاصول للفروع وهذا لا يفسر في الحكم والشهادات وان قبل في الفتوى ولا حارات  
وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من ان الخصمين اذا امر المحكم حاكم عليهما حيز الثاني بين  
الامضاء والاستئناف لان ذلك غير له قول الخصم شهد علي شاهدان ذوي عدل هو قد قبل  
التخير اياهم من عرف خطاه بقراره وانشاء أو عقد أو شهادة عمل به كالميت من حصر وانكر  
مصدونه فكاعتبر به بصوت ونكاره مصدونه ولا حكم ان يكتب للمدعى عليه ان ثبتت برأيه محصرا  
بذلك ان تصرر بركه وللمحكوم عليه ان يطالب الحاكمة عليه بتسميته اية ليتمكن من القدر  
فيها باتفاق

## باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه اذا طلب أحد الشركاء به وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب  
المعصوم عن أحد في روية الميموني وذكره لاكترون من الاصحاب فيقال على هذا ان وقف  
قسمة مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه قسم بين أمرين بين بيع الحبس الموقوف وأما بيع شركه  
لازمة وجوابه بين الفرق وفيه لا انراة الفرق وقال الوقف منع من نقل المالك في عين فلا ضرر  
في شركة عينه وأما الشركة في المبيع فيزول بهاءه أو المؤاخره عيها ولا انراة ان يجوز مثل هذا  
أو جعل الوقف مفرازا تقديما لحق الشريك كما لو صب قسمة العين وأمكن ما تقدم حق الافراز  
على حق الوقف ومن قال هذا فيسمى له ان يقول تقسم الوقف وان قال القسمة بيع ضرورة  
وقد نص أحمد على بيع الثلثة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشئ من

الاشتراك في الاموال الموقوفة بحسب عليه هذه ولو طاب أحد الشريكين الاخره أحبر الآخر  
 معه ذكره لأصحاب في لونه ولو طاب أحد المملوكين يجب أن يرى عيها إلى مذهب  
 جمهور المالكا كآبي حنيفة ومالك وأحمد ودون وحيد على الشريكات أن يؤجر مع صاحبه فاجر  
 أحد الشريكين الميراث المؤجرة بدون ذلك مدة مدته في ذلك يستحق أكثر الامرين من  
 أجرة المثل والاحرة المسماة لأن الاجرة المسماة كانت أكثر فلهذا أخر رضي أن ينفع بها  
 وعلى قياس ذلك كل من اكترى من غيره لميرته ولو لم يزم حصة من طالب الحصة بالزمان  
 والمكان وانما لأحد ما أن يمسح حتى ينقص من روستوفي كل واحد منهم حصة ولو استوفى  
 أحدهما نوته ثم تمت له في مدة لاحرة طاه يرجع على الاول بدل حصته من تلك مدة  
 التي استوفىها منه يمكن قد رضي بمدة الزهر المدخر على أي حال كان حله لا ينافي قبل القبض  
 كالناف في لاحرة وسواء المسماة فرار ويبيع المددلة معبرة فيها على القواسم فهذا  
 ثبت فيها خيار البيع وانما يمسح هو ذلك كان بينهم شجار فيه لفترة أو عدم فيها المثل و  
 الصوف هو كالتسام المحدث ومناقص الحادثة وجماع ذلك اتسام المددوم لكن ونقص  
 الحادث سواء الآخر يمسح قبل فسخي رت في تسيق في حصص المكنون عن أبي عبد الله  
 ان نظرة في قوم منهم كروم فيها ثمره لا تنفع مثل الحصره فاردوا قسمتها فقال لا يجوز قسمتها  
 وفيه علة لم يمنع لان المسماة لا يجوز الابدية وسماة كالمع وكما لا يجوز معه كذلك لا يجوز  
 قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على بيع (ق أو الماس) هـ من من بطة يقتضي  
 ان بيع الشجر لذي ثمره لا يمنع لا يمسح بضمه مع لفترة قبل بدو صلاحها وهو خلاف  
 المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمره بد رت فثمرته فنانع الا أن بشرطه لم يمنع  
 ومفهوم كلامه ان الحصرم رابع رت القسمة مع انها تقسم حرص كانه بيع شاة ذات  
 لبن شاة ذات ابن وعلى قياسه يجوز عنده بيع ثمره ذات رطب بنخله ذات رطب لان لربوي  
 نافع واد صل أحد الشريكا المسماة فيما يقسم لزم الحكم بحاله ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع  
 الموهون والجاني وكلام أحمد في بيع ماله قسم وقسم ثمره عام فيما يثبت عنده انه ملكه و  
 لا يثبت كجميع الاموال التي تناع ون مثل ذلك لو جاءه امرأة فرغت منها خفها لا ولي لها هل  
 يزوجها الا بثقة وقد نص أحمد في روية حرب فيما قسم ثمة بضم من صيغة يند قوم بعدا

منه تقسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر لأمم هذا لما كان يقسم على العايب اد طلب الحاضر وان لم يثبت ملك العايب والمكيلات والموزونات المساوية من كل وجه اذا قسمت لا يفتح فيها اي قرعة لهم الا ابتداء كميل أو الورن لمعص الشراكا معي أن يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة اصاحب الاكثر من يوق جميع حقه وتقدر يصيب لامن لاوجه أن يوقى بجميع كما يوق مثله في القدر بين اصحابه لان عليه في العرق ضرر وحقه من جنس واحد خلاف الحكومات فان تلخص لا يقدم الا بواحدة لعدم انطاط لمعص بمعص ثم ن تعدد حسب استحقاقه مثل أن يكون ورث ثلث صبرة وشاع ثلثا منها يتوجه وجهه ونهيا فلاحو القرية لارض وزرع كل واحد منهم حصته بالزرع له ولرب الارض يصيبه الامن رل من يصيب ملك فيه أحد حرة "المضيه ومه ستم" و حرة وكيل القرى ولا من لحظ لزرع على الملك والفلاح كسائر الاملاك قد احدثوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم و لم يأخذ الوكيل اعسه لا قدر حرة عمله بمرووف ولزيادة يأخذها المقطع والمقطع هو الذي طم الفلاحين والوقف على جهة واحدة لا تقسم عينه ندهه والله اعلم

## باب الدعوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعي عليه وعدائه فليس كل مدعى عليه يرضي منه باليمين ولا كل مدعى طالب باليمين فان المدعى به ذ كان كبيره ولط يرب لانهم عدلته فمن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يخاصم لاسيما عند خوف الفتن أو المظلمة ورجح باليد العرفية اذا استويا في الحشية أو عدمها وان كانت بين يدي احدهم فمن شهد الحل معه كان ذلك وما يوجب له يمينه قال الاصحاب ومن ادعى انه اشترى أو اتهم من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى العبد التلق وأقام بينين بذلك صححت سق العرفين من علم الشريح ولا تعارض فيه الاطمان أو يقسم أو يفرع على الخلاف وعن أحمد تقدم بينة العنق (قأ أبو العباس) لا صوب ان البيتين لم يتعارض منه من الممكن أن يقع العقدان لكن يكون بمنزلة ما لودرج الزيلين المرة وجهل السابق وما أن يقرع أو يصل العقدان محكم أو مبرح وكما وصفت يده من اولى أجر حصته باجرة مثله

(١) كذا بالأصل في الجرد

وبينة بنصفها أخذ باعلى سيفين وقله ضائعة من العلماء قال سيف المحرر ولو شهد شاهدان  
 أنه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر أنه أخذ من الصبي ألفا لم يولى أن يطالبهما  
 بالآلهين إلا أن تشهد البيعتان على العبد نفيها فيطلب لولى العا من بينهما شاه (قال أبو العباس)  
 الواجب أن يقرع هاتين لم يكن قبل كل منهما ضمانة قبل منهما عن أحمد في عدم شهادته وحال  
 أن يولاه بأعنه نفسه العبد درج وشهد لمولاه رجل آخر أنه باعه بالعبد يمتنع العبد ويحلف لمولاه  
 أنه لم يبعه إلا بالعقد فله نص على التامد واليمين في صدر العرض الذي وقع العقد  
 عليه (قال أبو العباس) إن حلف الشاهدان وليس ههنا تكرار وليس للسيد أن يحلف مع  
 شاهده إلا كبير اختلافهما كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكبيرة فقال أحمدان ومن تغليظ  
 اليمين بالمكان عند صخرة بيت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة  
 أن يخط ليمين ويحلف في سائر المساحد عند المبره والميطانة كان واليمين واللفظ لا يستحب  
 على قول أنى البركات ويستحب على قول أنى الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية الميوني  
 يقتضى التغليظ مطلقا من غير تعليق بالجهاد الامام وما قولنا استحب إدراكه الحاكم  
 مصلحة ومضى قلنا التغليظ مستحب إذا رآه الحاكم مصلحة فيسمى أنه إذا امتنع منه المخطوم صار  
 ناكلا ولا يحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

## كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع داء الشهادة منعت كتابتها في طهر كلام أبي  
 العباس والشيخ في محمد المقدسي ونحوه خد لاجرة على داء الشهادة وتحتها ولو تعينت داء  
 كان محتاجا وهو قول في مذهب أحمد وحرم كتبها ويقدر فيه ولو كان يدا ان شي لا يستحقه  
 ولا نص الى من يستحقه بشهادتهم بل لازم أن يؤاوين وصل الى مستحقه بشهادتهم لم يؤاوها وتعين  
 بشهود متناول يجهد والطلب العرفي والحق في حب الشهادة كاللفظي عليها المشهود له أولا  
 وهو صاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد بمحمول على شهادة الزور وإذا أدى الأدي شهادة  
 قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل من عبده ثمه إذا عاهد الحاجة والمسألة تشبه الخلاف  
 في الحكم من الطلب وقد عيب على من الشاهد به بمنحني فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو إلى محرم فلا يسوغ له أداء الشهادة ودها اللهم إلا أن يظهر قولاً يريد به مصلحة عظيمة  
وشهد بالاستفساضة ولو عن واحد نسكن نفسه إليه اختاره الحد قال القاضي لا تصح الشهادة  
للمجهول ولا لمجهول (قال أبو العباس) وفي هذا نظر نصح الشهادة للمجهول ويغني له بالمتيقن  
وللمجهول، يصح في مواضع كثيرة ما حدث يقع الحق بمجهول ولا ريب فيها كما تشهد بالتوصية  
بمجهول أو لمجهول أو تشهد بالقطعة والقيطه والمجهول بومان منهم كأحمد بن محمد ومطلق كعدو وكذلك  
في السع والاجارة والصدوق كما صافي وحب الحبر والمطلق (ص أبو العباس) وقد سئل عن  
بينة شهدت بوقف من دار مبيدة من دور ثم تهدمت وصارت عرصية فم تعرف عين تلك لدار  
التي فيها السهم ولا عدد سور فجاب بحتم أن قرع قرع عين قرعة لعدد لدور وقرعة لتعين  
ذات السهم وكذلك في كل حق خناط بعينه وجهه تقدر وقرع للمدر فيكتب رقاعاً باسمه  
العدد أخرج العدد الحق على ما شاهد به شاهد بمسبح وذا قات يمينه تدح في اللعظ  
قبلت ويتوجه أن الشهادة ليس لا تقبل لا مفسر للنسب وشهد به هذان زيداً يستحق من  
ميراث مورثه قدراً معيناً أو من وقف كذا وكذا حر معيناً أو به يستحق منه أصيب فلا  
ونحو ذلك فكل هذا لا تقبل فيه شهادة الأعم إثبات النسب لأن لا تقبل في الميراث والوقف  
حكم شرعي بدركه باليقين، وده ولا جند خري فلا تقبل حتى تدين حجب لا احتمال بأن شهد بشرط  
الواقف وعن بق من المستعقبين أو شهد بموت المورث وعن خلف من أورثه وحيد فله رأى الحاكم  
أن ذلك السبب بعيد الاتقال حكمه والارادت الشهادة وقول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد  
الشهود بكل حكم عتده فيه مما حلف فيه أو اتفق عليه وأنه يجب على الحاكم الحكم بذلك فتصير مذهب  
الفقهاء مشرود إليها حتى لو قال الشاهد في مسألة الجارية أشهد أن هذا يستحق من ركة الميثب على  
اعتقاده الشرعيات يتعين أن رد مثل هذه الشهادة لاعتقاده وقوله تعالى من رصون من الشهداء يقتضي  
أنه يقرب في الشهادة على حقوق لا دمن من رصوه شهد بينهم ولا ينظر إلى عدالة كما تكون مقبولة  
عليهم فيما السنوه عليه وقوله تعالى في آية الوصية ولرجمة انسان ذو عدل أي صاحب عدل العدل في  
العدل هو الصدق واليقين الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بيده الله تعالى في قوله (ودعلم  
فاعدوا ولو كان ذا قرني) والعدل في كل رة ن ومكان وطائفة بحسبها ويكون الشاهد في كل قوم  
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غير المكان عدله على وجه آخر وهذا يمكن الحكم



بين الناس ولا فلو اعتبر في شهود كل طائفة لا يشهد جميع الامن يكون فإبداء الواجبات وترك  
المحرمات كما كان أصحابه لطفت الشهادات كلها وعلم (وقال أبو العباس) في موضع آخر إذا قصر  
العاسق في الشهادة بالعجز والتمهم فيسفي أن يرق بين حال الضرورة وعدمها كما في الكفار  
(وقال أبو العباس) في موضع ويتوجه أن نفس شهادة امرؤ من صدق ولا يكون ملتزم للحدود  
عدم الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل العرب الذين لا يوجد فيهم عدل «وهو قول»  
منها فلو شهادة أهل الذمة في الوصية وشهادة الذمة فيما لا يطع عليه أرحل وشهادة  
الصبيان فيما لا يطلع عليه أرحل وظهر ذلك المختصر في السمر إذا حضره أثنان كافران  
وأثنان مسلمان يصدقون وبسبب ذلك لا يمين محدود أو ثلث مبدعان فهذا خير من الكافرين  
والشروط التي في القرآن إنما هي في شهادة الحمل لا لإبداء ويسمى أن يقول في الشهود  
ما تقول في المحدين وهو ثلث الشهود من ثلث شهادته في نوع دون نوع وشخص دون شخص  
كما أن المحدين كذلك وأما العاسق يسردود بل هو موجب للابتن عند خبر العاسق  
الواحد ولو أمر به عند خبره سفيين وذلك أن خبر الاثنين موجب من الاعتقاد لا يوجه خبر  
الواحد ما إذا علم أنهما يتواطأان فهذا قد يحصل العلم وترد الشهادة بالأكذبة الواحدة وإن لم تل هي  
كبيرة وهو روي عن أحمد ومن شهد على قرار شرعية مدح ذلك في عداله ولا ستريب أحد  
فيمس على محسن أو لي غير الله أو مدعو مت أو بلا مراة نه كبيرة «ومحرم لللب بالشرع  
وهو قول أحمد وغيره من العلماء كما وكان موضع أو نفس ترك واحد أو فعل محرم اجتماعا وهو  
شر من الرد وقاله مالك ومن ترك الجماعة فليس عدلا ولا فلهي سنة «وتحريم محاكاة الناس  
المضحكة ومرر هو ومن أمر به لأنه ثنى ومن دخل قاعات الملاح فتح على يسه باب الشر  
وصار من أهل النهم عند الناس لأنه شتم عن اعتداد حوله وقوعه في مقدمات شماع أوفيه «والشرية  
المحرمه والفقعة في غير الطاعة وعلى كافر والامر مدع منه ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع  
الصغار فقد سمع عمر بن الخطاب مع ابنه لا أحدث هي عن لا حماع به بمجرد أربعة «وتقبل شهادة  
الكافر على المدي في رصية في السمر ذم يوحده برة وهو مذهب أحمد لا تعتبر عند النهم  
وإن شاء لم يحرمهم بسبب حق الله «ولو حكم حكم بخلاف به الوصية لنقص حكمه أنه حال

نص الكتاب تأويلات سمجة وتقول حمد أقل شهادة أهل لدمه إذا كانوا في سمرائس فيه غيره  
هذه ضرورة يقضى هذا التعليق قوله في كل ضرورة حصرا وسهرا وصية وغيرها وهو منحة  
كما قيل شهادة النساء في الحدود إذا اجتمعن في العرس وحمام ونص عليه حمد في رويته كبرين  
حمد عن أبيه وعن ابن صدقة في الزجر يوصى بشيء لا وره ويعتق ولا يحصره إلا النساء هل  
يجوز شهادتهن في الحقوق والصحيح قبول شهادة النساء في الرجمة من حضورهن عنده أيسر  
من حضورهن عند كتابة الوثائق عن أحمد في شهادته في كل موضع ضرورة غير المخصوص  
غيره روايتان لكن التعارض ههنا يمرضوا به يمكن أن يقال لا تخلف لأبهم بما يحكمون حيث يكون  
شهادتهم بدلا في التحصيل بخلاف ما إذا كانوا أولا فدمهم من غير تحميل (وقال أبو العباس) في  
موضع آخر وروى قيل قبل شهادتهم مع ما في كل شيء عندهم لمسلمون كان وحماؤهم يكون شهادتهم  
بدلا مطلقا فقلنا شهادة السكر في توصية في السهر لا يبرر كونه من أهل الكتاب وهو  
صاهر القرآن وقيل شهادة أهل لدمه منهم على نص وهو رواه عن أحمد حثارها أبو الخطاب في  
استصاره ومذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء ونوقل أنهم يخلفون مع شهادتهم بمصهم على بعض كما  
يخلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السهر كان موجه وشهد له لوصى على الميت مقبولة قال في  
المعنى لا نعم فيه خلاه (قال أبو العباس) لأن يقال مدسفيد هذه شهادة نوع ولا يفي في تسليم المال ومثله  
شهادة المودع أو دعيبها فلان ومالكه فلان واجب في المدون والصدق ونحوها أنه ين  
علم منهما الدلالة الحقيقية وبنت شهادتهم وإنما ان كانت عدلها ظاهرة مع مكان أن يكون الباطن  
مخالفة لم يقل ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه وعمل شهادة المدوي على انقروى في الوصية  
في السفر وهو أحص من قول من قبل مطلقا أو مع مطلقا وعلى القصص وغيره منع شهادة  
المدوي على القروي أن المدون القروي إنما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال  
أبو العباس) هذا كان المدوي خاصا مع المدعين في القرية وبنت شهادته زول هذا المعنى فيكون  
قولا آخر في المسئلة مفصلا (وقال أبو العباس) في قوة أجروا شيئا لا قيل شهادة أحد منهم  
على المستأجر لأبهم وكلاء أو أولياء واشترط الحري في الشهادة وهو روية عن أحمد والشهادة  
في مصرف أو فاق مقبولة وإن كان مسندها الاستعانة في أصح القولين

## ﴿ فصل ﴾

قال أحمد في رواية حرب من كان أخرس فهو أصم لا يجوز شهادته قيد له من كتبها قال  
 م يلى في هذا شيء و حذر أحد قول سكتة ومعهما أبو بكر وقول أحمد فهو أصم لا يجوز  
 شهادته لعدم سماعه وهذا متفق عليه من أصحاب خوز شدة لأعمى في المسموعات وفي  
 مراء قبل عمه إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه ومن لم يعرفه لا يسميه فوجهان وكذلك الوجهان  
 إذا تمر حضور المشهود عليه أو لموت أو بنية وحسن شهد البصير على حديثه وفي الموصفين  
 تمدرت لرؤية من شهد قال الشاهد سمعته من له من يمين من رآه وكتب صوته أو ضبطها  
 ثم رني شخص تلك العصة قد تم وهو شبه خطه داراه ولم يذكر شهادة القاصي  
 فان قال لأعمى شهد من سمعني هذا شيئا ولم يذكر سمعه ونسبه أو شهد البصير على رجل  
 من وراء حائل ولم يدر اسمه ونسبه لم يصح وذكره محل وفاق (قال أبو العباس) لباس المذهب  
 انه إذا سمع صوته صححت الشهادة عليه إذا كان اصح تحلا وبه لا يشترط رؤيته المشهود عليه حين  
 التحمل ولو كان حاضرا دسمه ونسبه وهو لا يشترط في اصح الوجهين وكذلك إذا نشر  
 اليه لا يشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادته لأعمى على من سمع صوته ولم يعرف اسمه ونسبه  
 ويؤيدها عليه ما سمع صوته ولا يشترط في ذلك الشهادة لمطة شها وهو مقصي قول أحمد  
 قال على بن المديني أقول يلى في الشرة في الخط ولا يشهد من شهد منى قلت فقد شهدت وقال  
 بن عيسى لا أحمد تفرق بين لعم والشهادة في ناعثه في الخط لا وهل الميموني قال أبو عبد  
 الله وهل منى أقول والشهادة لا وحدها أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهدده وزاد أبو بكر  
 بن محمد قال أبو عبد الله ( لا من شهد بالحق وهم تعلمون ) وهل وما شهد الا بما علمت وهل  
 المروزي أص في سمعت أنه عند الله قول هذا حمل قول طاعة بنت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولا أشهد بها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال أبو العباس ) ولا أعلم  
 نصا بخلاف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا يلى شرط لعم الشهادة ولا يعتبر في أداء الشهادة  
 وأن الدين رى في دمة لعزم الى لأن بل يحكم الحكمة يستصحب الحار انبت عمده سبق  
 الحلق جماعة ويعرض في الشهادة إذا خاف الشاهد من طرر الناطق طم المشهود عليه وكذلك  
 التعريض في الحلق إذا خاف حاكم من صهر لأمر وموع اعظم وكذلك التعريض في العوى

ولرواية كالمين وأولى يد الميس خير وزيدة

### فصل ١٠

قصة أبي قتادة وحريمه نفصى الحكيم بالشاهد في الأموال ودل الدعي في اتفاق الحكيم بالشاهد الواحد غير منع كما دله لمخالف في المال في البينة وفي القابلة على ما لا يعرف لرواية بمنع الخوازم (قال أبو العباس) وقد يقال للميس مع الشاهد الواحد حق للمستحب وللأمن فله أن يسقطها وهذا أحسن ويعتبر في شهادة الأعداء بعد البينة ثلاثة وفي حل الشبهة وفي دفع الغرر وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل به بحكم شهادته مرة واحدة مع عين الطاب في الأموال لكان متوجها لآلهم ما لم يقع الرحن في تحصيل ذلك كاله وله في غير المال وسن وهو رواية عن أحمد والأمر بالشهادة بحكم الشاهد بدين الأمة السوداء في الرضاع من عقبه من الحارث أخير النبي صلى الله عليه وسلم من المرأة الحبرية أرضعتهم فلهما من غير منع من المرأة وقد احتج به الأصحاب في قول شهادة المرأة في الرضاع ولو لأن لا قرر بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن لا قرر بحكم الحاكم بعد الفاسد بسوغ إلى الحاكم الثاني أن ينفذه مع غناه لمدهه وشاهد الرواية إذا تاب بعد الحكم فيما لا يطل برجوعه فهنا قد يتفق به حق آدمي فلا يسقط عنه التعزير وأما إذا تاب قبل الحكم بعد الحكم فيما يطل برجوعه فإنما ينعى به حق آدمي ثم نذر يني إلى الإمام ما شاهدته بحكمه قطع الطريق إذا تاب قبل الفدية ونذر يتوب بعد ظهور تزويره فلا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بعد الحكم شهادة ثانية في شدة الأولى فمكر رجوعه عن الشهادة أولى (وأي أبو العباس) في شاهد قس كذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ثم قس وكتب خطه بزيادة فحرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) يحرم الشاهد ما سهره لو كمل من زيادة بسببه تعدد الكذب أو خطأ كالرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الاقرار

والتحقيق أن يقال إن المخبر إن أخبر بما على نفسه فهو مقرون بحربه على غيره لنفسه فهو مدع وإن أخبر بما على غيره لغيره من كان مؤمنا عليه فهو مخبر والأبواب شاهدات القاضي ولو كمل

والمسكاتب واوصى الناس به كل هؤلاء ما ادعوه مؤثرون فيه واخبرهم انهم انزل يس اقرارا وانما هو خبر محض واد كان لانسان بلد سخط او قطاع طريق ونحوه من الظامة خوف ان يؤخذ ماله او الما لذي ينزكه نورته او المال لذي يملكه الناس بما يحجة نه ميت لا وارث له وبحجة انه مال غائب او بلا حجة اصلا فيجوز له لاقر رعا ندفع هذا الظم ويحبط هذ الما اصدحه مثل ان ير الحاصر نه سه ويقر ان له عده كذا وكذا او يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتناول في اقراره ان يبي قوله اي كونه صديرا وبقوله احي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له نى له لانه قد صد كوني قد وكاته في بيده ايضا الى - تحقه ان كان يشترط ان يكون المقر له امينا والاحتياط ان يد على المقر له ايضا ان هذا الامر ر تلخنة نفسه كد وكما وان اقر من شك في بلوعه ود كونه لا يسمع ما يقول فوله بلا بين وطمع به في المعنى وانحرر اعدم تكافئه ويتوجه ان يحب عليه ليمين لانه ان كان لا يسمع ما يصره وان كان قد منع حجرة مقر بلوق اص الامم احمد في رواية من م صور د من - نفع نعتك من ان نفع وقال لا يرى امد بلوعك ان القول قول المشتري وهكذا يحكي في الامر وسائر التصرفات هل وقعت قبل انواع او بعده لان لانس في المقود الصحة فام ان يسال هذ عام و ما ان يرق بين ان يمين نه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم بلوعه ولا ينعن د مع يمين شك فدية اصادور التصرف ممن يثبات امد والاصل بدمر هذ شك كما في شرط الصحة وذلك ما مع من الصحة وما في الحنة لاخرى فانه يجوز صدوره في حال الاهلية وحال عدمها و صاهر صدوره وقت الاهلية ولاصل عدمه قل وقتها لاهلية هذ - يمين وجوده (ثم ذكر ابو العباس) ان من لم يقر بالبلوع حتى يعلق به حق مثل اسلام اسلام ثيه وثبوت لدقة نه لايه و امد تصرف ثولى له وتزويج ولى امد منه لموليه فهل يعمل به دعوى البلوع حيث دام لا اثبوت هذه الاحكام المداهه به في الظاهر بل دعواه (واشار ابو عباس) الى تخرج المسئلة على لوجهين فيما اذا راجع لرجعية زوجها فها قد انقضت عدتي وشيه ايصا بما اد دعى بجهول المحكوم اسلامه صاهر كالمقط الكمر امد البلوع به لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بخر به صاهر كالمقط ثم دعى لرق في قول قوله خلاف معروف وذا من المرض مرض الموت المخوف لو رث فيحتمل ان يحمل اقراره لو ارث كالشهادة فتزد في حق من ترد

شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا حل بحرف المقر له معه كالتشهاد وحمل بمقتضى عدالة  
المقر ثلاث احتمالات ومحملة أن يفرق مطلقا بين العدل وغيره فإن العدل معه من الدين ما  
يمنه من الكذب ونحوه في رواية دمنه بخلاف الآخر وهو حرف المقر له مع هذا أنه كذا  
في قول لاقرار مظان فساد بطيم وكذلك في رده مضطربا ويوجه في حق مير وهو غير  
منهم كافر والمسلم بحماية الخطأ وقرار القياس بحماية الخطأ أن يحمل المقر كشاهد وبحرف معه  
المدعى فيما ثبت شاهد آخر كما قد في رد بعض لورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان  
وقرار السيد سيده على ثبوت مال السيد في دعواه فاعلم ابتداء ودوام وفيه ثلاثة أوجه في الصداق  
وقرار سيده له يبنى على أن الممداد مال يملك هل ثبت له دين على سيده قل في الكافي وإن أنكر  
المدعى به كالحاقه بقصاص أو غير بقصد صحيح وإن كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في الكافي فيه  
نظرون لئلا لا يصح كحاقه بدون دين سيده لأن في ثبوت كالحاق المضررا عليه ولا يقل إلا  
بتصديق السيد قال وإن أنكر لمدعى غيره قال صحيح وكان السيد (قال أبو العباس) وإذا قدما يصح  
قبول الهبة ولو صيغة بدون إذن السيد لا يصح لأمرد إلى تصديق السيد وقد يقال بل وإن لم  
يقبل بذلك حوازي أن يكون فيه ملك ما هو فيه أو نفعه ونضمن قيمته وإلا حذر المولى على  
المأذون له فحذر بمد الحذر قال القاضي وغيره لا يقل ويقاس لمذهب تنمض وهو ثبت بالنسب  
المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجهان حكاهما في الكافي  
(قال أبو العباس) أن جعل النسب فيه حقا لله تعالى فهو كالحزبية وإن جعل حق آدمي فهو كالمال  
والأشبه أنه حق لآدمي كالولاء ثم ادعى الرجوع عنه هل يرد بالنسب الذي ثبت من الحرمة  
ومحوها هل يزول ويكون كالأقر رارق (ورد بنظر أبي العباس في ذلك قال إن ادعى نسبا ولم يثبت  
أدعى تصديق المقر له أو قال إن فلا ابن فلان وانتسب إلى غير معروف وفل لا أثبت أولاً نسب  
لي ثم ادعى بعد هذا نسبا آخر أو ادعى أن له أباً فقد ذكر الأصحاب في باب ما علق من النسب  
أن الأب إذا اعترف بالابن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لأن هذا إلى والاققرار بمحمل  
ومشكر لم يثبت به نسب فيكون قرره بعد ذلك مقبولا كما نص فيها إذا أنكر به لم يكذب إذا لم  
يجمعه يثبت المال فانه إذا ادعى المقر بعد هذا أنه ملكه قبل منه وإن كان المقر به رقيق نفسه  
فهو كغيره بناء على أن الإقرار بالكذب وجوده كعدمه وهناك على الوجه الآخر يجمعه بهرلة



المال الصانع أو المجهول فيحكم بأخيه وسهل ليثبت هل هو يكون بمهارة محمول النسب فيفسر  
 به الاقرار ثانيا وسر المسألة ان الرجوع عن الدعوى مقبول ورجوع عن الاقرار غير مقبول  
 والاعتراف لدى لم يتعلق به حق الله ولا لآدمي هو من باب تعاوي فيصح رجوع عنه ومن أقر  
 اعطس له أم خذ ما به بعد دعوى المقر مدعي روحية ولا شبه كلام أحمد ثبوت لزوجة هو محل  
 على الصحة وخالف لأصحاب في ذلك ومن فرقة بين من وبه ثم أكره وقال فيصت وسأل خلاف  
 خصمه فله ذلك في أصح فتوى أئمة ولا بشرط في صحة الاقرار كون المقر به به المنة والامرار  
 قد يكون بمعنى لاشء كقوله (قد أقررت) وقد أقر به وراد شاهد تخيكة صرح ومن أكره  
 زوجية مرأه ورثته ثم قرأ كل لها طلق بخفيها ومن قر وهو محمول نسبه ولا وارث حتى أخ  
 أو عم قصده المقر له وأمكن من صدقه بولي ولا يجوز في حصة وذكره الحل خرج بكل صلة  
 كلام مفيدة له لاشء وغير انتقارب في مواضع ولا قرار مع الاله ذلك متواصل وهو أحد  
 القوانين ولو قل في الطلاق انه في الاله ان كان كذلك ويجعل ان يقول الاقرار يتضمن ومن  
 أقر بذلك ثم ادعى شره من اقراره ولا يغني عن نفسه قراره الامع شبهة متبادرة ولو أقر زوجته  
 في مرضه فمروا وارث شفعي نه ورده واقصاها ورثته مع علمه بخلافه يمكن به دعوى ما يادفعه  
 ولا يسوغ الحكم له وقياس المذهب فيما ذكره قال في جوب لدعوى أن يكون مقررا المدعي  
 به لان المقصود ما في الدعوى كما في قوله قال في الاله وبصرف في لا يجب لاي شيء  
 آخر وهو وجه في المذهب وإنما ذكر لا كرهه وبين لا انكار ولا قرار مرتبة وهي  
 لسكوت ولو دل الرجل بالاشء كذب فلازم لكن مصدقه له لموجه انه مجرد في الانكار إن  
 لم ينضم اليه مرتبة بان يكون المدعي مما يملكه المطلوب وقد ادعى عليه علمه ولا يمكن قراره حتى  
 صاحب الكافي عن القاضى به قال فيما ذكره قال المدعي لى عليك الف الف المدعي عليه قصيكت  
 منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد وفها بقوله والباقي لم يقربه وعوله منها يحتمل ما ندعيه  
 (قال أبو العباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في برئ وأحداهما وقصته نه مقر هنا بالالف  
 لان لها يرجع الى المذكور وينخرج ان يكون مقررا مدته على رة اية في قوله كان له على وقصينه  
 ثم هل يكون مقررا بها وحدها أو لجميع على ما تقدم والصور في الاقرار الملحق بشرط ان نفس  
 الاقرار لا يتعلق وإنما يتعلق المقر به لان المقر به قد يكون مطلقا بسبب قد يوجهه ويوجب ادائه

دليل يظهره هلاول كما و قال مفراد مدد ريد فلي من الم صبح وكذلك ان قال ن رد عبده  
 الآتي فله ألم ثم أقر ما قص ب رد عبده لا بين فيه فصح و كذلك لاقرار بعوض الخلع  
 لو قالت ان طلعتي أو ان عفا عني فيه عدي ب و ما التعليق . المشاهدة فقد شبه التحكيم لو قال  
 ان حكمت علي كذا التهمة لزمه عددا لذلك مد برصي شاهدته وهو في الحقيقة ندم وتركية  
 للشهد ورضي بشهادة واحد و دائر له في عموم محض و ادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله  
 يجهله قبل منه على المذهب وادى أمر أميره بعين له بما حق لا يثبت الارضي الملك كارهين و لاحدة  
 ولا يرة قال الاصحاب بقل و يتوجه ب كقول قول له لان لاقرار ما تضمن ما يوجب تسليم  
 العين أو المنفعة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقصده و لا يجوز من هذا الاستثناء  
 في الاشياء التي في البيع و نحوه و كذلك في الامور ذات و اقر بديل على ذلك في آية الدين كذا  
 لو أقر بفعل فعله و ادعى من الملك والاستثناء بجمع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد  
 مدخل في الاصح قول الفاضل ظاهر كلام احمد حواشي المدد . لصف لان أبا منصور روي  
 عن احمد د قال كان لك عدي ب ثم دبر فقصبتك منها حين وليس بينهما يد فاقول قوله  
 (قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء اصحاب و به من قوله و يدك سبين مثل حسين قال أبو  
 حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهم لزمه أحد عشر درهما ان قال كذا وكذا درهم لزمه إحدى  
 وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرين . ما فانه نحو حده قرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا  
 بسوه على ن كذا وكذا كذا وهو حاشي لانه يكفيه ان يقول كذا درهما كان " في ارد  
 درهم وأيضا " لو امت العرب هو خلاف لا الصب ثم يقتضي الرفع لها وهذا مثل التهمة وان  
 لدرهم امره فظاهر ان يقول درهم و لو اوجب ب فرق بين اثنين لدى تصل حدهما الارض  
 عادة كالقرب في السيف والخاتم في الفص لان ذلك اقر ربهما وكذلك اريت في الرق والمرة  
 في حراب ولو قال عصيته ثوب في منديل و خذته ثوب في منديل كان اقر راسها لاله عدي  
 ثوب في منديل فانه امر ب ثوب خاصة وهو قول في حده و اذا قال له على من درهم الى عشرة  
 أو من الدرهم الى عشرة فهد أو حده ب درهم تسعة و ثوب عشرة و ثوبها ثمانية والذي ينبغي  
 ان يجمع بين الطرفين من الاعداد قد قرر من واحد الى عشرة لزمه خمسة خمسون ان ادخلنا

الطريقين وخمسة وأربعون إن كانا المتدقنقط وربعة وأربعون ان خرجتا هما وسبقي الاقرار  
عرب المسكلم فيحمل مطابق كلامه على ان يحملانه وثلة مسجانه ودعالي أعلم

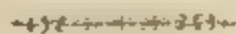
تمت المسححة والحمد لله على نعمه جودا كثير عديم حرت لاقلام والصلوة والسلام على خير  
الانام محمد وعلى آله الكرام صلاة دعة متصلة لدوم

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين وعشرين ومائة والتم من محرقه من العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم  
ان تجدد عيباً فسد الخللا \* جل من لا عيب فيه وعلا



—X—X—

ليعلم انه لم يكن يدع من نسخ الاختيارات الا نسخة واحدة محفوظة ومفوظة في مصر  
ولا غيرها نسخة اخرى قد قد عتيد تصحيحها بتمه الامكان  
والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين



وهانتم لجلد الرابع من فتاوى شيخ الاسلام ويحققه الخامس  
وأوله كتاب التسمينيه لشيخ الاسلام ابن تيميه



# فهرست المجلد الرابع

﴿ من فتاوى من نبيه وبيه فهرست الاختيارات ﴾

صفحة

( باب الوقف )

- ٢ مسألة في رجل متول مائة مسجدة وخطاته وضرر ودمه الخ والحبوب عنها
- ٣ مسألة وقف اسد على ريد ثم على أولاد زيد لثمنية شفت واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقونة وجمعة وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في وقف وقف على فقراء المسلمين قول يجوز لناظر أو وقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له الخ وضيقة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وفعما وشرط للناظر جربة ودية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل متى يستحق معلومه من حين فوص إليه أو ح وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على ما رسة وشرط في كتاب الوقف به لا يزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وفتت على الفقهاء والمتفهمه الغلابية برسم سكك الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقف يد على أما كن محضة الخ والحواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وفعما على أولاده فلا وفلان الخ والحواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وفعما مستغلام مات فظهر عليه دين الخ والحواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في حان وقف وله مباشر الخ والحبوب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر من مائة عشرة ثم ان جمع لحاوت والاعمال الخ والحواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتب الوقف بعد ما وقع عامر بن يوسف والحواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قل في مرضه دمت فدرى وقف الخ والحبوب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقر ومقيمون وملك الزاوية مطعم الخ والحبوب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين الخ والحواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في مال انصفة في الجهاد الخ والحبوب عنها

- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم وتعطونهم الخ والجواب عنها  
٣٢ ( ب. لا تظهروا غيرهم )
- ٣٢ مسألة في رجل وجد له صبي وعرف بها بعض الناس والجواب عنها  
٣٢ مسألة في حجاج اتقوا مع عرب الخ والجواب عنها
- ٣٣ مسألة في سيرة عرفت في الحر ثم بها تحدث الخ والجواب عنها  
٣٤ مسألة في حكم من وجد لقطعة وخوب عنها
- ٣٤ مسألة في رجل لقي غيبة في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها  
٣٤ مسألة جاء التزويج من الدس من بين ندمهم وحاموا ديارنا الخ والجواب عنها  
٣٤ مسألة بين وجد طملا ومعه شيء من المال ثم رماه الخ والجواب عنها
- ٣٥ ( كتاب الوصايا )
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا تذهب شيء الخ والجواب عنها  
٣٥ مسألة في ابناء تحت بد وصى ولهم شيء من أم الخ والجواب عنها
- ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركه وصى وصية الخ والجواب عنها  
٣٦ مسألة في رجل له حريم وله منها ولاد خمسة الخ والجواب عنها
- ٣٦ مسألة في امرأة وصفت لطفها تحت نظر بها عمن الخ والجواب عنها  
٣٧ مسألة في وصى على ايتام وكالة شرعية والاسماء داره الخ والجواب عنها
- ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وصى الخ والجواب عنها  
٣٧ مسألة في رجل مات وخلف ستة اولاد كور الخ والجواب عنها
- ٣٨ مسألة في وصى تحت بد له مال لا يتدفع من جور الخ والجواب عنها  
٣٨ مسألة في امرأة ماتت ولكن لها ارث سوى من تحت الخ والجواب عنها
- ٣٨ مسألة في رجل خلف ولادا وأوصى لاحته كل يوم بدر الخ والجواب عنها  
٣٩ مسألة في رجل اوصى لرحمن علي ولده ثم ايهما جهدا الخ والجواب عنها  
٣٩ مسألة في رجل اوصى لاولاده بسهم مختلف الخ والجواب عنها

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المنفل عونه بن ربيع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده المذكور بتخصيص مائة دون الأشرار الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على حيرانه في الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الوصي ونحوه إذا كان بعض مال وصي مشتركاً والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسقطت إليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له ثلثات مع مائة ووصي الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وولدت لها وعملها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصي على أولاد أخيه وتوفي وحب أولاد الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفي صاحب له في الجهاد ختم تركه الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت بثلث مائة خمسة أيام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصي تحت يده يتام طاهر ووالدته حامل الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في مسجدة لرجل وعنه وقف وأوصى عليه حكيم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصي فقي دينا عن الموالي يبرأ وتعتد الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصي على مال يتيم وقد مرض فيه مائة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتيم وهو ماهر في الحديث في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد وقع كلمة اليتم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دهم مال يتيم لي عامر اشتري به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في صبيان يمشون يدهم في الحشيش المصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في صبيان يمشون وأبهم لما سمعوا قدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب دفعه صاحب المال إلى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجند لتصير لزم أو لا يوجب لها الخ والجواب عنها
- ٤٧ (كتاب القرائض وغيره)
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد وكتب حرية وأولادها الخ والجواب عنه



- ٤٧ مسألة في رجلين حوة لاب وكانت ثم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وحلفت بيمين وروح ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وحلفت ردها وابدين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فوفت مات الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وحلفت روحا ومناولاً واحداً من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وحلف بيمين ويدين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها مهر وكتب عليه صفة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه ثم الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في قوم يدعون موت ميمهم ثم يصحوا باسمون ازال والحلال الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه ثمانية من ماله فالحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مريضة وزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واحدة لا يورثه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وحلفت لولا انهم ارثت لشيء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمه الله وخلف له وأحد الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وحلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وحلف ما وله أولاد الخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على ماله يدعو في صحة من عفته وبذره الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وحلف أحله وخنا شقيقين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل تزوج به وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بمص لأولاد على حص الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له حاة ماتت وحلفت موجودا ولم يكن لها وارث الخ والجواب عنها

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة شقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها ابنة وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي له حصة من صداقها حرة الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل حلف زوجة وثلاث أولاد دكور من الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وروح وزوجة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والده وخلفته وولده وكرمه الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفي زوجها وخلف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل حلف شيئا من الدين وقاسمه ولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وبنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٧ (كتاب النكاح)
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط له لا يروح علي لزوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم إن له كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون استوع فزوجوها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في بنية حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له حرة وولد عفاها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرا فوجدتها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل تزوج ابنة أخيه من أبيه ولزوج طاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها

- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية حنبي وولياها في مسافة انفصر الخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكرب ثم توفي وله بن من الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج بتيمة وشهدت أمها بلوغها الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها ثوب وثخ ووكيل أبيها في السكاح الخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرة بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان اتوفي عدة زوجها الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي بتيمة وعقد عقدها الشافعي الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدي أمه وبنى حده وأما عمه له وهو حالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه أن لا يتزوج غيرها الخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صميرة فربها فلما مات زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صميرة دون البائع مات أمها عن حور للحاكم أو نفيه أن يزوجه أم لا وهل
- يثبت لها الخيار إذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المالك بالجوار من غير عتق الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حث من زوجته فسكرت غيره بيجها الأول الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصمير إذا سحلت بها النساء وهو دون البائع الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في إمام عدل طلق امرأته وبقيت عنده الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف تزوج بنته لرجل غير شريف الخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي تعتبر أختها في الزواج شرعا الخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم الخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركاض يسير البلاد في كل مدينة شهرا الخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في سكاك واحد بين حانة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له حربة تزني رجل يذل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له حربة متوفرة وقد طلبها منه رجل ليزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل يسكن زوجته في غيرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكنائس ما لدليل على وحدتين تملك ليمس الخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما نجوسيه فقد ذكرنا في الكلام فيها مني الخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني امرأة في حال شربيته وقد رنى الخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطب اقرباء لها فابت الخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرني تروح بخربة مملوكة وبسها ولد اهل الخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تذكروا الذراري وقد نكح المأخوذ الخ والجواب عنها
- ٨٥ (باب من السكاك)
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الاكبر ثم بعد ذلك طلق بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة فظار بمذوما فلما فسح السكاك والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصاحفة على صدق الخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسامحة من سرق أم لا هل فلا لا تصح الخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسامحة العبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وممة ما يريد الزوج فطلق لزوجته الخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يزوح هذا أخت هذا وهذا أخت هذا الخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل دمي في قول نكاح امرأة مسلمة الخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت رجل فهرب وتركها الخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه من العقد الخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فودعت الخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق واله ودية تزوج امرأة من لمسيين الخ والجواب عنها  
 ٩١ مسألة في رجل تزوج بنته لشخص ولم علم وهو عليه الخ والجواب عنها  
 ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأته محسمة برصاً الخ والجواب عنها  
 ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبات ثيباً فهل له فسخ النكاح  
 ٩٢ مسألة في رجل تزوج امرأة وسافر عنها سنة كاملة الخ والجواب عنها  
 ٩٢ مسألة في رجل تزوج امرأة وممها بت ونوفيت خ والجواب عنها  
 ٩٢ مسألة في رجل تزوج ممتعة رجل وطلقه وتزوجت آخر الخ والجواب عنها

## باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خفي ولداً كزاً ومدين غير مرشدين الخ والجواب عنها  
 ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل ينفى له ولاية على أولاده الكفايين والجواب عنها  
 ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولده له الخ والجواب عنها  
 ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والفاقد مالكي الخ والجواب عنها  
 ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أبيه وولاه في مائة دون الف ماله الخ والجواب عنها  
 ٩٥ مسألة في رجل له عدو وقد حنس دمه وقصد الرواح فهل له ذلك والجواب عنها  
 ٩٥ مسألة في رجل عازب ومعه توفى لزوجته يخاف أن يتكلم من المرأة الخ والجواب عنها  
 ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وحدها ناس الخ والجواب عنها  
 ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا نكح لايم حتى تستأمر الخ والجواب عنها  
 ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالعة من جدتها أبي أيها الخ والجواب عنها  
 ٩٧ مسألة في رجل تحت حجر والده وعد روح يعير أده الخ والجواب عنها  
 ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لعمه قال ما زوجك الخ والجواب عنها  
 ٩٧ مسألة فيمن برطال إلى امرأة ليزوجها بآه فزوجها الخ والجواب عنها  
 ٩٧ مسألة في العمل السريجة وهي أن يقول لامرأته الخ والجواب عنها

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة مضى انت الميراث الح والجوب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاعتقوا على السكاح الح والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع الخ والجوب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من المدبول الخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي طاهر الحلال له حر الخ والجوب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوة الح والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح الخ والجوب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب طالع لم يكن وايها الا لحاكم فزوجها الح والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج بنته لرجل وأرد لزوج السمر الح والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بجملة نساء وله بنت فتزوج بها الح والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون النوع ولها رجل خا رجل يتزوج بها الح
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدور المسند لابن سريج ثم حلف بالطلاق الح
- ١٠٤ مسألة في بنت رأت بكارتها بمكروه وم ينفق عليها عقد وط الخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أملك على بنت وله منه سبعين ينفق عليها ودفع لهم الح
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل ...
- ١٠٥ مسألة في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مصطرة الي من يكفل فهل يجوز لاحد ان يتزوجها بدين ( أم لا ) ....
- ١٠٦ ( باب النهي عن مخالطة المجنوم وغيره )
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء ....
- ١٠٦ باب الايلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يبطأ زوجته ....
- ﴿ كتاب الطلاق وغيره ﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طليقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم ....
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وايها طالق يا كل الحرام وشرب الخمر ....



## صحيفة

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الثلاث قبل ان يدخل بها .....  
 ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته رخصت ولم يتطبع بطلاق .....  
 ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طليت منه الطلاق وطلقها .....  
 ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طائفة واحدة قبل الدخول بها .....  
 ١٠٨ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يغلبها معه .....  
 ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد لها ولد وأوصاه اليهود .....  
 ١٠٩ مسألة في رجل حق من روحه فقال ست صاقي ثلاث فأتته زوجته الخ والجواب عنها .....  
 ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها .....  
 ١١٠ مسألة في رجل تزوج امرأتين أحدهما مسلمة والآخرى كاتبة الخ والجواب عنها .....  
 ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وفتاه ممت بها لم يقع الخ والجواب عنها .....  
 ١١٩ مسألة في رجل سكت وصرب وسحبه وأمسوه على الطلاق الخ الجواب عنها .....  
 ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو كسها في غير سكر الخ والجواب عنها .....  
 ١٢١ مسألة في رجل تخصم مع امرأته وأخرج منه قبل الطلاق يرمى الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٢ مسألة في رجل تزوج امرأتين فأحارب أحدهن الطلاق الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولدت له أكره زوجته الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا من روحك الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٣ مسألة في رجل قال لأميرته ان حدث لي ما لي أكره من الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٣ مسألة في رجل تخصم مع زوجته وهي منه بضة واحدة الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة وقامت في صحتها الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٤ (باب عشرة النساء والمطعم والايلاء وغيرها)  
 ١٢٤ مسألة في امرأة بفضة زوجها فطلبت الانخلاع منه الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي حرمه الكتاب والسنة الخ والجواب عنها .....  
 ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم النهار وتعد المال الخ والجواب عنها .....

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة الحج والحجاب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاضع زوجته وصرفها فقالت له طلقني الحج والحجاب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كاهن كسوة مشتمة الحج والحجاب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأما أبرأئك من حقوقي الحج والحجاب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم الديها الحج والحجاب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب أحدهما الحج والحجاب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي شريفة ففعل بها ما قبل تسقط بغيرها والحجاب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد شربت عنه في بيت أبيها الحج والحجاب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحل الحج والحجاب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي تحبون أشوهن منظرهن الحج والحجاب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها الحج والحجاب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل يا رسول الله إن امرأتني لا ترد كف لأمس فهل هو من رد مسها عن أحد أو ما ترد يدها الحج والحجاب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكر بين مناس ما حبس الحج والحجاب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها قارب كلما أردت تزورهم الحج والحجاب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع في بيته وجد عند سريره رجلا احبها فودها حقها ....
- ١٣٤ مسألة في رجل أتته زوجته فاحشته بحيث أنه لم ير عندها ما يسكره الشرع ....
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسره في كتاب الصداق ....
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بموت الزوج فباعته الموص ....
- ١٣٥ مسألة في معسر هل يسقط عليه الصداق ....

### ﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾

- ١٣٥ مسألة في رجل شفعي المذهب أنت منه زوجته الطلاق ....
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال أحدهما لصاحبه يا أخي لا تفعل هذه الأمور ....

- ١٣٦ مسألة في رجل حلق من روجه فقال ان بقيت امكحك انكح امي .....  
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأورد الدحول الليل العلية ولا كانت مثل امه .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرم مثل أبي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لزوجته أنت على حرم مثل أبي وأخي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته أنت على حرم مثل أبي وأختي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته أنت على حرم مثل أبي وأختي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته أنت على حرم مثل أبي وأختي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته أنت على حرم مثل أبي وأختي .....

## باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكر .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقوب ولادة .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها .....  
 ١٣٨ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده .....  
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبتها خمسة عشر .....  
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة ماتت فتزوجت بعد شهر ونصف .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة متدة عدة ودفن ولم تعف في بيتها .....  
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تلح من الابن وكانت عاذن ان تحبص .....  
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة .....  
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع .....  
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بامه ولم يدخل بها .....  
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان .....  
 ١٤٢ مسألة فيمن قل ان المرأة المطلقة اذا وصفتها لرجل في لغير .....  
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحلق هي وزوجها فأتى زوجها .....  
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقدمت زوجته في عدته أربعين يوما .....

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سبب وورق . بها ولد الخ والحواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استطأت لحبص فتداوت لحبص الخ والحواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوء العدة الخ والحواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الكس والمشرس الخ والحواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطقة دعت م . وصت عذتها فتزوجها زوج بني الخ والحواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصاغة وقعدت معه أياما فطلع لها روح آخر الخ والحواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحبص وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والحواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وأوتت بعده عدة الخ والحواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا وبصرها الخ والحواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وتعدت عنتم فتم أن تزوج الخ والحواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوتت بعده عدة الخ والحواب عنها
- ١٤٧ مسألة في ثمة متزوجة وسافر زوجها وباعها - لدها الخ والحواب عنها

## باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والحواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة شطت لامرأة أخرى ولدت الخ والحواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد فمسل عييه ابن زوجته فمن تحرم عليه الخ والحواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخوها وعابت الخ والحواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنت خالة أحاز لواحدة رصت معه الخ والحواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب امرأته فقال والده هي رصت معك الخ والحواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تساط عليه ثلاثة لزوج والقط ولعل الروح ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الفرائج واللبن يدب في الطعام فهل له حرق يوتهم بالنظر أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاد رضع الاختان الخ والحواب عنها

## صحيفة

- ١٥٧ مسألة في رجل له بنت ابن عم وولد بنت المذكور قد رضع الخواص عنها  
 ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو صبي الخ والجواب عنها  
 ١٥٧ مسألة في امرأة مطلقه وهي ترضع وقد أجزت لهم الخ والجواب عنها  
 ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان باحراً عن أحره لرضاع فهل له الخ والجواب عنها  
 ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع صبي الخ والجواب عنها  
 ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها  
 ١٥٣ مسألة في رجل ارتضع من امرأة مع ولدها رضة الخ والجواب عنها  
 ١٥٦ مسألة في رجل تزوج امرأة وولد له منها ولاد عديدة الخ والجواب عنها  
 ١٥٦ مسألة في رجل له امرأة برصع هو وثوبها أكل لها الخوة الخ والجواب عنها  
 ١٥٦ مسألة في تحبين شققا لأحدهما ثمان والأخرى ذكر الخ والجواب عنها  
 ١٥٦ مسألة في امرأة ذات ثعلب ومها لهن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها  
 ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل واحد لأحدهما بنت فهل للارتضاع أن يتزوج بالبت الخ  
 ﴿كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك﴾

- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم حرى بهم كلام والجواب عنها  
 ١٥٨ مسألة في رجل تزوج امرأة ودخل بها وهو مستمر بصفة الخ والجواب عنها  
 ١٥٨ مسألة في رجل مات زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها  
 ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته ألا يهرلك ما كانت متصلة والجواب عنها  
 ١٥٨ مسألة في رجل صق زوجته بصفه وحده وكانت حاملاً فسدقت فهل تسقط النفقة  
 ١٥٩ مسألة في رجل عمر عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وولاد الخ والجواب عنها  
 ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدته مروحة الخ والجواب عنها  
 ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وأبانت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل  
 هما بن الحمل طالبت الزوج بمرض الحمل فهل يجوز لها ذلك  
 ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يمتنع والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه ودف من حده ثم نى ولده الخ والجواب عنها  
 ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير قد فر مع كراشم أموله الخ والجواب عنها  
 ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مددة - مع سبعين - يتبع بها الخ والجواب عنها  
 ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها  
 ١٦١ مسألة في مرض صاب من رجل أن يطبخه ويقع عليه فعلى الخ والجواب عنها  
 ١٦١ مسألة في امرأة سرقة مخاضها من نسكون معها وجدة على زوجها الخ  
 ١٦١ مسألة في الصدقة على الخاضعين من لاهل وسيرة الخ والجواب عنها  
 ١٦١ مسألة في رجل له مطلقه وله مهر ولد ومدة زوج الخ والجواب عنها  
 ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله من ولده فقير وله عائلته الخ والجواب عنها  
 ١٦٢ مسألة في رجل عاهر عن عفته بنته وكان ثانيا هو الخ والجواب عنها  
 ١٦٢ مسألة في رجل متزوج امرأة ولها ولد من غيره ومدة الخ والجواب عنها  
 ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من لورثته ولد ذكر الخ والجواب عنها  
 ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفى ولده وحمل ولدا عمره ثلث الخ والجواب عنه  
 ١٦٣ مسألة في رجل تزوج امرأة ما باعها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها  
 ١٦٣ مسألة هل يجوز له أن يفتق على نفسه الخ والجواب عنها  
 ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فمشت عن عفته ففعل له الخ والجواب عنها  
 ١٦٤ مسألة في رجل له صداقة والصداقة مطايا والهدايا وغيرها  
 ١٦٤ مسألة في رجل قطع فدان حبس وتركه يدوان الاحسان الخ والجواب عنها  
 ١٦٤ مسألة في رجل يهب لرجل شيئا ما تشاء ويكون دينا الخ والجواب عنها  
 ١٦٤ مسألة في رجل توفى زوجته وحملت فولاد الخ والجواب عنها  
 ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها نفسها ولم يكن لها الخ والجواب عنها  
 ١٦٥ مسألة في رجل أعطى ولادة لكتار شيئا ثم أعطى لأم ولادة الصغر الخ والجواب عنها  
 ١٦٥ مسألة في رجل قدم لامير تموكا على سبيل العرض الخ والجواب عنها  
 ١٦٥ مسألة في امرأة تملك ربيده عن نحو الف درهم وتوفى الخ والجواب عنها



- ١٦٥ مسألة في رجل له حربة فادى لولده أن يمنع من بيعها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لأولاده مائتيك ثم قصد عتقهم الخ والجواب دعها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده قبل يجوز لولده وطئها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وحلف ولدين كربين وولد وزوجة وقسم بينهما الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له أولاد وهب لهم ماله وهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطت زوجها حقها في حال حياها الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في رجل تصدق من النصف وأربع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة أو تقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع ومرض لأمه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبد ووهبه شئت حتى ترضى الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة اعتقت حرة دون البيع وولدت لها أم ولد الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لابن مرساة ثم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرها ....
- ١٧٢ مسألة في رجل تصدق على ولده بصدقة زلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يردده ..
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته ألف درهم وكسب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له أولاد ذكور وإناث فحل المال دون له ذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهدية أيها أفضل والجواب ...
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لأمه مصاعا ولم يتفق به حق لأحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فمنه أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل أهدى إلى ملك عبد ثم إن المهدى إليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها أولاد غير أشقاء خصصت أحد الأولاد وصدقت عليه بحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بحصة .

١٧٥ مسألة في رجل ملك بنته ملكاً ثم ماتت وخلفت ولدها وولدها قبل يجوز للرجل ان يرجع فيها كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لده هبة ثم تصرف فيها ودعى بها ملكه من تضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الأكارع علامة والدة حربية به د قدّم بطن ثمنه أو نظير لمن لم يعط شي الح

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين له مال سرق الدين وبفصل عليه من الدين وأوجب في

مرض موته لملوك معوق من ذلك المال هل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداق ثم أشهد الروح على نفسه به صان زوجته

المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

﴿ كتاب الجراح والديات والقود وغيرها ﴾

١٧٨ مسألة في يتيم له موجود تحت أمين لحكم ون عمه نمد قتله جسداً فقتله ونشت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ مائة مائة ومن نفسه من يأنتم سيده

وهل يجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين نصرا ونحاما فوقع أحدهم ذاتاً يجب عليه ....

١٧٩ مسألة في رجلين شرباً وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلم

فصرب أحدهما صاحبه صرعة للبدن فوقع من فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين خاصما وتفاصا فقام واحد وطعن الآخر في امه أخرى دمه ونام الذي

جرحى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه ذات والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قبل المتعمد ولعوا عنها

﴿ باب ديات النفس وغيرها ﴾

١٨١ مسألة في لسان يقين مؤمناً متعمداً أو خطأ وأخذ منه القصاص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عاموداً ثم منهم من رموا العامود على الآخر فكسروا رجله

صحيحة

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زهرا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دعت ابها بالخيرة حتى مات نخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل نعمت اسقط الجين اما تصرب و شرب دواء فالحج عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له حربة اعرف بوطانها تحدره عدول وم حات منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى حنابة بح عليه وير دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم انه جانه ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين احدهما حر ولا حر عبد حملوا خشبة فنهودت منهم الخسبة من غير عمد
- فاصاب رجلا فقام يومين وتوفي فما يجب عليها النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتل مسلمة هل يقر له أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين عاص وعاصكا لا سي اليه ثم بدأ يسوع توفي احدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمد مع واحواب
- ١٨٦ مسألة فيمن نهبوا قتيلا عتف واحدا منهم بالعقوبة هل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل خسر له من ماله رجلان من أهل التهم ذكر ذلك عنده فصر به على تحريرهم ففر ثم اكر فصر به حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة جتمعوا ونحووا على رجل من رجل مسلم وادخلوا معهم جماعة آخر
- محضروا تخلفهم فصر به بالسيف والدبابيس فهل يعصاهم عنهم عموما ام لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اغرق على قتله اولاده وحواره مع رجل جنبي فالحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة شتركو في قتل رجل وله دنة صدر وكنار فهل لا اولاده الكفار ان
- يقبضوا ثم لا واد وفق على الصغار الحكم على اهل مع كزار فهل يملكون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلا وله ثوب وم وود وع لفة من دم ولدهما مع والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول حكه ووفيت اباه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قاتل زوجته سقطي مكي تطمك ولا ثم عني هذا ولدت فما يجب عليهما

١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على دل مسلم من قتلته فما يجب عليه  
 ١٨٨ مسألة في عسكر زور مكانا خذ من سره منهم ثلث فحقوا السارق فضرروه  
 بالسيف ومات فما الحكم

١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو وبيع فاعادوه بوفوءه ديني ن نقضه ثم وقع على صمير  
 فبشمه هل يضمن أولا

في باب القسمة وغير ذلك

١٨٩ مسألة في رجل المصروب ما يبي الا فلان هل يقبل ماله أم لا

١٨٩ مسألة فيمن قل أنا ضاربه والله قاتله الخ

١٨٩ مسألة في رجل عشر على سبعة من شخصين يابهم خصومة ففدوا جميعهم ضرروه محضرة  
 رجلين لا يفرأ لهؤلاء ولا لهؤلاء في أن مات الخ فبهم السمة

١٩٠ مسألة في رجل قتل جمعة وكان ثمان حاصرين قتله الخ والجواب عنها

١٩٠ مسألة فيما يتعلق بانهم في المبروءة في ولايته الخ والجواب عنها

١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتل رجل فبهم بغيره أم لا

١٩٢ مسألة في أهل قرتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل الخ والجواب عنها

١٩٣ مسألة في رجل جدي وله قطاع في بلد ربيع وقتل في الله قتل الخ والجواب عنها

١٩٣ مسألة في رجل تحاصم مع شخص فراح لي يته شخص له صمير فلما قارب الوفاة اشهد  
 على نفسه ان قاتله فلان الخ والجواب عنها

١٩٣ مسألة في شخصين هما بقتيل وعوقبا فادعاهما على منه وعلى رفيقه ولم يدر الآخر  
 بشي فهل يقبل قوله أم لا

١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد الله ذلك في بيته فملك الخ

١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان الخ والجواب عنها

١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وحسروا له أرمائة دراهم ثم وجدت  
 السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي دراهم فهل يصح منه اراء الخ

## مصحفة

١٩٥ مسألة في رجل من كذا مقدمي السكر مروي بالخبر ودين الخ

١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلا عمدا ولا يقتول انتحارا والجواب عنها

١٩٦ مسألة في أمم من جدد قتل من يجوز ان يصلي جمعة والجواب عنها

١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع حوار ورجل فهل يقتلون جميعا

١٩٧ مسألة في جماعة شذرو في قتل رجل وله ورثة صدر وكبر الخ والجواب عنها

١٩٧ مسألة فيمن نفق على ماله ولأهله وجواره ورجل أجنبي فما الحكم فيهم

باب قطع الطريق والعدة

١٩٧ مسألة في حربي مع أمير وطاع السلطان إلى الصيد ورسم السلطان سبب من

من العرب وقطعهم قطع على الخ واحد من بين امرئيه الخ والجواب عنها

١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وهم لا يصون المكوس الخ والجواب عنها

١٩٩ مسألة في اثنين اتى تقع من امرئيه امرؤهما فقتل بعضهم من

٢٠١ مسألة في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس الخ

٢٠٢ مسألة في طائفتين يزعمان انهم من شدة محمد وهما يتداعيان بدعوى اهل بيته الخ

٢٠٤ مسألة في الأخوة التي بنفسها مض الناس في هذا الزمان الخ

٢٠٧ مسألة في اقوام يعطمون الطريق على المسلمين ويقتلون من يراهم الخ

٢٠٨ مسألة في الطائفتين من العلاحين ومن وكسرت حد هما الاخرى

٢٠٩ مسألة في النصيرية القاشين يستحلون خمر وسج لا روح الخ

٢١٦ مسألة فيمن يلعن المذوبة ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها

٢٢٧ مسألة في المعز معد بن عيم الذي في القاهرة هل كان شريفا الخ

٢٣٣ فصل وانما سؤال القاشين منهم أصحاب انهم السلطان فدعوه عظم حجة على زندقته الخ

٢٤٠ مسألة في العدد والخوارج هل هي مائة مائة مرة ثم بينهما فرق الخ

باب حد الزنا والتعذير وغير ذلك

٢٤٢ مسألة في اثم المعصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل أباحه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام اذ هم العبد بالحسنة فلم يملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة زوجه بزوح كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقته الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سادات يربون مع الصاري والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بامرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت عاق ولد زنى فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول به بعد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يطهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فما يجب على نكازف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من أجرة ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الخاص قد اسئل ومعهي قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فقتل الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له مماليت فهل له أن يقيم على احدهم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الدوب الكثير المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحد فهل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد صرحت وحسنت الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته الخ



## باب الاشربة وخذ الشرب

- ٢٥٤ مسألة في مداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قل أن خمر العنب والخشيش يجوز بمعه إذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبيذ التمر والريب والمزرة والسوية التي تعمل من الحنظل الخ
- ٢٥٧ مسألة في النضوح هل هو حلال أم حرم وهو يقولون أن عمر الخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فإنه حرام عند جماهير الأئمة الخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل أعتق بالشرنخ وقال هو خير من يرد هل هذا صحيح الخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو موصل على صلوات الخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الخشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على كل الخشيشة ومن ادعى أن كفاها حذر حلال الخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والصاري ذنبتوا حمور هل يحل للمسلم ربتها الخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا يبيعه لمعصوق ومحمد لمعصوق الخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل أعاد كل ليلة قل أعصر شيطان من المعاصين الخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيطان من بيت ويدفع إليه ضربه من العطر الخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يعصر خمر الخ والحبوب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض إذا قالت له الإصاء مالك دواء غير كل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات الخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر ذنبي على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسم عليه وهل إذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عده حجرة خفيها فتوة هل يجوز الشرب من لنها الخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها أثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لآكل الخشيشة أن يؤثم الناس الخ

- ٢٧٤ مسألة فيمن هتس لدرة فاخذ على عليه في قدره ثم ينزله الخ  
 ٢٧٤ مسألة في رجل كهول وشبان وهم حجاج مو طبون على اد . ما فترض الخ  
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر الغب  
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

## كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ابيه على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ  
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم  
 ٢٨٠ مسألة في رجل حدي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها  
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام وسبوا أموال المسلمين والبصاري  
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من در الحرب دون البلوع وشروه البصاري الخ  
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء ائمة الدين واعانهم على بيان حق المدين في هؤلاء التتار الذين يقدمون  
 الى الشام مرة بعد مرة وقد اتسوا الى الاسلام الخ والجواب عنها  
 ٢٩٨ مسألة في أحاديث يثبتون عن مال التتار وقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ  
 ٣٠٢ مسألة ما قول بعض العلماء والفقهاء ان للدعاء مستجاب عند قنور اربعة من اصحاب الائمة  
 الاربعة قبر الفضل الاوى وقبر البرهان النخعي وقبر الشيخ نصر المقدسي الخ  
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله ان نزل بك حدث واستوحى الخ  
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من مرأ آية الكرمي واستقل جهه الشيخ عبد القادر الحلالي الخ  
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الغفراء في ثلاثة مواطن الخ  
 ٣١٠ فصل وما يفعله بعض الناس ونحري الصلاة والدعاء عند ما يقبل انه قبر بي الخ  
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ  
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستعين الى الله في الدعاء ببي مرسل الخ  
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيوب ونحوها ما يندر لها بعض العامة الخ

صحيفة

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فأنها كانت ثمرا من ثمرات المسلمين الح  
 ٣١٨ فصل وقد بين الجواب في سائر المسائل المذكورة بأن قصد الصلاة و لدعاء الخ  
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل إذا عثر بإحياه محمد بالست فقبضه أو بإسدي شيخ فلان الخ  
 ٣١٨ وكذلك الدر للفقور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لأبراهيم خليل الخ  
 ( تم فهرست الفتاوى ويليها فهرست الاختيارات )

## فهرست كتاب الاختيارات العلمية

( لشيخ الاسلام ابن تيمية )

| صحيفة                               | صحيفة                        |
|-------------------------------------|------------------------------|
| ١٧ كتاب الصلاة                      | ٢ كتاب الطهارة و باب المياه  |
| ١٨ باب المواقيت                     | ٤ باب الآنية                 |
| ٢٠ باب الأذان والاقامة              | ٥ باب آداب التخلي            |
| ٢٣ باب ستر المرأة .....             | ٦ باب السواك وغيره           |
| ٢٤ باب اجتناب الجاسة ومواضع الصلاة  | ٦ باب صفة الوضوء             |
| ٢٦ باب استقبال القبلة               | ٧ باب المسح على الخفين       |
| ٢٨ باب الية                         | ٩ باب ما ظن ناقصا وليس يناقض |
| ٢٩ باب تسوية الصفوف                 | ١٠ باب النسل                 |
| ٣٤ باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها | ١٢ باب التيمم                |
| ٣٥ باب سجود التلاوة                 | ١٣ باب إزالة الجاسة          |
| ٣٦ باب سجود سهو                     | ١٦ باب الحيض                 |

| صحيحة                                 | صحيحة                               |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| ٧٣ فصل ولو قال البائع بمتك الخ        | ٣٦ باب صلاة التطوع                  |
| ٧٣ فصل ويثبت خيار المجلس الخ          | ٣٩ باب صلاة الجماعة                 |
| ٧٥ باب الربا                          | ٤٣ باب صلاة أهل الأعداء             |
| ٧٦ فصل والصحيح أنه يجوز بيع المقاي    | ٤٤ باب الناس                        |
| ٧٦ باب السهم                          | ٤٧ باب صلاة الجمعة                  |
| ٧٧ باب القرض                          | ٤٨ باب صلاة الميدين                 |
| ٧٧ باب الضمان                         | ٥٠ باب صلاة الكسوف                  |
| ٧٨ فصل والحوالة على ماله في الدين الخ | ٥٠ كتاب الجنائز                     |
| ٧٨ فصل ويجوز رهن العبد المسلم         | ٥٨ كتاب الزكاة                      |
| ٧٨ باب الصلح وحكم الجوار              | ٥٩ فصل ورجع أبو الناس               |
| ٧٩ باب الحجر                          | ٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة العروض      |
| ٨١ باب الوكالة                        | ٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة             |
| ٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ     | ٦٠ فصل وما سماه الناس درهما الخ     |
| ٨٦ باب امرارة والمساقاة               | ٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ |
| ٨٨ باب الاجارة                        | ٦٣ كتاب الصوم                       |
| ٩٣ فصل والمارية تجب مع غناء المالك    | ٦٤ فصل ولا يفسد الصائم بالاكتحال    |
| ٩٤ كتاب السبق                         | ٦٤ فصل وإن تبرع انسان بالصوم        |
| ٩٤ كتاب النصب                         | ٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام        |
| ٩٨ باب الشفعة                         | ٦٦ فصل في مسائل التفضيل وليلة القدر |
| ٩٩ باب الوديعة                        | ٦٧ باب الاعتكاف                     |
| ١٠٠ كتاب الوقف                        | ٦٧ كتاب الحج                        |
| ١٠٨ باب الهبة                         | ٦٩ فصل وينقذ الاحرام بنية النسك     |
| ١١١ كتاب الوصية                       | ٧١ كتاب البيع                       |

## صحيفة

١١٢ باب تبرعات المريض

١١٤ ب. موصى له

١١٥ ب. موصى به

١١٥ ب. له موصى اليه

١١٥ ب. امر الموصى

١١٧ ب. المفق

١١٨ فصل ولاته ق أم الولد

١١٨ ب. كتاب السكاح

١١٩ فصل ويصدق السكاح بأربعة أس

١٢٣ باب المحرمات في السكاح

١٢٨ ب. شروط والميوب في السكاح

١٣٠ فصل في الميوب المثنى للمصح

١٣٢ ب. سكاح الكفار

١٣٤ ب. ك. الصدق

١٤٢ ب. ولهم

١٤٥ ب. عذرة النساء

١٤٨ ب. ك. الخلع

١٥٠ ب. كتاب طلاق

١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

١٥٥ ب. في الطلاق شروط

١٦٠ ب. جامع الاياد

١٦٢ ب. كتاب الرحمة

١٦٣ ب. ولهم

## صحيفة

١٦٣ ب. كتاب الظهار

١٦٤ ب. كتاب اللعان

١٦٥ ب. ما يلحق من النسب

١٦٦ ب. كتاب العدد

١٦٨ ب. كتاب الرضاع

١٦٨ ب. كتاب النفقات

١٧١ ب. باب الحضانة

١٧١ ب. كتاب الجنائيات

١٧٣ ب. استيفاء القود والمفوض عنه

١٧٤ ب. كتاب الديات

١٧٤ فصل وابو الرجل وابنه الخ

١٧٥ ب. القسامة

١٧٥ ب. كتاب الحدود

١٧٦ فصل والمحاربون حكمهم الخ

١٧٦ فصل والافضل ترك قتال الخ

١٧٧ فصل واذا شككت في الماطوم الخ

١٨٢ فصل ويقيم الحدود لو كان من يقيم شريكا

١٨٢ ب. باب حكم المرتد

١٨٣ ب. كتاب الجهاد

١٨٦ ب. باب قسمة الفنائم وأحكامها

١٨٨ ب. باب الهدنة

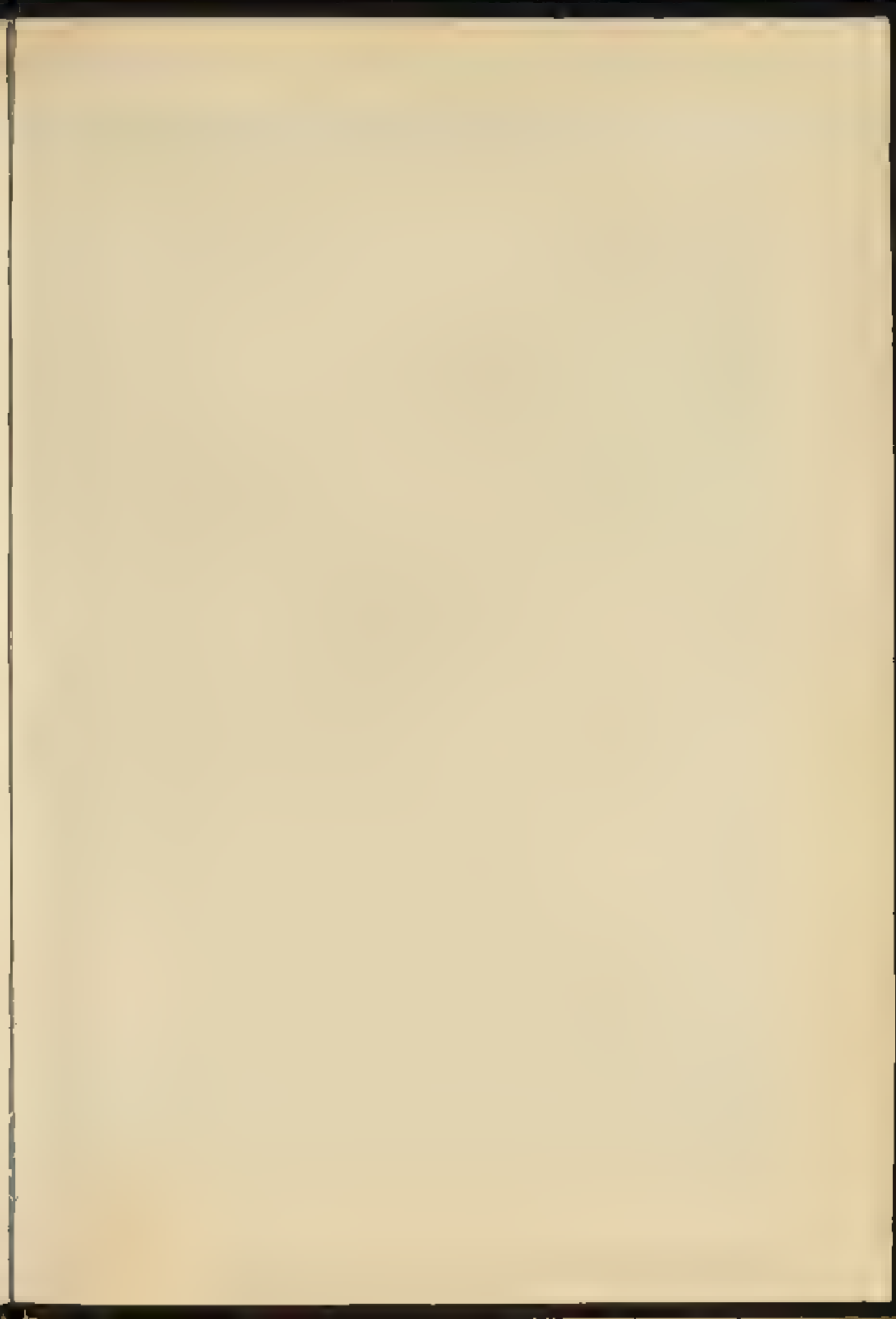
١٨٨ ب. باب عقد الدمة وأخذ الحزبة

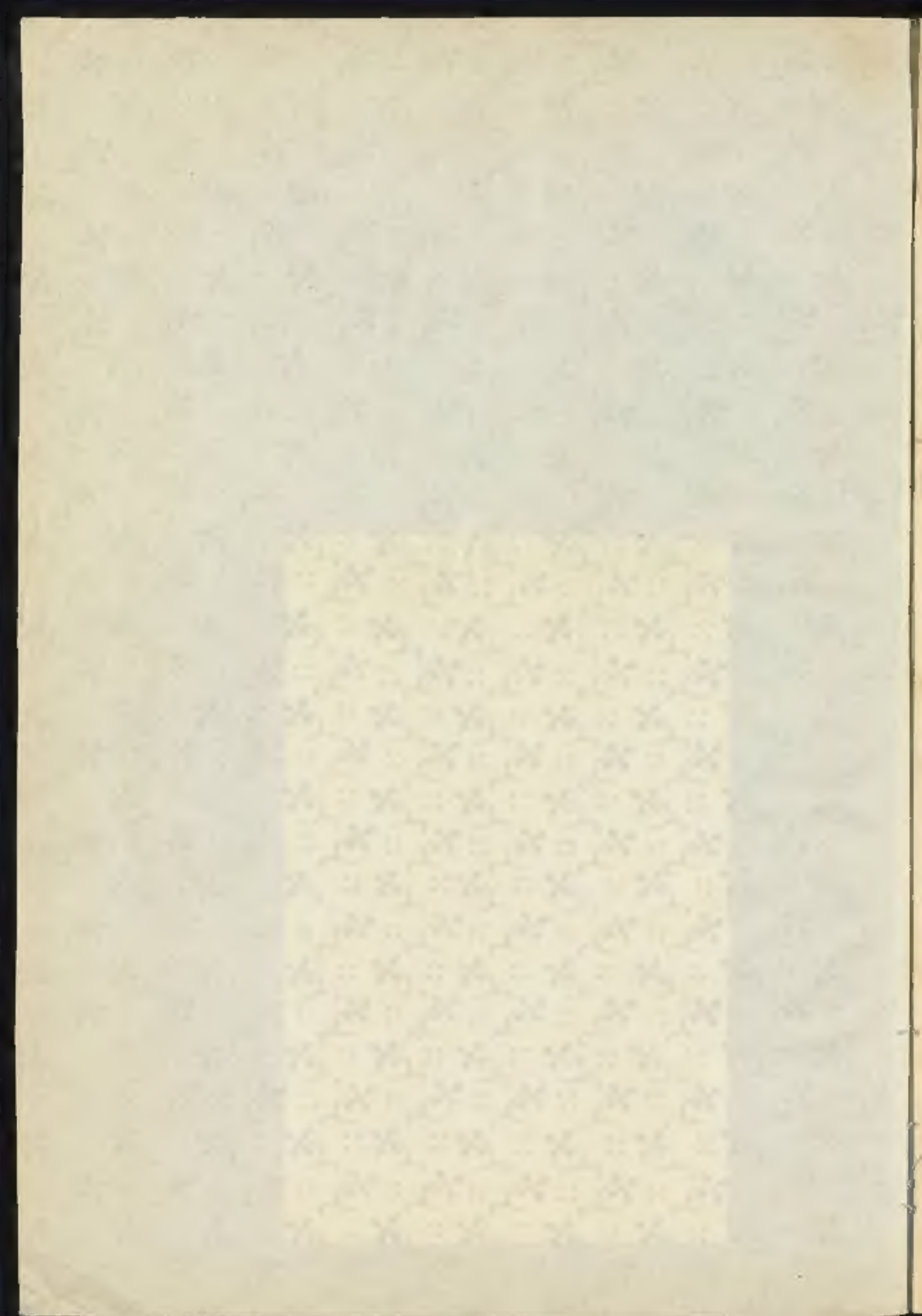
١٩٠ ب. باب قسمة الفيء

| صفحة                           | صفحة                      |
|--------------------------------|---------------------------|
| ٢٠٦ باب كتاب القاضي الى القاضي | ١٩١ كتاب الاطعمة          |
| ٢٠٧ باب القسمة                 | ١٩٢ كتاب الزكاة           |
| ٢٠٩ باب لدعوى                  | ١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز |
| ٢١٠ كتاب الشهادات              | ١٩٤ كتاب الايمان          |
| ٢١٤ فصل قل أحمد الحق           | ١٩٦ باب لنذر              |
| ٢١٥ قصة أنى فاده وخرعة         | ١٩٧ كتاب القضاء           |
| ٢١٥ كتاب لاقرار                | ٢٠٢ باب الحكم وصفته       |

(تم المراجعة)







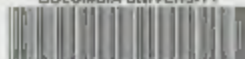
This book is due on the date indicated below, or at the expiration of a definite period after the date of borrowing, as provided by the library rules or by special arrangement with the Librarian in charge.

This book is due on the date indicated below, or at the expiration of a definite period after the date of borrowing, as provided by the library rules or by special arrangement with the Librarian in charge.

◎ 2011 年 4 月 10 日



COLUMBIA UNIVERSITY



0026605619

893.739

Ib824  
v. 4



1-1 1848

1848



